لو أصبحت

رئيساً لمصر

محمود رمضان

www.محمودرمضان.com

للحرية نسيم .. أحلم بأن نستنشقه معاً ..

للمجد أعلام .. أتمنى أن نرفعها معاً ..

لله دور عبادة .. نسعى لأن نعمرها معاً ..

لبلادنا جيش .. علينا أن نفخر به معاً ..

للعلم منارة .. نحلم بأن نشيدها معاً ..

للحب ورود .. أسعى إلى أن نتبادلها معاً ..

للنصر أعياد .. أحلم بأن نحتفل بها معاً ..

للوطن حدود .. أرواحنا فداءٌ للدفاع عنها ..

للفشل أسباب .. سنقضي عليها معاً ..

للمستقبل طريق .. سنمهده معاً ..

للسعادة أغانٍ .. سنغنيها معاً ..

للنجاح احتفالات .. سنقيمها معاً ..

معاً سننجح ...

معاً سننجح ...

معاً سننجح ...

الإهداء الأول

إلى رئيس جمهورية مصر العربية الحالى .

وإلى رئيس جمهورية مصر العربية القادم .

بصفتك الشخص الأهم فى مصر ... والمسئول الأول عن كل السياسات ... ومن سيحاسب أمام الله عن كل ما يحدث داخل البلاد ..

أهدى إليك كتابى هذا

متضمنا رؤيتى لمشاكل مصر والطريق إلى حلها ... داعيا الله أن يكون معينا لك وأن تجد فيه **ما** يساعدك على إصلاح **أحوال البلاد والعباد** ...

الإهداء الثانى

إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى الحالى والقادم ...

إلى كل وزير فى وزارته ... وإلى كل محافظ فى محافظته ...

إلى السادة أعضاء مجلس النواب المصرى ...

إلى كل مسئول مصرى أيا كان مكانه ...

إلى كل من يرغب فى الترشح لأى منصب سياسى ...

إلى كل سياسى ... وقانى ... وحزبى ...

إلى كل باحث ... وصحفى ... وإعلامى ...

إلى كل إنسان حريص على هذا البلد ...

إلى كل مصرى محب لهذا البلد ...

أهدى إليك كتابى هذا ...

الإهداء الثالث

إلى كل فقير ... بيحلم أنه يتغلب على فقره ...

إلى كل مغترب ... بيحلم أنه يرجع لوطنه ...

إلى كل مريض ... لم يجد يوماً دواءه ...

إلى كل أُمّى ... منعته ظروف حياته من التعلم ...

إلى كل غنى ... يسعى لزيادة أمواله ...

إلى كل وطنى ... يعمل من أجل تقدم بلاده ...

إلى كل باحث ... عن العدل ... والحرية ...

إلى كل ساع ... لمستقبل آمن لأولاده ...

إلى كل حالم ... بمصر أجمل وأقوى وأعظم ...

إلى كل من هتف يوماً ضد الظلم ...

إلى كل من نزف يوماً قطرة دم من أجل الحق ...

إلى كل من بذل روحه فداء لمصر ...

إلى روح كل شهيد ... إلى جرح كل مصاب ...

إلى كل من كره الفقر ... وكره الضعف ...

إلى كل من يحلم بسطوع شمس العلم والوعى ...

إلى كل من يرغب فى القضاء على الجهل ...

إلى كل من يحلم بجيش مصر أقوى ...

إلى كل مؤيد للثورة ... وإلى كل راغب فى الاستقرار ....

إلى كل شاب وفتاة ... إلى كل رجل وامرأة ...

لسمح لى ... أعبر عن إحساسى بك ... وعن مشاركتى حلمك ...

لسمح لى ... أشيل معاك همك ...

لسمح لى أقولك إنى حاسس إنى مسئول عنك ...

الإهداء الرابع

إلى الإنسان المصرى ... بغض النظر عن أى تصنيف ... وأياً ما **كان انتماؤك** ...

لسمح لى أن أقدم لك برنامجى للترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٨ ...

شكراً

لكل من عرفته فى حياتى ...

شكراً ... لكل أهلى ... **وأصدقائى** ... **وأحبائى** ...

شكراً ... لكل مصرى تعلمت منه درساً ...

شكراً ... لكل من أعطانى يوماً أملاً ...

وكل الشكر والحب والتقدير ... لمن كان لى يوماً سنداً وعوناً ...

كل الشكر والحب والتقدير ... **لمن وقف معى** يوماً ... لمن قال لى يوماً ... **أنا معك .. أنا قونك** ...

شكراً لكل إنسان مصرى ... وشكراً لكل مصرى إنسان ...

* من يرغب أو يتوقع أن يقرأ فى هذا الكتاب أى كلمات جارحة غير مسئولة ، أو نقد غير موضوعى ، أو تطرف لفكرة ما ، أو تعصب أعمى لفريق ما ... ومن يطمع أن يقرأ كتاباً ، يدعو لانقسام ، أو يستثمر التنازع الحالى ، ويغذى الصراع ويؤجج النار المشتعلة أو يشعل ما خمد منها ... فليسمح لى أن أنصحه بعدم استكمال القراءة ... فلن يجد ما يبحث عنه ... فطبيعتى الشخصية المعتدلة ، ومهام ومسئوليات المنصب الرفيع الذى أتحدث عنه ، وما يقتضيه هذا المنصب ، وما يحتاجه من عدل عند الحكم ، وموضوعية فى التحليل ، ووسطية فى التفكير ، وعقلانية فى القرارات ، وحرص على كل أبناء الوطن ، والمساواة بينهم فى الحقوق والواجبات ، والعمل على النهوض بهم جميعاً ... كل ذلك يمنع وينفى أن يجد الباحث عن التطرف أو التعصب مبتغاه فى هذا الكتاب ...

- هذا الكتاب

١ - إيماناً بهذا الوطن العريق ... وإيماناً بهذا الشعب العظيم ... إيماناً كاملاً وصادقاً بأن هذا الوطن وهذا الشعب يستحقان واقعاً أفضل مما نحياه ... ومركزاً بين الأمم أعلى مما نتبوأ ...

إيماناً بجينات الحضارة الكامنة فى المصريين ... وإيماناً بقدراتهم وإبداعاتهم ... إيماناً بإمكاناتهم وطاقاتهم ... إيماناً بسهولة تجاوزنا ما نعانيه ... وإيماناً بقدرتنا على تحقيق المستقبل الأفضل الذى نحلم به جميعاً ...

كان هذا الكتاب ... وكان هذا البرنامج ...

محاولة منى أن نفهم أنفسنا أولاً ... ثم نحدد ما نعانيه من أمراض ... ثم أسباب هذه الأمراض ... ثم طريقة علاج الأمراض ... وصولاً لشفاء جسد المجتمع المصرى من علله وأمراضه ...

كما أنها محاولة لتخيل المستقبل الجميل ... ومحاولة لرسم الطريق إليه ، وخطوات السير فيه من أجل الوصول إلى هدفنا المشترك ... محاولة لكى يعيش أبناؤنا أفضل مما عشنا نحن ... وأن يعيش أحفادنا أفضل مما سيعيشه أبناؤنا ... وأن نعوض نحن جزءاً قليلاً من كثير افتقدناه ...

٢ - هذا الكتاب أو البرنامج هو محاولتى للمساهمة فى صناعة تقدم بلدنا العزيز مصر ... حاولت من قبل طرحه على كل المصريين من خلال محاولتى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية فى انتخابات ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ ... وأقوم اليوم بإعادة طرح أفكاره بين دفتى هذا الكتاب ليكون موثقاً ومحفوظاً ومتاحاً أمام كل من يرغب فى معرفة ودراسة هذه الأفكار أو الاطلاع عليها ...

٣ - الدول المتقدمة لم تنشأ أو تولد متقدمة ... وإنما صنعت تقدمها بنفسها ... ومن يصنع تقدم الدول هو أبناؤها وقادتها وزعماؤها وعلماؤها ومسئولوها ... الذين عليهم رصد الواقع ومعرفة المشاكل وتحليل الأخطاء ووضع الخطط واتخاذ القرارات وتعديل المسار الذى به تتحول سلبيات المجتمع إلى ايجابيات وبه تتصحح المفاهيم ... وتتجدد القيم ... ويخطو المجتمع على طريق التقدم وتبدأ رحلة تحول الدولة من الانهيار إلى الازدهار ...

٤- ما سيأتى ذكره فى هذا الكتاب ليست مجموعة أفكار متناثرة ومفرقة ... وإنما ورغم أنها أفكار متعددة ومتنوعة ؛ إلا أنها مترابطة ومتناسقة وتشكل فى مجموعها وبتفاصيلها مشروعاً فكرياً تنموياً يتحرك فى كل المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، من أجل أن يغير من حالة التخبط والمعاناة التى

تعيشها مصر ويعانى منها المصريون ، ومن أجل الوصول إلى حالة من النجاح والسعادة ... وهذا ما أتمنى أن يلاحظه القارئ الكريم ... وأن يربط بين الأفكار وبعضها البعض ...

٥ - الأفكار والقرارات الواردة بهذا الكتاب هى نعمة ، وفضل كبير من الله ؛ فقد عشت فترة كبيرة من حياتى أبحث عنها محاولاً التوصل إليها ، واشكر الله كثيراً ، و أحمده أن هدانى إليها ... ولكن الشكر على نعمة الله لا يكون فقط بالإقرار والحمد وإنما على كل نعمة زكاة تجب تأديتها ، والزكاة الواجبة على العلم هى نشره ، ونقله إلى الآخرين ، وشرحه وعدم كتمه ... وهذا الكتاب وهذا البرنامج هو محاولة منى لذلك ...

٦ - إننى لا أهدف من هذا البرنامج إلى مجرد القضاء على الفقر ، والجهل ، والمرض فى مصر فقط ؛ بل أهدف إلى أن تمتلئ مصر ، برجال العلم ، والعلماء فى كل التخصصات ، وبرجال المال والأعمال ، والمستثمرين فى كل المجالات والقطاعات ... وبرجال الدين والفكر والأدب ... وبنوابغ الفن والرياضة فى كل التخصصات ، وأن تصدر مصر الفائض من كل هؤلاء إلى كل دول العالم ، فيملأون الأرض (بقدر استطاعتنا) خيراً ، وعلماً ، ونفعاً ، وسلاماً

٧ - هذا الكتاب إهداء منى إلى السيد رئيس الجمهورية الحالى ، ومساعديه ، ومستشاريه وإلى كل أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والرقابية ، وإلى الأجهزة السيادية ، وأجهزة البحث والمعلومات ... هو ملك لكم أضعه تحت أيديكم لتأخذوا منه ما تشاءون ... وما ترونه محققاً نجاح بلادنا العزيزة ورفعة شعبها وتقدمه ...

٨ - وإننى فى هذه السطور أعلن تنازلى عن كل ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية للأفكار الواردة بهذا الكتاب ، فمن شاء أن ينقل من هذه الأفكار فلينقل ، ومن شاء أن ينفذ منها شيئاً فلينفذ ، ومن شاء أن يدعو إلى شئ منها فليدع ، ومن شاء أن يقتبس فليقتبس ... ومن أراد أن يشير إلى أنه نقل بعض الأفكار من هذا الكتاب وأننى أنا صاحبها فسوف أكون له شاكراً ومن لم يشر إلى ذلك فلن أكون له معاتباً ...

٩ - هذا الكتاب إهداء منى إلى رئيس الجمهورية القادم وإلى كل رؤساء مصر القادمين ... هذا ما هدانى إليه الله - جل فى علاه - أضعه بين أيديكم ... داعيا إياه أن تجدوا فيه ما يعينكم على النهوض بهذا البلد الجميل ...

١٠ - هذا الكتاب وهذا البرنامج وهذا الجهد المتواضع فى حب مصر هو إهداء منى لكل أبناء الشعب المصرى ، رجاله ونساءه ، شبابه وأطفاله ، الأحياء منهم الآن ومن سيولدون بعد ذلك ، هو ملك لكم جميعاً ... ائتمنكم على أفكاره ، وأدعوكم إلى تبنى ما تعتقدون فى صحته وصواب رؤيته ... كما أدعوكم إلى تنفيذه إذا اقتنعتم به ... إلى نشر أفكاره ...

هذا الكتاب وهذه الأفكار هى ملك لكل من ستقع عيناه عليها ... وهى كذلك أمانة فى رقبة كل من سيصل علمه إليها ...

١١ - هذا الكتاب هو سنة جديدة أتمنى أن تكون سنة حسنة فيقلدها ويستن بها كل محب لهذا البلد ... فيكتب ما لديه ويشرح ما يقدر عليه ... ويبسط ويفصل ... ويفسر ويحلل ... ويسأل ويجيب عن كل ما يراه وما يعتقده من أفكار لخير هذا الشعب ... وخير هذا الوطن ...

١٢ - هذا الكتاب وهذا البرنامج أيضا وأخيراً هو - بمشيئة الله تعالى - برنامجى للترشح لرئاسة جمهورية مصر العربية فى الانتخابات المزمع عقدها فى ٢٠١٨ ... فإذا أطال الله فى عمرى ... وكنت على قيد الحياة سليماً معافاً ، ووجدت من أبناء بلدى من اقتنع بأفكارى وشجعنى على الترشح ، فسوف يكون هذا البرنامج – إن شاء الله – هو رؤيتى وبرنامجى الذى سأطرحه على أبناء الشعب المصرى ... إلا أننى سأظل أعمل وأحاول - فى كل يوم - أن أطور من أفكاره ، فأضيف إليه ما أراه أصلح وأنفع ... واحذف أو أقلل منه ما أراه غير صالح أو غير نافع ...

- كل الحب والاحترام لكل المصريين ...

وكل الشكر والتقدير لكل من يرغب فى التواصل معى سواء كان ناقداً ، أو متسائلاً ، أو باحثاً ، أو مشجعاً ، أو ناصحاً ، أو داعماً ، أو مؤيداً ...

محمود رمضان

الباب الأول

مزايا مصر ومشاكلنا

١٣ – مزايا مصر كثيرة منها على سبيل المثال :

- الثروة البشرية المتمثلة فى عدد السكان الكبير وزيادة نسب الشباب .

- الموقع الجغرافى المتميز ووجود مصر فى قلب العالم وبين ملتقى ثلاث قارات كبرى .

- المناخ المعتدل .

- الثروات الطبيعية .

- الطاقة المتجددة .

- الآثار .

- الموارد المعدنية .

- البحار والبحيرات .

- مساحة مصر الكبيرة .

- الغاز .

- المحاجر الهائلة .

- رغبة المصريين فى النهوض ببلادهم .

الفصل الثانى : مشاكلنا :-

١٤ - مشاكل مصر والمصريين كثيرة والكل يعرفها ؛ ولكنى لا أرغب فى الاستفاضة عند الحديث عنها ، ولا أرغب فى المتاجرة بآلام الناس ومتاعبهم .. ولكنى أيضاً لا أستطيع أن اتجاهلها ... لذلك فإن أكتب عنها الكثير ؛ ولكننى سأكتفى بذكرها لأننى سأسعى إلى تقديم الحلول لها بعد ذلك ... وأرجو ملاحظة أن ذكرى للمشاكل لا يعنى أنها موجودة دائماً وبنفس الدرجة ... فدرجة المشاكل تختلف من واحدة لأخرى ... ومن وقت لآخر ... ومن محافظة لأخرى ...

١٥- بعض مشاكلنا :-

- البطالة .

- الفقر .

- انخفاض المرتبات .

- غلاء الأسعار .

- الأمية .

- انخفاض مستوى التعليم .

- انخفاض مستوى المهنيين .

- بطء القاضى .

- عدم تنفيذ كل الأحكام القضائية .

- انتشار العنوسة .

- ارتفاع سن الزواج .

- زيادة حالات الطلاق .

- زيادة أعداد الخلافات الآسرية .

- الباعة الجائلون .

- عدم الاهتمام بالبحث العلمى .

- عدم الاهتمام الكافى بذوى الاحتياجات الخاصة .

- زيادة حوادث المرور .

- انتشار الدروس الخصوصية .

- ضعف مرتبات المدرسين .

- غياب الديمقراطية .

- انخفاض مستوى الرعاية الصحية .

- الفوارق الطبقية الكبيرة .

- ضعف قيمة المعاشات .

- الفساد .

- انتشار الأمراض .

- الرشوة .

- الواسطة .

- المحسوبية .

- السرقة .

- الغش .

- الكذب .

- النفاق .

- الاعتداء على أراضى الدولة .

- العمليات الإرهابية .

- التحيز الإعلامى .

- تسريب الامتحانات .

- انتشار الألفاظ النابية فى الشوارع .

- العشوائيات .

- أطفال الشوارع .

- التحرش .

- اغتراب المصريين فى الخارج .

- الهجرة غير الشرعية .

- الانقسام المجتمعى الناتج عن الخلافات السياسية .

- التحايل على القانون .

- غياب العمل الجماعى .

- ضعف الانتماء .

- تهميش الشباب .

- الروتين والبيروقراطية .

- زيادة أعداد الموظفين .

- تجريف الأراضى الزراعية .

- القبض العشوائى .

- هجرة العقول المصرية للخارج .

- زيادة أنواع الضرائب .

- تزوير الانتخابات .

- عدم إقبال المواطنين على الانتخابات .

- عدم وجود حياة حزبية جيدة .

- غياب التسامح وعدم قبول الآخر .

- الازدحام .

- التخوين والاتهام بعدم الوطنية .

- العجز فى الموازنة .

- انهيار العقارات .

- انخفاض مستوى الفنون .

- انخفاض مستوى الثقافة .

- التطرف الدينى .

- قلة الحدائق .

- القمامة .

- مخاوف من نقص متوقع فى مياه نهر النيل .

- زيادة البضائع المستوردة .

- رغبة الشباب فى السفر والهجرة .

- زيادة حالات التسول .

- غياب القدوة .

- غلاء أسعار العقارات والإيجارات .

- زيادة ديون الدولة المحلية والخارجية .

- تلوث الهواء .

- مشاكل الإيجار القديم .

- العجز التجارى مع العالم الخارجى .

- الركود الاقتصادى مع التضخم .

- انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

- زيادة الهم والحزن واختفاء الضحكة من على شفاه المصريين .

لن نستطيع أن **نعالج مشاكلنا** علاجاً صحيحاً إلا إذا حددناها

أولاً ثم حددنا ما أسباب حدوثها ..؟

الباب الثانى

١٦ – حاولت فى البابا السابق أن أذكر المزايا التى نتمتع بها ويمكننا أن نستفيد منها ... كما ذكرت سريعاً الكثير من مشاكلنا التى نعانى منها والتى نتمنى أن نقضى عليها أو تقل كثيراً ...

وقد قصدت أن يأتى ذكرى للمزايا والمشاكل عن طريق الذكر فقط وبعيداً عن التفصيل ... وذلك حتى لا يتهم أحد التناول بالتهوين أو التهويل ...

١٧ - فى الباب الحالى ، وعبر الصفحات القادمة سأعرض وجهة نظرى فى كيفية نشأة هذه المشاكل .. ؟ ومتى .. ؟ ولماذا ظهرت .. ؟ وكيف كبرت واستفحلت حتى وصلت مصر إلى هذه الدرجة من المشاكل والأمراض ..؟ ، وكيف على الرغم من أننا لم ندخل حروباً منذ ما يزيد على ٤٠ عاماً ، إلا أننا لم ننجح فى التقدم والنهوض .. ؟ بل الأعجب والأغرب من ذلك أننا تأخرنا ، وزادت مشاكلنا ، وأمراضنا ، فى الصفحات القادمة محاولة لمعرفة السبب فى كل ما نعانيه ...

١٨ – قبل أن أبدأ فى طرح وجهة نظرى عن مشاكلنا لابد أن نسأل أنفسنا أولاً عن مدى رضانا أو عدم رضانا عن تلك المشاكل ، وأن نحدد موقفنا منها أولاً ...

* هل الشعب المصرى راض عن المشاكل التى يحياها الآن ؟

- هل نحن راضون عن مستوى التعليم المتدنى ؟ وعن نسب البطالة العالية ؟

- هل نحن راضون عن انتشار الفساد ، والرشوة ، والوساطة ، والمحسوبية ، واضطرارنا للتعامل بها أحيانا ؟

- هل نحن راضون عن تدنى الأخلاق وانهيار الكثير من القيم فى مجتمعنا ؟

- هل نحن راضون عن الزحام المرورى ، وضياع الوقت وإهداره فى المواصلات ؟

- هل نحن راضون عن حالة الطرق السيئة ، وانتشار الحوادث ، وزيادة أعداد المصابين والوفيات جراء الحوادث؟

- هل نحن راضون عن اضطرارنا للسفر للعمل بالخارج والغربة والبعد عن الأهل والوطن والأحباب ، وما يعانيه المغتربون من آلام الغربة ؟ وما يدفعه المجتمع ثمناً لذلك .. ؟

- هل نحن راضون عن التلوث الموجود فى الغذاء والهواء والماء ؟

- هل نحن راضون عن انتشار الأمراض خاصة الفيروسات ، والسرطانات التى أصبحت لا تكاد تخلو منها عائلة مصرية ؟

- هل نحن راضون عن ارتفاع سن الزواج ، والعنوسة التى يعانى منها الملايين ؟

- هل نحن راضون عن انتشار الجرائم ، والعنف الذى أصاب المجتمع ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة أطفال الشوارع ، وزيادة حالات خطف الأطفال واختفائهم ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة زيادة حالات الطلاق ، وزيادة حالات الخلافات الزوجية والأسرية ؟

- هل نحن راضون عن انتشار العشوائيات ، وعن انهيار المنازل ؟

- هل نحن راضون عن زيادة أسعار العقارات بطريقة مبالغ فيها ؟

- هل نحن راضون عن غلاء الأسعار ؟

- هل نحن راضون عن الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة ضعف الانتماء الوطنى لدى الشباب ؟ وزيادة أعداد الراغبين فى السفر ، والهجرة ، والتجنس بجنسيات أخرى ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة ضعف الإقبال على الانتخابات ؟

- هل نحن راضون عن ندرة الفنون الجيدة ، وانتشار الفنون الهابطة ؟

- هل نحن راضون عن انخفاض المستوى العام للثقافة لدى جزء كبير من المصريين ؟

- هل نحن راضون عن زيادة حالات التسول ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة تأخر الفصل فى القضايا لفترات كبيرة ، وعدم تنفيذ الأحكام سريعاً ؟

- هل نحن راضون عن ضعف الإنتاج المحلى ، وتفضيل المنتج الأجنبى على المصرى ؟

- هل نحن راضون عن استيرادنا أغلب ما نستعمله ؟

- هل نحن راضون عن الانخفاض المستمر للجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ؟

- هل نحن راضون عن أن قدوة المجتمع لم يعد هو الطبيب ، أو المهندس ، أو العالم ، أو المفكر وإنما أصبح لاعب الكرة ، والممثل ، والمطرب ، والراقصة مع احترامنا للجميع ؟

- هل نحن راضون عن كثرة خلافاتنا سواء فى منازلنا ، أو أماكن عملنا ، أو الأماكن العامة ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة تجريف الأراضى الزراعية من أجل البناء عليها ؟

- هل نحن راضون عن ظاهرة انتشار المبانى المخالفة ؟ والتلوث البصرى الذى أصاب أذواق الكثير من المصريين ؟

- هل نحن راضون عن حالة فقدان الثقة الموجودة بين الحكومة والمسئولين وجزء كبير من الشعب ؟

- هل نحن راضون عن الألفاظ الخادشة للحياء ، التى أصبحت منتشرة فى الشارع المصرى .. ؟

- هل نحن راضون عن زيادة حالات الكذب ، والغش ، والنصب ، والسرقة فى المجتمع .. ؟

- هل نحن راضون عن الظلم الواقع على ملاك العقارات المستأجرة بما يعرف بقانون الإيجار القديم ؟

- هل نحن راضون عن الروتين ، والبيروقراطية الحكومية ، وتعطل المواطنين ، وما يعانونه عند إنهاء إجراءات تعاملهم مع المصالح الحكومية .. ؟

١٩ - لو كان لى الحق أن أجيب بالنيابة عن كل المصريين على الأسئلة السابقة فإن إجابتى ستكون بالنفى عليها جميعاً : لا ...

نحن لسنا راضين عن كل ما نعانيه ، ولسنا سعداء بكل تلك المشاكل ، ولكننا - أيضا وللأسف - يكاد الكثيرون منا لا يعرف لماذا ظهرت هذه المشاكل ، ولماذا تضخمت بهذا الحجم ولماذا لم نعد نستطيع القضاء عليها ؟

لماذا ظهرت كل تلك المشاكل ؟ ، وكيف ظهرت ؟ ، كيف تحكمت فينا ولم نستطع التحكم فيها أو التغلب عليها ؟

كيف أصبحت هذه المشاكل هى مفردات حياتنا ؟ ، وكيف أصبحت حياتنا مليئة بتلك المشاكل ؟

لماذا لم تتغير حياتنا **للأفضل** ... **رغم أننا لم نحارب منذ أكثر من ٤٠ عاماً ؟**

لماذا لم ينجح الرئيس حسنى مبارك فى القضاء عليها ... رغم أنه ظل فى الحكم ما يقرب من **٣٠ عاماً ؟**

لماذا قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟ ولماذا لم تستقر البلاد بعدها ؟ .

لماذا قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ؟ **ولماذا لم تنصلح** أحوالنا بعدها ؟ .

٢٠ - **بالقطع ... فإن كل تلك المشاكل لم تنشأ من فراغ** ، ولم تظهر من عدم ، بالتأكيد وبالمنطق وبالعقل ... هناك أسباب هى المسئولة عن كل هذه المعاناة ، والتدهور ، والانهيار ... **لسمحوا لى فى الصفحات القادمة** أن أحاول طرح وجهة **نظرى** ، ورؤيتى عن **أسباب مشاكلنا** ، وكيف بدأت ، وكيف تضخمت ؟ .

٢١ - **كل مشاكل مصر (الدولة والمجتمع والفرد) التى** قمنا بالتنويه عنها فى **الصفحات السابقة** ليست وليدة اليوم أو الأمس ، وإنما ترجع لسنوات ولعقود ماضية ، بعضها يعود إلى الماضى القريب ، **والبعض الآخر** يعود **إلى الماضى البعيد** ، و**بصفة عامة فإن** مشاكل المجتمعات كالأمراض التى تصيب جسم الإنسان ، لابد لكى نعالجها أن نعرفها أولا ... ونحدد حجمها ، ومدى خطورتها ، ولابد كذلك أن نعرف أسباب نشأتها وحدوثها ، فإذا ما قمنا بتحديد **الألم** والمرض تحديداً دقيقاً صادقاً ، **ومن ثم عرفنا أسباب حدوثه** كان من السهل علينا بعد ذلك السعى نحو إيجاد علاج نافع شاف ، فلا علاج جيد بدون تشخيص صحيح ...

- والعكس صحيح ، أى أنه إذا لم يعرف الطبيب نوعية المرض ، وحجمه ، ويحدد أسبابه بطريقة صحيحة ، فإنه قد لا يستطيع علاج المريض ، وقد يتخبط فى وصفات وطرق علاجه ، فيظل يجرب علاجاً ثم علاجاً ، ويستبدل دواءً بدواءً ، ويزيد من جرعة ، أو يقلل من جرعة وبما قد يؤدى إلى تفاقم حالة المريض ، **وربما** وفاته ، وهو - **فى كل الأحوال** - يعتقد ويأمل ويتمنى شفاء المريض ، ولكن هيهات أن يحدث ذلك قبل أن يعرف الطبيب ، ويدرك ويحدد وبوضوح طبيعة **المرض** ، وحجمه ، وأسبابه ...

ولكى ينجح الطبيب فى ذلك فإنه يلجأ إلى إجراء الفحوص ، والأشعة ، والتحاليل اللازمة التى تساعده كثيراً فى معرفة وتحديد العلاج المناسب .

وهذا ما سوف أعرضه فى الصفحات القادمة فى هذا الباب ... محاولة تشخيص وتحليل أمراضنا حتى يكون هذا التحليل والتشخيص معيناً ومساعداً لنا عند بحثنا عن طرق العلاج والحل ... وهى ما سيتم ذكرها فى الباب الثالث إن شاء الله ...

٢٢ - واسمحوا لى أن استعرض التحليل ، الذى أقدمه فى عدة نقاط قد تبدو منفصلة فى ظاهرها ، ولكنها مرتبطة - فى مضمونها - مع بعضها البعض ، تتكلم كل نقطة عن موضوع مختلف قد يرتبط بما قبله أو ما بعده من موضوعات ارتباطاً مباشراً ، وقد لا يكون هناك ارتباط مباشر ، ولكن من المؤكد أن تجميع النقاط والموضوعات مع بعضها البعض ، وتربيطها وتشبيكها مع بعضها البعض سيؤدى إلى تجميع وتكوين صورة شبه متكاملة لما أرغب فى طرحه بخصوص وجهة نظرى فى نشأة مشاكل مصر الحالية ، وتطورها ، ووصولنا إلى ما نحن عليه الآن .

٢٣ - تاريخ المجتمعات كأنهار المياه الجارية التى لا تستقر ولا تثبت على حال ، وإنما تتحرك دائما وتتجدد مياهها دائما ، ومثلما تتعرض الأنهار لمنعطفات ومؤثرات تتغير فيها اتجاهاتها وتتبدل فيها أحوالها ، كذلك تتعرض المجتمعات لأحداث ومواقف تتغير فيها سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، ونفسياً ... وتتبدل أحوالها من قوة إلى ضعف أو من ضعف إلى قوة .

- على الرغم من أن بعض الصفات والعادات ، والأزمات التى تحكم المجتمع المصرى – حالياً - يرجع أصولها وأسباب نشأتها إلى مئات السنين ، وأحيانا الآلاف ، إلا أننا بالطبع لا يمكننا الرجوع إلى هذه العصور البعيدة ، لتحليل ما نحن فيه الآن من مشاكل وأمراض ، وإلا كان هذا التحليل ضربا من الخيال ، ونوعا من أنواع الجنون ، أو ربما هروبا من تحمل المسئولية بأن يتم إسنادها إلى الأجداد ، وأجداد الأجداد .

٢٤ - وحتى يصبح تحليلنا لمشاكلنا منطقياً ونستطيع أن نربط فيه بين الأسباب والنتائج ، وبين البدايات والنهايات ، وبين الأحداث وردود أفعالها ، فإننى سأبدأ من نقطة زمنية محددة وعلامة فارقة فى تاريخ مصر الحديث ألا وهى حرب يونيو ١٩٦٧م ، تلك السنة المؤثرة فى كل جوانب المجتمع المصرى والتى تعتبر وبحق مفترق طرق فى تاريخ المصريين وحياتهم ، فالمصريون بعد ١٩٦٧ ليسوا كالمصريين قبل ١٩٦٧.

ومصر بعد ١٩٦٧ ليست كمصر قبل ١٩٦٧ ، سنبدأ تحليلنا قبل ١٩٦٧ ثم نتحرك مع أحداث مصر وتغيراتها حتى نصل إلى الوقت الراهن .

٢٥ – اختيارى لعام ١٩٦٧ كمفترق طرق فى تاريخ مصر والمصريين ، وكنقطة بداية فى رصد ظهور المشاكل الحالية لا يعنى أن مصر كانت قبل ذلك لا تعانى من أى مشكلات ، وإنما يعنى أن مشاكل كثيرة قد ظهرت فى هذا التاريخ وبعده ...

أما السياسات التى كانت متبعة قبل ذلك فإما أن نتائجها لم تكن قد ظهرت بعد ... وإما أنها كانت واضحة ولا تحتاج إلى إعادة تأكيد ، مثل الغياب التام للديمقراطية ، والقضاء على الحياة الحزبية ، وعودة دولة الرأى الواحد ، وزيادة القيود على الحريات والصحافة ...

٢٦ - كانت مصر قبل ١٩٦٧ دولة اشتراكية مركزية [١] تسيطر فيها الحكومة على مقدرات الاقتصاد ، وعلى كل أدوات الإنتاج من مصانع وشركات ، ويلعب القطاع العام الدور الرئيسى فى الاقتصاد ، وتقوم الحكومة بوضع ما يسمى بالخطة الخمسية (خطة اقتصادية تستمر خمس سنوات) تحدد فيها الدولة المشروعات الأساسية التى ستنشئها فى كل المجالات بناءً على تحديد احتياجات المجتمع ، وطبقا لقدرة الدولة والاقتصاد على النمو . كانت الدولة هى المهيمنة على كل الأنشطة الاقتصادية ؛ هى من تبنى المدارس ، والجامعات ، والمستشفيات ، والمساكن ، والمصانع ، والجمعيات التعاونية ، والمسارح ، والملاعب ، والمتنزهات ، وكانت الدولة توفر للمواطن التعليم ، والغذاء ، والعلاج ، والملابس ، والمواصلات ، والأجهزة المنزلية ، وكانت الدولة مالكة للإذاعة والتليفزيون ، والصحف ، والمجلات ، وأغلب دور السينما ... الخ

٢٧ - كانت الدولة للمواطن هى كل شيء ؛ هى من تقوم بتوظيفه ، وتعليمه ، وتثقيفه ، وتجنيده ، وعلاجه ، وتطعيمه ، وإطعامه ، كان المجتمع المصرى – وقتها - منغلقا اقتصاديا ... يستهلك ما ينتجه ، ولا يسمح بالاستيراد إلا فيما ندر ، ولم يكن السفر سهلا مثلما هو الحال الآن ، وكانت الحياة مازالت هادئة ، ومعدلات النمو الاقتصادى تتناسب مع معدلات النمو السكانى إلى حد كبير ، وكانت احتياجات المواطن بسيطة

[١] لا يعنى ذكرى لبعض الانجازات التى تحققت فى مصر فى فترة الستينيات تأييدى أو اقتناعى بالفكر الاشتراكى أو اعتناقى له ... فلست ممن يؤمنون بالنظرية الاشتراكية كنظام اقتصادى وإن كنت من المحبين لأهدافها وهى الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع ... وأرى فى النظرية الاشتراكية عيوباً وأخطاءً كثيرة تفوق نبل أهدافها .... ففى المجتمعات الاشتراكية وبسبب رغبتها فى تحقيق المساواة بين الناس فإنها تسعى إلى وضع أغلب الناس فى قوالب جامدة ، لذلك يقل الإبداع ويقتل الطموح ويهرب الطامحون ويفشل المبدعون وتصبح النمطية هى سمة المجتمع ويصبح الناس متشابهين مثل منتجات الدول الاشتراكية محدودة ومكررة ومتشابهة ... فالاقتصاد الاشتراكى فى أغلب أحواله لا يوفر الحافز الفردى الذى يدفع المبدعين والمتميزين إلى العمل والسعى ...

ومحدودة ، وكذلك رفاهية الحياة ، فالتكنولوجيا لم تكن مثلما هى الآن ، والاختراعات والمنتجات لم تكن بمثل هذا التنوع والسرعة التى شهدتها الحياة بعد ذلك .

٢٨ - كانت أعداد السيارات والتليفونات فى مصر قليلة جداً ، وكذلك كل الأجهزة مثل الثلاجات والغسالات والتكييف وغيرها ... وكان من يشترى جهاز راديو أو جهاز تليفزيون يظل سعيداً به لفترة طويلة بعكس الحال فى أيامنا هذه ، حيث سرعة الحياة الكبيرة جداً وسرعة ظهور منتجات وموديلات جديدة فى كل المنتجات ...

٢٩ - كان أغلب المصريين يعملون لدى الدولة ، وكان حجم القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية ضعيفاً ، خاصة بعد قرارات التأميم فى أوائل الستينيات ، لذلك كانت الفروق

الاجتماعية ، والاقتصادية بين الطبقات ليست ضخمة بمثل ما هى عليه الآن ، وكان الانتقال الطبقى من طبقة لطبقة محدوداً أو لم يكن سريعاً أبداً .

- كان من السهل على الجميع أن يعمل ويحيا ... وليس من السهل عليهم أن يغنوا أو يثروا

وكانت القناعة والبساطة مازالت موجودة بين أبناء المجتمع فالحياة هادئة مهما كانت مشاكلها ، والمعيشة سهلة حتى ولو كانت فى بعض الأحيان متدنية ، فعدد السكان بالنسبة للمساحة ليس بالكثير أو الضخم ، ومساحة الأراضى المزروعة تكفى احتياجات الشعب الأساسية والشقق السكنية متوفرة ويتم عرضها للإيجار فلا تجد من يسكنها ، ونسب البطالة ضعيفة .

- ولم يكن أغلب المجتمع يغالى فى المظهرية مثلما الحال الآن ، فكان الشباب يتزوج فى سن مبكرة وبأقل التكاليف (إذا رغب فى ذلك) ، ولم تكن الرعاية الصحية قد تقدمت مثلما هى الآن ، فكانت نسبة الوفيات مرتفعة خاصة بين المواليد والأطفال ، ولذلك فإن الانفجار السكانى الكبير لم يكن قد بدأ بعد ...

ساعدت هذه العوامل فى تشكيل مجتمع هادئ يزيد فيه الصدق على الكذب والإتقان على الغش والأمانة على الخيانة ؛ مجتمع يتعاون أكثر مما يتصارع ، تسود فيه الإيجابيات عن السلبيات وتحكمه الأخلاق والقيم .

٣٠ – أما على مستوى الحياة الثقافية ، فكانت الدولة تعطيها أهمية خاصة ، وكانت مصر تعيش عصراً من أزهى عصور إبداعاتها الثقافية ؛ فالمجتمع يزخر بالمفكرين ، والأدباء ، والكتاب ، والمؤلفين ، والمطربين

... وكانت الفنون راقية رغم محدودية مواردها ورغم عدم وصولها لكل أبناء الشعب وقد شهدت تلك الفترة أعمالا أدبية ، وروائية ، وفنية ، ومسرحية ، وموسيقية ، وفكرية تعتبر علامات فى تاريخ الثقافة المصرية ...

٣١ - على المستوى الاقتصادى للدولة لم تكن مصر قد عرفت الديون الكبيرة بعد ، فكل مديونية مصر وقت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر كانت مليار جنيه (وهى ديون عسكرية لروسيا بسبب إعادة تسليح الجيش المصرى) ...

٣٢ - وعلى المستوى السياسى الخارجى [٢] والإقليمى والعلاقات الدولية كانت مصر من أكبر وأقوى دول المنطقة العربية ، والقارة الإفريقية ، وعضواً مؤسساً ومؤثراً فى حركة عدم الانحياز ، وكانت لمصر مساعداتها لدول إفريقيا وللكثير من الدول العربية ، ولم يكن هناك شئ أو تغيير يحدث فى الشرق الأوسط إلا ومصر كانت هى مفتاحه ومركزه ...

- وأيا ما كانت نظرتنا وتأييدنا لأفكار وسياسات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر الدور الذى كان لمصر وقتها إفريقياً وعربياً وإسلامياً ، كانت مصر تقدم المساعدات لدول إفريقيا ، وتساند الشعوب فى ثوراتها ضد الاحتلال من أجل حصولها على الاستقلال ...

٣٣ - كان الشعور الوطنى والانتماء لدى المواطن المصرى فى قمته خاصة أن مصر كانت من أوليات الدول التى تخلصت من الاستعمار ، وكان الخطاب السياسى يصدر للمواطن الإحساس بالعزة والثقة والكرامة ، وأن مصر قادرة على الوقوف ضد أطماع الدول الكبرى ... وكانت الدولة مازالت رشيقة ، ولم تترهل أجهزتها بعد ، وكانت المشروعات الكبرى تتزايد عاما بعد عام ، وكانت التوقعات بأن مصر ستصبح دولة كبرى ، كانت الأحلام الوطنية كبيرة ، وكانت المجهودات كبيرة ، وكانت الإنجازات كثيرة ، كانت الدولة تخطو خطوات كلها ثقة على طريق التقدم ، وكانت مصانع الحديد والصلب قد بدأ إنشاؤها ، وجار إنشاء مصانع الألومنيوم ... وكذلك أنشأت الدولة ١٢٠٠ مصنع منها عربات السكك الحديدية ، وإطارات السيارات ،

٢

على المستوى السياسى المحلى لم تكن هناك حياة سياسية ؛ حيث لا وجود لأى أحزاب سوى حزب واحد فقط (وهو الاتحاد الاشتراكى) ، كما أنه لم يكن هناك ما يمكن أن يسمى بالمعارضة السياسية ؛
نظراً للقيود والمضايقات التى كانت منتشرة ضد الحريات ... وبالتالى لم تكن هناك ديمقراطية فى الحياة السياسية ...

والكابلات الكهربائية ، والبطاريات ، والدراجات ، والثلاجات ، والبوتاجازات ، والتليفزيونات ، وشركات الأسمدة ، والأدوية ...

وكان العمل جارياً فى بناء السد العالى ، وكانت الأبحاث النووية قد بدأت وقطعت شوطاً لا بأس به ، وبدأ تجميع أول سيارة مصرية ، وكذلك صنعت مصر طائرة نفاثة (القاهرة ٣٠٠) ، وكانت التجارب قد أجريت على صواريخ بعيدة المدى هى القاهر والظافر (تجربة تحترم حتى ولو لم تكن قد نجحت) وكانت مصر رائدة فى مجال الإذاعة والتليفزيون ، والإنتاج السينمائى ... كل ذلك صنع حالة من الثقة لدى الشعب والقيادة ... ولكن سرعان ما تبخر ذلك ...

٣٤ - وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ ، حرب الأيام الستة ، وجاءت نتائجها صادمة وعلى غير المتوقع ، انهزمت مصر وسوريا والأردن وغزة والضفة الغربية ، واحتلت القدس ، ستة أيام نقلت المجتمع كله (حكومة وشعباً) والأمة العربية من حال إلى حال ، وظهر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مخاطباً الشعب وهو حزين منكسر يعلن تحمله المسئولية بعد أن كان قبل الحرب بأيام قليلة يعلن بأنه سيلقى بإسرائيل ، ومن وراء إسرائيل فى البحر ، خسرت مصر فى الحرب أغلب سلاح طيرانها وقوتها العسكرية ...

٣٥ - كانت هزيمة مصر العسكرية فى ١٩٦٧ كبيرة ومؤسفة ، فقد احتلت إسرائيل سيناء كلها ، ووصلت بقواتها ورابطت على شرق قناة السويس ، إلا أن الهزيمة الأكبر والأكثر تأثيراً لم تكن هى هزيمة الجيش واحتلال الأرض بل كانت الهزيمة الأسوأ هى الهزيمة والصدمة النفسية الرهيبة التى تلقاها الشعب حينها ، فقد الكثيرون من المصريين توازنهم النفسى وأصيبوا – جميعاً - بالصدمة ولكنهم اختلفوا فى ردود أفعالهم تجاه الهزيمة ...

٣٦ - جزء من المصريين تحولت الثقة لديهم إلى سخرية من النفس ، وتحول الفخر بالوطن إلى خجل وآسى ومرارة ، وتحول الاعتزاز إلى سخرية وجلد للذات ، فقد هذا الجزء الثقة بكل الشعارات الوطنية والسياسية السائدة وقتها ، خاصة بعد البيانات والمعلومات التى كان يسمعها المواطنون أثناء أيام الحرب عن النجاح العسكرى والتفوق التام للجيش المصرى ... ثم إذا بالجميع يصطدم بواقع مخالف تماماً عن كل ما كان يسمعه ... وأنه ومنذ اللحظات الأولى للحرب لم تكن هناك حرب بالمعنى الحقيقى المفهوم بل اعتداءات يقابلها انسحاب ، ومع عدم رد الاعتداء ومع فوضى الانسحاب زادت الخسائر البشرية والمادية ...

٣٧ - اهتزت ثقة البعض فى فلسفة المجتمع وسياساته ، وحدثت فجوة بين جزء من الشعب وحكامه ، وكأى مجتمع يتعرض لهزيمة نفسية فإنه يحتاج إلى ما يساعده على الهروب من الواقع والنسيان والتخفف من الأحمال ونسيان الأحلام والآمال التى لم تتحقق ، والخوف من الأحلام الجديدة ، لذلك نجد أفلاماً سينمائية غنائية خفيفة يستمر عرضها فى دور العرض السينمائى لما يزيد على ٥٠ أسبوعاً (أبى فوق الشجرة – خلى بالك من زوزو) نظراً لمادتهما الخفيفة التى كانت نفسية الشعب فى أمس الحاجة إليها هرباً من واقع الهزيمة ومشاعر الانكسار ...

- ولذلك أيضا نجد مسرحية مثل مدرسة المشاغبين تحقق نجاحاً كبيراً ، ويستمر عرضها لسنوات طويلة ؛ حيث كانت هذه المسرحية تعبيراً عن رغبة جزء من المجتمع (الطلاب المشاغبون) فى الخروج على سلطة المعلم والأب والحاكم ، والتمرد على فكرة الطاعة والالتزام والانصياع الكامل لهما ، بل والعمل – أيضاً - على كسر هيبتهم واحترامهم نتيجة لرغبة العقل الباطن فى الانتقام من تلك السلطة وتلك العلاقة التى لم تسفر إلا عن الهزيمة والنكسة ...

٣٨ - وكانت تلك الفترة بداية ظهور أعمال فنية تقدم مؤشرات أولية على التغيير الاجتماعى والنفسى والأخلاقى والقيمى الذى سيحدث وسيظهر مستقبلاً فى المجتمع ...

فبدلاً من تلك الأعمال التى كانت تدعم قيم العمل والعلم والصدق والإخلاص والوفاء والاتقان والصبر والكرامة والاستقلال والانتماء والحرية ؛ ظهرت أعمال تسخر من قيمة العلم والعمل والوطنية ، وترسخ المفاهيم الفردية والأنانية واليأس والاحباط والهروب ...

* هذه الأعمال الفنية كانت بالنسبة للكبار البالغين الناضجين المهزومين الغاضبين نوعاً من التنفيس والتعويض النفسى والهروب ، ولكنها كانت وفى نفس الوقت بالنسبة للأطفال والنشء الصغير هى المعلم والمربى والموجه ، والمشكل لثقافتهم ووجدانهم وتفكيرهم ، وهى العمود الفقرى واللبنة الأساسية التى ستساهم فى بناء شخصياتهم فيما بعد ؛ ففى الوقت الذى كان يضحك فيه الكبار من أجل التنفيس عن أنفسهم وعن شعورهم بالانكسار كان الصغار يتشكلون وتتكون شخصياتهم من هذه الأفكار ، كان الكبار يشاهدون تلك الأعمال ليضحكوا أو ليهربوا ... وكان الصغار يشاهدونها ليتعلموا ويقلدوا ...

٣٩ - جزءٌ آخر من المصريين رأوا فى الهزيمة إعلاناً عن فشل فكر المرحلة ، وتوجهات الدولة ، ومستوى علمها واقتصادها ، ودفعتهم الهزيمة إلى السفر للخارج أو للهجرة ، خاصة بعد أن خففت الدولة من قيود

وشروط السفر للخارج فسافر البعض إلى أمريكا وكندا والبعض إلى أوروبا والبعض إلى أستراليا واليابان وغيرها من الدول ، وكانت هذه الفترة بمثابة أول موجة لهجرة المصريين والتى ستزيد فيما بعد ...

٤٠ - جزؤ آخر من المجتمع المصرى أرجع الهزيمة فى ١٩٦٧ إلى عدم غلبة الفكر الإسلامى على كل جوانب الحياة ، وأن ما حدث هو هزيمة للمسلمين من اليهود نظراً لعدم تطبيقهم الحكم الإسلامى ، ومن هنا ظهر تيار فكرى يرى فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الحل لهزيمة إسرائيل وتحرير الأراضى المحتلة وتقدم ونصرة الأمة ، لذا لجأ أصحاب هذا التيار إلى رفض الفكر الإسلامى الذى تقدمه وتتولى مسئوليته وتشرف عليه الدولة مثل مؤسسة الأزهر الشريف والأوقاف وغيرها ... وظهرت تيارات وحركات إسلامية جديدة على الواقع المصرى تبلورت فيما بعد وتعددت وانقسمت فيما بينها ... وهى ما ستظهر تأثيراتها فى المجتمع المصرى فيما بعد .

٤١ - ورغم كل تلك المشاكل ورغم أن الهزيمة كانت مفاجئة والصدمة كانت كبيرة إلا أن الشعب المصرى العظيم رفض أن يستسلم للهزيمة ... وجدد الثقة فى رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر الذى بدأ فى الاستعداد سريعا لمعركة تحرير الأرض ... وأطلق شعاراً كان ضرورياً لهذه المرحلة ومعبراً عنها وهو أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير بالقوة ... وأنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة .

٤٢ - بدأت مصر فى إعادة بناء القوات المسلحة ، وتم توجيه كل موارد الدولة والخطط والأعمال والمجهودات والميزانيات لذلك ... كانت مرحلة إعادة البناء شديدة التكلفة ولكنها ضرورية ولا فرار منها ، ضحى الشعب من أجل إعادة بناء قواته المسلحة ، وضحى الجميع من أجل مصر ...

* بدأت مصر فى بناء حائط الصواريخ (منظومة دفاعية مضادة للطائرات المعادية) حتى لا تتعرض أراضى مصر لضربات جوية جديدة وبدأت فى تجهيز القوات البرية والجوية والبحرية ، وبدأت معارك الاستنزاف التى كانت مكلفة اقتصادياً ولكنها ضرورية معنوياً وعسكرياً ، وقد نجحت جزئيا فى إعادة الثقة للجندى المصرى ، وإيمانه الكامل بقدرته على القتال وتحقيق النصر ، ورغبته وتحفزه ليوم تحرير الأرض ...

٤٣ - تم تهجير سكان مدن القناة (بورسعيد والإسماعيلية والسويس) حوالى ٧٥٠ ألف نسمة وبعض أبناء سيناء (حوالى ١١ ألف نسمة) إلى محافظات الجمهورية المختلفة فمثل هذا ضغطاً وعبئاً على جودة

الخدمات (بسبب إعادة تسكين المهجرين فى مناطق جديدة) مثل الوظائف والإسكان وأعداد الطلبة فى المدارس وغيرها ... وانخفضت بالتالى إيرادات الدولة من الضرائب .

٤٤ - فقدت مصر مورداً هاماً من مصادر دخلها وهو دخل قناة السويس الذى توقفت فيها الملاحة لمدة ٨ سنوات حتى تم تطهيرها وافتتاحها فى سنة ١٩٧٥ ، وكذلك فقدت مصر السيطرة على آبار البترول الموجودة فى سيناء وفقدت مواردها من تلك الآبار ، كما انخفضت إيرادات مصر السياحية .

٤٥ - نتيجة لتحويل ميزانية الدولة إلى دعم المجهود الحربى (وهو ما يعرف باسم اقتصاد حرب) فإن خطط وأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبنية الأساسية قد توقفت أو كادت ... وكانت الدولة مضطرة إلى ذلك وليست لديها اختيارات أخرى ... وهكذا فبدلاً من بناء المدارس والمستشفيات والمصانع ورصف الطرق وإقامة شبكات الكهرباء والتليفونات والمواصلات والمياه والصرف الصحى تم توجيه الأموال والميزانيات إلى شراء الصواريخ والطائرات والدبابات والمدرعات والبنادق والمدافع والقنابل والرصاص ... وكان من نتاج هذا تراجع مستويات البنية الأساسية وهو ما ظهرت نتائجه بعد ذلك فى السبعينيات والثمانينيات حيث زادت أعداد السكان زيادات كبيرة ومثلت ضغطاً على المرافق التى لم تكن قد زادت أو تحسنت أو تمت صيانتها ...

٤٦ - كان الاستعداد لمعركة تحرير الأرض يتطلب زيادة قوة الجيش المصرى كيفا وكما ... لذلك عملت الدولة على زيادة أعداد الجيش وتم إطلاق فترة الخدمة العسكرية لكل المجندين ... فلم يكن يخرج من الخدمة العسكرية أى ضابط أو جندى وبالتالى لم يكن يعرف أحد منهم متى ستنتهى مدة خدمته ...؟

- وكان من نتاج ذلك أن القوات المسلحة المصرية ارتفع أعداد قواتها من ٤٠٠ ألف ضابط وجندى فى ١٩٦٧ فى مصر واليمن إلى مليون ومائتى ألف ضابط وجندى فى ١٩٧٣ مما كان له أكبر الأثر فى تحقيق انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلا أنه وفى نفس الوقت كان لذلك أثر سلبى على المجتمع فيما بعد إذ أن أغلب هؤلاء الشباب المجندين لم يستطيعوا العمل أو الارتباط أوالزواج أثناء فترة تجنيدهم (حيث كان سن الزواج وقتها منخفضاً فأغلب الشباب يتزوجون فى العشرينيات من عمرهم) ، وهو ما مثل بداية مشكلة ارتفاع سن الزواج حيث إن زيادة أعداد الجيش المصرى بـ ٨٠٠ ألف ضابط وجندى كانت تعنى فى نفس الوقت وجود ٨٠٠ ألف فتاة تقريبا تنتظر انتهاء الحرب لإتمام مراسم الزواج .

٤٧ - استمراراً لسياسات الرئيس جمال عبد الناصر الداعمة للفقراء والضعفاء فى مواجهة الأغنياء والملاك أصدر فى ١٩٦٨ قراراً بتشكيل ما يعرف باسم لجان إعادة تقدير القيمة الإيجارية وكانت مهمتها النظر والحكم فى الطلبات المقدمة من السكان المستأجرين للعقارات بخصوص التظلم من ارتفاع قيمة الإيجارات ، وكانت قرارات هذه اللجان فى أغلب الأحيان تأتى بتخفيض القيمة الإيجارية ... وكان من نتيجة سياسات التدخل هذه فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين أن انصرف ملاك العقارات والأغنياء عن بناء العقارات بغرض تأجيرها ، خاصة أن حالات الزواج قد انخفضت بسبب الحرب ؛ وكان السوق العقارى وقتها به فائض من العقارات التى يبحث أصحابها عن مستأجر لها ...

- ومن هنا ولدت مشكلة الإسكان فى مصر وبدأت فى النمو إلى أن زادت وكبرت واستفحلت كما سنرى فيما بعد خاصة مع وجود مؤثرات أخرى أيضاً سنتكلم عنها فى حينها ...

٤٨ - زاد عدد سكان مصر فى الفترة من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ ما يقرب من (٥) ملايين نسمة ... وإذا ما وضعنا فى الاعتبار النقاط السابقة التى تكلمنا عنها والخاصة بعدم زيادة أو تنمية أو صيانة البنية الأساسية للدولة والمرافق العامة لعرفنا أسباب الفجوة والأزمة التى حدثت فيما بعد فى مستوى الخدمات العامة ، وكيف أن بداية المشكلة كانت فى تلك الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ والتى ظلت تتفاقم تدريجياً حتى انفجرت فى السبعينيات والثمانينيات ...

٤٩ - دخلت مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣ تحت قيادة الرئيس الراحل أنور السادات بكل ما استطاعت تجهيزه من سلاح ومعدات وجنود ... وحققت معجزة عسكرية لم يصدقها الصديق والعدو ... ووقف العالم مبهوراً بها وبقوة وشجاعة الجندى المصرى وعبقرية الخطة ودقة التنفيذ ... حطمت مصر حائط خط بارليف وحطمت معه الغرور الإسرائيلى ونظرية تفوق الجيش الإسرائيلى الذى ادعى وقتها أنه لا يقهر ... عبرت مصر قناة السويس وعبرت أيضاً الحالة النفسية السيئة التى عاشتها بعد ٦٧ .

٥٠ - حققت مصر جزءاً كبيراً من أهداف دخولها الحرب ... وهو تحريك القضية من مرحلة اللاسلم واللاحرب التى كانت سائدة وقتها والتى كان يرضى عنها قطبا العالم وقتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى (فترة الحرب الباردة) إلى مرحلة من التفاوض المتوازن المبنى على قوة مصر بعد أن استطاعت كسر غرور الجيش الإسرائيلى الذى عاش بعد حرب ١٩٦٧ فى حالة غرور وثقة غير مبررة وبعد

أن فرضت مصر على الأرض وضعاً جديداً حرمت فيه إسرائيل من المزايا الاستراتيجية التى كانت تستند عليها من وجود قواتها على شاطئ قناة السويس واستفادتها منها كحاجز ومانع طبيعى قوى .

* كان الموقف الاقتصادى لمصر وقت حرب أكتوبر ليس بالجيد ... ولكن حكمة القيادة المصرية وعظمة شعبها ووقوف دول عربية شقيقة ودول أخرى صديقة بجوار مصر ... كل ذلك ساعد فى صمود مصر وتحقيقها أفضل نتائج ممكنة بأقل امكانات ممكنة ...

٥١ - انتهت حرب أكتوبر بنصر كبير حققته مصر ... انتصرت مصر عسكرياً وسياسياً ومعنوياً ونفسياً ... ولكن تغييرات كثيرة حدثت بعد انتهاء الحرب نتجت عنها مرحلة جديدة على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى والنفسى والأخلاقى .

٥٢ - كان سعر برميل البترول قبل حرب أكتوبر ٧٣ يزيد قليلاً على دولارين ... وكانت الدول العربية المصدرة للبترول تأمل وتسعى لزيادة السعر إلى ٣ دولارات (خاصة أن السعر تتم قسمته بين الدولة صاحبة الأرض والشركة المستخرجة للبترول) فلم يكن يتبقى للدولة صاحبة الأرض إلا نصف السعر تقريباً وهو دولار واحد فقط وهو مبلغ زهيد ... ولكن محاولاتها لزيادة الأسعار لم تثمر نجاحاً ملحوظاً فى ظل تعنت وإصرار دول الغرب المستوردة للبترول ... إلى أن قامت حرب أكتوبر وقامت الدول العربية المصدرة للبترول بتخفيض إنتاجها من البترول ووقف تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التى وقفت بجانب إسرائيل فى الحرب ... خاصة أن بعض هذه الدول قدمت لإسرائيل مساعدات عسكرية ضخمة وغير مسبوقة .

٥٣ - على ضوء قرار تخفيض إنتاج البترول ومنع التصدير زادت أسعار البترول عالمياً إلى ما يقرب من ١١,٦٥ دولار للبرميل واستمرت الزيادة فى الأسعار حتى وصلت إلى ما يقرب من ٤٠ دولاراً فى الثمانينيات .

٥٤ - كان من نتائج هذه الزيادات الضخمة فى أسعار البترول أن ارتفعت عائدات الدول العربية البترولية مثل السعودية والإمارات العربية وليبيا والجزائر والعراق والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان ... وبناء على هذه الطفرة والوفرة المالية بدأت هذه الدول مرحلة جديدة فى تاريخها وهى بناء مجتمعات ومدن عصرية وتأسيس بنية أساسية ... وبدأت فى بناء كل ما يلزم لذلك من مدارس ، وجامعات ، ومستشفيات ، وإدارات

حكومية ، وعمارات ، وأبراج ، ومحاكم ، وطرق ، وشبكات كهرباء ، ومياه ، وصرف ، ومراكز تجارية ، وحدائق ، ومصانع و ... إلخ

٥٥ - ولكن هذه الدول فى حينها كانت تفتقر للعناصر البشرية المتعلمة والمؤهلة والمدربة لصناعة وبناء البنية الأساسية المطلوبة ولم تكن هناك دولة فى المنطقة العربية تملك وفرة مدربة ومؤهلة ومتعلمة من العنصر البشرى مثلما تملك مصر ... ولذلك عملت هذه الدول على استقدام المصريين للعمل فى بلادها من أجل تنفيذ خططها ومشروعاتها التنموية والتعميرية وقد صادفت ذلك موافقة ورغبة من المصريين الذين كانوا فى حاجة إلى زيادة دخولهم بعد حرب أكتوبر وارتفاع الأسعار العالمية لكثير من المواد الخام والمنتجات بعد زيادة سعر البترول ومع الانفتاح الاقتصادى وما واكبه من زيادة الأسعار وسرعة الحياة فى مصر ...

٥٦ - كانت للرئيس السادات وجهة نظر وتوجه اقتصادى يختلف عن توجه الرئيس جمال عبد الناصر ... ففى عهد الرئيس عبد الناصر كانت الاشتراكية هى التى تحكم الاقتصاد المصرى ولكن الرئيس أنور السادات رأى أن المواطن فى الدول الغربية الرأسمالية يعيش فى مستوى اقتصادى أعلى كثيراً من المواطن فى الدول الاشتراكية ، وأن الدول الرأسمالية تتقدم وتزدهر بعكس الدول الاشتراكية ... ولذلك بدأ عقب حرب أكتوبر فى التحول إلى اقتصاد السوق الحر ... خاصة وأن مصر (وكما أعلن) كانت قد حاربت فى أكتوبر ١٩٧٣ حتى آخر جنيه فى ميزانيتها ، ولم تعد الدولة قادرة على تحمل تكلفة القيام بكل الأعباء الاقتصادية التى كانت الدولة تقوم بها وتتحملها من قبل ، والتى رأى السادات أن إسناد أغلبها إلى القطاع الخاص سوف يحسن من جودتها وكفاءتها ... وأن الحرية الاقتصادية بالتوازن مع إعطاء جرعات من الحرية السياسية سوف يثمران مجتمعاً متقدماً ومنتجاً حتى ولو تعثرت خطواته الأولى

٥٧ - ولذلك فقد أعلن سياسة الانفتاح الاقتصادى بما فيها من دعوة المستثمرين العرب والأجانب للعمل فى مصر وحرية الاستيراد والتصدير وتشجيع القطاع الخاص وعدم توسع القطاع العام وبالتالى تخفيف سيطرته على مقدرات الاقتصاد ...

٥٨ - بدأت مصر فى تقليل أعداد المجندين بالجيش المصرى خاصة الذين التحقوا بالخدمة العسكرية فى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ... كما قامت الدولة بتعيين أغلبهم فى وظائف حكومية من أجل تعويضهم عن فترة التجنيد الطويلة والتى أهدرت سنوات من أعمارهم ... كما أن الدولة وقتها كانت تتكفل وتلتزم بتعيين كل الخريجين عن طريق وزارة القوى العاملة طبقاً للسياسات الاشتراكية ...

٥٩ - ولكن ولأن البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة ومصانع القطاع العام لم تكن قد توسعت خلال فترة ما بين الحربين بالقدر الكافى الذى يسمح باستيعاب كل تلك الأعداد والحاجة إليها ... فقد أصبح أغلب هؤلاء المعينين عبئاً إضافيا على الهيكل الإدارى للدولة ... وعبئا ماليا على ميزانية القطاع العام والدولة وعمالة زائدة غير منتجة ... وزادت أعداد الموظفين والعاملين أكثر مما يحتاجه حجم العمل ... وتضخم الجهاز الإدارى للدولة أكثر مما كان ... والمعروف أن كثرة أعداد العاملين والموظفين فى مكان ما تضر العمل أكثر مما تفيده حيث تنتشر روح الكسل والتراخى والإهمال واللامبالاة والاعتماد على الغير وعدم الإحساس بالقيمة ... كما تسببت زيادة أعداد العاملين فى عجز جهة العمل والإدارة (وهى هنا الدولة) عن تقديم مرتبات وأجور جيدة للعاملين ...

٦٠ - بخروج مئات الآلاف من الشباب من الجيش المصرى سعوا إلى الارتباط وإتمام زواجهم ، وهنا بدأت مشكلة الإسكان فى الظهور وبقوة وبشدة ... أعداد الراغبين فى الزواج الباحثين عن شقق تتجاوز مئات الآلاف ... الدولة لم تبن شققاً ولا مساكن شعبية جديدة لأن ميزانيتها كانت موجهة للتجهيز للحرب ... القطاع الخاص أعرض عن بناء شقق أو بيوت جديدة بغرض الإيجار منذ عدة سنوات خوفاً من قرارات لجان إعادة تقدير الإيجارات ... لأن البناء بغرض التأجير لم يعد مربحاً ... كما أن أحداً فى مصر كلها لم يكن يعرف متى سنحارب ؟ أو متى ستنتهى الحرب .. ؟ أو كيف ستنتهى الحرب لو حدث ودخلتها مصر .. ؟ وهل سننتصر أم سننهزم .. ؟ ومتى سيخرج الشباب من الخدمة العسكرية..؟ ... وكأى نتيجة طبيعية تحدث فى سوق أى سلعة يقل المعروض منها عن المطلوب زادت أسعار الشقق زيادات كبيرة وأصبح أغلب المعروض هو شقق للتمليك فقط ، واختفت اللافتات التى كانت تعلن عن وجود شقق للإيجار ... وظهرت ظاهرة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهى خلو الرجل ... [٣]

٦١ - رغب الرئيس السادات وأراد وسعى لأن يعيش الشعب المصرى فى مستوى أفضل يعوضه عن سنوات الحرب ومعاناتها ؛ لذلك فقد انتهج سياسة الانفتاح الاقتصادى على العالم ... وكان الرئيس السادات يدعو ويسعى ويبشر المصريين بأن السنوات القادمة هى سنوات الرخاء معتمداً على أن الدولة سوف تعيد بناء اقتصادها بدون استنزاف مواردها فى الإنفاق الحربى والعسكرى ...

٣

خلو الرجل هو مبلغ يحصل عليه المستأجر مقابل أن يترك المكان المؤجر لمالكه أو لمستأجر جديد ...

٦٢ - المستثمرون الأجانب الذين أتوا إلى مصر لم يأتوا بغرض التصنيع ، والإنتاج ، وتنمية الاقتصاد ، وتحسين أحوال الشعب المصرى ... وإنما أتوا بغرض بيع منتجاتهم المصنعة فى الخارج إلى الشعب المصرى ، لذلك زادت عمليات الاستيراد بشدة ، وبدأت الماركات الأجنبية العالمية والمنتجات المستوردة تغزو الأسواق المصرية وتسيطر عليها ... على حين لم تكن مصانع القطاع العام المصرية قادرة على منافسة المنتجات المستوردة لأنها لم تعرف فكرة التنافس والتطوير والتنوع والتجديد من قبل بل كانت هذه المصانع تعمل وتنجح وتربح بسبب احتكارها للسوق ؛ وبسبب الحماية التى كانت توفرها لها القوانين الاشتراكية مثل منع الاستيراد ، بالإضافة إلى أن أغلب مصانع القطاع العام كانت تدار بفكر وعقلية موظفين تقليدين نمطيين وليس بفكر وعقلية رجال أعمال مغامرين طموحين ...

٦٣ - بالإضافة إلى أن تلك المصانع أصبحت مليئة ومكدسة بأعداد كبيرة من العاملين والموظفين والمديرين الذين لا تحتاج إليهم العملية الإنتاجية والتى تتسبب بالتالى فى روتينية وبيروقراطية العمل والإنتاج مما يرفع من تكلفة السلعة ويجعلها غير قادرة على المنافسة خاصة وأن مصانع كثيرة قد وصلت ماكيناتها ومعداتها إلى حالة كبيرة من السوء والضعف بسبب الإهمال وعدم الصيانة وعدم التجديد والتحديث ...

٦٤ - زادت أسعار الشقق بصورة كبيرة ومتزايدة ، وأصبح الحصول على شقة يمثل حلماً ليس من السهل تحقيقه ... ومانعاً وحاجزاً وعقبة فى طريق أى إنسان [٤] ... وأصبحت الزيجات لا تتم إلا إذا كان الشاب المتقدم للزواج حائزاً على شقة وأصبح السؤال التقليدى الذى يسأله والد أى فتاة للعريس المتقدم : عندك شقة يا ابنى ..؟ ...

وبسبب أزمة الإسكان تم رفض الكثير من " العرسان " ... وانتهت الكثير من العلاقات ... ولم تتم الكثير من الزيجات ...

٦٥ - لم يكن المصريون يفضلون السفر للعمل فى الخارج ولم يعرفوا هذه الطريقة لطلب الرزق قبل حرب أكتوبر ، ولكنهم اضطروا إليها بعد أن ضاقت بهم الظروف الاقتصادية فى مصر ، وبعد أن أصبح الدخل من السفر والعمل بالخارج أضعاف الدخل فى مصر ، فسافر المصريون إلى الدول العربية البترولية مثل ليبيا

٤

* بنظرة سريعة على الأفلام والمسلسلات الاجتماعية التى عبرت عن مصر فى فترة السبعينيات والثمانينيات نجدها تعبر بأكثر من شكل عن المشاكل الاجتماعية التى عانى منها المصريون والتى كان السبب الأكبر فيها هو مشكلة الإسكان ...

والعراق والكويت والإمارات وقطر والسعودية والبحرين وعمان ... كانت هذه الدول فى حالة تعطش لكل المهن والتخصصات .

- سافر المصريون من أجل زيادة دخولهم لمواجهة الغلاء المتزايد وكان السبب الرئيسى للسفر هو السعى من أجل تدبير الأموال لشراء الشقة اللازمة والضرورية لتكوين أسرة .

٦٦ - مع بداية الانفتاح امتلأ السوق المصرى ببضائع أجنبية لم يكن المستهلك المصرى يعرفها من قبل ، وظراً لحالة الانغلاق والحرمان التى عاشها المصريون فى الستينيات ... فقد وجدت هذه المنتجات إقبالاً كبيراً من المشترين ، وبدأ المصريون فى تفضيل المنتج المستورد على المنتج المحلى ... نظراً لتميزه أو لاختلافه عن المنتج المصرى ... ومن هنا بدأت الفجوة الطبقية فى الزيادة وبدأت المظهرية فى الظهور ؛ فمن يشرب سجائر مستوردة يشعر بأنه أفضل ممن يشرب سجائر مصرية ... ومن يستعمل عطوراً مستوردة يشعر بأنه أفضل ممن يستعمل عطوراً مصرية ... ومن يلبس ملابس مستوردة يشعر بأنه أفضل ممن يلبس ملابس مصرية ... ومن يأكل شيكولاتة مستوردة يشعر بأنه أفضل ممن يأكل شيكولاتة مصرية وهكذا .

٦٧ - سافر المصريون من جميع المهن للعمل فى الدول البترولية ... الطبيب ، والمهندس ، والمدرس ، والمحاسب ، والمحامى ، والقاضى ، ودكتور الجامعة ، والسائق ، والممرض ، والإدارى ، والعامل ، والميكانيكى ، والسباك ، والكهربائى ، والنجار ، والحداد ، والبنا ، والحلاق ، والعامل ، والبائع ، ومندوب المبيعات .... إلخ كما سافر من لا مهنة له لكى يعمل فى أى مجال ...

سافر كل هؤلاء ليحصلوا على دخل أعلى ، وحقق أغلبهم ما كانوا يهدفون إليه ... وكان من السهل التمييز بين الأسرة التى سافر عائلها للعمل فى دول النفط وبين من لم يسافر عائلها للخارج ... والشاب الذى سافر للعمل بالخارج عن الشاب الذى لم يسافر ؛ فكل من سافر أصبح أفضل وأعلى دخلاً ممن لم يسافر حتى ولو كان أقل مهارة أو كفاءة منه أو اصغر سناً أو أقل خبرة ؛ بل إن الممرض الذى سافر للعمل بالخارج أصبح يحصل على دخل أعلى من الطبيب الذى لم يسافر ... والعامل الذى سافر أصبح أعلى دخلاً من المهندس الذى لم يسافر ... ومدرس الجامعة الذى سافر حصل على دخل أعلى من دخل رئيس الجامعة أو عميد الكلية الذى لم يسافر ... ومن كان لا يعمل فى مصر ويعتبر من الفاشلين سافر وعاد محملاً بالأموال ... وكان هذا من العوامل التى ساعدت على عدم إتقان العمل وعدم الحرص على جودة العمل ... فالسفر للخارج أكثر ربحاً من إتقان العمل وإجادته ... ولذلك سعى الكثيرون للسفر أكثر مما سعوا لتطوير مهاراتهم وإمكاناتهم ...

٦٨ - ومن هنا بدأت مشاكل مجتمعية جديدة فى الظهور فى المجتمع المصرى ... كان المجتمع قبل ذلك يقدر ويحترم ويبجل الإنسان المتعلم سواء كان طبيباً أو مهندساً أو مدرساً ... وكان يحترم موظفى الدولة ويحترم ويبجل رجل الدين ... أما فى السبعينيات وبعد الانفتاح الاقتصادى وظهور المنتجات الأجنبية المستوردة وتنوعها ، وظهور أزمة الإسكان وزيادتها وأزمة الزواج وسرعة الحياة ولهاث أغلب المجتمع نحو الحصول على الأموال ... فإن الاحترام هنا لابد أن يتحول ويصبح كل التقدير لمن يملك الأموال ، ولمن يستطيع الحصول عليها ... ولتصبح الفلسفة الجديدة لأغلب المجتمع هى ليس المهم ماذا تعمل .. ؟ وليس المهم ماذا تعلمت وما هى مؤهلاتك العلمية .. ؟ وليس المهم ماذا تقدم للمجتمع .. ؟ وليس المهم ماذا لديك تستطيع أن تفيد به الناس .. ؟ ولكن المهم والأهم هو كم تملك من الأموال .. ؟ وما هو دخلك .. ؟ ما هى نوعية الملابس التى ترتديها .. ؟ هل لديك شقة .. ؟ هل لديك سيارة .. ؟ وما نوعها .. ؟ أين تسكن .. ؟ ما هى الأجهزة المنزلية التى لديك .. ؟ ... إلخ

٦٩ - كذلك اختلفت نظرة المجتمع للأعمال واختلفت الأعمال التى تؤدى إلى النجاح وكسب الأموال ... فبعد أن كان العمل الجاد والإنتاج الحقيقى هما فقط السبيل إلى النجاح وكسب الأموال ظهرت أسباب أخرى مثل السمسرة ، والعمولات ، والوكالة ، والتهريب ، وتجارة العملة ، وتحويل الأراضى الزراعية لأراضى مبان ...

٧٠ - تعرض المجتمع لضغوط مادية واجتماعية كبيرة ... الحياة أصبحت أكثر غلاءً ... والمراكز الاجتماعية تتبدل وتتغير بسرعة ... من سافر للخارج تضاعف دخله ... ومن يعمل فى القطاع الخاص دخله أعلى ... وكذلك من يعمل فى الشركات الاستثمارية ، وكذلك من يعمل فى شركات البترول أو البنوك الجديدة أو فى شركات الاستيراد والتوكيلات التجارية ... أما من يعملون بالدولة أو القطاع العام أو الهيئات الحكومية وهو القطاع الأكبر فى المجتمع وهم من يديرون ويسيرون أغلب الأنشطة فى مصر فأصبحوا الأقل دخلاً ... انقلب الهرم الاجتماعى فى مصر فجأة ... وبدأ الاحتقان الاجتماعى فى الظهور ... فى الستينيات كانت الفوارق الطبقية تقل ... أما الآن فالفوارق تزيد والفجوة المجتمعية تتسع ...

٧١ - قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كان هدف المجتمع هو السعى لإجلاء القوات الإنجليزية عن مصر وتحقيق الاستقلال التام ... ولذلك كان للمجتمع هدف يسعى إليه ويجاهد من أجله ...

بعد ثورة ١٩٥٢ كان هدف المجتمع هو إثبات الوجود أمام القوى الدولية وإنجاح الثورة ، وتأكيد الذات ، وبناء الدولة ، وتحديث المجتمع ، وتحقيق التنمية ... ولهذا كان المجتمع يعمل ويتقدم وهو أقل نزاعاً وأقل خلافاً ...

وبعد ١٩٦٧ كان هدف المجتمع هو تحرير سيناء وإزالة آثار العدوان الإسرائيلى واسترداد العزة والكرامة ... أما وقد تحقق النصر فى أكتوبر ١٩٧٣ وأعلنت الدولة (وبحسن نية) ممثلة فى رئيسها الراحل أنور السادات أن تلك الحرب كانت آخر الحروب وأن السنوات القادمة هى سنوات الرخاء ... إذن فالمجتمع الآن ليس له هدف قومى واحد يعمل من أجله ويجتمع عليه ويتحرك الجميع فى اتجاهه ... إذن فالمجتمع ليس له هدف يجاهد من أجله ... إذن فليتنافس الجميع فيما بينهم على أهداف جزئية صغيرة ... وليدخل الجميع فى صراعات مادية وخلافات شخصية ... وليدب الخلاف والاختلاف بين الجميع ... وليتوقفوا عن التعاون ، وليبدأوا فى التنافس وفى التناحر وفى اختلاق المشاكل ... وليعادى المجتمع نفسه ، وليتصارع مع نفسه ، وليعاد الجميع الجميع ... إذن ليخسر الجميع ... وليتخبط الجميع ... وليدب الضعف فى الجميع ... وليضعفوا جميعاً ...

٧٢ - تحت الضغوط المادية التى أصبحت تحكم المجتمع سافر أغلب الكفاءات والكوادر والخبراء من كل المجالات للعمل بالخارج ... سافروا لينقلوا علمهم وخبرتهم لدول أقل خبرة وعلماً ... وفى نفس الوقت فإن هؤلاء الأكفاء وذوى الخبرات توقفوا عن تطوير أنفسهم حيث الشغل الشاغل الآن هو العودة بالأموال إلى أرض الوطن لمجارة الغلاء ولتحقيق الذات ولتلبية متطلبات الحياة المتزايدة ؛ هذا فى الوقت الذى كان العالم يشهد طفرات من التقدم فى كل المجالات .

وبسفر الأكفاء والخبراء إلى الخارج كان لابد من تصعيد الأقل منهم ليتولوا مناصبهم ؛ حتى لا تترك أماكنهم شاغرة ؛ وهكذا أصبح بعض المدرسين مدرسين أوائل لأن أماكن وظيفة مدرس أول أصبحت شاغرة ... وهكذا أصبح العامل باشمهندس ، وأصبح الصبى أسطى ، وأصبح التباع سائقاً ... إلخ

٧٣ - بعد نهاية حرب أكتوبر وقيام الدولة بتعيين مئات الآلاف فى الوظائف الحكومية وفى القطاع العام ، ومع تراجع دور الدولة اقتصادياً ومعاناتها فى الاستعدادات الحربية لحرب أكتوبر ومع تشجيع الدولة للقطاع الخاص وسرعة الحياة وزيادة الأسعار أصبح دخل الموظف الحكومى فى مصر ضعيفاً أمام الأسعار الجديدة بل إنه يقل سنوياً ... ولم يكن فى إمكان الدولة المنهكة اقتصادياً (رغم محاولاتها للإصلاح الوظيفى) أن

تزيد المرتبات بنفس نسب زيادة أسعار الحياة ... وبذلك تبدلت أحوال موظفى الدولة وأصبحوا فى أسفل السلم الاجتماعى فى السبعينات بعد أن كانوا فى الستينيات يعيشون فى مستوى مادى معقول ... وكانت هذه الفترة من السبعينيات هى بداية ظهور تغيرات اجتماعية أخرى ...

٧٤ - بعض الأكفاء والموهوبين والطموحين والمغامرين من موظفى الدولة والقطاع العام عندما رأوا تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية استقالوا من أعمالهم ... ومنهم من سافر للعمل بالخارج ... ومنهم من التحق بالشركات الاستثمارية الجديدة فى مصر ... ومنهم من اتجه للعمل بالقطاع الخاص أو تأسيس عمل خاص به ؛ وبذلك فقد الجهاز الإدارى للدولة ومصانع القطاع العام العديد من الكفاءات والخبرات ... فأصبح جزء من موظفى الدولة من الكسالى ، وغير الطموحين ، والغير مغامرين ، وقليلى الكفاءة ؛ وبذلك ضعف الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام أكثر مما كان ...

٧٥ - بعض موظفى الدولة والقطاع العام فى محاولة منهم لزيادة دخلهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم ومجاراة الأسعار الجديدة لجئوا إلى العمل فى مهنة أخرى بعد انتهاء فترة عملهم الأساسى (وكان هذا شيئاً غير مألوف قبل ذلك حيث ينص القانون على عدم جواز عمل الموظف بأى عمل آخر ...) فلجأ البعض إلى المشاركة فى مشروع خاص ، أو فتح محل تجارى ولتساعده زوجته وأبناؤه فى ذلك ، أو العمل على سيارة أجرة (تاكسى) ... أو العمل بأجر فى محل تجارى أو إحدى العيادات أو أحد مكاتب الهندسة أو المحاسبة أو المحاماة ، أو فى شراء بعض السلع وإعادة بيعها أو العمل بإحدى المهن الحرفية ... إلخ وكان هذا التوجه هو بداية أسباب تزويغ الموظفين من عملهم أو ذهابهم إلى عملهم وهم متعبون مرهقون ، وبمرور الأيام أصبح هؤلاء الموظفين حريصين على عملهم الثانى أكثر من عملهم الأساسى حيث إن العمل الثانى الإضافى هو الذى يحقق لهم دخلاً أعلى يعينهم على تلبية طلبات الحياة وأسعارها المرتفعة على حين أن العمل الحكومى المحدود الدخل مضمون ولا يجب الحرص عليه بشدة ... ويوما بعد يوم أصبح هؤلاء الموظفون ماهرين فى خلق الأسباب التى يتركون بسببها عملهم الحكومى ... وأصبح حرصهم على إنهاء مصالح المواطنين المترددين على جهة عملهم الحكومى يقل تدريجياً ... وبدأ بعض الموظفين فى تكوين فلسفة جديدة لكيفية تعاملهم مع الوظيفة وكيفية الاستفادة الخاصة منها .

٧٦ - مع زيادة الطابع المادى للحياة ... بدأت ظاهرة التفكك الأسرى فى الظهور ؛ فكثير من الأسر المصرية يسافر عائلها للخارج ويستمر فى سفره وغربته لسنوات طويلة ... ولا يكون نصيب الأسرة من التواصل مع عائلها سوى إجازات قصيرة سنوية أو كل عدة سنوات ...

بل إن كثيراً من الزيجات قد تمت بدون أن يرى العريس عروسه فى الواقع ؛ ففى وقائع كثيرة كان العريس مسافراً للعمل بالخارج ويرغب فى الزواج ولكنه لا يستطيع الحصول على أجازة من عمله (الذى هو فى أشد الحاجة إليه) فيرسل لأهله فى مصر ليختاروا له عروساً ويتم عقد القران بتوكيل ... ثم تسافر له العروس ليبدأ الزوجان حياتهما فى الغربة وليتعرفا على بعضهما بعد أن يكونا قد تزوجا ... ومن كان يتردد على مطار القاهرة فى السبعينيات والثمانينيات يستطيع أن يتذكر وبسهولة مشهد سفر بعض الزوجات بفستان الزفاف ...

٧٧ - كذلك فإن الكثير من التفكك الأسرى قد بدأ يصيب بعض الأسر من تلك التى لم يسافر عائلها للخارج ... ولكنه كان يعمل فى مصر فى مهنتين وأحياناً أكثر ... فكان الأب فى دوامة مستمرة من العمل من أجل توفير متطلبات الاسرة ... مما أثر بالطابع بعدم حفاظ الكثير من الأسر المصرية على تماسكها وترابطها التى كانت تتميز به قبل ذلك ...

ومن أسباب زيادة بعض حالات التفكك الأسرى أيضاً خروج المرأة المصرية للعمل خاصة أن كثيراً من حالات عمل المرأة كان بسبب الضغوط الاقتصادية ...

٧٨ - بعض موظفى الدولة من ضعاف النفوس وجدوا فى وظيفتهم وسلطتهم فرصة لزيادة دخلهم حتى يستطيعوا مجاراة الغلاء فبدأوا فى استغلال وظيفتهم والحصول على رشاوى من المواطنين ... وبين بطء وروتين وتعقيدات الإجراءات الحكومية وضعف مرتبات موظفى الدولة ، وغضب بعضهم ومعاناتهم من الفجوة بين مرتباتهم المتدنية وبين سرعة الحياة الاقتصادية ونموها وغلاء الأسعار نشأت الحاجة إلى دفع الرشاوى لتسهيل الإجراءات والتخلص من التأجيل والتسويف والبيروقراطية ورغبة فى الإنجاز وتوفير الوقت ... فى البدء أطلق البعض على هذه الرشاوى أسماء مهذبة مثل إكراميات ، هدايا ، بل شاى ، فتح مخك ... وذلك حتى لا يصارح نفسه بالحقيقة وهى أنها رشاوى صريحة ...

٧٩ - بدأت هذه الانحرافات فى الجهاز الإدارى محدودة ثم بمرور الوقت انتشرت ... بدأت صغيرة ثم كبرت ... بدأت على خجل وعلى استحياء ثم أصبحت أكثر جرأة بل أصبحت تتم المطالبة بها صراحة ، وأحياناً يتم الدخول فى مناقشات ومفاوضات من أجل تحديد قيمة الرشوة ...

بدأت هذه الرشاوى بطريقة استثنائية بين القلة ... ثم انتشرت وزادت حتى أصبحت هى القاعدة ، والاستثناء هو عدم المطالبة بها ... بدأت هذه الرشاوى لكى يتمكن الموظف من سد حاجاته وليتمكن من تلبية الحد الأدنى لاحتياجاته واحتياجات عائلته ... ثم أصبحت هذه الرشاوى فيما بعد هى الطريقة والوسيلة لامتلاك كل وسائل الرفاهية ... ولتكوين الثروات وامتلاك الزائد على الحاجة ...

٨٠ - وهكذا أصبح البعض من العاملين بالأحياء والمحافظات يرون فى عملهم فرصة لزيادة دخلهم والبعض من العاملين فى المرور ، والبعض من العاملين فى الجمارك ، والبعض من العاملين فى تنفيذ الأحكام القضائية ، والبعض من العاملين فى الإعلانات القضائية ومحضرو الحجز ، والبعض من العاملين فى التموين ، والبعض من العاملين فى الضرائب ، والبعض من العاملين فى أقسام الشرطة ، والبعض من العاملين فى إدارات السجون ، والبعض من العاملين فى الرقابة والإشراف ، والبعض من العاملين فى قطاع الإسكان ، والبعض من العاملين فى إدارات المشتريات ، والبعض من العاملين فى إدارات المزادات والمناقصات ، والبعض من العاملين فى المخازن ، والبعض من العاملين فى إدارات التراخيص والتصاريح ، والبعض من العاملين فى إدارات النقل والتعيين ، والبعض من العاملين والعاملات بالتمريض فى المستشفيات ... إلخ

فى البدء فسد بعض الموظفين رغماً عن إرادتهم تحت ضغط الظروف المادية وكان هذا استثناء ثم أتى بعد ذلك جيل آخر من الموظفين رأوا فى الفساد والرشاوى حقاً لهم ...

٨١ - تحسنت الرعاية الصحية فى السبعينيات فى مصر قليلاً ... وزاد معدل المواليد ليصبح مليون نسمة تقريباً سنوياً ... ولكن معدلات التنمية الحقيقية والإنتاجية والعمرانية لم تكن تزد بنفس الزيادة ... فما يحدث أن البعض يسافر للعمل بالخارج ويعود أو يرسل الأموال إلى مصر ... أما أغلب الأنشطة الاقتصادية فى مصر فكانت تجارية عبارة عن استيراد لبضائع وبيعها واستهلاكها فى مصر ... وبالتالى بدأ العجز فى ميزان المدفوعات وبدأت مصر فى تلقى الكثير من المعونات ... وبدأت قروض مصر تزداد ...

٨٢ - كان التوسع العمرانى محدوداً ... فالحكومة أو الدولة هى المسيطرة على الأراضى وهى لا تعطيها للمواطنين إلا بعد أن تقوم هى بتوصيل المرافق لها ... وفى نفس الوقت فإن الأراضى المرفقة (التى يتم تجهيزها بالمرافق) من قبل الدولة أقل بكثير جداً من أعداد واحتياجات السكان ومن احتياجات المواليد الجدد وأعدادهم ... وهنا بدأت كل مشاكل مصر فى التضخم ...

السكان يتزايدون ويحتاجون إلى التوسع ... ولكن الحكومة لا تساعدهم على ذلك ، تقوم الدولة بالتوسع العمرانى المحدد الذى لا يكفى الزيادة السكنية ... الازدحام يزيد ... العقارات أسعارها ترتفع يومياً وأسبوعياً وشهرياً ... نشاط المقاولات يزدهر ... أصحاب شركات المقاولات وأصحاب العمارات يشيدون الأبراج فى الشوارع والحوارى الضيقة ... يتم هدم الفيلات والمنازل المتوسطة الارتفاع لكى يتم بناء الأبراج مكانها ... بعض العمارات يتم بناؤها بدون مواصفات معمارية وبسرعة زمنية شديدة ؛ فالبيع مضمون ، وكل الشقق محجوزة ؛ فلماذا الانتظار ولماذا يتم بناؤها بجودة .. ؟ العشوائيات تنشأ على حدود المدن الكبرى ... أسعار العقارات الغالية تمنع الشباب من الزواج أو تؤجل توقيت الزواج عدة سنوات ... وترفع تكلفة إنشاء أى مشروع ... بعض الشباب يتزوج فى شقة والدته أو فى شقة والد العروس ... وبدأت مصر تعرف تجريف الأراضى الزراعية والبناء عليها ... كما بدأ هدم العقارات الآثرية والتى كان بعضها يمثل إبداعاً معمارياً ...

٨٣ - المشروعات الجديدة تقام فى المدن الرئيسية فقط ... زيادة أعداد الهجرة الداخلية من الصعيد والدلتا إلى القاهرة والإسكندرية والمدن طلباً للرزق ... بعض الفقراء ومن لا مأوى لهم يلجأون للسكنى فى أحواش المقابر بسبب غلاء العقارات ... البعض يسكن فى مناطق لم يتم توصيل الكهرباء إليها أو المياه أو الصرف الصحى ... وتزدهر العشوائيات ... أعداد المدارس الحكومية الجديدة قليلة والقطاع الخاص يتوسع فى الاستثمار فى التعليم وفى نفس الوقت أعداد المدارس لا تكفى لكل الطلبة والتلاميذ ... متوسط عدد الطلبة فى الفصول يرتفع ... وبسبب أزمة قلة المدارس يتم بناء مبان على ملاعب المدارس فتصبح المدارس بلا ملاعب ... ويبدأ جيل جديد لا يعرف أن المدارس كانت بها ملاعب من قبل ...

٨٤ - أعلن السادات عن سياسة اقتصادية جديدة وهى اقتصاديات السوق الحر والانفتاح والتوجه الرأسمالى [٥] وتشجيع القطاع الخاص ... ولكنه لم يستطع التخلص سريعاً من مظاهر كثيرة للدولة الاشتراكية فأصبحت

٥

مصر مشتتة لا هى رأسمالية ولا هى اشتراكية ... ينص دستورها على أنها دولة اشتراكية ولكن كل ما يجرى على أرض الواقع من مشروعات جديدة يقول إنها دولة رأسمالية ...

وهكذا لم يكن للدولة هوية اقتصادية واضحة محددة ... فالدولة مازالت تدعم السلع الأساسية ، ومازالت تلتزم بتعيين الخريجين عن طريق وزارة القوى العاملة ومازالت تبنى شققاً للإسكان الشعبى ، ومازالت توزع التموين على المواطنين ... فى حين أنها تعلن تشجيعها للقطاع الخاص وللتعمير ولكنها لا توفر الأراضى الكافية للتوسع ولا تشجع على التوسع الحقيقى ...

٨٥ - كان الرئيس الراحل أنور السادات رئيساً من طراز مختلف أراد أن يغير الحياة فى مصر سريعاً وبسرعة أعلى من درجة تقبل المجتمع فوقع هو فى أخطاء أحياناً ... ووقف ضده تيار مجتمعى أحياناً أخرى ... فعلى المستوى الاقتصادى حاول السادات أن يتخلى عن النظام الاشتراكى ولكنه لم يستطع أن يفعل ذلك بصورة كاملة ، فظلت الدولة تلتزم بتعيين كل الخريجين كمسئولية اجتماعية حتى ولو لم يكن العمل الحكومى فى حاجة إليهم ...

كما تراجع الرئيس السادات عن محاولته فى يناير ١٩٧٧ لتقليل الدعم ورفع أسعار بعض المنتجات بعد قيام المظاهرات فى ١٧ ، ١٨ يناير ... وبذلك استمرت الدولة فى تقديم الدعم ومع مرور السنوات ومع كل زيادة للسكان تزيد قيمة الدعم حتى وصلت نسبته إلى ٢٥% من إجمالى ما تنفقه الدولة ...

٨٦ - أما الخطأ الأكبر (من وجهة نظرى) الذى وقع فيه الرئيس السادات وسار عليه كل من جاء بعده فهو عدم تطبيق النظام الرأسمالى بطريقة صحيحة تساعد على زيادة الإنتاج زيادات حقيقية وكبيرة ... والاستفادة من الثروة البشرية الكبيرة وذلك بتشجيعها وتحفيزها وإزالة العقبات من أمامها تطبيقاً للمبدأ الاقتصادى الأهم والأكبر فى النظام الرأسمالى وهو " دعه يعمل .. دعه يمر .. " ...

وقد تجسد هذا الخطأ الأكبر والكارثى فى استمرار سيطرة الدولة على الأراضى ... وقيامها بتجهيز الأراضى بكل المرافق من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحى وتليفونات قبل طرحها للبيع ... وبالقطع وبالطبع كانت مجهودات الدولة فى هذا القطاع ورغم كثرتها أقل كثيراً من احتياجات المصريين ومعدلات زيادة السكان

وهذا لا يعتبر فشلاً من الرئيس السادات – رحمة الله عليه – نظراً لأن الفترة الزمنية التى حاول فيها ذلك لم تكن كافية لإحداث هذا التغيير فى فكر المجتمع والذى يحتاج إلى سنوات ... هذا بالإضافة إلى القضايا السياسية الداخلية والخارجية التى كان فكر الرئيس السادات أيضاً فيها سابقاً لعصره وأحياناً صادماً للكثيرين ...

وزيادة النشاط ... وترتب على ذلك نشوء مشاكل جديدة لم تكن تعرفها مصر بالإضافة إلى تفاقم مشاكل كانت موجودة من قبل ...

٨٧ - قلة الأراضى التى تقوم الدولة بتوفير مرافقها وطرحها للبيع تسبب فى الآتى :- [٦]

- زيادة أسعار الأراضى بصورة مستمرة ودائمة وبطريقة مبالغ فيها وغير مبررة ... مما دفع حائزى الأراضى وملاكها إلى حبسها عن الاستعمال طمعاً فى تحقيق مكاسب كبيرة وضخمة من وراء بيعها بعد فترة وبدون إضافة أى شيء أو جهد أو تعمير على الأرض ...

- ارتفاع أسعار الأراضى وضع عقبات مالية رفعت من تكلفة تأسيس أى مشروع وبالتالى أصبحت أعداد المشروعات أقل كماً وكيفاً مما يحتاجه السوق ... ودائماً وأبداً كانت الأراضى وأسعارها عائقاً أساسياً ورقماً صعباً فى دراسة جدوى أى مشروع ...

- مع ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات بسبب ارتفاع سعر الأراضى وقلتها ـ ومع زيادة أعداد السكان بدأت تحدث البطالة وقلة الأجور والمرتبات ظراً لتوفر الأيدى العاملة مع عدم توافر فرص عمل تكفى الجميع ...

- مع قلة فرص العمل زادت الهجرة الداخلية من الأقاليم إلى المدن وساءت أحوال المدن وازدحمت وظهرت العشوائيات ... ومع قلة المرتبات زادت الرغبة فى السفر للعمل بالخارج سواء عن طريق عقود قانونية أو هجرة غير شرعية ...

- ارتفاع أسعار الأراضى والعقارات أدى إلى تجريف الأراضى الزراعية من أجل البناء عليها وهو ما تسبب فى تدمير جزء كبير من أراضى مصر الخصبة ...

- ارتفاع أسعار العقارات أدى إلى نشوء ظاهرة العشوائيات فى المبانى والتى لم تكن مصر تعرفها من قبل ، ثم زادت المناطق العشوائية بصورة كبيرة حتى أصبحت تضم الملايين من المصريين ... وبعد فترة لم تعد العشوائيات فى المناطق والأماكن فقط بل أصبحت هناك عشوائيات فى الأخلاق وعشوائيات فى التفكير ... وعشوائيات فى الذوق ... وعشوائيات فى الفن والثقافة ...

- ظهرت ظاهرة سكنى المصريين فى مناطق القبور وأحواشها ...

٦

* هذه النتائج والمشاكل بدأت فى السبعينات وتأكدت فى الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضى ...

- ارتفع سن الزواج وارتفعت نسبة العنوسة ...

- زادت حالات الطلاق وزادت أعداد أطفال الشوارع ... وتمت زيجات كثيرة لمجرد أن الزوج كان يمتلك شقة وأموالاً للزواج وليس لأن هناك توافقاً بين الزوجين ...

- مع ضيق الحالة الاقتصادية تدنت الأخلاق ، وزاد الكذب ، والغش ، والنصب ، والخيانة ، والسرقة ، وكل أنواع الجرائم ...

- اختفت الملاعب من المدارس ولم تزد أعداد الأندية ومراكز الشباب مثلما زادت أعداد السكان ...

- انتشرت المخدرات ، وزادت حالات التعاطى ، والإدمان ، والاتجار ...

- زادت الفجوة الاقتصادية بين سكان المدن والأقاليم ...

- تم هدم الآلاف من المنازل القديمة وبناء عمارات وأبراج فى مكانها ؛ فزاد الازدحام والتكدس وظهرت ولسعات أزمة المرور وانتظار السيارات ... وتم اقتلاع الأشجار والقضاء على المساحات الخضراء من أجل البناء على الأرض ... وقام البعض بتعلية أدوار على مبان لا تتحمل التعلية ، واضطر بعض ساكنى المساكن الشعبية إلى البناء فوقها وبجوارها أو الخروج ببروز من البلكونات ...

- ضاقت الشوارع وزادت أعداد الباعة الجائلين ... وضاقت المقاهى على روادها وزادت حالات عرض المحلات التجارية لبضائعها على الأرصفة وخارج المحلات ...

- مع ارتفاع تكلفة التصنيع وعدم توفر البيئة الصناعية المناسبة والمشجعة لجأ الكثير من رجال المال والأعمال إلى الاستيراد والتوسع فى ذلك ؛ فامتلأت الأسواق بالبضائع المستوردة وبدأت المنتجات المصرية فى الاختفاء لعدم قدرتها على الصمود أو المنافسة أمام المنتج المستورد ذى التكلفة الأرخص والأشكال المتنوعة ...

-ظهرت وانتشرت ظاهرة الاعتداء على أراضى الدولة ووضع اليد وتزوير الأوراق والتوكيلات من أجل الاستيلاء على العقارات والأراضى غير المعروف ملاكها ...

- ومع زيادة حالات سرقة الأراضى كان لابد من وجود وانتشار الأسلحة لدى مغتصبى الأراضى من أجل حماية الأراضى المسروقة والدفاع عنها ...

- ظهر فساد تخصيص الأراضى وفساد كبار مسئولى الدولة فى إعطاء الأراضى لكبار رجال الأعمال ، فمنهم من أخذها مجاناً وبدون دفع أى أموال للدولة ، ومنهم من أخذها بأبخس الأثمان ، ومنهم من اشترى الأرض بالفدان (٤٢٠٠ متر) ثم باعها بالمتر ... وكل نوع من هؤلاء حقق من وراء ذلك الفساد أرباحاً ومكاسب تقدر بالملايين والمليارات ...

٨٨ – عقدت مصر معاهدة سلام مع إسرائيل ... وبدأت فى استرداد باقى سيناء ... وبالتالى لم تعد هناك قضية قومية يلتف حولها المصريون ... ولذلك انشغلوا بأنفسهم وبدأت الخلافات الداخلية فى الظهور فى المجتمع ...

فظهرت فتنة وخلافات بين بعض المسلمين وبعض المسيحيين (وهم من كانوا منذ سنوات قليلة يحاربون مع بعضهم البعض ضد عدو الوطن ومحتل أراضيه) ...

وظهرت تيارات إسلامية متعددة منها ما يدعو إلى تجديد التمسك بالدين فى المجتمع وإحياء سننه والحرص عليها ، ومنها ما يدعو إلى الخروج على الحاكم ولو كان بالعنف ...

وظهرت احتقانات اجتماعية بين بعض الطبقات ، وبدأت الخلافات العائلية والأسرية تزداد ... وبدأت المشاكل بين الجيران تزداد ... بدأت الانتماءات الوطنية تقل ، وبدأت الانتماءات الشخصية تزيد ...

٨٩ - رحل الرئيس السادات بعد اغتياله فى يوم الاحتفال بنصر أكتوبر ولم يمهله القدر لاستكمال رؤيته وتولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية ...

كان الرئيس مبارك رجلاً وطنياً مخلصاً وقد اختاره الرئيس السادات ليكون نائباً له نظراً لما قام به بعد حرب ٦٧ عندما كان مديراً للكلية الجوية وقائداً لسلاح الطيران ولكن الرئيس حسنى مبارك كان مختلفاً عن سابقيه السادات وجمال عبد الناصر ، فى أنه لم تكن له أية اهتمامات سياسية فى شبابه ولم يتخيل نفسه ولم يعد ذاته أو يؤهلها ليعمل بالسياسة وإدارة شئون المجتمع ولذلك حاول السير على خطى الرئيس السادات ولم يحاول أن يغير شيئاً ...

عقد الرئيس حسنى مبارك فى بداية رئاسته مؤتمراً اقتصادياً ليطلب من المتخصصين أن يقدموا نصائحهم لتنمية مصر اقتصادياً ؛ فأشاروا بضرورة إنشاء بنية أساسية تشمل شبكات كهرباء ، ومياه ، وصرف ، وطرق ، وتليفونات ، وكبارى ... إلخ وأخذ الرئيس حسنى مبارك فى تنفيذ تلك التوصيات واستمر فى تنفيذها

محاولاً أن تفوق معدلات التنمية الاقتصادية معدلات النمو السكانى ولكن هذا لم يحدث ؛ فظلت مظاهر البناء والعمل والتنمية فى المجتمع تتزايد وظلت معدلات مستوى المعيشة تزداد تراجعاً ...

٩٠ – كان الرئيس حسنى مبارك مختلفاً عن الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات فهما قد ذهبا إلى السياسة وعملا بها نتيجة لاختيارهما ولرغبتهما أما هو فقد جاءت السياسة إليه ولم يذهب هو إليها ، ولذلك كان أداؤه فى فترة وجوده فى الحكم أشبه بالأداء الوظيفى الروتينى البعيد عن الابتكار ، والبعيد عن التجديد ، والبعيد عن الرغبة فى التغيير [٧] ولذلك كانت الأحوال تتغير والأداء يتبدل مع تغيير رئيس الوزراء ؛ فمصر فى فترة رئاسة وزارة د. علي لطفى أو د. عاطف صدقى تختلف عن مصر فى فترة د. كمال الجنزورى عن فترة د. عاطف عبيد عن فترة د. أحمد نظيف ...

مرت سنوات حكم الرئيس مبارك متشابهة تقريباً ولا جديد فيها ... تعيش مصر حالة من السلام مع إسرائيل وتحاول أن تستفيد بها فى تحقيق طفرة اقتصادية ولكنها لا تحدث ... مصر تتحرك ولكنها لا تتقدم ، تتمنى الكثير ولكنها تنجح فى القليل ... تكبر ولكنها تضعف ... تخطو خطوات للأمام ويتقدم العالم أميالاً ... تزداد أعداد المصريين وتزداد مشاكلهم ... لا قضية قومية يعيشون من أجلها ... الاهتمامات فردية أو فئوية أو قبلية ... المستوى التعليمى يتراجع ... جودة العمل تتراجع ... الفساد ينتشر ويؤكد وجوده ... التمسك بالقيم يتراجع ... تظهر وتنتشر قيم جديدة دخيلة على المجتمع ... المشاكل الاقتصادية تتزايد ... الفوارق الطبقية تتزايد ... الهوية المصرية تتعرض لمؤثرات كثيرة ... البعض يسعى لتقليد الغرب والبعض يتأثر بالنجاح المادى لدول الخليج ... مظاهر الدين والتدين تنتشر أكثر مما تنتشر قيم وأخلاقيات الدين ...

٩١ – دخلت مصر والعالم فى الألفية الميلادية الثالثة ... مصر مازالت لا تمتلك رؤية متميزة ولكنها تحاول ... الرئيس حسنى مبارك لا يزال فى الحكم ... يتكلم عما ينجزه ويقدم مبرراته لعدم تحقق النجاح المطلوب ... بدأ جيل من الموجودين حول الرئيس فى الاختفاء وبدأ جيل آخر فى الظهور ... تدريجياً يختفى دور القطاع العام فى مصر وتتم خصخصته فى صفقات يشوب الكثير منها الفساد ... دور رجال الأعمال يزداد تأثيرا فى مجال المال والسياسة ... مظاهر الديمقراطية الشكلية موجودة وجوهر الديمقراطية غائب ... المنتفعون من ظلم الحكم يشيدون به وهم قلة ، والمتضررون ينتقدونه وهم كثرة ... ديون مصر تزداد عاماً

---

[٧] * كان الرئيس جمال عبد الناصر ذا كاريزما متميزة وكذلك كان الرئيس محمد أنور السادات ذا كاريزما متميزة وما حدث بعد ذلك من وصول الرئيس حسنى مبارك إلى الحكم وهو يختلف عنهما هو شئ طبيعى ومنطقى ؛ فهذه هى دورة الحياة وسنتها فى تعاقب الرؤساء والزعماء ؛ فلا يمكن أن يكونوا كلهم ذوى توجه واحد ...

بعد عام ... مظاهر العولمة والأجهزة التكنولوجية بدأت فى الانتشار والتطور (التليفونات المحمولة والكاميرات الرقمية – أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة – زيادة مستخدمى الانترنت – انتشار القنوات الفضائية وانخفاض أسعار أجهزتها – زيادة شركات الطيران – زيادة أعداد السيارات ...)

ومع زيادة كل مظاهر العولمة والتكنولوجيا بدأ معها حراك اجتماعى سياسى لم يلحظه أحد فى بدايته ... بدأ المصريون يعرفون أكثر ، ويفهمون أعمق ، ويتواصلون أسرع ، ولم تعد الدولة وأجهزة إعلامها هى المصدر الوحيد للمعلومات ؛ بل استمد الناس معلوماتهم من الفضائيات المختلفة ، ومن مواقع الإنترنت غير المحدودة ، والتى لا تتوقف عن العمل لمدة ٢٤ساعة ومن الصحف الخاصة التى بدأت فى منافسة الإعلام الحكومى ... وبدأت الحياة تصبح أكثر سرعة ...

٩٢ - فى السنوات التى أعقبت عام ٢٠٠٠ ظهرت علامات كثيرة تدل على فشل نظام الحكم ولكنها كانت علامات متفرقة ومن هذه الحوادث ... حادث قطار الصعيد فى عام ٢٠٠٢ ... انتشار كبير لأمراض السرطان والفشل الكلوى والفيروسات الكبدية – صفر المونديال – حوادث طرق كثيرة ومستمرة – غرق معديات –سقوط طائرة – غرق العبارة المصرية – احتراق مجلس الشورى – حريق قصر ثقافة بنى سويف – انهيار صخرة الدويقة - ارتفاع سن الزواج وزيادة حالات الطلاق – فجوة اجتماعية كبيرة بين سكان العشوائيات وسكان الكومباوندات [٨] ...

٩٣ – على المستوى السياسى ظهرت حركات معارضة جديدة وزادت الوقفات الاحتجاجية ، والاعتصامات ، والمظاهرات ، والإضرابات ، وزادت التوعية السياسية ... وكثرت الأقاويل حول سعى ابن رئيس الجمهورية ليخلف والده فى حكم مصر ... البعض أكد ذلك ... والبعض نفى ... البعض وافق ... والبعض رفض ... والبعض رآه الأفضل ... والبعض رأى استحالة حدوث ذلك ... وتمر سنوات ... قليلون مستفيدون من الظلم الحاكم ، وكثيرون مضررون ...

المحاولات للتغيير كثيرة لكنها لا تتبلور فى رؤية أو خطة واضحة ... الغاضبون كثيرون لكنهم متفرقون ، محاولات البحث عن فكر أو شخص بديل مستمرة ولكن بدون نتائج واضحة ؛ إلى أن قامت الثورة التونسية فى نهاية ٢٠١٠ ، بداية ٢٠١١ ... ورأى المصريون والعالم كيف أن تجمع أعداد كبيرة من الشعب التونسى

٨

* حاول الفن المصرى رصد هذه المرحلة والتعبير عن سيئاتها فى أفلام سينمائية ، ومسلسلات تليفزيونية ، وقصص ، وروايات ؛ فظهر الرصد والتعبير حزيناً مؤسفاً ؛ ودافع البعض عن ذلك فقال إنه تعبير عن الواقع .

فى الشوارع والميادين أجبر رئيس الجمهورية على الرحيل ... وظهرت فى الأفق بوادر خروج للمصريين إلى الميادين ... وقل البعض إن مصر ليست تونس ، وحاول الظلم الحاكم تفادى حدوث نموذج تونس فى مصر ولكنه لم يستطع ؛ فالوقت كان ضيقاً ومتأخراً ... والغضب فى الصدور كان كبيراً ومؤكداً ، والمشاكل والأزمات كانت متراكمة ومتضخمة ... وجاء يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وخرج المصريون فى ثورة عظيمة بأعداد كبيرة لمدة ١٨ يوماً ، اعتقد الظلم الحاكم أن الثورة يمكن القضاء عليها أمنيا ... ولم يدرك الفرق بين المظاهرة والثورة ... ظلت الأعداد تتزايد يوماً بعد يوم وتعلن عن إصرارها ورغبتها فى إحداث تغيير وأنهم يبحثون عن حياة أفضل من ذلك الواقع الذى يعيشونه ، حدد المصريون هدفهم من الثورة مبكراً وصاغوه فى الشعار الذى رفعوه " عيش – حرية – عدالة اجتماعية " ... أعلن المصريون عن غضبهم وحددوا أهدافهم ... واستطاعوا فى خلال ١٨ يوماً فقط أن يجبروا الرئيس السابق حسنى مبارك عن تخليه عن منصب رئيس الجمهورية الذى أمضى فيه ما يقرب من ٣٠ عاماً ...

٩٤ - فوجئ الكثيرون برحيل مبارك والذى لم يكن يتوقعه سوى القليلين ... وعاشت مصر حالة كبيرة من السيولة ، وظهرت النتائج السيئة لمرحلة الاهمال والفشل فى بناء الإنسان التى عاشتها مصر طوال عهد الرئيس السابق حسنى مبارك ؛ فبعد أن نجحت الثورة فى إزاحة الرئيس والكثير من رجاله أخذ المجتمع فى التخبط ؛ ورغم كثرة الأصوات والشخصيات والوجوه التى ظهرت بعد الثورة وكثرة الاحزاب والائتلافات وآلاف البرامج والندوات والمؤتمرات وآلاف المطبوعات والأوراق والصحف وعشرات ومئات المرشحين وآلاف التصريحات ... وآلاف صفحات الفيس بوك ... وملايين الكلمات على مواقع التواصل الاجتماعى ؛ إلا أنه ظهر جلياً أن مصر تعانى من فراغ مدهش وضخم فى العقول البناءة القادرة على طرح الحلول المبدعة والأفكار غير النمطية ...

٩٥ – رحل الرئيس حسنى مبارك وتخبطت البلاد ما بين وطنيين صادقين وآخرين مدعين أو طامعين ... رحل الرئيس مبارك وظهرت سوءات الفشل الذى ولد ونما فى عصره ، فظهرت الفوضى الأمنية ، وانتشرت الأسلحة ، وكثرت حالات السرقة والاعتداء ... وزادت المطالبات الفئوية والاعتصامات والاضرابات ، وحالات قطع الطرق ، والاعتداء على الأراضى والمبانى المخالفة ... وهرب كثير من رءوس الأموال للخارج ، وزاد قلق بعض الاستثمار الأجنبى فنقل نشاطه من مصر ، وانخفضت أعداد السياح ... وأثر كل ذلك على حالة الاقتصاد المصرى فازداد سوءاً ...

٩٦ - رحل الرئيس مبارك وانقسم من وقفوا ضده وبعد أن كان اتحادهم هو سبب رحيله ... ظهرت أحزاب إسلامية كثيرة وظهرت أحزاب ليبرالية كثيرة ... وظهرت حركات وائتلافات ثورية ثم عاد ظهور بعض رجال عصر الرئيس مبارك وانقسم المجتمع إلى ثوار وفلول وإسلاميين وليبراليين ... بل إن كل فصيل من هذه الفصائل انقسم فيما بينه ، واتهم كل فصيل الفصيل الآخر ، وبدلاً من أن يتعلم الجميع دروس الوحدة والتعاون وإيثار المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية راح الجميع يبحثون عن المكاسب الفئوية أو الشخصية ، وبدلاً من أن يتجه الجميع إلى البحث عن الطريق الذى نستطيع به صنع مستقبل أفضل للجميع راحوا يتصارعون ضد الجميع [٩] وكل فريق يتهم ويشكك فى الفريق الآخر ... وهكذا مضت سنوات ما بعد ٢٥ يناير ...

٩٧ – رحل الرئيس حسنى مبارك وزادت مشاكل المصريين فظن البعض أن الثورة هى السبب ونسوا أن غياب الرؤية هو السبب ... رحل الرئيس مبارك وجاء من بعده ٤ رؤساء تولوا قيادة البلاد ، وقدم كل منهم وعوداً ، وكان لكل منهم أسلوباً ... رحل الرئيس مبارك ومازالت مصر تبحث عن الطريق الذى يضعها فى المكانة التى تستحقها ... ومازال المصريون يبحثون عن الرؤية التى تعدل من أحوالهم وتخفف عنهم متاعبهم وتحول الوعود التى يسمعونها إلى واقع يعيشونه ...

٩٨ – قلبى مع الشعب المصرى الذى تراجعت أحواله وهو من كان يحلم بتحسنها ، ومن غابت عنه ابتسامته وهو العاشق للضحكة ...

دعائى بالرحمة والمغفرة لكل من دفع روحه أو بذل جهداً أو سعى من أجل الحق والخير وتقدم مصر وسعادة شعبها ...

عذرى لكل مسئول حاول أن يصلح فلم يستطع ...

أملى ورجائى أن نكون قد استوعبنا أخطاء كل تجاربنا وألا نكررها ، وأن ننجح فى صناعة مستقبل أفضل لمصر ولكل المصريين ...

٩

* تعمدت ألا أكتب ما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير بالتفصيل ؛ فهذه الفترة شهدت اخفاقات أكثر مما شهدت نجاحات ، وشهدت تأخراً أكثر مما شهدت تقدماً ، وشهدت انقسامات وصراعات أكثر مما شهدت من تعاون واتحاد ... ومع احترامى للجميع فأنا لا أسعى لأن أكون سبباً فى خلاف أو سبباً فى زيادة الانقسام ؛ وإنما أسعى وأتمنى أن أكون سبباً فى وحدة المصريين واتحادهم وعملهم ونجاحهم ...

كلى إيمان بأننا نستحق أفضل مما نحن فيه ، وكلى أمل وتفاؤل بأننا نستطيع أن نحقق ما نحلم به ...

البلب الثالث

لو أصبحت رئيسا لمصر

قبل البداية

٩٩ - قبل أن أبدأ فى عرض البرنامج والرؤية التى أراها لحل مشاكلنا أود أن أطرح بعض النقاط التى يمكن بها للقارئ العزيز فهم الأفكار الواردة فى هذا الكتاب والتعامل معها بطريقة أفضل ...

١٠٠ - عند بحثى عن المشاكل التى تعانى منها مصر والمصريون ، وعند بحثى عن كيفية نشأتها وكيفية تطورها ، وعن أسباب استفحالها وأسباب عدم تمكننا من القضاء عليها أو إيجاد الحلول لها ؛ لم أهتم بالبحث عمن كان سبباً فى هذه المشاكل أو المسئول عن عدم حلها ... وإنما كان هدفى هو الوصول لتحديد المرض أكثر من البحث عن شخص محدد لاتهامه ... كما كان هدفى هو العمل على البحث عن الحل والدواء المناسب وتحديده ووصفه بغض النظر عن الطبيب الذى سيتولى العناية بالمريض ومتابعة حالته ...

١٠١ - فى الدول والمجتمعات المتأخرة يكون الحديث والاختلاف والرهان والحوار عن الأشخاص ... وفى الدول والمجتمعات المتوسطة يكون الحديث والحوار حول الأحداث ... أما فى الدول والمجتمعات المتقدمة (والتى أتمنى أن نسعى لكى نكون منها) فيكون الاهتمام بالأفكار أكثر من الاهتمام بالأشخاص أو الأحداث ، فإذا ما ظهرت مشكلة ما وكان المطلوب البحث عن حل لها ... فإن التركيز يكون على الفكرة أو الطريقة التى يمكن بها حل المشكلة وليس على الشخص الذى سيقوم بحلها ؛ فإذا ما طرحت فكرة جديدة فى المجتمع تلقاها الجميع من مطلق البحث عن الدواء السليم والمناسب ، وليس البحث عن طبيب وبدون التوقف عن كون صاحب الفكرة مشهوراً أو مغموراً ... وبذلك يتم استقبال الأفكار الجديدة بكل احترام وتتم دراستها ومناقشتها والتفكير فيها والتعديل عليها وتطويرها وتحديثها ... وبذلك يتكون تراث إنسانى ومجتمعى من الفكر والعلم ومن التجارب ودروسها ... ومن المشاكل وحلولها ... يصبح ملكاً للجميع ... وبذلك تتقدم المجتمعات ... وبذلك – أيضاً - يتخلى المجتمع عن فكرة تقديس الأشخاص ... ويتحول إلى مجتمع يقوده الفكر والعلم والبحث والتعاون ...

١٠٢ – أعتذر - مقدماً - عن أى نقد أو تحليل قد يعتقد البعض أنه موجه لشخص ما أو مسئول ما أو لحاكم ما ... فلست من هواة نقد الأشخاص لذاتهم ... ولا أدعو إلى ذلك ولا أحبذ ذلك ، وإنما أسلوبى وطريقة تفكيرى ومنهجى العملى يعتمد - أساساً وفى المقام الأول - على تحليل الأفعال ودوافعها وأسبابها ثم معرفة النتائج التى ترتبت عليها وتحليلها والربط بين هذه وتلك وصولاً إما إلى التأييد أو الرفض ؛ وهو أسلوب أعتقد أنه

يعتمد على الموضوعية وليس على الشخصنة ، وعلى تقييم الأفعال بناء على النتائج وليس بناء على الأهواء ، وعلى تقييم أفعال المسئولين بسبب وظائفهم وليس بسبب أشخاصهم أو انتماءاتهم ...

١٠٣ - فلسفة الإصلاح فى هذا البرنامج تنطلق من ركيزة أساسية وهى أن الحكومة والشعب مثلما كانا شريكين فى التدهور والانهيار فعليهما أيضاً أن يكونا شريكين فى القدم والازدهار ...

ولكن البداية دائما يجب أن تكون من جانب الحكومة والحاكم والمسئولين ؛ فالحكومة هى المسئولة عن تحديد السياسات وإصدار القوانين ... ووضع الاستراتيجيات ... وخطط الإصلاح ... ولكن على الشعب أيضا إذا ما صدق الحاكم ووثق فيه واقتنع بأفكاره وأسلوبه أن يستجيب ويتعاون وينفذ ... وأن يتفاعل الشعب مع الحكومة والحاكم فيتناقشا معاً ويفكرا معاً ويعملا معاً ... وكل ذلك من أجل أن ينجحا معاً ...

١٠٤ - إن إعادة تجديد شباب الدولة المصرية وصناعة مجد جديد لها ليست شيئاً مستحيلاً ... وفى نفس الوقت فهى ليست بالأمر الهين ، وإنما هى تحد صعب ولكى يتحقق فلابد من وجود رؤية واضحة للإصلاح ثم بعد ذلك لابد من توافر الجهود وتضافرها وتوحدها وإخلاصها ...

١٠٥ - مؤمن أنا بأن كل ما يحتاجه المواطن يجب على الدولة توفيره ومؤمن أنا بأن كل المشاكل يجب أن يتم حلها ، ومؤمن أنا بأن كل الايجابيات علينا أن نسعى لتحقيقها ... لذا فإن هذا البرنامج فى أغلب أحواله لا يؤمن بفكرة العمل بالتوالى ، أو انجاز مرحلة ثم مرحلة ؛ أى علينا أن نحل مشكلة ما ثم ننتقل بعدها إلى حل مشكلة أخرى ... وأنه لا مانع من تأجيل العمل فى حل مشاكل كثيرة لأن امكاناتها غير متوفرة ، ولكن هذا البرنامج يؤمن ويعمل بفلسفة العمل بالتوازى على كل المحاور ومن أجل حل كل المشاكل وصولاً للإصلاح الكامل ... قد تكون هناك خطوات سريعة لحل إحدى المشاكل وخطوات أخرى أقل سرعة لحل مشكلة أخرى ... ولكن لابد أن يكون العمل متوازياً من أجل الوصول سريعاً إلى اللحظة التى نشعر فيها جميعاً بالتغيير فى مستوى ونوعية الحياة فى كل المجالات فى مصر ...

فتوفير فرص العمل لابد وأن يتوازى مع الدخل المناسب ، والحرية لابد أن يستمتع بها المواطن مثلما يسعد بالأمن ، وتوفير الغذاء لابد أن يكون بالتوازى مع توعية العقول وتعليمها وتثقيفها ، وبناء المشروعات لابد أيضاً ألا تكون له الأولوية على بناء الإنسان ، والصحة الجيدة ليست فقط توفير علاج وإنما الأفضل منها توفير الوقاية ، وتقدم الدولة لا يكون على حساب المواطن وإنما يكون من أجل راحة المواطن من الخطوة الأولى ... وهكذا ...

لذلك ومن أجل كل ما سبق فإن العمل بالتوازى هو أسلوب وسمة وفكر وفلسفة هذا البرنامج (بقدر الإمكان والامكانات) وأرجو أن يلاحظ القارئ الكريم ذلك وأن يتفهم البرنامج بهذا المعنى ، وأن يربط بين الأحداث والسياسات التى سيأتى ذكرها فى الصفحات التالية فى ضوء هذا التفسير ...

١٠٦ - الكثير من الأفكار الواردة فى هذا البرنامج جديدة ومبتكرة ... أو كما يقولون أفكار خارج الصندوق فهى غير تقليدية وغير نمطية ، والكثير منها لم يتم تطبيقه من قبل فى مصر وأحياناً فى العالم كله ، وبعضها أشبه بالاختراعات الجديدة ولكنها ليست اختراعات فى مجال الهندسة أو الفيزياء أو الكيمياء أو الأجهزة ... ولكنها اختراعات فى علوم السياسة والاقتصاد وإدارة المجتمعات وأنظمة الحكم ؛ لذلك فمن الطبيعى جداً أن يصاب البعض بالصدمة أو الانزعاج عندما يقرأونها أو يسمعون عنها ؛ لأنها تخالف أفكاراً أخرى وثوابت كثيرة تربوا عليها وعاشوها وسمعوا عنها واعتادوا عليها سنوات طويلة فمن المعروف أن محاولة تحريك أو تغيير الأفكار الراسخة والثابتة فى العقول أو تجديد السياسات والإجراءات والعادات المعمول بها والمستقرة فى المجتمعات لفترة طويلة هى من أصعب المهام التى من الممكن أن يقوم بها إنسان ، ولكن هى محاولة منى لذلك ... ولأننى مؤمن ومقتنع بأفكارى الجديدة فسأظل أدعو إليها وأحاول نشرها على أمل أن يعرفها المجتمع وأجد من يساعدنى على تنفيذها ، ولذلك أرجو من القارئ العزيز ألا يتعجل أو يتسرع برفض ما قد يراه جديداً أو غريباً ... وأدعوه أن يؤجل حكمه على ما قد يتعجب منه وذلك لفترة زمنية ما ... يقوم خلالها بتخيل النتائج والتغييرات التى ستحدث فى المجتمع بعد تنفيذ الفكرة أو القرار الذى يرفضه ، وفى نهاية الأمر فالحكم والقرار سواء بالقبول أو الرفض حق أساسى مكفول لكل شخص ... وكل الاحترام والتقدير للجميع ...

١٠٧ - البرنامج والأفكار التى يضمها هذا الكتاب تتبع أسلوباً جديداً وعلاجاً مختلفاً ؛ فهى لا تتحدث بمفردات لغة السياسيين التقليدية النمطية ذات المعانى الكبيرة والمصطلحات الضخمة ... والتى قد لا ينتج عنها فى النهاية تغيير حقيقى فى حياة الشعب وفى تقدم الوطن ، كما أنها لا تتحدث أيضاً عن العموميات فقط ... ولكنك عزيزى القارئ سوف تجد منهجاً مختلفاً يعتمد على حل مشاكل الإنسان الحياتية ، وفى أحيان كثيرة يتطرق إلى تفاصيل كثيرة ، وذلك من أجل العمل على إعادة بناء شخصية الإنسان المصرى فى كل جوانبه وصولاً لإنسان ومجتمع متعلم واع مثقف منتج قوى متقدم ...

وأرجو أن يلاحظ القارئ أيضاً أنه قد لا يقرأ الكثير من الكلمات والشعارات والأهداف التى نتمنى جميعاً تحقيقها ... ولكنه سيجد الإجراءات والسياسات التى سيساعد تطبيقها على تحقيق هذه الأهداف ... والمعنى من هذا أننى أكره المتاجرة بالشعارات التى عانينا منها جميعاً فى فترات كثيرة ...

١٠٨ - لقد تغير العالم من حولنا فى القرنين الماضى والحالى تغيراً كبيراً وضخماً فى نواح كثيرة من نواحى الحياة (تكنولوجيا – معرفة – ثقافة – علم – إنتاج – عولمة - ... إلخ) ... وتغيرت معه مصر وتغير المصريون بشكل أو بآخر إلا أننا لم نتغير بنفس القدر على مستوى النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتعليمية ... وذلك على الرغم من أن طريقة نظام الحكم وإدارة الدولة والمجتمع وإدارة الأفراد لأنفسهم هى الخطوة الأولى والأهم لتطور المجتمع وتغلبه على مشاكله واجتيازه العقبات التى تواجهه ...

لقد حاولنا أن نصل إلى ما وصل إليه الآخرون الناجحون بدون أن نتعرف على أخطائنا ونحللها ونغيرها كما فعلوا هم ... لقد قلدنا الآخرين فى كثير من الأحيان فى استعمال ما أبدعوا فيه ولم نحاول أن نكتشف أنفسنا أو نطلق قدراتنا للإبداع ...

لقد غيرنا الشكل ولكننا لم نغير الجوهر ... انتظرنا تغير النتائج رغم أننا لم نغير الأسباب ...

لذا فإن اهتمامى فى هذا البرنامج (وأرجو أن يلاحظ القارئ العزيز ذلك) موجه فى المقام الأول إلى التغيير ... تغيير كل الظروف التى تمنعنا من العمل والتقدم ... تغيير وإزالة كل المعوقات التى تتسبب فى تأخرنا ... وترتيب البيت المصرى بطريقة جديدة وبسيطة تسمح لنا بالاستفادة بكل مواردنا المهدرة وطاقاتنا المعطلة بحيث تتحول المعوقات إلى محفزات ... وتتحول الثروات المهدرة إلى ثروات مستثمرة ... ويتحول العاطل إلى عامل ... والخامل إلى نشط ... ويتحول المستهلك إلى منتج ... والمهزوم إلى منتصر ...

١٠٩ - هذا البرنامج هو محاولة منى لطرح رؤية لنظام سياسى وإدارى واقتصادى ومجتمعى جديد نستطيع به مواجهة ظروفنا الحالية والتعامل معها من أجل الخروج من الأزمات التى نعيشها ... والخروج من عنق الزجاجة الذى نعانى منه انطلاقاً ووصولاً إلى الرحابة والسعة والنجاح ... ليس فقط من أجل مواكبة العصر الحالى الحديث ... وإنما من أجل العمل والمساعدة والمشاركة فى صنع مستقبل أفضل لمجتمعنا ولبلادنا وللبشرية وللإنسانية كلها ...

محاولة لا أهدف منها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى لنا فقط ... بل أهدف إلى أن نقوم بتقديم المساعدات الاقتصادية والغذائية والتعليمية والإغاثية إلى كل من ما نستطيع أن نساعده من دول ومجتمعات وشعوب ...

- لا أهدف إلى توفير فرص عمل لكل المصريين فقط بل أهدف إلى أن ننجح فى استقبال الملايين من الراغبين فى العمل من الدول الأخرى ...

- لا أهدف إلى تحقيق نهضة علمية لمصر وللمصريين فقط ... بل أهدف إلى تصدير العلم إلى كل من يحتاج إليه من أفراد ودول وشعوب ...

- لا أهدف إلى عودة القيم والأخلاق النبيلة إلى المجتمع المصرى فقط بل أهدف إلى أن نكون قدوة لغيرنا من الشعوب والمجتمعات ...

- لا أهدف إلى تصدير العمال للخارج لأننا نعجز عن توفير عمل لهم فى بلدنا بل أهدف إلى تصدير الفائض من العلماء والخبراء ورجل الأعمال والمستثمرين إلى الخارج فيعملون ويعلمون ويعمرون وينتجون ويحسنون إلى الإنسانية كلها ويضيفون إليها ...

- لا أهدف فقط إلى نزع فتيل أى أزمة مجتمعية قادمة أو إزالة الاحتقان بين المصريين بل أهدف أيضاً إلى التقريب والتقارب بين كل المصريين وزيادة التفاهم والتعاون بينهم بما يعود بالنفع على الجميع ...

١١٠ - هذا البرنامج وباختصار شديد يسعى ويهدف إلى ثورة فى التفكير حتى لا يلجأ المجتمع إلى التفكير فى الثورة ...

- لا أهدف إلى منع أى ثورة أو انفجار شعبى متوقع أو قادم فقط ، وإنما أهدف كذلك إلى أن نعلم ونلهم الشعوب الأخرى أفضل الطرق للإصلاح والعمل والتقدم والنماء ، وأن نقدم لهم أفكاراً ونظريات جديدة يمكنهم أن يدرسوها ويتعلموا منها ويستعيروا منها ما يشاءون ويضيفوا عليها ما يرغبون أو يحذفوا أو يغيروا منها لكى تصبح ملائمة لهم أكثر وصالحة أكثر ونافعة لهم أكثر ...

١١١ - أفكار وأسلوب حل أى مشكلة فى هذا الكتاب لا تنفصل عن الأفكار والأساليب الأخرى المقترحة لحل المشاكل الأخرى ... فكما أن المشاكل عبارة عن سلسلة مترابطة ومتشابكة يؤدى بعضها إلى بعضها الآخر ... كذلك فإن الحلول سلسلة مترابطة ومتشابكة ببعضها البعض ولا ينفصل أولها عن آخرها ... لذلك فإننى أطلب من القارئ العزيز ألا يقوم بقراءة جزء من الكتاب دون الجزء الآخر ... ولا يكتفى بقراءة موضوع أو عدة موضوعات دون الموضوعات الأخرى ... وأرجو منه كذلك أن يؤجل حكمه على البرنامج حتى الانتهاء من

قراءة كل الأبواب ... فبلادنا مصر أشبه بصورة جميلة ، ولكن أجزاء الصورة مبعثرة مفرقة ، أو تم تجميعها بطريقة غير صحيحة فاختفى الكثير من جمال الصورة ، وظهرت أحياناً مشوشة أو مشوهة على غير حقيقتها ... وما هذا البرنامج وما هذه الأفكار إلا محاولة لإعادة ترتيب الصورة بشكل صحيح حتى نتمكن من إعادة الجمال إليها ...

ولذلك ... فليسمح لى القارئ العزيز أن أكرر طلبى منه وأن أعيد عليه رجائى بألا يحكم على الصورة إلا عندما ينتهى من قراءة كل أبواب الكتاب ... وله كل الشكر والتقدير والاحترام مقدماً ومؤجلاً ...

١١٢ - هذا البرنامج ليس تقليداً لأى تجربة مجتمعية ناجحة فى مجتمع ما ... وليس مستنسخاً أو مستورداً من دولة ما نجحت وتغلبت على مشاكلها ، ولكنه برنامج مصرى وطنى صميم استخرجت أفكاره من طين هذا البلد ... ومن خلال معرفة أحوال أهله وناسه ... من المشى فى شوارع هذا البلد وحواريه ... من قراءة رواياته ومشاهدة أفلامه ... من الجلوس على مقاهيه والاستماع إلى أغانيه ... من مشاكل عماله وفلاحيه ... من داخل أقسام شرطته ... ومن وسط مكاتب موظفيه ... من آلام وأوجاع عاطليه ومهاجريه ... من الإحساس بضعف فقرائه وقهر مظلوميه ... من معايشة مشاكلنا والتعامل معها والحزن منها وعليها ... من التفكير فيها والسهر من أجل إيجاد حلول لها ... من السعى والتدبر والتفكر لأيام وسنوات طويلة ...

١١٣ - كل صانع أدرى بصنعته ، يعرف كيف صنعها .. ؟ ويعرف كيف تعمل .. ؟ يعرف ما الهدف من صناعتها .. ؟ وكيف يتم الحفاظ عليها .. ؟ وما هى الظروف المناسبة والمثالية لعملها .. ؟ وما هى المشاكل التى قد تواجه من يستعملها .. ؟ وكيفية التغلب عليها .. ؟ والنجاح فى مواجهتها .. ؟ **ولذلك فإن كل صانع أو شركة مصنعة لشئ** ما أو منتج ما يقوم بإعطاء المشترى دليلاً إرشادياً به تعليمات لتشغيل المنتج والحفاظ عليه (**كتالوج**) ... ويعطيه أيضا شهادة ضمان بأنه إذا استعمل المنتج طبقاً للتعليمات الواردة فى دليل التشغيل (**الكتالوج**) ، ولم يخرج عن تلك التعليمات فإن الشركة المصنعة تضمن للمشترى أن يعمل المنتج **بكفاءة** ، وأنه سيؤدى الغرض الذى من أجله اشتراه ، وأنه إذا حدث عطل أو خلل فى أداء المنتج فإن الشركة المصنعة سوف تقوم بإصلاح العيب الموجود فى المنتج على نفقتها ...

١١٤ - وعلى العكس من ذلك إذا قام المشترى بإساءة استخدام المنتج أو استعمله فى غير غرضه ، أو لم يقم بالحفاظ على مواعيد وإجراءات صيانته أو تقاعس عن الحفاظ عليه أو لم يفعل شيئاً من التعليمات الأساسية التى طلبها منه الصانع ... **ففى كل تلك** الحالات السابقة وفى غيرها من مخالفات تعليمات التشغيل المحددة من **الصانع والواجب على المشترى والمستعمل أداؤها** فإنه إذا تلف الجهاز أو تعطل أو أصابه خلل **فإن الصانع** هنا يعتذر عن إصلاح الجهاز ويقول للمشترى : **لقد أسأت** استخدام الجهاز ، لذلك فإنه أصبح **خارج الضمان** ... ولن أستطيع أن أفعل لك شيئاً ... لقد أعطيتك التعليمات والإرشادات التى لو كنت **قد** التزمت بها ونفذتها لكان جهازك الآن يعمل بكفاءة ممتازة ... لقد كان الجهاز جيداً ومعداً وصالحاً للاستعمال ... **ولكنك أخطأت فى استخدامه ... وبالتالى أنت المسئول عما** أصابه **وعما أصابك** ... وإذا أردت أن يعمل الجهاز بطريقة جيدة فعليك الالتزام بما قلته لك من تعليمات ...

وهذا تحديداً ما حدث فى مصر وخاصة فى السنوات الخمسين الأخيرة واسمحوا لى أن أوضح ذلك فى النقاط والسطور التالية ...

١١٥ - خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان (سيدنا آدم عليه **السلام وأبناءه**) وهو الغنى عن عباده لهدفين : الهدف الأول هو عبادة الله ومعرفته وشكره وذكره والالتزام بأوامره والابتعاد عن ما نهى عنه ... **ومن أجل** هذا الهدف أرسل الله سبحانه وتعالى لنا الأنبياء والرسل لهدايتنا وتعليمنا ... وأرسل إلينا الكتب السماوية

والأديان السماوية ... واختلف الناس فيما بينهم ... **وفى اختلافنا امتحان واختبار لنا ... فمنا المسلم ومنا** المسيحى ومنا اليهودى ... **ومنا** من لا دين له ولا يؤمن بوجود إله خالق ... ومنا من ابتدع لنفسه دينا ...

١١٦ - وهذا الهدف الأول الذى من أجله خلقنا الله سبحانه وتعالى ليس موضوعنا وإنما موضوعنا هو عمران الأرض وهو الهدف الثانى من خلق الإنسان ومن خلق الأرض ... فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لكى يعمر الأرض ، وخلق الأرض لكى يعمرها الإنسان ؛ **فأعطى** الإنسان كل المقومات التى يحتاج إليها **لكى** يتمكن من عمران الأرض من **عقل وعلم وجسم وإرادة وحافز ... إلخ** ... وأودع الله سبحانه وتعالى فى **الأرض أسراراً** وموارد وثروات تعين الإنسان وتساعده على الحياة والعمران ... وأمرنا سبحانه وتعالى بأن نسعى فى الأرض لنبتغى رزقنا وأن نأخذ من الأسباب ما يعيننا على ذلك ...

١١٧ - خلق الله الناس جميعاً وخلق لهم رزقهم ... أمرهم بالسعى والعمران لكى نصبح خلفاء له على الأرض فنعمرها حتى تأخذ الأرض زينتها وزخرفها ... خلقنا وهو القوى لكى نعبده فلماذا صرنا ضعفاء .. ؟ **خلقنا** وهو الغنى لكى نعبده فلماذا صرنا فقراء .. ؟ ولماذا أصبحنا **هكذا** .. ؟ ولماذا صرنا نحن المصريون **إلى ما** صرنا إليه .. ؟

١١٨ - **السبب** فى كل مشاكلنا نحن المصريين أننا خالفنا أمر الله وتعاليمه فى عمران الأرض ولم نلتزم بها ... وخرجنا بالتالى عن تعليمات الله الخالق الصانع لنا ... **ولذلك فقد أصبحنا خارج الضمان ... وأصابت** المشاكل كل جوانب حياتنا ... **ولذلك كان لابد وأن** نتأخر ونفشل ونتدهور ...

١١٩ - لقد خلق الله سبحانه وتعالى لنا الأرض لكى نعمرها ... خلقها لكل الناس عامة ... وخلقها خاصة لمن سيعمرها ، **وأمرنا بذلك ... ولكننا خالفنا الأمر ولم ننفذه** ... فجاءت الحكومات المصرية المتعاقبة بقوانين **عكس أوامر الله** ... **وقالت القوانين** إن هذه الأراضى ملك للدولة المصرية ... ولا يجوز لأحد من المصريين أو من الشعب أن يستعمل الأرض أو أن يعمرها إلا بعد أن تبيعها الدولة له ... ومن يفعل غير ذلك فهو معتد **على أملاك الدولة** ... وعقاباً له ستقوم الدولة بإزالة ما فعله على الأرض حتى ولو كان تعميراً ... **وأطلقت** القوانين على هذا التعمير لفظ التعديات ... وبذلك صنعت الحكومات والقوانين المصرية خللاً فى نظام تعمير الأرض الذى وضعه الله سبحانه وتعالى ...

١٢٠ - خلق الله سبحانه وتعالى **الأرض لكل الناس ... للفقراء والأغنياء** ... ولكن الحكومات المصرية قصرت حيازة الأراضى على الأغنياء فقط ، فقامت بتحديد أسعار الأراضى ثم بيعها لمن يدفع ثمنها ...

وبالتالى تم حرمان الفقراء فازدادوا فقراً ، ولم يتمكن من حيازة الأراضى إلا الأغنياء أو الفاسدون ... وبدلاً من أن تصبح الأراضى الواسعة التى وهبها لنا الله سبحانه وتعالى نعمة لنا نحن المصريين وسبباً لخيرنا وكذلك الثروة البشرية الكبيرة ... للأسف تركنا الأراضى فارغة خاوية بدون تعمير ، ومنعناها عن الشباب وعن الناس ؛ فتعطلت ثروات الأرض عن الاستعمال وتعطل عباد الله عن العمل والسعى والأخذ بالأسباب وكسب الرزق الحلال ... وبدلاً من أن تصبح الأراضى الواسعة التى رزقنا الله بها محفزة للناس على العمل والإنتاج ومصدراً للخير والنماء ، أصبحت الأراضى معوقة عن العمل لعدم امتلاك الناس الأموال التى تطلبها الدولة ثمناً للأراضى ... وهكذا وفى خلال الخمسين سنة الماضية ولد ملايين المصريين وكانت الأراضى وقت ميلادهم صحراء ... وعاش هؤلاء الملايين وهم ممنوعون من تعمير الأرض فظهرت كل مشاكلهم وأزماتهم ... ومات الكثير من هؤلاء الملايين والأرض مازالت صحراء ... وسافر للعمل بالخارج ملايين المصريين وتركوا الأرض المصرية صحراء ... وحتى هذه اللحظة يعيش ملايين المصريين مكتوفى الأيدى عاجزين عن التعمير ... يحلمون بالعمل ويتمنون النجاح ... ولكنهم ممنوعين عن الأرض والأرض ممنوعة عنهم ... على الرغم من أن هذه الأرض مخلوقة لهم وبها كل أسرار سعادتهم ... وعلى الرغم من أن كل الدساتير والقوانين تقول إن مصر للمصريين ... وعلى الرغم من أنه لا يوجد أحد يمكن أن يقول إن هذه الأرض ليست ملكاً للمصريين ... ولكن وللأسف فإن مخالفتنا لأمر الله بأن تكون الأرض لمن يعمرها ، وطريقة تعامل الحكومات وإدارتها للأراضى عن طريق البيع وفشلها بالتالى فى طريقة إدارة البشر والأرض ... كل ذلك خلق للدولة وللشعب مشاكل ضخمة وأزمات مستمرة خرجنا بها من الضمان ...

١٢١ - بعد أن تكلمنا عن أغلب مشاكل مصر والمصريين ، وحاولنا ذكرها بالتفصيل ، **ووجدنا أغلب مشاكل مصر مترابطة ومتداخلة ومتشابكة** ... يأتى السؤال الصعب والمهم : إذا كانت لدينا كل تلك المشاكل ... **البطالة وقلة الدخل ، وارتفاع الأسعار ، والتضخم ، وعجز الموازنة ، وقلة الإنتاج ، وقلة فرص العمل ، والسفر للعمل بالخارج** ، والهجرة غير الشرعية ، والتعليم ، **والصحة ، والبحث العلمى ، والمرور ، والفنون ، والأخلاق** ، والازدحام ، **وغلاء العقارات ، والمنازل الآيلة للسقوط** ، والتلوث ، والهجرة ، **وكثرة** الاستيراد ، وقلة التصدير ، **والفساد ، وارتفاع سن الزواج ، والفقر ، والضرائب ، والعدل ، وأطفال الشوارع** ، وزيادة نسب الطلاق ، وتبوير الأراضى الزراعية ، وتلويث مياه النيل ، **وارتفاع معدلات** الجريمة ، **وبطء التقاضى** ، والعشوائيات ، **وسوء حالة الطرق ، وحوادث المرور** ... إلخ ... **وإذا كنا نحلم بحل كل تلك المشاكل وبسرعة** ... **إذن** ... فمن أين نبدأ .. ؟ وكل المشاكل متداخلة مع بعضها ...

من أين نبدأ .. ؟ **وكل المشاكل تعتبر سبباً** ونتيجة فى الوقت نفسه لغيرها ...

من أين نبدأ .. ؟ **وكل المشاكل مهمة** ... ما هو أول الخيط الذى يجب أن نتوصل إليه ثم نمسك به ونبدأ منه **لنصل إلى حل كل تلك المشاكل بعد ذلك** .. ؟ ما هى أول خطوة .. ؟

١٢٢ - **أول خطوة** ... وأهم خطوة يجب أن نبدأ بها هى علاقة الإنسان بالأرض ؛ فالأرض هى الوعاء الذى فيه وبه وعن طريقه ومن خلاله يتم حل **كل المشاكل** ، وهى القاسم المشترك فى كل علاقة وفى كل مشكلة ، فإذا ما أردنا زيادة الإنتاج والقضاء على البطالة فإن ذلك يحتاج إلى توفير فرص عمل ، **وبناء شركات ومصانع وإقامة مشروعات** ، وذلك يحتاج إلى **أراض** ... وإذا أردنا تحسين مستوى التعليم فإن ذلك يحتاج **إلى مدارس وجامعات** ومعاهد **ودور حضانة** ؛ ولتنفيذ ذلك نحتاج إلى الأرض ... **ولحل مشكلة الصحة لابد من إنشاء** المستشفيات وذلك **يحتاج إلى أراض** ... وإذا أردنا علاج مشكلة الإسكان والعشوائيات وارتفاع سن الزواج فإن ذلك يحتاج إلى أراض ... وإذا أردنا حل مشكلة المرور فإن ذلك يحتاج إلى بناء جراجات وهذا لا يتم إلا بعد توفر الأراضى ... وإذا أردنا الارتفاع بمستوى الرياضة فلابد من توفير الأراضى لبناء الملاعب والأندية ... **وكذلك الحال إذا أردنا إنشاء الحدائق** ... **وكذلك الحال إذا أردنا بناء المساجد أو الكنائس أو المكتبات أو قاعات الأفراح أو المنتزهات أو المسارح أو المحلات أو المصانع أو الورش أو**

الشركات أو العيادات أو المخازن أو المحاكم أو المتنزهات ... إلخ ... إذن فالأرض هى الوسيلة التى بها نستطيع خلخلة أى مشكلة والتحرك نحو حلها ... وهى العنصر الضرورى والأساسى فى كل معادلة ...

١٢٣ - أول ما يجب أن نفعله هو إعادة تنظيم العلاقة بين الإنسان والأرض طبقاً للقانون الإلهى وذلك من أجل تحقيق الهدف الذى من أجله خلقنا الله سبحانه وتعالى ، ومن أجله أيضاً خلق الأرض ... والقانون الإلهى هو أن الإنسان مخلوق لكى يعمر الأرض والأرض مخلوقة لكى يعمرها الإنسان ... وكما قلنا سابقاً فإن أى خلل فى العلاقة بين الإنسان والأرض - كما أرادها الله سبحانه وتعالى - سيؤدى إلى خلل فى كل حاجات واحتياجات الإنسان فى حياته على الأرض ... وأى خلل فى تطبيق القانون الإلهى الذى وضعه لنا الخالق سبحانه وتعالى سوف يخرجنا من الضمان الذى أعطاه الله لنا فى حالة تطبيق أوامره ونواهيه ، وسنعيش تائهين ضائعين ... نعانى من أعراض المشاكل ولا نعرف سببها ... نشكو من الأمراض ولا نعرف لها علاجاً ...

١٢٤ - يقول القانون الإلهى إن الأرض لمن يعمرها [١٠] ... وإن من أحيا أرضا مواتاً فهى له [١١] ... أى أن القانون الإلهى يربط بين الأرض وبين تعميرها أو إحيائها ، ولا يربط بين حيازة الأرض وامتلاك سعرها ... أى أن القانون الإلهى هو أن الأرض متاحة لكل إنسان يرغب فى العمل والتعمير وإحياء الأرض وأن خيرات الله ورزقه متاحة لكل من يسعى ويأخذ بالأسباب ... ومن أجل تعمير الأرض وزينتها خلق الله الإنسان ...

أما الخطأ الذى نقع نحن فيه فهو أننا لا نقول إن الأرض متاحة لمن يرغب فى تعميرها ؛ وإنما نقول : إن الأرض هى ملك للدولة ... والدولة لا تعطى الأرض لمن يرغب فى العمل والإنتاج والتعمير ، وإنما تعطيها لمن يملك ثمنها ... وتمنعها عمن لا يملك ثمنها ... وبذلك تمنح الدولة الأرض للأغنياء فقط ، وتمنع عنها الفقراء ومتوسطى الحال ...

أى أننا وباختصار شديد طبقنا قانوناً جديداً على عكس القانون الإلهى ...

---

[١٠] حديث شريف ...

[١١] حديث شريف ...

فإذا أضفنا إلى ذلك أن مساحة الأراضى التى تقوم الدولة بتجهيزها وتوصيل المرافق لها وطرحها للبيع (للأغنياء) دائما قليلة ، ولا تتناسب مع الزيادة السكانية الكبيرة والمواليد الجدد واحتياجاتهم المتزايدة ؛ لعرفنا وتأكدنا من خطأ هذا النظام الذى ندير به علاقة الإنسان بالأرض وعجزه وقصوره ؛ والذى بالتالى يتسبب فى أغلب مشاكلنا إن لم يكن هو السبب فى كل أزماتنا ... فما يحدث هو أن الدولة تضع يدها على كل الأراضى وتمنعها عن الناس ثم تطرح القليل منها للبيع ليتنافس عليه الأغنياء ... فيشترونها ، ويبيعونها لبعضهم البعض ... ويضاربون عليها ، ويزايدون ، ويرفعون أسعارها ... ومع كل ارتفاع لسعر الأرض تزداد العقبات والمعوقات أمام المصريين ، ترتفع أسعار كل الأشياء والمنتجات فى مصر ... على حين يولد أغلب الناس فقراء فتحرمهم الدولة من حيازة الأراضى ومن حقهم فى السعى والعمل والنجاح ؛ فيظلون فقراء ... وقد يزدادون فقراً ... وتزداد أحوالهم سوءاً ... وذلك بسبب حرمانهم من الحق فى الحياة الذى كفله لهم الله وحرمناهم نحن منه ...

وهكذا تحدث أغلب مشاكل المصريين كما سأوضح فى النقاط التالية ...

١٢٥ - ترتفع أسعار الأراضى نظراً لأن المتاح منها والمعروض أقل من احتياجات الناس وأعدادهم ؛ فترتفع تكلفة إنشاء وتأسيس المشروعات بكل أنواعها ... ولا يصبح قادراً على فتح المصانع أو الشركات أو بناء المدارس أو المستشفيات إلا الأغنياء فقط (وتصبح الأعداد الموجودة من هذه المشروعات أقل من احتياجات الناس) ؛ وبالتالى ترتفع تكلفة الإنتاج والخدمات وترتفع الأسعار فى كل المجالات ... فمصاريف الدراسة والمدارس غالية ؛ لأن تكلفة إنشاء المدارس عالية لأن سعر الأرض مرتفع جداً ؛ ومن يبنى مدرسة يرغب فى استرداد أمواله وتحقيق أرباح بسرعة ... وتكلفة العلاج عالية ؛ لأن أعداد المستشفيات قليلة وكلها مزدحمة لأن تكلفة إنشائها عالية لأن سعر الأرض عال ؛ ومن يبنى مستشفى يرغب فى استرداد أمواله وتحقيق أرباح بسرعة ... وسن الزواج يرتفع والعنوسة تزيد لأن الشقق غالية الثمن ؛ والشقق غالية لأن الأراضى سعرها مرتفع ... والفلاحون وملاك الأراضى الزراعية يضطرون إلى تجريف أراضيهم ؛ لأن العائد من سعر بيع الأرض بعد تجريفها أو بنائها أضعاف أضعاف ما سوف يعود عليهم من زراعة الأرض وبيع محصولها ، كما أنهم لن يستطيعوا تدبير الأموال لشراء الشقق لأبنائهم ...

والسبب فى ذلك أن الأراضى المعروضة للبيع والمخصصة للبناء سعرها مرتفع كما أنها غير متوفرة ... وكذلك يضطر الناس إلى السكن فى المناطق العشوائية حيث لا يوجد تخطيط جيد ولا تنظيم لتلك المناطق ،

وبعضها بدون مرافق ، وبعضها يقع فى مناطق خطرة كأن تكون على جبل ، أو بجوار خطوط كهرباء الضغط العالى ، وأغلب شوارعها ضيقة وغير ممهدة ولا تصلح للحياة الآدمية ، وبعضها ينقصها الكثير من الخدمات ... ولكن الناس مضطرون إلى ذلك ؛ فهذه المناطق أرخص كثيراً من غيرها ... لأن أراضيها أرخص فى السعر من غيرها ...

١٢٦ - كذلك يضطر المصريون إلى السفر للخارج ، وتحمل مشقة وعناء الغربة والسفر وآلام البعد عن الأهل والوطن وتحمل بعض المعاملات السيئة فى الغربة ؛ وذلك كله مقابل أن يعودوا إلى بلادهم ببعض الأموال التى تمكنهم من شراء شقة أو قطعة أرض لبناء منزل لهم ولأولادهم أو لإقامة مشروع عليها ... وأغلب من يسافر للخارج لا يرى بديلاً عن السفر لتدبير تلك الأموال فأسعار الأراضى مرتفعة جداً ... والدخل الذى سيتحقق من العمل فى مصر لن يكفى لتدبير الأموال الكافية لشراء هذه الأرض أو هذه الشقة التى يرتفع سعرها عاماً بعد آخر ...

١٢٧ - المرتبات والأجور فى القطاع الخاص ضعيفة ومنخفضة لأن أعداد المشروعات قليلة وما توفره من فرص عمل أقل كثيراً من أعداد الراغبين والقادرين والباحثين عن العمل ... وتكلفة إنشاء المشروع عالية فينظر أصحاب الأعمال والمشروعات لمنافسيهم فيجدونهم يدفعون مرتبات منخفضة ... فيخشى كل واحد منهم أن يبادر هو بزيادة مرتبات موظفيه وعماله فترتفع تكلفة منتجه ، ويتعرض لمنافسة خطرة من منافسيه الذين لن يقوموا بزيادة مرتبات عمالهم وموظفيهم وبالتالى قد يتعرض لخسارة لا يستطيع معها الاستمرار فى العمل ... ولهذا يضطر كل صاحب عمل إلى تقليد منافسيه فيعرض مرتبات وأجوراً منخفضة ...

ثم إن أصحاب الأعمال ينظرون إلى الباحثين عن العمل وأعدادهم فيجدون أمامهم وفرة كبيرة فى أغلب التخصصات ... فلماذا إذن يعرضون مرتبات أعلى ؟ ...

ولكن فى الجهة المقابلة يشعر الموظفون والعاملون بالظلم من مرتباتهم المتدنية ؛ فيلجأ البعض إلى الإهمال فى العمل ... والبعض قد يلجأ إلى سرقة معلومات المشروع وتقليده ... والبعض يسرق مكان عمله سرقة حقيقية ومادية ... والبعض يتكاسل عن الانتظام فى العمل محاولاً أن يقنع نفسه بأنه يعمل على قدر ما يحصل عليه من راتب ... وفى كثير من الأحوال لا تجد العامل أو الموظف سعيداً أو راضياً عن عمله ... بل تجده حزيناً أو غاضباً أو ناقماً لأن مرتبه أو دخله لا يكفى ليحيا حياة كريمة ... وهكذا تسوء وتتوتر الكثير من العلاقات بين أصحاب الأعمال وبين العمال ... ويقل الإخلاص ، ويقل مستوى جودة العمل وإتقانه

... وذلك على الرغم من أن كل عامل أو موظف فى حاجة إلى العمل لكى يكسب رزقه ويحيا ويشبع احتياجاته ... وعلى الرغم من أن كل صاحب عمل فى حاجة إلى الموظفين والعاملين لكى ينجح فى إدارة مشروعه ولاستمراره ويحقق من وراءه الأرباح التى يتمناها ... إلا أن كثيراً من العلاقات بينهم تتحول من حالة الاحتياج هذه إلى حالة من عدم الراحة أو الرضا ... وقد تصل إلى درجة من الصراع والكراهية ... فتتبدد مواردهم وطاقاتهم وتضيع أوقاتهم ... فيخسرون جميعاً (العمل وأصحاب الأعمال) ... وتزداد مشاكلهم ... ويخسر المجتمع كله ...

١٢٨ - البعض من الحالمين بحياة أفضل يضطرون إلى السفر للخارج عن طريق الهجرة غير الشرعية ، ويخاطر بحياته فى مراكب غير جيدة ... ويقبل بذلك رغم كل ما يعرفه ويسمعه عن المخاطر التى تعرض لها من سبقوه ... ولكنه لا يجد لذلك بديلاً فالسفر والعمل بالخارج سيختصر له الوقت وسيوفر له الأموال التى يستطيع بها العودة وشراء الأرض التى يحلم بها لتحقيق ما يحلم به بعد ذلك ...

١٢٩ - أما البعض الآخر فيقع فريسة لليأس والإحباط بسبب صعوبة تحقيق أحلامه ... فمنهم من يلجأ إلى تعاطى المخدرات للهروب من الواقع المؤلم ، ومنهم من يلجأ إلى الاتجار فيها طمعاً فى كسب المال سريعاً ... ومنهم من يجلس على المقاهى حائراً ... ومنهم من يفضل الجلوس فى المنزل بدون عمل بدلاً من أن يعمل بمرتب ضعيف لا يكفى احتياجاته ... ومنهم من يلجأ إلى التسول رغم صحة بنيانه ، أو يحترف السرقة ، أو الخطف ، أو الغش ، أو النصب ، أو التزوير ...

كل تلك الجرائم والانحرافات تظهر وتنتشر لأن المجتمع لا يساعد الشباب بل يضع فى طريقه العراقيل والعقبات ... وأهم تلك العقبات هى بيع الأرض وبسعر غال ...

١٣٠ – وبسبب قلة أعداد الوظائف وضعف المرتبات بدأت الواسطة والمجاملات فى التوظيف ... ولم يعد العامل الأساسى فى التوظيف هو الكفاءة أو المهارة بل أصبحت القرابة والمعارف والواسطة والعلاقات فى كثير من الأحيان هى الجسر الذى من خلاله يتم شغل الوظائف ... ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى دفع المبالغ المالية كرشوة للالتحاق ببعض الوظائف المتميزة والتى توفر لمن يشغلونها دخلاً مادياً جيداً أو مركزاً اجتماعياً مرموقاً ...

١٣١ - يقف الباعة فى عرض الطريق لبيع بضائعهم لأن أسعار المحلات غالية ... وتضع المقاهى الكراسى لزبائنها على الأرصفة وفى وسط الطريق ظراً لصغر مساحة المحل ، ظراً لغلاء أسعار المحلات

...وتعرض بعض المحلات بضائعها خارج المحلات لأن مساحة المحلات صغيرة ، ويصبح الاشتراك فى الأندية الرياضية غالى الثمن لأن عدد الأندية محدود ... ويحدث كل ذلك لأن أسعار الأراضى غالية ...

١٣٢ - يرتفع الناس فى مبانيهم بأدوار مخالفة أكثر من المصرح والمسموح به قانوناً ، ويدفعون الرشاوى الكثيرة لذلك لأن أسعار الأراضى غالية جداً ؛ والبناء المخالف سوف يحقق لهم أرباحاً كبيرة جداً ... وبسبب ذلك نجد عمارات سكنية مرتفعة وأبراجاً عالية فى شوارع بل فى حوارى ضيقة جداً ومتقاربة جداً لدرجة لا تسمح بدخول الهواء الصحى ولا الشمس إلى كل غرف العمارات ... ويتسبب ذلك فيما بعد فى إصابة الكثيرين من سكان هذه المناطق بأمراض صدرية كثيرة ويصاب الأطفال بلين العظام ... بالإضافة إلى تدنى الحالة النفسية لسكان هذه المناطق ومعاناتهم بسبب الازدحام وانعدام الخصوصية فى كثير من الأحيان وضعف أو قلة الخدمات ... وما قد ينتج عن هذا من انفلات أعصاب وتدن للأخلاق وانتشار للعنف ... ولكن الناس معذورون ، وهم لا يرضون بالإقامة فى المنازل الآيلة للسقوط أو فى المناطق العشوائية إلا لأنهم لا يستطيعون الانتقال إلى غيرها لأن الأسعار فى المناطق والأحياء الأخرى فوق مقدرتهم المالية ، لأن أسعار الأراضى هناك أغلى وبالتالى فأسعار الشقق أغلى ...

١٣٣ - يضع ملاك السيارات سياراتهم فى الشوارع ولا يضعونها فى جراجات لأن أسعار الجراجات غالية لأن أسعار الأراضى عالية ... كما يقوم بعض أصحاب الجراجات بتحويلها إلى مخازن ، وإلى معارض للسيارات ؛ لأنها مربحة أكثر ولأن الأرض غالية ، ويبنى بعض مالكى العمارات الجراجات بطريقة لا تجعلها صالحة لاستخدامها كجراج ... وبالتالى تصبح الشوارع أكثر ازدحاماً ولا تكفى للمشاه ولا لمرور السيارات ولا لانتظارهم ... ويحدث الكثير من الخلافات والمشاحنات والمشاجرات ... وتتعرض أغلب السيارات للخدوش والخبطات ...

١٣٤ - أصبحت حضانات الأطفال عبارة عن شقق مغلقة بدون حدائق ولا أراض لممارسة الرياضة ، أو حتى مساحات معقولة لكى يجرى عليها الأطفال وذلك لأن أسعار الأراضى غالية ... أصبحت المساجد ضيقة لأن الأراضى غير متوفرة ويصلى الكثير من الناس صلاة الجمعة على الأرصفة ... أنشئت بعض المدارس بدون ملاعب لأن الأراضى غالية ... وحتى السجون وغرف الحبس الاحتياطى أصبحت ضيقة ولا تكفى لأعداد المحبوسين والمحجوزين ... يتشاجر الورثة مع بعضهم ومع أهلهم وإخوتهم على ميراثهم الذى

قد يكون شقة صغيرة أو مجرد حجرة واحدة أو عدة قراريط من الأرض وأحياناً يكون أسهماً قليلة وقد يتقاتلون بسبب خلافاتهم ... وذلك لأن أسعار الشقق والأراضى غالية ...

١٣٥ - يقل الرزق ويضيق بسبب قلة المشروعات وبسبب عدم السعى فى الأرض ، وترتفع أسعار المنتجات بسبب قلة المشروعات ويضيق المسكن بسبب الغلاء وتضيق الشوارع ... وتزدحم الأسواق ووسائل المواصلات ، وتضيق دور العلم على الطلاب والتلاميذ فيصبح التعليم أقل جودة ... وتقل فرص العلم الجيد ... ونتيجة لكل ذلك تنهار الأخلاقيات ، وتتدنى القيم ، وتنتشر الرذائل والموبقات ... وتفسد تعاملات الناس وأخلاقياتهم ...

١٣٦ – يفقد الإنسان شعوره بأهميته وأهمية دوره فى الحياة بل يفقد الكثيرون ثقتهم فى أنفسهم وفى قدراتهم ؛ فهم يعانون من الازدحام داخل الفصول ، وفى الشوارع ، وفى مدرجات الجامعة ... وتهدر آدميتهم أثناء التزاحم فى وسائل المواصلات ، ويشعر المواطن بعدم الأهمية وهو يقف فى طابور أثناء البحث عن العمل ، ويشعر بالحيرة والتردد وهو يقف أمام محلات الملابس ويرى أسعارها ، ويشعر بالعجز عندما يبحث عن شقة للزواج ، أو عندما يسمع عن أسعار قاعات الأفراح ، ويشعر بالخوف من دخول أى مستشفى خوفاً من أسعار العلاج فيها ... إلخ

ومع كل هذه المعاناة التى يتسبب فيها ارتفاع أسعار الأراضى يفقد جزء من المصريين قدرتهم على الأحلام الكبيرة ، وتنحصر أحلام المواطن فى مجرد أن يعمل ويتزوج ويستطيع أن يوفر لأولاده احتياجاتهم ...

١٣٧ - وبعد ذلك يأتى دور الصحافة والفن والإعلام (وهم الموجودون فى المجتمع نفسه والواقعون تحت الضغوط المادية والاجتماعية نفسها) فينشرون السلبيات ويظهرونها ويسلطون عليها الضوء (طمعاً فى النجاح المهنى وتحقيق الشهرة وكسب الأموال) فيكون نتيجة ذلك انتشار أكثر للفساد ، وانهيار أكبر للقيم والأخلاق ؛ فإذا ما حدثت جريمة فى منطقة ما أو قرية ما فالمجتمع كله يعرفها والجميع يتحدثون عنها ... فتفرد لها الصحف والمجلات العديد من الصفحات لتغطيتها ... وتنتقل كاميرات التليفزيون وميكروفونات الإذاعة لنقلها وشرح ما حدث ... وتقوم الروايات والقصص والأفلام والمسلسلات بتجسيدها فى أعمال فنية بحجة الواقعية ، وأن الفن مرآة للمجتمع وقد يزيدون عليها ويبالغون فيها ... فيسمع عن الجرائم من لم يكن قد سمع عنها ... ويقرأ عنها من لم يكن قد علم بها ... ويراها الملايين والملايين من هنا وهناك ... وينشأ عليها ويتعلم منها جيل جديد تلقى القليل من التعليم الجيد فى المدارس وتلقى الكثير من الثقافة السيئة من

الإعلام ومن المجتمع ... وهكذا تتكون أفكاره وشخصيته ، ويتشكل وجدانه وفلسفته فى الحياة من الواقع السيئ ومن الإعلام الذى ينشر السوء ... ويحاول البعض فى حياته وفى أعماله أن يقلد تلك الأعمال التى يراها فى الإعلام ... بل إنه يستخرج – أحياناً - من هذا الإعلام فلسفة وحكمة يحاول أن ينقلها للآخرين وكأنها الحقيقة المطلقة ، وعلى الجميع أن يؤمنوا بها ويعملوا مثلها ... وإلا فإنهم واهمون أو سذج لا يفهمون المجتمع الذى يعيشون فيه ولا طبيعة الحياة ولا العصر ... ويقول البعض : "... هى البلد كده ... وهو المجتمع كده ... وهم الناس كده ... وعمرهم ما هيتغيروا ... مفيش فايدة " ... أما من يدعو من المواطنين لحسن المعاملات ، ومكارم الأخلاق من صدق وأمانة وإخلاص فى العمل ، ووفاء بالعهد ، وإتقان ، وحب الناس ، والإحسان إليهم فإن الكثير من أفراد المجتمع يتهمون هؤلاء بأنهم من كوكب آخر أو هم حالمون بالمدينة الفاضلة ... وهكذا ...

أما البعض الأسوأ فهم من ينصحون الآخرين ويوصونهم بنصائح كثيرة لا أخلاقية لن أذكر منها هنا شيئاً حتى لا يزيد انتشارها ...

١٣٨ – ومع كل تلك المشاكل تقف الدولة عاجزة عن حلها ؛ فأقسام الشرطة ووزارة الداخلية لا تستطيع التعامل مع الكم الكبير من الجرائم والمخالفات ، وكذلك المحاكم لا تتمكن من سرعة الفصل فى القضايا ، وكذلك الأحياء لا تستطيع حل المشاكل التى تقع فى دائرة اختصاصها فى ظل الازدحام الشديد للسكان وعدم وفرة الأراضى اللازمة لحل المشاكل ... ووزارة النقل تعجز عن حل مشكلة المواصلات والمرور ... ووزارة البيئة تعجز عن حل مشاكل التلوث الشديد ...

١٣٩ - وهكذا يصبح المجتمع السيئ والإعلام السيئ سبباً ونتيجة للانهيار المستمر ... فالمجتمع يقدم أمثلة سيئة ، فيتلقاها الإعلام المتلهف الباحث عن الشهرة وينشرها ليصنع منها فكراً أو تياراً ... فتنتشر فى المجتمع الذى يزايد عليها ويقدم أمثلة أكثر سوءاً ، فينقلها الإعلام مرة أخرى ويبالغ فيها وينشرها فتنتشر فى المجتمع وتساعد فى تدمير قيمه وأخلاقه ...

وهكذا أصبحنا ندور فى حلقة مفرغة لا نعرف لها بداية أو نهاية ... أو هكذا أصبحنا ننحدر وننهار من سيئ لأسوأ ... فجزء كبير من المجتمع لا يوصى ولا يتواصى فيما بينه بالحق والخير والقيم والأخلاق بقدر ما يوصى ويتواصى باللاقيم واللامبادئ واللاأخلاق ... وهكذا أصبحت كثير من أحاديثنا فى منازلنا وفى أماكن عملنا وفى وسائل المواصلات وعلى المقاهى وفى النوادى والمنتديات يدور أغلبها عن النماذج الفاشلة ،

والأزمات ، والفضائح ، والجرائم ، والانحرافات ، والسلبيات ، وأصبحت أيضاً أكثر كثيرا من أحاديثنا عن النماذج الجيدة والمشرفة والنجاحات والأعمال الطيبة والايجابيات ...

١٤٠ - فى وسط هذا الجو العام المتردى يحاول البعض من الناس وهم الأقوياء الأنقياء الذين حافظوا على قيمهم ، ولم يتأثروا بثقافة المجتمع السيئة أن يقدموا نماذج جيدة للمجتمع فيعملون على تكوين أسرة ويحاولون أن ينشئوا أولادهم تنشئة صالحة معتمدة على القيم الصحيحة ، والأخلاق الرفيعة ، وعلى المبادئ والمثل ... ويحاولون أن يسبحوا ضد التيار العام للمجتمع ... ويحاولون حماية أبنائهم من الثقافة الخاطئة المنتشرة فى المجتمع ... فمنهم القليل الذى ينجح فى ذلك ... ومنهم الكثير الذى يفشل بسبب صعوبة المحاولة وقوة تأثير البيئة والمجتمع فى تشكيل الفرد ... وهكذا ينجح الإيجابيون فى تقديم عشرات الآلاف من المواطنين الصالحين وعلى عكس ثقافة المجتمع فى حين يقدم السلبيون والسيئون ملايين الأشخاص من المتوافقين مع انهيار المجتمع والذين لم يتم تعليمهم أو تربيتهم أو توعيتهم أو إعدادهم أو تأهيلهم بشكل جيد ...

١٤١ - بسبب عدم مساعدة المجتمع للناجحين ، وقلة فرص النجاح ، ووجود الكثير من المعوقات والعراقيل ؛ فإن البعض من الأذكياء والناجحين والطامحين والنابهين لا يستطيعون التعامل مع المجتمع أو الصبر على أخطائه ... كما لا يستطيعون التنازل عن أحلامهم ورغبتهم فى النجاح والتفوق ... لذا يسافرون أو يهاجرون للخارج ... فيعملون هناك ... وينجحون هناك ... ويتفوقون هناك ... ويبدعون هناك ... وهكذا تخسر بلادنا الكثير من العناصر المتميزة من أبنائها ونخسر جميعاً جهودهم وعلمهم وتفوقهم وعبقريتهم رغم أننا فى أشد الحاجة إليهم ... وتضاف جهودهم وعلومهم ونجاحاتهم إلى مجتمعات أخرى ... وما الملايين من المصريين العاملين بالخارج والمهاجرين إلى جميع دول العالم وقاراته إلا دليلاً وتجسيداً لحالة النزيف العقلى ونزيف المواهب التى نتكلم عنها ...

١٤٢ - بعد ذكر كل تلك الأمثلة من المشاكل التى تتسبب فيها مخالفتنا لأمر الله سبحانه وتعالى بأن تكون الأرض لمن يعمرها يتضح لنا أن مخالفة هذا الأمر قد سببت فى المجتمع ما يشبه ما تسببه الجلطة فى جسم الإنسان ...

فعلى الرغم من أن الجلطة هى تجمد بعض الدماء فى أحد الشرايين ؛ إلا أن المشاكل التى قد تتسبب فيها هذه الجلطة كثيرة وخطيرة ... وقد تصل إلى شلل الجسم أو وفاته ... وقد تتسبب فى إعاقة بعض أجزاء الجسم

عن العمل ... وهذا ما حدث بالضبط فى المجتمع المصرى بسبب بيع الدولة للأراضى وزيادة أعداد المصريين زيادة كبيرة ...

والمطلوب الآن إذا أردنا لجسم المجتمع المصرى أن يشفى من أمراضه وتعود إليه صحته وعافيته ... المطلوب منا أن نتغلب على تلك الجلطة ، وأن نتمكن من إذابتها ؛ أى أن نعيد النظر فى أسلوب وطريقة التصرف فى الأراضى ... وأن نعود إلى تنفيذ أمر الله سبحانه وتعالى وأن تكون الأرض متاحة أمام كل من يرغب فى العمل والإنتاج والعمران والحياة ...

١٤٣ - ولكن ... كيف نفعل ذلك .. ؟ هل نترك الأرض مشاعاً لكل إنسان ولكل الناس بدون ضابط أو رابط ... وبدون قانون وبدون تنظيم .. ؟ وبدون تحديد وبدون تخطيط .. ؟ بالقطع لا ...فلو حدث ذلك لتحولت الدولة إلى فوضى وإلى عشوائيات ولسادت الجريمة كل المجتمع ... ولأصبح المجتمع أشبه بالغابة ...

ليس هذا هو الحل بالطبع ... وإنما الحل هو أن تقوم الحكومة وبصفتها مجلس إدارة الدولة الذى اختاره كل أفراد المجتمع لإدارة شئونه وتحقيق أهدافه بحسن إدارة كل الموارد وأهمها وأولها الأرض ؛ وذلك بأن تكون الأرض متاحة لكل الشعب ... لأنها فى الأساس وفى الحقيقة ملك لكل الشعب ... وملك لكل ابن من أبناء هذا البلد ...

اسمحوا لى أن أقدم الحل فى السطور القادمة واسمحوا لى أن أتعهد والتزم بتنفيذ هذا الحل لو أصبحت رئيساً لمصر ...

١٤٤ - الحل هو تغيير نظام إدارة الدولة للأراضى ...فلا تقوم الدولة ببيعها ... وإنما تقوم بتأجيرها إيجاراً دائماً لمن سيعمرها من المصريين ، ولورثته من بعده ؛ بحيث يتم تقسيط سعر الأرض الحالى على ٤٠ سنة ، وبعد نهاية الـ ٤٠ عاماً يتم الاستمرار فى سداد القيمة الإيجارية ويسرى هذا النظام الجديد على كل أنواع الأراضى ... السكنية والزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والمخصصة للتعليم والمخصصة للترفيه وغيرها ...

١٤٥ - الشرط الأساسى فى كل من يرغب فى حيازة أرض وتأجيرها هو أن يقوم باستعمالها فى الغرض المخصصة له وتعميرها وإحيائها فوراً ...فلو كانت الأرض سكنية فيجب على مستأجرها الانتهاء من بنائها وسكنها فى خلال سنة واحدة ، ولو كانت الأرض مخصصة للصناعة فيجب الانتهاء من بناءها وتشغيل

المصنع فى خلال سنة إذا كانت الصناعة صغيرة ، أو سنتين إذا كانت الصناعة تحتاج لتلك المدة نظراً لكبرها ... **وإذا كانت الأرض مخصصة لبناء مدرسة ، أو جامعة** ، أو معهد ، أو دور حضانة فيجب الانتهاء منها فى خلال سنة **أو** سنتين وتشغيلها بعد هذه المدة ... **وكذلك الحال إذا كانت الأرض مخصصة لبناء** مستشفى أو محلات تجارية أو للأنشطة الرياضية أو لبناء دور عبادة أو أماكن للترفيه ...

ففى كل الأحوال لن يكون مسموحاً بأن يتم ترك الأراضى بدون استعمال وبدون إحياء وبدون عمران ... وفى حالة حدوث ذلك فسوف يتم فسخ عقد الإيجار بين الدولة والمستأجر (لأنه عقد إيجار معلق على شرط وهو العمران والاستعمال) ويتم **حرمان المستأجر** المفسوخ معه العقد من تأجير أراض أخرى فى نفس **النشاط لمدة خمس** سنوات من تاريخ فسخ التعاقد ... كما يتم تغريمه بمبلغ مالى يتم تحديده فى العقد لأنه تسبب فى تعطيل المجتمع ...

١٤٦ - فى هذا النظام الجديد ... لن تقوم الدولة ببناء الشقق أو تحمل أى تكلفة لتوفير الإسكان للمواطنين ولا لتوصيل المرافق ... وإنما سيكون دور الدولة هو تنظيم ، **وإدارة ، ورقابة ، وإشراف فقط** ... فهى ستقوم بتخطيط الأراضى الجديدة (**سواء كانت** توسعات لمدن موجودة فعلاً أو تخطيطاً لمدن جديدة) وتحديد نوعية الأرض والمجال الذى سيتم استخدامها فيه وتحديد **وعمل المخطط العام** ... ثم تقوم بتأجير الأرض على اختلاف أنواعها لمن يرغب فى تعميرها ... أما المرافق فسوف تتولى إنشاءها ويتم إسنادها إلى**شركات عقارات ومقاولات ومرافق سواء كانت شركات قطاع خاص أو قطاع عام** ... **فتقوم شركة بإنشاء شبكة** الكهرباء ، وتقوم شركة ثانية بإنشاء شبكة المياه ، **وشركة ثالثة بإنشاء شبكة الصرف الصحى ، وشركة** رابعة بتوصيل الغاز ، وخامسة للتليفونات ، **وسادسة للطرق ، وشركة سابعة للحدائق** .. وهكذا ... **ثم تقوم** تلك الشركات بتحصيل مقابل الخدمة من المواطنين المنتفعين بخدماتها لعدد معين من السنوات مثل ١٠ **أو** ٢٠ **أو** ٢٥ سنة على سبيل المثال ثم بعد انتهاء هذه السنوات تنتقل ملكية هذه المرافق للدولة والتى بدورها تقوم بتأجيرها بعد ذلك لإحدى الشركات مرة أخرى [١٢] ... وفى كل الأحوال فإن تحديد سعر أى خدمة من تلك الخدمات سوف يتم بمعرفة الدولة حتى لا تتعسف ولا تغالى أى شركة فى تسعير خدماتها ؛ **فتصبح** الدولة هى الحكم بين حق المواطن فى الحصول على الخدمة بسعر عادل وبين حق الشركة مؤدية الخدمة فى

١٢

هذا شرح بسيط للمشروعات المعروفة باسم b.o.t وتعنى الإنشاء ثم الإدارة والتشغيل ثم نقل الملكية وتحويلها ...

تحقيق ربح معقول ... كما ستقوم الدولة برقابة جودة الخدمة المقدمة من تلك الشركات للمواطنين ، والعمل دائماً على توفير الخدمات بجودة عالية ...

فالدولة فى هذا النظام ستوفر ما كانت تنفقه من الموازنة العامة فى بنود الإسكان والمرافق بل إنها ستقوم بتحصيل ضرائب من تلك الشركات ، ومن كل الأنشطة الأخرى التى سيتم إنشاؤها وستدخل حيز التشغيل فى أسرع وقت ...

١٤٧ - سيتم تخطيط الأراضى الجديدة التى سيتم تأجيرها بطريقة مثالية وعصرية وأفضل من تخطيط الأراضى والمدن القديمة ... ففى الشقق السكنية على سبيل المثال لن تكون هناك مساحات صغيرة مثل ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ أو ١٠٠ متر ... وإنما يجب أن تكون أقل مساحة للشقة السكنية هى ١٥٠ متراً ٢ صافياً ؛ فالمسكن الواسع يعتبر من أسباب سعادة الإنسان ... كما لابد أن تشتمل التجمعات السكنية على نسبة كبيرة من الحدائق ، وأن يتم إنشاء بعض الملاعب المجانية فى كل مربع سكنى ...

وعلى مستوى المدارس سيراعى عند تخطيط أراضى المدرسة ألا يزيد عدد الطلبة فى كل فصل على ٢٥ طالباً وأن تشمل المدرسة كل ما يحتاجه الطلاب من ملاعب وحدائق ومسجد ومسرح ومكتبة وحجرات للأنشطة المختلفة ... وكذلك ستكون الشوارع أوسع ... والأرصفة أوسع ومجهزة لممارسة رياضة المشى ... وسيتم بناء كل المحلات بمساحات واسعة وبطريقة تحميها من البرد والشمس ؛ فتساعد على التسوق فى كل الأوقات والأجواء ... وسيتم حساب أعداد السيارات المتوقعة ويتم بناء جراجات لها قبل أن تزدحم الشوارع ...

١٤٨ - سيؤدى هذا النظام وهو التأجير بشرط العمران والاستعمال إلى إحياء حقيقى للأرض وإلى استفادة حقيقية منها ... فسوف تعمل المدن وتسكن ويتم تعميرها فى وقت واحد ... ففى الوقت الذى سيسكن فيه السكان فى منازلهم ستعمل فيه المدارس ، والمستشفيات ، والمساجد ، والكنائس ، والنوادى ، والمحلات ، ومحطات الوقود ، وجميع الخدمات سواء كانت خدمات حكومية أو خدمات يقدمها القطاع الخاص ... وبالتالى لن تكون هناك ظاهرة المبانى بدون سكان ، والموجودة فى كل أنحاء مصر حالياً ... وسنتخلص من تلك الظاهرة الغريبة والمؤسفة وهى أننا نبنى الشقق والبيوت والعمارات والمدن الجديدة ثم نتركها خاوية بدون استعمال لسنوات وسنوات طويلة ...

١٤٩ - سيوفر هذا النظام إيرادات مالية للدولة ثابتة ، ومتنوعة ، ومتزايدة ... فبدلاً من نظام بيع الأراضى التى تحصل فيه الدولة على إيراد كبير ولكن لمرة واحدة فقط ... وبعد أن تكون قد أنفقت الكثير والكثير ... فهنا وفى هذا النظام ستحصل الدولة على إيراد مستمر إلى ما لا نهاية ... حتى ولو كان قليلاً ولكنه سيكون كبيراً أيضا لأن كمية الأراضى التى سيتم تأجيرها ستكون أكثر كثيراً من تلك التى كان يتم بيعها حالياً ... فهذا النظام الجديد الذى سيخفف الأعباء عن الجميع سيدفع الكثيرين إلى العمل والإنتاج والعمران ...

١٥٠ - أما تنوع الإيرادات للدولة فسيأتى من إيجار الأراضى لكل المشروعات ومن ضرائب المشروعات التى ستقام ... أما زيادة إيرادات الدولة فستتحقق مع كل زيادة للسكان ، ومع كل مشروع جديد ... ففى هذا النظام لن تشعر الدولة بعبء الزيادة السكانية ولن تعانى منها ... ولن تشتكى من ذلك ، ولن تدعو إلى تنظيم أو تحديد الأسرة ... بل بالعكس ستسعد الدولة بعدد السكان المتزايد لأنه سيتحول إلى قوة منتجة تعود بالنفع والفائدة لكل المجتمع ... وستكون الزيادة السكانية وقتها نعمة وليست نقمة ... قوة وليست ضعفاً ... إنتاجاً أكثر منه استهلاكاً ... كما أن الدولة فى هذا النظام ستتخلص من عبء توصيل المرافق كما ستتخلص من عبء توفير الإسكان الاجتماعى والشعبى ... أى أن إنفاق الدولة سيقل كثيراً على حين أن إيراداتها ستزيد وستستمر ؛ مما يوفر الفرصة للدولة لسداد ديونها القديمة مع الاتجاه إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى أماكن أو قطاعات أخرى ... أو توجيه الدولة تلك الأموال إلى مشروعات إنتاجية ... أو الاهتمام بقطاعات مثل الصحة والتعليم والبحث العلمى ... أو ذوى الاحتياجات الخاصة أو بتنمية مناطق معينة مثل الصعيد ... أو زيادة قيمة المعاشات ... إلخ

١٥١ - سيؤدى هذا النظام إلى حركة عمرانية واسعة وكبيرة وضخمة وبالتالى سيحدث طلب كبير على الأيدى العاملة فى كل القطاعات والتخصصات ... مما يؤدى بدوره إلى الارتفاع فى الأجور والمرتبات حتى تتوازن الأجور والأسعار ... أما الأسعار فلن ترتفع بل ستنخفض لأن تكلفة المشروعات ستنخفض ... وأعداد المشروعات ستزيد ... والإنتاج سيتضاعف ... ودخل المصريين سيزيد ...

١٥٢ - هذا النظام سيحقق المساواة والعدالة الاجتماعية بين كل المصريين بطريقة سهلة ، وميسرة ، وعادلة ... وبدون تفرقة بين غنى وفقير ... فالعبرة فقط بالقدرة والرغبة فى العمل والنجاح ؛ فالفرص ستصبح متاحة وكثيرة ومتوفرة ... وعلى من يجد نفسه أهلاً لها فليتقدم ...

فالمجتمع سيوفر الفرص للجميع بشرط الإنتاج ... والدولة ستمد يد العون والمساعدة للجميع بشرط العمل ... والنجاح سيكون سهلاً للجميع ؛ ولن يحتاج إلا إلى السعى والأخذ بالأسباب ...

الدولة ستخطط وتشرف وتراقب ... وعلى الشعب بكل فئاته وطوائفه أن يعمل ويجتهد وينجح ويبدع ... **فالدولة ستعمل من أجل مصلحة الفرد والمجتمع** ... **وكل فرد** سيعمل من أجل **مصلحة** نفسه والمجتمع **والدولة** ... أى أن هذا النظام سيكون تطبيقاً فعلياً **للمادة** (٩) **من الدستور المصرى والتى تنص على أن** ((تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز)) .

١٥٣ - سيؤدى هذا النظام إلى انخفاض أسعار العقارات الجديدة **فى كل المجالات** (ذلك العبء الذى يثقل كاهل كل الناس) ... وبالتالى ستصبح الحياة أسهل ؛ فمن يرغب فى الزواج ستكون التكلفة أقل ... **ومن** يرغب فى عمل مشروع ما صغيراً كان أو كبيراً ستكون التكلفة أقل ... وسيؤثر انخفاض التكلفة هذا فى تحسين جودة الحياة ، وفى تحسين **جودة المشروعات ؛ فالأموال التى كانت مخصصة لشراء الشقق** والعقارات سيتم توجيهها إلى **مجال آخر للإنفاق** ؛ فتصبح الأجهزة والأثاث فى المنزل أفضل ، **وتصبح** الماكينات فى المصنع أكبر وأفضل ... وستصبح الأجهزة الطبية فى المستشفيات أفضل ، **وستصبح البضائع فى المحلات والمخازن أكثر** ، وستصبح الأندية الرياضية بها ألعاب وتجهيزات أفضل ، وسيصبح تجهيز أى **مشروع أفضل بسبب** التوفير الذى حدث فى تكلفة إنشائه ...

١٥٤ - هذا النظام الجديد سيجعل المصريين لا يلجأون للسفر للخارج والعمل هناك **بنفس القدر الحالى** ... **ففرص العمل** هنا ستزيد ، وإمكانية **الزواج ستصبح** أسهل ، وإمكانية النجاح والعمل والنمو والربح وتحقيق الذات وتحقيق الثروات ستصبح أسهل والدخل هنا سي**صبح مرتفعاً** ... وأسعار المنتجات لن تزيد كثيراً نظراً لأن أعداد المشروعات ستزيد فى كل المجالات وسيتنافس المنتجون فيما بينهم **على كسب** رضاء المستهلك **والذى** بدوره سيصبح أكثر دخلاً **أكثر وإنفاقاً** ...

إذن لن تكون هناك حاجة إلى الغربة والسفر والبعد عن الأهل والأصحاب والأحباب ؛ **فالاقتصاد المصرى** سيتحسن ، وسيتحقق الانتعاش ، وسيصبح المجتمع منتجاً ، وسيحدث الرواج إن شاء الله فى كل المجالات ... وستصبح مصر بها وفرة فى الفرص وليس ندرة فى الفرص ...

كما أن المصريين المسافرين للعمل بالخارج سوف يعودون أسرع مما قبل للعمل فى بلادهم والبقاء بين ذويهم واستثمار أموالهم ؛ فالاقتصاد المصرى أصبح جاذباً لأبنائه وليس طارداً لهم ... وأصبح يستوعبهم جميعاً وقادراً على تحقيق أحلامهم ولن يشعروا بأنهم عالة أو ليس لهم مكان ...

١٥٥ - لن يتم تجريف أو تبوير أراض زراعية أو البناء عليها لأن الأراضى الزراعية وقتها ستصبح أغلى كثيراً من أراضى البناء ... ولن تكون هناك حاجة إلى تجريم التجريف أو تجريم البناء على الأراضى الزراعية من جانب الدولة ... لأن الفلاح من تلقاء نفسه سيحافظ على أرضه التى هى مصدر دخله ورزقه ... ولأن أراضى البناء ستتوفر وبدون أى تكلفة مباشرة فلماذا إذن يجرف الأراضى الزراعية التى تكون طميها على مدار آلاف السنين ؟ والتى هى مصدر رزق ، ودخل ، وغذاء ، وخير له ولأسرته وللناس أجمعين ...

١٥٦ - ستنخفض الكثافة السكانية داخل المدن الحالية وسيقل الازدحام ... وسيتجه الناس إلى السكن فى المناطق الجديدة حيث تخطيطها وخدماتها أفضل حيث تتوفر بها كل وسائل العيش والرفاهية من شقق واسعة ، وحدائق ، وملاعب ، ودور عبادة ، ومسارح ، ومدارس أفضل ، ومستشفيات أفضل ، وجميع الخدمات الأخرى ، وحيث الهواء أنقى ، والهدوء أفضل ... كما أن تكلفة الحياة ليست أغلى والأسعار ليست أغلى ... وكل ما يحتاج إليه الإنسان موجود ومتوفر من اليوم الأول لتشغيل المدينة الجديدة ...

١٥٧ - نظام تأجير الأراضى وعدم بيعها سوف يحقق طفرة فى مستوى جودة الإسكان لكل المصريين من كل الطبقات ؛ وبالتالى فإن العشوائيات سوف تصبح منبوذة ، ولن يلجأ أحد أو يضطر إلى السكن فيها ؛ وذلك بسبب الفارق الكبير بين مستوى الخدمات فيها وبين المناطق والمدن الجديدة التى سيتم إنشاؤها وتجهيزها على أحدث النظم وأفضل المقاييس ... وبالتالى فعند تطبيق هذا النظام ستنخفض وبشدة كل الأسعار فى العشوائيات ثم بعد ذلك لن تجد هناك من يقبل أو يرضى بالحياة فيها (خاصة عندما يرتفع دخل كل الناس كما سنرى فيما بعد)

١٥٨ - هذا النظام سينهى الفساد الموجود فى الاستيلاء على أراضى الدولة ؛ لأن الاستيلاء فى الوقت الحالى يتم بغرض البيع ، وتحقيق الأرباح الكبيرة التى تصل إلى الملايين والمليارات من الجنيهات ... أما وقد أصبحت الأراضى متاحة لكل من يرغب فى العمل والعمران وبدون تكلفة تقريباً ... ولم تعد هناك ندرة أو صعوبة فى الحصول عليها ... فلماذا إذن يتم الاستيلاء على أراضى لن يكون هناك مشترون لها ...

١٥٩ - لن يضطر المصريون إلى تعطيل وتجميد أموالهم مثلما يحدث حاليا عندما يشترون أراضى وشققاً وعقارات ليسوا فى حاجة إلى استعمالها حالياً ولكنهم يفعلون ذلك ويضطرون إليه ويشترون العقارات ويجمدون أموالهم فيها خوفاً من الغلاء الذى من المتوقع أن يحدث ... والذى هو بالفعل يحدث كل فترة ...

وسيستفيد المصريون بأموالهم وسيستثمرونها ... وستستفيد الدولة وسيستفيد المجتمع كله عندما يوجه المصريون أموالهم تلك لمشروعات إنتاجية حقيقية (سيتم توضيح كيفية تحقيق ذلك إن شاء الله فى الأبواب القادمة خاصة فى باب كيف ننهض بمصر اقتصادياً ..)

١٦٠ - من الفوائد العظيمة والكبيرة جداً للنظام الجديد وهو تحويل الانتفاع بالأراضى من البيع إلى التأجير بغرض العمران والاستعمال هو أن كل المبانى ، والعقارات ، والشقق ، والمحلات ، والفيلات ، والمدن الجديدة ، والمصانع التى تم بناؤها فى مصر فى السنوات الأخيرة والموجودة والمنتشرة حالياً فى كل أنحاء الجمهورية ، والغير مستعملة ، والغير مسكونة ، والغير مستخدمة ... كل هذه الشقق والعقارات ستنخفض أسعارها وسيعرضها أصحابها للبيع أو التأجير بالأسعار الجديدة بدلاً من استمرار غلقها الذى سيصبح بدون أى جدوى ... فالناس حالياً يتركون عقاراتهم بدون استعمال لأنهم ينتظرون أن يتضاعف سعرها ثم يبيعونها ... وكذلك يشترون الأراضى الفضاء ويبيعونها بعد فترة وهى مازالت فضاء لم يضيفوا إليها شيئاً ويربحون فيها الكثير والكثير ...

ستنخفض أسعار تلك الأراضى والعقارات الموجودة حالياً حتى تصبح فى متناول الجميع ... وسيتوازن سعرها مع الطلب والقوى الشرائية الموجودة فى السوق ... ولن تحدث زيادات أخرى فى أسعار العقارات فى المستقبل القريب ولمدة سنوات طويلة ... أى أن المزاد (الغير معلن صراحة) الذى كان منعقداً فى مصر على أسعار جميع العقارات سيتوقف وستتوقف معه الزيادات اللا منطقية وسيحدث ثبات وانخفاض فى سعر هذه العقارات بل أننى أتوقع أن أصحاب العقارات الحالية سيسارعون إلى بيعها والحصول على أموالها لاستثمارها فى مشروعات أخرى ؛ لأن حبس العقارات عن البيع لمدة من الزمن لن يصبح مربحاً مثلما هو الحال حالياً ... بل سيتسبب فى حدوث خسائر لمن يفعل ذلك ...

١٦١ - كل الشركات العقارية الكبيرة فى مصر حالياً تقوم باستغلال الحالة النفسية للمصريين التى تتخيل أن هناك أزمة فى العقارات فى مصر ... فكانت هذه الشركات ومازالت تقوم برفع أسعار العقارات دورياً ، وبصفة شبه ثابتة حتى توهم من سارع بالشراء من عملاءها أنه قد اتخذ قراراً صحيحاً سليماً وأنه قد ربح (

رغم أنه لم يفعل شيئاً) ، وفى نفس الوقت تحفز من لم يشتر لكى يقدم على اتخاذ قرار الشراء حتى لا تفوته الفرصة مرة أخرى ... وتوهم الجميع بأن العقار أفضل استثمار ؛ على الرغم من أن العقار غير المستغل لا ينتج شيئاً ... ولا يزرع شيئاً ... ولا يعمل به أحد ، ولا يصنع شيئاً ، ولا يعالج أحداً ... فكيف يكون استثماراً .. ؟ وكيف يحقق شراء الأرض الفضاء ثم بيعها بعد فترة أرباحاً بالملايين رغم عدم إضافة أى شيء لها سوى حبسها عن الاستعمال لمدة زمنية معينة .. ؟ ... وكيف يصبح العقار مربحاً وما هو إلا مجموعة من الحوائط والحجرات ليست لها أى قيمة إذا لم يتم استعمالها والاستفادة منها ..؟ ... ولكن للأسف فإن هذا الأسلوب وهذه الأكذوبة كبرت وانتشرت حتى أصبحت تمثل ثقافة عند الكثير من المصريين ، وهى للأسف ثقافة خاطئة ومدمرة للمجتمع ... فما أن يتوفر لدى الإنسان المصرى بعض من الأموال المدخرة حتى يفكر فى شراء قطعة أرض ، أو شقة ، أو محلاً تجارياً ... حتى ولو لم يكن فى حاجة إليها معتقداً بذلك أنه سيربح ... ثم يظل يعانى لفترة بسبب التزامه بسداد أقساط تلك الأرض أو تلك الشقة ... ولا يدرك أنه بذلك قد أضر المجتمع كله ... فقد جمد أمواله فى ذلك العقار الذى لا ينتج شيئاً ... ثم يسعد ويفرح لأن سعر العقار يرتفع ... ولكنه لا يدرك أنه تسبب وساهم بذلك فى رفع كل أسعار المنتجات التى يشتريها هو وغيره ؛ لأنه لم يوجه أمواله لمشروعات إنتاجية ؛ وبالتالى فالمجتمع أصبح يعانى من قلة الإنتاج ومن زيادة الاستهلاك فارتفعت الأسعار ... على حين أن أغلب أموال المصريين مجمدة فى عقارات ... ولكن فى الحقيقة فإن هذا الإنسان وغيره وكل إنسان على حدة معذور ، وله الحق كاملاً أن يفعل ذلك ... لأن ثقافة المجتمع وسياسة الدولة والحكومة تشجع على ذلك فمن المفترض فى الظروف الاقتصادية الطبيعية أن الإنسان يحصل على المال نتيجة لعمل مفيد يؤديه للمجتمع ؛ فيعطيه المجتمع مقابل عمله وجهده قدراً من المال مقابل حاجة المجتمع لما قدمه ... وهكذا يحصل الناس فى الظروف الطبيعية على الأموال لأنهم زرعوا شيئاً ما ، أو صنعوا شيئاً ما ، أو عالجوا مريضاً ، أو علموا شخصاً ، أو أصلحوا شيئاً ، أو اخترعوا شيئاً ، أو قدموا خدمة ... ولكن فى مصر وفى السنوات الأخيرة ؛ ونتيجة للخلل الذى أصاب المجتمع فى نواح كثيرة فإن تلك الأنشطة المفيدة والضرورية للمجتمع والتى لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء المجتمع لم تعد هى المربحة بالقدر الكافى ؛ وإنما أصبحت تجارة العقارات والأراضى والشقق هى السبيل لتحقيق الثروات والملايين ، فنشأت طبقة من المجتمع لا تفعل شيئاً مفيداً للمجتمع فى حياتها وليس لها عمل سوى أنها تشترى بعض الأراضى الفضاء أو العقارات أو الشقق ثم تبيعها بعد ذلك لتربح مئات الآلاف والملايين ... ويا ليت الأمر توقف عند هذا الحد بل تفاقم الخلل وزادت الظاهرة سوءاً بأن البعض أصبح يسارع فى الحجز عند تخصيص الأراضى

والشقق والعقارات ، ثم يقوم ببيع إيصال الحجز وقبل أن يقوم باستلام الأرض أو العقار أو الشقة ؛ أى أن المضاربات والمزايدات وصلت لدرجة أن البعض يربح من مجرد حيازته لإيصال حجز ... والمؤسف أن المجتمع لا ينظر إلى هؤلاء الفئة نظرة تقليل من شأنهم لأنهم لا يعملون ولا ينتجون ولا يقدمون شيئاً مفيداً للمجتمع بل يعتبرها البعض نوعاً من الأعمال ... ولا يخجلون من أن يعلنوا عن رغبتهم فى التربح من بيع إيصال الحجز مقابل زيادة فى السعر كذا وكذا ... فأى خلل هذا الذى يسمح لبعض المضاربين المزايدين بالتربح ملايين الجنيهات بدون أى عمل أو إضافة أو إنتاج حقيقى ينفع الناس ويساعد فى تقدم المجتمع والدولة ...

١٦٢ - ثم وصلت المضاربات إلى الاتجار فى المقابر فتجد الكثير من التجار والسماسرة يحجزون ويشترون المقابر لا بغرض استعمالها ولكن بغرض المتاجرة فيها والتربح منها ... وظاهرة واحدة على صفحات الإعلانات فى الصحف والمواقع العقارية على الأنترنت تكشف بوضوح الخلل الذى وصلنا إليه فى نظرتنا لعلاقة الإنسان بالأرض التى أصبحت وسيلة للمضاربات أكثر منها وسيلة للإنتاج والحياة والعمران ...

ولكل ذلك ... كان من الطبيعى أن يلجأ إلى العمل فى السمسرة والعمولات الآلاف والآلاف من المصريين ... وهو عمل شريف بالطبع ولا غبار عليه ، ولكن الاعتراض أو التحفظ على النسبة الكبيرة من المصريين التى تعمل به ... والتى بدورها للأسف لن ينتج عن أعمالهم أى شئ مفيد للمجتمع ...

وكان من الطبيعى أيضا أن تنتشر ظاهرة وضع اليد على أراضى الدولة ... وظاهرة المحاباة والفساد فى تخصيص أراضى وشقق الدولة ... وظاهرة الاستيلاء على أراضى وشقق الأوقاف ...

١٦٣ - هذا القرار وهذا النظام الجديد سوف يكشف حقيقة سوق العقارات فى مصر حالياً ... وكيف أنه لا توجد أزمة فى العقارات ؛ فنحن لدينا ما يزيد على ١٠ ملايين شقة مبنية وخالية وغير مستغلة ... نعم ١٠ ملايين شقة أو ما يزيد ... وهذا ما يفسر سبب الحالة الاقتصادية السيئة لمصر وللمصريين رغم أننا لم نحارب منذ أكثر من أربعين سنة ولم تستنزف مواردنا منذ أكثر من أربعين سنة ، ولكن وللأسف نحن جمدنا أغلب الأموال والعوائد التى تحصلنا عليها من العمل فى السياحة وفى الصناعة وفى الزراعة وفى التعليم وفى التجارة وفى الاستيراد وفى التصدير ومن العمل بالخارج ... للأسف جمدنا أغلب تلك الأموال فى الشقق والعقارات والفيلات ... جمدناها فى الشاليهات والقرى السياحية ... جمدناها بدون استعمال ... حتى أصبح لدينا عشرات المدن الجديدة الخاوية وآلاف القرى والشاليهات السياحية و ١٠ ملايين شقة خاوية

وللأسف ... جمدنا أموالنا فى العقارات ثم أخذنا نستورد غذاءنا وملابسنا وأجهزتنا من الخارج ... جمدنا أموالنا فى العقارات ثم أخذنا فى استيراد الأدوية من الخارج والبحث عن العلاج فى الخارج ... جمدنا أموالنا فى العقارات ولم نستثمرها فى خلق فرص عمل ثم سافرنا للبحث عن عمل فى الخارج ... جمدنا أموالنا فى العقارات وزاد حجم استيرادنا فانخفضت قيمة عملتنا أمام العملات الأجنبية ... جمدنا أموالنا فى العقارات وقل إنتاجنا وزاد استهلاكنا ثم اتجهنا للاقتراض من الخارج لكى نحاول أن نسد العجز فى الموازنة ...

١٦٤ - سيكشف هذا القرار أننا حالياً لا نعانى من أزمة فى نقص العقارات كما قلنا ولكننا لدينا أزمة فى الأموال اللازمة لشراء العقارات ... فسوق العقارات ليست به أزمة نقص بل هو ملئ وبه وفرة من كل أنواع العقارات (الفاخر والمتوسط والشعبى) ، والمعروض فى كل قطاع من هذه القطاعات أكثر من الطلب ... أما الأزمة الحقيقية فهى أن الملايين من المصريين من الراغبين فى الزواج والعمل لا يملكون الأموال لشراء العقارات الموجودة والمبنية بالفعل ، والتى زادت أسعارها وأصبحت فوق قدراتهم وأعلى من مستوى دخلهم ...

١٦٥ - تأكيداً على فكرة وجود ١٠ ملايين شقة خالية وشاغرة هو أن كل المدن الجديدة الموجودة فى مصر حالياً والتى تم البدء فيها منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن فإنه لا توجد مدينة واحدة منها إلا وبها آلاف وآلاف الشقق غير المستغلة ومن أمثلة تلك المدن : برج العرب – العامرية – السادات – دمياط الجديدة – النوبارية – الفيوم الجديدة – أسيوط الجديدة – سوهاج الجديدة – بنى سويف الجديدة – المنيا الجديدة – أسوان الجديدة – طيبة الجديدة – قنا الجديدة – الأقصر الجديدة – أخميم الجديدة – القاهرة الجديدة (التجمع الأول والتجمع الثالث والتجمع الخامس) – العاشر من رمضان – الشروق – المستقبل بجوار الشروق – المستقبل قبل الإسماعيلية - العبور - السلام والنهضة – الرحاب – هليوبوليس الجديدة – مدينتى – بدر – ١٥ مايو – ٦ أكتوبر – الشيخ زايد – الصالحية الجديدة – شرق التفريعة ...

١٦٦ - كما أن هناك مئات التوسعات العمرانية التى لا يمكن أن نطلق عليها مدينة جديدة ومع ذلك فهى تضم عشرات الآلاف من الشقق الغير مستغلة وهى الامتدادات والتوسعات التى حدثت للمدن القديمة والمنتشرة أيضاً فى كل محافظات الجمهورية ...

١٦٧ - بعد تطبيق النظام الجديد وهو تأجير الأرض بغرض العمران والاستعمال ستنخفض أسعار الـ ١٠ ملايين وحدة عقارية الغير مستعملة وستدخل فى حيز الاستخدام والاستعمال ... وبذلك نستطيع أن نضيف

إلى قوة الاقتصاد المصرى ما يعادل من ٣ تريليونات إلى أكثر من ٦ تريليونات جنيه كانت معطلة ومجمدة وغير مستغلة ... وبدون أى قروض من أى نوع ... سواء داخلية أو خارجية ... وبدخولها إلى حيز الاستعمال سنوفر أيضاً الكثير من الأموال التى كانت ستتجه إلى سوق العقارات فى المستقبل ؛ وبالتالى سيتم توجيهها إلى الإنتاج الحقيقى مثل بناء المصانع ، والمدارس ، والجامعات ، والمستشفيات ... (كما سنرى فيما بعد) ...

١٦٨ - بعد تطبيق النظام الجديد وهو تأجير الأراضى بغرض العمران والاستعمال ستنخفض أسعار أراضى المصانع الموجودة فى كل المدن الصناعية ... وستنخفض أسعار أراضى المخازن وستنخفض أسعار المصانع الجاهزة والمخازن المقامة بالفعل وبنزول أسعارها سيزداد النشاط الصناعى والتجارى ، وستزداد المشروعات ، وينشط الاقتصاد المصرى ، ويزيد العمل والإنتاج ، وتزيد فرص العمل ، وتزيد معها المرتبات والأجور ، وتقل تكلفة الإنتاج ...

١٦٩ - ستحدث طفرة فى إنشاء المدارس الجديدة وسيزيد عددها زيادات كبيرة نظراً لانخفاض تكلفة الإنشاء نظراً لتحييد عنصر الأرض أو حذف عنصر الأرض من التكلفة وتحويله من عنصر معوق ومكلف إلى عنصر محفز وغير مكلف ... وبالتالى سيكون هذا القرار خطوة هامة على طريق النهوض بالتعليم ...

١٧٠ - ستنخفض قيمة عقود الإيجارات المحددة المدة والمسماة بالإيجارات الجديدة وذلك لكل أنواع العقارات والتعاقدات الموجودة حالياً أو التى سيتم عقدها بعد ذلك سواء كانت للشقق ، أو للشركات ، أو للمخازن ، أو للمحلات ، أو للمصانع ؛ وقد تتجه إلى الانخفاض بعد فترة بدلاً من الاتجاه الحالى لها وهو الزيادة السنوية ... وبالتالى ستقل الأعباء على ملايين المصريين ويساعد هذا فى مواجهة الغلاء ، والتضخم ، وتخفيض تكلفة الكثير من السلع ، وثبات الأسعار ، أو انخفاضها ...

١٧١ - سيكون هذا القرار وما ينتج عنه من تغييرات خطوة هامة جداً على طريق القضاء على العنوسة وخفض سن الزواج ... وكذلك تقليل حالات الطلاق والتفكك الأسرى وبالتالى القضاء على المشاكل التى قد ينتج عنها مثل أطفال الشوارع وغيرها ... كما أن هذا القرار سيساعد كثيراً فى القضاء على الظاهرة السيئة التى ظهرت فى مصر فى العقود الماضية وهى ظاهرة سكنى القبور ...

١٧٢ - سيساعد هذا القرار كل رب أسرة على حسن تربية أبنائه نظراً لتخلصه من الأعباء الخاصة بالعمل على تدبير مسكن لأولاده ... فهو سيصبح مطمئناً أن أولاده لن يواجهوا مشكلة فى تدبير المسكن بعد

تخرجهم وعملهم وعند سعيهم للزواج ؛ وبالتالى سيقوم رب الأسرة بتوجيه دخله وميزانيته إما إلى مزيد من العمل والإنتاج ، والربح ، وإما إلى مزيد من الإنفاق على تعليم الأولاد وتأهيلهم وتوفير رعاية أفضل لهم ، وإما إلى مزيد من الترفيه والاستمتاع بالحياة ...

١٧٣ - قرار تأجير الأرض بغرض العمران والاستعمال سيكون هو كلمة السر فى حل مشاكل مصر والمصريين ...

سيضيف للاقتصاد تريليونات الجنيهات المعطلة وسيحول الزيادة السكانية من نقمة إلى نعمة ... وسنستفيد بمساحة مصر الكبيرة والغير مستغلة وبالتالى سنستفيد من الموارد والثروات الطبيعية ... وستزيد المشروعات ، وسيزيد الإنتاج ، وستزيد فرص العمل ، وسترتفع الدخول ، وسيتوقف الغلاء ... سيقل الاستيراد ، وسيزيد التصدير ، وسترتفع قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ، وستزيد إيرادات الدولة من الإيجار والضرائب ، وستقل التزامات الدولة ، وستزيد أعداد المدارس والجامعات ، والمستشفيات والمسارح وسيتوقف تجريف الأراضى الزراعية أو البناء عليها ؛ وبالتالى لن تقوم الدولة بهدم مبان مخالفة على أرض زراعية ، وستقل الهجرة الداخلية ، وسيقل سفر المصريين للخارج ، وستنتهى ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وسينخفض سن الزواج ، وستقل حالات الطلاق ، وستقل حالات التفكك الأسرى ، وستقل أعداد أطفال الشوارع ، وستنخفض مصاريف المدارس ، وستنخفض قيمة الإيجارات الجديدة ، وتنخفض أسعار العقارات ، وسيتوقف نمو العشوائيات ثم نقضى عليها بعد ذلك ، وستقل أعداد الباعة الجائلين ، وسيقل الازدحام ، وستقل حوادث السيارات ، وستصبح حالة سياراتنا أفضل ... وسيقل التلوث ؛ وبالتالى ستتحسن الصحة ، وتتحسن الأخلاق ، وستقل الجرائم والمخالفات والانحرافات وستقل حالات الفساد والرشاوى ، وسيعود الهدوء إلى الشخصية المصرية والعائلة المصرية ، وستعود الابتسامة والضحكة إلى وجوه المصريين ، وتتغير قيم المجتمع ، ويتم تطبيق العدالة الاجتماعية ، وتزيد فرص النجاح والسعادة ، وتتحسن طرق تربية الآباء لأبنائهم ...

١٧٤ - قرار تأجير الأراضى بغرض العمران والاستعمال سيكون له مفعول السحر فى تغير وتحول أحوال مصر والمصريين ...

ملايين الشقق والعقارات الشاغرة ستتحول إلى مشغولة ... والمهجورة ستصبح معمورة ...

ملايين الزيجات ستصبح أسهل ... وستتم ...

ملايين المشروعات ستصبح أيسر ... وستقام ...

سنستفيد من كل أموالنا وثرواتنا التى وضعناها وحبسناها فى العقارات المعطلة ... سنحولها إلى طاقة منتجة وأموال متحركة ووسائل إنتاج ...

سوف نتخلص من فكرنا القديم وسنكسب فكراً جديداً مؤمناً بأهمية العمل والإنتاج والإبداع ...

ستتحول مصر ... وسيتحول المجتمع الاقتصادى المصرى من مجتمع ندرة فى الفرص إلى مجتمع وفرة فى الفرص ...

ستتحول مشاعر اليأس إلى مشاعر أمل ... وستتحول الطاقة السلبية إلى طاقة ايجابية ... وستتحول مشاعر العجز والكسل إلى مشاعر نشط وعمل ...ستختفى الدموع والأحزان ... وستعود البسمات والضحكات ...

١٧٥ - سيكون هذا القرار سبباً فى توفير السكن لجميع المصريين ، ومن ثم نتمكن بعد ذلك من إنهاء مشكلة الإيجارات القديمة بسهولة ويسر [١٣] ... أو بقليل من الخسائر والكثير من المكاسب ...

١٧٦ - بعد تطبيق هذا القرار وانخفاض أسعار المحلات التجارية (بيعاً وتأجيراً) سوف يصدر قانون بمنع وتجريم بيع الخبز والفاكهة والخضراوات فى الشوارع والميادين وعلى الأرصفة ؛ لأنها بذلك تتعرض للأتربة والهواء الملوث على حين أنه يجب بيعها فى محلات معدة ومؤهلة حماية لها من التلوث حتى لا تتعرض صحة الإنسان للخطر ...

١٧٧ - بعد تطبيق هذا القرار بفترة سيصدر قانون بمنع البناء فى المحافظات والمدن الكبرى والأحياء القديمة والمزدحمة بحيث يتم نزع ملكية المبانى [١٤] والعقارات الآيلة للسقوط والأراضى الفضاء وتعويض أصحابها تعويضاً مادياً عادلاً بسعر السوق أو بمساحات أخرى بديلة فى مدن جديدة ؛ وذلك من أجل إعادة استغلال تلك الأراضى فى استكمال الخدمات التى يحتاج إليها الناس مثل بناء مستشفيات ، أو إنشاء حدائق ، أو مناطق رياضية وترفيهية مجانية لسكان هذه المناطق ؛ بحيث تضم بعض الألعاب لصغار الأطفال مثل

---

[١٣] * يوجد فى مصر حوالى ٣ ملايين وحدة مؤجرة بنظام الايجار الدائم وهو المعروف باسم الايجار القديم .. وأغلب هذه الوحدات لا يتم صيانتها بالشكل الجيد كما أن أصحابها يعانون بسبب التدنى الرهيب للقيمة الايجارية التى لم تعد تتناسب بأى شكل من الأشكال مع الأسعار ..

[١٤] تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من الدستور على أنه " لا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقاً للقانون "

الأرجوحات وغيرها أو ألعاب رياضية مثل كرة اليد أو السلة أو الطائرة أو القدم ... وكذلك بعض الأجهزة الرياضية التنشيطية التى تنمى اللياقة البدنية وتحافظ عليها (وهى غير موجودة حتى الآن فى مصر حتى وقت كتابة هذه السطور) ... أو يتم بناء جراجات للسيارات على هذه الأراضى حتى يمكننا حل مشكلة انتظار السيارات فى الشوارع وتعود للشوارع اتساعها ، ويصبح المرور أكثر انسياباً ، وتصبح حياة من يعيشون فى المدن المزدحمة أكثر راحة ...

١٧٨ - من فوائد تغيير طريقة إدارتنا للأراضى من البيع إلى التأجير بغرض العمران والاستعمال أن كل طبقات المجتمع ستستفيد من ذلك ... الأغنياء ومتوسطو الحال والفقراء وشديدو الفقر ...

الأغنياء سيستفيدون من تخفيف الأعباء عليهم ومن إتاحة الأراضى للتأجير بدون أى مبالغ مقدمة ... وبالتالى فإن الملايين من الأموال التى يملكونها والتى كانت مخصصة لشراء الأرض سوف تتوجه إلى مشروعات إنتاجية ، وإلى شراء آلات ، ومعدات ، وأجهزة ، وماكينات ؛ وبالتالى ستزيد المشروعات ، وسيزيد الإنتاج ، وستزداد أرباحهم لأن أموالهم ستتوجه إلى أدوات الإنتاج ... وسيصبحون أصحاب مشروعات بدلاً من أن يكونوا أصحاب عقارات فقط ...

أما متوسطو الحال فسوف تكون فرص النمو والعمل أمامهم أكبر واسرع نظراً لعدم حاجاتهم إلى الانتظار حتى ينجحوا فى تدبير الأموال اللازمة لشراء الأرض والتى كانت تحتاج منهم إلى العمل والانتظار والتأجيل لسنوات طويلة ؛ فبعضهم سوف يكون أكثر قدرة على إنشاء مشروع صغير أو متوسط بعد خصم تكلفة شراء الأرض ، وبعضهم قد يتعاونون ويتشاركون معاً فيقيمون مشروعاً كبيراً ... وبذلك سينتقلون من طبقة متوسطى الحال إلى طبقة الأغنياء والأثرياء بعد أن يزداد نشاطهم وعملهم وإنتاجهم ...

أما الفقراء وشديدو الفقر فسوف يستفيدون من كثرة المشروعات التى سيقيمها الأغنياء ومتوسطو الحال وزيادة الطلب على الايدى العاملة زيادة كبيرة مما سيساعد فى القضاء على البطالة وتوفير الملايين من فرص العمل وبمرتبات أعلى ... وهنا يأتى دور الدولة فى تعاونها مع الفقراء ومساعدتها لهم وإعادة تأهيلهم مهنياً بحيث يتم تحويلهم من عمالة عادية غير مدربة قليلة المهارات محدودة الدخل إلى عمالة مدربة مؤهلة متخصصة ومتميزة فى تخصصها فيحصلون على دخل أعلى وبجهد أقل ... (انظر باب القابات وبنك الفقراء)

وبذلك نمهد لهم الطريق ونعاونهم لكى ينتقلوا بطريقة أسهل وأسرع من طبقة الفقراء إلى طبقة متوسطى الحال ... وبعد فترة من الزمن سيتحول الأذكياء والموهوبون والطامحون من طبقة الفقراء وشديدى الفقر إلى طبقة الأثرياء وشديدى الثراء ... وذلك لأن العقبات والمعوقات أمامهم لم تعد موجودة [١٥] ...

١٧٩ – سيستفيد الأغنياء والطبقة المتوسطة من عمل الفقراء وزيادة دخولهم وذلك بسبب زيادة المبيعات وزيادة الاستهلاك لأن الفقراء سيزيد دخلهم وبالتالى ستزيد مشترياتهم ... وكذلك سيستفيد الفقراء والطبقة المتوسطة من زيادة المشروعات وزيادة الإنتاج الذى سينتج عنه انخفاض فى أسعار المنتجات ...

١٨٠ – بعد تطبيق نظام تأجير الأراضى بفترة وبعد تطبيق التغييرات الاقتصادية الأخرى التى سيرد ذكرها فى الصفحات القادمة وبعد تحسن الأحوال الاقتصادية لكل أفراد الشعب المصرى خاصة الفقراء والمحتاجين والعاطلين يمكن للدولة أن تقوم وبسهولة بإلغاء الدعم التموينى الذى تقدمه حالياً وذلك لأن أعداد الفقراء ستقل إلى حد كبير جداً ... ولن يكونوا فى حاجة إلى المبالغ التى تقدمها لهم الدولة كدعم ...

<u>ملاحظات :-</u>

١٨١ - نظام تأجير الدولة للأراضى بغرض العمران والاستعمال ليست له علاقة بالنظام الاشتراكى من قريب أو بعيد ... لأن الدولة هنا لا تملك أى وسائل إنتاج ولا تستطيع التأثير فى الأسواق أو التحكم فيها ... وإذا كان البعض سيقول إن المواطنين هنا لا يملكون الأراضى فإنه وفى نفس الوقت فإن الدولة لا تملك أيضاً الأراضى ... كل ما يحدث هو أن الدولة تدير وتنظم الاستفادة من الأراضى ، وتوفرها لكل المصريين بدون تفرقة ؛ لكى يسكنوا ، ويعملوا ، وينتجوا ، ويسعدوا ؛ ولكن فى المقابل لابد أن تحصل الدولة على إيجار وذلك حتى تستطيع أن تؤدى وظيفتها الأساسية وتنجح فى تقديم الخدمات الأساسية التى يحتاج إليها المواطن مثل الأمن الداخلى ، والدفاع عن الدولة والمجتمع والعلاقات الخارجية ، وتنظيم أعمال القضاء ... بالإضافة إلى دورها الأساسى والضرورى فى توفير العلاج الجيد ، والتعليم المتميز ، والثقافة ، والفنون ، ومساعدة الفئات التى تحتاج للدعم والرعاية ... إلخ

١٥

* قصص وحالات تحول الفقراء إلى أغنياء وأثرياء كثيراً ما تحدث فى المجتمعات الاقتصادية سريعة النمو ... وهذا هو المتوقع حدوثه فى مصر عندما تصبح حيازة الأراضى عن طريق الإيجار ...

فالأرض هنا ليست ملكاً للدولة وليست ملكاً للأفراد ... وإنما هى متاحة لكل من يرغب فى العمل والتعمير مقابل أن يؤدى إيجارها وذلك لكى ينهض المجتمع ويسعد أبناؤه ... وإذا شئنا البحث عن من يملك الأرض فإن الحقيقة هو أنه يملكها كل المصريين الذين هم على قيد الحياة الآن ، وفى المستقبل سيملكها المصريون الذين سيولدون بعد ذلك ... وهى لن تكون عقبة أمام المصريين الأحياء الآن ... وكذلك لن تكون عقبة أمام أبنائنا وأحفادنا الذين سيولدون بعد ذلك ... فهذا النظام يحمى الأراضى من أن تسيطر عليها فئة قليلة من الشعب أو من الأجانب لأنهم يملكون ثمنها ؛ بالإضافة إلى أنه يربط بين الأرض والعمل ... ولا يربط بين الأرض والمال ... وبذلك نوفر الأراضى ليس فقط للأجيال الحالية بل أيضاً للأجيال القادمة ... وبذلك نوفر الأراضى لمن يريد أن يستعملها ويعمرها ... لا لمن يريد أن يتاجر بها أو يضارب عليها أو يحبسها عن الاستعمال ...

١٨٢ - نظام تأجير الدولة للأراضى بغرض العمران والاستعمال لن يمنع الملكية الفردية ولن يصادرها بل سيزيدها ، وسيشجعها ، وسيحفزها ، وسيساعدها على النمو ...

ولكن ملكية الفرد فى هذا النظام ستكون مقصورة فقط على ما سوف يفعله وينشئه ويؤسسه ويبنيه ويعمله فوق الأرض ، ولن تمتد إلى الأرض ذاتها ... فالله سبحانه وتعالى هو من خلق الأرض وهو مالكها وملكها مثلما هو خالق السموات ومالكها ...

وبناء على ذلك سوف يظل من حق كل مصرى أن يبيع ما فوق الأرض من منشآت قام هو بإنشائها ، أو مشروع قام بتأسيسه ؛ كما أن من حقه أن يقوم بتأجيره ، أو رهنه ، أو الاقتراض بضمانه ، أو أن يهبه لغيره ، أو ينتقل بعد موته لورثته ... أما الأرض التى سيؤجرها المصريون من الدولة فليس من حق أحد أن يبيعها ... وإنما سينتقل إيجارها إلى المشترى أو الوارث أو الحائز الجديد فعلى سبيل المثال لو أن أحداً بنى منزلاً على أرض مستأجرة من الدولة ثم أراد بيع المنزل فسوف يقوم بعرضه للبيع بالسعر الذى يراه وحسب المستوى الذى أقام به المبنى وحسب أساس المنزل وحالته وتكلفته وديكوراته ... أما الأرض فسوف ينتقل عبء سداد إيجارها للدولة من البائع إلى مشترى المنزل الجديد ... وهكذا يسرى الحال إذا كان مستأجر الأرض قد بنى مصنعاً أو مستشفى أو مدرسة أو محلات تجارية ... إلخ

١٨٣ – بالطبع لن تكون أسعار إيجارات الأراضى موحدة ولن تكون المساحات موحدة ... ولكن ستختلف الأسعار من منطقة لأخرى حسب الموقع وحسب المميزات المختلفة ... وكذلك سيتم توفير مساحات مختلفة لتلبية الاحتياجات المتنوعة ...

١٨٤ - بعد تطبيق نظام تأجير الأراض لن يبنى أحد منزلاً أو بيتاً إلا إذا كان فى حاجة إليه ليستعمله ... وكذلك لن يقوم أحد بتأجير أرض ولا يستعملها فبالإضافة إلى أن نظام التأجير لن يسمح بعدم الاستعمال وستكون هناك رقابة على عدادات المياه والكهرباء من جانب الدولة ومن جانب الشركات التى ستقدم هذه الخدمات ... بالإضافة إلى ذلك المنع فإن حيازة الأراضى وعدم استعمالها لن تكون مربحة مثلما هو الحال الآن بل بالعكس ستتسبب فى خسائر مادية للمستأجر غير المستغل للأرض ؛ فكل مبلغ إيجار يدفعه المستأجر بدون استعمال لن يستطيع استرداده لأنه لن يستطيع بيع الأرض ...

١٨٥ - بعد تطبيق نظام تأجير الأراضى السكنية والصناعية والتجارية والخدمية لن يظل الإنسان المصرى ينفق ويفقد أغلى سنوات عمره فى صراع مادى من أجل الحصول على أساسيات الحياة مثل المسكن وفرصة العمل والزواج وشراء سيارة ... وغيرها ... بل سيحصل عليها بسهولة وبحسب عمله وسعيه وإخلاصه ... وبالتالى ستزيد قدرة المصريين على الحلم وعلى النجاح وعلى الإبداع وستزيد ثروات المصريين ...

١٨٦ - نظام تأجير الدولة للأراضى هو النظام الوحيد الذى سيدفع مالكى وحائزى العقارات الشاغرة حالياً إلى عرض تلك العقارات للاستعمال عن طريق البيع أو الإيجار ... أما فكرة فرض ضرائب عقارية على العقارات الشاغرة فهى لن تؤدى حالياً إلا إلى مزيد من رفع أسعار العقارات ... ولن تغير من وجهة نظر المصريين وحرصهم الشديد على تخزين العقارات خوفاً من غلائها المستمر ... أما طرح الأراضى بالإيجار وبالتالى زيادة المعروض من العقارات مع تخفيض ثمنها فسوف يدفع ملاك وحائزى العقارات الحالية إلى استعمالها ... وليس زيادة أسعارها ...

أما التوقيت المناسب لفرض ضرائب على العقارات غير المستغلة فهو بعد ٣ سنوات تقريباً من تغيير نظام الأراضى من البيع إلى التأجير ... وبعد إعطاء أصحابها مهلة زمنية كافية لاستعمالها بالطريقة التى يفضلونها ... أى أن هذه المهلة الزمنية أيضاً ليس الهدف منها تحصيل ضرائب من المواطنين بقدر ما هو تحفيزهم ودفعهم للاستفادة من عقاراتهم المعطلة والتى يعوق عدم استعمالها عملية التنمية فى مصر كلها ...

١٨٧ - بعد تطبيق نظام تأجير الدولة للأراضى قد تحدث هزة فى سوق العقارات لفترة ما حيث إن كثيراً من الشركات العقارية والمضاربين بالعقارات سوف يجدون أن قيمة العقارات قد انخفضت ، وبالتالى فإن أرباحهم المحتملة ستنخفض لأنهم لن يستطيعوا بيع عقاراتهم بالأسعار التى كانوا يستهدفونها أو يتخيلونها أو بالأسعار التى يتم تداولها فى السوق ... ولكن هذا الانخفاض لن يصل إلى مستوى أن تحقق تلك الشركات أو

هؤلاء الأفراد خسائر بل كل ما سيحدث هو أن أرباحهم ستقل ولكنها ستظل فى حدود نسب الأرباح المعقولة والمقبولة ...

أما نسب الأرباح التى يحققها العاملون بالعقارات حالياً فهى نسب غير طبيعية ومبالغ فيها ... وذلك بسبب ندرة الأراضى المتاحة وزيادة أعداد السكان فى ظل استمرار اعتقاد المصريين بأن العقار أفضل استثمار ، وأن العقار يمرض ولا يموت ، وأن أسعار العقارات لا يمكن أن تنخفض أبداً ، وأن السوق العقارى فى حاجة إلى مزيد من العقارات ... وهكذا ظل المصريون يبنون العقارات ويضاربون ويزايدون على أسعارها ... ورغم أن السوق العقارى أصبح مليئاً بالمعروض ... وأصبح ليس من السهل بيع وتسويق العقارات مثلما كان فى الماضى ... إلا أنه وبسبب عدم وجود بديل استثمارى جيد يتم توجيه أموال المصريين إليه فإن المضاربات والمزايدات على العقارات استمرت ومازلت مستمرة رغم تغير الأحوال ... ورغم فائض العقارات الموجود فى كل مكان فى مصر حالياً ...

١٨٨ - عندما يتم طرح الأراضى بالإيجار ... ويتم استعمال الـ ١٠ ملايين وحدة عقارية الموجودة حالياً فى مصر ... ستقل المشروعات العقارية نوعاً ما ... وستزداد الاموال التى يتم توجيهها للاستثمار فى الزراعة ، وبناء المصانع ، والمدارس ، والجامعات ، والمستشفيات ؛ وبذلك تتجه رءوس الأموال فى الفترة القادمة إلى ما يفيد المجتمع ويفيد أصحابها ... وهو ما تحتاج إليه مصر حالياً ...

١٨٩ – تغيير طريقة تعامل المصريين وعلاقتهم بالأرض من الملكية والبيع والشراء إلى التأجير بغرض العمران والاستعمال ليس بالشئ الهين الذى يمكن أن يستوعبه ويتقبله كل المصريين بسهولة ... ولذلك فهو يحتاج إلى كثير من الشرح والتوضيح والحوار ؛ وذلك حتى يتأكد الجميع أن هذا التغيير لن يضر أحداً بل سيكون فى مصلحة جميع المصريين ، وسيحقق الم نفعة لكل إنسان يرغب فى العمل والنجاح ؛ فهو يمنع فقط المضاربات فى الأراضى ؛ ولكنه يفتح الباب للإنتاج ، ويزيل العقبات ، والمعوقات ، ويسهل الحياة أمام الجميع ...

١٩٠ – نظام تأجير الدولة للأراضى سوف يحقق العدالة الاجتماعية التى يطالب بها الجميع والمنصوص عليها دستورياً فى المادة ٨ من الدستور التى تنص على أن " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى .. بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذى يمثله القانون "

كما يحقق نظام تأجير الدولة للأرض الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من الدستور والتى تنص على أن " موارد الدولة الطبيعية ملك الشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها ... "

١٩١ – ظلم تأجير الدولة للأراضى سوف يساعد على تطبيق المادة ٣٦ من الدستور والتى تنص على أن " تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطنى والمجتمع " ...

وكذلك يساعد على تطبيق المادة ٧٨ من الدستور والتى تنص على أن " تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والآمن والصحى بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية ... وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها ، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة ...

كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة ... كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة ... "

١٩٢ – بالتوازى مع صدور قانون تحويل طريقة حيازة الأراضى من البيع إلى الإيجار يصدر قانون آخر بتخفيض رسوم تسجيل العقارات لمدة ٣سنوات وتقديم تسهيلات للتسجيل من أجل عمل خريطة عقارية كاملة وواضحة لكل عقارات مصر ومواصفاتها وملاكها ومستأجريها ...

ويساعد هذا التسجيل على تداول العقارات والاقتراض بضمانها ودفع عجلة الاقتصاد وتحديد احتياجات مصر المستقبلية من العقارات ... وفى حالة فقدان أوراق التسجيل وعدم استيفائها يتم عمل تسجيل مبدئى يعبر عن الحيازة ولا يعبر عن الملكية ... وسوف يفيد هذا التسجيل فى تحديد من له أولوية تأجير الأرض طبقاً للنظام الجديد ...

١٩٣ - هذا النظام الخاطئ الذى نسير عليه الآن وهو بيع الأراضى لمن يملكون ثمنها ليس مسئولية مباشرة من أحد المسئولين سواء الحاليين أو السابقين ... وإنما هو عادة وجدناها أو طريقة نشأنا عليها فلم نسع لتغييرها ... والكثيرون لا يعتقدون ولا يتخيلون أنه من الممكن أن تكون هناك طريقة أخرى لإدارة الأراضى غير تلك الطريقة الحالية ... وهذا لا يعتبر فساداً عن قصد ، أو عمد ؛ وكذلك لا يعتبر خطأ مقصوداً ... وإنما هو روتينية فى التفكير ونمطية فى محاولة حل المشاكل وعدم وجود قدرة على التفكير الثورى أو التفكير خارج الصندوق أو التفكير بطرق جديدة ومختلفة ...

تنبيه وتحذير :

١٩٤ - إذا لم يتم تحويل طريقة إدارة الدولة المصرية للأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ... وبالتالى تصبح الأرض متاحة لكل إنسان مصرى قادر على العمل وراغب فى السعى والإنتاج ... إذا لم يحدث هذا ولم نطبق النظام الإلهى الذى من أجله خلق الله سبحانه وتعالى لنا الأرض وخلقنا نحن لنعمرها ... فلن تنتهى مشاكل مصر ... بل ستستمر وستزيد وستتضخم ... ومهما تكلمنا ... ومهما فعلنا ... ومهما عملنا ... ومهما حاولنا وحاولت الحكومة ... ومهما وضعت من خطط ... ومهما أطلقت من مبادرات أو حفزت مستثمرين أو دعمت مشروعات أو حصلت على منح وقروض أو أصدرت قوانين ... وحتى ولو قمنا بعشرات الثورات ... ومهما غيرنا من رؤساء أو وزراء أو مسئولين ... ومهما استعنا بخبراء ومستشارين ... ومهما عقدنا ندوات ومؤتمرات ... ومهما أصدرنا من بيانات وتصريحات ومناشدات ... نحن الآن نزيد سنوياً حوالى ٢ مليون و ٥٠ ألف نسمة تقريبا ... أى نزيد شهرياً حوالى ١٧٠ ألف نسمة أى نزيد يومياً حوالى ٥٧٠٠ إنسان ، والأرقام مرشحة للزيادة فى السنوات القادمة ولن نستطيع ولن يكون هناك أى حاكم أو حكومة أو ظلم أو حكم قادر على توفير متطلبات الحياة الجديدة لكل هذا العدد بالإضافة إلى مواجهة المشاكل القديمة والموجودة بالفعل حالياً إلا بالرجوع إلى النظام الذى أراده الله لنا فى السعى والرزق ... وهو أن يسعى كل إنسان ليرزقه الله سبحانه وتعالى ... وليس على الحكومات أى دور إلا تسهيل وتنظيم هذه العلاقة بين الإنسان وبين سعيه فى الكون ؛ وعليها أن توفر له ما يساعده فى هذا السعى (من قوانين وتعليم وتأهيل وتدريب وتعاون وتنظيم وعدل وأمان وتيسير إجراءات) ... أما محاولة الدولة أن توفر للمواطن سكناً ، وغذاءً ، وعلاجاً ، وتعليماً ، وشرطة ، وقضاء ، وجيشاً ، ودعماً ، وملاعب ، وتمثيلاً خارجياً ، فهذا فوق عبء أى حكومة ... ولن تستطيع ... ولن تنجح ...

١٩٥ - لن تستطيع أى برامج اقتصادية محاربة الفقر الموجود حالياً فى مصر أو القضاء عليه طالما أن الأرض ممنوعة على الفقراء ومسموح بها للأغنياء فقط ...

١٩٦ - إن استمرار النظام الحالى لإدارة الأراضى وهو البيع لمن يملك سعرها يعنى وبكل بساطة استمرار المشاكل الحالية ... بل وزيادتها فكل مشكلة ستؤدى إلى مشكلة أخرى وبالتالى سنظل نعانى من كل تلك المشاكل وهى :-

- استمرار المضاربات على أسعار الأراضى والعقارات وبالتالى الزيادة المستمرة فى أسعارها ...

- قلة المشروعات بالنسبة لأعداد السكان المتزايدة ...

- قلة فرص العمل نتيجة لقلة المشروعات ...

- انخفاض مستوى الأجور بسبب قلة فرص العمل ...

- انخفاض الإنتاجية وقلة انتماء العمال لمكان عملهم بسبب انخفاض مستوى الأجور ...

- سرعة ترك العمال لأماكن عملهم والانتقال لعمل آخر مما يؤثر على إتقان العمل وجودته ...

- ارتفاع تكلفة المنتج المصرى بالمقارنة بالمنتج المستورد ...

- تفضيل المستهلك شراء المنتج المستورد بدلاً من المنتج المصرى ...

- غلق بعض المصانع المصرية لعدم قدرتها على منافسة المنتج الأجنبى ...

- زيادة كمية المنتجات المستوردة ... وزيادة الطلب على العملات الأجنبية ...

- انخفاض قيمة الجنيه المصرى نظراً لقلة الإنتاج وزيادة الاستيراد ...

- غلاء كل الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه ...

- انخفاض مستوى جودة السلع والمنتجات وكثرة قطع الغيار والأجهزة المغشوشة والمقلدة والرديئة ... وذلك بسبب محاولة توفير سلع منخفضة السعر لكى تكون فى متناول أكبر عدد من المصريين ...

- زيادة البطالة ...

- انخفاض مستوى المعيشة العام وانخفاض مستوى جودة الحياة ...

- زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ... وزيادة الاحتقان المجتمعى بين الطبقات ...

- استمرار الخلل فى ميزان تكافؤ الفرص ... واستمرار غياب العدالة الاجتماعية ...

- ارتفاع سن الزواج وزيادة نسب العنوسة ...

- ارتفاع أعداد حالات الطلاق ... وأعداد حالات التفكك الأسرى ...

- زيادة أعداد أطفال الشوارع ...

- زيادة أعداد الباعة الجائلين والمتسولين ...

- ارتفاع فى معدلات جرائم السرقة والنشل والسرقة بالإكراه والخطف والنصب والغش والتزوير والاعتداء ...

- زيادة حالات حمل المواطنين للسلاح سواء كان مرخصاً أو غير مرخص ...

- زيادة معدلات سفر المصريين للخارج وسعيهم للهجرة ...

- قبول المصريين بمرتبات متدنية عند العمل بالخارج ... واضطرار بعضهم للقبول ببعض الاهانات من أجل حفاظهم على عملهم ومصدر رزقهم ...

- استمرار الازدحام والتكدس المرورى ...

- استمرار وزيادة حالات فساد الغذاء من أسماك وخضراوات ولحوم وفاكهة و ... الخ

- زيادة تلوث الهواء ... وتأثيره الضار على الصحة ...

- استمرار ارتفاع تكلفة التعليم مع استمرار انخفاض جودته ...

- استمرار وزيادة الانهيار الثقافى والحضارى للإنسان المصرى ...

- زيادة حالات الاعتداء على أراضى الدولة ...

- استمرار حالات البناء على الأراضى الزراعية ...

- زيادة العشوائيات واستمرار التشوه العمرانى ...

- انخفاض مستوى الصحة العام ... وانتشار الأمراض ...

- انخفاض الروح المعنوية لأغلب أبناء الشعب ، واختفاء البسمة من على الوجوه ، وزيادة حالات الاكتئاب ، والنكد ، والغضب ، والعصبية ...

- زيادة حالات الشجار والخلاف فى كل جوانب المجتمع ...

- زيادة حالات الانتحار ؛ وكذلك حالات الحزن والاكتئاب ...

- انخفاض مستوى الأخلاق نتيجة لكل ما سبق ...

- زيادة حالات الرشوة والفساد ...

- زيادة حالات إدمان المخدرات بسبب اليأس وصعوبة الحياة ...

- زيادة العبء على أجهزة وزارة الداخلية ... واضطرار الدولة إلى زيادة المخصصات المالية للأمن ...

- زيادة مستوى الغضب العام ... وزيادة احتمالات الانفجار الشعبى وحدوث ثورة شعبية أو ثورة جياع (لا قدر الله) ...

نصيحة :

١٩٧ - كل حاكم أياً كان اسمه (سابق أو حالى أوقام) ... وكل رئيس جمهورية (سابق أو حالى أوقام) ... وكل رئيس وزراء (سابق أو حالى أوقام) ... وكل وزير أو مسئول (سابق أو حالى أوقام) ... وكل عضوفى برلمان وكل برلمان (سابق أو حالى أوقام) ... يمنع أرض الله عن أن يعمرها عباده ... ويمنع عباد الله عن تعمير أرضه سوف يحاسبه الله عز وجل يوم الحساب ولن يقبل منه أعذاراً ... ولن يقبل منه مبررات ... فيقول له :

لماذا منعت أرضى عن عبادى .. ؟ لماذا حبستها عنهم .. ؟ وقد كان فيها رزقهم الذى أودعته من أجلهم ... من أين أتيتم بقانون بيع الأراضى .. ؟ وهل كانت هذه الأرض ملك لكم لتمنعوها عن عبادى .. ؟ هل أنتم الذين خلقتموها لتتحكموا فيها .. ؟

ولماذا منعت عبادى عن أرضى .. ؟ لماذا أعطيتها فقط للأغنياء منهم .. ؟ لماذا حرمت من كان يرغب فى العمل وتعميرها .. ؟

لقد كان رزقهم فى هذه الأرض ولقد أمرتهم بالسعى .. فلماذا منعتهم من السعى .. ؟ ولماذا منعت رزقهم .. ؟

لقد كانوا مخلوقين لتعمير الأرض .. فلماذا منعتهم من العمران .. ؟

لماذا لم تفكروا .. ؟ ولماذا لم تتدبروا .. ؟

لماذا توليتم المناصب وتصديتم لحل المشاكل .. ؟ ومع ذلك حرمتم الفقراء من الحق فى الحياة والعمل والسعى ...

هل كنتم راضين عن معاناتهم .. ؟

لماذا لم تيسروا للناس سبل معيشتهم .. ؟

تغيير طريقة حيازة الأرض من البيع إلى الإيجار هو تحريك
وحل لأغلب مشاكل المصريين ... ولا نبالغ إذا قلنا كلها ...

تمكين الإنسان المصرى من تعمير الأرض هو أسهل
طريق لمساعدة الإنسان المصرى على العمل والنجاح
والسعادة ...

الاستثمار الأجنبى

١٩٨ - من أكثر وأكبر الأخطاء التى وقعت فيها حكوماتنا المتعاقبة على المستوى الاقتصادى هو تشجيعها للاستثمار الأجنبى للعمل فى مصر رغبة منها فى تحريك الاقتصاد وتوفير الوظائف ، وبيع الأراضى ، وزيادة الإنتاج ، وتحصيل الضرائب ... وفى الحقيقة فإن تلك الطريقة قد تفيد الدولة والمجتمع والاقتصاد على المدى الزمنى القريب ؛ ولكنها على المدى البعيد فهى مضرة جداً بالاقتصاد المصرى ...

فعلى المدى القصير ... يأتى المستثمر بأمواله من الخارج ؛ فيشترى الأراضى ويبدأ فى بناء مشروعه وتأسيسه وتجهيزه (وهنا تحدث حالة حركة فى الاقتصاد) ... ويعين الموظفين والعمال ويبدأ فى العمل ... ثم بعد ذلك يدفع الضرائب ...

ظاهر الأمر هنا ان الاستثمارات الأجنبية كلها خير ومنفعة للاقتصاد المصرى ولكنها فى الحقيقة ليست كذلك ... ودعونا نحلل الأمر ...

١٩٩ - بيع الأراضى للمستثمر الأجنبى خسارة وليس مكسباً ... ومهما كان ثمن بيع الأرض ... فالأرض من الموارد الطبيعية المحدودة التى لا يمكن زيادتها أو تعويضها وبالتالى فإن بيعها والتنازل عنها ولو بأى مبلغ خسارة فادحة ... خاصة إذا كانت أسعار الأراضى تزيد بصورة كبيرة مثلما كان يحدث فى مصر طوال السنوات الماضية ... فلو أراد المستثمر بعد فترة أن يبيع تلك الأراضى فسوف يحقق فيها من الأرباح أضعاف ما دفعه عند شرائها ... وعلى سبيل المثال لو أن مستثمراً أجنبياً اشترى قطعة من الأرض بمليون دولار فعند بيعها فقد تساوى ٢ أو ٣ أو ٥ أو ١٠ ملايين دولار ... وبالتالى فكل هذه الأموال خسارة للاقتصاد القومى المصرى وبدون أى قيمة مضافة أو إنتاج حقيقى ...

٢٠٠ - أغلب المشروعات الإنتاجية التى يقيمها المستثمرون الأجانب فى مصر تعتمد على استيراد معداتها من الخارج ... وبالتالى فإن المبالغ التى يقال عنها إنها رأس المال المستثمر فى المشروع لا تفيد الاقتصاد المصرى ، لأنه يجب أن تخصم منها قيمة الأجهزة والمعدات التى ذهبت للخارج وتم سدادها إلى منتجى أو مصنعى تلك الأجهزة والماكينات ؛ وبالتالى فإن الاقتصاد المصرى لم يستفد هنا استفادة مباشرة ...

كما أن بعض المشروعات الأجنبية تعتمد فقط على استثمار الفكر وليس على وجود معدات أو أجهزة مثل شركات التأمين ، والمضاربة فى البورصة ، أو الوساطة العقارية ، أو برمجيات الكمبيوتر على سبيل المثال ...

٢٠١ - كما أن هناك نوعاً من الاستثمار الأجنبى أكثر غرابة وهو الاستثمار السياحى الذى يعمل فى مجال الفنادق أو القرى السياحية فيأتى إلينا الاستثمار الأجنبى السياحى ويأتى معه السائحون الأجانب فيقيم السياح فى الفنادق والقرى السياحية المملوكة للاستثمار الأجنبى ... ويستمتعون بالشمس أحياناً وبالبحر أحياناً ثم يدفعون مقابل إجازاتهم والتى بالتالى يحول المستثمر الأجنبى قيمة أرباحه منها إلى الخارج ...

٢٠٢ - يأتى المستثمر الأجنبى إلى مصر لأن أسعار التشغيل منخفضة عن بعض الدول الأخرى ؛ فمرتبات العاملين أقل من الدول الأخرى ، وأسعار الكهرباء أقل ، وأسعار المنتجات البترولية أرخص من دول كثيرة ... فيأتى ليستفيد بكل هذا ... وهنا فإن جزء كبير من الدعم الذى تقدمه الدولة من حساب دافعى الضرائب المصريين يذهب ليستفيد منه المستثمر الأجنبى ... وعلى الرغم من أن دعم الدولة لبعض المنتجات يأتى على حساب عجز فى تدبير الأموال المخصصة للرعاية الصحية أو تحسين التعليم ...

٢٠٣ - يأتى المستثمر الأجنبى إلى مصر ليستفيد بالموارد والمزايا التى يراها محققة لهدفه وهو الربح ... وتختلف هذه الموارد من مجال لآخر ... فقد تكون موارد طبيعية مثل المواد الخام ... وقد تكون هذه المزايا هى وجود سوق كبير (عدد السكان)[١٦] لسلعة يتكلف نقلها من الخارج فى حالة استيرادها مبالغ كبيرة ... وقد تكون المزايا هى الموقع الجغرافى لمصر ... وقد تكون الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين مصر وغيرها من البلدان والتى من المفترض أن يستفيد منها المصريون وليس الأجانب وذلك مثل اتفاقية جامعة الدول العربية أو الشراكة المصرية الأوروبية أو التركية أو اتفاقية الكوميسا أو الكويز أو الميركسور أو غيرها ... ولنا أن نتصور مثلا مستثمرين صينيين جاءوا إلى مصر للاستثمار وليصدروا إنتاجهم إلى الدول الأوروبية بدون رسوم الإغراق التى تفرضها بعض الدول الأوروبية على بعض المنتجات الصينية أو مستثمرين أتراكاً أو أمريكان أو هنوداً جاءوا إلى

---

[١٦] * مصر فى ترتيب الدول من حيث حجم الأسواق فى المركز الـ ٢٥ من بين ١٣٨ دولة وذلك فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦

مصر ليستفيدوا باتفاقية الكوميسا فيصدرون إلى إفريقيا بدون جمارك ... أو مستثمرين أوروبيين يصدرون إنتاجهم إلى الدول العربية ليستفيدوا من اتفاقية جامعة الدول العربية ... وهكذا

٢٠٤ - لا ألوم بالطبع المستثمر الأجنبى الذى من حقه تماماً أن يسعى إلى ما فيه مصلحته ... ولكننا لابد أن نلوم أنفسنا ولابد أن نعى أيضاً أن المستثمر الأجنبى لا يأتى من أجل دعم الاقتصاد المصرى أو القضاء على الفقر فى مصر أو سد العجز فى الموازنة العامة أو تنمية المجتمع أو توفير فرص عمل للمصريين أو الاهتمام بتعليمهم أو رعاية صحتهم أو العمل من أجل إسعادهم ... بل يأتى ليحقق الأرباح وليحولها إلى بلاده ...

٢٠٥ - بعد أن يعمل المستثمر الأجنبى ويبيع منتجاته ويربح ويسدد ضرائبه يقوم بتحويل أرباحه بالعملات الأجنبية إلى بلاده الأصلية ... وبطبيعة الأحوال فى كل المشروعات فإنه بعد عدة أعوام يكون المستثمر قد استرد من الأرباح إجمالى رأس المال الذى كان قد دفعه (يحدث هذا فى مصر سريعاً لأن هامش الربح كبير لأن فوائد البنوك فى الإقراض والاقتراض عالية ولأن نسب التضخم عالية ... كما أن أسعار بعض المنتجات فى مصر فى السوق المحلى أعلى نسبياً من دول كثيرة) وبالتالى تكون كل الأموال التى دفعها المستثمر الأجنبى قد استردها وحولها إلى حساباته فى الخارج ... ويصبح المشروع القائم فى مصر يمثل ربحاً كاملاً وصافياً له ... مع الاستمرار فى تحقيق الأرباح منه ولاستمرار تحويلها أيضا إلى خارج مصر بالعملات الأجنبية ...

٢٠٦ - وبالتالى يظل السوق والاقتصاد المصرى دائماً مطالبين بتدبير وتوفير العملات الأجنبية لهذا المستثمر الأجنبى حتى يستطيع تحويل أمواله التى ربحها داخل السوق المصرى إلى بلاده وبالعملة التى يرغب فيها ... ويصبح هناك طلباً متزايداً على العملات الأجنبية حتى لتلك المنتجات التى يتم إنتاجها فى مصر ... وذلك طالما أن ملاك المشروع أجانب وليسوا مصريين ...

٢٠٧ - ومن الأمثلة على ذلك شركات إنتاج الألبان ومنتجاتها التى تعمل فى مصر ... فالمراعى مصرية والعمالة مصرية والمستهلك مصرى وبيع المنتجات يتم بالجنيه المصرى ولكن عند تحويل أرباح المستثمر إلى بلده فلابد أن يحولها إلى عملات أجنبية وهكذا نصبح نحن المصريين مطالبون بتدبير العملات الأجنبية لهذا المستثمر حتى يتمكن من تحويل أرباحه للخارج ... أى كأننا نشترى جزءاً

من تلك المنتجات بالجنيه المصرى وهو ما ينفقه المستثمر داخل مصر ... وجزءاً آخر بالعملة الأجنبية وهذا ما يتم تحويله إلى الخارج بواسطة المستثمر الأجنبى **فى صورة أرباح** ...

وكذلك الحال فى المشروعات العقارية للمستثمرين العرب والأجانب ... فأغلب ما تستعمله وتستخدمه هذه المشروعات فى أعمالها هو منتجات مصرية مثل الأسمنت والحديد والطوب و... **الخ (بجانب العمالة)** ثم تبيع ما أنجزته بالجنيه المصرى ... ولكنها عند تحويل الأرباح فإنها تحولها بالعملات الأجنبية ... **أى أننا نشترى جزءاً** من العقارات التى أنشأتها الشركات الاستثمارية الأجنبية فى مصر بالجنيه المصرى وجزءاً آخر بالعملات الأجنبية ...

وكذلك الحال فى مشروعات السوبر والهايبر **ماركت** ... فهى لا تنتج شيئاً ولا تضيف جديداً للاقتصاد **المصرى بل** هى مشروعات خدمية فقط تدير عمليات بيع وشراء لعدد كبير من السلع بطريقة معينة تحقق من ورائها أرباحاً كبيرة تقوم بتحويلها للخارج ...

كذلك الحال فى الاستثمار الأجنبى الذى يتم توجيهه فى بناء المولات التجارية الكبرى لأن أغلب المنتجات التى تباع داخل محلات هذه المولات مستوردة من الخارج وبالتالى فالمولات التجارية هى أماكن لبيع وتصريف المنتجات المستوردة ... فهى لا تخدم الاقتصاد الوطنى إلا بقدر ما توفره من وظائف أما المستفيد الأكبر فهو الشركات الأجنبية التى يتم تسويق منتجاتها ...

كذلك الحال بالنسبة لشركات الملابس الأجنبية التى تقوم باستيراد الملابس من مصانعها فى الخارج ثم تبيعها فى مصر من خلال عدة فروع **ثم تقوم** بتحويل أرباحها للخارج بالعملات الأجنبية ...

وكذلك الحال فى شركات شبكات المحمول فالمتصل مصرى والمتصل به مصرى والكلام مصرى والفاتورة أو كارت الشحن بالجنيه المصرى ... ولكن الأرباح يتم تحويلها للخارج بالعملات الأجنبية ...

وكذلك الحال فى شركات إنتاج الأسمنت ... فالجبل المصرى والعمال مصريون والعملاء مصريون ... ولكن الأرباح يتم تحويلها للخارج بالعملات الأجنبية ...

٢٠٨ - وهكذا ... ومع كثرة مشروعات الاستثمار الأجنبى فى مصر وتنوعها وبمرور السنوات **أصبح الاستثمار الأجنبى مستنزفاً** للعملات الأجنبية عند تحويله أرباحه **إلى الخارج حتى وصل بنا الحال فى**

بعض الأوقات إلى أن أرصدتنا من العملات الأجنبية انخفضت إلى الدرجة التى لم تعد كافية لكى يجد بعض المستثمرين الأجانب عملات أجنبية يستطيعون تحويلها لحساباتهم فى الخارج ...

وعلى العكس من ذلك فإن المستثمر المصرى ينفق أغلب أرباحه داخل مصر فيشترى عقار أو سيارة أو مقبرة ... أو يقوم برحلة أو يزوج أحد أبنائه ... أو يقوم بالتوسع فى مشروعاته أو ينشئ مشروعات جديدة ... الخ

وبالتالى فأرباح المستثمرين المصريين يعاد ضخها فى السوق المصرى فتساعد على رواجه ...

٢٠٩ – الاستثمار الأجنبى يتم اعفاؤه من سداد ضريبة القيمة المضافة (المبيعات سابقاً) إذا كان نشاطه يعتمد على التصدير ...

٢١٠ – إذا وصلت الاستثمارات الأجنبية فى مصر لدولة ما إلى حجم معين فقد تصبح أداة ضغط على توجهات الدولة السياسية ...

٢١١ – فى أحيان كثيرة قد تؤدى الاستثمارات الأجنبية بما تملكه من قدرات تكنولوجية أحدث وقدرات مالية أكبر إلى الإضرار بالاستثمارات المصرية العاملة فى نفس المجال والتى لن تستطيع المنافسة مع الشركات العالمية ...

٢١٢ - من الصفات الأساسية والمشتركة لأغلب مشروعات الاستثمار الأجنبى ... أنها لا تشعر بالانتماء للبلد الموجودة فيه ... ولا تعير هذا الإحساس أى اهتمام ... فهى تعمل فى المكان الأكثر ربحاً لها ... والأقل مشاكل لها ... وبالتالى إذا ما حدثت أى قلاقل أو أزمات سياسية أو مالية أو اجتماعية ؛ فإن المستثمرين الأجانب فى الغالب سرعان ما يقومون بتصفية أعمالهم فى هذا البلد ... تاركين أهله يواجهون أزمتهم ومشكلتهم ؛ وبالتالى يضيفون للمجتمع مشاكل على مشاكله ... ولنا فيما حدث فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ العظة والدرس فى كثير من وقائع تصفية المستثمرين الأجانب لمشروعاتهم فى مصر ...

٢١٣ - لا خطورة على الاقتصاد المصرى من الاستثمارات الأجنبية إذا كانت هذه الأخيرة تمثل نسبة محددة أو محدودة من إجمالى حجم الاقتصاد القومى أو إذا كانت مصر قوية اقتصادياً يميل ميزانها التجارى مع العالم الخارجى لصالحها أو تحقق موازناتها فائضاً بشكل أو بآخر ... ولكن المشكلة تكون

موجودة وتصبح خطيرة ... بل وتصل إلى حد الكارثة عندما تصبح الاستثمارات الأجنبية هى صاحبة النصيب الأكبر فى الاقتصاد المصرى فهذا أشبه بما يسمى بالاحتلال الاقتصادى والذى تتم فيه إدارة شئون الاقتصاد لا لخدمة مصر والمصريين ... بل لخدمة الدول والشركات صاحبة الاستثمارات ... ولنا أن نتخيل آلاف وآلاف المشروعات والمستثمرين من كل بلاد العالم وقد جاءت إلى مصر لتستثمر أموالها فى بناء العقارات والمتاجر والبنوك والتأمين والاتصالات والبورصة والسيارات والأجهزة ... إلخ ثم تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج ... فهذه شركات تحول أرباحها بالدولار ... وهذه باليورو ... وهذه شركات بالريال السعودى ... وهذه بالدرهم الإماراتى ... وهذه بالجنيه الاسترلينى ... فكيف لنا أن نتصور حالة الاقتصاد المصرى وقتها وهو الاقتصاد الضعيف الذى يحتاج منا إلى أن ندعمه لا أن نستنزفه ...

٢١٤ - لا أقول هنا إن كل الاستثمار الأجنبى ضار على طول الخط ... وإنما بالطبع له بعض الفوائد ... خاصة للذين يتعاملون معه مباشرة سواء كانوا عمالاً أو موردين أو عملاء ... ولكن ما أقصده وأعنيه أن زيادة الاستثمار الأجنبى على الاستثمار الوطنى فى بلد مدين ويعانى جزء كبير من شعبه من الفقر فإن ذلك يضر الاقتصاد القومى أكثر مما يفيده ... ويصنع حالة من الجمال الزائف والنمو الكاذب فالعمل كثير والحركة كبيرة ولكن الأرباح والفائدة من كل هذه الأعمال لا تستقر فى مصر بل تتحول سنوياً ويومياً إلى الخارج ...

٢١٥ - فى برنامجى هذا وفى كتابى هذا فإننى لا أعترض على الاستثمار الأجنبى لمجرد الاعتراض ... أو اعترض عليه وأرفض سيطرته بدون تقديم بديل وطنى ناجح كذلك لا اعترض عليه لرفضى التام والمطلق له ... ولكنى اعترض على تشجيعنا للاستثمار الأجنبى أكثر من تشجيعنا للاستثمار المصرى فالمصريون أولى بالتشجيع والدعم ... واعترض على إطلاق حرية الاستثمار الأجنبى فى العمل فى مشروعات لن تضيف جديداً للاقتصاد المصرى أو مشروعات لها مثيل مصرى ... ولذلك فلابد أن يتم تحديد المشروعات والمجالات التى يمتنع على الاستثمار الأجنبى العمل فيها وكذلك يتم تحديد المجالات والمشروعات المسموح للاستثمار الأجنبى بالعمل فيها ...

٢١٦ – الوضع الحالى للاقتصاد المصرى هو أننا لا نهتم ببناء الإنسان المصرى بناءً حقيقياً ... فنضطر إلى أن نصدر للخارج عمالاً ونستورد مستثمرين للعمل هنا ... فيحصل عمالنا فى الخارج

على مرتبات منخفضة كما يحصل عمالنا داخل مصر على مرتبات أقل ... على حين أن هدفى من برنامجى هذا هو أن نعيد بناء الإنسان المصرى فتصبح لدينا أعداد كبيرة من المستثمرين المصريين الناجحين ... ويعمل أولادنا داخل مصر بمرتبات عالية ... وفى حالة زيادة أعداد المشروعات على أعداد المصريين فإننا سنقوم باستيراد عمالة من الخارج للعمل بمشروعاتنا فى مصر ... ثم بعد ذلك نصدر للخارج مستثمرين مصريين ... ولكن هذا بالطبع لن يتحقق بين ليلة وضحاها ... ولكن عن طريق خطة طويلة المدى قد يستغرق تنفيذها ١٠ سنوات على الأقل من العمل الجاد والبناء والتعاون بين الشعب والحكومة ... وبين الشعب وبعضه البعض ...

وهذا ما أتمنى أن أنجح فى عرضه فى برنامجى هذا ....

٢١٧ - لكى أساعدكم على تفهم وجهة نظرى فى الاستثمار الأجنبى والمبالغة الشديدة من البعض حول أهميته وضرورته للاقتصاد المصرى **سمحوا لى** بأن أطرح عليكم بعض الأسئلة وأترك لكم الإجابة عنها **وأدعوكم بعد ذلك إلى الحكم حول مدى فائدة أو ضرر الاستثمار الأجنبى لمصر** ...

بعد أكثر من ٤٠ سنة من تبنى مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى المبنى على دعوة المستثمرين العرب **والأجانب للعمل بمصر** ...

- هل استطاعت مصر القضاء على البطالة .. ؟

- هل استطاعت مصر القضاء على الفقر .. ؟ وهل أعداد الفقراء فى تناقص أم فى تزايد .. ؟

- هل استطاع الفقراء فى مصر الاستغناء عن الدعم الذى تقدمه الحكومة .. ؟

- هل استطاعت مصر سداد ديونها أم أن ديونها تزداد عاماً بعد عام .. ؟

- هل الجنيه المصرى ترتفع قيمته أمام العملات الأجنبية أم تنخفض قيمته .. ؟

- هل أصبحت هناك علامات تجارية وماركات تجارية مصرية نفتخر بها أمام العالم ... **أم أصبحت** مصر سوقاً للماركات الأجنبية المختلفة .. ؟

- هل تم نقل تكنولوجيا متقدمة إلى مصر .. ؟ وهل ارتفع المستوى الفنى والمهنى للمهندس والعامل **المصرى** .. ؟

المطلوب تمصير الاستثمار .. **بمعنى أن** الأولوية للاستثمار المصرى .. **على أن**

يتم تشجيع الاستثمار الأجنبى الذى يحتاج **إليه** الاقتصاد المصرى

ويحقق له إضافة جديدة ...

المصريون أولى بخيرات بلادهم

٢١٨ – الفقر يؤدى إلى الجهل ...

الفقر بيئة خصبة للمرض ...

الفقر سبب رئيسى لانهيار الأخلاق ...

الفقر لا يدع للفكر السليم مكاناً ...

الفقر قد يؤدى إلى تفكك الأسرة ...

الفقر من أهم أسباب الجريمة ...

الفقر يشوش الفكر ويدمر النفس ...

الفقر معوق لكل عناصر التنميةسواء للفرد أو للمجتمع ...

محاربة الفقر هى أول خطوات استقرار مصر وتقدمها ...

٢١٩ - مخطئ من يتصور أننا نستطيع أن ننجح فى النهوض ببلادنا بنفس امكاناتنا الاقتصادية الحالية ، وأن أقصى ما نعانى منه هو الفساد والسرقات ، فالحقيقة أن إجمالى إنتاجنا القومى ضعيف جداً ... ولا يكفى لأن يحيا الإنسان المصرى فى رغد من العيش ... كما لا يكفى لأن يضع مصر فى المكانة التى تستحقها ...

٢٢٠ - زيادة الامكانات الاقتصادية ومضاعفة الإنتاج وتنويعه ... وزيادة الدخل الفردى والقومى أولويات لابد من تحقيقها ، والنجاح فيها لابد أن يتم بالتوازى مع حل كل المشاكل التى تعانى منها البلاد ويعانى منها العباد ...

٢٢١ - فى الصفحات السابقة التى تكلمت فيها عن الأهمية القصوى لضرورة تغيير طريقة إدارتنا للأراضى وتحويلها من البيع إلى التأجير بغرض العمران والاستعمال ... حاولت أن أذكر وأوضح الفوائد الضخمة التى

ستعود على كل المصريين من وراء ذلك ، وكيف أن كل الأعباء سيتم تخفيفها عن كل المصريين ... ومن ثم تصبح الطرق ممهدة والظروف ميسرة لانطلاقة مصر والمصريين نحو العمل والإنتاج والنجاح ...

ولكن فى الحقيقة فإن ذلك ليس بكافٍ لتحقيق ما نحلم به ، فكل ما سيفعله تأجير الأراضى هو إزالة المعوقات وتخفيف الأعباء ... ولكنه لم يتحول إلى عمل وإنتاج بعد ...

ثم ذكرت بعد ذلك مساوئ وعيوب الاعتماد الكامل على الاستثمار الأجنبى وكيف أن أضراره تفوق فوائده ... وهذا أيضاً ليس بكافى ... فنحن هنا نحاول أن نوقف نزيف الاقتصاد المصرى لصالح المستثمرين الأجانب ... ولكنى لم أذكر البديل لما رفضته ...

فى السطور والصفحات القادمة سوف أعرض نظرية اقتصادية جديدة لم يتم تطبيقها من قبل ... وأعتقد وأؤمن بأنها مناسبة لنا تماماً لكى نتغلب على كثير من مشاكلنا ...

٢٢٢ - لقد طبقت مصر الاشتراكية كنظام اقتصادى ... وعلى الرغم من الأهداف النبيلة للنظرية للاشتراكية وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة التى تحققت لمصر والمصريين منها إلا أنها لم تخل من العيوب الكثيرة والضخمة أيضاً ...

كذلك طبقت مصر ودعمت وشجعت النظام الرأسمالى ومازالت وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة التى تحققت منه إلا أنه لم يخل من الأخطاء الكبيرة التى حدثت ومازالت تحدث وتتزايد حتى يومنا هذا ... ومنها تركز الثروات فى أيدى شريحة سكانية لا تزيد على 5% فى أحسن التقديرات [١٧] ... على حين زادت أعداد الفقراء زيادات كبيرة وزادت معاناتهم وزادت الفروق الاجتماعية بين طبقات المجتمع ...

---

[١٧] **هامش**

لا أكره رجال الأعمال الكبار ولا أعاديهم ولا أرغب ولا أسعى لتقليل ثرواتهم بل بالعكس سأسعى إلى تشجيعهم وزيادة أعمالهم وإنتاجهم ... فالمجتمع فى أشد الحاجة إليهم وإلى خبراتهم ومشروعاتهم وتوسعاتهم ...

ولكن السياسة الاقتصادية للدولة يجب ألا تكون موجهة لخدمة طبقة الأغنياء الأثرياء من رجال الأعمال ... فهم وبما يملكونه من علم وثروة وإمكانات لديهم القدرة الكافية على العمل والنجاح بدون انتظار دعم أو مساعدات من الدولة ... ويكفى فقط لنجاحهم عدم وضع العراقيل أمامهم ...

إذن نحن بحاجة إلى نظام يجمع بين مزايا النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى وفى نفس الوقت يتلافى عيوب النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى ...

٢٢٣ - يكاد يتفق الجميع على أن المجتمع المصرى يمتلك العديد والعديد من العناصر والموارد الكافية والمؤهلة لصناعة دولة كبرى عظمى ناجحة متقدمة متفوقة يتمتع شعبها بكل مقومات الحياة العصرية الجيدة ... فمصر تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى ، ومن البحار ، والبحيرات ، ومن الثروات الطبيعية ، كما تمتلك ثروة بشرية كبيرة منهم علماء وخبراء ومبدعون فى كل المجالات ، والشريحة الأكبر من السكان فى سن الشباب ، ولديها رؤوس أموال ، بالإضافة إلى موقعها المتميز فى وسط العالم ووسط ثلاث قارات من أهم قارات العالم ...

٢٢٤ - إلا أن الحقيقة المؤسفة أيضاً أن كل تلك العناصر الجيدة لم يتم استغلالها الاستغلال الجيد فالأراضى الشاسعة مازالت صحراء غير مستغلة ، ونسبة ما تم تعميره لا تزيد على ٧% من إجمالى مساحة مصر ... كما أن الثروات الطبيعية يذهب الكثير من عوائدها إلى الاستثمار الأجنبى أو يتم تصديرها فى صورة مواد خام أو نصف مصنعة ... كما أن الثروة البشرية الكبيرة مهدرة فالكثير منها غير متعلم وغير مؤهل تأهيلاً علمياً أو فنياً جيداً ... أما المتميز منها فإما أنه سافر للعمل بالخارج ، أو أنه يعمل لدى شركات أجنبية فى مصر فيستفيد منه كذلك الاستثمار الأجنبى فى المقام الأول ... كما أن فرص العمل قليلة فالكثيرون يعانون من البطالة وقلة الدخل ... أما رؤوس الأموال فالكثير منها معطل فى عقارات غير مستغلة ، أو فى ودائع بنكية ، أو فى مصوغات ذهبية ، أو فى مضاربات فى البورصة ، أو مهربة للخارج ، أو تعمل فى مشروعات متشابهة مكررة والمجتمع متشبع منها ، فلا هى تحقق فائدة قوية للاقتصاد القومى ولا هى تحقق أرباحاً جيدة لأصحابها ...

إذن ... نحن نحتاج إلى ما نستطيع به تحويل كل تلك المزايا المهدرة إلى عناصر قوة وإنتاج ... نحن نحتاج إلى ما نستطيع به جمع حبات العقد المنفرطة هذه لكى نصنع منها عقد النجاح والتقدم الذى نحلم به ... فكيف يتحقق هذا .. ؟

أما ما يجب أن تعمل الدولة من أجله فهو مد يد العون والمساعدة للطبقة الوسطى وللفقراء والأكثر احتياجاً ، فهم الأولى بالرعاية ... وهم من يجب أن تسن القوانين لحمايتهم وتتوجه الأعمال والسياسات لتنميتهم ... وهذا هو الهدف والغاية من برنامجى هذا ... وهو أن يزداد إنتاج المجتمع وأن تصل ثمار التنمية إلى الجميع خاصة الفقراء فتستقر الأحوال وتتقدم مصر ويسعد الجميع ...

هذه هو ما سيأتى ذكره فى الصفحات القادمة ... وهو ما أتعهد بتنفيذه لو أصبحت رئيساً لمصر ...

٢٢٥ - سوف أشكل لجنة تتكون من ١٠٠٠ خبير [١٨] ، وعالم ، واقتصادى ، وإدارى من المصريين الموجودين داخل مصر ومن المصريين العاملين بالخارج فى كل المجالات والتخصصات ؛ فتضم هذه اللجنة متخصصين فى التخطيط ، والإدارة ، والماليات ، ودراسات الجدوى ، والتسويق ، والصناعة ، والإنشاءات ، والميكانيكا ، والطاقة ، والكهرباء ، والجيولوجيا ، والكيمياء ، والأدوية ، والنقل ، والشحن ، والمعادن ، والتكنولوجيا ، والبتروكيماويات ، والزراعة ، والاتصالات ، والطيران ، والنانو تكنولوجى ، والأجهزة ، ودوائر الاتصال ، وجميع تخصصات الهندسة ... الخ

٢٢٦ - إذا كانت هناك بعض التخصصات لا يتوفر بها خبراء مصريون أكفاء فلا مانع من الاستعانة بخبراء أجانب ...

٢٢٧ - يتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذه اللجنة ويلتقى بها دورياً ويتابع أعمالها ويشرف عليها ويراقبها ويصدر القرارات المنظمة لعملها والمعاونة لها ... ويذلل لعملها كل العقبات ... تعاونه فى ذلك كل الوزارات المعنية خاصة وزارة الصناعة ...

٢٢٨ - مهمة هذه اللجنة هى عمل خريطة صناعية جديدة لمصر تضم مدناً صناعية متخصصة وشبه متكاملة وبمعنى آخر تقوم اللجنة بتحديد الصناعات الموجودة فى مصر حالياً والمطلوب تحديثها والتوسع فيها وطريقة تنفيذ ذلك ... وتحديد الصناعات الجديدة التى سيتم إدخالها إلى مصر ، وكيفية تنفيذ ذلك والخطط المطلوبة للتنفيذ سواء كانت هذه الصناعات تعتمد على مواد خام موجودة فى مصر أو سيتم استيرادها من الخارج ... وكذلك تحديد صناعات المستقبل التى يمكننا أن نبدأ بها الآن فنعوض الفجوة الصناعية بيننا وبين العالم الأول ... كما تقوم بتحديد الأماكن المناسبة لإنشاء تلك المدن ، فهناك مدن ستقام فى الصعيد لتوفر الخامات هناك وهناك مدن ستقام على البحار لأنها ستعتمد على الثروات البحرية ... وهناك مصانع ستقام بجوار الأراضى الزراعية وهى مصانع الصناعات الغذائية وهناك مصانع ستقام بالقرب من الموانئ لأننا سنستورد المواد الخام اللازمة لها ثم سنعيد تصدير المنتجات وهكذا ...

---

[١٨] هامش
قد يزيد الرقم قليلاً أو يقل قليلاً ... وهو رقم تقريبى وليس نهائى ...

وبالطبع وفى كل الأحوال ... ستكون الأولوية للصناعات التى نملك فيها ميزة تنافسية ... والمنتجات التى نستورد ونستهلك منها كميات كبيرة ... وذلك حتى يمكننا زيادة القيمة المضافة لاقتصادنا وتقليل العجز الموجود فى الميزان التجارى وفى الموازنة العامة ...

٢٢٩ - ستكون الخريطة الصناعية الجديدة لمصر معتمدة على فكرة المدن الصناعية المتخصصة ... أى أن كل مدينة صناعية ستشمل كل ما تحتاج إليه هذه الصناعة من مواد وآلات ، وقطع غيار ، وصناعات كبرى ، وصناعات مغذية ، وصناعات وسيطة ، ومراكز تدريب للعاملين فى تلك الصناعة ومراكز صيانة ، ومراكز للأبحاث ...

الهدف من فكرة المدن الصناعية المتخصصة هذه هو رفع كفاءة وجودة تلك الصناعة عن طريق التخصص والتنافس وتبادل المعرفة وتراكمها وتوفير كل احتياجاتها بحيث تنخفض التكلفة ويزداد الإنتاج كماً وكيفاً (إنتاج ضخم ذو جودة عالية) وتصبح منتجاتنا بالتالى مطلوبة ومفضلة فى السوق المحلى وقادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية ...

٢٣٠ - ستتعاون هذه اللجنة الصناعية مع جميع الجهات المعنية مثل وزارة التخطيط ، والصناعة ، والتجارة ، والدفاع ، والإنتاج الحربى ، ووزارات الخارجية ، والمالية ، والزراعة ، والتعليم ، والبحث العلمى ، ووزارة التكنولوجيا ، ووزارة الثروة السمكية ، والبنك المركزى ، والأجهزة المركزية المختلفة ، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، ومراكز الأبحاث المختلفة ، ومراكز المعلومات ، والغرف التجارية ، والصناعية ، والسفارات المصرية بالخارج ، وشركات المقاولات والإنشاءات المصرية (العامة والخاصة) ، والجامعات المصرية ، والقابلات ، وغيرها ...

٢٣١ - ستقوم الدولة (بالتعاون بين كل أجهزتها) ببناء المصانع الجديدة فى المدن الصناعية الجديدة أو فى توسعات المدن الصناعية القائمة حالياً ، أى أن الدولة بعد الانتهاء من التخطيط وإعداد الدراسات سوف تقوم بإنشاء المصانع بما تتضمنه من مبان وأماكن الإنتاج والتخزين ، كما أنها ستقوم بتركيب الماكينات وتوصيل كل المرافق وتعيين جميع العاملين فى المصانع من مديرين ومهندسين وعاملين وكيميائيين وإداريين ومحاسبين وسائقين ومسئولى المخازن والمشتريات والنقل والأمن ... الخ ، كما تقوم بشراء الخامات وتجربة التشغيل وتحديد نوعية الإنتاج والموديلات ومواصفاتها ثم البدء فى الإنتاج والبيع والتسويق ...

٢٣٢ - بعد تشغيل المصانع وانتظام الإنتاج تقوم الدولة فوراً بعرض تلك المصانع للبيع وطرح كراسة الشروط الخاصة بكل مصنع ، متضمنة دراسة جدوى للمشروع وكل ما يحتاجه الراغب بالشراء فى معرفته مثل تكلفة تأسيس المصنع ، وكيفية تأسيسه ، وطبيعة المشروع ، وكيفية تشغيله ، وإدارته ، وكمية الإنتاج المتوقعة ، وتكلفة الإنتاج ، وإجمالى المصروفات ، وطرق البيع ، والتسويق ، وبيان بالموردين ، وبالعملاء ، والمنافسة المحتملة ، وفترات الرواج والركود المتوقعة ، والأرباح المتوقعة أو المحتملة ، وكذلك المشاكل والمعوقات المحتملة ، وكيفية التغلب عليها ... الخ

٢٣٣- ستتنوع المصانع التى ستنشئها الدولة ما بين مصانع ضخمة ومصانع متوسطة الحجم ومصانع صغيرة ... كما سيتم إنشاء كل الخدمات المطلوب وجودها بجوار المصانع مثل فنادق ، وأماكن مبيت العمال ، ومحلات لبيع كل المستلزمات ، ومستودعات للتخزين ، وشركات نقل ، وشحن ، ومستشفيات ، ومراكز للدفاع المدنى ، وبنوك ، وصرافة ، وأسواق تجارية ...

٢٣٤ - لن تطرح الدولة هذه المصانع عند بيعها فى مزاد علنى ، وإنما سيكون سعر بيعها ثابتاً وهو كل ما تم إنفاقه فى تأسيس المصنع مضافاً إليه نسبة ١٥% كنسبة ربح للدولة ...

- فلو كانت تكلفة إنشاء المصنع مثلاً مليون جنيه فسيكون سعر بيعه هو ١,١٥٠,٠٠٠ جنيه مثلاً ولو كانت تكلفة إنشاء المصنع ١٠٠ مليون جنيه فسيكون سعر بيعه هو ١١٥ مليون جنيه وهكذا ولن يكون هذا السعر شاملاً لسعر الأرض والتى قلنا من قبل إنها لن تباع بل ستكون بالإيجار بحيث يتم تقسيط سعرها على ٤٠ سنة وهكذا ...

٢٣٥ - سيكون الحق فى شراء هذه المصانع مقتصراً على المصريين فقط ، وليس من المسموح لأى شخص غير مصرى أن يتقدم للشراء ؛ والغرض من هذا الشرط هو أن يصبح الاقتصاد المصرى فى أيدى المصريين ، وأن يستفيد المصريون بثروات بلادهم وناتج أعمالهم وحصاد مجهوداتهم ، وأن تظل الأرباح الناتجة عن هذه المشروعات داخل السوق المصرى ... فالمستثمر المصرى أو رجل الأعمال المصرى عندما يربح فإن أرباحه ستظل داخل مصر وسيوجهها إما إلى مزيد من الاستثمار والعمل ، أو ينفقها على نفسه وأسرته وأهله وآبائه وأولاده ... وفى أغلب الأحوال فإن هذه الأرباح عندما يتم إنفاقها داخل مصر فإنها سوف تعود بالنفع مرة أخرى على المصريين والاقتصاد المصرى ، وتساهم فى زيادة حركة العمل والإنتاج ، والاستهلاك ، والنمو داخل المجتمع ...

٢٣٦ - لن يكون مسموحاً ببيع تلك المصانع لمستثمر وحيد (خاصة فى المصانع الكبيرة) حتى لا تحدث احتكارات فى السوق ولا يتم تركيز الثروات فى أيدى فئة قليلة من المجتمع فتزداد الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء ، بل المطلوب هو توزيع عائد الإنتاج والتنمية على أكبر عدد من المصريين ، وبذلك تتقارب الفجوات بين الطبقات ويقل الاحتقان ويستقر المجتمع ويسعد الجميع ...

٢٣٧ - سيتم بيع هذه المصانع بطريقة الأسهم والنسب بحيث يتمكن كل مصرى لديه مبلغ زائد على احتياجاته ولديه رغبة فى استثماره فى إحدى الصناعات من شراء ولو عدد محدود من الأسهم حسب ما يملكه من مال وفى كل الأحوال لا يجب أن يقل عدد ملاك المصنع الكبير عن ١٥ مساهماً ولكن بالطبع يحق لكل مصرى المساهمة فى أى عدد من المصانع يرغب فيه ...

أما المصانع الصغيرة فيمكن بيعها لمشتر واحد فقط ...

٢٣٨ - سيكون لكل راغب فى الشراء الحق الكامل فى معرفة كل ما يرغب فى معرفته عن المصنع الذى يرغب فى المساهمة فى ملكيته ...

٢٣٩ - ستقوم الدولة بدعوة المستوردين والتجار فى كل مجال إلى شراء أسهم فى المصانع التى تنتج نفس المنتجات التى يتعاملون فيها ... وبذلك نساعد المستوردين على أن يتحولوا إلى مصنعين فيقل الاستيراد ويزداد الإنتاج ويقوى الاقتصاد ... ونضمن أن يصبح المستوردون داعمين للمصانع الجديدة وعملاء لها ومروجين لبضائعها ... وبدلاً من أن يوجه المستوردون أموالهم إلى الاستيراد سيوجهونها إلى المساهمة فى ملكية المصانع ... وسيصبحون أيضاً عملاء يشترون من مصانعهم ويسوقون منتجاتها ... ثم بعد فترة سيصبح البعض منهم مصدرين لهذه المنتجات إلى الخارج ...

٢٤٠ - سيتم بناء المصانع بطريقة نموذجية بحيث تكون فيها مساحات خضراء وأماكن لبعض الألعاب الرياضية الخفيفة للترفيه عن العمال والإداريين ... وكذلك تتوفر بجوار أو داخل المدن الصناعية رياض الأطفال والمدارس الابتدائية لكى يتمكن العاملون فى هذه المصانع من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس ... كما سيتم إنشاء هذه المصانع على أحدث النظم وأحدث الماكينات والآلات وبأقصى طاقة إنتاجية ممكنة حتى تنخفض تكلفة الإنتاج ...

٢٤١ - من الممكن أن تسمح الدولة للبنوك المصرية بالمساهمة فى ملكية المصانع وكذلك شركات التأمين المصرية ، فذلك سوف يساهم فى استثمار الأموال المودعة بالبنوك وتحقيق أرباح للبنوك ... كما أنه سيعزز من ثقة الراغبين فى المساهمة فى تلك المصانع من الأفراد العاديين ... كما يمكن السماح لهيئة التأمينات الاجتماعية بشراء أسهم فى المصانع التى ترغب فى المساهمة فيها وذلك من أجل استثمار جزء من أموال المعاشات سعياً لتحقيق أكبر عائد ربحى حتى تصبح لديها قدرة أكبر على زيادة قيمة المعاشات ...

٢٤٢ - سيقوم المشترون (المساهمون) بعد شرائهم للمصانع بإدارتها بالتعاون مع بعضهم البعض ومع مديرى المصانع والفنيين المعينين ؛ وبالطبع سيكون لمجلس الإدارة الحق الكامل والطلق فى إدارة المصانع بما يراه كفيلاً بتحقيق مصلحتهم ، فيعينون من يريدون ، ويعزلون من يريدون ، ويبقون على من يشاءون ، ويتصرفون كيفما شاءوا فى إطار القوانين والتشريعات المنظمة لحقوقهم وواجباتهم ...

٢٤٣ - ستشترط الدولة على المساهمين (ملاك المصنع الجدد) توزيع ١٠% من الأرباح السنوية على العاملين بالمصنع مع ضرورة وجود ممثل للعمال فى مجلس إدارة المصنع ... والهدف من ذلك هو تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية وتوزيع العوائد الاقتصادية على أكبر عدد من المصريين وخاصة طبقة العاملين والعمال الذين تم ظلمهم فى السنوات الأخيرة ... وحتى يشعر عمال كل مصنع بالانتماء لمكان عملهم فهم مرتبطون معه سلباً وإيجاباً ... ربحاً وخسارة ... وبالطبع سيكونون أكثر حرصاً على المحافظة على كل ما يفيد الإنتاج ويزيد من الأرباح ...

٢٤٤ - لن يكون مسموحاً لأحد مساهمى المصنع بأن يبيع حصته لمساهم آخر حتى لا يستحوذ أحد المساهمين الكبار على المصنع بالكامل (وذلك لفترة زمنية محددة) ... وكذلك لا يسمح بأن يقوم أحد غير المساهمين بشراء كل الأسهم ... وفى كل الأحوال يكون مسموحاً للعاملين فى المصنع بتملك أسهم ، كذلك تكون لهم الأولوية فى الشراء عند رغبة أحد المساهمين فى بيع حصته أو جزء منها ...

٢٤٥ - ستضم كل مدينة صناعية متخصصة مراكز لتدريب العاملين الجدد والقدامى بحيث يتم تأهيلهم التأهيل المتخصص اللازم وإطلاعهم على كل ما يستجد فى تلك الصناعة ...

كما ستقوم كل نقابة مهنية بافتتاح فرع لها فى تلك المدن الصناعية لتوفير العمالة اللازمة للمصانع ... (انظر باب القابلات)

٢٤٦ - استفادة مصر (الدولة والمجتمع والأفراد) من خبرة علمائها ، ومهندسيها ، وخبرائها فى كل المجالات ... وتجميع هذه الخبرات وتربيطها وتشبيكها معاً لتتحول هذه الخبرات إلى أعمال وأفعال على أرض الواقع فتحل مشاكله وتضيف للمجتمع وتصنع تقدمه وتغير من وجه الحياة فى مصر ...

٢٤٧ - مع كل مصنع يتم إنشاؤه ستتوفر فرص عمل مباشرة داخل المصنع وغير مباشرة ترتبط بالموردين والعملاء ومؤدى الخدمات ... وبذلك يتحرك الاقتصاد المصرى وينشط فى اتجاه إنتاجى تنموى صحيح ... وليس فى مجال مضاربات مالية أو وساطات لا تغنى ولا تسمن من جوع ... ومع كل مصنع يتم إنشاؤه ستزيد الحاجة إلى الأيدى العاملة فى كل التخصصات ...

٢٤٨ - ستحقق الدولة أرباحاً بسبب إنشائها المصانع ثم بيعها وهو النسبة التى تم ذكرها وهى ١٥% فلو تخيلنا أن الدولة ستقوم بإنشاء مصانع قيمتها ١٠٠ مليار جنيه مثلاً فهى بذلك ستحقق أرباحاً قدرها ١٥ مليار جنيه وهكذا تزداد الأرباح كلما ازداد عدد المصانع ...

بالإضافة إلى أن إيرادات الدولة الأخرى الناتجة عن إيجار أراضى المصانع وضرائب الأرباح التجارية والصناعية من المصانع التى تم بيعها ومن الأنشطة الأخرى ستزيد ؛ وبالتالى يمكن للدولة أن تبدأ فى سداد ديونها القديمة ، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للشعب فى كل المجالات من تعليم ، وصحة ، وأمن ، وخدمات عامة ، وترفيه ، وطرق ، وثقافة ، ورياضة ... الخ

٢٤٩ - مع زيادة أعداد المصانع وزيادة أعداد العمل المؤمن عليهم ستزداد حصيلة هيئة التأمينات الاجتماعية مما يساعدها وبسهولة على زيادة قيمة المعاشات الحالية ...

٢٥٠ - نتيجة لزيادة الطلب على الأيدى العاملة ستزداد مرتباتهم فيحدث التوازن بين الأجور والأسعار ... خاصة بعد تفعيل دور النقابات فى رفع كفاءة المهنيين ...

ونتيجة لحصول العمال فى المصانع الجديدة على نسبة ١٠% من الأرباح سنوياً فإن كل المصانع والشركات القديمة الأخرى (وبغض النظر عن نوع الشركة)سوف تضطر إلى إعطاء الموظفين والعمل ١٠% من أرباحها سنوياً ، وإلا فإن العمال سيهددون بالرحيل من تلك الشركات والمصانع والالتحاق بالعمل بالمصانع الجديدة ... وبذلك تتغير فلسفة المجتمع ويحدث نوع من اشتراكية توزيع الأرباح أو الاشتراكية الإنتاجية أو

الرأسمالية التعاونية وبالتالى ستقل المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال وسيتعاون الجميع ويوحدون جهودهم ويدركون أن مصلحتهم تتحقق بالتعاون لا بالصراع ... والاتفاق لا بالخلاف ...

٢٥١ – ما يتيحه هذا النظام من زيادة فرص العمل وإعطاء العاملين فى كل مصنع ومشروع نسبة ١٠% من الأرباح هو تجسيد وتعبير وتأكيد لجزء من حقوق العمال التى نص عليها الدستور المصرى فى المادة ١٣ " تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية ... "

كما أنه تعبير عن مضمون وهدف المادة ٢٧ التى تنص على " يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ... بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد الوطنى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر ...

ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار ، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً ، ومنع الممارسات الاحتكارية ، مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ...

ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة ، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر ، وفقاً للقانون " [١٩] ...

٢٥٢ - هذا النظام سيتلافى عيوب البيروقراطية والروتين التى دائماً ما تواجه القطاع الخاص فى تأسيس أعماله لأن الجهات الحكومية والإدارية لن تستطيع أن تعطل مشروعات إنتاجية تقيمها الدولة ويشرف عليها رئيس الجمهورية ، وتكاد تمثل مشروعاً قومياً للشعب كله ؛ وبذلك سوف تحصل المصانع على التراخيص وينتهى العمل ر ... ثم يتم افتتاح المصانع وتشغيلها ... ثم يقوم المصريون الراغبون فى الشراء تسلمها بما يسمى تسليم المفتاح ...

---

[١٩] هذا هو نص المادة ٢٧ من الدستور المصرى

كما أن هذا النظام سيتلافى عيوب القطاع العام فى الإدارة والإهمال والفساد الذى يمكن أن يحدث داخل القطاع العام نتيجة لأن من يدير لا يملك ، فالمصنع ستنتقل ملكيته إلى القطاع الخاص وسوف يتولى مجلس إدارة المصنع المشكل من الملاك وممثل العمل إدارة كل شئون المصنع ؛ وهم بالطبع سيكونون أكثر حرصاً على نجاح العمل وأكثر همة وحمية ...

٢٥٣ - مع كل مصنع جديد يتم الانتهاء منه ويبدأ فى العمل سيزداد الإنتاج وستزيد المنافسة وتشتد بين المصانع وبين المنتجين فيضطرون إلى تخفيض الأسعار وتقديم العروض الخاصة للمستهلكين ؛ لكى يقبلوا على الشراء منهم خاصة أن تكلفة الإنتاج لن تزيد لأن ملاك المصانع الجديدة لم يدفعوا ثمن الأراضى المقام عليها المصنع ؛ كما أن الناتج القومى سيزداد وسيرتفع معه دخل كل أسرة ... وبالتالى ستزيد القوة الشرائية ... كما أن تكلفة الإنتاج ستنخفض لأن المصانع الجديدة سيتم إنشاؤها بحجم كبير وبطاقة إنتاجية ضخمة ، وبالتالى ستكون تكلفة إنتاج الوحدة أقل والقدرة على المنافسة وتخفيض السعر أكبر ...

٢٥٤ - لن يساعد هذا النظام على زيادة الفجوة بين الطبقات بل سيقللها ، ولن يسمح بزيادة الاحتكارات بل إنه سيعمل على تقوية الطبقة الوسطى من المجتمع ومساعدتها فى تنمية رءوس أموالها وزيادتها بما يسمح بخلق طبقة جديدة وكبيرة من الأغنياء وهذا ما سيساعد مصر بعد ذلك بعدة سنوات فى تصدير مستثمرين إلى خارج البلاد للعمل والاستثمار فى الدول الأخرى ... لأن هؤلاء المساهمين بعد عدة سنوات سيكونون قد حصلوا على خبرة جيدة فى الصناعات التى شاركوا فيها بالإضافة إلى الأرباح التى ستكون قد تحققت لهم خلال تلك السنوات ...

٢٥٥ - هذا النظام لا يسمح باستنزاف موارد الاقتصاد المصرى والذى كان يتسبب فيه الاستثمار الأجنبى بل إن كل عوائد وأرباح تلك المصانع ستظل فى أيدى المصريين من المساهمين والعاملين والموردين والعملاء ؛ وبالتالى فإن تلك الأموال سوف تساعد فى تحسين أحوال المصريين فيزداد إنفاقنا على تعليم أولادنا والاهتمام بصحتهم ومجاملة بعضنا البعض والاستمتاع بمباهج الحياة ...

٢٥٦ - مع كل مصنع يتم افتتاحه سيزيد الناتج القومى المصرى وستقل الحاجة إلى الاستيراد من الخارج ... وبالتالى يرتفع سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض الطلب عليها ؛ وبالتالى ستنخفض كل أسعار السلع المستوردة الأخرى والتى لا يتم إنتاجها فى مصر بسبب انخفاض أسعار العملات

الأجنبية ... وبالتالى يرتفع مستوى المعيشة فى مصر ويصبح المصريون أكثر قدرة على شراء المنتجات المصرية والمنتجات المستوردة ...

٢٥٧ - هذا النظام سوف يساعد على استثمار أموال المصريين فى مشروعات إنتاجية صناعية بدلاً من التجارة فى الأراضى ، ومضاربات البورصة أو ادخارها فى البنوك أو مكاتب البريد ... كما سيقلل من تشغيل واستثمار تلك الأموال فى مشروعات تجارية وخدمية موجودة حالياً وبكثرة ومنتشرة ومتكررة وبدأ أصحابها فى المعاناة بسبب كثرة المنافسة وقلة الطلب وركود الأسواق وغلاء المعيشة ...

٢٥٨ - هذا النظام سيساعد على انتشار الفكر الصناعى والإنتاجى بين أفراد الشعب المصرى ؛ وبالتالى نتحول من دولة تعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات إلى بلد يعتمد فى دخله الأول على الصناعة فنصبح بذلك مثل الدول الكبرى على مستوى العالم التى تعتمد على الصناعة فى المقام الأول كسبب لنهضتها وتقدمها حيث إن القيمة المضافة للصناعة دائماً أكبر وأقوى من المجالات الأخرى ... وبذلك نكون قد خطونا خطوة هامة على طريق عدم الاعتماد الأساسى على دخلنا من قناة السويس ومن السياحة ومن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ... ومع احترامنا وتقديرنا لكل تلك الإيرادات إلا أن استمرارها لا يتوقف على إرادتنا فقط بل هى مرتبطة بظروف خارجة عن إرادتنا ، ولذلك تتعرض دائماً للتذبذب فتارة تتزايد وتارة تتناقص ... فإيراد مصر من قناة السويس تعتمد على نمو وازدهار التجارة العالمية ... وإيرادات مصر من السياحة تتأثر سلباً بأى عمل أو حادث إرهابى ... وتحويلات المصريين من الخارج (خاصة فى الدول العربية) يعتمد على ارتفاع أسعار البترول ونشاط ورواج الاقتصاد فى تلك الدول واستقرار الأنظمة السياسية فيها ... وحسن علاقاتنا معها ...

٢٥٩ - بناء المصانع فى كل أنحاء الجمهورية وعدم اقتصارها على منطقة أو إقليم معين سوف يساعد على توزيع عوائد التنمية على كل المصريين فالمصانع التى ستقام فى الصعيد مثلاً ستعود بالخير على سكان الصعيد كما لن تدفعهم إلى الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية ...

٢٦٠ - فكرة هذه النظرية هى نقل الأفكار والعلوم من الخارج المتقدم وتطبيقها وتنفيذها فى مصر بواسطة علمائها وخبرائها ليعمل بالمشروعات من يحتاج إلى العمل ... ويشارك فى ملكيتها من يرغب فى الاستثمار

... على أن يتم كل ذلك تحت إشراف وتنفيذ ورقابة الدولة من أجل النهوض بالمجتمع وبأفراده ... **ومن أجل** تحقيق الرخاء لكل المصريين ...

فالفكرة تعنى وتهدف **باختصار** إلى تعاون الجميع كل بما يملك من أجل نجاح الجميع تحت إشراف وتنفيذ **الدولة** ...

٢٦١ - تجمع هذه النظرية بين مزايا النظم **الثلاثة الاشتراكى والرأسمالى** والتعاونى وهى تعديل لطريقة الاقتصادى طلعت حرب ولسياسات الرئيس جمال عبد الناصر فى التأميم والقطاع العام وسياسات الانفتاح **الاقتصادى** وهى تجسيد حقيقى لأهمية دور الدولة فى التخطيط وتنمية الاقتصاد وتأهيله **ومعاونة أفراد** المجتمع ومساعدتهم **على العمل والإنتاج من أجل رخاء الفرد وقوة الدولة** ... كما أنها لا تتعارض مع حرية الأفراد الاقتصادية وحقهم الكامل فى العمل والنجاح و**امتلاك الثروات** ...

استكمال النظرية

٢٦٢ - بعد قيام الدولة ببيع المصانع التى تم بناؤها وحصولها على تكلفة المصانع الفعلية مضافة إليها نسبة **ربح ١٥% من رأس ما**لها تقوم الدولة بإعادة توجيه ر**ءوس الأموال الأسا**سية لبناء مصانع جديدة ثم بعد **الانتهاء** من تشغيلها تقوم بطرحها أيضاً للبيع لعموم المصريين ... الذين يرغبون فى الشراء ... وهكذا فى دورات متتالية بين الإنشاء والتشغيل والبيع **وبذلك** يزداد الإنتاج يومياً وتزداد فرص العمل يومياً ويزداد دخل المصريين يومياً وتزداد إيرادات الدولة يومياً وتملأ المصانع جميع أنحاء الجمهورية ... وتصبح الصناعة هى مصدر الدخل الرئيسى لمصر والمصريين ... ويتشارك فى ملكية المصانع أكبر عدد من المصريين حتى لو لم يكونوا من العاملين بالتجارة أو الصناعة أو الأعمال الحرة فالملكية والمساهمة ستكون متاحة لجميع المصريين من كل الطوائف **والفئات** ... وبذلك تصبح الصناعة مصدر دخل للعاملين فيها ولغير العاملين فيها من المشاركين فى ملكية المصانع مثل الأطباء ، والمهندسين ، والموظفين ، والمدرسين ، والمحاسبين ، والمهنيين ، **والتجار** ، والعاملين بالخارج ، والعاملين بالسياحة ... **الخ**

٢٦٣ - بعد عدة دورات من بناء المصانع وتشغيلها وبيعها سوف يتم القضاء على البطالة فى مصر ... وعندما تزيد أعداد الوظائف والمهن المطلوبة لتشغيل المصانع على أعداد القادرين على العمل سوف نضطر

لاستيراد عمال من الخارج من الدول الآسيوية والإفريقية على سبيل المثال وذلك لتلبية احتياجات الاقتصاد المتزايدة ...

٢٦٤ - بعد عدة دورات من بناء المصانع وتشغيلها وبيعها سيحدث الاكتفاء الذاتى لاحتياجات المصريين من المنتجات التى سيتم تصنيعها فى مصر ثم يزيد الإنتاج فيحتاج المصريون إلى التصدير لتصريف الإنتاج المتزايد وهنا تقوم الدولة ببناء عدة مدن تجارية حرة على الحدود مع الدول المجاورة الشقيقة ...

فيتم بناء مدينة تجارية حرة فى السلوم ... ومدينة تجارية حرة فى حلايب أو شلاتين ... ومدينة تجارية حرة فى نويبع ... ومدينة تجارية حرة فى رفح ... ومدينة تجارية حرة بجوار أحد الموانئ المصرية المطلة على البحر الأحمر ... ومدينة تجارية حرة بجوار أحد الموانئ المصرية المطلة على البحر المتوسط ... ومدينة تجارية حرة على قناة السويس ...

٢٦٥ - ما أقصده بهذه المدن التجارية الحرة أن تكون هذه المدن متاحة لمواطنى الدول المجاورة لدخولها بدون حصول على تأشيرة ... أو يمكن الحصول على التأشيرة بمجرد الوصول إلى المدينة مقابل مبلغ ما وأن يتم بناء عدة آلاف من المحلات التجارية ومعها عدة آلاف من المخازن ... وتقوم المصانع المصرية إما بفتح فروع بيع لها فى تلك المدن أو أن تعطى وكالة لإحدى الشركات ببيع منتجاتها ... فتصبح هذه المدن التجارية الحرة مملوءة بكل المنتجات المصرية فى كل المجالات ويصبح تصديرها إلى الدول المجاورة وإلى الخارج غير مكلف بالنسبة للمستوردين والتجار من الدول الشقيقة والراغبين فى استيراد المنتجات المصرية ...

٢٦٦ - كذلك يجب أن تكون هذه المدن التجارية الحرة مجهزة بكل ما يحتاجه التاجر الأجنبى لتسهيل إقامته وشرائه المنتجات المصرية ولذلك يجب تجهيز هذه المدن بالفنادق والبنوك وشركات الصرافة والمطاعم وسيارات النقل وحاويات البضائع ومحطات التحميل والمستشفيات وأماكن الترفيه ... الخ

كذلك يجب أن تشمل هذه المدن كل ما يحتاج إليه العاملون فيها فيجب أن تضم مدارس وجامعات ... الخ

٢٦٧ - تقوم الدولة بدعوة المستوردين والتجار من كل الدول الإفريقية والعربية والأوروبية والآسيوية لافتتاح شركات تجارية لهم فى تلك المدن التجارية الحرة خاصة الموجودة على البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس وذلك لتصدير المنتجات المصرية إلى دولهم وباقى دول العالم وتسهيل إجراءات تأسيسها وتوفير كل التسهيلات لهم وذلك ليكونوا هم حلقة الوصل بين احتياجات أسواقهم المحلية وأذواقها المختلفة وبين المصانع

المصرية الراغبة فى التصدير لتلك الدول ... وستستعين الدولة فى ذلك بالسفارات المصرية فى الخارج وقناصلها التجاريين ووزارة إفريقيا (وزارة جديدة سيتم استحداثها) ...

والشرط الأساسى لاستمرار عمل هذه المكاتب التجارية المملوكة للأجانب هو نجاحها فى إتمام عمليات تصدير المنتجات المصرية إلى دولهم وإثبات ذلك عن طريق التحويلات البنكية ...

٢٦٨ - كما يتم تنظيم معارض سنوية ونصف سنوية متخصصة فى الصناعات وفى المجالات التى سيكون لمصر فيها شأن ... على ألا يكون هذا المعرض محلياً فقط بل معرضاً إقليمياً ودولياً ... **وبذلك تصبح مصر** أيضاً مركزاً صناعياً تجارياً سياحياً ...

٢٦٩ - النظرية الاقتصادية والتى تم عرضها فى السطور والصفحات السابقة سوف تحول مصر إلى دولة قوية إقليمياً ودولياً ... **وسوف تجعلنا نتحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة** ... ومن دولة مدينة إلى دولة دائنة ... **ومن دولة تعانى** عجزاً فى موازناتها إلى دولة تحقق فائضاً فى موازناتها ... **ومن دولة تستقبل المعونات والمساعدات إلى دولة تقدم المعونات والمساعدات** ... **ومن دولة مقترضة إلى دولة مقرضة** للآخرين ... ومن دولة يسعى أبناؤها ويحلمون بالسفر منها والعمل بالخارج إلى دولة يحلم الآخرون **بالسفر** إليها والعمل فيها ... ومن دولة تصدر العمالة الغير مؤهلة للخارج ليعملوا بأقل الأجور والمرتبات إلى دولة **تستورد العمالة من الخارج** ... ومن دولة كانت تعتمد على الاستثمار الأجنبى فيها إلى دولة تصدر المستثمرين للخارج ...

٢٧٠ - النظرية الاقتصادية هذه سوف تجعلنا نستفيد من موقعنا الجغرافى المتميز ووجودنا بين **٣ قارات كبرى** ... **ومن امتلاكنا** قناة السويس أكبر ممر مائى صناعى فى العالم ليس فقط كمصدر تحصيل رسوم **عبور وإنما** كوسيلة لبيع المنتجات المصرية وتصديرها لكل دول العالم بحيث تغير شركات الشحن العالمية **من جدول رحلاتها** وتصبح الموانئ المصرية موانئ تحميل وليس موانئ تفريغ ... كما أن هذه النظرية ستجعلنا نستفيد من الاتفاقيات التجارية التى وقعنا عليها أو انضممنا إليها فنستفيد باتفاقية جامعة الدول العربية وباتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وباتفاقية دول الكوميسا واتفاقية أغادير ... **الخ**

٢٧١ - مع انتهاء كل مرحلة من بناء المصانع وتشغيلها وبيعها تقوم الدولة بتكريم بعض أعضاء اللجنة المسئولة عن التخطيط والتنفيذ وإعطائهم حقهم من التقدير المجتمعى والرسمى وإطلاق أسمائهم على الشوارع ...

٢٧٢ - لن تكتفى الدولة بمجرد إنشاء المصانع وبيعها فقط بل إنها ستختار للمصانع وللمنتجات أسماء الماركات والموديلات وسيتم إطلاق هذه الأسماء على عدة منتجات مختلفة وبذلك تكون هذه الخطوة هى بداية تكوين ماركات مصرية عالمية ...

أما اختيار هذه الأسماء فسوف يكون من ضمن الأسماء الفرعونية والعربية والكلمات العامية المصرية وأسماء بعض البلدان والأماكن المصرية وأسماء بعض مشاهير مصر ...

٢٧٣ - لن يقتصر تطبيق الدولة لنظرية إنشاء المصانع وتشغيلها وبيعها على المصانع فقط ... وإنما سيتم تطبيقها أيضاً على مستويات ومحاور أخرى ... فيتم إنشاء أسواق تجارية كبرى (سلسلة تجارية سوبر ماركت وهايبر ماركت) وكذلك إنشاء مطاعم للمأكولات الجاهزة ، أوشركات للمشروبات والعصائر ، أو فنادق ، أو شركات شحن بحرية ، أو شركات نقل برية ... الخ

وكذلك يتم إنشاء مدارس ومستشفيات بنفس النظرية وبنفس الفكر ...

٢٧٤ - بعد بناء الدولة للمصانع وتشغيلها وبيعها وطرح الإنتاج وبيعه وحصول الشركاء والمساهمين على الأرباح ... أى بعد دخول النظرية حيز التنفيذ والتطبيق الفعلى ستزداد ثقة المصريين فى تلك النظرية ... وعندها يتم فتح الباب لسداد مبالغ حجز مقدمة لشراء أسهم وأنصبة فى المصانع الجديدة قبل أن يتم إنشاؤها ... وبالتالى ستزداد الأموال المتوفرة للدولة لبناء المزيد والمزيد من المصانع ... فتتضاعف أعداد المصانع التى يتم بناؤها والمشروعات التى يتم إنشاؤها ... وتتضاعف أرباح المصريين ويتضاعف الناتج القومى ...

٢٧٥ - سيتم تنظيم دورات وإعداد برامج للمشاركين فى ملكية المصانع تقدم لهم تبسيطاً لكل الأفكار التى تعينهم وتساعدهم فى حسن إدارة ملكيتهم مثل كيفية قراءة الميزانيات وفهمها ... والرقابة والإشراف بدون التدخل المعوق للإدارة تطبيقاً لمبدأ الفصل بين الملكية والإدارة ...

٢٧٦ - مع بدء تطبيق تلك النظرية الاقتصادية ... تقوم البنوك بخفض نسبة الفوائد على الإقراض والإيداع تدريجياً كل فترة [٢٠] ... حتى يتم تشجيع الجميع على العمل والمشاركة فى الإنتاج ... وحتى يستفيد المقترضون من البنوك بعد ذلك من تخفيض معدل الفائدة على قروضهم فتقل الأعباء من على كاهلهم ويقللون بالتالى من أسعار منتجاتهم ...

٢٠

* حسب تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن قيمة الودائع والحسابات الجارية فى البنوك المصرية فى القطاعين العام والخاص كانت فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ قد بلغت ١.٧٣٤ (تريليون وسبعمائة وأربعة وثلاثون مليار جنيها) على حين زادت فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالى ٢٢% وبلغت ٢.١١٦ (٢ تريليون ومائة وستة عشر مليون جنيه)

والمعروف أن انخفاض أسعار الفائدة فى البنوك يساعد على رواج الاقتصاد وتخفيض الأسعار وانخفاض نسب التضخم ...

٢٧٧ - إنشاء البنوك المتخصصة مثل بنوك لإقراض المشروعات الصغيرة وتوجيه وعودة البنوك المتخصصة الموجودة حالياً لتركيز مجهوداتها فى الهدف والغرض الذى أنشئت من أجله مثل بنك التنمية والائتمان الزراعى وبنك التنمية الصناعية وذلك حتى لا تتشتت جهودها ... ويصبح لها دور مؤثر فى تنمية النشاط الذى ترعاه والذى أنشئت من أجله ...

٢٧٨ – يمكن تغيير طريقة إقراض البنوك للراغبين فى إنشاء مشروع ما ليصبح نظام الاقراض بالطريقة التالية ...

- يقوم الراغب فى إنشاء المشروع بإيجار الأرض من الدولة وبالتالى لن يتكبد أى مبالغ فى سبيل ذلك ...

- يقوم صاحب المشروع والراغب فى الحصول على قرض بتجهيز المكان وبنائه وتوصيل المرافق وسداد قيمتها ... ثم يقوم بالتقدم للبنك للحصول على القرض ...

- يقوم البنك برهن المبانى والإنشاءات لصالحه وتقديم ثمنها للمقترض ... وبذلك ستنخفض تكلفة تأسيس المصانع لتنحصر فى ضرورة امتلاك صاحب المشروع لقيمة الماكينات فقط ... لأنه حصل على الأرض بالإيجار ... ولأن البنك أقرضه قيمة المبانى والإنشاءات وبذلك يتم تسهيل إنشاء المصانع وفى نفس الوقت فإن البنوك ستضمن أموالها لأنها موجودة فى مبانى وإنشاءات ...

٢٧٩ - دراسة تخفيض الضرائب على التصنيع والمشروعات الصناعية تشجيعاً لهم ودعماً لكل منتج ... مع دراسة فرض جمارك على السلع المستوردة التى لها مثيل مصرى فى حدود ٢% إضافية يتم توجيه تلك الإيرادات مباشرة لدعم صادرات السلع المصرية بحيث لا تصبح ميزانية دعم الصادرات عبئاً على ميزانية الدولة وبذلك نشجع وندفع المستوردين إلى التحول من الاستيراد إلى التصنيع خاصة مع تطبيق نظرية إنشاء وتشغيل وبيع المصانع السابق ذكرها ...

٢٨٠ – إطلاق حملة مجتمعية تشجع على استعمال المنتج المصرى تتم الاستعانة فيها بنجوم المجتمع ... كما يتم تقديم تسهيلات إعلانية للمصنعين المصريين ليعلنوا عن منتجاتهم ...

٢٨١ - تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يتم تخفيض نسبة مبالغ التأمينات من ٤٠% وهى النسبة الحالية إلى نسبة ٢٤% وذلك لمدة ٣ سنوات ثم يتم بعد ذلك تخفيضها إلى نسبة ١٨% وهذه هى النسب العالمية فى أغلب بلدان العالم ... والهدف من ذلك تخفيف الأعباء عن أصحاب الأعمال وعن كل العاملين ... وتشجيعهم على التأمين على كل العمال وعدم التهرب من ذلك بسبب نسب التأمينات العالية ... كما أن ذلك سوف يشجعهم على التأمين بقيمة المرتبات الفعلية وليس بقيمة أقل ... وحتى لا يضطر بعض المواطنين إلى الخوف من التأمينات والكذب وهما الصفتان اللتان يجب التخلص منهما ...

وهذا الإجراء لن يضر بحصيلة التأمينات الاجتماعية لأن مبالغ التأمين ستزيد كما أن أعداد المؤمن عليهم ستزيد بسبب زيادة النشاط الاقتصادى والصناعى والتجارى ودخول الاقتصاد الموازى فى الاقتصاد الرسمى ...

بالإضافة إلى أن هيئة التأمينات الاجتماعية سوف تقوم باستثمار جزء آمن من أموالها فى شراء أسهم وأنصبة من المصانع التى ستنشئها الدولة ثم تبيعها ...

٢٨٢ - إعفاء خطوط الإنتاج والماكينات والآلات الصناعية والزراعية المستوردة من كل الضرائب والجمارك على تلك الماكينات ... وبالتوازى مع ذلك يتم دعم وتشجيع تصنيع الماكينات وقطع الغيار داخل مصر ...

٢٨٣ - سوف أتبنى حملة أدعو فيها إلى عودة رؤوس الأموال المصرية المهاجرة من الخارج لاستثمارها فى مصر فى مجال الصناعة والمشاركة فى تملك مصانع النظام الاقتصادى الجديد الذى سيتم تطبيقه (بناء ثم تشغيل ثم بيع) وهو نظام يسمح بوجود الملاك المصريين بالخارج مع حصولهم على الأرباح من مشاركتهم كما سأدعوهم إلى العودة إلى مصر واستثمار أموالهم وخبراتهم وأفكارهم فى بلادهم وكل من سينشئ مشروعاً يعمل فيه ٢٠٠ عامل أو أكثر ... وكل من سيشترى أسهماً فى المصانع المصرية تزيد قيمتها على ٥ ملايين دولار ستقوم الدولة بتكريمه وإطلاق اسمه على أحد شوارع المحافظة التى ولد فيها ...

٢٨٤ - تشجيعاً للعمل والاستثمار المصرى فى مجال الصناعة فإن كل من سيقوم بإنشاء مصنع يعمل فيه أكثر من ٢٠٠ عامل (مؤمن عليه بالطبع) سوف تقوم الدولة بإطلاق اسمه على أحد شوارع المحافظة التى ولد فيها ... والشرط الأساسى لكى تقوم الدولة بذلك هو أن يستمر عدد إجمالى المؤمن عليهم والذى لا يجب أن يقل عن ٢٠٠ عامل لمدة خمس سنوات متواصلة ...

٢٨٥ - العمل على إعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل ودراسة أسباب توقفها أو تعثرها ... فإذا كان التوقف عن العمل بسبب مشاكل ضريبية أو تأمينية فسوف يتم التصالح معها وتقسيط ما عليها وبدء صفحة جديدة ... وكذلك سيتم مساعدة المصانع التى تحتاج إلى تمويل بعد التأكد من قدرة أصحاب المصنع على حسن الإدارة ... أما المصانع التى توقفت عن العمل بسبب تقادم خطوط إنتاجها وعدم تحديثها فسوف يتم تقديم المساعدات والاستشارات والمعلومات التى تساعدها على تحديث إنتاجها والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة ... وفى كل الأحوال سيتم تقديم دورات واستشارات مجانية فى مجال الصناعة تشمل كل ما يحتاج إليه العاملون فى الصناعة من معارف وعلوم وخبرات ...

٢٨٦ - الاهتمام بالصناعات التقليدية التى لنا فيها خبرات سابقة مثل الزجاج والجلود والملابس والأثاث والخزف والطباعة والعطور وإطارات السيارات وبطاريات السيارات والدراجات وصناعة الأتوبيسات والصناعات الغذائية والصناعات الدوائية والسجاد والصابون والبلاستيك والأوانى ... وغيرها ...

٢٨٧ - منع تصدير أى مواد خام من الممكن تصنيعها والاستفادة بها فى مصر ...

٢٨٨ - الاهتمام بمشروعات الطاقة الشمسية وتطبيقاتها فى المنازل وإنارة الشوارع والاستفادة من نعمة الله لنا وهى أن شمس مصر من أعلى معدلات التشميس فى العالم والاهتمام بمشروعات توليد الطاقة الكهربائية من الرياح ...

٢٨٩ – السعى والعمل من أجل توطين علوم المستقبل ونشر ثقافتها وما يرتبط بها من صناعات مثل النانو تكنولوجى والذكاء الاصطناعى والهندسة الوراثية والاستشعار والطباعة الثلاثية وصناعة الروبوتات وصناعة البرمجيات واقتصاد المعرفة والاقتصاد التشاركى ...

٢٩٠ - الاهتمام بصناعة الرخام وتعظيم الاستفادة منه وتصديره كمنتج نهائى أو نصف نهائى ... وعدم تصديره كأحجار كبيرة بدون قيمة مضافة ...

٢٩١ – وضع خطة يتم تنفيذها على ٣ مراحل من أجل تصنيع سيارة مصرية ... وكذلك تصنيع سيارة نقل وجرار زراعى ...

ولا مانع فى كل مرحلة من الاستعانة بشركات أجنبية لاستكمال ما ينقصنا ... فمن المعروف عالمياً أنه لا توجد شركة سيارات تقوم بإنتاج كل أجزاء السيارة ... بل تكمل الشركات بعضها البعض ... وعلينا أن ننتهج هذا المنهج وهو التعاون والتكامل فى تفكيرنا وفى عملنا وفى خطتنا الصناعية ...

٢٩٢ - إعادة النظر فى عقود استغلال ثروات مصر الطبيعية مثل الفوسفات والذهب والمنجنيز ورمل السيليكون ...

٢٩٣ - الاهتمام بإعادة تدوير كل المخلفات سواء العضوية أو غير العضوية ... ونشر ثقافة فصل المخلفات من المنبع وتطبيقها من أجل الوصول إلى الاستفادة بتدوير كل مخلفات مصر ثم السعى إلى استيراد بعض المخلفات من الدول المجاورة بعد استيفاء الإجراءات الوقائية ... فأغلب الدول المجاورة لمصر تصدر مخلفاتها إلى بعض الدول الآسيوية مثل الصين وهناك يعاد تدويرها واستغلالها وتعود لنا منتجات رخيصة الثمن ... وفى حالة قيامنا باستيراد تلك المخلفات وتدويرها فسوف نستفيد من الميزة التنافسية لنا وهى وجود هذه البلاد بالقرب منا وبالتالى انخفاض سعر توريد تلك المخلفات إلى مصر عن تكلفة وصولها إلى الصين والدول الصناعية الأخرى ...

٢٩٤ – السعى إلى تحويل كل المبانى الحكومية والمدارس والجامعات لتستعمل الطاقة الشمسية ...

٢٩٥ - إنشاء الدولة مصانع تدوير المخلفات الزراعية خاصة قش الأرز وتحويله إلى أخشاب وذلك فى كل أنحاء الجمهورية ثم طرحها للبيع لعموم المصريين بنفس الطريقة والوسيلة التى ذكرتها من قبل فى طريقة تحقيق التنمية الاقتصادية ...

والهدف من إنشاء هذه المصانع هو أن تقوم الدولة بعمل شيء إيجابى وتنفيذى على أرض الواقع بدلاً من تلك المناشدات التى تطلقها الدولة للتوقف عن حرق قش الأرز والاستفادة منه ... وعندما يرى المواطنون المصانع قائمة أمامهم سيسارعون بالمساهمة فيها وشراء أنصبة منها سعياً وراء تحقيق الأرباح ...

٢٩٦ - إقامة مصنع لعواكس إضاءة الطرق والتى يتم تثبيتها فى الأرض والمسماة عيون القط ... وذلك من أجل التوسع فى استعمالها على كل الطرق المصرية فهى توفر فى استهلاك الطاقة ... وتحدد لسائقى

السيارات طريقهم بوضوح ... وبالتالى نقلل من حوادث السيارات وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية ضخمة جداً ...

٢٩٧ - إنشاء مدينة صناعية أو منطقة صناعية متخصصة فى صناعة الأدوات والمستلزمات الرياضية المتنوعة والمختلفة ... وذلك من أجل توفير الأدوات الرياضية بأسعار وبكميات فى متناول الجميع ... فنشجع بذلك على ممارسة الرياضة وتزيد أعداد ممارسى الرياضة ... ونوفر العملات الأجنبية ...

٢٩٨ - إقامة مصانع لفلاتر المياه المنزلية ومستلزماتها من أجل تخفيض سعرها وإتاحتها لكل المواطنين حتى نستطيع محاربة وحصار الأمراض التى يتسبب فيها تلوث المياه مثل الفشل الكلوى ...

٢٩٩ - تخفيض التمثيل الدبلوماسى المصرى فى سفارات مصر بالخارج خاصة فى الدول الغير محورية لمصر والتى ليست لنا فيها مصالح كبيرة ... توفيراً للإنفاق العام الذى يتم فى الخارج خاصة أن هذا الإنفاق وكل المرتبات التى يتم دفعها للعاملين بالسفارات والقنصليات بالعملات الأجنبية ...

٣٠٠ - تخفيض أعداد المستشارين بجميع الوزارات والهيئات ... وتقليل مكافآت من سيتم الإبقاء عليهم ...

٣٠١ - إعادة فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على كل مضاربات البورصة ... فلا يعقل أن يدفع المواطن ضرائب على الأرباح الذى يحققها من العمل فى التجارة أو الصناعة أو الزراعة ... ويتم استقطاع الضرائب من الموظفين والعاملين بالدولة من المنبع ... ويتم تحصيل جزء كبير من ضريبة القيمة المضافة من المستوردين فى الجمارك قبل الإفراج عن بضائعهم ... على حين لا يدفع المضاربون بالبورصة ضرائب على أرباحهم ... وعلى الرغم من أن نشاط البورصة ليس نشاطاً إنتاجياً حقيقياً ولا استثمارياً ... وإنما هو مضاربات ... ولا يستفيد منه المجتمع والاقتصاد إلا عند الاكتتاب الأول الذى به يتم ضخ الأموال فى العملية الإنتاجية الحقيقية ... أما ما يتم بعد ذلك داخل البورصة من بيع وشراء للأسهم فهو مضاربات مالية لا تفيد العملية الإنتاجية من قريب أو بعيد ... وكم رأينا شركات تنخفض قيمة أسهمها رغم تحقيقها أرباحاً ... وشركات أخرى ترتفع أسعار أسهمها رغم تحقيقها خسارة ...

٣٠٢ - ضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة ... فذلك سيساعد على القضاء على كثير من أوجه الفساد والإهدار الموجود فى إدارة أموال هذه الصناديق وسيساعد على زيادة موارد الدولة ... وبالتالى تزيد قدرتها على توفير الخدمات التى يحتاج إليه المواطنون بطريقة أفضل وأقوى ...

٣٠٣ - تجهيز كل الموانئ المصرية بأجهزة الأشعة وذلك من أجل عرض كل الحاويات والبضائع التى يتم استيرادها من الخارج على تلك الأجهزة حتى نقضى على جزء كبير من تهريب البضائع ...

٣٠٤ - إلغاء اشتراط وجود شهادات للجودة والتفتيش على البضائع المستوردة من الصين عند دخولها إلى المنافذ الجمركية المصرية حيث إنه قد ثبت أن هذه الشهادات التى يتم استخراجها من الصين لم تمنع من استيراد البضائع الرديئة والمنخفضة الجودة ودخولها إلى الأسواق المصرية ... كما أن استخراج هذه الشهادات يكلف المستوردين المصريين وبالتالى الدولة المصرية مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية بدون فائدة تذكر ... والأفضل أن يتم تقييم جودة البضائع المستوردة والتفتيش عليها فى المنافذ الجمركية المصرية ومقابل نفس الرسوم أو أقل وبهذا الإجراء يستفيد المستوردون وتستفيد إيرادات الدولة ...

٣٠٥ - وقف استيراد بعض السلع غير الضرورية مثل الموز المستورد والكثير من الفواكه التى يجب الاستغناء عنها لمدة معينة ... وكذلك وقف استيراد بعض أنواع الأجبان ... وذلك لمدة ٣ سنوات فقط ...

٣٠٦ - إعادة النظر فى عقود الشركات الأجنبية المسند إليها جمع القمامة ... وتأسيس شركات مصرية تتولى هذه المهمة ...

٣٠٧ - إلغاء إجازة يوم السبت لجميع الهيئات العامة والمصالح الحكومية من أجل إنجاز وإنهاء إجراءات وتيسير وتسهيل كل تعاملات المواطنين ...

وذلك لمدة ٣ سنوات كفترة مبدئية ... حتى تتحسن الأحوال الاقتصادية ...

٣٠٨ - استمرار العمل فى جميع المصالح الحكومية حتى الساعة الخامسة مساءً ، واستمرار العمل فى الخزينة حتى الساعة الرابعة مساءً ... وهذا الإجراء سوف يقضى على جزء كبير جداً من الروتين والبيروقراطية ، ويحارب كثيراً من الفساد ، ويحل جزءاً من مشكلة المرور ، ويوفر الكثير من الوقت لكل المواطنين فيتم استثماره فى العمل والإنتاج ...

وبهذا التعديل يصبح يوم عمل الموظف المصرى يوم عمل طبيعى يتكون من ٨ ساعات وليس مثلما هو جار الآن حيث فى بعض الأحيان يتراوح اليوم بين ٣ أو ٤ أو ٥ ساعات فقط ... وبهذا التعديل يصبح الهيكل الإدارى للدولة فى خدمة المواطن وخدمة العمل والإنتاج وليس معوقاً أو معطلاً لهما ...

ولمعرفة التأثير الجيد لهذا التغيير الذى سينتج عن استمرار العمل حتى الساعة الخامسة فى جميع المصالح الحكومية نفترض أن عدد ساعات العمل التى زادت لكل موظف هو ساعتان فقط يومياً ولو افترضنا أن عدد الموظفين الذى سيطبقون هذا القرار هو ٥ ملايين لعرفنا وبحسبة بسيطة جداً أن الجهاز الإدارى للدولة سوف يقدم يومياً ١٠ ملايين ساعة عمل زيادة أى ٣ مليارات ساعة عمل سنوياً ... وأعتقد أن هذه الساعات ستكون مؤثرة جداً فى إنهاء مصالح المواطنين ...

٣٠٩ - ترحيل يوم الإجازة الرسمية إلى أخر الأسبوع ماعدا الأعياد الدينية وذلك إذا صادف مجئ يوم الإجازة أول الاسبوع أو منتصفه ...

والفكرة لو أن عيداً مثل عيد العمال أو عيد ٦أكتوبر أو ٢٥ يناير أو تحرير سيناء فى ٢٥ أبريل صادف يوم سبت أو أحد أو إثنين أو ثلاثاء أو أربعاء ... فيتم ترحيل اليوم إلى آخر الأسبوع فيستفيد به كل المجتمع فى كون يومى الإجازة متصلين ؛ وبالتالى يستطيع كل مواطن تنظيم وقته بطريقة أفضل ... وذلك أفضل من أن يحصل المجتمع على يوم إجازة منفصلاً فى وسط الأسبوع لأنه بالقطع سيكون أكثر قدرة على الاستفادة بأيام الإجازات المتصلة ...

٣١٠ - توحيد يوم الإجازة فى مصر فى جميع المجالات ليصبح يوماً واحداً ثابتاً محدداً لكل الأنشطة وبالطابع سيكون يوم الإجازة هو يوم الجمعة ... فلا يصح أن تكون هناك قطاعات تحصل على إجازة جمعة وسبت ... وقطاعات أخرى تحصل على إجازة سبت وأحد ... وقطاعات أخرى يوم الأحد ...

والهدف من هذا التغيير هو توحيد الجهود وتنظيم العمل وتقليل الفاقد الذى يحدث بسبب تعدد وتنوع أيام الإجازات ...

٣١١ - استمرار العمل فى الموانئ والجمارك حتى الساعة الخامسة مساء لكل الإدارات ... ولا مانع من العمل بنظام الورديتين واستمرار العمل حتى الثامنة مساءً ... فذلك سيؤدى إلى سرعة الإفراج عن البضائع وقطع الغيار والخامات المستوردة والمصدرة والتى ستساعد بدورها فى زيادة رأس مال السوق عن طريق سرعة تدوير وتحريك رأس المال والبضائع مما يؤدى إلى الرواج فى الأسواق ويساعد على تخفيض التكلفة وبالتالى انخفاض الأسعار ...

٣١٢ - تعديل قانون دخول وخروج الأموال بصحبة المسافرين فى الموانئ والمطارات وتيسير إجراءاته بحيث يكون مسموحاً للقادم بالدخول بمبلغ يصل إلى ١٠٠ ألف دولار مقابل إيداعه ٥٠% من المبلغ لحين إثبات مصدر الأموال وفيم انفقت ولو زاد المبلغ على ١٠٠ ألف يتم إيداع ١٠% من المبلغ لحين إثبات مصدر الأموال ... كما يتم رفع الحد الأقصى للمبلغ المسموح السفر به مع المصريين فقط إلى ٤٠ ألف دولار لكل مصرى ... بحيث تكون أول ٥٠٠٠ دولار معفاة من الرسوم وكل ما يزيد على ذلك يتم سداد ١% كرسوم عنه ...

والهدف من هذا التعديل هو منع نقل الأموال بعيداً عن أعين الحكومة وبطريقة تجعل المواطنين يتعاملون وكأنهم لصوص ... فالواقع يقول إنه كلما منعت الدولة شيئاً أو حظرته قانوناً فإنه لا يختفى فى الواقع ولا يمتنع عنه كل الناس خاصة إذا كان يمس احتياجاتهم الأساسية فى الحياة ... وإنما كل ما يحدث هو أن البعض يلتزم بالقانون ويحرم نفسه ويمنع نفسه رغم ما فى هذا من تضييق عليه ... على حين أن البعض الآخر من الناس يبحث عن طرق أخرى تلتف حول القانون لينفذ ما يرغب فيه ... وبالتالى يخسر المجتمع وتخسر الدولة ...

٣١٣ - توجيه نداء إلى المواطنين المصريين ممن يسمون بالبدو أو العرب بالتوقف عن فرض الإتاوات على من يقوم بتعمير الصحراء مثل شركات المقاولات ، والمصانع ، ومواقع العمل النائية كشركات البترول وغيرها بحجة حمايتهم وحماية ممتلكاتهم من السرقة فإذا لم يستجيبوا يتم تكرار وتوجيه النداء إليهم مرة ثانية ومرة ثالثة ... ثم بعد ذلك يتم تخصيص فرق وشرطة خاصة لمكافحتهم ... وفى كل الأحوال تتم مساعدتهم فى تنمية أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ...

٣١٤ - زيادة الاهتمام بإجراء الأبحاث المجتمعية لمعرفة الأرقام والإحصائيات التى تعبر عن حال المجتمع والاقتصاد بمزيد من الصدق ... والاهتمام كذلك باستطلاعات الرأى ... ودعم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء من أجل مساعدته على تطوير أدائه دائماً نظراً للدور الهام الذى يقوم به فى صياغة خطط التنمية وذلك كله من أجل الوصول إلى قواعد بيانات كاملة تساعد المسئولين والمجتمع فى التخطيط واتخاذ القرارات وتغيير السياسات اللازمة لعملية التنمية ...

توجد أفكار كثيرة متنوعة لم تتم كتابتها وهذا الباب غنى بتفاصيل كثيرة ..

٣١٥ - التعليم هو حجر الأساس فى أى دولة متقدمة وفى أى مجتمع قوى ... التعليم هو سبب النهضة والحضارة ... التعليم هو الخطوة الأولى التى لابد منها ولا بديل عنها إذا ما أردنا أن نتمتع بصحة أفضل ، ونعمل بصورة أفضل ، ونحيا ونعيش بصورة أفضل ... التعليم هو سبب قوة الإنسان ، وتجنبه الكثير من المشكلات ، ولتحقيقه كثيراً من الإنجازات ... التعليم وارتفاع مستواه هو السبب الرئيسى للقضاء على الفقر وزيادة دخل الفرد والمجتمع والدولة ... التعليم ومدى جودته هو ما يحدد ويصنع المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتأخرة ... التعليم هو سبب ما وصل إليه الإنسان من تقدم ورفاهية ...

لن أتكلم كثيراً عن أهمية التعليم الجيد وضرورته لخروج مصر والمصريين من كبوتهم والتغلب على مشاكلهم فكل هذا يعتبر من قبيل الكلام الإنشائى الذى لا يقدم ولا يفيد (حتى وإن كان ضرورياً لبيان مدى اقتناعنا أو عدم اقتناعنا بأهمية التعليم) ولكننى لو أردت أن أعبر عن مدى التقدير والاهتمام الذى يجب أن يحظى به التعليم فى ترتيب أولوياتنا فلن أكون مبالغاً إذا قلت إن اهتمامنا بالتعليم يجب أن يسبق اهتمامنا بغذائنا ... وإننا لو قللنا من ميزانية غذائنا ووجهناها لتطوير التعليم فسوف نكون نحن الرابحون على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمع وعلى مستوى الدولة ، وحتى لا نطيل فى الكلام عن أهمية التعليم دعونا نتخيل كيف يمكننا الوصول إلى تعليم جيد فى ظل الإشكالية المعروفة من عدم توفر الإمكانات المادية الكبيرة لدعم التعليم :-

٣١٦ - لكى نستطيع أن نحصل على إنسان متعلم تعليماً جيداً فإننا نحتاج إلى عدة أسباب يجب توافرها وهى مدرسة ومنهج ومدرس وطالب ووقت تعلم ...

٣١٧ - مشكلة المدارس فى مصر أن أعدادها الموجودة حالياً لا تكفى لاستيعاب كل الأعداد ... وبالتالى يحدث الازدحام والتكدس فى الفصول وتصل الأعداد أحياناً إلى مائة طالب أو تلميذ فى الفصل الواحد فى المدارس الحكومية وهو عدد لا يمكن معه القول إن العملية التعليمية نجحت فى الوصول إلى كل هذا العدد من الطلاب ... بل أن الوقت نفسه المخصص لكل حصة لا يكفى للتأكد من أسماء الطلبة أو استماعهم للدرس أو الحوار معهم ... أما فى المدارس الخاصة فالمصاريف تزيد زيادة كبيرة فى حالة ما إذا كان العدد فى الفصل قليلاً ... أما المدارس التجريبية فكثير من أولياء الأمور يحتاجون إلى واسطة ليستطيعوا إلحاق أولادهم بها ...

وهنا ... فإن المشكلة المطلوب حلها هى كيفية زيادة أعداد المدارس الحكومية حتى تستوعب الراغبين فى الالتحاق بها وتقل كثافة الفصول ... ويتم تخفيض مصاريف المدارس الخاصة حتى لا تمثل عبئاً على ميزانية أولياء الأمور ... وزيادة المدارس التجريبية لتكون متاحة لأعداد أكبر ...

٣١٨ - المشكلة الأخرى أن كثيراً جداً من المدارس غير مجهزة لتخريج وتأهيل طالب متميز حاصل على قدر متميز من التعليم والتدريب والتفاعل ... وبالتالى أصبح تركيز الجميع هو على الكم وليس الكيف ... على كيفية بدء الموسم الدراسى والانتهاء منه بأقل مشاكل ... الدولة تحمل هم تعليم الملايين فى ظل ميزانيات ضعيفة قاصرة وكذلك إدارات المدارس والإدارات التعليمية ... والكثير من المدرسين مهمومون ويعانون من الضغوط والمشاكل المادية التى يعانى منها كل المجتمع ... فلا يرى البعض منهم أن التعليم رسالة قبل أن يكون مهنة فقط ووسيلة لكسب الأموال ... على الاتجاه الآخر يسمع الطلبة والتلاميذ مشاكل المجتمع ويعيشونها من بطالة وقلة دخل وقلة فرص للنجاح فى مجتمع يعانى من الفقر ، وزيادة السكان ، والغلاء ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادى ، وعدم التقدير الكافى للعلم وقيمته فلا يقبل الكثير من الطلاب على التعليم بحب وشغف ... بل يبحثون عن أقصر الوسائل وأسرعها للنجاح والحصول على الشهادات دون الحصول على التعليم الحقيقى ... وفى بعض الأحيان قد تتلاقى إرادة بعض الطلاب مع إرادة بعض المدرسين مع إرادة بعض الكيانات التعليمية فيسعى الجميع إلى الحفظ على شكل العلمية التعليمية دون جوهرها ... وينتقل الطلاب من سنة إلى أخرى دون تعليم حقيقى ... ويحصلون على شهادات لم يعرفوا شيئاً عن مضمونها ... وتحصل الكيانات التعليمية على المقابل المادى بدون الحرص على الإعداد والتأهيل الجيد للطلاب ...

٣١٩ - أما مشكلة المناهج فهى أنها تعتمد على الحفظ والتلقين وتجبر الطالب على أن يضع عقله وفكره داخل قالب واحد ... وأن يضع خياله داخل تابوت ... فليس مسموحاً له إلا أن يلتزم بما يراه واضعو المناهج بدون أى مساحة فى التعبير المختلف أو التفكير الإبداعى أو الخيال خارج إطار الأفكار التقليدية النمطية ...

٣٢٠ - للخروج من دائرة الفشل المغلقة هذه علينا أن نبدأ بتوفير المدارس ، والمعاهد ، والجامعات ، ودور الحضانة لاستيعاب كل أعداد الطلبة وتوفير مكان مناسب لكل طالب على حدة ... وهذا هو ما سيحدث عندما تقوم الدولة بتغيير نظام إدارتها للأرض من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ... فالنظام الحالى لبيع الأراضى يجعل عملية إنشاء مدرسة جديدة تتكلف الملايين والملايين من الجنيهات ... على حين أن ما

يذهب منها لبناء وتجهيز مبانى المدرسة فعلياً أقل بكثير من المبالغ التى تذهب لشراء الأراضى ... وبالتالى تصبح أسعار الأراضى الغالية عقبة فى طريق بناء الكثير من المدارس وعقبة فى طريق تجهيز المدارس بالملاعب والمعامل والأماكن اللازمة لكل الأنشطة ...

٣٢١ - أما النظام الجديد لإدارة الأراضى وتحويلها لتصبح بالإيجار بغرض العمران والاستعمال فسوف يوفر كل الأراضى اللازمة لبناء المدارس والمعاهد والجامعات ودور الحضانة بتكلفة تكاد تكون صفراً حيث لن يدفع من يرغب فى إنشاء المدرسة أى مبالغ للدولة مقابل حصوله على الأرض إلا بعد عام كامل من تسلمه الأرض وذلك تخفيفاً عنه وتشجيعاً لكل راغب فى إنشاء مدرسة ولكن بشرط أن ينتهى من بناء المدرسة فى خلال هذا العام ويتم افتتاحها واستقبال الطلبة فى بداية العام الثانى لتسلمه الأرض وذلك بالشروط الجديدة الآتية :-

أ – ألا يزيد عدد الطلبة فى كل فصل على ٣٠ طالباً ثم يتم تخفيض العدد بعد فترة ليصبح ٢٥ طالب ... وبذلك نعطى المدرس والطالب الفرصة فى التواصل والتفاهم والسؤال والجواب ...

ب – أن تكون فى كل مدرسة ٣ ملاعب لألعاب رياضية جماعية مثل كرة القدم والطائرة والسلة واليد ... وكذلك ملاعب لألعاب فردية مثل التنس وتنس الطاولة والاسكواش والجمباز وبعض ألعاب القوى ...

ج – أن تكون كل مدرسة مجهزة بمسرح ومعمل ومكتبة ومسجد وحمام سباحة وحجرة موسيقى ومعمل كمبيوتر يتم تحديثه سنوياً ومساحات مناسبة من الحدائق والأشجار ...

٣٢٢ - بهذا التعديل فى طريقة إدارة الأراضى وتوفيرها بالإيجار لمن يرغب فى العمران والاستعمال سوف نرفع من على كاهل أصحاب المدارس والراغبين فى الاستثمار فى التعليم عبئاً مالياً كبيراً وتكلفة مادية باهظة مما يساعد على توجيه الأموال لبناء المزيد والمزيد من المدارس فتحدث الوفرة المطلوبة فى أعداد المدارس الخاصة فيقل عدد الطلبة فى كل فصل ... وكذلك الحال بالنسبة للمعاهد والجامعات ورياض الأطفال ...

وبدلاً من أن يبنى صاحب المدرسة مدرسة واحدة فقط فى النظام القديم لبيع الأراضى سيتمكن بنفس المبلغ من بناء مدرستين أو ثلاثاً أو أكثر فى النظام الجديد ...

كما أن تخفيف التكلفة على أصحاب المدارس سوف يؤدى إلى انخفاض فى مصاريف المدارس نظراً لكثرة العرض (المدارس المتاحة) على الطلب (أعداد الطلبة) وبالتالى يحدث التوازن المطلوب ويخف العبء على أولياء الأمور ... وهذا ما سيحدث أيضاً فى المدارس القائمة حاليا وليست الجديدة فقط لأن أولياء الأمور سيقارنون بينها وبين المدارس الجديدة الأكثر تأهيلاً والمكتملة بالخدمات ... وبالتالى فإن المقارنة لن تكون فى مصلحة المدارس القديمة الموجودة حالياً وهذا ما سيجعلها تخفض من مصاريفها ...

٣٢٣ – من أجل مزيد من دعم الدولة للتعليم يمكن توفير الأراضى بالمجان من أجل بناء المدارس فى المحافظات الفقيرة ... ويمكن أيضاً تقديم تسهيلات بإلغاء إيجار أول ٥سنوات ...

٣٢٤ - مع زيادة أعداد المدارس الخاصة وانخفاض مصاريفها بسبب الوفرة والمنافسة ستزداد أعداد الملتحقين بها ... وستقل أعداد الملتحقين بالتعليم الحكومى ... كما أن زيادة ايرادات الدولة من عائد تأجير أراضى المدارس سوف تساهم فى توفير ميزانية أعلى يمكن بها دعم ميزانية وزارة التربية والتعليم ... وبالتالى تدعم المدارس الحكومية وزيادة أعدادها وتطوير تجهيزاتها ...

كما أن ميزانية وزارة التربية والتعليم سوف تزيد نتيجة لتغيير سياسة الدولة الاقتصادية ونتيجة لقيام الدولة بتوفير الميزانيات التى كان يتم توجيهها إلى الإسكان والتى توقفت الدولة عن إنفاقها نتيجة لتعديل ظلم طرح الأراضى بالإيجار ...

٣٢٥ - على نفس النهج والفكر الذى ذكرته فى الثورة الصناعية وهو قيام الدولة ببناء المصانع ثم بيعها لمجموعة من المساهمين مع اشتراط توزيع ١٠% من الأرباح على العاملين ...

على نفس هذه الطريقة ستقوم الدولة ببناء المدارس وتجهيزها ثم بيعها لمن يرغب فى المساهمة فى ملكيتها مع اشتراط توزيع ١٠% من الأرباح للمدرسين والعاملين بالمدرسة ... والهدف من هذا الإجراء هو قيام الدولة بدورها بتوفير المدارس فى كل أنحاء مصر مع تحقيق عدالة فى توزيع الأرباح بإدخال المدرسين كشركاء فى الأرباح ...ومع تطبيق هذه الفكرة وانتشارها سيقوم وسيضطر كل أصحاب المدارس الخاصة إلى توزيع نفس النسبة من الأرباح على العاملين بالمدرسة خوفاً من ترك المدرسين العمل بالمدرسة ...

كما أن طرح أراضى المدرسة بالإيجار بحيث يتم سداد ثمنها على ٤٠ عاماً سوف يشجع الكثير والكثير من المدرسين على الاشتراك والتعاون فيما بينهم ، فيقوم كل عدد منهم بتكوين شراكة فيما بينهم ويبنون مدرسة

أو أكثر ... وهكذا سيصبح تأجير الأرض عاملاً مساعداً وبقوة فى زيادة أعداد المدارس وزيادة أعداد الفصول وتقليل الكثافة بها ... كما سيصبح عاملاً رئيسياً فى زيادة الطلب على المدرسين والمدرسات ...

٣٢٦ – طرح مدارس تعاونية للتملك ، والفكرة هى أن تقوم الدولة ببناء المدارس وتجهيزها ثم طرحها للبيع بهامش ربح بسيط لكى يساهم فى ملكيتها أولياء أمور الطلبة الذين سيدرسون فى المدرسة بحيث يتم توزيع تكلفة المدرسة على عدد يساوى أعداد الطلبة فى المدرسة فيدفع كل ولى أمر حصته طوال سنوات دراسة ابنه أو ابنته فى المدرسة ثم يقوم بالحصول على نفس المبلغ تقريباً عند تخرج ابنه من المدرسة ...

٣٢٧ – تقليل أعداد الموظفين فى الإدارات التعليمية وتوجيه قيمة مرتباتهم إلى دعم مرتبات المدرسين ... مع ملاحظة أن سير العمل وإنجاز المهام لن يتأثر لأن ساعات العمل اليومى ستمتد إلى الساعة ٥ مساءً .. ويمكن ترشيح البعض من هؤلاء الموظفين العاملين فى الإدارات التعليمية للعمل كإداريين فى المدارس الجديدة التى سيتم بناؤها ...

٣٢٨ - بعد سنة واحدة من الإصلاحات الاقتصادية ستتم زيادة مرتبات جميع المدرسين والمدرسات وسيتم تعديل المرتبات وزيادتها سنوياً بالتوازى مع التنمية الاقتصادية وزيادة قدرات الدولة وإيراداتها حتى تصبح مرتبات المدرسين فى مستوى يكفل لكل مدرس أن يحيا حياة كريمة ...

٣٢٩ - لن يتم منع أو تجريم الدروس الخصوصية لأنها بالفعل ليست جريمة ولكن سيتم تنظيمها وتوفير الأماكن للدروس حتى تنخفض تكلفتها المادية ونقل أعباؤها من على كاهل من يحتاجون إليها ... كما سيتم العمل على توفير الوسائل التى تساعد كل طالب على الاستغناء عنها (وذلك مثل تقسيم المناهج إلى ٨ أجزاء والذى سيأتى ذكره فيما بعد) ...

٣٣٠ - مع زيادة أعداد المدارس سيزيد الطلب على المدرسين وسيصبح المدرس عملة نادرة أو مطلوبة وبالتالى سيستطيع الحصول على مرتب عادل من إدارة المدرسة ...

أما الصورة الحالية والتى تحدث فى أغلب التعاقدات بين المدرس وإدارة المدارس الخاصة فهى أن المدرسة تعطى للمدرس مرتباً ضعيفاً جداً لأنها توفر له فرصة الوجود فى المدرسة وبالتالى يمكنه أن يزيد دخله المادى عن طريق الدروس الخصوصية ، وبالتالى يجد بعض المدرسين أنفسهم غير حريصين على الشرح الجيد داخل الفصل ...

ولكن هذا النظام سيختفى نتيجة توفر المدارس وزيادة الطلب على المدرس بالإضافة إلى التغييرات التى ستجرى فى مدة العام الدراسى وتغيير نوعية الدراسة والامتحانات ، والتى سيأتى ذكرها فى النقاط الآتية :-

٣٣١ - بالنسبة للطالب فسوف تكون المدارس الجديدة بأعداد الطلبة القليلة فى كل فصل وبالتجهيزات الموجودة فى المدرسة من ملاعب وأنشطة سوف تكون محفزاً لكل طالب على أن يجد نفسه فى العملية التعليمية ويكتشف نفسه ومواهبه ويشبع هواياته ويحصل على قدر من الاهتمام يساعد على حبه للمدرسة واهتمامه بالتعليم والحرص عليه وسوف توفر المدرسة له كل ما يرغبه من تعليم أو أنشطة ....

٣٣٢ - نأتى للمشكلة الثانية التى يعانى منها نظام التعليم المصرى وهى الوقت القصير المخصص للتعليم سنوياً ففى الوقت الذى نجد فيه أن السنة الدراسية فى الدول المتقدمة كاليابان والصين مثلا يتراوح من ٢٥٠ إلى ٢٧٠ يوماً سنوياً نجد السنة الدراسية فى مصر تتراوح من ١٥٠ إلى ١٦٠ يوم وبالتالى تنخفض جودة التعليم حيث يبدأ الطلبة عامهم الدراسى بعد حصولهم على أجازة صيفية طويلة جداً ... وهم فى أغلب الأحوال غير متذكرين أغلب ما درسوه فى العام السابق وهكذا فى كل عام دراسى ... يحدث هذا مع كل الطلبة فى كل المراحل التعليمية المختلفة ... وللتغلب على هذه المشكلة وغيرها من المشاكل أقترح تغيير العام الدراسى ليصبح كالتالى :-

٣٣٣ - العام الدراسى لكل السنوات الدراسية من الحضانة إلى الدراسة الجامعية ١٠ شهور فى السنة تبدأ فى الأول من شهر سبتمبر وتنتهى بنهاية شهر يونيو ... على أن يتم تحديد مواعيد الامتحانات وأيام الإجازات وجداول الأنشطة المختلفة قبل بدء العام الدراسى ...

٣٣٤ - يستمر اليوم الدراسى حتى الساعة الرابعة عصراً بحيث يشمل اليوم الدراسى كل الأنشطة والدروس وأداء الواجبات ولا يحتاج الطالب فى المنزل إلا لعمل بعض الأبحاث والأنشطة الحرة ...

٣٣٥ - الأجازة الأسبوعية يوم واحد فى الأسبوع هو يوم الجمعة ...

٣٣٦ - يتم تقسيم المنهج الدراسى إلى ٨ أجزاء أو أبواب وتكون هناك ثمانية امتحانات فى العام الدراسى الواحد بحيث يدرس الطالب ٨/١ (ثمن) المنهج أو أحد أبواب المنهج لمدة شهر كامل ثم يعقب ذلك إجراء الامتحانات فى هذا الجزء لمدة أسبوع ثم يحصل الطلبة على أجازة لمدة ٣ أيام بعد الامتحانات ...

٣٣٧ - من مجموع درجات الطالب فى الـ ٨ امتحانات على مدار العام يكون مجموع آخر العام ...

٣٣٨ - يمكن لكل طالب إعادة الامتحان فى الشهر التالى إذا رغب فى تحسين درجاته ...

٣٣٩ - سيكون هناك امتحانان من الـ ٨ امتحانات فى كل عام بطريقة الامتحان الجماعى أو الفريق الواحد ... ومعنى هذا أنه سيشترك كل ٥ طلاب فى فريق واحد ... بحيث يتعاونون فى حل الامتحان فيحصلون على خمس أوراق للأسئلة وورقة واحدة للإجابة يكتبون عليها أسماءهم الخمسة ويتعاونون بقدر إمكاناتهم فى الإجابة وسيحصل كل طالب فيهم على نفس الدرجة التى حصل عليها الفريق ككل .

وسوف يحقق هذا النظام الجديد مزايا عديدة منها :-

٣٤٠ - لاستمرار العلم الدراسى لمدة ١٠ شهور سوف يتيح الوقت الكافى لتعلم الطلبة بدون ضغط عصبى وبدون حاجة إلى إلغاء أجزاء فى المنهج ... وبالقطع فإنه كلما زاد الوقت المخصص للتعليم زادت جودة العملية التعليمية ...

٣٤١ - تقسيم المنهج الدراسى إلى ٨ أجزاء وإجراء ثمانية امتحانات سوف يخفف العبء على الطالب فى أداء الامتحان وسوف يخلصه من التوتر الذى يصاب به الطلاب فى امتحانات آخر العام كما أنه بتطبيق هذا النظام سوف تتخلص نسبة كبيرة من الطلاب من حاجاتهم للدروس الخصوصية ، فاليوم الدراسى طويل وكثافة الفصول أقل والسنة الدراسية أطول والجزء الذى سيتم الامتحان فيه قليل وبالتالى فليست هناك حاجة للدروس الخصوصية ...

٣٤٢ - لاستمرار العلم الدراسى لمدة ١٠ شهور وأداء الطلاب لـ ٨ امتحانات على مدار العام سوف يجعل الطلاب يتعودون من صغرهم على العمل المستمر طوال العام مع توزيع الجهد وتعلم كيفية إدارة الوقت وتنظيمه وهو ما سيصبح عادة أصيلة فى شخصياتهم بعد ذلك عندما يشبون ويتخرجون ويعملون فى الأعمال المختلفة ، وبذلك سنكسب أجيالاً جديدة تعتاد العمل طوال العام وليس فقط فى اللحظات أو الفترات الأخيرة ...

٣٤٣ - الامتحانات الجماعية أو امتحانات الفريق المكون من خمسة طلاب سوف تُعلم أولادنا كيفية وأهمية العمل الجماعى وكيف أنهم جميعاً عليهم التعاون معاً من أجل مصلحتهم جميعاً ، وعلى كل طالب أن يعمل من أجل الفريق وبروح الفريق ... وما سوف يحدث عند تكوين هذه الفرق هو أن كل فريق سوف يضم طلاباً متنوعين ، فعلى سبيل المثال سوف نجد فى الفريق الواحد ٣ ذكور ، و ٢ إناث مثلاً ... أوطالباً

متفوقاً ، وطالبين متوسطى المستوى وطالبين مستواهم منخفض ... أو ٤ طلاب مسلمين ، وطالب مسيحياً ... أو ٣ طلاب متوسطى الحالة الاقتصادية وطالباً غنياً وطالباً فقيراً ... أوطالباً عبقرياً وطالباً ضعيف الذكاء وثلاثة طلاب متوسطى الذكاء ... وفى كل الأحوال السابقة سيجد أعضاء كل فريق أنهم عليهم أن يتعاونوا وأن يتركوا الاختلاف بينهم من أجل مصلحتهم جميعاً وسيختارون ما ينفعهم ويتركون ما يضرهم ، وبذلك نزرع ونصنع فى أولادنا منذ صغرهم حبهم وتعودهم على العمل الجماعى وحرصهم على التعاون فى ظل الاختلاف وهو ما نفتقده بشدة فى مجتمعنا فى وقتنا الحالى ... وهو ما يتسبب فى مشاكل وخلافات كثيرة لا يخلو منها مكان أو مجال فى مصر ...

وبالتالى عندما يكبر أولادنا الذين تعودوا على العمل الجماعى من صغرهم فسوف يكونون أكثر قدرة على إدارة كل شئون حياتهم بالتعاون وتبادل الآراء والاستماع والحوار وقبول الآخر والتفاهم والعمل الجماعى ، وسيختفى الكثير من المشاكل الموجودة الآن والتى تظهر فى كل مجالات الحياة فى المجتمع بسبب افتقادنا العمل الجماعى ... وبسبب افتقاد الكثير منا القدرة على العمل ضمن فريق ...

٣٤٤ - استمرار العام الدراسى لمدة ١٠ شهور سوف يجعل التعليم عملية متراكمة مستمرة ويدفع العقل إلى العمل والفكر لمدة طويلة من العام بدلاً من النظام الحالى الذى لا يدفع الكثيرين للاستذكار إلا قبل الامتحانات وهو ما يجعل الطلاب ينسون ما استذكروه سريعاً لأن فترة دراستهم له كانت قصيرة ...

٣٤٥ - استمرار اليوم الدراسى للرابعة عصراً لكى يتضمن ممارسة الطالب للأنشطة التى يختارها ويفضلها سيجعل الطالب مرتبطاً بالمدرسة وسيساعد هذا على اكتشاف المواهب فى كل المجالات خاصة الرياضية وهو ما سيصب فى مصلحة الرياضة المصرية وتكوين قاعدة كبيرة من ممارسى الرياضة وهذه هى الخطوة الأولى نحو صناعة الأبطال الرياضيين ... وكذلك الحال بالنسبة للطلاب الموهوبين فى العلوم أو الفنون أو أى مهارة خاصة ... فالمدرسة لا يجب أن تكون فقط مكاناً للعلم بل أيضاً مكاناً لاكتشاف المهارات والمواهب والميول وتنميتها منذ الصغر ...

٣٤٦ - مع تقسيم المنهج الدراسى إلى ٨ أجزاء يمكن أيضاً دراسة طباعة كتاب واحد لكل شهر بحيث يضم الجزء الخاص الذى سيدرسه الطالب من كل المواد ... فهو كتاب غير مقتصر على مادة واحدة وإنما يضم كل الأجزاء من كل المواد التى سيدرسها الطلاب فى شهر معين ... وبذلك نخفف من أوزان كمية الكتب الكبيرة التى يحملها أولادنا وذلك إلى حين استبدال جزء من التعليم الورقى بالتعليم الالكترونى ...

- بالإضافة إلى ماسبق يتم مراعاة الآتى : -

٣٤٧ - ترجمة ونقل طرق التدريس (وليس مناهج التدريس) من الدول المتقدمة والتى تنمى الفهم والخيال والذكاء وتشجع على التحليل والاستنتاج ، فالمطلوب ليس تعليماً يهدف إلى التحفيظ أو التلقين أو يحفز على الفهم فقط ... وإنما المطلوب تعليم يحفز على المبادرة والايجابية والابتكار والتجديد والإبداع وتنمية المهارات وإطلاق الخيال وحرية التعبير والنقد والاقتراح وبناء الشخصية وتشجيع التميز ...

٣٤٨ – تحديث مناهج المواد العلمية كل سنة خاصة الرياضة والعلوم والكمبيوتر ... وربطها بأحدث ما وصل إليه العالم المتقدم حتى لا تكون هناك فجوة بين ما يتم تدريسه وما وصل إليه العالم من حولنا أو ما يفكر فيه ... والاستعانة بخبرات وزارة التكنولوجيا فى هذا التطوير ...

٣٤٩ - التقليل والتخفيف من الواجبات المدرسية ... وتدعيم قيام الطلبة بعمل أبحاث عن موضوعات مختلفة ... وذلك لتنمية روح البحث والمبادرة ... وتدريب الطلاب على التعليم الذاتى واكسابهم المهارات اللازمة لذلك ... وكذلك تخصيص حصة ليحكى الطلاب فيها عن الطريقة التى استفادوا بها بأوقاتهم ، وأن ينقل كل طالب ما تعلمه إلى زملائه الآخرين ... وما لديه من تجارب أو أحداث مفيدة ...

٣٥٠ – تنظيم مسابقة دورية داخل كل مدرسة بحيث يقوم كل فريق يتكون من عدة طلاب بعمل بحث عن مشكلة ما من مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويحاولون البحث عن أسبابها ثم يقترحون لها حلولاً ... وبشرط أن يشمل هذا البحث جزءاً نظرياً وجزءاً عملياً فتكون فيه صور وفيديوهات ولقاءات وآراء وأفكار ... والهدف من ذلك هو أن نزرع فى أولادنا منذ صغرهم الحرص على الاهتمام بمشاكل المجتمع والسعى إلى محاولة التوصل إلى حلول تفيد فى القضاء على هذه المشاكل ... فهذه الروح وهذه الأفعال هى ما تصنع الانتماء الحقيقى تجاه المجتمع والوطن ...

٣٥١ – تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاقد مع أفضل المدرسين من أجل تسجيل شرحهم للمادة العلمية ووضعها على شبكة الانترنت بحيث يقوم الطلاب فى مصر كلها بالاستفادة من علم هؤلاء المدرسين ... ويكون هناك أكثر من شرح لكل مادة ... على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتقدير هؤلاء المدرسين مادياً وأدبياً ...

٣٥٢ – العمل الدائم على تطوير مهنة التدريس بحيث تخرج من الإطار النمطى التقليدى ولا تكتفى به ... ولذلك يجب استحداث وابتكار أدوات ووسائل تعليمية مختلفة ...

٣٥٣ – قيام كل مدرسة بإجراء مسابقة لاختيار المعلم المثالى بناء على عدة معايير مهنية وأخلاقية يتم تحديدها بحيث يكون هناك تكريم أدبى ومادى للمعلم المثالى فيصبح هذا حافزاً لمزيد من العطاء والإخلاص ...

٣٥٤ – عدم تعيين مدرسين غير جامعيين وعدم تعيين مدرسين فى غير تخصصهم ...

٣٥٥ – تدريب المدرسين سنوياً على كل ما هو جديد فى تخصصهم ...

٣٥٦ - يتم تخصيص حصة أسبوعية للثقافة العامة والتفكير الحر ... ولا يكون لهذه الحصة امتحان أو مادة مقررة وإنما تكون حواراً مفتوحاً بين الطلاب والمدرس هدفها التنوير والحوار والعصف الذهنى ... ويمكن للمدارس هنا دعوة رجال المجتمع الناجحين والمتميزين للتحدث مع الطلاب والتحاور معهم ويمكن كذلك دعوة أولياء الأمور الناجحين وأصحاب التجارب المتميزة لهذه الحصة ...

٣٥٧ - لأنه قد يكون من الصعب توفير حوالى ٥٠ ألف مدرس يوجدون فى ٥٠ ألف مدرسة ... ويكونون مؤهلين وقادرين على الوجود والتفاعل مع الطلبة فى حصص التفكير الحر والمناقشة العامة ... لذا فإنه ستتم الاستعانة بخبراء فى التفكير الحر والإبداع والقدرة على إثارة العقل والخيال ودفعه للتفكير والتساؤل بحيث يقوم هؤلاء الخبراء بتسجيل مواد فيلمية تتم إذاعتها فى المدارس من حين لآخر ... بحيث نساعد على تحرير عقول أطفالنا من النمطية ونساعدهم على أن يشبوا وقد أدمنوا التفكير الحر والإبداع ...

٣٥٨ - عمل اختبارات متنوعة لأولادنا فى مرحلة رياض الأطفال والابتدائى لمعرفة ميولهم وما يحبونه والمجالات التى قد يبرعون فيها ويتم تقديم نتائج الاختبار لأولياء الأمور على أن تكون نتيجة الاختبار مشفوعة بنصائح تفيد أولياء الأمور وتفيد أبناءنا فى تحديد الدراسة والتخصص والمهنة التى سيختارها أبناؤنا بعد ذلك ...

٣٥٩ – إعداد مادة فيلمية عن الدراسة فى كل الجامعات والكليات والمعاهد والتخصصات الموجودة بها والمواد التى يتم تدريسها والمهن التى يعملون بها بعد تخرجهم بحيث يشاهدها الطلاب فى المدارس الابتدائية

والإعدادية والثانوية وكذلك يشاهدها أولياء الأمور وبالتالى يصبح لديهم وعى وقدرة أكبر على اختيار التخصص الذى سيدرسه الأبناء فى المستقبل ...

٣٦٠ - تشجيع منهج الكشافة فى المدارس والجامعات ليتعلم الشباب الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية والجدية فى العمل واحترام الغير ...

٣٦١ - تخصيص حصة كل شهر لإلقاء النكات ولطرح الفوازير والمسابقات بين الطلاب وبعضهم البعض ... كذلك يتم استغلالها فى عرض المهارات والمواهب ...

٣٦٢ - تغيير طريقة قيد وترتيب الأولاد فى المدارس فى الفصول من عام لآخر ... وعدم التقيد الدائم بالترتيب القائم على الحروف الأبجدية ... وذلك لأن التغيير من عام لآخر سوف يتيح لأولادنا ولطلابنا فرصة التعرف على عدد أكبر من زملائهم وبالتالى التعرف على عدد أكبر من الشخصيات والثقافات وتنوع الطباع والأفكار ... وبالتالى سيكون ذلك سبباً فى إثراء شخصياتهم وزيادة معارفهم وتجاربهم بسبب تعاملهم مع أعداد أكبر من زملائهم ...

٣٦٣ - فتح المدارس فى أيام الإجازات وإتاحتها للطلاب لكى يذهبوا إليها فى يوم غير دراسى تماماً لممارسة الألعاب مع زملائهم فقط ... وسيكون هذا اليوم اختيارياً لمن يرغب وبالتنسيق بين جميع الفصول والسنوات الدراسية ...

٣٦٤ - يتم وضع عشرات الألعاب المتنوعة والمتعددة الأفكار فى المدارس الابتدائية وفى رياض الاطفال ... وذلك حتى يشبع الأطفال من طفولتهم ومن اللعب ... فالألعاب وخاصة البدنية منها وسيلة ممتازة لتعليم الصغار ... ووسيلة فعالة كذلك لتنمية ذكائهم وقدراتهم وتشجيعهم على التفكير والخيال ...

٣٦٥ - توحيد منهج اللغة العربية والدين والتاريخ والتربية الوطنية فى كل السنوات الابتدائية والإعدادية والثانوية فى كل أنواع التعليم ... الحكومى واللغات والخاص والأزهرى والمدارس الدولية ... وذلك حتى تكون هناك أرضية ثقافية مشتركة ووحدة فكرية بين جميع أبناء الوطن ... وحتى نقضى على الاغتراب الثقافى والاختلاف الفكرى الذى بدأ فى الظهور بين المصريين فى السنوات الأخيرة نتيجة لاختلاف المناهج الدراسية حتى وجدنا هذا الاختلاف بين الإخوة والأخوات فى الأسرة الواحدة بسبب اختلاف المناهج الدراسية والمدارس التى يدرسون بها ...

٣٦٦ – جعل مادة الدين مادة أساسية تتم إضافة درجاتها إلى المجموع الكلى لكل طالب ... وذلك فى كل سنوات الدراسة ... فالدين عنصر أساسى فى تشكيل وجدان الشخصية المصرية ... والمشاكل المرتبطة بالدين والتى حدثت فى بلادنا فى السنوات الأخيرة ليس مرجعها الدين وإنما مرجعها ظروف الحياة والفهم الخاطئ لبعض تعاليم الأديان وأهدافها السامية ...

٣٦٧ – تطوير مناهج وأساليب تعليم اللغات ... والاستعانة فى ذلك بكل الخبرات والإمكانات بحيث يصبح الهدف من تعلم اللغة هو الإلمام الحقيقى والإتقان التام للتحدث وللعمل بهذه اللغة ؛ وليس فقط مجرد دراسة مادة دراسية ...

٣٦٨ – قيام وزارة التربية والتعليم بتحديد جداول الدراسة ، ومواعيد الامتحانات ، وأيام الإجازات ، والرحلات ، والمسابقات لكل السنة الدراسية قبل بدء العام الدراسى ؛ وذلك لكل السنوات الدراسية حتى يستطيع كل طالب ، وكل ولى أمر ، وكل مدرس ، وكل موظف فى المدارس أو الإدارات التعليمية ترتيب أموره ووضع خططه وتنظيم جداوله ...

٣٦٩ - توحيد الزى المدرسى لكل مرحلة دراسية فى مصر كلها ، أو فى كل عدة محافظات ، أو فى كل محافظة ... وذلك من أجل توفير النفقات على الآباء وأولياء الأمور وتخفيف الأعباء من على كاهل الكثيرين منهم ؛ ومن أجل خلق مجال للشعور المشترك والانتماء بين أبناء الجيل الواحد ... وخلق جزء من الثقافة المشتركة حتى ولو كانت المناهج مختلفة ...

وسأدعو إلى دراسة جدوى تحديد زى معين للمدرسين والمدرسات ، وهل هذا فى صالح العملية التعليمية أم لا ..؟

٣٧٠ – مد التعليم الإلزامى إلى فترة التعليم الثانوى وتنفيذ ذلك فى أسرع وقت ممكن ؛ وذلك تنفيذاً للمادة ١٩ من الدستور ... فكمية التعليم التى يحصل عليها الطالب إذا ما اكتفى بفترة التعليم الإعدادى ليست كافية لأن يحيا المواطن ويعمل وينجح فى هذا الزمن الذى يعتبر العلم فيه أساساً لكل نجاح ...

٣٧١ – الربط بين خطط الدولة الصناعية ، والإنتاجية ، والتكنولوجية ، والعمرانية ، وبين أعداد الدارسين فى كل كلية وتخصصاتها بحيث يتم تحديد أعداد الطلبة فى الكليات والمعاهد المختلفة كل سنة طبقاً لاحتياجات سوق العمل الفعلية والتوسعية ... وذلك بالتعاون بين وزارة التعليم ، والقابات المختلفة ،

والوزارات المختصة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة ووزارة التخطيط ، ووزارة التكنولوجيا ، وباقى الأجهزة المعنية ... وبهذا الربط سوف تقل أعداد الخريجين العاطلين إلى أقل درجة ممكنة وبحيث يلتحق كل خريج بسوق العمل فور تخرجه ...

٣٧٢ - تنظيم دورات بصفة مستمرة للمدرسين والمدرسات من أجل التأهيل والتدريب المستمر من أجل ملاحقة التطور الحادث فى العالم فى كل التخصصات ، بحيث يتم إطلاع المدرسين على المستجدات فى جميع المجالات ... كذلك يتم تدريبهم على أفضل الطرق للتعامل مع الطلاب والطالبات والحوار معهم ومكافأتهم وتشجيعهم وزرع الثقة فيهم ... مع إدراك ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب ...

وسيتم ذلك أثناء فترة الشهرين الفاصلين بين كل سنة دراسية وأخرى ...

٣٧٣ - دعوة رجل الفكر والأدب والعلماء إلى إلقاء المحاضرات العامة فى الجامعات والحوار مع الطلبة والتفاعل معهم لنقل الخبرات والتجارب والرؤى والأفكار ...

٣٧٤ - تغيير طريقة توزيع الدرجات فى الأسئلة الاختيارية بحيث يحصل الطالب على درجة عندما يختار الإجابة الصحيحة ، ولا يحصل على شيء عندما يمتنع عن الاختيار وتخصم منه درجة عندما يختار إجابة خاطئة ... والهدف من ذلك هو تعويد أبنائنا على ألا يقولوا إلا ما يعلمون ... ولا يختاروا إلا ما يثقون فى صحته ... وبهذا التعديل نكون قد حاولنا أن نساعد أبناءنا فى التخلص من ثقافة وفكر الشك والتخمين ... والاعتماد على ثقافة وفكر التأكد واليقين ...

٣٧٥ - بعد نهاية الامتحانات وظهور النتائج ... يصبح من حق كل طالب الحصول على نسخة من أوراق إجابته ليعرف ما أصاب فيه وما أخطأ فيه ... وبذلك يتعلم أولادنا من أخطائهم فلا يكررونها بعد ذلك ... وليطوروا أنفسهم ...

٣٧٦ - بعد النجاح فى تحسين العملية التعليمية وتوفير الأماكن وتأهيل المدرسين وتجهيز المدارس وتغيير المناهج يتم تغيير الحد الأدنى للنجاح ليصبح ٥٥% من المجموع الكلى ... وبعد ذلك بفترة يصبح الحد الأدنى للنجاح هو ٦٠% ...

٣٧٧ - إقامة المسابقات الرياضية فى كل أنحاء الجمهورية بالاتفاق مع الاتحادات الرياضية عقب كل امتحان من الامتحانات الثمانية التى ستعقد طول العام الدراسى حتى يتمكن الطلاب الرياضيون من تحقيق التوازن

بين ممارستهم الرياضة وبين التعليم ... وكذلك إطلاق وتنظيم دورى للمدارس فى كل محافظات الجمهورية بالتنسيق مع وزارة الشباب ... وذلك فى كل الألعاب الرياضية بقدر الإمكان ...

وكذلك يمكن لشركات السياحة والمدارس ترتيب رحلات فى خلال فترات الأجازة التى تعقب كل امتحان والتى تستمر لمدة ٣ أيام ...

وكذلك الحرص على إقامة البطولات الرياضية التى يشترك فيها النشء والطلاب فى فترة الأجازة الصيفية وليس فى فترة الدراسة ...

٣٧٨ - دعم التعليم الفنى بكل الأجهزة ، والوسائل ، والمعامل ، والورش ، وإنشاء مدارس التعليم الفنى فى المناطق الصناعية المتخصصة حتى يمكن الربط بين الدراسة والتدريب فى المصانع بأقل تكلفة ؛ ومن أجل إعداد خريجين مؤهلين تأهيلاً جيداً لسوق العمل ... وكذلك الاستعانة بخبرات وآراء الشركات العاملة فى السوق والنقابات المختلفة فى كيفية تأهيل وتدريب وتعليم الطلاب المهارات اللازمة للعمل والنجاح ...

٣٧٩ - تغيير نظام القبول بالجامعات بحيث يتم عقد امتحانات للطلبة المتقدمين لكل كلية لنقيس مدى استعداد الطالب وقدراته وميوله للتخصص المتقدم إليه ... وتحديد نسب معينة لهذا الامتحان ...

٣٨٠ – زيادة أعداد الجامعات والكليات وتوزيعها فى كل المحافظات ... والمساواة بين كل الكليات فى درجات القبول وشروط القبول ... فلا يصح أن تكون نفس الكلية لها أكثر من درجة للقبول يختلف من جامعة لأخرى ؛ فهذا ليس من المنطق وليس من العدل ...

وسيترتب على ذلك التقليل من التوزيع الجغرافى للطلبة بعيداً عن أماكن إقامتهم والذى ليس له أى معنى ... وكلنا نعرف ما يتكبده أبناؤنا من تعب واضطرارهم للالتحاق بكلية بعيدة عن محافظتهم ... ثم يقومون بعد نجاحهم فى الصف الأول من الكلية بتحويل أوراقهم إلى الكلية القريبة من مسكنهم ... فلماذا هذا الجهد والتعب والإهدار الذى بدون طائل وبدون فائدة وبدون معنى ...

ولماذا نرهق أبناءنا ... ونرهق أنفسنا ... وظل أسرى نظام غير ناجح ؟

٣٨١ – منع العمل السياسى والنشاط السياسى داخل الجامعات ... فالجامعات هى دار للعلم لا يجب أن نتناقش فيها سياسياً ، ولا أن نختلف فى الانتماءات أو التوجهات ... وإنما يجب أن نتناقش فيها علمياً ، وأن نختلف حول مناهج البحث العلمى ونظرياته وتطبيقاتها (انظر فصل الأحزاب والحياة السياسية) ...

٣٨٢ - عندما يتم تغيير نظام الأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ويحدث الرواج الاقتصادى والعمران سيزيد الطلب على كل التخصصات ، وسينجح الجميع فى أعمالهم ، ويحققون أهدافهم ؛ وبالتالى لن يكون هناك هذا التكالب الشديد على الالتحاق بالكليات المعروفة باسم كليات القمة أو الالتحاق بالجهات الحكومية التى توفر مزايا معينة فكل التخصصات ستنجح ولن يشعر أحد بأنه أقل أهمية فى المجتمع لأنه لن يكون هناك فائض فى العمالة أو بطالة ... بل سيتحقق النجاح للجميع خاصة مع التغييرات التى سيقوم بها الإعلام والمجتمع فى ضرورة تغيير نظرتنا لكل المهن واحترام كل التخصصات ... وما ستقوم به كل مؤسسات الدولة من تعبيرها عن الاحترام والتقدير لكل المهن ولكل العاملين بها ...

٣٨٣ - على مستوى رئاسة الجمهورية فسوف أقوم فى بداية كل عام دراسى بتوجيه كلمة خاصة إلى جميع أفراد العملية التعليمية (المدرسون والطلاب والإداريون وكل المتعاونين) أدعوهم فيها إلى العمل بجد وإخلاص ... والاجتهاد فى التعليم والتعلم ... والتعاون من أجل رفعة الوطن وتقدم أبنائه ... وسوف أخبرهم بأننى أنتظر منهم المتفوقين لتكريمهم ... فليتنافسوا من أجل ذلك ...

وفى نهاية كل عام سوف أقوم بتكريم الأوائل من كل جامعات مصر ، ومن كل كلياتها العلمية والنظرية ، ومن كل التخصصات ؛ وسوف أحضر حفلات تخريجهم وتكريمهم ... وكذلك سوف أقوم بمقابلة وتكريم الأوائل فى الثانوية العامة والثانوى الفنى التجارى والفنى الصناعى والأزهرى وأوائل الإعدادية والابتدائية وكذلك تكريم الأوائل فى مرحلة الثانوية فى تخصصات التمريض والبريد والسياحة والفنادق ... وسوف تكون بعض هذه التكريمات فى مقر رئاسة الجمهورية ...

٣٨٤ - أيضاً ستكون زيارات المدارس والجامعات والمعاهد ودور الحضانة ومدارس ذوى الاحتياجات الخاصة ودور الأيتام على رأس أولوياتى ... بحيث أزور شهرياً أكثر من جامعة وأكثر من مدرسة ... ولن تقتصر الزيارات على أشهر المدارس أو الجامعات الكبرى بل ستكون لمدارس وجامعات فى كل المحافظات ... كما سيتم السماح بتنظيم رحلات مدرسية لأطفال الابتدائية والإعدادية لزيارة القصر الجمهورى وسأكون فى استقبالهم والحديث معهم ...

٣٨٥ - تحديد أسبوع من كل عام باسم أسبوع الوفاء يقوم فيه خريجو كل مدرسة وكلية ومعهد بزيارة ما يرغبون فى زيارته من الأماكن التعليمية التى تعلموا وتخرجوا فيها ...

والهدف من هذا الأسبوع هو التقاء الأصدقاء والزملاء القدامى بعد أن فرقت بينهم السنون ، واجتماعهم فى المكان نفسه الذى جمع بينهم وتعرفوا على بعضهم البعض من خلاله وعاشوا فيه سنوات جميلة من عمرهم ...

ففى هذا الأسبوع سيلتقى الزملاء فيجددون صداقاتهم ويسترجعون ذكرياتهم ... وهى فرصة أيضاً للالتقاء بمن لا يزالون يدرسون فى المدرسة أو الكلية أو المعهد فتتواصل الأجيال ويتبادلون الأفكار والآراء والرؤى والتوقعات ...

ومن الممكن أن يكون أسبوع الوفاء فرصة لكى يتبرع خريجو كل مؤسسة تعليمية بما يرونه مفيداً للمدرسة أو الكلية أو المعهد ... ولا يشترط أن تكون التبرعات نقدية فقط ، وإنما قد تكون أيضاً تبرعات عينية مثل الكتب والمواد التعليمية وغيرها ...

٣٨٦ - كما يمكن لكل مدرسة ابتدائى أو إعدادى أو ثانوى أن تقوم بإطلاق اسم أحد نجوم المجتمع من العلماء والمفكرين والناجحين فى كل مجال من خريجى هذه المدرسة على بعض فصولها ... فيكون ذلك المبدأ محفزاً لكل طالب من طلاب المدرسة لكى يعمل ويجتهد وينجح طمعاً فى أن يتم إطلاق اسمه فى يوم ما على الفصل الذى كان يدرس به ...

٣٨٧ - إصدار قرار جمهورى بمنع التحاق أى ابن من أبناء كبار مسئولى وزارة التربية والتعليم بمدارس غير حكومية ... والهدف من ذلك أن يسعى كل مسئول فى وزارة التربية والتعليم إلى أن يبذل قصارى جهده من أجل تحسين العملية التعليمية للدرجة التى يرضى عنها أو يتمناها لأولاده ...

٣٨٨ - سيتم تدريب الطلبة فى المدارس على بعض التدريبات التى يحتاجون إليها فى تعاملهم مع المجتمع مثل إشارات وعلامات وقواعد المرور ... الانتخابات والاستفتاءات ، وسيكون تعليم طلاب الجامعة قيادة السيارات إجبارياً ومجانياً فى أماكن يتم إعدادها على حدود المدن ...

٣٨٩ – إنشاء كلية باسم كلية الثقافة العامة وهدفها كما هو واضح من اسمها هو تأهيل وتثقيف الدارس بها لكى يتلقى أكبر قدر من الثقافة العامة فى شتى أنواع المعرفة التى يرغب فى تعلمها بحيث يختار الدارس ٤٠

مادة ليدرسها خلال ٤ سنوات من ضمن ٨٠ مادة أو أكثر تكون متاحة لكل طالب فى شتى أنواع المعرفة ... وشهادة هذه الكلية لا تؤهل للعمل بأى وظيفة بقدر ما تساعد الحاصل عليها على الإلمام بالمعرفة فى التخصصات التى يدرسها ، وستكون الدراسة بهذه الكلية متاحة لكل الأعمار ، ولا يشترط للالتحاق بها سوى الحصول على مؤهل متوسط فقط ...

والهدف من هذه الكلية هو توفير العلم لكل من يرغب فى الحصول عليه ... وتطبيق فعلى لمبدأ التعليم المستمر الذى يجب أن يكون أسلوب ومنهج كل مصرى فى الحياة ...

٣٩٠ - الأفكار التى يمكن لنا أن نطور بها التعليم فى بلادنا لا ولن تنتهى ... وهى دائماً متجددة ومتطورة ؛ لذلك سنظل دائماً فى حاجة إلى التفكير والتطوير ؛ وسنظل دائماً نسعى إلى ذلك ، ونبحث من أجل الوصول إلى كل ما يساعدنا على تحقيق الأهداف التى سنضع أمام أعيننا أهمية تحقيقها من التعليم ، وبعض هذه الأهداف هو :-

أ - تعليم يهدف إلى تشجيع الأطفال على السؤال بدون خوف ... وعدم كبت حرياتهم أو تقييد أفكارهم أو قتل خيالهم ... أو وضعهم فى قوالب جامدة ...

ب - تعليم مبنى على البحث عن المعلومة وليس تلقيها ... تعليم يشجع على الانفتاح على كل أنواع المعرفة ، وينمى روح البحث ، والاستكشاف ...

ج - تعليم يشجع على التفكير الحر ، والتفكير النقدى والإبداعى منذ الصغر ... ويحرر العقل من النمطية والقولبة ... ويبعد العقل عن الحفظ ، والتكرار ؛ وذلك من أجل خلق شخصيات أكثر تنوعاً وأكثر ثراء وأكثر خيالاً وأكثر إبداعاً فى كل المجالات ...

د - تعليم يكتشف الميول والهوايات لدى أولادنا مبكراً ويعمل على تنميتها ... ويوفر الوسائل المساعدة لهم ويشجعهم ويحفزهم من أجل مساعدتهم على التميز ...

هـ - تعليم يساعد كل فرد على أن يزيد من دخله ؛ وبالتالى يزداد الدخل القومى لبلادنا ...

و - تعليم يهذب الأخلاق ويغير السلوك للأفضل ؛ ويطور المعاملات فتقل الخلافات ، وتزيد النجاحات فى كل مجال ...

ز- تعليم متوازن بين تنمية العقل وتهذيب الروح ... ومتوازن بين العلم والدين ... يجمع بين الماضى والحاضر ليصنع مستقبلاً أفضل ... ينفتح على العالم وفى الوقت نفسه يتمسك بثوابت الشخصية المصرية ، وقيم المجتمع ، وتقاليده ...

ح - تعليم يوفر الجهد ، والوقت ، ويقلل المشاكل ، ويضاعف الإيجابيات ـ ويقضى على السلبيات ...

ط - تعليم يرفع مستوى الذكاء ، ومستوى الوعى ، ومستوى الانتماء ، فيسعد الفرد ، ويسعد المجتمع ...

ى - تعليم يزيد الإبداع وينمى المهارات ويفجر الطاقات ...

ك - تعليم هدفه الاهتمام بالمستقبل ... ويشجع الطلبة على تخيل المستقبل الجديد والتخطيط له ، والاستعداد لصناعته ، والتفاعل معه من أجل النهوض بأحوال المجتمع والوطن إلى أحسن حال ...

ل – تعليم يدعم ثقة الإنسان المصرى بنفسه ويحفزه وينمى الطموح فى شخصيته ... ويبنيه ويوجهه لكى يكون مؤثراً فى البشرية كلها ومضيفاً إليها ومساعداً للإنسانية كلها ... فمن الخطأ أن يكون هدف أبنائنا هو أن يصبحوا أطباء أو مهندسين أو ضباطاً فقط ولكن لابد أن تكون أحلامهم وأهدافهم كبيرة بالدرجة التى تغير بلادنا والإنسانية كلها ... وعلى قدر هذا البلد وقيمته ... وعلى قدر أحلام هذا الشعب وأهدافه ... فلا يكفى لمن يحلم بدراسة الطب أن يتمنى أن يصبح طبيباً ... ولكن عليه أن يحلم ، ويسعى ، ويخطط ، ويعمل لكى يصبح أشهر طبيب فى العالم ...

ولا يكفى لمن يحلم بأن يصبح ضابطاً أن يكون هذا قصارى حلمه ... بل عليه أن يحلم ، ويسعى ، ويخطط ، ويعمل لكى يصبح أفضل رجال الأمن فى العالم فكراً ، وعلماً ، وعملاً ...

ولا يكفى لمن يحلم بأن يصبح مهندساً أن يكون هذا كل حلمه ... بل عليه أن يحلم ، ويسعى ، ويخطط ، ويعمل لكى يصبح أفضل مهندسى العالم ... وعلى نفس الفكر يجب أن يتحرك من يحلم بأن يصبح رجل قانون أو رجل أعمال أو فناناً أو رجل سياسة ... هكذا تكون الأحلام ... وهكذا يجب أن يكون فكر وعمل أولادنا ... ومن أجل هذا يجب أن نهتم دائماً بالتعليم ... وأن نوفر له كل الإمكانات ... وأن نذلل كل العقبات وأن نغير ما يلزم من السياسات والإجراءات ...

مصر تحتاج للكثير لكى تتقدم .. ولذلك يجب أن تكون للتعليم الأولوية فى

تفكيرنا وفى ميزانياتنا وفى أعمالنا وفى سياساتنا ...

التعليم هو حجر الأساس لأى تقدم ولكل تقدم .

٣٩١ – فى العقود الأخيرة تطورت حياة الإنسان على كوكب الأرض تطوراً ... وزادت المعارف والعلوم الإنسانية بطريقة لم تحدث من قبل ... ومازالت العلوم تتزايد ... ومازالت الاكتشافات والاختراعات تتزايد ؛ خاصة بعد الطفرات العلمية التى شهدتها العلوم كافة فى السنوات الخمسين الأخيرة ...

٣٩٢ – وإذا أردنا أن ننهض ببلادنا ، وأن نضعها فى المكانة اللائقة بها بين دول العالم فإننا مطالبون بأن نحقق طفرة علمية فى كل المجالات ولكل المواطنين ... فالخطوات البطيئة فى التقدم لم تعد تفيد ، فمن يتقدم ببطء فى زماننا هذا فإنه فى الحقيقة يتأخر ، ويتراجع ، ولا يتقدم وذلك لأن غيره سيسبقونه ...

هذا المثال ينطبق على الأفراد كما ينطبق على الشعوب ولذلك ومن أجل محاولة اللحاق بعصور العلم التى سبقتنا ؛ ومن أجل محاولة مجارة العالم الحديث فى سرعة تطوره فلابد لنا أن نتخلى عن فكرتنا القديمة وهى أن التعليم له فترة محددة فى حياة الإنسان ، عليه أن ينجح فيها ثم بعد ذلك يتجه للعمل معتمداً على ما تعلمه ...

علينا أن نؤمن بأن التعليم أصبح فرضاً دائماً على الإنسان من لحظة ميلاده وحتى رحيله ... (أو كما يقول من المهد إلى اللحد) وأن رحلة البحث عن المعرفة والتطوير لا يجب أن تتوقف لأى سبب من الأسباب ... فنجاح الشعوب حالياً وتقدمها لا يرتبط بالجهد والتعب ولا بموقعها ولا بثرواتها الطبيعية بقدر ما يرتبط بثروتها العلمية وحرصها على العلم ومدى تمكن مواطنيها منه وامتلاكهم له ...

ولذلك فإن التعليم المستمر هو الفلسفة العصرية التى سوف أسعى إلى نشرها وإلى أن يحرص المجتمع على تبنيها وتنفيذها ...

وأرجو أن يلاحظ القارئ الأفكار والوسائل التى يتضمنها هذا البرنامج والتى من خلالها سنحاول توفير التعليم لكل مواطن وإمداده بكل ما يساعده على تحديث علمه وتطوير ذاته ...

ومن بين هذه الأفكار :

الفقرات الخاصة بثورة التليفزيون الثقافية

والفقرات الخاصة بالقابلات

والفقرات الخاصة بزيادة ساعات اليوم الدراسى وزيادة أعداد أيام الدراسة

وكذلك الفقرات الخاصة بوزارة التكنولوجيا

والفقرات الخاصة بالمكتبات وتوفيرها والمسابقات الثقافية ومحو الأمية وتوفير الدورات والكورسات واستقدام الخبراء الأجانب والاستفادة من المصريين فى الخارج والاستفادة من سفاراتنا فى الخارج ...

٣٩٣ - من الأخطاء الأساسية التى نقع فيها عند محاولتنا القضاء على الأمية [٢١] هو أننا نعمل على عكس ثقافة المجتمع ؛ فعلى حين أن عقلية أغلب الأميين تعتنق المبدأ والمثل القائل (بعد ماشاب ودوه الكتاب ؟) وهو مثل كما هو واضح ومعروف يستهجن ويرفض أن يذهب الرجل المتقدم فى العمر إلى مدرسة أو كتاب ليمحو أميته ... إلا أننا وللأسف نصر ونحاول أن نقنع الأميين من كبار السن بعكس تلك الثقافة ... وضرورة ذهابهم إلى فصول محو الأمية ... ولا نفكر فى نفسية الشخص الأمى وإحساسه ... وصعوبة امتلاكه إرادة قوية وعزيمة صلبة للدرجة التى يستطيع بها مجاهدة نفسه وتغيير عادات تعود عليها سنوات طويلة ... ولذلك نهدر الكثير والكثير من مجهوداتنا فى هذا المجال ... كما نعجز أحيانا عن تدبير الأماكن اللازمة لمحو الأمية ... على حين أننا لو درسنا نفسية وعقلية الأميين بطريقة مختلفة لأمكننا التعامل معهم بما يحتاجون إليه ويفيدهم ويفيد المجتمع ...

٣٩٤ - فالشخص الأمى كما قلنا يأبى وتستنكف نفسه الذهاب إلى الفصول الدراسية للاستماع إلى دروس محو الأمية وهو الذى لم يعتد ذلك من قبل ، ولكنه لا يرفض بل ويرحب بالذهاب إلى المسجد أو الكنيسة لأداء شعائر دينه (سواء كان يعلمها أم لا) ...

وهذا هو المدخل الذى يجب أن نعمل عليه لنستطيع محو الأمية ، وهو أن تقوم الدولة بتنظيم برامج محو الأمية من خلال المساجد والكنائس ... ولهذا نحن لا نحتاج إلى أعداد كبيرة من الفصول أو المدارس فالمساجد والكنائس منتشرة فى كل مكان ...

كما أن الشخص الأمى سوف يرحب بذلك فهو سيتعلم القراءة والكتابة بعد ممارسة شعائر دينه ، وسيتعلمها من خلال تعلم القراءة والكتابة ؛ فيسعد بالتعلم ، ويسعد بالتقرب إلى الله ؛ وبذلك أيضاً يمكننا الاستفادة برجال الدين وطاقاتهم فى أوقات ما بين الصلوات ... وإذا ما تم تحديد مبلغ رمزى لكل رجل دين فسوف يساعده ذلك فى زيادة دخله ...

٣٩٥ - وبالنسبة لتعليم الفتيات والسيدات فى المساجد وهو ما لن يتم على أيدى رجال الدين فيمكن بسهولة أن يكون ذلك عن طريق إسناد تلك المهمة إلى خريجات الجامعة كفترة للخدمة العامة ...

---

[٢١] * إجمالى عدد الأميين فى مصر ١٨.٤٠ مليون مصرى بنسبة ٢٥.٨٠% من السكان .. عدد الذكور ٧.٨٠ مليون أمى وعدد الإناث ١٠.٦٠ مليون أمية ..

٣٩٦ - يجب أن تبنى ثقافة محو الأمية من جانب الدولة على مبدأ الثواب والعقاب عند التعامل مع الشخص الأمى فيتم الربط بين انتظامه فى دروس محو الأمية وبين حصوله على الدعم مثلاً أو حصوله على بعض المزايا مثل دخل رمزى أو إعفاءات من بعض المصاريف والرسوم ...

وفى نفس الوقت يتم وضع تخيل لبعض العقوبات التى يجب فرضها على من يظل على أميته ... مثل حرمانه من التصويت فى الانتخابات مثلاً ... أو حرمانه من السفر للعمل بالخارج أوفرض غرامة ما ... أو عدم حصوله على دعم ...

٣٩٧ - تتم إذاعة برامج محو الأمية التى يدرسها الأميون فى قنوات التليفزيون والإذاعة وتعاد إذاعتها عدة مرات ؛ وذلك لمساعدة من فاته درس فى المسجد أو الكنيسة على أن يعوضه بالمشاهدة ...

٣٩٨ - البدء فى محو أمية صغار السن قبل الكبار [٢٢] ... وانتهاز كل فرصة يتعامل فيها الأمى مع أجهزة الدولة فى التضييق عليه وإجباره على محو أميته مثل ضرورة حصول كل راغب أو راغبة فى الزواج على شهادة محو الأمية فإن لم يكن حاصلاً عليها تم إجباره على الالتحاق بدروس محو الأمية عقب زواجه وإقراره بذلك ...

٣٩٩ - وكذلك الربط بين قيد الإنسان الأمى بإحدى النقابات المهنية وبين ضرورة التحاقه بمحو الأمية ، وحصوله على إحدى الشهادات ...

٤٠٠ - وكذلك كل من يلتحق بالتجنيد عليه أن يقضى جزءاً من فترة تجنيده فى دروس محو الأمية ويتعهد بالاستمرار فيها بعد انتهاء فترة تجنيده وإلا سيتم استدعاؤه مرة أخرى ...

وفى كل الأحوال ... علينا أن ننتهز كل فرصة لمحاصرة الأمية ومساعدة من لم يحصل على حقه فى التعلم فى الحصول عليه ... وإجباره على التعلم إذا لم يذهب إلى التعليم اختياراً ...

٤٠١ - فرض عقوبة أو غرامة على كل أب لا يلحق ابنه بالمدرسة أو على كل أب يتسرب ابنه من المدرسة ...

[٢٢] * عدد الأميين فى المرحلة العمرية من سن ١٠ سنوات إلى ٣٤ سنة هو ٥.٧٠ مليون مصرى ..

٤٠٢ - تشجيع وتحفيز المجتمع والإعلام لكل من يسعى لمحو أميته ، والتأكيد على أن محو الأمية ليس عيباً ، وإنما العيب كل العيب أن يظل الشخص أمياً ...

٤٠٣ - قيام الدولة بتكريم الأوائل فى محو الأمية ...

٤٠٤ - إصدار قانون يتم تطبيقه بعد ١٠ سنوات من إصداره وهو فرض غرامة أو ضريبة سنوية على كل إنسان أمى يقل عمره عن ٤٠ سنة وقت تطبيق القانون وليكن مثلاً ٢٠ ألف جنيه سنوياً ... وبذلك سيسعى كل إنسان أمى يبلغ من العمر ٣٠ سنة حالياً أو أقل أن يمحو أميته ... كما يشمل هذا القانون حرمان الإنسان الأمى من حق التصويت فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية ... والمعنى من هذا أنه لا يحق لمن حرم نفسه من نور العلم أن يشارك فى صناعة مستقبل وطنه ومجتمعه ، وهو من يصمم ويصر على عدم تطوير نفسه وتخلصه من ظلام الأمية ... ومع ملاحظة أن المنع من الانتخاب لا يلغى الحق فى الاستفتاء على تقييم أداء المسئولين وبالتالى استمرارهم أو عزلهم ... انظر الفقرات الخاصة بالاستفتاء على المسئولين ...

٤٠٥ – تتم معادلة شهادة محو الأمية بما يقابلها من سنوات الدراسة الابتدائية ، بحيث يحق لمن نجح فى محو أميته أن يستكمل تعليمه فى دراسة انتظامية فى مدارس وزارة التربية والتعليم ؛ وذلك حتى يتمكن من يرغب من المواطنين فى الحصول على شهادات دراسية من تحقيق هدفه ...

٤٠٦ - تعيين مساعد لرئيس الجمهورية لشئون محو الأمية ... ووضع هدف يتم التخطيط له والسعى إليه وصولاً إلى القضاء تماماً على الأمية فى مصر خلال عشر سنوات ...

٤٠٧ - لكى نخرج من حالة التأخر التى نحياها ... ونصل إلى مرحلة التقدم التى نتمناها ... فلابد أن يكون ذلك عن طريق إعادة بناء الإنسان المصرى ... تعليمه وتثقيفه ، وتنمية مهاراته ، وزيادة معلوماته ، ومضاعفة معارفه ، وتوعيته بحقوقه ، وإيقاظ ضميره ...

وعندما يحدث ذلك فإن هذا الإنسان سوف يغير من نفسه ومن المجتمع ... فسيكون إنتاجه أعلى ، ونجاحه أسهل ، وصحته أفضل ، وحديثه أعقل ، وخلافاته أقل ، وأخلاقه أسمى ... وتعاملاته أرقى ، وفائدته ومنفعته لنفسه ولعائلته ولوطنه ولدينه وللبشرية كلها أكبر وأقوى ...

٤٠٨ - ولكن بناء الإنسان هذا يجب أن يشمل كل المصريين وأن يكون موجهاً لهم جميعاً وليس لفئة دون فئة ، أو لطبقة دون طبقة ، أو لشريحة دون الأخرى ؛ فالعلم يجب أن يكون للجميع وبلا استثناء ، وشمس المعرفة يجب أن يصل نورها إلى الجميع بلا حواجز وبلا عقبات ... وما أحوجنا حالياً إلى أن تصل هذه الشمس فى أسرع وقت حيث المجتمع والناس فى أشد الحاجة إليها ... وبأقل التكاليف حيث الاقتصاد لدينا ليست لديه رفاهية الترف والإسراف ...

٤٠٩ - عندما ننظر إلى وسائل التعليم ، والتثقيف ، والتنوير المعروفة ، والتقليدية نجدها مقصورة على أن تحقق لنا ما نتمناه لمجتمعنا بالصورة التى نتخيلها ... فالتعليم فى المدارس والجامعات مكلف مادياً ... ولا يستطيعه إلا شريحة من المصريين فى عمر معين ومستوى اقتصادى معين ... كما لابد أن يكون لديهم وقت للتعلم يكفى للانتظام فى هذه الدراسة أو تلك ...

كذلك التعليم وإعادة التأهيل عن طريق الدورات التدريبية (الكورسات) لا يمكن توفيره لجميع المصريين نظراً لتكلفته المرتفعة ...

وكذلك التعليم والتثقيف عن طريق الكتب والمكتبات ... فمهما فعلنا فلن يمكننا أن نوفر الكتب والمكتبات فى كل التخصصات لكل الناس فى كل مكان ... فهذا يحتاج إلى تكلفة مادية عالية جداً ... كما أن الكثيرين ليست لديهم القدرة على الانتظام فى القراءة ...

- كذلك التثقيف والتنوير عن طريق الندوات والخطب والمسرحيات مكلف مادياً ..

- وكذلك التثقيف والتنوير عن طريق الإنترنت ... فهو لن يكون متاحاً لكل الناس فى الوقت القريب ...

٤١٠ - ولكننا لو دققنا النظر فى المجتمع المصرى ... لوجدنا وسيلة رخيصة فى تكلفتها ، وتكاد تكون موجودة فى كل المنازل ، والمحلات ، والشركات ، والأندية ، والمقاهى ، والسيارات ، والفنادق ، وغيرها ...

إنهما التليفزيون والراديو بانتشارهما الواسع فى كل مصر فهما ثروة تقدر بالمليارات ، ولكنها ثروة للأسف غير مستغلة الاستغلال الكافى والنافع والمفيد ...ثروة نهدرها ونستعملها فقط فى التسلية والترفيه ومتابعة الأخبار ...

٤١١ - بالإضافة إلى كل وسائل التعليم والتدريب والتثقيف والتنوير التقليدية والمعروفة مثل المدرسة ، والمعهد ، والجامعات ، والأكاديميات ، والمسارح ، والمكتبات ، والندوات ، ودورات التدريب ، والمحاضرات ، ومواقع الانترنت ، والصحف ، والمجلات ، وصفحات الفيس بوك ... بالإضافة إلى كل تلك الوسائل السابقة والتى سيتم الاهتمام بها جميعاً فإن الثورة الثقافية المصرية ستعتمد بصورة أساسية على جهاز التليفزيون ومعه جهاز الراديو ؛ فهما وسيلتان لا تكلفان المواطن إلا القليل جداً فى استقبالهما بالإضافة إلى انتشارهما بالفعل حالياً ... وعدم احتياج المواطن إلى التنقل من مكان لمكان فيمكنه التفاعل مع البرامج المذاعة بدون أى تكلفة انتقال ...

أى أن الثورة الثقافية ستعتمد على الاستفادة من الإذاعة والتليفزيون كجهازين إعلاميين يصلان إلى كل بيت وسيارة ... وسيكون ذلك وسيلة مهمة من وسائل الثورة على الجهل والتخلف ونشر العلم والمعرفة ؛ فالبعض يتكاسل عن التعلم ... والبعض يبخل بالمال على أن ينفقه فى التعلم ... والبعض لا يملك المال من أجل التعلم ... والبعض ليس لديه الوقت الكافى للتعلم ... والبعض لا يجد الوسيلة ولا يعرف الطريق للتعلم ... والبعض يوجد ويعيش فى أماكن نائية عن أماكن التعلم ... ولكل هؤلاء وأولئك فإن التعلم عن طريق الإذاعة والتليفزيون يعتبر حلاً مثالياً ... وذلك من خلال الخطوات الآتية :-

٤١٢ - ستتم إذاعة البرامج أكثر من مرة ، وفى مواعيد مختلفة حتى يمكن للجميع متابعتها ... كما أنها ستكون موجودة بعد ذلك على شبكة الانترنت للاستفادة منها ... وستتم دعوة المواطنين أيضا إلى تحميلها من على شبكة الانترنت على أجهزتهم وتبادلها مع بعضهم البعض توفيراً للوقت والجهد والمال ... وذلك عن طريق كروت الذاكرة (فلاش ميمورى) أو الهارد ديسك ...

٤١٣ - البرامج التى تحتاج إلى وجود مادة مكتوبة ستتم طباعتها فى الصحف والمجلات وفى كتب يتم طرحها بأسعار مخفضة ويتم دعم أسعارها عن طريق وجود إعلانات داخل الكتب ...

٤١٤ - الاستفادة بالكوادر البشرية الكبيرة الموجودة فى جهاز الإذاعة والتليفزيون والتى تزيد على أربعين ألف مصرى ...

٤١٥ - الاستفادة بعلماء مصر وأطبائها ومهندسيها ومفكريها فى نقل العلوم وتبسيطها إلى المواطن العادى ...

٤١٦ - لا بأس من استخدام علماء ومتخصصين من الخارج ...

٤١٧ - فى هذا النظام سيصبح التليفزيون وكأنه مدرسة ، وجامعة داخل كل بيت ، ووزارة ثقافة ، وشركة تنمية بشرية ، ومسرح داخل كل بيت ...

* ومن نوعية تلك البرامج :

٤١٨ - برامج لتعليم اللغات الأجنبية (دورات كاملة من مستوى المبتدئين حتى مستوى الإتقان والتخصص) مثل اللغات الإنجليزية والفرنسية والصينية والألمانية والروسية واليابانية والعبرية والفارسية والإسبانية ... وغيرها ... وستكون هذه البرامج بالتعاون مع المراكز المتخصصة والسفارات الأجنبية فى مصر ؛ وستتم دعوة الراغبين فى التعلم إلى تشكيل مجموعات فيما بينهم والالتقاء وجهاً لوجه لزيادة حصيلتهم اللغوية ... ثم ستعلن الجهات المسئولة عن عقد امتحانات ليتقدم إليها الراغبون فى الحصول على شهادات تفيد بإتقانهم للغة ...

٤١٩ - برامج لتعليم الحاسب الآلى (الكمبيوتر) ببرامجه المختلفة وشرح كيفية التعامل مع الأجهزة الحديثة باختلاف أنواعها وكيفية حماية الأجهزة والحسابات من الهاكرز ...

٤٢٠ - برامج لإذاعة دورات تدريبية فى التنمية البشرية بكل موضوعاتها المختلفة ومجالاتها المتعددة مثل ... البيع – التسويق – التفاوض – إدارة الأزمات – إدارة الوقت – لغة الجسد – ترتيب الأولويات – الموارد البشرية – السكرتارية – إدارة المخازن – اتخاذ القرار – التحفيز – الخطابة – الإدارة – القيادة – المحاسبة – إدارة الأعمال – إدارة المشروعات ...

٤٢١ - برامج عن كل دول العالم بحيث يغطى البرنامج كل ما يتعلق بالدولة موضوع الحلقة من تاريخ ، وحضارة ، ومظاهر حياة ، وعادات وتقاليد ، وطريقة المعيشة ، وأهم الأماكن والمدن والمزارات ، وأهم الشخصيات التى أنجبته هذه الدولة ، ومواردها الطبيعية ، وعناصر تقدمها ، والصناعات التى تتميز بها ؛ بحيث يستطيع المشاهد المصرى الانفتاح على العالم وثقافاته والاطلاع عليها والاستفادة منها ؛ وبذلك يتعرف المصريون الذين لم يسافروا للخارج على حضارات العالم المختلفة بشكل ممنهج ومنفتح ؛ فيتخلصون من أفكارهم الغير واقعية والغير حقيقية والمشوشة أحياناً عن دول العالم الأخرى ... وبالطبع سيكون التركيز على كل ما هو إيجابى وبناء ومفيد فيما عند الشعوب الأخرى ...

٤٢٢ - برامج مع المؤلفين والأدباء والكتاب ليلخصوا للمشاهد مؤلفاتهم وأهم ما جاء فيها ... أو لقاءات مع بعض المتخصصين فى كل المجالات لتلخيص كتب لمؤلفين رحلوا عن دنيانا ... وبهذا ننقل الأفكار والعلم من أرفف المكتبات وصفحات الكتب لنجسدها بالصوت والصورة للمشاهدين الذين لا يستطيعون القراءة أو لا يقدرون عليها ... أو لا تتوفر الكتب فى متناول أيديهم ... وبهذا تصل الكتب ومحتوياتها إلى كل بيت وشركة وإلى كل مدينة وقرية ...

٤٢٣ - برامج مع النماذج المصرية الناجحة فى جميع المجالات ولكل المستويات ليتحدثوا عن تجاربهم الناجحة وفلسفتهم وكيفية تغلبهم على الصعاب ؛ وبذلك نستطيع تقديم قدوة جيدة لأبنائنا الصغار حتى نساعدهم فى تشكيل وجدانهم التشكيل الصحيح ... ونقدم لهم مئات التجارب والفلسفات فيأخذوا منها ما يلائمهم ويفيدهم ... وما يلهمهم ويحفزهم ...

٤٢٤ - برامج لإذاعة مناقشات رسائل الدكتوراه الحديثة فى كل المجالات ... أو لعقد لقاءات مع الحاصلين على شهادات الدكتوراه منذ فترة للحديث عن أبحاثهم ورسائلهم للدكتوراه ... وتوصياتهم فى نهاية رسائلهم ... وبذلك نحاول أن ننقل العلم المتخصص من القاعات المغلقة والجامعات المتخصصة إلى كل منزل وإلى كل الناس ...

٤٢٥ - الاهتمام بالبرامج العلمية ... مع التركيز على شرح القوانين والنظريات الهندسية المختلفة فى كل مجالات الهندسة ...

٤٢٦ - الاهتمام بعلوم المستقبل وشرحها ونشر أفكارها وتطبيقاتها المحتملة وما يمكن أن تغيره فى العالم مثل علوم النانوتكنولوجى ... والهندسة الوراثية ... والذكاء الاصطناعى ... والإنسان الآلى ... وعلوم الطاقة ... والبايوتكنولوجى ... الخ

٤٢٧ - برنامج يومى يتم فيه تقديم ترجمة لأحد الكتب الأجنبية العلمية القيمة ... وذلك من أجل اطلاع المواطن المصرى على أحدث الأفكار العلمية من جميع دول العالم ...

٤٢٨ - بالتعاون مع النقابات المهنية المختلفة تتم إذاعة برامج تتضمن دورات تدريبية كاملة عن الحرف اليدوية والمهن مثل الكهرباء – النجارة – الدهانات – الطباعة – التكييف – السباكة – الخرطة – الميكانيكا – الحدادة – اللحام – حلاقة وتصفيف الشعر ... الخ

وستكون هذه البرامج مدعمة بكل المواد الفيلمية المساعدة ومتدرجة بحيث أن بعضها يعطى فكرة عامة لغير المتخصصين وبعضها يتم توجيهه للمتخصصين وتنميتهم ورفع كفاءتهم وإطلاعهم على كل تفاصيل المهنة وأحدث ما وصلت إليه ...

٤٢٩ - برامج لتعليم المهارات المختلفة وتنمية المواهب مثل تعليم الرسم – الموسيقى – تربية الأسماك – الديكور – تربية طيور الزينة – التصوير الفوتوغرافى – تنسيق الزهور – تركيب العطور – العناية بالحدائق – الكروشيه – التطريز ...

٤٣٠ - برامج لتعليم الفكر الصناعى ، والأفكار الصناعية ، والإدارة الصناعية ، وكيف تتم صناعة المنتجات المختلفة ... ويتم التصوير من داخل المصانع المصرية ... كما يتم إذاعة مواد فيلمية من المصانع العالمية ... وبذلك نساعد فى ترسيخ الفكر الصناعى وتسهيله وتيسيره للمصريين ...

٤٣١ - برامج عن المشروعات الصغيرة ، وأنواعها ، وكيفية بدئها ، ودراسات الجدوى ، وكيفية عملها ، وكيفية اختيار المشروع ، وكيفية إدارة المشروع ، وكيفية تسويق المنتجات ...

٤٣٢ - برامج عن السيرة النبوية وقصص الأنبياء وسير عظماء التاريخ والمصلحين فى كل زمان ومكان ... وبث القيم والأخلاق من خلال هذه البرامج ...

٤٣٣ - برامج عن أشهر النساء **فى كافة المجالات والبلدان عبر كل العصور وما** قدمته **وما أفدن** به البشرية ... وذلك دعماً لثقة النساء فى أنفسهن ودحض الرأى القائل بوجوب تهميش دور المرأة فى المجتمع ...

٤٣٤ - برامج مع الشعراء الحاليين لتسجيل أشعارهم ... **وبرامج لإذاعة قصائد الشعر لكبارشعرائنا من كل** العصور وشرحها وشرح معانيها ...

٤٣٥ - **برامج لإذاعة المسرحيات** العالمية ...

٤٣٦ - برامج لدعم وتشجيع الهواة فى **كل المجالات** ...

٤٣٧ - برامج محو الأمية ...

٤٣٨ - إطلاق قناة تليفزيونية متخصصة للطفل ... تذيع كل ما هو قيم وجميل ؛ بحيث تعمل على زرع **الأخلاق ، والمبادئ** ، والقيم المصرية ، وتقوم بتبسيط العلوم **للأطفال خاصة علوم المستقبل** ...

٤٣٩ - برامج لتوعية المقبلين على الزواج عن كيفية بناء البيت السعيد ، وكيفية اختيار شريك الحياة ، وكيفية التعامل مع شريك أو شريكة الحياة ... والاختلاف فى الحياة والمسئوليات فى مرحلة ما قبل الزواج عن حياة **ما بعد الزواج** ... وكيفية حل المشاكل الأسرية بالطرق المختلفة والتغلب على الاختلافات التى غالباً **ما** ستكون موجودة فى شريكى الحياة ... وتعريف الزوجين بالحقوق والواجبات بين الزوجين وكيفية معاملة أهل الزوج أو أهل الزوجة ... وشرح ما يمكنه أن يساعد على إنجاح الزواج واستقرار الأسرة الجديدة وسعادتها ... **وتجنب الخلافات والطلاق** ...

وكذلك برامج وإعلانات للتوعية بخطورة زواج الأقارب ، وما قد يحدث للأولاد فيه من أمراض وكيفية إجراء التحاليل لتجنب تلك الأمراض ...

٤٤٠ - **وكذلك** برامج لكيفية إدارة الزوجة منزلها ... وكيف تصبح الزوجة مثقفة اقتصادياً فتدير ميزانية **الأسرة أفضل إدارة** ... ومثقفة غذائياً فتستطيع أن تكون موسوعة غذائية ؛ فتحمى أسرتها من كثير من الأمراض التى تنتج عن العادات الغذائية الخاطئة ... **وكذلك** برامج لتربية الأولاد وتنشئتهم **تنشئة متوازنة** وراقية ...

٤٤١ - برامج عن الإرشادات المنزلية عن كل ما يمكن الاستفادة به داخل المنزل مثل إعادة تدوير بعض المخلفات ... وكيفية حفظ الأشياء وصيانتها ، وإطالة عمرها الافتراضى ، والاستعمالات المتعددة لبعض الأشياء ...

٤٤٢ - برامج للتوعية الغذائية ، وشرح كل أنواع الغذاء ، وفوائده ، وأضرار الإكثار منه ، أو التقليل منه ... والعمل على تغيير نمط التغذية الخاطئ لدى الكثير من المصريين والذى يتسبب فى كثير من الأمراض ... وبذلك نحاول أن نحمى المواطن من الإصابة بأمراض كثيرة عن طريق الوعى والمعرفة وأن يتعلم كيفية الوقاية ...

٤٤٣ - برامج لشرح أغلب الأمراض التى يمكن أن تصيب الإنسان وكيفية الوقاية منها أو التعامل معها فى حالة الإصابة (لاقدر الله) ...

٤٤٤ - برامج عن الإسعافات الأولية ، والدفاع المدنى ، وكيفية التعامل السريع والآمن مع المصابين على اختلاف إصاباتهم ... ومع الحرائق المختلفة والتعامل معها والمواد المطلوب وجودها فى كل شركة وبيت للتعامل مع الإسعافات الأولية والدفاع المدنى ... وبذلك نحاول أن نسعى للتقليل من الخسائر الكبيرة التى قد تحدث (لاقدر الله) نتيجة للإصابات أو الحرائق ...

٤٤٥ - برامج لتعريف المشاهد بكل الألعاب الرياضية ، وشرح قوانينها ، وإذاعة مبارياتها ، وبطولاتها ، ولقاءات مع أبطالها ، ونجومها ، ومدربيها مثل كرة اليد وكرة السلة وكرة الطائرة والتنس وتنس الطاولة والملاكمة والمصارعة والهوكى والسباحة والتجديف والكاراتيه والجودو والتايكوندو وألعاب القوى بفروعها المختلفة وسلاح الشيش والإسكواش والباليه والجمباز وكرة السرعة وكرة الماء والخماسى الحديث والفروسية والدراجات ورفع الاثقال والرماية وكرة الريشة ...

وبذلك ننشر ثقافة كل الألعاب الرياضية فنشجع على ممارستها ... وسيكون هذا هو أول خطوة مهمة لبناء قاعدة ممارسين فى كل الألعاب ؛ وبمرور الوقت سيخرج من بين هؤلاء أبطال يرفعون اسم مصر عالياً فى البطولات الدولية ، ويحققون لأنفسهم أمجاداً ، ويحصلون لبلادنا على الميداليات والبطولات ...

٤٤٦ - برامج لنشر الوعى الدينى من البداية وحتى المتخصصين والمتفقهين فى الدين ... فعلى سبيل المثال لو كان الموضوع هو الصلاة ... فيوضح الفرق بين الصلاة المفروضة والسنن والنوافل ... والقضاء وصلاة

الفرد والجماعة وصلاة المتأخر ... وصلاة العيد وصلاة الضحى وصلاة الوتر ... وصلاة الاستخارة وصلاة الجنازة وصلاة الغائب ... وصلاة الكسوف والخسوف وصلاة الاستسقاء وصلاة القنوت ... وصلاة المسافر وما هو سجود السهو وسجود التلاوة وسجود الشكر ... وغيرها ... وهكذا فى كل موضوع من الموضوعات ؛ وبهذا نحاول أن نسعى لإنسان يعرف أساسيات دينه وصولاً إلى إنسان مثقف ومتفقه فى دينه ...

٤٤٧ - برامج لنشر الوعى والثقافة القانونية على هيئة منهج كامل متكامل مبسط يتم فيها شرح الفرق بين الدستور والقانون واللائحة والقرار ، والفرق بين المحاكم المختلفة واختصاصاتها ، وبين القوانين المختلفة وما تنظمه ، والفرق بين الجناية والجنحة والمخالفة ، وبين السجن والحبس والحبس الاحتياطى ، وكيفية كتابة العقود وغيرها من الأوراق القانونية الخ ... وهكذا فى كل فروع القانون فيتم شرح قانون الأحوال الشخصية ... وقوانين الضرائب بأنواعها ... وبذلك نحاول أن نسعى إلى نشر الثقافة القانونية تجنباً لكثير من المشاكل والجرائم والأخطاء والقضايا والخسائر ...

٤٤٨ - برامج لنشر الوعى السياسى وشرح نظريات السياسة ومصطلحاتها وعلومها ... فيتم شرح الديمقراطية ، والثيوقراطية ، والديكتاتورية ، والبرجوازية ، والليبرالية ، والعلمانية ، والنظام البرلمانى ، والنظام الرئاسى ، والنظام المختلط ... الخ

٤٤٩ - لقاءات مع مسئولى الأحزاب وأعضائها لشرح فكر كل حزب وتوجهه وسياساته وأنشطته ... وكذلك لقاءات مستمرة مع أعضاء البرلمان لطرح أفكارهم ورؤيتهم ...

٤٥٠ – برامج لشرح حقوق المواطن التى نص عليها الدستور ، والقوانين المختلفة ، وبرامج لتوعية الشعب بحقوقه فى التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة وكيف يحصل على حقوقه بدون الحاجة إلى واسطة أو رشوة ... وكيف يتقدم بشكوى فى حالة إساءة معاملته أو تعطيله أو التعسف معه ... وكيف يعرف الخدمات التى تقدمها الوزارات والهيئات والإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه الخدمات وأماكنها ومواعيدها ...

٤٥١ - برامج عن التاريخ المصرى ... وعن العسكرية المصرية وعن رجال المخابرات المصرية وأعمالهم لمصر وعن القادة والأبطال المصريين عبر كل العصور ... وماذا قدموا لمصر ... وكيف ضحوا ... وبهذا نسعى إلى تقوية ثقة الشباب فى تاريخهم ووطنهم ليشبوا على عقيدة الفداء من أجل الوطن ... وليبذلوا النفيس والغالى من أجل تجديد مجد هذه الأمة ...

٤٥٢ - برامج عن معالم مصر الطبيعية والأثرية والسياحية بتفاصيلها ومواقعها وكيفية الوصول إليها ...

٤٥٣ - برامج عن المتاحف المصرية المتنوعة ومحتوياتها ومواعيدها وتكلفتها وعناوينها ...

٤٥٤ - برامج لتعليم قيادة السيارات ، **ومبادئ التعامل مع الأعطال** ، وكيفية اكتشافها ، والتفرقة بينها ... وكيفية صيانة السيارات والحفاظ عليها ...

٤٥٥ - برامج لتعليم صيانة كل الأجهزة الكهربائية البسيطة ... المنزلية وغيرها ...

٤٥٦ - برامج لتعليم المشاهد كيفية حجز تذاكر السفر ، وحجز الفنادق عن طريق الإنترنت ، **وكذلك الشراء** عن طريق الإنترنت ...

٤٥٧ - **برامج عن الدراسة فى** الجامعات والمعاهد المتخصصة المختلفة والفرق بينها ومعرفة المواد والعلوم التى يتم تدريسها فى كل منها ...

٤٥٨ - برامج مسابقات ثقافية متنوعة ...

٤٥٩ - برامج لنقد الأمثال الشعبية السيئة والكلمات المخالفة للقيم والأخلاق ... والدعوة إلى عدم استعمالها ... **والتوقف** عن ترديدها ...

٤٦٠ - برامج لكيفية التفكير العقلانى المنطقى ... واكتساب مهارات التحليل والبحث عن السببية ... **والابتعاد** عن كل ما قد يصيب التفكير العقلانى من عيوب مثل التهوين ، أو التهويل ، أو التعميم ، أو التفكير الاختزالى ... الخ

٤٦١ - برامج لتعليم المواطن كيفية التفكير النقدى ، وتحليل المشكلات ، **وإدارة الأزمات** ، **وطرق حل** المشكلات بطرق جديدة ، وبدون الاعتماد على الأفكار التقليدية ...

٤٦٢ - **برامج لعلم النفس** ... وكيفية فهم الآخر ... والتفكير الايجابى وتقوية الثقة بالنفس ... **واكتشاف الذات** ... **وأسرار النجاح** ... والاستمتاع بالحياة ...

٤٦٣ - برامج لتعليم المراسلات التجارية ... وشرح الشحن البحرى والجوى ، وشرح قوانين التصدير والاستيراد والتخليص الجمركى ... وتطبيقاتها العملية ...

٤٦٤ - برامج لتعليم الإتيكيت ... وحسن الضيافة والاستقبال ... والتواصل الاجتماعى ... وكيفية التعامل فى جميع المناسبات الاجتماعية ...

٤٦٥ - برامج لتعليم لغة الصم والبكم... ليست موجهة فقط لمن حرموا من نعمة السمع والقدرة على الكلام ... وإنما موجهة لكل الناس ... فإذا كانت الأقدار قد حرمت البعض من نعمة التواصل مع المجتمع ... فمن واجب المجتمع ألا يقسو عليهم أو يتجنبهم أو يتجاهلهم ... بل علينا أن نسعى نحن للتواصل والتفاهم معهم وتعويضهم عن جزء مما فقدوه ... ومساعدتهم من أجل إدماجهم فى المجتمع والاستفادة الكاملة من طاقاتهم ...

كل ما سبق ذكره من برامج هو على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ... وبالطبع ستكون هناك برامج أخرى فى مجالات عديدة ...

٤٦٦ – تعتبر فكرة نشر الثقافة عن طريق التليفزيون أو ثورة التليفزيون تطبيقاً عملياً وتأكيداً وتعبيراً صادقاً عن المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على " الثقافة حق لكل مواطن ، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب ، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافى أو غير ذلك ...

وتولى اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً ... "

٤٦٧ - من فوائد ثورة التليفزيون هذه أن تلك البرامج الهادفة والمفيدة لن يستفيد منها أبناء مصر فقط بل سيستفيد منها كل أبناء الدول العربية ... وبهذا تعود مصر منارة للعلم والثقافة ... وتسترد دورها التنويرى والتثقيفى ...

كما يجب أن نقوم ببث هذه البرامج إلى الدول الإفريقية بعد ترجمتها إلى اللغات الإفريقية المختلفة ...

وبهذا تنتشر الثقافة المصرية وينتشر العلم عن طريق مصر ... وتكتسب مصر قوة ناعمة دولية عن طريق جديد هو طريق نشر العلم والثقافة والتنوير ...

٤٦٨ - جعل المكتبات الموجودة بالمدارس مكتبات عامة لجميع أفراد الشعب وخاصة لأولياء أمور الطلاب الموجودين بالمدرسة ... فيمكن للجميع الاطلاع والاستعارة كما يتم الترحيب بتبرع أولياء الأمور بكتاب أو ببعض الكتب لمكتبة المدرسة وتتم الكتابة على أولى صفحات الكتاب أن هذا الكتاب كان تبرعاً من الطالب ويذكر اسمه ويكتب تاريخ التبرع ...

٤٦٩ - زيادة المسابقات بين طلاب المدارس والجامعات ، ورصد الجوائز لها ، وإذاعة تلك المسابقات تليفزيونياً ... وتكريم الأوائل والفائزين فيها ، ويمكن أيضاً دعوة أولياء الأمور أو من يرغب من أقارب الطلاب للاشتراك فى تلك المسابقات ...

٤٧٠ - دعوة الصحف والمجلات إلى بيع الجرائد فى اليوم التالى لصدورها بنصف الثمن بعد ختم الجرائد بختم معين ، وكذلك بيع المجلات فى الأسبوع التالى لصدورها بنصف الثمن ... وبهذا قد يمكننا تدبير موارد مالية إضافية للصحف والمجلات بدلاً من إعدام المرتجع منها أو بيعه على أنه ورق (مشت) وكذلك توفير الصحف والمجلات بثمن أرخص يناسب الأقل دخلاً ...

٤٧١ - تشجيع ترجمة الكتب الأجنبية خاصة الكتب العلمية ، والدعاية الكافية للكتب التى تتم ترجمتها من قبل بعض الجهات مثل (المركز القومى للترجمة) ...

٤٧٢ - دعم البعثات العلمية للخارج ...

٤٧٣ - السماح للمدارس بتأجير فصولها وقاعاتها لعقد دورات التنمية البشرية بها بعد انتهاء اليوم الدراسى وفى أيام الإجازات ...

وبذلك سيساعد توفير الأماكن فى تخفيض أسعار تلك الدورات ؛ كما أنها ستكون قريبة من راغبى الدراسة فلا يتكلفون مشقة الانتقال إلى مكان بعيد ...

٤٧٤ - إنشاء المكتبات فى كل محطات السكة الحديد ، ومواقف الأتوبيسات ، ومحطات مترو الأنفاق ، ومحطات البنزين ... ويكون إيجارها مدعماً ومعفاة من الضرائب فى حالة اقتصارها على بيع الكتب فقط ...

٤٧٥ - بالتنسيق مع كل الجهات الإعلامية والثقافية والتعليمية والدينية ومع الفنانين والأدباء والمؤلفين والمخرجين ستقوم الدولة بعمل فيديوهات صغيرة لا تزيد مدتها على دقائق قليلة يكون هدفها إحياء القيم والأخلاق النبيلة مثل الصدق .. الحرص على التعلم .. حب الوطن وشرف الدفاع عنه .. بر الوالدين .. صلة الرحم .. الإيثار .. الوفاء .. الأمانة .. التضحية .. التعاون .. التصدق .. الأمل .. الإرادة .. التحدى .. التحفيز .. العمل الجماعى .. الإحسان إلى الغير .. العطف على الصغير .. احترام الكبير .. الصبر .. التسامح .. العفو عند المقدرة .. رد الجميل .. حسن معاملة الجار .. التكافل الاجتماعى .. الرفق بالحيوان .. المحافظة على البيئة .. الحرص على المال العام .. عدم إهدار الموارد الطبيعية .. حب النجاح للغير وعدم الحقد .. حب مساعدة الغير من أجل نجاحهم .. احترام الأعمال اليدوية واحترام من يعملون بها .. الخ ...

وكذلك النهى عن الأفعال السيئة والعادات المضرة ...

وكذلك فيديوهات تتحدث عن ديننا وتاريخنا وما به من عظمة ومجد ...

وكذلك فيديوهات تحض على الصلاة .. الزكاة .. الصوم .. الرياضة .. القراءة .. السفر .. الإخلاص فى العمل ... الاعتدال فى الغذاء ...

وكذلك فيديوهات عن بعض المواقف الحقيقية لمشاهير الشخصيات عبر كل العصور ... خاصة تلك المواقف التى تحمل معانى إنسانية أو فكرية أو أخلاقية أو وطنية ...

وتتم إذاعة تلك الفيديوهات فى كل القنوات الفضائية قبل الأفلام ، والمسلسلات ، والمباريات الرياضية ، وتتم إذاعتها فى دور السينما ، وفى القنوات التليفزيونية المغلقة فى محطات السفر ، وفى البنوك ، وفى الفنادق ، وفى المستشفيات ، وفى المطارات ، وداخل الطائرات ، وفى لوحات الإعلانات بالميادين والشوارع الرئيسية ...

٤٧٦ - بالاعتماد على الجامعات المصرية ووزارة الثقافة والإعلام والمبدعين والشركات الخاصة يتم عمل دورات وكورسات (فى صيغة ملفات صوتية MP3) ليسمعها المواطنون فى سياراتهم وعلى أجهزتهم السمعية أثناء تريضهم أو فى فترات انتظارهم أو فى أوقات فراغهم ...

٤٧٧ - تشجيع إقامة الصالونات الأدبية والثقافية والمنتديات الفكرية والدعوة إلى اجتماع الأصدقاء القدامى (أصدقاء الدراسة والطفولة) وتوفير الأماكن فى مراكز الشباب والأندية لذلك ...

٤٧٨ - عقد دورة صيفية لمعرض القاهرة للكتاب ... وانتقال المعرض إلى كل محافظات الجمهورية على مدار السنة بحيث لا يتم استثناء أى محافظة أو مدينة كبيرة من إقامة المعرض ... وبالتالى لا يقتصر المعرض على القاهرة والإسكندرية فقط ...

٤٧٩ – بناء مولات فى كل المدن ... الكبيرة والصغيرة ... تكون مخصصة لبيع الكتب فقط ... على أن يتم تأجير محلاتها بأسعار منخفضة ... فمن غير المعقول أن تكون لدينا مولات لبيع الملابس ... ومولات للتنزه والترفيه ... ومولات لبيع الأجهزة ... ولا تكون لدينا مولات متخصصة لبيع الكتب ... على حين تمتلئ مخازن شركات النشر بالكتب القيمة والنافعة التى لا يصل علمها إلى المواطنين ...

٤٨٠ – الحرص على أن يكون فى كل مركز شباب مكتبة للاطلاع والاستعارة ، ومكتبة أخرى لبيع الكتب ...

٤٨١ - حملة مجتمعية لكى يصبح الكتاب هو الهدية المتبادلة فى المناسبات مثل أعياد الميلاد والنجاح والتخرج وعند زيارة المريض ... ودعوة المكتبات إلى إصدار كوبونات بمبالغ محددة مثل ٥٠ج ، ١٠٠ج ، ٢٠٠ج وهكذا ؛ بحيث يشتريها الراغب فى إهداء الكتاب ويعطيها للشخص المهدى إليه ؛ فيقوم الأخير بإعطاء الكوبون إلى المكتبة والحصول على ما يريده من الكتب ويفضل قراءته ...
ودعوة المكتبات ودور النشر إلى عمل تخفيضات على الأسعار لحاملى كوبونات الهدايا ...
٤٨٢ - دعوة المقاهى والكافيتريات إلى إنشاء مكتبة صغيرة ليتمكن روادها من الاطلاع والاستفادة بأوقاتهم ... وكذلك دعوة سائقى التاكسى إلى وضع بعض الكتب فى سياراتهم على أن تكون من الكتب الخفيفة ذات الموضوعات الصغيرة المستقلة ...
٤٨٣ - ستكون هناك رقابة على الإعلانات خاصة التليفزيونية منها حتى يمكننا محاربة الإسفاف وتقليله ، ومنع الإعلانات المسيئة قبل رؤية المشاهد لها ...
٤٨٤ - قيام وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة بإصدار قائمة سنوية إرشادية بأفضل ٢٠ كتاباً فى كل مجال وذلك فى شهر ١١ من كل عام وقبل بداية معرض الكتاب بفترة كافية ... وذلك تشجيعاً لكل الكتاب والمؤلفين المتميزين فى كل مجال ... وتسهيلاً للمواطنين الراغبين فى متابعة واقتناء وقراءة كل ما هو جديد وجيد ...

٤٨٥ - من فوائد ظلم طرح الأراضى بالإيجار أنه سيخفض أثمان كل العقارات ومن ضمنها بالطبع الأراضى التى ستكون مخصصة لإنشاء المكتبات ، والتى ستصبح مساحة الجديد منها إن شاء الله أكبر وأرخص ...

٤٨٦ - إطلاق وتنظيم مسابقة ثقافية كبرى باسم المثقف المصرى تكون موضوعاتها فى كل العلوم والمعارف مثل الأدب .. الدين .. الفلسفة .. التاريخ .. الاقتصاد .. الجغرافيا .. السياسة .. الطب .. الرياضة .. الكيمياء .. الفيزياء .. الرياضيات .. الخ على أن يشترك فيها كل المصريين من جميع المحافظات ومن مختلف الأعمار ؛ فهى مسابقة مفتوحة للجميع وتبدأ بنظام التصفيات فى كل حى وقرية ومدينة ... فيكون هناك فائزون فى كل حى ومدينة ، ويتم تكريمهم وصولاً إلى الفائز فى كل محافظة ... ثم الفائز على مستوى الجمهورية ... وتكون مسابقة سنوية تستمر من أول العام لآخره ... ويتم فى نهاية المسابقة تكريم الأوائل والفائزين ... ويتم رصد الجوائز المالية القيمة للفائزين ... كما تتم إذاعة المسابقة على شاشات التليفزيون ...

٤٨٧ – إطلاق وتنظيم مسابقة ثقافية متخصصة بحيث يكون التسابق بين المتخصصين فى مجال التخصص وليست مسابقة عامة ... وبالطبع ستكون أسئلة المسابقة على درجة أعمق ...

٤٨٨ - تخصيص كل خطب المساجد اليومية والأسبوعية لمدة سنة كاملة لإحياء القيم وتجديد الأخلاق وحث الناس على التمسك بها وتبيان فضلها فى الدين فى الدنيا وفى الآخرة ودورها فى سعادة الفرد والمجتمع ... على أن يتم ترك الحرية لكل خطيب فى تحديد ما يبدأ به وما ينتهى به ... ومن أمثلة موضوعات الخطب : الصدق – الأمانة – الإخلاص – اتقان العمل – التوبة – عدم الغش – صلة الرحم – بغض الطلاق – حسن تربية الأولاد – الإحسان إلى الجار – الوفاء بالعهد – نشر العلم – الإيثار – النهى عن المنكر – مساعدة الغير – الكرم ..

٤٨٩ - دعوة شركات التدريب والتنمية البشرية إلى الانتقال إلى القرى والكفور والنجوع وإلى الأحياء الشعبية وعقد دوراتها بأسعار زهيدة فى متناول كل الناس فى حجرات المدارس والفصول بعد انتهاء ساعات اليوم الدراسى وفى أيام الإجازات ... وتذليل وتيسير كل المعوقات لذلك ...

٤٩٠ - إقامة مكتبة كبرى فى كل محافظة ومدينة ... وتدعيم المكتبات الموجودة حالياً ... وتزويدها بكل أنواع وسائل التعليم والتثقيف ... وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من الساعات يومياً ... وتنظيم المسابقات بها ...

٤٩١ - دعوة كل الشركات والمصانع إلى تكوين مكتبة تضم كتباً ومواد سمعية وبصرية بحيث يكون جزء من هذه المكتبة فى موضوعات وتخصصات مهنية فى نفس مجال عمل الشركة أو المصنع ، وبالتالى يستفيد

العاملون بها ويطورون من أنفسهم ... وجزء آخر فى المكتبة يكون عاماً وفى كل مجالات المعرفة بحيث يستفيد العاملون به أيضاً ... ويمكنهم الاستعارة من المكتبة فيستفيد بذلك أهالى وعائلات العاملين ...

٤٩٢ - الاهتمام بقصور الثقافة وتدعيمها ودعوتها لاحتضان كل الأنشطة الثقافية والتعليمية والتنموية ...

٤٩٣ - سوف أطلب من وزارة الثقافة بناء عدة متاحف متخصصة ، وهى نوعية جديدة من المتاحف لا أعلم إن كان لها شبيه فى العالم أم لا ... فيكون هناك مثلاً متحف للعلماء المصريين ومتحف للأدباء ... ومتحف للرياضيين ... ومتحف للشعراء ... ومتحف لرجال الدين ... ومتحف للأطباء ... ومتحف للفنانين ... ومتحف للملوك والحكام ورؤساء الجمهورية ... ومتحف للنساء المصريات بحيث يتكون كل متحف من مبنى ضخم يتم تقسيمه إلى مئات الأجنحة والحجرات ... يتم تخصيص كل جناح أو حجرة لشخصية مستقلة تحكى تاريخها وأعمالها وإنجازاتها وصورها وأفلام وثائقية عنها ...

فعلى سبيل المثال فى متحف النساء تكون هناك أجنحة وحجرات تحكى سير أعظم النساء المصريات مثل حتشبسوت .. كليوباترا .. نفرتيتى ..شجرة الدر .. هدى شعراوى .. لطيفة النادى .. أم كلثوم .. فاطمة اليوسف .. فاتن حمامة .. سميرة موسى .. عائشة عبد الرحمن .. الأميرة فاطمة إسماعيل .. نبوية موسى .. شادية .. سهير القلماوى .. مفيدة عبد الرحمن .. صفية زغلول .. سيزا نبراوى .. رانيا علوانى .. ملك حفنى ناصف .. درية شفيق .. عائشة تيمور ... الخ

وهكذا فى كل أنواع المتاحف ... وبهذا نحيى تاريخ مصر وتاريخ أبناء مصر العظام فى نفوس المصريين ... ونتيح للمتخصصين ولغير المتخصصين الاطلاع على سير وحياة عظماء مصر فنوفر لهم بذلك المثل والقدوة ... ويتكون لهم الحافز لكى يعمل كل إنسان فى مجاله ويتفوق ويبدع من أجل أن تكون له حجرة أو جناح فى هذه المتاحف ، كما يمكن أن يضم كل متحف من هذه المتاحف أجنحة وحجرات لمشاهير مصر الذين مازالوا على قيد الحياة ولكن لا يتم تخصيص حجرة مستقلة لأى منهم إلا بعد وفاته حتى يتم التقييم النهائى وحتى يكون ذلك حافزاً لهم على مواصلة عطائهم ... وفى نفس الوقت يكون تكريماً لهم فى حياتهم ...

٤٩٤ - كما سأدعو وزارة الثقافة إلى إنشاء متحف جديد باسم متحف المتاحف والأماكن المصرية ، بحيث يضم ملخصاً عن كل المتاحف المصرية الأخرى وأشهر الأماكن الأثرية والسياحية فى مصر من كل المحافظات ومختلف العصور بحيث يستطيع السائح الذى يقضى فترة قصيرة فى مصر أن يزور هذا المتحف ... فيعرف وتتكون لديه فكرة ولو مبسطة ومصغرة عن كل المتاحف المصرية الأخرى المتنوعة ...

٤٩٥ -سوف أدعو وزارة الثقافة بالاشتراك مع الأحياء والمراكز والمدن إلى تبنى مشروع نحول به شوارعنا إلى متاحف مفتوحة وذلك برسم الجداريات فى كل مكان وكتابة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الزعماء والعظماء فى كل مكان ... وتتم الاستعانة فى ذلك بطلبة كليات الفنون الجميلة والآثار ... وذلك بدلاً من إعلانات الدروس الخصوصية وإعلانات إصلاح الثلاجات والغسالات التى تشوه شوارعنا وتسبب لنا تلوثاً بصرياً ...

كما ستتم دعوة الفنانين والرسامين والشعراء وأصحاب المهارات الخاصة إلى عرض مواهبهم فى الميادين والشوارع الرئيسية فى أيام الإجازات ...

٤٩٦ – إطلاق مسابقة سنوية تحت إشراف وزارة الثقافة يتم فيها اختيار أفضل عشرة أغانى لكل عام ، وكذلك أفضل كلمات أغنية ، وأفضل ألحان ، وأفضل توزيع موسيقى ، وأفضل أداء ، وأفضل لوحة فنية ...

٤٩٧ - سأدعو المحليات والأحياء إلى وضع يافطة فى كل شارع يحمل اسم أحد الأشخاص تحمل تعريفاً بهذا الشخص وما فعله وما قدمه فى حياته وسبب تسمية هذا الشارع باسمه ... ومتى ولد ومتى توفى وما هى أهم أعماله ...؟

٤٩٨ - دراسة إنشاء متحف (وليكن اسمه متحف العالم ... أو متحف أبناء آدم) يضم مئات الأجنحة والحجرات ... وكل حجرة منه تضم كل المعلومات عن شخصية أثرت فى تاريخ الإنسانية منذ بدء الخليقة وحتى أيامنا هذه ...

فيضم هذا المتحف أشهر الحكام والعسكريين والسياسيين والمخترعين والمكتشفين والأدباء والكتاب والرياضيين والفنانين والقانونيين والعلماء من كل الدول والحضارات وعبر كل العصور ...

٤٩٩ - يمكن لوزارة الثقافة أن تتولى التخطيط والتنفيذ لهذا المتحف بالمشاركة مع كل دول العالم خاصة الدول الكبرى وبالمشاركة مع المنظمات الدولية المتخصصة ...

والهدف من هذا المتحف هو رفع ثقافة ووعى وإدراك المواطن المصرى عبر توفير رؤية بانورامية له تحكى تاريخ الإنسانية بما فيها من إنجازات وأعمال ضخمة تسمح له بالخروج من الانغلاق على الذات والتعرف على كل حضارات وثقافات العالم بما يعود عليه من رغبة فى إثبات الوجود وإعادة بناء مصر لتعود لها مكانتها التى تستحقها ...

كما أن متحفاً كهذا**سوف** يساهم فى تنويع المنتج السياحى المصرى فلا نقدم للسائح آثارنا المصرية فقط ... **بل** نقدم له حضارة بلاده وحضارات البلاد الأخرى ... ويتعرف على عظماء بلاده ... وعظماء الإنسانية كلها ... وبهذا يصبح هذا المتحف وجبة سياحية ثقافية دسمة وجاذبة لنوعية جديدة من السياح ...

٥٠٠ - لكى نستطيع أن نخرج ببلادنا العزيزة من مرحلة الانهيار والتأخر التى نعيشها إلى مرحلة النجاح والتقدم التى نتمناها ... فإنه لا يكفى لذلك أن تصدر القوانين ، أو تتغير الدساتير ، أو تتبدل السياسات ، أو **ظلق الشعارات ، أو نلقى الخطب** ، أو يوجه الحكام المناشدات ، ولا يكفى أيضا أن نقيم المشروعات ، أو نشيد المبانى ؛ وإنما لابد للناس وللمجتمع أن تتغير سلوكياتهم وعاداتهم وأفعالهم إلى الأفضل ... فيكتسبون صفات جديدة ويتعودون على أفعال حميدة ... ويتخلصون من أفعال سيئة وعادات غير محمودة ... **فالدول لا** تتغير بالحكام فقط ولا بالمحكومين فقط ؛ وإنما تتغير وتتقدم **بتفاعل وتعاون الحاكم والمحكوم** ؛ وبهذا يعمل الأفراد والدولة مجتمعين على إعادة بناء ما تهدم ، **وإصلاح ما تعطل** ، وتجديد ما تلف ، وتحديث ما تقادم ...

٥٠١ - أغلب الناس يرغبون فى تطوير أنفسهم ... وتغيير عاداتهم السيئة والإقلاع عنها ... **وإضافة صفات** جديدة والتعود عليها واكتسابها وإتقانها ... ولكن رغبتهم وحدها قد لا تكفى ... وإراداتهم وحدها قد لا تساعدهم ... وترك التغيير **لإرادة كل فرد قد لا** تنتج عنه نجاحات كثيرة لأن كل إنسان ضعيف بمفرده قوى **مع الجماعة** ... لذا كان على المجتمع أن يساعد بعضه البعض ويدعم بعضه البعض ... وبهذا أمرنا الله سبحانه وتعالى بأن نتعاون على البر والتقوى ... لذا فعلى الدولة وهيئاتها المختلفة أن تمد اليد لكل مواطن لكى يعمل على تطوير نفسه ... **وعلى الأفراد** (فرادى أو مجتمعين) أن يمدوا أيديهم للدولة لينهضوا بأنفسهم وبمجتمعهم ودولتهم ...

٥٠٢ - **على** نظام الحكم الجيد أن يساعد الناس ، وأن يساعد كل إنسان على حدة على التغيير وعلى التطوير من نفسه ... وعلى رئيس الجمهورية بصفته الراعى الأول والمسئول الأول عن كل ما يحدث فى المجتمع أن يكون هو المبادر والمحفز والمشجع على التغيير والتطوير ... وأن يضرب فى ذلك القدوة والمثل وأن يكون هو القائد وهو الرائد ... وكما يقولون : الناس على دين ملوكهم ...

٥٠٣ - **فإذا ما كانت** فى المجتمع المصرى إيجابية ما فإن على الدولة أن ترعاها وتنميها وتشجعها حتى تنتشر تلك الإيجابية وتزيد ... **وإذا ما كانت** هناك سلبية ما فعلى الدولة أن تشرح **للناس ذلك** ، وأن تحاربها ، **وتعمل** للقضاء عليها حتى تختفى تلك السلبية أو تقل ... وبهذا تتغير المجتمعات ، وبهذا تتقدم ... **وفى** ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : **إن** الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم ...

أى إن الله سبحانه وتعالى لن يساعدنا على التغيير إلا بعد أن نغير نحن من أنفسنا وما يوجد فيها من أخطاء ... ولكن تغيير الناس والمجتمعات لما بأنفسهم لا يتم من فراغ ، ولا ينشأ من عدم ؛ وإنما لابد له من عمل وإرادة وخطة وجدول وتشجيع وتحفيز وصبر ومثابرة ... فالتغيير لا يأتى بسهولة وإنما يأتى بالتعب والعرق ... والجهد والجهاد ... وبسبب هذا القانون الإلهى فى التغيير كانت فكرة الحملات المجتمعية وكانت ضرورتها وحتميتها إن أردنا لمجتمعنا النجاح والتقدم ...

٥٠٤ - فكرة الحملات المجتمعية هى قيام المجتمع بتبنى فكرة ما ، أو مشروع ما ، أو مبادرة ما لمدة شهر ميلادى كامل (من بدايته إلى نهايته) بحيث يشترك فى الحملة كل الراغبين والمحتاجين لذلك ، وتساهم فى تلك الحملة كل أجهزة الدولة من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الوزراء ، والوزارات ، والمحافظات ، والأحياء ، ووحدات الحكم المحلى ، والإعلام ، والإذاعة والتليفزيون ، والصحف ، والمجلات ، والقنوات ، والأحزاب ، والجمعيات الأهلية ، والخيرية ، والمدارس ، والجامعات ، والأندية ، ومراكز الشباب ، ومواقع التواصل الاجتماعى ، و.... الخ ... ويتطوع فى المساهمة فيها كل من يرغب من رجال الدين ، والعلماء ، والأدباء ، والمفكرين ، والسياسيين ، والصحفيين ، والإعلاميين ، ونجوم الفن ، والرياضة ، وشركات الدعاية والإعلان ، والشركات التجارية المختلفة ، وسيقوم بالتنسيق والترتيب لكل الحملات المجتمعية مساعد لرئيس الجمهورية ...

٥٠٥ - هدف الحملات المجتمعية هو تشجيع كل فرد وتنميته من خلال عمل مجتمعى واضح ومحدد وتغيير المجتمع عن طريق تغيير تصرفات وأفعال وعادات أفراده ... أى أن الناس كلهم مدعو للاشتراك فى العمل والتغيير ؛ وبذلك يتشكل تيار عام جماعى يقوى إرادة كل فرد على حدة ، ويحفز المتكاسل ، ويشجع المتردد ، ويعلم الراغب ، وينبه الغافل ، ويأخذ صاحب الهمة العالية فيه بيد الأقل همة ؛ أى أن الحملات المجتمعية لا تكتفى فقط بإطلاق الشعارات أو توجيه المناشدات ، ولا تترك كل إنسان يعمل بمفرده من أجل التغيير ؛ وإنما تقوم بتحديد الهدف وتجهيز ما يلزم له ، ودعوة الأفراد والمجتمع كله للاشتراك فى الحملة ، والانتظام فيها ، والاستفادة منها ...

٥٠٦ - الحملة الأولى فى الشهر الأول : حملة مجتمعية لإزالة كل الحواجز الحديدية والأسمنتية من الشوارع والحوارى والتى يضعها البعض لمنع انتظار السيارات على أن يتم تعطيل تنفيذ العقوبة الخاصة بوضع الحواجز فى الشوارع أثناء هذه الفترة ؛ على أن يتم تطبيقها بعد ذلك بمبالغ مضاعفة فتصبح ألف جنيه بدلاً

من ٥٠٠ جنيه ... وتتم فى هذه الحملة دعوة كل فرد قام بصنع ووضع حواجز إلى إزالتها بنفسه ... وبعد نهاية هذه الحملة يتم فتح باب البلاغات ضد كل من لم يقم بإزالة هذه الحواجز وضد أى مكان توجد به حواجز أو موانع تمنع سير الناس أو انتظار سياراتهم ... ليتم تطبيق القانون عليه وبحزم ... ستستمر هذه الحملة ٣ شهور وستشترك فيها كل الجهات المعنية مثل الأحياء وهيئة المرور وبالتوازى معها سيتم رفع كل السيارات المتهالكة من الشوارع ...

٥٠٧ - الحملة الثانية وستبدأ من الشهر الثانى : إطلاق حملة مجتمعية باسم مجلس العائلة ، تتم فيها دعوة كل عائلة إلى تكوين ما يسمى بمجلس العائلة ؛ بحيث يكون لكل عائلة اجتماع أسبوعى أو شهرى حسب الاتفاق فيما بينهم ، ويرأس المجلس كبار العائلة وشيوخها وحكماؤها ، ويقومون فيه بالنظر فى شئون العائلة وأحوالها والعمل على حل مشاكلها والتعاون فيما بينهم فى ذلك ... فيصلحون بين المتخاصمين ... ويقربون بين المتباعدين ... ويتكافلون من أجل مساعدة المحتاج منهم ... ويقدمون النصح والإرشاد لبعضهم البعض ويتواصون بالخير والقيم والمثل والمبادئ ... ويساعدون الجاهل على التعلم ... والعاطل على العمل ... ويطلقون مبادرات ومشروعات للخير والعمل فيما بينهم ... ويتم ذلك كله فى إطار الترابط العائلى ، والتعاون ، واحترام الصغير للكبير ، وعطف الكبير على الصغير ...

كما تشمل تلك الحملة المجتمعية الدعوة إلى المصالحة بين الأزواج المتخاصمين أو المطلقين من أجل لم شمل الأسرة والحفاظ على كيانها وأبنائها ... والعمل على تنشئتهم فى ظروف أفضل كما تشمل الحملة أيضا الدعوة إلى الحوار فى كل منزل وفى كل أسرة ، وأن يستمع كل منا إلى الآخر ... وأن نعمل على محاولة فهم آرائنا ودوافعنا ، وأن يكون أسلوبنا لحل المشاكل هو الحوار والتفاهم والتواصل والحفاظ على ذلك ... وبالإضافة إلى الدعوة إلى الحوار بين كل زوجين تتم أيضا الدعوة إلى الحوار بين كل أب وابنه ... وبين كل أم وابنتها ... وإلى ضرورة تبادل الاحترام والإعلان عن الحب بين كل أفراد الأسرة وعدم الخجل من التعبير عن ذلك ...

٥٠٨ - الشهر الثالث : حملة مجتمعية لنشر مفاهيم العادات الغذائية الصحيحة والتنبيه والتحذير من العادات الخاطئة ... والدعوة إلى الاعتدال فى تناول الغذاء وعدم الإسراف ... مع الحرص على تناول جميع أنواع الغذاء ... والالتزام بالابتعاد عن الأغذية الضارة فى حالة كون الإنسان مصاباً بمرض ما ... ودعوة الشركات

المنتجة للأغذية إلى كتابة السعرات الحرارية لمنتجاتها وكتابة نصائح غذائية متنوعة على العبوات ... بحيث تصل النصائح الغذائية إلى كل بيت وتكون متاحة أمام كل فرد ...

٥٠٩ - الحملة الرابعة والشهر الرابع : حملة مجتمعية لإزالة كل المطبات الصناعية التى ليست لها ضرورة ... مع الإبقاء على المطبات الأخرى الضرورية مع تعديلها لتصبح مطابقة للمواصفات القياسية ، ودهانها بألوان تجعلها مميزة وواضحة ... ووضع علامات تحذيرية قبلها (عيون القط) بحيث لا يصبح هناك مطب إلا ويتم وضع علامات تحذيرية قبله بمسافة محددة بحيث يشعر بها قائد السيارة قبل وصوله للمطب ... وحتى ولو كانت حالة إضاءة الطريق مظلمة ...

كما تشمل الحملة معالجة الحفر والنتوءات التى من الممكن أن تكون موجودة فى الشوارع ... وفتح باب تلقى الشكاوى من المواطنين عن تلك الحفر حتى تمكن معالجتها ...

٥١٠ - الشهر الخامس : حملة مجتمعية للبدء فى تغيير منظومة النظافة وجمع القمامة من المنازل والشوارع ؛ وذلك بفرز المخلفات من المنبع فى كل منزل بأن يتم فصل كل نوع من المخلفات على حدة فى شنطة ذات لون مختلف ... ويتم توفير الشنط عن طريق دعوة محلات السوبر ماركت والهايبر والمحلات التجارية بكل أنواعها إلى طباعة الشنط التى تضع فيها بضائعها بتلك الألوان المحددة لجمع النظافة حتى يمكن استعمال تلك الشنط مرة أخرى ، وألوان الشنط والأكياس البلاستيكية هى الأحمر والأزرق والأسود ...

وفى أول أيام تلك الحملة تتم دعوة جميع المواطنين للتنظيف أمام منازلهم ومحلاتهم وجمع القمامة ووضع صناديق خاصة بالقمامة ... ويتم منع جامعى القمامة [٢٣] من المرور فى الشوارع على أن يتم توجيه كل القمامة إلى مقالب خاصة بكل حى على حدة ...

٥١١ - الشهر السادس : حملة مجتمعية للبدء فى محو الأمية وذلك بتوجيه كل الأميين إلى التعلم فى المساجد والكنائس ...

٥١٢ - الشهر السابع : حملة مجتمعية لتنظيف أسطح المنازل من المخلفات والكراكيب وزراعة الأسطح بالخضراوات ، ووضع أحواض الزهور على أسوار الشرفات ؛ وبذلك نوفر هواءً نقياً ، وغذاءً سليماً ، وجواً

٢٣

المقصود بهم جامعو القمامة الذين يجمعون أنواع محددة مثل الكرتون أو البلاستيك وهو ما يطلق عليهم النباشين وهم من ينبشون فى القمامة ويتسببون فى بعثرة بواقى القمامة على الأرض ...

جميلاً ، ونستفيد بالوقت ، والأماكن ، وبجهد ربات البيوت ، ونزيد من الإنتاج الزراعى ، ونساعد المواطنين على زيادة دخلهم ، وستقوم وزارة الزراعة فى هذه الحملة بطرح كل مستلزمات زراعة الأسطح من تجهيزات وشتلات بسعر التكلفة ...

وبالطبع ولأنه من المستحيل أن تنجح الحملة فى تغطية كل الطلبات التى ستقدم لها فى خلال شهر واحد ... فإن الحملة ستستمر بعد ذلك ولكن بدون إعلانات مكثفة ... وبعد أن تكون كل فئات المجتمع قد عرفت بها وببياناتها ...

٥١٣ - الشهر الثامن : حملة مجتمعية لعدم المغالاة فى تكاليف الزواج وتغيير تلك الثقافة ... والدعوة إلى التيسير والتسهيل فى إتمام إجراءات الزواج ... وأن يكون الأساس الذى تبنى عليه الزيجات هو التوافق والخلق الكريم وليس الماديات ومدى توافرها ...

٥١٤ - الشهر التاسع : حملة مجتمعية للحفاظ على الوقت ، وبيان أهميته ، وعدم إهداره فيما لا ينفع واستثماره فى كل ما يفيد ...

٥١٥ - الشهر العاشر : حملة مجتمعية لترشيد استهلاك المياه فى كل المجالات والدعوة إلى إصلاح كل حنفيات المياه ... واستخدام ما يعمل منها بالأشعة خاصة فى الأماكن العامة والمساجد ... والدعوة لأن تكون فترة الاستحمام فى حدود من ٤ دقائق إلى ٥ دقائق ... والدعوة لعدم استعمال خراطيم المياه مباشرة فى غسيل السيارات ... وعدم رش الشوارع بالمياه النظيفة ... والدعوة إلى الترشيد فى مياه الوضوء وإعادة استعمالها فى رى مزروعات الأسطح ...

٥١٦ - الشهر الحادى عشر : حملة مجتمعية لضرورة حماية جسم الإنسان من الحر الشديد أثناء فترات الصيف حفاظاً على صحة الإنسان وطاقته ... ويتم ذلك بالدعوة إلى استعمال المظلة (الشمسية) ، أو لبس غطاء للرأس أيا كان نوعه ؛ وذلك للوقاية من ضربات الشمس التى تصيب المصريين أثناء الحر الشديد ...

٥١٧ - الشهر الثانى عشر : حملة مجتمعية لتقليل تدخين السجائر والشيشة ... وبيان أضرارها ؛ ولإنجاح تلك الحملة تتم زيادة أسعار السجائر ودخان النرجيلة ... ويتم طرح البدائل على الراغبين فى الإقلاع عن التدخين ودعوة المحيطين بالمدخنين إلى تشجيعهم على الإقلاع ... كما تتم دعوتهم إلى التبرع بأموال التدخين فى مشروعات خيرية كصدقة جارية ، كما سأدعو البرلمان إلى دراسة مشروع قانون يتم بمقتضاه حرمان

المدخنين من العلاج على نفقة الدولة فى حالة إصابتهم بأمراض تسبب فيها التدخين وذلك بعد ١٠ سنوات من صدور القانون ... كما تتم دعوة جهات البحث العلمى إلى العمل من أجل التواصل إلى أدوات تساعد المدخنين على الإقلاع عن التدخين ...

٥١٨ - الشهر الثالث عشر : حملة مجتمعية للتشجيع على القراءة وأن يكون الكتاب هو الهدية المتبادلة فى المناسبات مثل أعياد الميلاد والنجاح والتخرج وعند زيارة المريض ... ودعوة المكتبات إلى إصدار كوبونات بمبالغ محددة مثل ٥٠ج ، ١٠٠ج ، ٢٠٠ج وهكذا يشتريها الراغب فى إهداء الكتاب ويعطيها للشخص المهدى إليه فيقوم الأخير بإعطاء الكوبون إلى المكتبة والحصول على ما يريده من الكتب ... على أن يحصل المشترى على خصومات بالإضافة إلى قيمة الكوبون ...

٥١٩ - الشهر الرابع عشر : حملة مجتمعية للتوقف عن استعمال الألفاظ النابية أو الخارجة عن الآداب أو السب أو اللعن ... ودعوة مؤلفى الأعمال السينمائية والتليفزيونية والروائية إلى حذف تلك الكلمات من أعمالهم وعدم استعمالها ...

٥٢٠ - الشهر الخامس عشر : حملة مجتمعية لأهمية ترك الجدل والاتجاه إلى العمل ... وأنه لا مانع من الحوار ، والتفاهم بشرط ألا يتحول إلى جدل ، وجدل ، وسفسطة ، وتضييع للوقت ، وإهدار للطاقة ... فلنستمع جميعاً إلى بعضنا البعض ... ولنحترم اختلافنا ... كما تتم الدعوة إلى عدم التعصب بين المصريين فيتحول الاختلاف إلى خلاف فمن أهم مظاهر جمال الدنيا هو أن الله سبحانه وتعالى خلقنا مختلفين ... وأنه من غير المعقول أن يتفق الناس جميعاً على رأى واحد ...

٥٢١ - الشهر السادس عشر : حملة مجتمعية تدعو إلى الابتسام فى وجوه الآخرين وتبادل التحيات والسلام مع الأصدقاء والأحباء ... وتوجيه الشكر لكل من يقدم لنا خدمة أو عملاً ... والتحدث بصوت هادئ خاصة فى الأماكن العامة ...

٥٢٢ - الشهر السابع عشر : حملة مجتمعية فى شهر ذكرى مولد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لدراسة سيرته والاقتداء به ودراسة قصص الأنبياء والمرسلين ...

٥٢٣ - الشهر الثامن عشر : حملة مجتمعية لتشجيع غسيل الأسنان والمحافظة على ذلك واستعمال معجون الأسنان والفرشاة أو السواك ... ويتم فى هذه الحملة توزيع فرشاة الأسنان والمعجون والسواك مجاناً على طلبة المدارس ، ويمكن أن تشارك فى هذه الحملة بعض الشركات التجارية للدعاية لها ...

٥٢٤ - الحملة التاسعة عشرة : حملة مجتمعية يشارك فيها كل رموز المجتمع وخاصة رجال الدين من أجل القضاء على ظاهرة الثأر والمنتشرة فى محافظات الصعيد ...

٥٢٥ - الشهر العشرون : حملة مجتمعية لدعوة كل الشركات والمصانع لتطبيق نظام حوافز ومكافآت للعاملين واختيار العامل والموظف المثالى بصفة دورية ، ودعوة العاملين بالتعاون مع الإدارة إلى منع التحدث فى التليفونات الخاصة أثناء ساعات العمل ...

٥٢٦ - الشهر الحادى والعشرون : دعوة مجتمعية للتعلم أون لاين ولمتابعة المواقع والصفحات المفيدة والجيدة من على مواقع التواصل الاجتماعى والإنترنت وتشجيع القائمين على تلك الصفحات والاستفادة بمضمونها ...

٥٢٧ - الشهر الثانى والعشرون : حملة مجتمعية لحسن معاملة عمال النظافة والسعاة وعمال المنازل ليتم الاحتفال بهم وشكرهم وتقدير عملهم ... وإطلاق دعوة ليقوم كل حى وكل شركة وكل عائلة بشكر العاملين فى هذا المجال ، والاحتفاء بهم ، وتحديد يوم ليصبح عيداً لعمال النظافة لتحتفل الدولة والمجتمع بهم سنوياً ...

٥٢٨ - الشهر الثالث والعشرون : حملة مجتمعية للتخلص من السمنة وتخفيف الأوزان ، وعمل مسابقات لذلك ، ورصد جوائز لها ، وتشجيع ودعم الدولة لها ولكن بدون تجريح أو إساءة لأصحاب الأوزان الكبيرة أو السمناء ...

٥٢٩ - الشهر الرابع والعشرون : حملة مجتمعية لممارسة رياضة المشى ؛ ولن يتم إطلاق تلك الحملة إلا بعد أن تكون الأحياء قد جهزت عدة شوارع تتم فيها ممارسة رياضة المشى بسهولة بقدر الإمكان ...

٥٣٠ - الشهر الخامس والعشرون : حملة مجتمعية لترشيد الاستهلاك ومحاربة الإسراف وتقليل نسبة الفاقد فى المواد الغذائية ، وأهمية الحفاظ على نعمة الغذاء وعدم رمى الفائض منه فى القمامة ، وتشمل هذه الحملة تغيير ثقافة البيع للمستهلك من البيع بالكيلوجرام إلى البيع والشراء بالقطعة وحسابها بالتالى بالجرام ، وتشمل

أيضا هذه الحملة وضع صناديق أمام المطاعم وفى الشوارع والميادين ذات لون محدد ومميز لكى يقوم من لديه كمية من الغذاء الفائض عن احتياجاته بوضعها فى هذا الصندوق ليأخذها من يحتاج إليها ...

كما تشمل الحملة مناشدة الناس بألا تكون هناك مبالغة فى إعداد الولائم ... وكذلك المناشدة بألا يطلب الناس فى المطاعم ما يزيد على حاجتهم وحتى لو كانوا يملكون ثمن الغذاء فالعبرة الأهم هى الحفاظ على الغذاء من حيث قيمته وفائدته ...

٥٣١ - الشهر السادس والعشرون : حملة مجتمعية ننهى فيها عن السخرية من الآخرين أو ازدرائهم ، أو التقليل من شأنهم ، أو انتقادهم ... ومن أمثلة السخرية من الآخرين السخرية من الأسماء ، أو الألقاب ، أو الشكل ، أو اللون ، أو العرق ، أو الأصل ، أو السمنة ، أو الطول ، أو القصر ، أو الملابس ، أو الانتماء ، أو المهنة .... الخ ... وأن يكون من أهداف تلك الحملة حث كل فرد على ألا يؤذى مشاعر الآخرين بل عليه أن يقدم له النصيحة الصادقة بطريقة مقبولة ومهذبة ومحببة إلى النفس ...

٥٣٢ - الشهر السابع والعشرون : حملة مجتمعية لشكر وتكريم العلماء ، والمفكرين ، والمدرسين ، والمصلحين ، والآباء ، والأجداد ... هدف الحملة أن يتقدم كل واحد من المجتمع بالشكر إلى من تعلم منه شيئاً ومن استفاد منه سواء علماً أو خلقاً ...

٥٣٣ - الشهر الثامن والعشرون : حملة مجتمعية لتقوية روابط الصداقة ... من أجل أن يحافظ كل منا على أصدقائه خاصة القدامى ، ويعيد التواصل معهم ، ويستعيد معهم ذكرياته ... وأن يقدم الأصدقاء لبعضهم البعض الهدايا البسيطة فى هذا الشهر تعبيراً عن عرفانهم لبعضهم البعض ...

٥٣٤ - الشهر التاسع والعشرون : حملة مجتمعية للدعوة إلى احترام خصوصيات الآخرين ، واحترام حرياتهم وقراراتهم ، وعدم التدخل فى شئونهم ، أو التطفل ، وعدم توجيه أسئلة محرجة مثل تلك التى يوجهها البعض للفتيات : لماذا لم تتزوج حتى الآن ..؟ ويوجهها البعض للمتزوجات : لماذا لم تنجب حتى الآن ..؟ وللمطلقات : لماذا انفصلتم ..؟ ... الخ ... كذلك احترام الاختلاف الطبقى والاجتماعى فلا ينظر الغنى إلى الفقير باستعلاء ، ولا ينظر الفقير إلى الغنى بدونية ، وإنما يتعامل الجميع بوعى وفهم وباحترام للاختلاف الاجتماعى والمادى ...

٥٣٥ – الحملات المجتمعية السابقة كانت على سبيل المثال ... وستستمر بعد ذلك حسب احتياجات الناس واقتراحاتهم ... وقد يتم تكرار إحدى الحملات إذا طلب الناس ذلك ...

٥٣٦ - قبل أن أنهى الحديث عن فكرة الحملات المجتمعية **أود أن** أؤكد على شيء أخير وهو أنه ليس كل **الناس سوف** يلتزمون بالمشاركة فى الحملات المجتمعية ، ولا أن كل الناس سوف يستفيدون ويتغيرون بعد إطلاق وتنفيذ هذه الحملات المجتمعية ...

لا ... لن يحدث هذا بالطبع ولكن وبالتأكيد سوف يستفيد الكثيرون ، ويتغير الكثيرون وتختفى سلبيات ، وتظهر ايجابيات ، وتختفى أشياء سيئة ، وتظهر أشياء جيدة ... وهذا هو المطلوب أن نسعى إليه ونحرص عليه ... فالحياة لن تنتهى ، ومشاكلها لن تنتهى ، **ولكن المطلوب منا أن ظل دائماً نحاول أن نقضى** على سلبية **ما** وأن نضيف ايجابية **ما** ... وهذا هو الهدف ليس من الحملات المجتمعية فقط بل الهدف الذى من المطلوب والمفروض والواجب أن يتبناه أى نظام حكم وأى مجتمع يسعى للنهوض بنفسه وبوطنه ...

النقابات

٥٣٧ - لا أقصد بالنقابات المهنية النقابات الشهيرة مثل نقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، ونقابة التجاريين ، ونقابة الصحفيين ، ونقابة المحامين فقط ؛ وإنما أقصد كل تلك النقابات وغيرها ... وأضيف على ذلك أن كل مهنة وأى مهنة مهما كانت وأياً ما كانت لابد وأن يكون لها تنظيم نقابى ، يضم إجبارياً كل العاملين فى هذه المهنة ، وينظم عملهم ، ويعاونهم ، ويساعدهم فى كل ما يتعلق بالمهنة ؛ فيكون هناك (على سبيل المثال لا الحصر) نقابة للنجارين ، ونقابة لفنيى الكهرباء ، ونقابة للعاملين الميكانيكيين ، ونقابة للسباكين ، ونقابة للنقاشين ، ونقابة لفنيى اللحام ، ونقابة لعمال التحميل والشحن والتفريغ ، ونقابة للعاملين بالبناء ، ونقابة لجامعى القمامة ، ونقابة لعمال النظافة ، ونقابة للعاملين بالمنازل ، ونقابة للعاملين بصيانة الحدائق ، ونقابة لعمال المطاعم ، ونقابة للعاملين ببرمجيات الكمبيوتر ، ونقابة للعاملين بالأمن والحراسة ، ونقابة لسائقى اللوادر والأونش ، ونقابة للحلاقين ، ونقابة للشئون الإدارية ، ونقابة لأعمال السكرتارية ومديرى الأعمال ، ونقابة لأمناء المخازن ، ونقابة لفنيى الطباعة ، ونقابة لفنيى الصوت، والإضاءة ، والتصوير ، ونقابة لفنيى التبريد والتكييف ، ونقابة للعلميين ...

---

* هامش

محاولة حصر المهن التى يجب أن تكون لها نقابات هى محاولة غير ناجحة ؛ فأعداد المهن لا تنتهى ولا تتوقف ؛ بل هى تزداد بتقدم وتطور الحياة ؛ ولكننا سنذكر بعضها كمحاولة منا لضرب مزيد من الأمثلة :-

نقابة لفنيى عمل الألومنيوم ، ونقابة لعمال الرخام والسيراميك (مبلط) ، ونقابة لعمال صناعة الأحذية والجلود ، ونقابة للخراطين ، ونقابة لعمال المخابز (فرانين) ، ونقابة للحدادين ، ونقابة لفنيى المصاعد ، ونقابة لعمال السمكرة والدوكو ، ونقابة للممرضين وللرعاية الصحية لكبار السن ، ونقابة لبائعى الورد والزهور وعمال البساتين ، ونقابة للباعة العاملين بالمحلات والمتعاملين مع الجمهور ، ونقابة للباعة الجائلين ، ونقابة لعمال الغزل والنسيج ... الخ انتهى الهامش

---

٥٣٨ - من الأسباب الرئيسية التى تدفعنا إلى وجوب وجود نقابة لكل مهنة هو أن المستوى المهنى العام لكثير من المهن حالياً منخفض ... حدث هذا الانخفاض على مدى العقود الأخيرة ويرجع ذلك لعدة أسباب :-

أ - سرعة الحياة التى لم تعد تسمح فى كثير من الأحوال بالتأهيل الجيد والمناسب للكثيرين خاصة من المهن الحرة ، وانشغالهم بالعمل بدون تطوير أو حتى تأهيل رغبة منهم فى تحقيق دخل مادى سريع ...

ب - تراجع المستوى العام لجودة التعليم ... وظهر ذلك بوضوح على مستوى الخريجين فى السنوات الأخيرة ...

ج - عدم وجود جهة معينة تحدد أو تعطى الحق فى العمل بمهنة معينة ... فالدور الرقابى للنقابات على أعضائها ضعيف ... والكثيرون يعملون فى كثير من المهن بدون انتماء أو انضمام لنقابة ...

د - انتشار وذيوع أخلاقيات الفهلوة ، والاستسهال ، والاستعجال ، وفلسفة " اخطف واجرى " ، وتراجع قيم الإتقان والإخلاص ؛ بسبب الطابع المادى الذى انتشر فى المجتمع ...

هـ - قلة الأيدى العاملة المدربة فى أحيان كثيرة ، واضطرار جهات الإدارة لتعيين أفراد غير مؤهلين فى مستويات مهنية أعلى من إمكاناتهم على أمل تدريبهم وتأهيلهم ...

٥٣٩ - وبالطبع فقد أثرت كل تلك العوامل على مستوى وجودة كل المهنيين ، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة وكثيرة يتمثل بعضها فى التالى :-

أ - انخفاض متوسط إنتاج الفرد العامل فى كيان ما ؛ وبالتالى انخفاض مستوى إنتاجية الكيان (شركة أو ورشة أو مصنع) ؛ وبالتالى انخفاض مستوى وحجم الإنتاج القومى ...

ب - ضياع وفقد الكثير من الوقت ، والجهد ، والطاقة البشرية بسبب عدم التأهيل ...

ج - انخفاض المرتبات والأجور التى يحصل عليها العمال نتيجة لانخفاض الإنتاج ...

د - خسائر بشرية كبيرة تمثلت فى وفيات وإصابات كثيرة جداً بسبب الحوادث التى نتجت عن سوء إدارة الآلات ، أو الماكينات ، أو السيارات ، أو الأجهزة المختلفة ...

هـ - خسائر مادية بسبب هلاك وتلف الكثير من قطع الغيار والمواد الخام ...

و - عدم قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى مجالات كثيرة لانخفاض المستوى المهنى ...

ز – اضطرار بعض أصحاب المشروعات فى مصر إلى استقدام وتعيين عمال غير مصريين ...

ح – قبول بعض العمال ممن يعملون بالخارج لمرتبات منخفضة ...

٥٤٠ - دور النقابات مهنياً مع أعضائها يكاد يكون منعدماً فى كثير من النقابات ؛ فمع مشاكل المجتمع المتزايدة أرادت النقابات (بعضها وليست كلها) أن تساعد أعضاءها على مواجهة صعوبات الحياة المادية ؛ فاتجهت إلى العمل على توفير بعض الخدمات مثل الخدمات العلاجية ، أو إقامة معارض السلع المعمرة وبيعها بالتقسيط ، أو تنظيم رحلات المصايف ، أو رحلات العمرة والحج ، أو إنشاء النوادى ، أو بناء المساكن والشقق لأعضائها ...

وفى الحقيقة ورغم أهمية هذه الخدمات السابقة كلها إلا أن الدور الأساسى لكل نقابة لا يجب أن يكون هو تقديم هذه الخدمات لأعضائها ... لأن هذه الخدمات ستتوفر فى المجتمع لكل المواطنين بعد تحسن الحالة الاقتصادية للبلاد ... أما الدور الذى يجب ولابد أن تقوم به النقابات وهو دور أساسى لا يمكنها أن تتخلى عنه ولأنه ليست هناك جهة أخرى يمكنها أن تقوم به ... هذا الدور الذى أتحدث عنه هو اهتمام النقابة بأعضائها مهنياً ، ومساعدتهم على أداء مهام مهنتهم بكل كفاءة ، ثم مساعدتهم على الارتقاء بمستواهم لمواكبة التطور الهائل فى أغلب المجالات ...

٥٤١ - بعد تلك المقدمة المختصرة اسمحوا لى بأن أعرض وجهة نظرى للتغيير الذى يجب أن يحدث فى عمل ودور النقابات وهو ما أعتقد أنه سيغير وجه الحياة فى مصر كلها :-

٥٤٢ - يكون انضمام كل مهنى للنقابة إجبارياً ، ولا يسمح لأى إنسان أن يعمل فى مهنة ما إلا إذا كان منتمياً ومنضماً ومقيداً فى نقابة تلك المهنة ...

وتكون لكل مهنة نقابة واحدة فقط منعاً للانقسام والتشتت والضعف ...

٥٤٣ - توفر الدولة لكل النقابات أراضى مجانية ومنحة مالية لبناء المبانى اللازمة لعمل النقابة ... كما تفتتح النقابات فروعاً لها فى المحافظات ، والمدن الكبرى ، وخاصة فى المدن الصناعية العامة والمتخصصة ... كما سيتم بناء مبان مجهزة بقاعات تدريب فى كل قرية وكفر ونجع تكون مخصصة لكل النقابات وليس لنقابة بعينها ... وتكون متاحة لكل النقابات بالمجان ؛ بحيث يكون هناك جدول للتشغيل والاستغلال الدائم لهذه القاعات بالتنسيق بين أهالى كل قرية ومسئوليها وبين النقابات ...

٥٤٤ - تقوم كل نقابة بقيد كل العاملين بمهنتها بعد اختبارهم وتحديد مستواهم الفنى ... وتقوم كل نقابة بتقسيم المهنيين إلى فئات متدرجة تبدأ (على سبيل المثال) من متدرب إلى عامل عادى إلى عامل ممتاز إلى مساعد

مشرف إلى مشرف إلى أعلى إلى أعلى ممتاز ... وبالطبع قد تختلف المسميات والدرجات من نقابة لأخرى ...

٥٤٥ -ستقوم كل نقابة باختيار وبتدريب كل أعضائها وكل من يرغب فى الانضمام إليها واحتراف مهنتها ...

٥٤٦ - سيتولى التدريب كبار المهنة وشيوخها والمتمكنون من أدواتها والبارعون فيها ...

وتقوم كل نقابة بإرسال وفود من أعضائها للسفر للخارج ؛ وذلك للاطلاع على أحدث الوسائل ، والأفكار ، والأجهزة ، والنظريات ، والأدوات ، والمخترعات فى تلك المهنة ... وستستعين كل نقابة بالشركات الكبرى العاملة فى نفس المجال فى مصر من أجل تقديم التدريب والدعم الفنى لأعضاء النقابة ...

كما يمكن لكل نقابة استقدام خبراء ومتخصصين من أفضل دول العالم ومن أكثرها تقدماً وعلماً وتفوقاً لتدريب أعضاء القابة ، ويتم نقل هذه المحاضرات والدورات فى التليفزيون ليراها وليستفيد منها أكبر عدد ممكن من المصريين ... وخاصة أعضاء القابة ...

٥٤٧ - سيكون التدريب لأعضاء القابة عملياً ونظرياً ... وستصدر القابات المجلات والنشرات ... وسيكون هناك كتب ومنشورات لذلك التدريب ... وكذلك مواد فيلمية تتم إذاعتها على قنوات التليفزيون المتخصصة ... وتكون متاحة على مواقع الإنترنت ...

ويجب على كل نقابة أن يكون لها موقع على الإنترنت وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعى يقوم أعضاؤها من خلاله بمتابعة كل المستجدات فى النقابة ...

٥٤٨ - تقدم كل نقابة التدريب العملى فى كل المحافظات والمدن الكبرى إذا كانت لها فروع هناك ... وإذا لم تكن لها فروع فيمكن أن يكون هذا التدريب فى أماكن مراكز التأهيل المهنى وفى فصول المدارس ، أو فى دور المناسبات الاجتماعية ، أو فى مراكز الشباب ، أو فى الأماكن التى سيتم بناؤها فى كل قرية وكفر ونجع وستكون مخصصة للقابات مجاناً ...

كما تقوم النقابات بتنظيم زيارات تدريبية إلى المصانع الكبرى والحديثة فى مصر ... وتصوير كل ما يفيد أعضاءها وتقديمه لهم ...

وفى كل الأحوال يجب أن تنقل القابة العلم والمعرفة إلى أعضائها أينما كانوا ... وأن يكون التدريب والتثقيف ورفع المستوى المهنى ورفع الكفاءة مستمراً بدون توقف وببرامج محددة على مدار السنة وذلك حتى يمكن لنا

أن نعوض ما فاتنا وأن نلحق بمن سبقونا ويتمكن المجتمع من رفع كفاءة جميع المهن ... فهذا هو الطريق الأسرع للعمل والتنمية والنجاح ...

٥٤٩ - تقوم كل نقابة بعمل قاعدة بيانات كاملة عن أعضائها من حيث السن ، والمهارات ، والمؤهلات ، والكفاءة ، ومحل السكن ، وأرقام التليفونات ... الخ

كما تقوم بإعداد قاعدة بيانات تضم العاطلين عن العمل من أعضائها ، وعلى كل عضو نقابة باحث عن عمل أن يبلغ النقابة لتساعده فى توفير فرصة عمل له ...

وتقوم كل نقابة بإتاحة بيانات الباحثين عن العمل وخبراتهم للشركات والمصانع والكيانات الراغبة فى توظيف المهنيين من أعضائها ...

٥٥٠ - كما تقوم النقابة بتنظيم منتديات دورية للتوظيف يلتقى فيها أعضائها بالباحثين عن عاملين ... كما يكون فى كل نقابة مكان مخصص للإعلان عن الوظائف المتاحة داخل مصر وخارجها ...

٥٥١ - تقوم النقابات (فى حالة احتياجها لذلك) باستقبال وتدريب من هم فى سن المعاش خاصة من أحيلوا للمعاش فى سن مبكر (إذا كانت لديهم الرغبة فى ذلك) ... والهدف من ذلك هو توفير العجز فى الموارد البشرية إذا كانت تلك النقابة تعانى من ذلك ، وكان سوق العمل يعانى من نقص الفنيين أو العاملين بتلك المهنة ... كما أن ذلك الإجراء سيوفر لكثير ممن بلغوا سن المعاش الحق فى العمل وهو حق أصيل من حقوق الإنسان يجب على المجتمع ألا يحرم أحد أبنائه منه وأن يعمل على توفيره لكل الراغبين فيه ...

٥٥٢ – يكون لكل نقابة قسم (يمين) يؤديه المنتمى للنقابة عند انضمامه ، وعند كل ترقية ... ويتضمن القسم الالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة ، والحرص على أدائها بكل شرف وأمانة ...

٥٥٣ - يمكن أيضا لكل نقابة إعداد وتوفير تدريب ودورات للهواة من غير الراغبين فى احتراف تلك المهنة ؛ ولكن لديهم الرغبة فى معرفتها وممارستها كهواية فقط ...

٥٥٤ - فى حالة احتياج المواطن العادى للتعامل مع أحد المهنيين مثل نجار أو كهربائى أو نقاش أو سباك أو فنى ألوميتال أو ... الخ .. سيقوم بالاتصال بالرقم المختصر للنقابة ؛ والتى بدورها ستوفر له عدداً من أعضائها الفنيين القريبين من مكان المواطن وبياناتهم ... فيقوم المواطن بالاتصال بأحدهم والاتفاق معه ...

وفوائد هذا النظام أن المواطن سيستفيد وسيطمئن إلى أنه سيتعامل مع فنى مدرب وليس هاوياً أو مدعى معرفة ... وسيكون لديه أكثر من مهنى وليس مهنياً واحداً فيستطيع التعامل مع المهنى المتميز فى عمله ... وعدم التعامل مع من يراه غير متميز أو غير مؤهل جيداً ...

٥٥٥ - سيكون من حق المواطن الاطلاع على بطاقة عضوية المهنى الخاصة بالنقابة (الكارنيه) فيتأكد المواطن من درجة تدريب وكفاءة المهنى أو الفنى قبل الاتفاق معه ...

٥٥٦ - سيوفر هذا النظام قاعدة بيانات متكاملة لكل مواطن فلن يضطر إلى البحث عن فنى ما فى مهنة ما ... ولن يبذل وقتاً أو جهداً أو فكراً لكى يجد فنياً يحتاج إليه ... فكل ما سيحتاجه هو معرفة أرقام تليفونات النقابة التى يحتاج إلى التعامل مع أحد أعضائها ... وأعتقد وأتوقع أن أرقام تليفونات كل النقابات ستكون متاحة فى وسائل الإعلام والصحف والمجلات المختلفة وعلى مواقع البحث على الأنترنت ...

كما أعتقد وأتوقع أنها ستكون مسجلة على ذاكرة الهواتف المحمولة لكثير من المواطنين ...

٥٥٧ - هذا النظام سيوفر لكل فنى حر ، ولكل مهنى حر فرص عمل كثيرة بدون دعاية ، وبدون إعلان ، وبدون تكلفة ...

٥٥٨ - هذا النظام سيدفع ويجبر كل المهنيين على ضرورة رفع كفاءتهم وتمكنهم من مهنتهم لأن كل فنى يعلم أن معلومات المنافسين له أصبحت متاحة لكل مواطن ... وأنه إذا أساء معاملة أحد المواطنين أو أخطأ فى أداء مهنته ؛ فإن المواطن لن يتعامل معه مرة أخرى كما أن هذا المواطن من حقه أن يتقدم بشكوى إلى النقابة ضد هذا الفنى والتى بدورها عليها أن تجرى تحقيقاً فى الواقعة حتى لا تسيئ إلى سمعتها ... ويقاضيها المواطن ...

٥٥٩ - بتطبيق هذا النظام ستتمكن كل نقابة من معرفة حجم العاملين بمهنتها ، وحجم سوق العمل ، ومدى القص أو الفائض فى سوق العمل ؛ وبالتالى تستطيع كل نقابة بالتعاون مع الوزارات المختلفة مثل التخطيط ، والتعليم ، والبحث العلمى ، والصناعة ، والخارجية ، وبالتعاون مع الهيئات المختلفة أن تحدد الأعداد المطلوبة لمهنتها فى السنوات القادمة طبقاً لتوجهات وخطط الدولة فى كل المجالات وطبقاً لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية فى مصر وخارج مصر من الدول التى يسافر إليها المصريون للعمل بها ...

٥٦٠ - بعد تطبيق هذا النظام وظهور بعض نتائجه فى تحسن كفاءة ومهارة الفنيين والمهنيين سيرتفع دخل الفنى والمهنى داخل مصر وخارج مصر ، وسيقل الفاقد فى الوقت والجهد والخامات ... وسيحصل العامل

الفنى الذى سيسافر للعمل بالخارج على دخل أعلى ، وستعود للفنى المصرى سمعته المتميزة فى الخارج وذلك بعكس الوضع الحالى فى بعض الدول خاصة الخليجية التى يحصل فيها بعض العاملين على أجور منخفضة وذلك بسبب عدم التأهيل الجيد ...

٥٦١ - بتطبيق هذا النظام سيختفى الكثير من المنتجات الرديئة والسيئة وغير الجيدة من السوق المصرى ... لأن كل فنى ومهنى فى هذا النظام عليه أن يبلغ النقابة بالماركات والمنتجات المغشوشة ، أو المزورة ، أو المقلدة فى السوق ، والتى تفسد عليه عمله وتسىء إليه ... وعلى النقابة أن تنبه وتحذر أعضاءها من تلك المنتجات وعليها أيضاً أن تصدر بيانات دورية توضح فيها المنتجات الرديئة الموجودة فى الأسواق ، وأماكن وجودها ، وكيف يمكن للمواطن أن يعرفها ... وعليها أن تعلن عن ذلك فى وسائل الإعلام المختلفة وموقعها على الإنترنت ... فيستطيع المواطنون تجنب تلك المنتجات ... كما أن من حق النقابة أن تتقدم ببلاغات إلى الأجهزة الرقابية المختلفة ضد هذه المنتجات والتى بدورها ستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحابها ؛ وبذلك يصبح المهنيون والفنيون والنقابات حائط صد ومنع للمنتجات السيئة والرديئة التى يتم طرحها فى الأسواق بدون رقيب وتتسبب فى ضياع أموال الناس وجهدهم وطاقاتهم وكثيراً ما تتسبب فى خسائر وأضرار بشرية ...

٥٦٢ - بتطبيق هذا النظام سيكون ممنوعاً على العامل الفنى أو المهنى أن يكون مقيداً فى أكثر من نقابة ... وبذلك تختفى الصور والحالات التى نراها كثيراً فى حياتنا وهى أن نجد أحد الحرفيين أو الفنيين يعمل كهربائياً وسباكاً ونجاراً ... ومن المعروف أن التخصص فى العمل هو الطريق إلى الإتقان والنجاح وزيادة الدخل أو الأرباح ...

٥٦٣ - فى هذا النظام ستقوم كل نقابة أيضاً بتوعية أعضائها وتثقيفهم قانونياً فيعرف كل فنى حقوقه القانونية ، وكيفية الحفاظ عليها ، وعدم إهدارها ، وكيفية التعاقد مع الشركات والمصانع وستتولى كل نقابة الدفاع عن أبناء المهنة ضد كل ما يختص بعملهم ...

٥٦٤ – ستقوم النقابات بتعليم أعضائها كيفية تأسيس المشروعات ، وكيفية إدارتها ، والمهارات اللازمة للنجاح فى إدارة المشروعات ...

٥٦٥ - ستقوم النقابات بتقديم الرأى والمشورة الفنية فى الاستشارات التى ستطلبها منها مصانع وشركات القطاع الخاص ...

٥٦٦ - فى هذا النظام سيكون ممنوعاً على النقابات العمل بالسياسة أو إبداء الرأى السياسى فى أى موضوع ؛ فدور ومهمة واختصاص كل نقابة هو تنظيم شئون المهنة التى تجمع بين أعضائها ؛ والتى بسببها ومن أجلها أنشئت النقابة وينضم إليها أبناؤها ... أما أن تعمل النقابات بالسياسات وتترك الاهتمام والرعاية المهنية لأعضائها فهذا من صور التخبط والفشل التى يجب أن تنتهى وتختفى من المجتمع ... فمن يرغب فى العمل السياسى عليه الذهاب إلى الأحزاب ... ومن يرغب فى الاهتمام بمهنته وتطوير احترافه لها فليذهب إلى النقابة ... وبناء على ذلك يكون محظوراً وبشكل نهائى رفع أى شعارات سياسية أو دينية داخل أى نقابة أو الترشح على أى أساس غير مهنى ...

٥٦٧ - يمكن لكل نقابة أو أكثر من نقابة أن تشترك وتتعاون فى بناء أو شراء أسهم مستشفى تكون مخصصة لعلاج أعضاء تلك النقابة ...

٥٦٨ - بعد فترة من تطبيق هذا النظام وبالتوازى مع التغير والتقدم الاقتصادى المأمول حدوثه فى المجتمع يمكن لبعض النقابات أن توجه جزءاً من مجهودها ونفقاتها للبحث والتطوير فى كل ما يفيد أعضاءها ومهنتهم ... على أن تكون هذه المراكز البحثية بالتعاون مع الجامعات ووزارة البحث العلمى ...

٥٦٩ - أى تكنولوجيا جديدة أو أجهزة حديثة سيتم استقدامها إلى مصر ... يجب العمل على فهمها واستيعابها من خلال النقابات وأعضائها المتخصصين ولجانها التى ستتشكل لهذا الغرض ثم نقلها وشرحها لمن يرغب فى معرفتها ... ثم العمل من أجل تطبيقها فى مصر وتصنيعها وتطويرها ... فمن المؤسف ومن العيب أن تكون مشاركتنا فى هذه الحضارة الإنسانية الحالية هى مجرد استهلاك أو مشاهدة لما ينتجه شركاؤنا فى هذا الكوكب من الشعوب الأخرى ... بل علينا السعى والحرص على المشاركة بإيجابية وفاعلية فى تطوير حياة الإنسان على كوكب الأرض ...

لا يكفى أن تتوفر لكل مصرى فرصة عمل ولكن يجب أن يجيد كل من يعمل عمله ويؤديه بكفاءة عالية ... حتى يزيد الدخل ويزيد الناتج القومى وهذا ما ستعمل من أجله النقابات ...

المرور

٥٧٠ - **مشكلة المرور** [٢٤] فى مصر ليست مشكلة هينة أو ثانوية أو فرعية أو قليلة الأهمية ... بل هى مشكلة أساسية ومهمة ومؤثرة جداً فى جودة الحياة ؛ وبالطبع فإن تأثيرها الذى نتحدث عنه هو تأثير ضار وليس مفيداً ... وأضرار مشكلة المرور كثيرة جداً (على عكس ما يتصور البعض) ... أذكر هنا بعضاً منها :-

٥٧١ - مشكلة المرور تتسبب فى ضياع أغلى ما يملكه الإنسان وهو الوقت ... والوقت هو العمر ... **والعمر** هو الوعاء الذى يصنع فيه الإنسان أعماله والوطن أمجاده ... **فإذا ضاع الوقت والعمر ضاعت بالتالى الأعمال** ، وضاعت فرص تحقيقها ، **واختفت الأمجاد** ، وظهرت الأمراض ... **ولنا أن نتصور الخسائر** والأضرار التى تتسبب فيها مشكلة المرور لملايين المصريين الذين تتعطل مصالحهم ، وتضيع أوقاتهم ، **وتتباطأ إنجازاتهم** ... فلو افترضنا أن هناك ١٠ **ملايين إنسان** (وهم رقم افتراضى قليل) يفقدون يومياً ساعتين من عمرهم بسبب المرور لكانت النتيجة هى ضياع ٢٠ مليون ساعة عمل يومياً على المجتمع ... وبحساب عدد أيام العمل ٣٠٠ يوم فى السنة فإن إجمالى عدد تلك الساعات المهدرة يصل إلى ٦ **مليارات ساعة** ... ولنا أن نتخيل كم الإنتاج الذى كان من الممكن إنتاجه فى الـ ٦ **مليارات** ساعة هذه ... وكم التغيير الذى يمكن أن يحدث فى مصر لو نجحنا فى حل مشكلة المرور ، وحولنا أوقاتنا وطاقاتنا المهدرة فى المرور إلى ما فيه فائدة لنا جميعاً ...

٥٧٢ - **مشكلة المرور** تتسبب فى فقدان مصر والمصريين **مليارات** الجنيهات ... تلك التى يتم فقدها بسبب استهلاك البنزين والسولار فيما لا فائدة منه بسبب تعطل أو بطء سير السيارات ، **بالإضافة إلى تكلفة قطع** غيار السيارات التى تتسبب فيها مشكلة المرور مثل استهلاك المواتير واستهلاك تكييفات السيارات **ومكابح** (تيل) **الفرامل** والمرايا والسمكرة نتيجة الحوادث التى تنتج عن الازدحام ...

٥٧٣ - تتسبب مشكلة المرور فى زيادة نسب التلوث وبالتالى الإصابة بالكثير من الأمراض الخطرة بسبب بقاء السيارات (خاصة القديمة والمتهالكة) فى الشوارع مدة طويلة وما ينتج عنها من زيادة العوادم مثل

---

٢٤ كثيرون من الأصدقاء الذين قرءوا مشروع هذا البرنامج قبل طباعة الكتاب لامونى على التفاصيل الكثيرة الموجودة فى مشكلة المرور ، واعترضوا عليها قائلين إنه لا يوجد برنامج لمرشح رئاسى يتعرض لكل هذه التفاصيل ... وفى الحقيقة ومع اقتناعى بوجهة نظرهم إلا أننى أيضاً مقتنع بما هو أهم منها وهو أنه لا يوجد ما هو أهم من الحرص على وقت وراحة المصريين ، **ولذلك فإن** ذكر التفاصيل فى حل مشكلة المرور لا أراه من باب التزيد والمبالغة ، وإنما أراه من باب الحرص والاهتمام ...

الرصاص وأول أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين ... تلك العوادم الضارة بصحة الإنسان والحيوان والنبات ...

٥٧٤ - تعتبر مشكلة المرور معوقاً أساسياً للتقدم الاقتصادى بسبب ما ينتج عنها من تباطؤ فى حالة الاقتصاد ، وقلة الدخل بسبب انخفاض أعداد المهام المنجزة ، وكثرة الأعمال التى يتم تأجيلها ... فهناك يومياً الملايين والملايين من المهام الاقتصادية التى لا يتم إنجازها ... وبالتالى يتم تأجيلها بسبب ازدحام الشوارع وضيق الوقت ... فهذه بضائع لم يتم تسليمها للعملاء ، وهذه مواد خام لم يتم توريدها ولم تصل لأماكن الإنتاج ، وهذه أموال وشيكات لم يتم تحصيلها ، وهذه اتفاقات ومقابلات تم تأجيلها ، وهذه أوراق لم يتم استخراجها ، وهذه إجراءات لم يتم انجازها .... الخ

٥٧٥ - تتسبب مشكلة المرور أيضاً فى مشاكل اجتماعية كثيرة ... فالبعض يتكاسل عن زيارة الأهل والأقارب بسبب الازدحام ، والبعض لا يستطيع اللحاق بمناسبات الأفراح وعقد القران والعزاء بسبب المرور ، وكم من مريض فاته موعد مع الطبيب بسبب المرور ، وكم من خلاف ومشاجرة حدثت بسبب المرور ، وكم إنسان أصيب أو توفى نتيجة لمشاجرة حدثت بسبب المرور ، وكم من علاقة ساءت بين جيران بسبب خلافهم على انتظار سياراتهم ...

٥٧٦ – ازدحام الشوارع وبطء سير السيارات تسبب فى الفشل فى سرعة وصول الكثير من سيارات الإطفاء إلى أماكن الحرائق ، وتسبب أيضاً فى بطء وصول سيارات الإسعاف إلى أماكن المصابين أو إلى المستشفيات ...

٥٧٧ - المرور أيضاً ومشاكله يتسبب فى تغيير الحالة النفسية لكثير من الناس بسبب الضوضاء والازدحام والتكدس والوقت المهدر مما ينتج عنه فقدان الكثير من الناس لهدوءهم وعدم سيطرتهم على أعصابهم ... وكم من مشكلة حدثت بسبب ذلك سواء فى أماكن العمل أو داخل المنازل أو أثناء الرحلات ... الخ

بعض أسباب مشكلة المرور

٥٧٨ - بعد أن تكلمنا عن بعض أضرار مشكلة المرور ، وقبل أن نبدأ فى تخيل طريقة الحل ... علينا أن نسعى لمعرفة أسباب حدوث وتفاقم مشكلة المرور ؛ حتى نكون على بينة من أمرنا عندما نشرع فى حلها ... ومن بين تلك الأسباب :-

أ - الزيادة الكبيرة التى لم تكن متوقعة لأعداد السيارات ، وكذلك زيادة عدد السكان مع عدم زيادة الأراضى المستغلة بنفس النسبة ...

ب - التخطيط القديم للمدن والأحياء والشوارع لم يكن متسعاً ولا كافياً لاستيعاب الأعداد الضخمة من السيارات ؛ بالإضافة إلى هدم الكثير من المبانى القديمة وبناء أبراج مكانها ... وبعضها بدون جراجات ...

ج - تركز الخدمات والمصالح الحكومية والأنشطة التجارية والاقتصادية فى مناطق معينة مما يتسبب فى وجود ضغط مرورى كبير عليها ...

د - عدم بناء جراجات عامة تكفى لأعداد السيارات الكبيرة ...

هـ - حالة بعض الطرق السيئة وكذلك حالة بعض السيارات القديمة المتهالكة والتى تتسبب فى الكثير من المشاكل والحوادث ...

و - زيادة حالات الفساد والرشاوى والواسطة وعدم تطبيق القانون على الجميع ... وذلك فيما يتعلق بتحرير مخالفات المرور أو سدادها ...

ز - غلاء أسعار المحلات ، وقلة فرص العمل دفعا الكثيرين للعمل كباعة جائلين فى وسط الطريق ...

ح - ضعف رقابة الأحياء والمحليات ، ورغبة التجار أصحاب المحلات فى مزيد من المبيعات دفعتهم لعرض بضائعهم خارج محلاتهم ...

ط - مع زيادة عدد السكان وغلاء المعيشة قام آلاف المواطنين بتحويل شققهم السكنية الواقعة بالأدوار الأرضية إلى محلات تجارية ...

ى - قلة أعداد رجل المرور فى بعض المناطق ، وعدم تأهيل بعضهم مثل مجندى الأمن المركزى ...

ك -سوء حالة بعض الطرق ، وكثرة المطبات والحفر تقلل فى كثير من الأحوال من سرعة السيارات ...

ل - عدم تحديد حد أقصى فى السنوات لاستعمال السيارات وتراخيصها ، ومع انخفاض المستوى الاقتصادى لعموم الشعب فمازالت هناك سيارات من الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضى تعطل وتسير فى الشوارع المصرية ؛ مما ينتج عنه تعطل الكثير منها وتعطيلها حركة المرور ...

م - حصول بعض المواطنين على رخص قيادة على الرغم من عدم إجادتهم القيادة بالإضافة إلى قيادة من هم دون السن خاصة فى المناطق الشعبية والنائية وعدم إلمامهم بالقراءة والكتابة فى بعض الأحيان ...

٥٧٩ - مشكلة المرور هى مشكلة المجتمع كله ... والجميع يخسر بسببها ... **الفرد والدولة** ... الغنى والفقير ... **العامل وصاحب العمل** ...**سائق التاكسى والراكب** ... من يملك سيارة ومن لا يملك ... **البائع والمشترى** ... المنتج والمستهلك ... سائق الميكروباص والركاب ...

وبناء على ذلك فإن الجميع مطالبون بأن يشتركوا ويتعاونوا من أجل حل مشكلة المرور التى ستعتمد **على** الفلسفة والمحاور الآتية :-

- إيقاف الأسباب المؤدية لزيادة مشكلة المرور ...

- ليس الهدف من تنظيم مشكلة المرور هو تحصيل المخالفات والغرامات بقدر ما هو تسهيل وتيسير حياة الناس وانتقالاتهم وانتقال البضائع ومساعدتهم فى أداء أعمالهم ...

بعض الحلول لمشكلة المرور

٥٨٠ - من الخطوات الهامة جداً التى ستساعد على حل مشكلة المرور هو ما تكلمنا عنه سابقاً بخصوص طريقة إدارتنا للأراضى وتغييرها من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ... وهو الإجراء الذى سينتج عنه تعمير مساحات كبيرة من أراضى مصر وصحرائها فوراً وسكنها وإشغالها وعمرانها ؛ وهو ما سيترتب عليه انتقال الكثير من المصريين للعيش والحياة فى تلك الأراضى والمدن الجديدة التى تم تخطيطها وتجهيزها بطريقة أحدث وأجمل وأرقى ؛ مما سيؤدى إلى تخفيف الزحام عن كل المناطق القديمة ... وإعادة توزيع الكثافة السكانية فى مناطق جديدة مخططة جيداً ...

٥٨١ - استمرار العمل فى المصالح الحكومية والهيئات العامة والبنوك لمدة ٦ أيام فى الأسبوع وحتى الساعة الخامسة يومياً مع استمرار العمل فى الخزينة حتى الساعة الرابعة مساءً سوف يساعد على أن ينجز كل مواطن فى اليوم الواحد أكثر من مهمة ، ولن يتم تأجيل إنجاز المهام وإعادة التردد على الجهة الحكومية الذى كثيراً ما يحدث الآن بسبب عدم استطاعة المتردد على الجهة الحكومية إنهاء كل الإجراءات فى الوقت الصغير المتاح قبل إغلاق الخزينة ... وسيساعد هذا الإجراء خاصة كل العاملين فى الشركات والقطاع الخاص والمسئولين عن إنهاء التعامل مع الجهات الحكومية (موظفى العلاقات العامة والتشهيلات) ...

ملحوظة : هذا الإجراء سيستفيد منه أيضاً موظفو الدولة حين يكونون فى حاجة إلى إنهاء بعض المهام مع إدارات حكومية أخرى فلن يكون المواطن أو الموظف مضطراً إلى الحصول على إجازة أو إذن لعدة أيام بل سيكفى اليوم الواحد لإنجاز المهمة ...

٥٨٢ - تخصيص تليفونات فى كل الهيئات الحكومية لكى يتصل بها المواطنون ليستعلموا ويسألوا عن الإجراءات والأوراق المطلوبة قبل ذهاب المواطنين إليها ؛ وذلك توفيراً لمجهود المواطنين وأوقاتهم ... على أن تكون هذه التليفونات مستقبلة فقط للمكالمات وغير مسموح بإجراء المكالمات منها حتى لا يتم استعمالها من قبل الموظفين ...

كما تتم زيادة أعداد الإجراءات التى يمكن إنجازها عن طريق الإنترنت يوماً بعد يوم ، وكذلك تدعيم التوقيع الإلكترونى والسداد الإلكترونى ...

٥٨٣ - قيام هيئة المرور [٢٥] ببناء الجراجات متعددة الطوابق فى جميع أنحاء الجمهورية على أن يتم البدء فى المحافظات والمدن الكبيرة فهى الأكثر ازدحاماً ... وتكون أولوية البناء للمناطق التجارية والخدمية والإدارية والتعليمية ...

٥٨٤ - يكون رسم الانتظار فى تلك الجراجات هو جنيه واحد لكل ١٢ساعة أى أن انتظار اليوم الواحد ستكون تكلفته جنيهين فقط ؛ وذلك لكل سيارة تحمل بادج الاشتراك فى هذه الجراجات وتحمل كارنيهاً أو بطاقة تفيد ذلك ... وهذا الاشتراك السنوى سيكون إجبارياً على كل سيارة وقيمته ٥٠٠ جنيه سنوياً ...

٥٨٥ - تدبير الأراضى المطلوبة لبناء الجراجات سيكون عن عدة طرق منها :-

أ - قيام الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الدفاع والأوقاف وغيرها بالتبرع أو التنازل عن بعض الأراضى التى بحوزتها لصالح مشروع الجراجات ...

ب - نزع ملكية بعض الأراضى الفضاء ذات المساحات المناسبة لبناء الجراجات عليها ؛ وذلك للمنفعة العامة على أن يتم تعويض أصحابها مادياً بالقيمة السوقية العادلة (طبقاً للدستور) [٢٦] أو بأراض أخرى فى المدن الجديدة (مع ملاحظة أن أسعار كل الأراضى ستنخفض بعد تغيير نظام إدارتنا للأرض من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال) ...

ج - شراء بعض الأراضى من المزادات التى تعقدها الهيئات الحكومية والبنوك وغيرها ...

د - بناء بعض الجراجات تحت أراضى الأندية الكبرى الموجودة فى المدن الكبرى إذا تعذر تدبير أراضى أخرى ...

٥٨٦ - إطلاق حملة مجتمعية تحت إشراف ورعاية رئيس الجمهورية تستمر لمدة ٣ شهور تتم فيها إزالة كل الحواجز الحديدية والخرسانية والعوائق والمصدات التى يتم وضعها فى الشوارع ، والتى تمنع انتظار السيارات ... وتشترك فى هذه الحملة هيئة المرور بكل رجالها وإمكاناتها ... ووحدات الحكم المحلى والأحياء بكل إمكاناتها ... ومظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية وكذلك وسائل الإعلام المختلفة التى ستدعو

٢٥

شرح هيئة المرور ودورها سيأتى ذكره لاحقاً ...

٢٦

تنص المادة ٣٥ من الدستور المصرى " الملكية الخاصة مصونة ، وحق الإرث فيها مكفول ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها ، إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقاً للقانون "

المواطنين إلى إزالة كل تلك الحواجز بأيديهم قبل انتهاء مهلة الـ ٣ شهور والتى سيتم فيها وقف تطبيق عقوبة تلك الحواجز المنصوص عليها فى المادة ١٤ من قانون المرور رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ على أن تتم مضاعفة الغرامات عدة مرات بعد انتهاء فترة الـ ٣ شهور ...

٥٨٧ - بالتزامن مع حملة إزالة الحواجز سيتم رفع جميع السيارات القديمة ، والمهملة ، والمتهالكة ، والخردة المتروكة فى الشوارع بدون حركة ، والتى يتركها أصحابها لشهور وأحياناً لسنوات ، والبعض منها يصبح مرتعاً للفئران والحشرات وأحياناً مكاناً لرمى النفايات ...

ويتم نقل هذه السيارات وتخزينها فى أماكن خارج المدن على أن يتحمل أصحابها تكلفة نقلها فى حالة التقدم لاستردادها ...

على أن يتم إعدام هذه السيارات بعد سنة من تخزينها وبيعها إلى مصانع الحديد كخردة فى حالة عدم تقدم أصحابها لتسلمها ...

ويتم إصدار قرار بقانون ينص على معاقبة كل من يترك سيارة قديمة فى الطريق العام ... فالشوارع العامة والطرقات ليست مخزناً للسيارات القديمة ؛ وإنما هى حق عام لكل المواطنين لا يجوز لأحد الاعتداء عليه ...

٥٨٨ - بعد انتهاء الحملة المجتمعية السابقة والتى تمت فيها إزالة الحواجز ورفع السيارات المتهالكة يتم إطلاق حملة مجتمعية أخرى لمدة شهرين تشمل :-

* إزالة كل المطبات الصناعية غير الضرورية ... ودهان وطلاء كل المطبات الأخرى بعد تعديل مواصفاتها بحيث تصبح غير ضارة بالسيارات غير المرتفعة عن الأرض ... كما يتم التحذير من المطبات الصناعية بطريقة ثابتة وواحدة على كل الطرق المصرية وهى وضع عيون القط (قطع حديدية يتم تثبيتها فى الأرض يشعر بها قائد السيارة لأنها تسبب هزة بسيطة للسيارة وتعكس الإضاءة ليلاً) قبل كل مطب بمسافة معينة ومحددة ... فيصبح هذا التحذير وكأنه كود مصرى لتنبيه قائدى السيارات قبل المطب الصناعى بفترة ...

وبذلك نتفادى الكثير والكثير من الحوادث التى تتسبب فيها المطبات الصناعية وما ينتج عنها من إصابات ووفيات بشرية وخسائر مادية للسيارات خاصة أثناء فترة الليل حيث أعداد كبيرة من الطرق والشوارع غير مضاءة ...

وحيث لا يستطيع رؤية المطبات الصناعية وتفاديها إلا من اعتاد السير على هذه الطرق وعرف المطبات وحفظ أماكنها ... أما من يقود سيارته على طريق جديد ولأول مرة فإنه غالباً وللأسف كثيراً ما يتضرر من هذه المطبات التى تظهر فجأة حيث إنها بدون علامات تحذيرية كافية ...

٥٨٩ - إنشاء أسواق دائمة لبيع السيارات المستعملة والجديدة خارج المدن وبعيداً عن المناطق السكنية ؛ بحيث تكون هذه الأسواق مجهزة بكل ما يحتاج إليه بائع السيارة ومشتريها من خدمات ، فتعمل هذه الأسواق طوال أيام الأسبوع وحتى الساعات الأولى من الصباح

وتكون مجهزة بالفنيين اللازمين لمعاينة السيارات ، وأماكن الكشف على السيارات ، وفحصها ، وتقييمها وكذلك تكون مجهزة بالكافتيريات ، والأمن ، والشهر العقارى ، ووحدة مرور بحيث يمكن الكشف عن هوية كل سيارة يتم عرضها للبيع ...

ويتم تقسيم هذه الأسواق إلى أسواق متخصصة للسيارات النقل ، وأخرى للأتوبيسات والميكروباص والأجرة ... وأخرى للسيارات الملاكى وهذا القسم الأخير يتم تقسيمه حسب أسعار السيارات فيكون هناك قسم للسيارات أقل من ٧٥ ألف جنيه مثلاً ثم قسم آخر للسيارات أقل من ١٥٠ ألف جنيه ... وقسم آخر للسيارات ذات التجهيزات المتميزة وهكذا ...

وبعد الانتهاء من هذه الأسواق وتجهيزها وافتتاحها يتم إصدار قانون بمنع وتجريم بيع السيارات داخل المدن وفرض غرامات كبيرة عليها ...

وبذلك نقضى على ثقافة وعادة سيئة وخاطئة لدينا وهى بيع السيارات على الأرصفة التى كثيراً ما تعوق حركة المشاة والسيارات ...

كما أن هذه الأسواق ستكون أكثر فائدة للمشترى وللبائع فيستطيع كل منهما أن يدخل فى مفاوضات أكثر فى وقت أقل ... وبذلك نوفر الوقت والجهد والمال لمن يرغب فى بيع أو شراء سيارة مستعملة ... وتنشط الأسواق ويسعد المتعاملون فى هذه الأسواق ...

٥٩٠ - إعادة تنظيم سير السيارات فى كل الشوارع الجانبية والضيقة بحيث يصبح كل شارع اتجاهاً واحداً ... ويصبح المرور فى كل شارعين متجاورين ومتوازيين فى اتجاهين عكس بعضهما ... فيصبح الشارع الأول فى اتجاه الذهاب مثلاً والشارع الثانى فى اتجاه العودة ...

ويتم وضع لافتة فى أول كل شارع من كل اتجاه لتحدد هل المرور مسموح أو ممنوع ... وبذلك التعديل نمنع تعطل الكثير من السيارات والمواطنين والذى يحدث نتيجة لوقوف السيارات أمام بعضهما البعض فى شوارع ضيقة لا تسمح بمرور سيارتين متقابلتين وما ينتج عن هذه المشكلة أحياناً من مشاجرات وأحياناً وللأسف تبادل السباب وقد تصل المشكلة إلى حد التشاجر بالأيدى وأحياناً بالأسلحة ...

ولتخفيف تكلفة إنشاء هذه اللافتات على الدولة يتم السماح للشركات الخاصة بتنفيذ هذه اللافتات بمواصفات محددة من قبل الدولة على أن يكون نصف اللافتة الأعلى لتحديد اتجاه الطريق ... ونصف اللافتة الأسفل للإعلان عن هذه الشركة ومنتجاتها ...

٥٩١ - إنشاء وحدة مرور مركزية فى كل محافظة لمراقبة وحدات المرور الأخرى والتفتيش عليها ... على أن يكون لهذه الجهة تليفونات مجانية ذات أرقام مختصرة سهلة الحفظ بحيث يتصل بها المواطنون للإبلاغ عن أى مخالفات بدون أى تكلفة أو مصاريف على المواطن المتصل ... ويتم تخصيص هذه التليفونات لاستقبال شكاوى المواطنين عن طريق اتصالهم أو إرسالهم رسائل تتضمن نوع المخالفة مثل الإبلاغ عن سيارة تصدر منها عوادم (دخان) ملوثة للبيئة ، أو الإبلاغ عن سيارة متهالكة متروكة فى أحد الشوارع لعدة أيام بدون أن تتحرك ، أو الإبلاغ عن سيارة لا تعمل مصابيحها مما قد يتسبب فى وقوع حوادث ، أو الإبلاغ عن سيارة قام صاحبها بإخفاء أو تشويه أرقام لوحاتها المعدنية حتى لا يتم تحرير مخالفات المرور لسيارته ، أو الإبلاغ عن سيارة نقل كبيرة يتطاير منها الرمل أو يتساقط منها الزلط الصغير على الطرق السريعة ، كذلك تكون هذه الأرقام مخصصة لتلقى البلاغات عن أى سيارة مكتوبة عليها أحدى العبارات التى قد تحمل معنى غير أخلاقى مثل تلك العبارات التى تتم كتابتها على بعض سيارات الأجرة والميكروباص والتوك توك وسيارات النقل والتى قد تسئ إلى الصداقة ، أو المرأة ، أو الزمن ، أو الأخلاق ، أو إلى أحد الأديان ، أو أحد الأندية ، أو طائفة من المهن ... الخ

فليس من حق صاحب السيارة أن يحض على كراهية أو يسئ إلى أحد عن طريق سيارته أو يهدم قيمة ومعنى جميلاً فى المجتمع أو يعبر عن قيمة سيئة أو يعبر عن إزدرائه أحداً ...

وبذلك الإجراء سنجعل من كل أفراد الشعب رقباء على السيارات المخالفة خاصة أن هذا النظام سيعطى للمتصل الذى يبلغ عن كل عدد معين من المخالفات مقابلاً مادياً رمزياً ...

وبذلك نعطى لكل فرد فى المجتمع الحق فى الحفاظ على الهواء الذى يتنفسه نقياً صالحاً بدون تلوث ؛ وبذلك يتعود المجتمع على أهمية التعاون ، والانتماء ، والعمل الجماعى ، والتصدى للخطأ والفساد عن طريق الإبلاغ عنه ...

بعد تلقى جهة المرور المركزية لـ ١٠ رسائل أو اتصالات عن السيارة الواحدة يتم استدعاؤها لفحص الشكوى ومطالبة صاحب السيارة بإزالة المخالفة ... أما إذا كانت البلاغات العشرة وهمية (وهو أمر مستبعد إلى حد ما أن يتصل ١٠ أفراد من ١٠ أرقام مختلفة للإبلاغ عن مخالفة ما بسيارة ما على حين أن هذه السيارة ليست بها مخالفة)

ففى هذه الحالة يتم اعتذار جهة المرور للسيارة الغير مخالفة والتى تم استدعائها ويتم تعويضها بسداد مبلغ ٥٠ جنيها ... أما السيارة المخالفة فيتم تغريمها مبلغ أكبر وليكن مثلاً ٢٠٠ جنيه ...

وفى حالة ما إذا كانت السيارة المخالفة قد تم تجديد ترخيصها منذ فترة قليلة وكانت مخالفتها مثلاً هى عدم صلاحية الموتور ففى هذه الحالة تتم معاقبة مهندس الفحص فى وحدة المرور الأساسية التى سمح ووافق على ترخيص هذه السيارة ...

٥٩٢ - إنشاء شركة قابضة مساهمة للنقل بحيث يتم نقل ملكية جميع الأتوبيسات التى تملكها الهيئات والمصالح الحكومية والبنوك وغيرها إلى هذه الشركة ... وتصبح الهيئات الحكومية والبنوك مساهمة ومالكة فى هذه الشركة بحسب قيمة الأتوبيسات التى كانت تملكها والتى انتقلت ملكيتها إلى هذه الشركة الجديدة ...

مهمة هذه الشركة الجديدة هى نقل موظفى هذه الهيئات والمصالح والبنوك صباحاً من منازلهم إلى أعمالهم ، ثم تقوم بتشغيل الأتوبيسات فى نقل عموم المواطنين كأتوبيسات نقل عام فى المناطق القريبة من أماكن عمل الموظفين ثم تعود لنقل الموظفين من أعمالهم إلى منازلهم فى مواعيد انتهاء أعمالهم ... ثم تعود مرة أخرى للعمل كأتوبيسات نقل عام بأجر لعموم المواطنين ...

ولهذه الفكرة فوائد عديدة منها :-

أ - توفير أماكن الانتظار التى كانت توجد فيها الأتوبيسات أثناء فترة عمل الموظفين وبالتالى ستساعد هذه الأماكن فى توفير مكان انتظار سيارات للمترددين على المصالح الحكومية ...

ب - الاستفادة بطاقة وجهد سائقى تلك الأتوبيسات حيث إنها حالياً طاقة بشرية مهدرة لا تعمل إلا فترة صغيرة صباحاً وفترة صغيرة بعد الظهر ...

ج - الاستفادة بأعداد الأتوبيسات الكبيرة التى تملكها الهيئات والمصالح الحكومية فى خدمة النقل العام مما سيساعد فى تخفيف حالات الازدحام ، وبدون الحاجة إلى شراء أوتوبيسات جديدة ؛ مما يعنى إضافة ملايين الجنيهات إلى قطاع النقل العام بدون أى تكلفة مادية جديدة ... لا على الدولة ولا على المجتمع ...

د - حصول الهيئات والمصالح الحكومية والبنوك وكل الشركات التى ساهمت فى تلك الشركة على أرباح سنوية نتيجة لتشغيل تلك السيارات فى النقل العام ...

هـ - عدم تحمل الهيئات والمصالح الحكومية والبنوك تكلفة مصاريف وتشغيل وصيانة وتجديد الأتوبيسات ... والتى سيتم تدبيرها من خلال العائد الذى سيتحقق من تشغيل الأتوبيسات فى النقل العام وستلتزم الشركة القابضة بالمحافظة على أسطول الأتوبيسات بحالة ممتازة وتدعيمه بشراء الجديد ...

و - حصول سائقى الأتوبيسات على نسبة من الأرباح السنوية الناتجة عن تشغيل الأتوبيسات حتى يتم الارتقاء بدخل هؤلاء السائقين وفى نفس الوقت تشجيعهم وتحفيزهم على الحفاظ على جودة الأتوبيسات ...

٥٩٣ - إنشاء مناطق خاصة لتعليم قيادة السيارات خارج المدن ؛ بحيث تكون مناطق مغلقة ومجهزة لتعليم القيادة فتكون فيها محاكاة طبيعية لكل ما يحتاجه الراغب فى التعلم مثل الدورانات ، والتقاطعات ، وإشارات المرور ، والعلامات التحذيرية ، وطرق ضيقة ، وطرق متسعة ، ومطبات صناعية ، وكبارى ... الخ

وبعد الانتهاء من تجهيز هذه المناطق تتم دعوة شركات تعليم قيادة السيارات للانتقال إليها والعمل فيها ... ثم يتم إصدار قانون بمنع وتجريم تعليم قيادة السيارات داخل المدن والتى تتسبب فى كثير من الأحيان فى تعطيل سير السيارات ...

٥٩٤ – إطلاق حملة مجتمعية تتم فيها الدعوة إلى التزام السيارات بالسير فى الحارات المرورية حتى تقل أعداد الحوادث وتزيد سرعة الطريق ... وتتم أثناء الحملة إعادة تخطيط الشوارع بقدر الإمكان ...

٥٩٥ - حملة لعدم استعمال كلاكس السيارات إلا عند الحاجة فقط ...

٥٩٦ - معالجة كل الحفر والنتوءات الموجودة فى الشوارع الرئيسية وتحديد أرقام تليفونات فى كل حى ليتم الاتصال بها والشكوى والإبلاغ عن أى حفر أو مطبات تكون موجودة فى الطريق وتتسبب فى إيذاء سير السيارات أو المشاة ...

٥٩٧ - استمرار العمل فى إدارات المرور من الثامنة صباحاً إلى العاشرة مساء على أن يكون العمل على فترتين بدون توقف ... حتى لا تكون هناك أى معاناة عند تعامل المواطنين مع إدارات المرور ...

٥٩٨ - توجيه السائقين إلى التوقف عن القيادة العدوانية أو التسابق فيما بينهم ... فكل السائقين على الطريق أصدقاء وليسوا أعداء مهما بدر من أحدهم من خطأ وهكذا يجب أن يكونوا ... ومن أجل ذلك يتم تصوير فيديوهات قصيرة تحمل هذا المعنى ... كما يتم نشر تلك التوعية من خلال الإذاعة ومحطاتها المتنوعة ...

٥٩٩ - من الحلول غير المباشرة لمشاكل المرور كذلك هو أن يعمل الإنسان بجوار مسكنه أو بالقرب منه (خاصة فى المهن الغير نادرة) ... لذلك فسوف تتم الدعوة إلى إنشاء صفحات على الفيس بوك وإلى إصدار جرائد ورقية خاصة بكل منطقة أو حى أو مركز أو مدينة بحيث يتم نشر إعلانات الوظائف الشاغرة فى هذه الجريدة ، وعلى برامج الأندرويد ، وعلى صفحات الفيس بوك فيتقدم لها سكان تلك المناطق أو سكان أقرب منطقة ... وبذلك تقل المسافات التى يقطعها الكثير من المواطنين للوصول لأعمالهم ... فنوفر لهم الوقت ... ونخفف الضغط على المرور ...

٦٠٠ - إنشاء مجموعة فنادق كبيرة فى كل المحافظات والمدن الكبرى على ألا تزيد تكلفة الاقامة فيها على ٥٠ جنيهاً يومياً بحيث يقيم فيها من كان فى حاجة إلى التردد على تلك المدينة يومياً ؛ وبذلك لا يضطر إلى الذهاب والعودة يومياً ؛ فيقل الضغط المرورى على الطرق ، ويقل استهلاك البنزين والسولار ، ونوفر للمواطن الوقت ؛ كما نوفر فرص العمل للعاملين فى الفنادق ... ومن الأماكن التى يمكن إنشاء فنادق بجوارها المستشفيات الكبرى والإدارات الحكومية والموانئ ...

كما أنه ستكون فى هذه الفنادق حجرات ليست منخفضة الثمن تماماً بل متوسطة السعر لأنها ستقدم خدمة أفضل " وذلك لمن يرغب " ...

٦٠١ - بعد الانتهاء من تجهيز مناطق تعليم القيادة يتم تعليم طلاب الجامعات والمعاهد من البنين والبنات (من يرغب منهم) قيادة السيارات ، وقواعد المرور ، وعلاماته ، وإرشاداته ، وآدابه ... فتعليم القيادة فى الصغر أفضل كثيراً من التعلم فى الكبر حيث يزيد ثقة السائق فى نفسه ... وتصبح مهاراته فى القيادة أفضل ،

وتعامله مع السيارة والطريق أكثر يسراً وسهولة ؛ وبذلك نقلل بعض مشاكل المرور التى تنتج عن قيادة كبار السن الذين تعلموا قيادة السيارات فى سن متأخرة ...

٦٠٢ - تشجيع إنشاء شركات نقل البضائع والطرود ... ونشر ثقافتها والترويج لها بحيث يعتمد عليها المواطنون فى نقل ما يحتاجون إليه بدون حاجة إلى انتقالهم ؛ **وبذلك نوفر للمواطن الراحة نقلل جزءاً من الضغط المرورى على الطرق** ...

٦٠٣ - دعوة الجراجات الخاصة الموجودة أسفل العمارات إلى تخصيص عدد من أماكن الانتظار للاستعمال العام بمقابل مادى على أن يتم الإعلان عن ذلك خارج الجراج ... **وذلك لأن بعض الجراجات قد تكون مستغلة** فترة من الوقت من ساكنى العمارة وفى وقت آخر تكون غير مستغلة ... **وبذلك نحسن** استغلال ما هو متاح فى المجتمع من أماكن للانتظار ونساعد فى راحة المواطنين وزيادة دخل أصحاب الجراجات الخاصة ...

٦٠٤ - **إخضاع عربات الكارو لرقابة الدولة** ... بحيث يكون لكل عربة كارو ملف وبيانات فى الدولة وتكون لها **لوحة أرقام** تلتزم بتعليقها ... والهدف من ذلك هو تحديد أماكن عملها ومنعها من السير فى الشوارع الرئيسية وتحرير المخالفات لها فى حالة حدوث ذلك ... أو فى حالة استعمال تلك العربات فى عمل غير **مشروع مثل رمى مخلفات البناء** ...

وبالتوازى مع النهوض بالاقتصاد المصرى يتم عمل خطة لإحلال سيارات النقل كبديل **عن عربات الكارو** ... ثم يتم بعد ذلك نقل كل عربات الكارو خارج المدن وعدم السماح بسيرها **بعد ذلك داخل الأماكن** الممنوع السير فيها ...

٦٠٥ - وقف استيراد التوك توك أو تصنيعه ... مع الترخيص للموجود منها حالياً لمدة **٥ سنوات قادمة مقابل** مبلغ مالى يتم توجيهه للأحياء التى يعمل فيها التوك توك لتطوير الحى وشوارعه ... ويتم تحديد خط سير محدد لكل توك توك مع تشديد العقوبات والغرامات فى حالة مخالفته خط السير أو السير عكس الاتجاه (**كما** يحدث حالياً فى بعض المناطق)

كما يتم التنبيه على الجميع بأنه لن يكون مسموحاً بسير التوك توك **بعد ٥** سنوات إلا فى أماكن قليلة وبأعداد محدودة تتناسب مع احتياجات تلك المناطق ...

فيعمل سائقو ومالكو التوك توك ويجتهدون لكى يصبحوا بعد **السنوات الخمس تلك من مالكى** سيارات أجرة أو سيارات ميكروباص أو العاملين عليها ...

سيكون هناك شرط أساسى على كل من يرغب فى ترخيص توك توك أو العمل عليه كسائق وهو حضوره لتدريب مجانى يستمر لفترة معينة يتعلم فيه الالتزام بإشارات المرور وبأخلاقيات القيادة بعيداً عن تصرفات الكثير من سائقى التوك توك حالياً ... كما يقوم بإجراء تحاليل طبية لمعرفة مدى تناوله المخدرات والالتزام بالامتناع عنها فى خلال سنة ويتم توفير العلاج له مجاناً خلال هذه الفترة ...

٦٠٦ - إعطاء مهلة ٣ سنوات للسيارات القديمة التى يرجع تاريخ تصنيعها لأكثر من ٤٠ سنة بحيث بعد انتهاء الـ ٣ سنوات يتم وقف ترخيص هذه السيارات فى المدن الكبرى ، ويتم نقلها إلى المحافظات ذات الكثافة المرورية المنخفضة مثل سيناء والوادى الجديد ... أما فى حالة طلب الترخيص فى المحافظات المزدحمة فسوف تتم مضاعفة رسوم الترخيص عدة مرات لأن أغلب هذه السيارات ملوث للبيئة كما سيكون الترخيص لمدة ٦ شهور فقط بحد أقصى وذلك حتى يتم فحص السيارات القديمة والكشف عليها كل حين حتى لا تتسبب فى إيذاء الناس وتلويث الهواء الذى تنتج عنه أمراض سرطانية خطيرة يدفع كل المجتمع ثمنها ...

٦٠٧ - كذلك ستكون هناك أرقام تليفونات مخصصة للإبلاغ عن تجاوزات وأخطاء سائقى الميكروباص وسيارات الأجرة والأتوبيسات ضد الركاب مثل تغيير خط السير ، أوطلب زيادة فى الأجرة ، أو السماح بالتدخين فى السيارة ... الخ .. ويتم توقيع غرامات على السائق المخالف إذا تكررت هذه المخالفات بعد التنبيه عليه ...

٦٠٨ - تخصيص أوتوبيسات للسيدات فقط ... وهذه ليست دعوة للرجعية وإنما هى دعوة لتكريم المرأة والحفاظ عليها ...

٦٠٩ - تنظيم كل مواقف الميكروباص بما يسمح بخروج ودخول السيارات إلى المواقف بانسيابية ويسر ... وتجهيز المواقف بكل ما يلزم لراحة الركاب والسائقين مثل دورات المياة وكراسى الانتظار والكافتيريات المظلمة ... واشتراط مستوى جيد من نظافة ورقى هذه المواقف ووضع معايير لذلك ...

٦١٠ - بالنسبة للازدحام فى مترو الأنفاق ... فسوف تتم معالجته على مرحلتين :-

* فى البدء يتم تغيير تنظيم صعود وهبوط الركاب إلى ومن المترو وذلك بأن يتم وضع ماسورة فى وسط كل باب فتقسم مساحة الباب إلى نصفين ... فيصعد الركاب من على يمينهم وينزل الركاب من على يمينهم ...

وبذلك يستخدم الركاب كل أبواب المترو **فى الصعود والنزول** ، ويتم إلغاء تخصيص أبواب للصعود وأبواب **للنزول** ، لأن الركاب لا يلتزمون ولا يستطيعون الالتزام بها نظراً للزحام الشديد داخل العربات ...

أما فى حالة السماح بالصعود والهبوط من كل الأبواب فإن ذلك سوف يساعد على سرعة صعود وهبوط الركاب مما يقلل من فترة انتظار مترو الأنفاق فى كل محطة وبالتالى تأتى المرحلة الثانية وهى تقليل زمن التقاطر بين الرحلة والأخرى بحيث تقل إلى أقصى درجة ممكنة وبذلك تزيد أعداد القطارات ويقل الزحام ...

٦١١ - الإسراع والاستمرار فى ميكنة **إشارات المرور** ومراقبة الشوارع بكاميرات المراقبة وتقليل العنصر البشرى وتوجيهه لأعمال إنتاجية تعود بالنفع على كل المجتمع ...

٦١٢ - زيادة أتوبيسات الخدمة العامة ووسائل النقل العام ورفع كفاءة ومستوى جهاز النقل فى كل الجمهورية ...

٦١٣ – دراسة تسيير أوتوبيس نقل عام بطابقين ... وذلك توفيراً للوقود ولتكلفة السائقين والمحصلين ... ولتقليل الازدحام المرورى ...

٦١٤ - زيادة أعداد الكبارى والأنفاق للسيارات وللمشاة **خاصة فى القطعات المزدحمة والتى تحتاج إلى ذلك** ...

٦١٥ - الاستمرار فى تطوير منظومة النقل النهرى حتى الوصول بها إلى مستوى جيد فالنقل النهرى **أرخص وأوفر من النقل البرى** ...

٦١٦ - إلغاء تحصيل المبالغ التى يتم تحصيلها من سيارات الميكروباص وهى ما تسمى بالكارتة والاكتفاء بضريبة سنوية أو ربع سنوية ... وذلك عملاً على راحة سائقى الميكروباص ورفع الأعباء عنهم وتوفير جهد من يقوم بالتحصيل وتوجيهه إلى أعمال أخرى منتجة ...

٦١٧ – تشجيع سائقى سيارات الأجرة على استعمال أجهزة الـ GPS من أجل مساعدتهم على تجنب الطرق المزدحمة والسير على أقصرها ... والبحث عن طريقة لتسهيل حيازتهم وامتلاكهم لهذه الأجهزة ...

٦١٨ – السماح بترخيص السيارات فى أى وحدة مرور وعدم التقيد بضرورة ترخيص السيارة فى وحدة المرور التابع لها صاحب السيارة مكانياً ...

فالسيارة ليست عقاراً لا يتحرك بل هى أداة مصنوعة أساساً للحركة والتنقل ... كما أنه وبعد أن غيرت التكنولوجيا وسهلت الكثير والكثير من أوجه الحياة يصبح من غير المعقول أن نقيد أنفسنا بتلك المركزية

الشديدة التى لا ينتج عنها سوى أن نكبد أنفسنا ضياع الكثير من الوقت والجهد فى نقل ملفات السيارة من وحدة مرور إلى وحدة أخرى ...

٦١٩ - إلغاء ما يسمى بكلبشة السيارات فهى فكرة غير عملية لتوقيع العقوبة على المنتظرين فى الأماكن الممنوع فيها الانتظار واستبدالها بأفكار أخرى مثل تصوير السيارة مثلاً أو أى وسيلة أخرى ... أما كلبشة السيارة الحالية فهى تتسبب فى وجود السيارة المخالفة مدة أكبر وبالتالى تعطيل حركة الطريق مدة أكبر ... وبالطبع ليس هذا هو الهدف من المرور ...

٦٢٠ - إنشاء خطوط سكك حديد جديدة وتطوير وتحديث القطارات القديمة فالسكك الحديدية تعتبر من أكثر وسائل النقل أماناً ...

٦٢١ - الإسراع من الانتهاء من خطوط مترو الأنفاق ومراحله الجديدة داخل القاهرة الكبرى ...

٦٢٢ - فصل الإدارة العامة للمرور مالياً عن وزارة الداخلية ... وتحديد ميزانية مستقلة لها ... والعمل على تدعيمها بعدة وسائل سيأتى ذكرها فيما بعد وتغيير اسمها إلى هيئة المرور ...

٦٢٣ - إقامة مزادات علنية دورية كل ٣ شهور لبيع أرقام السيارات المميزة التى تحمل حروفاً متشابهة أو حروفاً لها معنى وأرقاماً متشابهة أو أرقاماً لها دلالة ...

وتوجيه تلك الأموال لبناء مستشفيات فى الأماكن التى تحتاج لذلك ...

كما يتم سحب الأرقام المميزة التى تم توزيعها قبل ذلك وطرحها للبيع فى مزاد علنى ...

٦٢٤ - استبدال المطبات الصناعية الخرسانية والأسمنتية بمطبات صناعية من الكاوتشوك بحيث تكون أخف ضرراً على السيارات ...

٦٢٥ - دعوة شركات وورش إصلاح السيارات وصيانتها (والتى لا تسبب إزعاجاً للمحيطين بها) إلى العمل ليلاً خاصة تلك الشركات التى تعمل فى إصلاح سيارات النقل وذلك من أجل توفير الوقت لأصحاب السيارات ومساعدتهم على زيادة العمل والإنتاج فيقوم صاحب السيارة بتسليمها إلى مركز الصيانة فى المساء وتسلمها منه فى الصباح بعد إصلاحها ... وبذلك تعمل السيارة عدداً أكبر من الأيام ويزداد دخل صاحبها ... ومن يعملون عليها ...

٦٢٦ - بعد بناء الجراجات وتنظيم الباعة الجائلين وظهور التحسن فى حالة المرور ... يتم دعوة المواطنين إلى استعمال الدراجات فى المشاوير الصغيرة ... ويتم تجهيز بعض الأماكن لانتظار الدراجات ...

٦٢٧ - كيف يتم العمل على تقليل حوادث المرور .. [٢٧]؟

أ - زيادة العلامات الإرشادية والتحذيرية على كل الطرق ومراجعتها بحيث تكون أكثر تعبيراً عن حالة الطريق ...

ب - إخضاع كل الحاصلين على رخصة قيادة لكشف طبى يبين تعاطى صاحب رخصة القيادة المخدرات من عدمه ...

ج - معالجة الحفر والنتوءات فى كل الطرق ... ووضع علامات تحذيرية قبل كل مطب صناعى مثل عيون القط ... وذلك حتى يشعر بها السائق حتى ولو كانت حالة إضاءة الطريق ضعيفة ...

د - عدم التقيد بالطرق التقليدية فى تنظيم المرور ... والبحث عن كل الأفكار الإبداعية والاستعانة بالخبراء وتنفيذ كل ما يوفر وقت وجهد الناس ويحافظ على أرواحهم وسلامتهم ...

٢٧

طبقاً لإحصائية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن حوادث السيارات فى مصر لسنة ٢٠١٥ هناك ١٤٥٠٠ حادثة سيارة و ٦٢٠٠ متوفى و ١٩٣٠٠ مصاب و ١٩١٠٠ سيارة تالفة ...
وهذه الإحصائية بالطبع لا تشمل أيضاً الحوادث التى لا يتم الإبلاغ عنها ، والتى بالتالى لا يتم قيدها فى أى سجلات رسمية ...

الباعة الجائلون

٦٢٨ - مثلما كان أسلوبى فى كل المشاكل التى حاولت التصدى لها سيكون أسلوبى هنا عند الحديث عن مشكلة الباعة الجائلين وهو البحث أولاً عن الأسباب التى أدت إلى ظهور تلك المشكلة ومحاولة تحليلها حتى يمكننا فهم أبعاد المشكلة وإيجاد العلاج والحل المناسب لها ... وبدون اتباع هذا المنهج والربط بين أسباب المرض والعلاج فقد ظل أسرى أفكار قديمة وخاطئة أو بعيدة عن الحقيقة ... وهذا ما يقع فيه الكثيرون عند الحديث عن الباعة الجائلين فيصورنهم دائماً بأنهم خارجون عن القانون ومعتدون على أراضى الدولة ويسيئون لشكل المجتمع ... والبعض يصورهم على أنهم مجرمون أو عديمو الأخلاق ...

وبالتالى وبالطبع إذا كان هذا هو حكمنا على الباعة الجائلين فلابد أن يكون تفكيرنا وقرارنا هو السعى والمطالبة والعمل من أجل القضاء على هذه الظاهرة وإخلاء الشوارع من هؤلاء الخارجين عن القانون ومصادرة بضائعهم بل إن البعض ينادى بتطهير المجتمع منهم وكأنهم جراثيم ملوثة للمجتمع ...

٦٢٩ - ولأن هذا هو تفكير أغلب الأجهزة الحكومية ، فقد جاءت قراراتها دائماً انعكاساً وتعبيراً عن هذا الفكر وتمثلت فى مطاردات ومصادرات ومصادمات مع الباعة الجائلين ومع ما تحتاجه هذه الإجراءات من تجهيزات ، واستعدادات ، وتكاليف ، ومصاريف تتمثل فى شرطة المرافق ورجال الأحياء ورجال الشرطة ووكلاء نيابة ومع ما يحدث أثناء تلك الإجراءات من ضياع لوقت وجهد وطاقة كثير من المصريين بغض النظر عن مناصبهم ووظائفهم وما ينتج عن ذلك من خسائر وإهلاك وإتلاف لمعدات وسيارات وبضائع متنوعة تتمثل فى منتجات زراعية وصناعية بعضها محلى الصنع والبعض مستورد بعملات أجنبية ... وبعد كل هذه التجارب نجد أن الظاهرة لم تنته بل إنها تتزايد ... لذا اسمحوا لى أن أطرح وجهة نظرى فى المشكلة من حيث أسبابها وتحليلها ثم بعد ذلك كيف يمكن لنا معالجتها بما يفيد المجتمع ولا يضره ...

٦٣٠ - الباعة الجائلون هم مواطنون مصريون أغلبهم لم يتلق تعليماً جيداً ... وأكثرهم فقراء مادياً ... وبعضهم لم يجد فرصة عمل مناسبة لأنه غير مؤهل مهنياً ... بعضهم جاء من الأقاليم (الدلتا والصعيد) وبعضهم خرج من مناطق فقيرة اقتصادية ليعملوا فى المدن الكبرى ... بعضهم حاول البحث عن فرصة عمل خارج مصر فلم يوفق ... وبعضهم كان يعمل بالخارج وعاد مضطراً ... أغلبهم إن لم يكن كلهم ليسوا سعداء أو راضون عن وقوفهم فى الشارع أو تنقلاتهم بين الأوتوبيسات والقطارات ليعملوا وليبيعوا بضاعتهم ... ولكنهم لا يعرفون مهنة غيرها أو قد اضطرتهم الظروف لتلك المهنة فعملوا بها ولم يستطيعوا تغييرها ...

وأغلبهم يتمنى أن يأتى اليوم الذى يستطيع فيه ترك هذه المهنة ويكون له مصدر دخل يكتسبه بطريقة آدمية ومحترمة بعيداً عن المعاناة التى يلاقيها من وقوفه فى الشارع ...

أدعوك عزيزى القارئ وأدعو نفسى أن نتخيل أنفسنا فى نفس ظروف هذا المصرى وما يفعله ويعانيه لكى يكسب رزقه من مصدر حلال ... وأياً كانت نظرتنا للباعة الجائلين فلابد وأن نعطيهم حقهم فى أنهم ليسوا مجرمين ولا يضرون المجتمع بل هم يسعون إلى كسب رزقهم عن طريق حلال وهو التجارة ... فهم ليسوا لصوصاً أو مزورين أو ... الخ

٦٣١ - أعتقد أن فئة بهذه المواصفات لا يجب على الدولة أبداً أن تطاردهم بقدر ما يجب عليها أن تعتنى بهم وتعيد تأهيلهم وتوجيههم لما فيه مصلحتهم ومصلحة **الدولة ومصلحة** المجتمع كله ...

٦٣٢ - من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى زيادة ظاهرة وأعداد الباعة الجائلين قلة **فرص العمل وقلة المرتبات وقلة المشروعات ... ولقد وضحت من قبل أن كل تلك المشاكل نتجت عن قلة الأراضى المستغلة** بسبب بيع الدولة للأراضى وبالتالى ارتفاع أسعار كل العقارات وقلة فرص الحياة **وبالتالى فالباعة الجائلون** يلجأون إلى هذه المهنة لأنها لا تكلفهم سوى شراء بعض **المنتجات والوقوف** لبيعها (**وبعض البضائع تكون مشتراة بالأجل** وقد يتم دفع ثمنها بعد أن يبيعوها أى على سبيل الأمانة لحين بيعها) ...

٦٣٣ - **الباعة الجائلون** مثلهم مثل كل المصريين لهم حقوق على الدولة وعلى المجتمع ومن أهم تلك الحقوق ... **الحق فى العمل** ...

وعلى الدولة أن تنظم لتلك الفئة الطريقة التى بها يحصلون على حقهم فى العمل ... فإذا ما كانت هذه هى مهنتهم التى قد لا يعرفون غيرها فمن الخطأ على الدولة أن تتخذهم أعداء لها أو تعاملهم معاملة المجرمين بل على الدولة وأجهزتها تفهم ظروفهم والعمل على تنظيم شئونهم ...

٦٣٤ - **الباعة الجائلون** يشبهون فى تصرفهم هذا باقى المجتمع المصرى الذى يفضل ويستسهل العمل **بالتجارة** ، والاستيراد ، والبيع ، **والشراء** ، وتقديم الخدمات بدلاً من العمل فى الزراعة أو الصناعة ... **فإذا** شئنا أن نغير من ثقافة الباعة الجائلين فعلينا أن نغير من ثقافة المجتمع كله وهو ما يجب أن يتم بهدوء وعلى مراحل وهذا ما تم عرضه فى الصفحات الخاصة بنظرية اقتصادية جديدة ... وهو ما سيساعد على تحول جزء كبير من نشاط المجتمع المصرى من التجارة إلى الصناعة ...

٦٣٥ - حل مشكلة الباعة الجائلين لا يتم بمنعهم أو مطاردتهم أو مصادرة بضائعهم فكل هذا من قبيل التعنت والتعسف مع مصريين لا يرغبون إلا فى العمل والكسب الحلال ؛ وإنما يجب أن يتم التعامل معهم ومع كل طوائف الشعب وفئاته المختلفة بالتيسير لا بالتعسير ... **وبالتعاون لا بالاصطام** ...

لذا فإن رؤيتى للتعامل مع مشكلة الباعة الجائلين هى :-

٦٣٦ - **تغيير** الدولة لنظام إدارة الأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال سوف يزيد من مساحة الأراضى المستغلة فى مصر كلها ؛ وبالتالى يحدث **انخفاض فى أسعار** العقارات بكل أنواعها من **أراض وشقق ومحلات** ...

وهذا سوف يساعد بعض الباعة الجائلين على الانتقال إلى محلات تجارية ولكن هذا لن يحدث ما بين ليلة وضحاها ... **وحتى يتحقق** هذا التغيير بأهدافه ونتائجه المرجوة يجب التعامل مع مشكلة الباعة الجائلين بالتفاهم والتعاون والصبر والحكمة والتقدير ...

٦٣٧ - تغيير نظام النقابات **كما ذكرت من قبل** وتوفير التدريب والتأهيل لكل من يرغب فى امتهان مهنة ما سوف يساعد كثيراً **من الباعة** ومن العاطلين على الانضمام لإحدى النقابات من أجل التدريب والتأهيل ثم **الالتحاق والعمل بأحد المصانع** (**خاصة تلك** التى ستبنيها الدولة ثم تبيعها لعموم المصريين و**تصبح للعمل** نسبة من الأرباح السنوية تعادل ١٠%) ... هذا النظام أيضاً سوف يساعد على تقليل أعداد الباعة الجائلين خاصة أن الكثير من تلك المصانع سيتم بناؤها فى المحافظات الأكثر فقراً مثل محافظات الصعيد ... **والتى** يمثل الباعة الجائلون **فى** المدن الكبرى نسبة كبيرة من أبنائها ...

٦٣٨ - يجب على كل بائع متجول أن ينضم إلى **نقابة الباعة الجائلون** التى سيتم إنشاؤها لتنظيم كل ما يخص عملهم ...

٦٣٩ - بالنسبة للباعة الجائلين الحاليين فسوف تنظم الدولة وقوفهم للبيع مجاناً وبدون أى مصاريف أو ضرائب أو إيجار لمدة سنتين فقط ... بل وستقوم الدولة بإعطاء البائع عربة لبيع البضائع ذات شكل حضارى جميل على أن تكون سهلة الحركة وتسمح بتخزين بعض كميات البضائع بطريقة ذكية لا تكلف ولا تحتاج لمساحة كبيرة من الأراضى ... على أن تكون هذه العربة على سبيل الأمانة لمدة سنتين ... يقوم بعدها البائع بردها إلى الدولة وإنهاء الترخيص الخاصة به (ترخيص بائع متجول) أو يقوم بسداد ثمن هذه العربة

ويستمر فى الوقوف كبائع متجول ويبدأ فى سداد إيجار مقابل المكان الذى يشغله وفى سداد ضرائب تجارية كذلك ...

وبالنسبة للباعة المتجولين فى الأتوبيسات والقطارات وعربات المترو فسوف ترخص الدولة لهم بالعمل لمدة سنتين (قابلتين للتجديد لمدة أخرى) على أن يلتزموا بوضع شارة على صدرهم تفيد بياناتهم ...

٦٤٠ - عربات البضائع هذه يجب أن تكون مجهزة بحيث تحمى البائع والمواطنين من حرارة الشمس والمطر ... وكذلك تكون مناسبة لحفظ البضائع من التلف ...

٦٤١ - ستحدد الدولة والأحياء أماكن هذه العربات بطريقة لا تعوق حركة سير المشاة ولا السيارات ... كما ستقوم بتخصيص بعض الأراضى للباعة الجائلين وهو ما يعرف بالأسواق الشعبية ...

٦٤٢ - لابد لكل بائع أن يسجل بياناته لدى الدولة ويحصل على ترخيص مجانى لمدة سنتين ... على أن يكون هذا الترخيص محدداً لبيع سلعة معينة ... فإذا ما كانت هذه السلعة لابد وأن تخضع لرقابة ما فإنه فى هذه الحالة لابد وأن تتوفر فيه شروط العمل بهذه المهنة (البائع الذى يبيع مواد غذائية على سبيل المثال لابد له من توافر الشروط الصحية اللازمة مثل خلوه من الأمراض المعدية والتزامه بالمواصفات والشروط التى ستضعها الدولة والتى تضمن عدم تلوث المأكولات التى يقدمها) ...

٦٤٣ - يلتزم كل بائع بأن يضع على صدره ما يفيد باسمه ورقم ترخيصه ومنطقة عمله ... كذلك يلتزم بوضع الشهادات اللازمة لممارسة عمله فى مكان ظاهر ليستطيع المواطنون رؤيتها والتأكد منها ... فيشكونه إذا ما حدث ما يستدعى الشكوى أو المقاضاة ... وبذلك نضمن للمواطن ألا يتم خداعه أو ظلمه ...

٦٤٤ - إجبار كل الباعة الجائلين بالتأمين الصحى [٢٨] على أنفسهم وذلك حتى يمكن للدولة الارتقاء بالرعاية الصحية لكل المواطنين ... ومن بينهم بالطبع الباعة الجائلون ...

٦٤٥ - التزام كل بائع متجول بأن يقيد نفسه فى مأمورية الضرائب التابع لها واستخراج بطاقة ضريبية له على أن يكون هناك إعفاء تام من كل الضرائب لمدة سنتين ...

[٢٨] * نسبة المشتركين فى التأمين الصحى فى مصر هى ٥٠.٩٠% ، ونسبة غير المشتركين حوالى ٤٩.١٠% وذلك فى كل أنحاء الجمهورية ومن جميع المهن ..

٦٤٦ - تحديد ساعات عمل معينة ومحددة لعمل الباعة الجائلون وليكن مثلاً ١٠ ساعات يومياً ليس أكثر ؛ وذلك حتى لا يستمر الباعة الجائلون فى العمل طوال اليوم وهو ما سيضرهم صحياً ... كما أن تحديد ساعات العمل سوف يساعد على تركيز المبيعات فى هذا الوقت وبمرور الوقت سيعرف المواطنون مواعيد عملهم ويترددون عليهم أثناءها ... وبذلك تنظم الدولة أمور عمل الباعة الجائلين وتوفر لهم الوقت ليتمكنوا من رعاية شئون أسرهم وفى الوقت نفسه نحمى أصحاب المحلات من منافسة الباعة الجائلين لهم طوال اليوم ...

٦٤٧ - التنبيه على الباعة الجائلين أنهم بعد مرور سنتين سيقومون بسداد ثمن العربة وسداد قيمة إيجارية للمكان وكذلك البدء فى سداد الضرائب المستحقة على تجارتهم ... وأنهم عليهم الاستعداد إما للانتقال إلى عمل آخر أو الاستمرار فى تلك الوظيفة لمدة 5 سنوات أخرى كحد أقصى ...

٦٤٨ - سيخضع كل الباعة الجائلون لكشف طبى لبيان مدى تعاطيهم المخدرات من عدمه وإذا ما كانت النتيجة ايجابية سيتم توفير علاج لهم ... ولن يتم تجديد الترخيص لهم فى حالة عدم إقلاعهم عن تعاطى المخدرات ... بعد مرور عام من الترخيص لهم ...

٦٤٩ - كما يتم تنظيم دورات لهم لتدريبهم على حسن معاملة المواطنين ... وضرورة الحفاظ على نظافتهم الشخصية ونظافة ملابسهم ونظافة المنزجلات ...

٦٥٠ - أتمنى بعد تطبيق كل أفكار برنامجى أن تتغير الظروف الاقتصادية للدولة ولكل أبناء المجتمع إلى الأفضل ... وأتمنى أن تستطيع الدولة وقتها تقديم قرض بشروط ميسرة لكل بائع متجول لكى يتحول الباعة الجائلون إلى تجار لديهم تجارتهم المستقرة ... ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق بنك الفقراء ...

الضرائب

٦٥١ - تعتبر مصر من أقل الدول فى نسبة التحصيل الضريبى وسداد الضرائب ... ورغم حب المصريين الشديد لبلادهم ورغبتهم الأكيدة وحلمهم فى أن تنهض مصر وتتقدم وتتحسن الخدمات فى كل المجالات إلا إنهم فى المقابل من أكثر الشعوب رغبة فى عدم سداد الضرائب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :-

٦٥٢ - شعور المصريين تجاه السلطة الحاكمة بالشك وعدم الثقة ... وهذا الشعور ليس وليد اليوم أو الأمس ؛ وإنما يرجع إلى أزمنة بعيدة وعصور قديمة تعددت فيها أنواع الحكومات والحكام واختلفوا فى الأسماء والأشكال ... ولكنهم اشتركوا فى فرض الضرائب على الشعب وفى أحيان كثيرة كانت الضرائب باهظة وظالمة ... فتولد وتأكد شعور من عدم الثقة لدى الشعب تجاه الحكام ...

٦٥٣ - إحساس الكثير من المواطنين بأن سداد الضرائب لن يعود عليهم بالنفع أو الفائدة فى شئ ... ولذلك فمن الأفضل التهرب وعدم السداد ... خاصة وهم يرون مدى تدنى الكثير من الخدمات الحكومية فى كثير من القطاعات ... مع انتشار كثير من مظاهر الفساد والانحراف فى الجهاز الإدارى للدولة مع سوء معاملة البعض من موظفى الدولة لبعض المواطنين ، وتعمدهم أحياناً تعطيل مصالحهم وكأن عملهم ليس هو خدمة المواطنين وكأن المواطنين هم من يعملون لدى الحكومة وليست الحكومة هى التى تعمل من أجل راحة المواطنين ...

٦٥٤ - إختفاء وتراجع الخدمات المجانية التى كانت تقدمها الدولة فى الماضى ... والتى أصبح أغلبها حالياً بمقابل مادى ... جعل بعض المواطنين يرون أن الدولة تتعامل مع المواطنين بمنطق الربح والخسارة وليس بمنطق تقديم الخدمات وتوفير الرعاية ...

٦٥٥ - الفارق الكبير بين ما يحياه ويعيشه عامة الشعب ودافعو الضرائب وبين ما يعيشه رجال الحكم وكبار المسئولين ...

٦٥٦ - للأسباب السابقة فإننى أجزم بأن كل تغيير وتحسين وإجراء يحدث على طريق الإصلاح الديمقراطى ، والشفافية ، والنزاهة ، وضغط الانفاق الحكومى ، وتحسين مستوى الخدمات العامة ، والقضاء على البيروقراطية ، والروتين ، والفساد ... كل ذلك سوف يقلل من نسب التهرب الضريبى وسوف يزيد من التزام المصريين بسداد الضرائب ...

٦٥٧ - على الجانب الآخر سوف أسعى مع الحكومة إلى ضرورة التيسير الضريبى على كل أبناء المجتمع وذلك على النحو التالى ...

٦٥٨ - بالنسبة للاقتصاد غير الرسمى أو ما يعرف باسم صناعات بير السلم أو الاقتصاد الموازى فسوف أعمل مع الحكومة والبرلمان لإصدار قانون يتيح لأصحاب هذه المشروعات أياً كان تاريخ وفترة عملها أن تتقدم لتعلن عن نفسها ، ويتم ترخيص تلك المشروعات ، وتقنين أوضاعها ، ومساعدتها فى تطوير أعمالها ، وإصلاح أخطائها ، وتقديم المشورة والمساعدات لها ، وأن يبدأ حسابها والتزامها الضريبى من تاريخ العمل بهذا القانون مع العفو التام عن كل الفترات السابقة ... وفى نفس الوقت فإن القانون سيتشدد مع كل مشروع قائم حالياً لم يتم تسجيله ضريبياً أو مشروع جديد لن يتم تسجيله ضريبياً فيما بعد وستصل درجة العقوبة إلى السجن ومصادرة الأموال ...

والهدف من ذلك هو تشجيع كل المصريين على العمل والإنتاج فى النور وبعيداً عن التهرب لأن التهرب والعمل فى الظلام يقلل من مجهود المتهرب وإبداعه وطاقاته ، وفى نفس الوقت قد يدفعه ذلك إلى ارتكاب مزيد من الأخطاء والمخالفات والتعاملات الخارجة عن القانون ؛ فيتسبب بذلك فى مزيد من الضرر لنفسه وللمجتمع ... وقد يكون لبعض المتهربين بعض العذر فى التهرب عندما لم تكن سياسة الدولة مشجعة ومحفزة وكان بها الكثير من الروتين والتعقيدات أما إذا تغيرت سياسة الدولة إلى العكس ففى هذه الحالة ليس للمتهرب وللمخالف أى عذر فى مخالفته ؛ لذا فلابد من تشديد العقوبة لأنه فى هذه الحالة بل وفى حالة تهربه فهو لا يحقق فائدة أو منفعة له بقدر ما يتسبب فى أضرار للدولة وللمجتمع عندما يبخل عليهم بأداء واجباته والتى هى فى نفس الوقت حقوقهم فتتأثر بذلك إيرادات الدولة وبالتالى تتأثر خدماتها التى تقدمها للشعب مثل التعليم ، والصحة ، والأمن ، والثقافة ...

٦٥٩ - بالنسبة للمشروعات التجارية والخدمية الصغيرة مثل محلات البقالة الصغيرة ، والمكتبات ، والهدايا ، والصيدليات ، وعيادات الأطباء ، ومراكز الأشعة ، والتحاليل ، وألعاب الأطفال ، وورش الصيانة ، والإصلاح ، وشركات التوزيع ، ومحلات التليفونات ، والكمبيوتر ، والملابس ، والألبان ، والحلاقة ، والكوافير ، والكافيتريات ، ... وغيرها

هذه المشروعات زادت أعدادها وانتشرت فى السنوات والعقود الماضية زيادة كبيرة جداً ومع ذلك فإن نسبة مساهمة هذه الكيانات فى إجمالى الحصيلة الضريبية لا تتعدى ١٠% رغم العدد الضخم لهذه المشروعات كما

أن المبالغ التى تسددها هذه المشروعات تكون عن سنوات سابقة مضت وغالباً ما يكون سدادها بعد كثير جداً من الإجراءات الضريبية بين مأمورية الضرائب والممول وما تشمله تلك الإجراءات من إعلانات ، ومطالبات ، وطعون ، وإخطارات ، وتشكيل لجان فحص ، وربط ، وإعلان حجز ... الخ

وبالتالى فإن المبالغ التى يتم سدادها من هذه المشروعات كضرائب للدولة لا تتناسب مع كمية الجهد والوقت والتعب الذى يبذله موظفو الضرائب ... كما أن طول الإجراءات وتعقيداتها دائماً ما تصيب أغلب الممولين بالقلق خوفاً من انتهاء الإجراءات بمطالبتهم بمبالغ أكبر من طاقاتهم خاصة أن الكثير من هذه الإجراءات تكون عن سنوات محاسبة قديمة وفى حالة تثبيت تلك المبالغ من جهة الضرائب واستمرار مطالبة الممولين بها لكل السنوات وقد يتسبب ذلك فى خسائر كبيرة للمشروع ... لذلك ومن أجل التخفيف عن كاهل كل المشروعات ومن أجل سهولة احتسابهم أرباحهم وخسائرهم والضرائب المستحقة عليهم ومن أجل زيادة الحصيلة الضريبية للدولة وسرعة تحصيلها وانتظامها فسوف أدرس مع الحكومة والبرلمان مشروع قانون يلغى الضرائب على كل تلك المشروعات والتى كانت تتم عن طريق تقديم الممول إقراره ثم تبدأ إجراءات الفحص والمطالبة التى قد تستمر لعدة سنوات بحيث يتم تغيير النظام الضريبى إلى نظام رسم ضريبى يتم تحديده مرة واحدة عند بدء نشاط المشروع وذلك بناء على عدة اعتبارات مثل نوع النشاط وموقع النشاط ومساحة المشروع وعدد العاملين ... الخ وبعد موافقة الممول على هذا الرسم الضريبى يقوم الممول بسداد هذا المبلغ فى آخر ٣ شهور من كل عام وأول شهر من العام الميلادى الجديد وذلك عن السنة السابقة بدون تقديم إقرار ضريبى وبدون فحص وبدون أى مطالبات وبدون أى إجراءات ... ومزايا هذا التعديل تتمثل فى :-

٦٦٠ - ضمان سرعة تحصيل الدولة لهذه الرسوم الضريبية فى أسرع وقت وبدون أى إجراءات وبدون أى أعباء على مأموريات الضرائب وبدون أى تكلفة على الدولة ... وبذلك ستقوم الدولة بإعادة توجيه مأمورى الضرائب إلى فحص المشروعات الكبيرة وإلى حصر الأنشطة الغير مسجلة ضريبياً ...

٦٦١ - حصول الدولة على مبالغ الضرائب فى نفس العام أى قبل أن تنخفض القيمة الشرائية للمبالغ المستحقة وهو ما يحدث حالياً حيث تكون بعض المبالغ المسددة عن ١٠ سنوات سابقة أو أكثر ...

٦٦٢ - رفع العبء النفسى عن أصحاب هذه المشروعات الصغيرة ... وتيسير إجراءات الضرائب ... وذلك سوف يحقق لهم راحة ويوفر لهم وقتاً وجهداً يساعدهم على مزيد من النشاط والعمل والربح ... وهو ما يجب أن تهدف إليه الدولة ... كما أن هذا النظام سوف يوفر على صغار الممولين المبالغ التى كانوا يدفعونها لمكاتب المحاسبة الضريبية ...

٦٦٣ - عند تطبيق هذا النظام ستقل حاجة المجتمع إلى محاسبى الضرائب ... وهى من المهن الغير منتجة إنتاجاً حقيقياً مثلها فى ذلك مثل مأمورى الضرائب ... وبذلك سيتم توجيه تلك الطاقات البشرية الكبيرة للاستفادة بها فى مجالات عملية أو إدارية أو إنتاجية أخرى ...

٦٦٤ - فى حالة تطبيق هذا النظام لن يكون مسموحاً لأى مشروع أن يتقدم إلى مأمورية الضرائب ليعلن أنه حقق خسارة ولم يحقق ربحاً ... والحالة الوحيدة التى سيتم إعفاءه فيها من سداد الرسم الضريبى هى حالة إغلاق المشروع أو تغيير نشاطه ... فهنا فقط يمكن لمأمورية الضرائب أن تعفيه من سداد الرسم الضريبى أما فى حالة استمراره فى نفس النشاط فلن يكون مقبولاً أن يدعى أنه حقق خسارة ... فبأى منطق يمكن تقبل فكرة أن مشروعاً يحقق خسائر ولكن أصحابه مستمرون فى إدارته ولا يريدون التوقف أو التغيير ...

٦٦٥ - فى حالة تطبيق نظام الرسم الضريبى ستكون حالات الاختلاف بين الممولين ومأموريات الضرائب والتى تتم إحالتها إلى القضاء أقل كثيراً وبالتالى يتم أيضاً التخفيف عن النظام القضائى ...

٦٦٦ - بالنسبة للمنازعات الضريبية والمتعلقة بالمطالبات والمتأخرات المالية الضريبية القديمة والمستحقة فسوف أدرس مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب إصدار قانون يتيح بمقتضاه لكل ممول أن يسدد ٥٠% من المبالغ والمطالبات المتنازع عليها ...

وبهذا القانون نستطيع أن نرفع العبء عن كاهل القضاء المصرى فى نظر العديد من القضايا الضريبية ... وكذلك تخفيف العبء عن كاهل مأموريات الضرائب ومأموريها وموظفيها وحتى يتفرغوا لفحص باقى الملفات التى لن يلتزم أصحابها بالقانون ... كما أن هذا القانون وهذه المصالحة سوف توفر لخزينة الدولة مبالغ تتعدى عشرات المليارات وهذا بالقطع أفضل كثيراً من المنازعات والمماطلات التى لا يربح منها أحد ... وسيكون هذا القانون (بجوار القوانين الأخرى) بمثابة طى صفحة قديمة وفتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب والممولين المصريين ... وستكون عناصر الصفحة الجديدة الالتزام والمبادرة بالسداد ...

٦٦٧ – زيادة حد الإعفاء الضريبى فى ضريبة الدخل بحيث لا تقل عن ٤٨ ألف جنيه ... فمع زيادة الأسعار التى حدثت فى كل المجالات وانخفاض قيمة الجنيه المصرى لم يعد من المقبول أو المعقول أن تكون أسعار المنتجات والسلع فى واد ، وحد الإعفاء الضريبى فى واد آخر ... كذلك تصبح الضريبة على الدخل تصاعدية وتبدأ بشريحة ونسبة منخفضة عند مبلغ الـ ٤٨ ألف جنيه ثم تزداد بعد ذلك ...

٦٦٨ – تخفيض ضريبة القيمة المضافة من ١٤% إلى ١٢% كمرحلة أولى ... ثم تخفيضها فى مرحلة ثانية إلى ١٠% بعد تحسن الأحوال الاقتصادية وهنا فإن هذا التخفيض سوف يساعد على تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين ، وعلى انخفاض الأسعار ، وعلى زيادة النشاط الصناعى والتجارى فى كل المجالات ...

٦٦٩ – دراسة إلغاء الضريبة العقارية من أجل التخفيف عن المواطنين ... وكذلك دراسة إلغاء بعض أنواع الدمغات حيث إن إيرادها لا يتناسب مع الجهد والإرهاق الذى تسببه للمواطنين ...

وزارات جديدة

٦٧٠ - على الرغم من إيمانى واقتناعى بأنه من الأفضل العمل على تقليل عدد الوزارات وليس زيادتها ... لأنه كلما كان العدد أقل كلما كانت المصاريف أقل ، وكانت المشاكل أقل ، والفجوات أقل ، والفاعلية أكبر ؛ إلا أننى ولظروف بلادنا الحالية وطبيعة الجهاز الإدارى وفلسفته والتى يحتاج تغييرها إلى فترة من الزمن فإننى أجد نفسى مضطراً إلى زيادة بعض الوزارات وذلك لفترة زمنية مؤقتة ...

الفكرة من إنشاء الوزارات الجديدة والهدف من إنشائها هام جداً للدرجة التى من الأفضل أن يتم إسناد ذلك إلى وزارة متخصصة تكون مسئولة عن الهدف من إنشائها مسئولية مباشرة وتتم محاسبتها عن مدى تحقيق ذلك الهدف وحتى لا يتم تركه بين وزارات وهيئات مختلفة متنازعة الاختصاصات وبالتالى يضيع الهدف بين تلك الهيئات ولا يتحقق منه شيئ فتضيع الجهود سدى ...

٦٧١ - لن تكون الوزارات الجديدة عبئاً على ميزانية الدولة ولن تتسبب فى تضخم الجهاز الإدارى لأن كل وزارة جديدة ستعتمد فى هيكلها الرئيسى ومواردها البشرية على نقل من سيعملون فيها من وظائفهم الموجودين فيها حالياً إلى الوزارات الجديدة ... أى أن المسئولين الموظفين الذين سيعملون فى هذه الوزارات سيكون أغلبهم من نفس الجهاز الإدارى للدولة وليسوا تعيينات جديدة ...

ومن أمثلة تلك الوزارات :-

٦٧٢ - وزارة إفريقيا أو وزارة الشئون الإفريقية ...

ويكون الهدف من إنشائها تقوية وتوطيد العلاقات مع كل الدول الإفريقية ...

وتبادل المنافع من خلال التعاون البناء ... وستقوم هذه الوزارة بالتواصل مع كل دولة على حدة طبقاً للاختلاف بين الدول الإفريقية وثقافتهم ... وتحديد وتنفيذ كل ما تراه يصب فى مصالح مصر والدول الإفريقية بحيث تعود مصر إلى دورها الريادى والقيادى والتنموى لأشقائنا فى إفريقيا ... ومن ذلك على سبيل المثال :-

أ - تيسير وتنظيم رحلات طيران مباشر إلى كل الدول الإفريقية بحيث تصبح مصر هى مركز ترانزيت لكل إفريقيا ...

وفى حالة تعذر ذلك فلا بأس فى البداية من تنظيم رحلات طيران غير منتظمة " رحلات شارتر "

ب - دراسة الأسواق الإفريقية ، ودراسة ذوق المستهلك الإفريقى ونوعية المنتجات المفضلة لديه ... وتقديم تلك المعلومات والدراسات للشركات المصرية المصنعة المهتمة بالسوق الأفريقى ...

ج - تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات والشراكات الموقعة بين الدول الإفريقية وبعضها البعض ... والمنضمة إليها مصر ...

د - إرسال الوفود الطبية والقوافل الطبية إلى الدول الإفريقية وتقديم الدعم الطبى بقدر الإمكان ... الذى قد يصل إلى التبرع ببناء بعض المستشفيات وتجهيزها فى بعض الدول ...

هـ - تشكيل لجان بحثية وتنظيم ورش عمل وعقد مؤتمرات وندوات فى المجالات العلمية الهامة لمصر وإفريقيا ، وتبادل الأبحاث ، والآراء ، والاستعانة بالتجارب العالمية ، والخبرات الدولية ، والمنظمات الدولية ...

و - الاستثمار فى الدول الإفريقية وذلك بإقامة المشروعات المستقلة كملكية مصرية خالصة أو بالاشتراك مع الحكومات المختلفة أو مع القطاع الخاص الإفريقى ...

ز - دعم الخطوط الملاحية البحرية بين مصر ودول إفريقيا المختلفة ... وتشجيع إنشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول إفريقيا وبعضها البعض ...

ح - افتتاح فروع للبنوك المصرية التى تملكها الدولة فى الدول الإفريقية من أجل تسهيل تقديم الخدمات المصرفية والمالية والتحويلات اللازمة بين مصر وأفريقيا من أجل دعم وتنشيط التجارة والسفر والتعاون فى كل المجالات ...

ط - الاستثمار الزراعى فى دول إفريقيا المختلفة وذلك بزراعة الأراضى وإنشاء مشروعات التصنيع الزراعى وكذلك مشروعات التسمين الحيوانى ... مما سيعود بالفائدة على مصر وشركائها من الدول الإفريقية ...

ى - تقديم كل الدعم والمعلومات ودراسات الجدوى لرجال الأعمال المصريين الراغبين فى الاستثمار فى إفريقيا ... وتقديم المشورة القانونية وجميع النصائح والتحذيرات والتعليمات لضمان نجاح عمل المصريين فى كل الدول الإفريقية وتنظيم الرحلات لرجال الأعمال ...

ك - تقديم المنح الدراسية العلمية للطلاب الأفارقة للدراسة فى مصر والتسويق لذلك ...

ل - تقديم المنح المختلفة والمعونات الاقتصادية للدول الإفريقية ...

م - التنسيق مع الجهات المختصة من أجل بث قنوات فضائية خاصة باللغات الإفريقية ... موجهة للقارة الإفريقية وذلك لنشر الثقافة المصرية فى دول إفريقيا وتعريف المشاهد والمواطن المصرى بكل نواحى الحياة فى إفريقيا ، كما تقوم ببث برامج التعلم فى المجالات التى قد يحتاج إليها أبناء الدول الإفريقية ؛ وكذلك وضع هذه البرامج على شبكة الإنترنت تطبيقاً لأسلوب التعلم عن بعد ...

ن - التنسيق مع وزارة التعليم والجامعات المصرية من أجل إنشاء فروع للجامعات المصرية فى بعض الدول الإفريقية ...

٦٧٣ - لا يمكن بالطبع أن نبدأ فى تحقيق وتنفيذ كل تلك المحاور فى فترة قصيرة ... ولكنى تعمدت أن أكتب أغلب المحاور التى نتمنى تنفيذها حتى تكون فى مخيلتنا وفى خططنا وفى تفكيرنا ... أما جدول التنفيذ فسيتوقف بالطبع على قدرة الدولة والاقتصاد المصرى على التحرك والتنفيذ ... والتى أتمنى أن يكون سريعاً ... فالتعاون مع إفريقيا يحقق فوائد مشتركة لمصر ولإفريقيا ... فكما أنه سيكون سبباً أو خطوة على طريق تنمية القارة الأفريقية سيكون أيضاً خطوة على طريق نهضة مصر وقوتها وتقدمها ...

٦٧٤ - وزارة التكنولوجيا [٢٩] :

الهدف من إنشائها نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية فى جميع مجالات الحياة ونشر تطبيقاتها بين الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة ومن أمثلة ذلك :-

أ - وضع خطة زمنية للقضاء على الأمية التكنولوجية ...

ب - تطبيق التوقيع الإلكترونى والتحويلات البنكية الإلكترونية ونشر ثقافة السداد الإلكترونى وتطبيقها فى المعاملات الحكومية ...

ج - التصويت الإلكترونى فى الانتخابات وبالطبع سيكون ذلك لمن يرغب ويقدر على ذلك من المصريين المؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا ...

د - تطوير الإجراءات الحكومية الإدارية المختلفة فى كل المجالات وميكنتها ...

هـ - تدريب موظفى الدولة ورفع مستوى تعاملهم مع التكنولوجيا وتطبيقاتها ...

[٢٩] * مصر فى الترتيب الـ ٩٩ دولياً من بين ١٣٨ دولة فى مؤشر الاستعداد التكنولوجى لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ..

و - نشر تطبيقات التكنولوجيا المختلفة فى كل مجالات الحياة ... مثل التعليم والصناعة والرياضة وأساليب الحياة ...

ز - نشر الفكر التكنولوجى فى المجتمع ...

ح - تقديم المشورة التكنولوجية لشركات القطاع الخاص فى كل المجالات خاصة فى مجال الصناعة ...

ط - تكون مسئولة عن تدريس التكنولوجيا فى المدارس والجامعات ... وإعداد الدورات المختلفة بالتنسيق مع كل الخبرات والكفاءات ... وإذاعة تلك الدورات على التليفزيون ...

ى - متابعة التطور التكنولوجى فى بلدان العالم المتقدمة ...

٦٧٥ - بعض النتائج التى ستترتب على إنشاء وزارة للتكنولوجيا وعلى نشر التكنولوجيا ...

أ - تيسير الحصول على الخدمات بالنسبة للمواطنين المتعاملين مع التكنولوجيا ... وتيسير تقديمها بالنسبة للحكومة والدولة ...

ب - توفير الوقت والجهد على كل مستعملى التكنولوجيا ... مما يتيح لهم فرصة أكبر للاستفادة بالوقت والجهد سواء فى العمل والإنتاج أو فى الراحة والاستمتاع ...

ج - زيادة الإنتاج فى كل المجالات وتقليل نسب الأخطاء بدرجة كبيرة حيث سيقل الاعتماد على العامل البشرى ...

د - توفير الكثير من الموارد البشرية ؛ وبذلك يمكن توجيهها والاستفادة بها فى الأعمال التى لم يتم الحصول عليها تكنولوجيا ...

٦٧٦ - وزارة شئون سيناء :

والهدف من إنشاء هذه الوزارة هو سرعة تنمية سيناء وتذليل كل المعوقات التى تواجه تعمير سيناء بحيث تكون الوزارة مسئولة عن التنسيق بين كل الجهات المعنية بسيناء ... ومركزاً للعمليات والتخطيط والتنفيذ ... ومنظمة لها ومشرفة لها بحيث يمكننا الاستفادة من سيناء على أكمل وجه مثل الزراعة – السياحة – الإسكان – الصناعة – التعدين – الأمطار – الثروة السمكية ...

٦٧٧ - وزارة الثروة السمكية :

والهدف من هذه الوزارة هو التركيز على الاستفادة بالمسطحات المائية الكبيرة الموجودة بمصر مثل شواطئ البحر الأحمر [٣٠] ، والمتوسط ، وقناة السويس ، ونهر النيل ، والبحيرات المختلفة [٣١] ... والعمل على تكوين أسطول صيد مصرى متميز وحديث ... وإدارة شئون كل تلك المسطحات ووضع الخطط وتنفيذها من أجل تحقيق طفرة فى الثروة السمكية لمصر بحيث يصبح السمك هو الغذاء الرئيسى للمصريين والأرخص ... ثم تعمل تلك الوزارة على تحقيق فائض من الثروة السمكية لتصديره للخارج ...

وبالطبع من الأفضل أن يكون مقر هذه الوزارة على أحد السواحل وليس فى القاهرة ...

٦٧٨ - النتائج المطلوب والمأمول تحقيقها من إنشاء وزارة للثروة السمكية :

أ - توفير الأسماك بأنواعها المختلفة والمتنوعة بأسعار رخيصة لكل المصريين وذلك حتى يمكننا التغلب على غلاء أسعار اللحوم والدواجن ...

ب - تعتبر الأسماك من أكثر أنواع الأغذية أمناً وسلاماً على صحة الإنسان ومن أكثر الأغذية المفيدة ؛ كذلك فهى لا تتسبب فى إصابة الإنسان بالأمراض مثل اللحوم والمزروعات ... وبالتالى فإن وجود الأسماك كغذاء رئيسى للمصريين سوف يحسن من الصحة العامة للمصريين ويقلل من إصابتهم بكثير من الأمراض ...

ج - الاهتمام بشئون كل العاملين بالصيد وتدريبهم على الوسائل الحديثة وتقديم كل الدعم والمساعدات لنجاحهم ...

د - عندما تصبح الأسماك غذاء رئيسياً للمصريين فإننا بذلك سوف نوفر كثيراً من مساحات الأراضى الزراعية فيمكن الاستفادة بها فى زراعات أخرى وبذلك نتمكن من سد الفجوة الغذائية بين ما نزرعه وما ننتجه من جهة وبين ما نستهلكه ونستورده من جهة أخرى ...

ويعتبر ذلك هدفاً اقتصادياً واستراتيجياً وبعداً هاماً من أبعاد الأمن القومى ...

هـ - عندما نصل إلى مرحلة تصدير الأسماك فإننا بذلك نكون قد عالجنا أيضاً جزءاً من عجز الموازنة العامة المصرية وأضفنا إلى الناتج القومى المصرى قيمة الصادرات التى سوف ننجح فى تصديرها ...

---

[٣٠] * مساحة المصايد البحرية فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حوالى ١١ مليون فدان تقريباً ..

[٣١] * بحيرات المنزلة – البردويل – مريوط – ناصر – البرلس – إدكو – البحيرات المرة والتمساح – توشكى – قارون (منخفض الريان) – ملاحة بورفؤاد ..

٦٧٩ - وزارة الوادى الجديد :

الوادى الجديد تشمل غرب مصر كلها بدءاً من مرسى مطروح ووداى النطرون والوادى الجديد وتوشكى ...

- **إنشاء** سكة حديد لمرسى مطروح والوادى الجديد ...
- تنمية وتطوير مطارات مرسى مطروح والوادى الجديد ...

جار استكمال الكتابة فى وزارة الوادى الجديد

ووزارةشئون سيناء

٦٨٠ - الدور المطلوب من البرلمان (مجلس النواب) هو تشريع القوانين واقتراحها وتعديلها ... ورقابة السلطة التنفيذية فى أعمالها ومساءلتها ومحاسبتها ومناقشة ومراقبة الموازنة العامة للدولة ؛ ولكى يقوم أعضاء البرلمان بهذا الدور على أكمل وجه فيجب أن يكونوا مؤهلين لهذا بالقدر الكافى من العلم والدراية والمعرفة ...

٦٨١ - الوضع الحالى فى مصر لا يشترط فى المرشحين لعضوية البرلمان إلا توافر بعض الشروط اليسيرة جداً مثل حصول عضو البرلمان على شهادة التعليم الأساسى ، وبلوغه سناً معينة ، وأدائه الخدمة العسكرية أو إعفائه منها ، وعدم الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف ...

وهى كلها شروط تحاول أن تنفى عنه السلبية ... ولكنها لا تكفى لإثبات الكفاءة ، والأهلية ، والجدارة ، والاستحقاق لأداء الدور البرلمانى المطلوب منه على أكمل وجه ...

فنحن فى اختيار أعضاء البرلمان نمارس الديمقراطية بأسوأ أشكالها وهى السماح لكل الناس بالترشح للانتخابات بدون أى اشتراطات خاصة وبالتالى يتقدم للترشح الكثيرون غير المؤهلين مثل من يمتلك المال فقط ، أو لمجرد أنه كبير العائلة التى اعتادت على أن يكون عضو البرلمان من بين أبنائها ، أو من يرغب فى وجاهة اجتماعية ، أو من يريد أن يحمى فساداً ، أو نجم رياضى لا يملك إلا الشهرة فقط ، أو فنان قد لا يعرف شيئاً عن العمل البرلمانى ... وهكذا ...

٦٨٢ - ولكى نتلافى هذا الخطأ الجسيم الذى دائماً ما ينتج عنه برلمان لا نرضى عن أداء كثير من أعضائه ... يجب العمل على أن يكون كل أعضاء البرلمان مؤهلين بدرجة كافية ولذلك أقترح إنشاء معهد برلمانى يتولى تدريس تاريخ مصر السياسى ، والعسكرى ، وجغرافية مصر ، واقتصادها بجانب دراسة العلوم السياسية ، والقانونية ، والدستورية ، والجوانب المتعلقة بالأمن القومى ، وكل ما يحتاج إليه عضو البرلمان ويمارسه أثناء عضويته بالبرلمان مثل كيفية صياغة القوانين والموازنة العامة والمالية العامة ، وتقديم طلبات الإحاطة ، والاستجواب ، وسحب الثقة ، وقوانين الإدارة المحلية ، ولائحة مجلس النواب الداخلية ... وواجبات والتزامات عضو البرلمان ... ويدرس أيضاً المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، وجامعة الدول

العربية ، ومظلمة الاتحاد الإفريقى ... ويدرس المعاهدات الدولية الموقعة عليها مصر والمنظمات الدولية المنضمة إليها مصر والغير منضمة إليها ...

على أن يكون الحصول على شهادة هذا المعهد شرطاً أساسياً للترشح لعضوية البرلمان وبهذا التعديل يضمن المجتمع ويثق فى أن كل المرشحين للبرلمان على درجة جيدة من التأهيل والكفاءة ... فالديمقراطية الصحيحة ليست هى التى تقر المساواة بدون أى ضوابط (مثلما هو حادث الآن) ؛ ولكن الديمقراطية الجيدة هى التى تقر المساواة بين كل القادرين على العمل والمؤهلين للنجاح ... تماماً مثلما نشترط فيمن يرغب فى ممارسة الطب أن يكون حاصلاً على بكالوريوس طب وعلى من يعمل بالقانون أن يكون حاصلاً على ليسانس حقوق ... فهذه المواصفات هى أبسط الشروط لضمان تشكيل برلمان واع ومؤهل ...

٦٨٣ - بعد هذا التعديل يمكننا تخفيض أعضاء البرلمان إلى ٣٥٠ عضواً فقط بدلاً من ٥٩٨ عضواً حالياً ... فالعبرة فى قوة البرلمان بالكيف وليس بالكم ... فأعداد قليلة مؤهلة خير وأفضل من أعداد كثيرة غير مؤهلة تكلف الدولة الكثير من الأموال وتستنفد وقت البرلمان فيما لا يفيد ... وتعطى صورة سيئة عن البرلمان وأعضائه ... فتصيب الكثيرين بالإحباط ...

٦٨٤ - بهذا التعديل سنضمن للناخب أن كل المرشحين مؤهلون ولا بأس من اختيار أيهم ... بهذا التعديل سيصبح لدينا عضو برلمان يستحق بالفعل أن يمثل الشعب المصرى ، وأن يشرع له القوانين ، وأن يراقب السلطة التنفيذية ويطالب بحقوق الشعب ؛ فكل عضو فى البرلمان سيصبح موسوعة قانونية وسياسية وثقافية بالإضافة إلى تخصصه الأساسى ...

٦٨٥ – بهذا التعديل سوف يصبح البرلمان المصرى من أقوى البرلمانات فى العالم علماً ووعياً وثقافة وتعبيراً عن حضارة الشعب المصرى ... ويصبح أكثر جدارة بأن يكون معبراً عن أول برلمان تكون فى منطقة الشرق الأوسط ... كما أنه سيصبح مضرب المثل فى المنتديات العالمية ... وعندها أتوقع أن تحذو دول أخرى حذونا فتسير على نهجنا وتنشئ معاهد لتأهيل الراغبين فى العمل البرلمانى على غرار معهدنا الرائد فى هذا الاتجاه ...

٦٨٦ – إصدار قانون يتم بمقتضاه منع عضو البرلمان من تولى أى منصب أو شغل أى وظيفة أخرى أثناء فترة عضويته فى البرلمان ؛ وكذلك منع أعضاء البرلمان من العمل فى الإعلام وحتى لو كان العمل مجاناً ... فمهام عضو البرلمان كبيرة وجسيمة ويجب أن يتفرغ لها تماماً ...

٦٨٧ – تقوم الدولة بتوفير مقر دائم وثابتاً لكل عضو برلمان فى دائرته بحيث يكون مجهزاً بكل الأدوات التى تساعد عضو البرلمان على أداء عمله وسهولة تواصله مع أبناء دائرته واجتماعه بهم ... فالمقر هنا سيكون ثابت لا يتغير بتغير عضو البرلمان ...

٦٨٨ - تطبيقاً لنفس المبدأ الذى أقمت عليه أغلب أفكار برنامجى وهو مبدأ التفكير خارج الصندوق من أجل الوصول إلى طرق جديدة تحقق لنا ما نهدف إليه بأقل الطرق والوسائل والإمكانات ... وكما قدمت نظرية جديدة فى كيفية تحقيق الطفرة الاقتصادية والصناعية ... أطرح لكم هنا نظرية جديدة أو أسلوباً جديداً فى كيفية اختيار المحافظين ورؤساء الأحياء والمدن ورؤساء الهيئات ... وكيفية الحكم عليهم وتقييمهم واستمرارهم ... وبالتالى كيفية تطوير وتحسين وتجويد أداء الإدارات الحكومية المختلفة ...

وهى نظرية أو أسلوب جديد فى الإدارة أتمنى أن يكون فيه الحل لبلادنا ولأى بلد يطبق هذه الفكرة أو الأسلوب فيما بعد :-

٦٨٩ - اختيار المحافظين ورؤساء الأحياء يتم فى أغلب دول العالم بطريقتين ، الطريقة الأولى : وهى الانتخاب وهذا يتم فى بعض دول العالم الديمقراطية ؛ فيترشح الراغبون فى تولى تلك المناصب ويطرحون برامجهم وأفكارهم ويفحصها الناخبون وينقدون ويهاجمون ويؤيدون بعض المرشحين ويعارضون البعض الآخر ويعقدون المناظرات واللقاءات ... ثم يتم اختيار المرشح الأعلى حصولاً على الأصوات ... ليتولى المنصب التنفيذى مثل المحافظ أو رئيس الولاية ...

الطريقة الثانية : وهى تتم فى أغلب دول العالم الثالث حيث يقوم النظام الحاكم ممثلاً فى رئيس الجمهورية أو الملك أو أحد الوزراء أو رئيس الوزراء باختيار وتعيين هؤلاء المسئولين ...

الطريقة الأولى لكى تنجح وتؤتى ثمارها تتطلب توفر مجتمع ديمقراطى متقدم ، نسبة الأمية به قليلة ونسبة الوعى به عالية ، وتجرى فيه الانتخابات بشفافية ونزاهة ، وبدون رشاوى انتخابية أو تصويت قبلى أو تعصب عائلى ؛ وهذا ما نفتقد جزءاً منه فى مصر حيث فى كثير من الأحيان يقوم الناخبون بالتصويت بناء على انتماء عائلى أو قبلى أو مالى أو دينى ... وهو ما يعيب عملية الانتخابات فى جوهرها وليس فى شكلها الإجرائى ؛ حيث يختار الناخبون المرشح الذى قد يحقق منفعة مباشرة لهم ويساعدهم على تحقيق مصالحهم ... حتى ولو كانوا مقتنعين بأن هذا المرشح ليس هو الأجدر أو الأكثر كفاءة أو الأكثر علماً ... وبالتالى فإن الانتخابات فى هذه الأجواء لا ينتج عنها فى كثير من الأحوال انتخاب الأصلح والأفضل كما يعتقد البعض ؛ بل قد ينجح فى الانتخابات (وكثيراً ما يحدث هذا فى مصر) الأكثر إنفاقاً للمال ... أو الأكثر عزوة ... أو الأكثر وعوداً وكذباً ... أو الأكثر تعصباً ... أو الأكثر دعاية ... وهكذا

على حين أن هناك نسبة كبيرة جداً ممن لهم حق الانتخاب يقاطعون عملية الانتخاب فلا يدلون بأصواتهم ؛ وحجتهم فى ذلك أنه لا فائدة من الانتخابات ، وأنهم لا يثقون فى المرشحين لأن من سبقوهم لم يفعلوا شيئاً لهم وهؤلاء أيضاً لن يفعلوا شيئاً أيضاً ... وأن الكل يسعى للوصول إلى المناصب من أجل الجلوس على الكراسى وتحقيق مصالحهم الشخصية فقط دون النظر لاحتياجات المواطنين والمصلحة العامة ... وأن الفساد منتشر بين السياسيين والمسئولين ... وأن الاهتمام بالانتخاب مجهود ضائع ووقت مهدر لا فائدة منه ... ولن يحدث تغييراً ... وأن الذى سينجح معروف مقدماً وأنهم كلهم مع بعضهم وأنه " مفيش فايدة " ...

الطريقة الثانية يعيبها أنه لا يعرف أحد كيف يتم اختيار هؤلاء المسئولين ، وعلى أى أساس يتم تقييمهم وتعيينهم والحكم عليهم ... هل على أساس الولاء ، أم الكفاءة ، أم القرابة ، أم العلاقة الشخصية .. ؟ وعلى ذلك تلعب المصادفة دورها فى أداء هؤلاء المسئولين ... فيأتى بعضهم شديدى الكفاءة والمهارة والاستعداد ... ويأتى بعضهم ضعيفى الكفاءة والمهارة والاستعداد ؛ كما أن من عيوب هذه الطريقة أنها لا تجعل بعض المسئولين المعينين يخشون الشعب أو يعملون له حساباً ؛ فالبعض يتعامل مع أفراد الشعب على أنهم لا حقوق لهم عليه ؛ فالشعب لم يختره وليس له دور فى وصوله لمنصبه ... كما أنه ليس له دور فى بقاءه فى منصبه وبالتالى يهتم المسئول (المحافظ أو رئيس الحى أو رئيس الهيئة) بالسعى نحو نيل رضاء المسئول الذى عينه ومن هم أعلى منه ... فيكون حريصاً على نيل رضاء الوزير ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية على حين لا يسعى لنيل رضاء المواطن العادى ... على الجانب الآخر وعلى العكس من ذلك يتعامل بعض المواطنين مع هؤلاء المسئولين ويسعون من أجل نيل رضائهم ... ويتعامل المسئول مع المواطنين وكأنه لم يأت إلى هذا المنصب لخدمتهم ، وقد يتعالى بعضهم على عامة الشعب ، أو يغلق مكتبه دونهم ... ولذلك فى كثير من الأحيان يهتم رؤساء الأحياء كل الاهتمام ويبذلون أقصى طاقاتهم عندما يمر رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء بأحد شوارع أحيائهم ... فنجد الشارع قد تجمل ، وتحولت حالته ، وتزين ، وتمت معالجة ما به من حفر ومطبات ، وتم وضع الزهور ، والأعلام واللافتات ، ودهان ما يلزم ، ومحاولة إخفاء كل ما هو قبيح ... الخ

كما أن هذه الطريقة يعيبها أيضاً أنه فى كثير من الأحيان قد يتفاجأ المواطنون بتغيير أحد المسئولين ولكن بدون أن يعرف أحد لماذا تم هذا التغيير وعلى أى أساس تم التغيير ؟ ...

بل الغريب والعجيب أنه قد يتم تغيير بعض المسئولين على الرغم من أن أداءهم كان متميزاً وحاز على تأييد بعض الجماهير ... وأصبحت لهم شعبية ... وفى أحيان أخرى قد يستمر مسئول فى منصبه رغم عدم رضاء المواطنين عن عمله ... ورغم وجود إشاعات وشبهات وانتقادات كثيرة ضده ...

٦٩٠ - ومن أجل معالجة العيوب التى تشوب الطريقتين كان لابد من البحث عن طريقة جديدة تتلافى عيوبهما ، وتتمتع بمزايا الطريقتين ؛ والأهم من ذلك أنها تناسب مجتمعنا وما به من طبيعة خاصة ... ولسمحوا لى فى السطور القادمة بأن أعرض لكم هذه الطريقة :-

٦٩١ - تقوم الدولة ممثلة فى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو وزارة التنمية المحلية بالإعلان عن فتح باب التقدم للعمل فى وظائف المحافظ ورئيس الحى ورئيس المدينة ورئيس الهيئة وذلك بالنسبة لكل محافظات الجمهورية ولكل المراكز والأحياء والهيئات ...

- يكون التقديم لمن يرغب فى تولى المنصب عن طريق تقديم ملفين ... الملف الأول : يذكر فيه بياناته الشخصية ، ومؤهلاته ، وسيرته العلمية والعملية ، وآراءه ، وتوجهاته ، وأفكاره العامة ... وكذلك إقرار ذمة مالية ...

الملف الثانى : يقدم فيه رؤية لما يراه من مشاكل الجهة التى يتقدم للعمل بها ، وأفكاره لحل تلك المشاكل ، وبرنامج التنفيذ ، وآليات التنفيذ ، وتكاليفه ...

٦٩٢ - تقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتسلم تلك الملفات ، ومقابلة المتقدمين ، والاجتماع بهم ، واختبارهم ، والحكم عليهم ، وتقييمهم طبقاً لمعايير الكفاءة التى سيتم وضعها لكل وظيفة وتشمل : الصحة – والتوازن النفسى - حسن السير والسلوك – والكفاءة العلمية والفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية ... الخ

كما تقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية بإعلان النتائج لكل محافظة ولكل حى أو مدينة ويعلم الفائز أنه سيتم تعيينه فى المنصب الذى تقدم للعمل فيه عندما يتم الاستغناء عن المسئول الموجود حالياً ...

٦٩٣ - أما بقاء المسئولين الحاليين فى مناصبهم أو رحيلهم فسوف يحدده الشعب كل عام ؛ وذلك بأن تقوم الدولة بإجراء استفتاء علم سنوى فى كل الجمهورية بحيث يتوجه كل ناخب فى دائرته ليصوت فى الاستفتاء على مدى رضائه عن المسئولين من عدمه ... ويتم طرح كل المسئولين التنفيذيين الخدميين فى هذا الاستفتاء ... ومن بين تلك المناصب التى سيتم الاستفتاء عليها على سبيل المثال منصب رئيس الحى – المحافظ –

رئيس هيئة النظافة – المسئول عن المرور – مأمور قسم الشرطة – مسئول الصحة – مسئول التعليم – مسئول الكهرباء – رئيس هيئة النقل العام ...

وستكون صياغة ورقة الاستفتاء بالشكل الآتى :-

	نعم	لا
هل توافق على استمرار السيد رئيس الحى ومساعديه فى مناصبهم ؟		
هل توافق على استمرار السيد المحافظ ومساعديه فى مناصبهم ؟		

وهكذا إلى باقى المناصب التى سيتم الاستفتاء عليها ...

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء هى الموافقة على استمرار أحد المسئولين فإنه سيستمر فى منصبه عاماً آخر هو ومساعدوه ... أما إذا لم يحصل المسئول على تأييد الناخبين للاستمرار فسوف يقدم استقالته ويتم تعيين الفائز من المتقدمين ... أو تقوم الدولة بتعيين مسئول آخر ...

٦٩٤ - هذه الطريقة سوف تحتفظ للنظام الحاكم بالحق فى اختيار المسئولين التنفيذيين الذين سيتعاملون ويتعاونون مع الحكومة وجميع إدارات الدولة ... ومن حق الظلم الحاكم ومن الواجب عليه أن يختار أفضل وأنسب العناصر التى يرى فيها الصلاحية والكفاءة ...

ولكن الفارق هنا أن هذا الاختيار أيضاً سيكون مسئولية على النظام إذا جاءت نتيجة الاستفتاء على سبيل المثال بعدم رضاء الشعب عن العدد الأكبر من رؤساء الأحياء ؛ فلابد هنا من استقالة وزير الدولة للتنمية الإدارية لأنهم كانوا من اختياره وهو من قام باختبارهم والموافقة عليهم ... وهو المسئول عن وصولهم لمناصبهم ... وكذلك الحال إذا جاءت نتيجة الاستفتاء بعدم رضاء الشعب عن العدد الأكبر من مأمورى أقسام الشرطة فيجب هنا على وزير الداخلية التقدم باستقالته فهو المسئول عن اختيار مأمورى الأقسام ...

٦٩٥ - هذه الطريقة تقر مبدأ هاماً من مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والمواطنة وهو مبدأ الوظائف للجميع ...

فمن حق كل إنسان مصرى يرى فى نفسه الاستعداد ، والكفاءة ، والرغبة لتولى منصب تنفيذى أن يتقدم لشغل الوظيفة التى يفضلها ...

وبهذه الطريقة سنعطى الأمل ، وسنوفر الفرصة لكل المصريين لكى يتعلموا ، ويعملوا ، ويجتهدوا من أجل أن يصلوا إلى أعلى المناصب ... كما سنعطى الفرصة لمن هم بالفعل يستحقون حالياً تولى المناصب التنفيذية الكبرى ولكنهم لا يعرفون كيف السبيل إلى تولى تلك الوظائف ...

٦٩٦ - هذه الطريقة ستطبق بالفعل مبدأ السيادة للشعب الذى تنص عليه الدساتير المصرية خاصة الدستور الحالى والذى نص فى المادة الرابعة على أن " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ويحميها وهو مصدر السلطات ... " لأن بقاء المسئولين فى مناصبهم سيكون بناء على حكم الشعب وقراره فى الاستفتاء ... وبالتالى سيصبح بالفعل المواطن هو السيد ، وهو صاحب البلد ، وصاحب القرار ... وسيصبح الحصول على رضاء المواطن هو هدف كل المسئولين ...

وبعد أن كان أغلب المواطنين يخشون المسئولين سيصبح أغلب المسئولين يخشون المواطنين ... وسنجد أغلب المسئولين ومساعديهم يعملون بكل جد وإخلاص من أجل المواطن وراحته ... فيعملون على حل مشاكله ، وتذليل العقبات من أمامه ، وتيسير الإجراءات ، وتوفير الاحتياجات ؛ كما أنهم فى حالة عدم توافر الإمكانات للعمل والتطوير فإنهم سيعلنون ذلك للمواطنين من أجل تبرئة أنفسهم والدفاع عن التقصير الذى قد يحدث منهم أثناء تأديتهم أعمالهم ...

٦٩٧ - هذه الطريقة تجسيد حقيقى للديمقراطية ، أو هى تجسيد للديمقراطية الحقيقية ، وهى اختيار الشعب لحكامه ... ولكنها اختيار من نوع مختلف ... فإذا كان المواطنون (الناخبون) حالياً يعزف ويمتنع أكثرهم عن الذهاب لصناديق الانتخاب أو الاستفتاء لأنهم لا يصدقون وعود المرشحين فإنهم فى هذه الطريقة الجديدة سيذهبون لأنهم إما سيقولون : " نعم " لبقاء المسئول لو كانوا يرونه صالحاً وناجحاً ، وإما أنهم سيقولون : " لا " لبقاء المسئول وعليه الرحيل لأنه لم ينجح فى أداء وظيفته ولأنهم يرغبون فى أداء وخدمات أفضل ...

فذهاب الناخبين هنا وإدلاؤهم بأصواتهم ليس رهاناً على المستقبل الذى لا يعلمه أحد ، وليس رهاناً على وعود انتخابية قد تتحقق وقد لا تتحقق ؛ وإنما هو ذهاب من أجل إبداء الرأى والحكم والتقييم على أفعال تمت ، وسياسات تم تنفيذها ، ومشاكل تم حلها ، ومشاكل لم يتم حلها ... أى أن المواطنين سيقولون للمسئول : " لا " ، لا نريدك أن تستمر فى عملك ، لقد كان أداؤك سيئاً ... أو يقولون له : استمر فى عملك لقد كان أداؤك جيداً ... وبالقطع فإن الحكم على الأفعال التى تمت أسهل كثيراً من الحكم على الوعود التى لم يأت وقت تنفيذها بعد ...

كما أن الحكم على ما تم فى الماضى لا يحتاج إلى علم ، أو دراية خاصة ، أو ثقافة معينة فنجاح المسئولين فى أعمالهم أو فشلهم سيكون شيئاً واضحاً للجميع ويستطيع الجميع الحكم عليه بغض النظر عن تعليمهم أو عملهم أو ثقافتهم ...

٦٩٨ - هذه الطريقة الجديدة فى الاستفتاء على بقاء المسئولين أو عدم بقائهم فى مناصبهم ستكون وسيلة هامة من وسائل مكافحة الفساد ... لأن كل مسئول سيخشى اكتشاف أمره أو انتشار الشائعات حوله (وما أكثرها فى مجتمعنا) ... وبالتالى سيعمل أغلب المسئولين على بقاء أياديهم وسمعتهم نقية بيضاء بدون اتهامات أو إشاعات ...

كما أنه فى حالة ظهور أى حديث أو إشاعة عن انحراف ما سيقوم المسئول بالعمل على إظهار براءته وإقناع المواطنين بوجهة نظره ... وبالتالى سيصبح المسئول دائماً حريصاً على العمل الحقيقى وعلى كسب ثقة المواطنين حتى لا يخسر أصواتهم فى الاستفتاء القادم ...

٦٩٩ - قد يعتقد البعض أن هذه الطريقة مكلفة مادياً لميزانية الدولة حيث سيتم تنظيم استفتاء سنوى وما يحتاجه ذلك من عقد لجان ، وطباعة مطبوعات ، وحراسة ، ومرتبات ، وبدلات ... الخ ... ولكن هذا ليس حقيقياً بل إننى أعتقد أن تكلفة هذا الاستفتاء ستكون قليلة جداً وزهيدة جداً بالمقارنة بالتغيير والتطوير الذى سيحدث فى أداء كل الإدارات والجهات الحكومية التى سيتم الاستفتاء على بقاء مسئوليها من عدمه ...

كما ستكون التكلفة قليلة جداً مقارنة بشعور الانتماء والعزة والقوة والأهمية الذى سيتنامى لدى المواطنين وهم يرون أنفسهم يحددون من يبقى فى عمله ومن يتم عزله ... مع ملاحظة أن المشاعر الإيجابية هذه ستنعكس أيضاً على المواطنين على كافة تصرفاتهم فسيكونون أكثر التزاما بالقانون ، وأكثر حرصاً على المال العام ، وأكثر عملاً وإنتاجاً ، وأكثر حرصاً على سداد الضرائب ، وأكثر حرصاً على التفاعل مع المجتمع والدولة ...

كما أن تكلفة هذه الاستفتاءات ستكون قليلة جداً إذا ما قورنت بما سيتم توفيره من أموال نتيجة القضاء على الفساد والرشاوى والانحرافات المالية ...

كما أن تكلفة هذه الاستفتاءات ستكون قليلة جداً إذا ما قورنت بمدى السعادة والرضا التى سيشعر بها المواطنون عندما تتحسن معاملتهم فى أقسام الشرطة ، وعندما يجدون الشوارع نظيفة ، والمرور أكثر سيولة ، وعندما يجدون المسئولين بجوارهم دائماً ... الخ

٧٠٠ - أحب أن أنوه أيضاً إلى أن هذه الاستفتاءات لن تكون مكلفة مادياً كما يعتقد البعض لأنها استفتاءات بدون دعاية انتخابية ؛ فلن يكون هناك مرشحون يتنافسون فيما بينهم فيملأون الشوارع والميادين باللافتات ووسائل الدعاية المختلفة ؛ بل سيكون الاستفتاء على أعمال المسئولين ، وبالطبع لن يكون مسموحاً للمسئول بعمل دعاية لنفسه ... فعمله وأداؤه فقط هو الدعاية المسموح بها ...

وطالما أنه ليس هناك مرشحون يتنافسون ويتصارعون ، وليس هناك مؤيدين متعصبين ... فبالتالى لن تكون هناك حاجة إلى إجراءات تأمين أو حراسة مكلفة ... كما أن التصويت إلالكترونى الذى سيتم البدء فيه سيخفض كثيراً من التكلفة المادية التى يتم انفاقها فى الاستفتاءات العادية ...

٧٠١ - بعد تطبيق هذه الطريقة لن تكون شوارع الحى نظيفة عندما يمر المحافظ أو الوزير فقط ، ولن تكون شوارع المحافظة نظيفة عندما يمر رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية فقط ؛ وإنما سيعمل الجميع على أن تكون الشوارع نظيفة والخدمات مثالية طوال أيام العام وبغض النظر هل هناك مسئول سيمر أم لا ؛ فالحرص سيكون على إرضاء المواطن العادى وليس على إرضاء المسئول الكبير ...

٧٠٢ - عند تطبيق هذه الطريقة فى اختيار المسئولين وبقائهم فى مناصبهم سيكون من حق جميع فصائل وفئات المجتمع الترشح للمناصب ؛ ولن تكون المناصب حكراً على فئة معينة مثل رجال القضاء ، أو رجال القوات المسلحة ، أو أساتذة الجامعات ، أو رجال الداخلية ، أو الرجال فقط دون النساء فالجميع من حقه التقدم لشغل الوظائف رجالاً أو نساء ... مسلمين أو مسيحيين وأياً كانت مهنتهم ؛ فالمعيار الأول هو الكفاءة والرغبة والاستعداد ...

ولكن بالطبع يمكن أن تكون هناك بعض الاستثناءات فى بعض الأماكن مثل المحافظات الحدودية والتى يفضل أن يكون مسئولوها من فئات معينة مثل القوات المسلحة المصرية ...

٧٠٣ – بعد أن يتم تطبيق نظام الاستفتاء هذا ستقل حاجة الناس إلى التظاهر ؛ وبالتالى ستقل أعداد المظاهرات نظراً لأنه أصبحت هناك طريقة وآلية واضحة يمكن بها للمواطنين التعبير السلمى عن آرائهم فى أداء المسئولين ومشاركتهم الإيجابية فى إدارة شئون حياتهم ووطنهم ؛ وبالتالى سيقل استبداد بعض المسئولين وسيكونون أقرب إلى الجماهير وإلى الشارع ومشاكله ...

٧٠٤ – سيساعد تطبيق نظام الاستفتاء هذا فى تخفيف الضغط على أعضاء البرلمان حيث يلجأ إليهم المواطنون فى الوقت الحالى فى أغلب الأمور والمشاكل من أجل مساعدتهم على إنجازها ... وبالتالى سيكون

هذا النظام مساعداً لأعضاء البرلمان على الاستفادة بوقتهم وطاقاتهم فى تحسين أداء مهمتهم الأساسية وهى التشريع ورقابة الحكومة وأدائها ...

٧٠٥ – من المهم هنا أن نذكر أن طريقة الاستفتاء على بقاء المسئولين فى مناصبهم التى اقترحتها لا تتعارض مع نصوص الدستور حيث نصت المادة ١٧٩ من الدستور المصرى على أنه " ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى ، ويحدد اختصاصهم " ..

٧٠٦ – من أجل تشجيع روح الانتماء ، والاستفادة من حب التنافس البشرى الفطرى ، وتحويله إلى طاقة عمل وبناء سوف أدعو إلى إقامة مسابقة ربع سنوية (كل ٣ شهور) لاختيار أجمل محافظة بحيث يتم تقسيم المحافظات إلى مجموعات تضم كل مجموعة ٥ أو ٦ محافظات ويتم اختيار أجمل محافظة كل ٣ شهور طبقاً لمدى توافر المعايير التى أقيمت عليها المسابقة ؛ والتى ستشمل العديد من المعايير مثل نظافة الشوارع وانسياب المرور وتوفر الأمن وسهولة حصول المواطن على الخدمات ... إلخ

كذلك سيتم إجراء مسابقة ربع سنوية لاختيار أجمل حى فى كل محافظة ...

وأعتقد وأتوقع أن مسابقة كهذه سوف تدفع أبناء كل حى وكل محافظة للعمل والتعاون من أجل أن يفوزوا فى المسابقة ؛ ولذلك أتوقع أن تشارك فيها الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدنى ورجال الأعمال والشركات الكبرى ومراكز الشباب وطلبة المدارس والجامعات ...

٧٠٧ – تشجيعاً للمسئولين التنفيذيين على العمل والإجادة والتنافس سوف أقوم بإطلاق إسم كل وزير وكل محافظ ينجح فى تقديم شئ مميز وملموس للمجتمع على أحد الشوارع أو على إحدى المنشآت والمقصود هنا ليس المسئولون التنفيذيون الذين تركوا العمل أو بعد رحيلهم وإنما المقصود إطلاق أسماء المسئولين المتميزين أثناء وجودهم فى عملهم وتقديمهم شيئاً مميزاً ساعد على راحة المواطنين ...

٧٠٧ - الصحة هى أغلى ما يملكه الإنسان ... لاشك فى ذلك على الإطلاق ... وإذا كنا نتفق جميعاً على أن الإنسان هو أغلى ما فى مصر ، وكانت الصحة هى أغلى ما يملكه الإنسان ... ؛ لذلك فإن الصحة والاهتمام بها لابد وأن تكون أولى وأهم أولويات أى نظام حكم وأى رئيس جمهورية ...

٧٠٨ - ما أهدف إليه فى برنامجى ليس هو توفير العلاج المناسب لكل المواطنين بدون استثناء بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ممكنة فهذا حق أساسى لكل إنسان ؛ وواجب وفرض على كل رئيس جمهورية ، وعلى كل مسئول ، وعلى كل ظلم حكم ؛ وإنما ما أهدف إليه (علاوة على ماسبق) هو حماية المواطنين بقدر الإمكان من أن تصيبهم الأمراض ... أى تطبيق مبدأ الوقاية خير من العلاج ...

ولسوف يكون هذا الهدف وسيظل دائماً نصب عينى فى كل إجراء وفى كل قرار وهذا ما تم استعراضه فى نقاط متفرقة فى هذا البرنامج واسمحوا لى بأن أعرضها مجمعة مرة أخرى فى السطور القادمة ...

٧٠٩ - زيادة الميزانية المخصصة لوزارة الصحة فى الموازنة العامة سوف يساعدنا على ذلك ...

ومن الإجراءات التى سوف تساعد على زيادة موارد الدولة :

أ - الرواج الاقتصادى المتوقع حدوثه بسبب تغيير نظام الأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال وبالتالى زيادة حصيلة الضرائب ...

ب - زيادة حصيلة الدولة من مبالغ التأمين الصحى الذى سيدفعها الباعة الجائلون وسائقو التوك توك وعمال اليوميات (الفواعلية) ...

ج - زيادة إيرادات الدولة من مبالغ التأمينات بسبب زيادة أعداد المشروعات والمصانع والشركات التى سيتم إنشاؤها وأعداد العاملين بها الذين سيسددون مبالغ تأمينية ...

٧١١ – زيادة إجمالى الناتج القومى المصرى وبالتالى زيادة الدخل لكل مصرى سوف يزيد من قدرة المصريين على الإنفاق على العلاج وعلى الوقاية ...

٧١٢ - تغيير نظام إدارة الدولة للأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال سوف يزيد من مساحة أراضى مصر المأهولة المستخدمة ؛ وبالتالى يحدث انتشار جغرافى أفقى للمصريين ؛ فتزيد مساحة

ونصيب كل فرد من الأرض ، وتقل الكثافة السكانية ، وتتحسن جودة الحياة ، ويقل التلوث ويقل الازدحام ، وتقل كل المشاكل المرتبطة الناتجة عن الازدحام ...

٧١٣ - الأراضى والمدن الجديدة التى سيتم طرحها للإيجار ستكون ذات تصميمات أفضل وأوسع بحيث تصبح لكل مجموعة عمارات ملاعب رياضية ومساحات خضراء ؛ بحيث تساعد على توفير الهواء النقى وإمكانية ممارسة الرياضة بسهولة لجميع المواطنين وسيتم عمل جميع تصميمات المبانى بحيث تدخل أشعة الشمس إلى كل الشقق ؛ فيتجدد هواؤها ، وتقل نسب إصابة المواطنين بالأمراض الناتجة عن سوء التهوية ...

٧١٤ - مع طرح الأراضى للإيجار سيستطيع أغلب المصريين التغلب على كثير جداً من مشاكلهم مثل الزواج ، أو إيجاد فرصة عمل أفضل أو تأسيس مشروع ؛ وبالتالى سيزداد الدخل ، وتقل الضغوط العصبية ، وتتحسن الحالة المزاجية والنفسية وهو ما يزيد من مساحة التفاؤل والأمل وبالتالى سيزيد ذلك من نشاط وحيوية المصريين ، وتقل أعداد حالات الاكتئاب ، وتزيد مقاومتهم الطبيعية ضد الإصابة بالأمراض ...

٧١٥ - وقف تراخيص البناء داخل المدن الكبرى وتحويل الأراضى الفضاء إلى جراجات وحدائق سوف يزيد من المساحات الخضراء ويساعد على تنقية الهواء ...

٧١٦ -طرح الأراضى بالإيجار لبناء المدارس واشتراط وجود ملاعب بها بالإضافة إلى طرح الأراضى بالإيجار لإنشاء النوادى سوف يزيد من أعداد ممارسى الرياضة ...

٧١٧ – التوعية الطبية التى ستتم من خلال التليفزيون والإنترنت والتى لن تكون فى شكل دعائى لبعض السادة الأطباء أو لبعض المراكز العلاجية مثلما هو الحال الآن ؛ وإنما ستكون بغرض رفع الوعى الطبى لكل فئات الشعب على اختلاف ثقافاتهم وتعليمهم (انظر الثورة الثقافية) ...

وكذلك التوعية الثقافية والصحية التى سيتم العمل على نشرها من أجل تصحيح العادات الخاطئة ، ونشر العادات الصحية السليمة فى كل نواحى الحياة مثل أهمية شرب المياه ، وعادات الغذاء الصحية ، والجلوس السليم ، وحمل الأشياء الثقيلة بطريقة طبية صحيحة ، وأهمية العناية بالأسنان ، وبالعيون ، وأهمية الرياضة ، والمشى لكل الأعمار ...

٧١٨ - إطلاق حملة مجتمعية لتشجيع رياضة المشى وحملة مجتمعية ومسابقات لإنقاص الوزن (الريجيم) (انظر الحملات المجتمعية) ...

٧١٩ - إصلاح المطبات الصناعية وإطلاق حملة مجتمعية من أجل ذلك ووضع العلامات التحذيرية بطريقة ثابتة ومعروفة للجميع قبل كل مطب صناعى سيقلل من حوادث الطرق **وإصابات العمود الفقرى** ... (**انظر باب المرور**)

٧٢٠ - حل مشاكل المرور سوف يقلل من فترات بقاء السيارات فى الشوارع ويقلل من عوادمها التى تتسبب بعضها فى كثير من الأمراض بالإضافة إلى منع تسيير السيارات القديمة وكذلك فتح باب البلاغات ضد السيارات الملوثة للبيئة عن طريق اتصال المواطنين أو إرسالهم رسالة تتضمن رقم السيارة المخالفة ... (**انظر باب المرور**)

٧٢١ – **الإجراءات التى** سيتم اتخاذها من أجل تقنين وترخيص **الاقتصاد** غير **الرسمى سوف ترفع من جودة** المنتجات ومنها الأغذية ، **والمأكولات** ، والمنتجات الصناعية ؛ **وبالتالى ستقل الأمراض التى كانت تنتج عن** هذه المنتجات الغير جيدة والغير صحية (**انظر باب الضرائب**) ...

٧٢٢ - تقنين ترخيص عمل الباعة الجائلين والرقابة عليهم وتدريبهم وتوجيههم سوف يقلل من الأمراض التى تنتج عن الأغذية الملوثة (**انظر** الباعة الجائلين) ...

٧٢٣ - إطلاق حملة مجتمعية لاستعمال غطاء للرأس وكذلك بناء المظلات التى يسير أو يجلس تحتها المواطنون سوف يقلل من ضربات الشمس التى قد تصيب البعض فى أيام الحر الشديد (**انظر باب الحملات** المجتمعية) ...

٧٢٤ – كلية المرأة التى سيتم إنشاؤها والدورات التى ستتم من خلالها سوف توفر وعياً صحياً وطبياً لكثير من الزوجات وربات البيوت والمقبلات على الزواج ... وبالتالى سوف تتحسن طريقة رعايتهن **الطبية** لأفراد أسرهن ... وبالتالى ستكون الوقاية والعلاج أفضل إن شاء الله (**انظر باب المرأة**) ...

٧٢٥ - التدريب المهنى الجيد فى النقابات سوف يقلل كثيراً من إصابات العمل التى قد يقع فيها ويتعرض لها العمال غير المدربين نتيجة قلة التدريب وانخفاض الوعى بالسلامة والصحة المهنية ... (**انظر باب النقابات**)

٧٢٦ – تنظيم مسابقات رياضية لكبار السن فوق الـ **٤٠ عاماً والـ ٥٠ عاماً** سوف يساعد على زيادة أعداد ممارسى الرياضة ، ويساعد على تجنبهم الإصابة ببعض الأمراض ... (**ا**نظر باب الرياضة)

٧٢٧ - إطلاق حملة مجتمعية لزراعة الأسطح سوف يساعد فى تنقية الهواء ...

(انظر باب الحملات المجتمعية)

بالإضافة إلى كل ماسبق ستكون هناك بالطبع إجراءات خاصة للاهتمام بالصحة منها على سبيل المثال :-

٧٢٨ - إلزام جميع المواطنين ممن بلغوا سن الأربعين بعمل تحليل إجبارى مجانى على نفقة الدولة بحيث يشمل التحليل صورة دم كاملة ، ووظائف الكلى ، والكبد ، ونسبة السكر فى الدم ، وسرعة الترسيب على أن يكون هذا التحليل سنوياً بحيث يعاقب من لا يقوم بإجرائه ... والهدف من هذا التحليل هو أنه طالما اتفقنا أن الاهتمام بصحة المواطنين والعمل على حمايتهم من الأمراض هو مسئولية أساسية من مسئوليات الدولة ؛ فإنه يصبح من الخطأ على الدولة وعلى كل فرد الاهمال فى اكتشاف الأمراض مبكراً والتواكل وعدم الأخذ بالأسباب ثم يتفاجأ البعض منا بظهور أعراض بعض الأمراض بعد أن تكون وصلت إلى مرحلة متأخرة ويصبح المرض عائقاً للإنسان عن العمل والاستمتاع بالحياة ، وتصبح تكاليف علاجه مكلفة على الفرد وعلى الدولة ... لذا فمن الأفضل للفرد وللمجتمع أن تقوم الدولة بتوفير التحاليل الطبية لكل المواطنين وتحمل تكلفتها وهو ما اسميه أنا فى برنامجى الوقاية على نفقة الدولة ...

وقد يعتقد البعض صعوبة تنفيذ هذه التحاليل نظراً لتكلفتها المادية المرتفعة ولكن هذا الاعتقاد غير حقيقى حيث أن إجراء هذه التحاليل الطبية بكميات كبيرة سيخفض من تكلفتها كثيراً ...

٧٢٩ - ستقوم الدولة ببناء المستشفيات الكبرى وتجهيزها بكل المعدات والأجهزة الطبية وذلك بدلاً من المستشفيات الصغيرة الحجم والمتوسطة ظراً لأن تكلفة علاج الفرد فى المستشفى الكبير سيكون أقل كما أنه سيكون مجهزاً بكل ما قد يحتاجه المريض فيوفر عليه الوقت والجهد والتكلفة ... ويزيد من كفاءة الجهاز الطبى والمعاونين لهم ...

٧٣٠ - إنشاء مستشفيات جديدة متخصصة باسم " مستشفى الأم " ، خاصة فى المحافظات والمناطق الفقيرة اقتصادياً وذات المستوى التعليمى المنخفض مثل محافظات الصعيد وكذلك فى المناطق الفقيرة والشعبية والعشوائية فى المحافظات الأخرى ...

يكون العلاج فى هذه المستشفيات مجاناً تماماً وتكون متخصصة فى :-

أ - توفير الاستشارات للمقبلين على الزواج فى النواحى الاجتماعية والطبية والنفسية ...

ب - عمل فحوص ما قبل الزواج ... وستكون إجبارية ...

ج - الرعاية الصحية ومتابعة الحمل مجاناً وإجبارياً ...

د - قسم للولادة بأسعار منخفضة ...

هـ - قسم لعلاج الأطفال مجاناً حتى وصول الطفل إلى السنة الرابعة من عمره ... وستكون هذه المتابعة أيضاً إجبارية ...

٧٣١ - والهدف من هذه المستشفيات الاستفادة من نعمة الله التى أنعم علينا بها وهدى البشرية إليها ؛ وهى إمكانية الوقاية من بعض الأمراض التى قد تصيب الأطفال بسبب زواج الأقارب أو تلافى الوقوع فى بعضها خاصة قبل الزواج أو أثناء فترة الحمل ... ثم توفير الرعاية الصحية للأطفال (خاصة فى المناطق الفقيرة التى قد لا يملك سكانها إمكانية الذهاب إلى الطبيب والبعض منهم يعتبر ذلك من الرفاهيات) ؛ وذلك حتى نستطيع إعداد مواطن قوى خال من الأمراض الخطيرة (بعون الله وبقدر امكاناتنا) ... وهذه المستشفيات تعتبر تنفيذاً وتأكيداً للجزء الأخير من المادة ١١ من الدستور والتى تنص على التزامات الدولة " كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة ... "

٧٣٢ – تطبيق فكرة الملف الطبى لكل مواطن ؛ وهو ملف يضم كل بيانات المواطن ويضم أيضاً بياناً بكل الأمراض التى أصيب بها ، والأدوية التى تناولها ، وكذلك التطعيمات ، والعمليات الجراحية ، وكل معلومة يمكن أن تفيد فى متابعة الحالة الصحية ...

وسيتم تطبيق فكرة الملف الطبى بطريقتين الطريقة الأولى هى ملف ورقى مطبوع ... والطريقة الثانية هى وضع كل الملفات الطبية على موقع اليكترونى خاص بوزارة الصحة بحيث يمكن لكل طبيب معرفة حالة المريض وبياناته (إلا فى الأمراض التى قد يرغب المواطن فى عدم الإفصاح عنها)

٧٣٣ – تشديد عقوبة تهريب السلع الضارة مثل الأدوية المغشوشة ، والمخدرات ، والسلاح ولا بأس من أن تصل العقوبة إلى الإعدام مع ضرورة تنفيذ الأحكام سريعاً ...

٧٣٤ – ضرورة كتابة النشرات الداخلية لكل علب الأدوية باللغة العربية ، وبخط واضح وكبير ؛ مع اقتراح تصميم نماذج للروشتات الطبية يكون بها مكان مخصص لكى يملؤه الطبيب بالمسموحات والممنوعات على المريض وكذلك كتابة جرعات الدواء بالتفصيل والتوضيح ...

٧٣٥ - إطلاق مشروع خيرى لإنشاء مئات وآلاف المستشفيات فى كل ربوع مصر ... ولكن ذلك لن يتم عن طريق الدعوة إلى التبرع ثم الانتظار حتى يتم جمع التبرعات وبناء المستشفيات ولكن سيتم عن طريق قيام وزارة الصحة ببناء المستشفيات وتجهيزها ، ثم تتم دعوة الراغبين فى التبرع والتصدق لشراء أنصبة فى هذه المستشفيات ... فلو أن مستشفى ما تكلف مثلاً ٥٠ مليون جنيه فسوف يتم تقسيم هذا المبلغ إلى ٥٠ ألف سهم ويصبح كل سهم يساوى ١٠٠٠ جنيه وبعد ذلك تتم دعوة الراغبين فى التصدق إلى شراء هذه الأسهم وتتم كتابة أسماء المتبرعين والمتصدقين فى سجلات المستشفى (لمن يرغب منهم) ...

وأعتقد أن المساهمات والتبرعات فى هذه الحالة ستكون أعدادها كبيرة نظراً لأن المصريين يحبون جداً التصدق فى الأعمال الخيرية التى يستمر مفعولها زمنا طويلاً ...

(ملحوظة ستكون أراضى هذه المستشفيات مجانية من الدولة أى بدون سعر بيع وبدون قيمة إيجارية ...)

٧٣٦ – دراسة شراء الأجهزة والمعدات الطبية من الدول الأسيوية وذلك لتخفيض الأسعار ... وبشرط ألا تكون نتائجها أقل من دقتها من الأجهزة التى يتم استيرادها من الدول الغربية ...

٧٣٧ – إقامة دورات تدريبية ومحاضرات فى المستشفيات من أجل نشر الثقافة الطبية وتعليم سبل الوقاية لمن يرغب ... وكذلك دورات فى التمريض ...

٧٣٨ – إنشاء قاعات للمؤتمرات فى كل مستشفى جديد يتم بناؤه بحيث تكون مخصصة لعقد المؤتمرات الطبية والدورات التدريبية ولإلقاء المحاضرات ...

٧٣٩ - تعديل قانون البيئة خاصة المواد المتعلقة بصرف المخلفات الصناعية فى نهر النيل والترع والمصارف وتشديد العقوبة لتصل إلى الإعدام لكل صاحب مشروع أو مدير مسئول عن مشروع يقوم بصرف مخلفاته فى النيل أو الترع ... مع غلق المشروع ومصادرة أمواله ... مع تشديد العقوبة على كل موظف حكومى مسئول عن إصدار التراخيص أو مراقبة البيئة فى حالة المخالفة لتصل إلى السجن ١٠ سنوات ... وفتح باب تقديم البلاغات ضد المخالفات البيئية مع رصد مكافأة مالية للمبلغين ...

٧٤٠ - فى المرحلة الأولى التى لن يكون قد تم فيها بناء المستشفيات وتطويرها وتحديثها ... سيتم توفير الرعاية الصحية عن طريق تنظيم القوافل الطبية لكل الأماكن التى تحتاج لذلك ولكن ستكون هذه القوافل ثابتة المواعيد وستستمر كل قافلة فى المكان عدة أيام وليس يوماً واحداً ...

٧٤١ - من الفوائد التى ستعود على الدولة والمجتمع فى مجال الصحة عند تطبيق النظرية الاقتصادية الجديدة التى تم ذكرها**سابقاً** أنه سيتم بناء المستشفيات ثم بيعها لمن يرغب فى العمل والاستثمار فى هذا المجال وكذلك معامل التحاليل والأشعة ... وكذلك سيتم بناء مصانع الأدوية على مختلف أنواعها ... وستوجه الدولة **امكانا**تها إلى محاولة صنع المزيد من المواد الفعالة للأدوية فى مصر بدلاً من استيرادها وذلك لتخفيض التلكفة ...

٧٤٢ – **عقد بروتوكولات التعاون مع الدول المتقدمة** طبياً من أجل نقل الخبرات الطبية وتبادلها ... وإيفاد **البعثات للخارج للدراسة ولتبادل الخبرات** ...

٧٤٣ – الاهتمام بالأبحاث العلمية الطبية وزيادة **الإنفاق** عليها ... وتبنى ما يصلح لتنفيذه ... وتكريم أصحابها التكريم اللائق مجتمعياً ومادياً ...

٧٤٤ – رغم أننى من غير المؤمنين بأن التبرعات يمكن أن تساهم بشكل ضخم فى تقدم الدول إلا أننى فى مجال الصحة ولأهميته فسوف أضطر إلى الاستعانة بالتبرعات وذلك بأننى سأقوم بتوجيه الدعوة إلى كبار رجال الأعمال والشركات المصرية والأجنبية الكبرى العاملة فى مصر بأن يؤدوا جزءاً من مسئوليتهم المجتمعية تجاه المجتمع وذلك **ب**أن يقوم كل رجل أعمال أو شركة بتجهيز **إحدى** المستشفيات **ب**كل التجهيزات الطبية اللازمة أما المبانى والإنشاءات فسوف تقوم بها الدولة ...

أول ٣سنوات

٧٤٥ - لا يخفى على أحد أن حالة الاقتصاد المصرى أكثر من سيئة ... وهذا بالطبع يؤثر على جودة الحياة فى كل المجالات ، فى التعليم ، وفى الصحة ، وعلى مستوى دخل الفرد ، وفى جوانب كثيرة جداً من جوانب الحياة ...

وليست المشكلة فقط فى حالة الاقتصاد السيئة بل المشكلة الأسوأ أن نستمر فى طريقنا بدون أن نسعى لإيقاف ذلك التدهور ... لذلك فلابد لنا من التخطيط والعمل والسعى لعلاج تلك الحالة ... ولابد من تحديد العلاج وتحمل تبعاته وتجرع آلامه ...

لا بأس من تحمل مرارة العلاج فترة وذلك بدلاً من أن يستمر المرض معنا ويزيد فتزداد آلامنا وأوجاعنا ؛ وقد نصل إلى يوم ينهار فيه الجسد ويقع ونبكى يوم لا ينفع البكاء ... من العقل أن نبادر إلى العلاج بأنفسنا وبأيدينا لا بأيدى غيرنا ... من العقل ألا ننتظر علاجاً من أحد ... فلا يشعر بالألم إلا من به مرض ... ومن العقل أن نقسو على أنفسنا قليلاً حتى لا يقسو علينا غيرنا كثيراً ...

٧٤٦ - إن الموقف الاقتصادى المصرى حالياً موقف فى غاية الصعوبة حيث تجاوز الدين الحكومى إجمالى الناتج القومى وأصبحت البلاد مهددة بالإفلاس ... ولدينا عجز ضخم فى موازنة الدولة ولدينا عجز ضخم فى إيراداتنا من العملات الأجنبية ...

وما النقص الذى يحدث كل فترة فى بعض السلع إلا مؤشرات أولية لمراحل قادمة قد تكون أكثر سوءاً ، وأكثر صعوبة ؛ فيزداد النقص فى الأسواق فى احتياجات المجتمع الأساسية مثل الأدوية أو قطع الغيار أو بعض المواد الغذائية الأساسية ، إن العاقل من اتعظ بغيره ، وعرف نفسه وقدراته ، وتكيف مع إمكاناته وأحسن التعامل مع ظروفه ، فخطط لمستقبله ... وتعب فى يومه من أجل غده ، وقدر لخطواته أسلمها ... وعرف من طرق النجاح أقصرها ...

لذلك وحتى لا نعيش الظروف الأسوأ ... فلا بأس أن نتقشف قليلاً ... لن نموت إذا حرمنا أنفسنا لفترة مما ليس ضرورياً من أجل الحفاظ على استمرار ما هو ضرورى ... من الأفضل أن نرتب أولوياتنا بأنفسنا ... وأن نحافظ على الأكثر أهمية ... ونضحى بالأقل أهمية ...

ولذلك فإننى أنوى فى أول ٣سنوات اتخاذ واتباع الأساليب الآتية :-

٧٤٧ - منع إقامة حفلات غنائية لمطربين أجانب ، أو لفرق موسيقية أجنبية فى مصر (لمدة ٣سنوات) مع الاعتذار مقدماً لكل مصرى سيحرم من رؤية من يحبه من الموسيقيين والمطربين الأجانب ؛ فالضرورات تبيح المحظورات ... وتوفير احتياجات الناس الأساسية مقدم وأولى من إنفاق العملات الأجنبية (التى نعانى منها نقصاً) على حضور حفلات والاستماع لموسيقيين يمكن رؤيتهم ومتابعة أعمالهم والاستمتاع بها على شاشات التليفزيون وعلى شبكة الإنترنت ...

٧٤٨ – وقف وإلغاء جميع الاحتفالات الرسمية وغير الرسمية التى تقيمها الوزارات أو المحافظات أو الدولة ، والعمل على توجيه الأموال التى كانت تنفق على تلك الاحتفالات إلى مجالات للإنفاق أكثر أهمية وأكثر فائدة ...

٧٤٩ - توجيه مناشدة ورجاء ... لكل من أدى فريضة الحج من قبل أو استمتع بالعمرة من قبل أن يؤجل تأديتها خلال ٣سنوات ... والتبرع بقيمة تكلفة العمرة أو الحج لمشروع يفيد الناس ويخدمهم (إذا رغب) مثل بناء مسجد ، أو مدرسة ، أو مستشفى ، أو تشجير طريق ... على أن يكون ذلك بنية الصدقة الجارية ... أو تزويج أيتام أو فك كرب غارمين ...

ملحوظة : لن يصدر قانون بهذا ولا قرار ... ولن يتعدى الأمر مجرد النداء ، والمناشدة ، والرجاء ؛ فمن شاء فليستجب ومن رفض فلا يستجيب ... فلا يمكن وضع قيود على حرية ممارسة الناس لشعائرهم ... حتى وإن كانت حالة الاقتصاد تستدعى ذلك ...

٧٥٠ - منع استقدام حكام أجانب لمباريات الكرة ... وإسناد تحكيم المباريات كلها إلى حكام مصريين مع تشديد العقوبات على أى حكم يتحيز لفريق دون آخر ... كما ستتم مناشدة كل الأندية بعدم إسناد مهمة تدريب فرقها الرياضية إلى مدربين أجانب إلا فى حالة الضرورة القصوى ... وكذلك عدم السعى لاستقدام لاعبين أجانب للعب فى مصر ...

٧٥١ - فالأموال التى يحصل عليها مدرب أجنبى واحد فى الموسم الرياضى الواحد تكفى لإقامة مصنع يعمل به العشرات ويتربح من ورائه المئات ... ويستطيع المصنع أن يتوسع كل عامين فيضيف مصنعاً آخر ليعمل به أيضاً عشرات آخرون من المصريين ... والأموال التى يحصل عليها عدة لاعبين أجانب فى الموسم الواحد تكفى لبناء مدرسة تقوم بتعليم المئات من أبناء المصريين الذين سيتعلمون أفضل وسيعملون بعد ذلك فى أعمال أفضل ثم يتزوجون وينجبون ويربون أولادهم بطريقة أفضل ...

والمبالغ التى يحصل عليها أحد الحكام الأجانب فى مباراة رياضية مدتها ٩٠ دقيقة تكفى لشراء أحد الأجهزة الطبية التى قد تحتاجها إحدى المستشفيات أو تكفى لشراء سيارة إسعاف قد يكون هناك مريض فى أشد الاحتياج إليها وقد تساعد فى إسعاف مريض يوماً ما ... أو قد تكون السبب فى بقاء إنسان مصرى على قيد الحياة يوماً ما ...

٧٥٢ - عدم تجديد القصور الرئاسية ولا سياراتها ... ولا أى شيء يتعلق بها ... وضغط مصروفات رئاسة الجمهورية ... وكذلك كل الإنفاق الحكومى غير الضرورى فى كل الجهات ... وتوجيه كل الإنفاق والأموال للمشروعات الإنتاجية التى توفر فرص عمل وتدر أرباحاً وعوائد يستفيد منها الشعب والمجتمع ...

٧٥٣ - منع تجديد أى مكاتب لكبار المسئولين ، وعدم بناء أى مبانى حكومية جديدة إلا إذا كانت مبانى خدمية للمواطنين ولراحة المواطنين ، وليست للمسئولين ؛ وكذلك استبدال السيارات الفاخرة للوزراء والمحافظين وكبار المسئولين بسيارات عادية ... وبيع السيارات الفاخرة فى مزاد علنى ...

ولن يتم الرجوع لاستعمال السيارات الفاخرة إلا بعد سداد الدولة كل ديونها الخارجية ... وانخفاض الدين الداخلى إلى معدلات آمنة ...

٧٥٤ - إلغاء أجازة اليومين فى الأسبوع ... والعودة إلى أجازة اليوم الواحد فقط فى الأسبوع وذلك لكل القطاعات وكل الهيئات الاقتصادية والحكومية والمالية مثل البنوك وغيرها ... فمن المستغرب أن يحصل العاملون والموظفون فى دولة مدينة على يومى أجازة أسبوعياً ... وما يترتب على ذلك من انخفاض فى حجم العمل والإنتاج وتعطيل وإهدار طاقات كثيرة ...

ولا أعرف كيف يستسيغ أو يتقبل المصريون أن يحصلوا على أجازة وبلادهم مدينة لدول أخرى .. ؟ كيف يتقبلون أن يحصلوا على أجازة وأبناؤهم فى حاجة إلى بناء العديد والعديد من المصانع والمدارس والمستشفيات .. ؟ كيف يرضون أن يحصلوا على أجازة والمرضى والعجزة من أهلنا ينتظرون منا أن نعمل من أجلهم .. ؟

أما فوائد هذا التغيير فإنه سيزيد من العمل والإنتاج ... وخاصة بسبب الدور الذى ستقوم به البنوك عندما تعمل يوم السبت ... وما سوف يثمر عنه ذلك من سرعة تدوير الأموال وتحريكها من أجل زيادة العمل والإنتاج ...

٧٥٥ - منع إقامة أى معسكرات لأندية رياضية أو لمنتخبات قومية فى خارج مصر ... والاكتفاء بالمعسكرات داخل مصر ... والمسابقات الدولية التى تخوضها ...

٧٥٦ - سأتوجه بمناشدة إلى المصريين الميسورين الذين يسافرون للخارج للسياحة ولشركات السياحة التى تنظم رحلات سياحية للخارج ...

(مناشدة فقط وليس أكثر من ذلك) بأن يحاولوا أن يقللوا من رحلاتهم للخارج لمدة ٣ سنوات توفيراً للعملات الصعبة التى يتم إنفاقها فى ذلك ...

وأن يتجهوا إلى السياحة الداخلية فى هذه الفترة ... مرة أخرى هذه مناشدة ورجاء وليست أكثر ؛ فلا يستطيع أحد مهما كان ، ولا يحق لأحد مهما كان أن يحد من حق أحد أو حريته فى التنقل والحركة والسفر ... أو أن يقوم أى مسئول أو أى قانون بمنع أحد المواطنين من أن يستمتع بأمواله الشخصية بالطريقة التى يراها ...

٧٥٧ - منع الأندية الرياضية التى يتم الإنفاق عليها من ميزانية الدولة مثل أندية وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع أو وزارة البترول ... من أن تقوم بشراء لاعبين محترفين سواء من خارج مصر أو داخل مصر ... فلا يصح أن تقوم ميزانية الدولة بتحمل تلك المبالغ على حين أنه يمكن توجيهها للعمل والإنتاج ... أما تلك الأندية والتى لن يفيدها كثيراً ولن يضرها كثيراً الحصول أو عدم الحصول على بطولة رياضية أو مركز متقدم بين الأندية فعليها أن تعمل على اكتشاف مواهب جديدة وما أكثرها ... وليس الاتجاه إلى شراء لاعبين محترفين ...

٧٥٨ - قرارات الأسبوع الأول :-

- الإفراج عن كل مسجونى الرأى ...

- الإعلان عنطرح الأرض بالايجار ...

- الإعلان عن بدء تشكيل المجلس الصناعى ...

- الإعلان عن موعد بيع سيارات رئاسة الجمهورية وكل سيارات الوزراء والمحافظين ورؤساء الأحياء ...

- الإعلان عن تعيين وزير للمراسم ...

- الإعلان عن موعد الاستفتاء على بقاء المسئولين فى مناصبهم من عدمه .. ؟

- الإعلان عن موعد فتح باب التقديم لشغل الوظائف التى سيتم الاستفتاء على بقاء مسئوليها من عدمه .. ؟

- تغيير مسمى رئيس الجمهورية إلى رئيس الجمهورية وخادم الشعب ...

- تخفيض أسعار بعض الرسوم والخدمات الحكومية من أجل الإشارة والتأكيد على جدية الرغبة فى تخفيف الأعباء عن المواطنين ...

بعد ٣سنوات

٧٥٩ - بعد الأخذ بالأسباب ... بعد التخطيط والعمل والتنفيذ والصبر والإصرار على النجاح ... أتوقع وأدعو الله أن ننجح فى الإحساس بالانفراجة بعد ٣سنوات (تحديد المدة هو تحديد افتراضى ... وقد يتأخر إذا واجهتنا ظروف استثنائية) ...

عندها لابد أن نبدأ فى جنى الثمار ... والشعور ببعض عوائد التعب والكفاح ... لذلك فإننى أتمنى أن نصل للنجاح سريعاً ... وعندها أتمنى أن ننفذ الآتى :-

٧٦٠ - يتم إعطاء كل موظف حكومى أجازة خاصة له بمناسبة عيد ميلاده ... إذا صادف ذلك يوم عمل ... ولا يتم تعويضه عنها إذا صادف ذلك يوم أجازة رسمية ...

٧٦١ - تخصيص يوم ليصبح عيداً للسعادة ... بحيث يحاول فيه كل منا أن يسعد ويسعد الآخرين سواء أكانوا إخوة أو آباء أو أبناء ... أو أزواجاً وزوجات ... أو أصدقاء أو جيراناً ... أو أقارب أو معارف ... وندعو فيه كل الناس إلى التفكير والإبداع فى الطرق والوسائل التى يستطيعون بها إسعاد الآخرين ... كما ستقوم أجهزة الدولة ووزاراتها فى هذا العيد بتقديم كل ما تستطيع تقديمه لإسعاد المصريين سواء عن طريق هدايا أو تخفيضات أو إعفاءات ...

٧٦٢ - تقديم الدولة مبلغاً مالياً كمنحة زواج لكل من تعدى سن الأربعين ولم يكن قد تزوج من قبل ... وذلك للراغبين فى الزواج تشجيعاً لهم على تأسيس أسرة ، وتعويضاً من المجتمع عن السنوات والفترات التى كانت تعانى فيها البلاد اقتصادياً ... وتتم زيادة تلك المنحة إذا كان سن الزوجة أكثر من ٣٥سنة ولم يسبق لها الزواج ...

٧٦٣ - تحديد موعد عمل المحلات التجارية بساعات عمل محددة لبدء النشاط ونهايته حسب نشاط المحل وتخصصه بحيث تكون هناك بعض الاستثناء لمحلات الأغذية والأدوية ...

وسوف يحقق هذا القرار فوائد ومنافع كثيرة منها :-

أ - سيتم توفير الطاقة والكهرباء للتجار وللدولة ...

ب - لن تتأثر مبيعات التجار ... ولكن سيتم تنظيمها ... وستكون ساعات العمل أكثر نشاطاً ورواجاً ...

ج - سيستفيد التجار والعاملون بالمحلات التجارية بأوقاتهم التى سيتم توفيرها ؛ فيتم توجيهها للجلوس مع الأسرة أو الأصدقاء أو ممارسة هواية مفيدة ... وبدلاً من الوضع الحالى الذى لا يملك فيه التجار أوقاتهم لأن أغلبهم يعمل طوال الأسبوع وبدون ساعات محددة ...

د - ستنعم بعض المناطق بالهدوء ... وسينعم مواطنوها بالراحة ... وسيكون المجتمع أكثر تنظيماً ... فيعتاد الكثيرون الاستيقاظ مبكراً ويستفيدون بأوقاتهم فى العمل صباحاً ...

أما لماذا سيتم تأجيل تنفيذ هذا القرار ٣ سنوات فذلك حتى تكون الدولة قد نجحت فى توفير المزيد من فرص العمل ، وزيادة الإنتاج فى كل المجالات ، وزيادة دخل الأفراد حتى لا يتأثر العاملون بالورديات المسائية للمحلات التجارية ... أى يتم تأجيل القرار ٣ سنوات بحيث يكون فيها الاقتصاد قد أصبح أكثر قدرة على استيعاب العمالة التى سيتم الاستغناء عنها عند تطبيق هذا القرار ...

وكذلك حتى تكون الدولة قد نجحت فى علاج مشكلة المرور فلا تحدث تكسات وازدحامات أثناء ساعات عمل المحلات التجارية ...

ملحوظة : لن يتم تنفيذ هذا القرار إلا بعد طرحه فى استفتاء عام على الشعب وطرحه قبل ذلك للنقاش العام ...

٧٦٤ - منع استيراد الملابس المستعملة ... فلا يصح أبداً أن يكون السوق المصرى سوقاً للنفايات ... ولا نقبل أو نرتضى أن يكون الإنسان المصرى فى حاجة إلى ارتداء ملابس مستعملة ...

أما الأجهزة المستعملة فأعتقد أن الشعب المصرى لن يقبل عليها من تلقاء نفسه بعد زيادة دخله وتحسن مستواه وانخفاض أسعار الأجهزة الجديدة ... وزيادة قدرته على شراء الجديد والحديث ...

٧٦٥ - توزيع بعض قطع الشيكولاتة مجاناً بصفة أسبوعية على تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية وكذلك بعض المكسرات مثل عين الجمل والبندق والجوز واللوز وذلك لفائدة هذه الأغذية فى زيادة مستوى الذكاء والفهم لدى الأطفال ...

٧٦٦ - منع إطلاق الأسماء الأجنبية على الشركات والمحلات التى يتم تأسيسها فى مصر ... وإصدار قانون بفرض غرامة يتم تطبيقه بعد ٣ سنوات بحيث تكون هذه الفترة فترة انتقالية للتغيير ... ومن يرغب فى الاستمرار بالاسم الأجنبى يسدد مبلغاً مالياً مقابل ذلك ...

٧٦٧ - تخصيص أماكن مفتوحة فى كل الأحياء ، والمناطق يتم فيها وضع ألعاب رياضية مجانية تكون متاحة لكل الناس بدون مقابل وبدون أسوار ... وهى الألعاب الرياضية الخفيفة التى تناسب كل الأعمار ...

٧٦٨ - وكذلك سيتم وضع بعض ألعاب الأطفال البسيطة فى الشوارع وبين العمارات السكنية مثل المراجيح وغيرها وستكون بالطبع مجانية ...

٧٦٩ - وكذلك سيتم تخصيص بعض الأماكن لإقامة ملاعب رياضية مجانية مفتوحة للجمهور ...

٧٧٠ - بناء المظلات فى الشوارع والميادين وعند محطات الأتوبيس ؛ وذلك لكى يستظل بها الناس من الشمس صيفاً ومن البرد شتاء خاصة أن درجات الحرارة فى الصيف أصبحت مرتفعة بدرجة قد تصيب الإنسان بالمرض ، أو بالتعب ، والإعياء إذا تعرض لها فترة طويلة والمقصود بهذه المظلات هو أن يستطيع الناس المشى تحتها وهم يحمون أجسادهم من حرارة الشمس كما يتم بناء كراسى وظلات فى الأماكن العامة ليستريح عليها المشاة ...

٧٧١ - بعد ٣سنوات أو أكثر (تقدير وتحديد الوقت هنا يتوقف على مدى تحسن الاقتصاد المصرى وزيادة الدخل القومى والفردى) سيتم إلزام ملاك كل المنازل خاصة فى المدن والشوارع الرئيسية بطلاء ودهان المنازل بألوان ثابتة ومحددة ؛ وكذلك دهان الشبابيك والبلكونات بألوان ثابتة ... وذلك حتى نقضى على التلوث البصرى الذى يصيبنا جميعاً ... والذى يؤثر على سلامة الذوق العام ... ومن بعد هذا التاريخ يجب على ملاك المبانى الالتزام بنظافة وجمال واجهات منازلهم ... وسيتم فرض غرامة على كل منزل لم يقم ملاكه بتشطيب واجهته ...

٧٧٢ - بعد ٣ سنوات أو حين تتحسن أحوال الاقتصاد المصرى سيتم تخفيض بعض الضرائب وذلك من أجل تخفيف الأعباء على المواطن المصرى ومن أجل المساعدة فى تخفيض الأسعار ...

٧٧٣ – بعد ٣سنوات أو أكثر (تقدير الوقت هنا يتوقف على مدى تحسن أداء الخدمات الحكومية والقضاء على الروتين والبيروقراطية) سيتم السماح لكل موظف حكومى بالحصول على ٥ أيام أجازة مدفوعة الأجر فى العشرة أيام الأواخر من شهر رمضان وذلك لمن يرغب فى الاعتكاف والتقرب إلى الله وذلك بشرط ألا يتأثر حصول المواطنين على خدماتهم كاملة وسيتم ذلك بأن يكون لكل موظف يحصل على هذه الأجازة موظف بديل يقوم بكل أعماله بدون تأخير أو تأجيل ...

٧٧٤ – بعد ٣ سنوات أو حين تتحسن الأحوال الاقتصادية للدولة سوف يتم عمل ممشى مخصص لممارسة الرياضة فى كل مكان مناسب لرياضة المشى بحيث يكون مصنوعاً من مادة الترتان ...

٧٧٥ – زيادة مدة أجازة الولادة المدفوعة الأجر إلى ٦ شهور ... وكذلك إعطاء الموظف الأب الذى رزقه الله بمولود أجازة لمدة ٥ أيام فى الأيام العشرة الأولى من ولادة الطفل ويتم ترك حرية اختيار الأيام لتكون منفصلة أو متصلة لكل موظف حسب احتياجاته ...

٧٧٦ – بعد تحسن الأحوال الاقتصادية تقوم الدولة بإعطاء كرسى كهربائى متحرك مجاناً لكل مصرى غير قادر على الحركة من ذوى الاحتياجات الخاصة ...

٧٧٧ - أسباب نشأة العشوائيات ...

أ - قصور الدولة عن التخطيط الكافى والقادر على استيعاب زيادة السكان واحتياجاتهم المتزايدة ...

ب - تمركز مناطق العمل فى محافظات وأماكن محددة وما يصاحب ذلك من هجرة داخلية ...

ج - الفقر والبطالة وقلة الدخل ...

د - الجهل وانخفاض المستوى الثقافى للبعض ...

٧٧٨ - محاور حل مشكلة العشوائيات ...

أ – العمل على وقف نمو العشوائيات وعدم زيادتها ...

ب – العمل على التخلص من العشوائيات الموجودة حالياً ...

* خطوات وأفكار لحل مشكلة العشوائيات ...

٧٧٩ - إن أهم وأكبر خطوة سوف تساعد على وقف نمو العشوائيات وعدم زيادتها ، ثم التحرك نحو القضاء على الموجود منها حالياً هى تحويل حيازة الأراضى من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ... فهذا القرار سوف يخفف الأعباء عن كل المجتمع وسيضاعف مساحات الأراضى المعمرة ؛ وبالتالى ستتضاعف أعداد العقارات وتصبح جميعها منظمة ومرتبة ومناسبة للحياة الآدمية ، وبالتالى لن يلجأ أحد إلى السكن فى المناطق العشوائية ...

٧٨٠ – من الخطوات كذلك التى ستمنع زيادة العشوائيات هى قيام الدولة بإنشاء مدن صناعية فى كل أنحاء الجمهورية بحيث يتم توفير فرص عمل مناسبة لأعداد السكان فى كل محافظة ...

٧٨١ - أول ما يجب البدء به بالتوازى مع الخطوتين السابقتين هو إخلاء كل المنازل الآيلة للسقوط سواء صدر لها قرار إخلاء أم لم يصدر بعد (يتم إصداره سريعاً) ويتم نقل السكان إلى منازل آمنة حفاظاً على أرواحهم [٣٢] ...

٧٨٢ – تختلف طبيعة المناطق العشوائية من منطقة لأخرى ؛ ولذلك فإن الحلول يجب أن تتناسب مع طبيعة كل منطقة فالمناطق ذات المنازل القديمة والارتفاعات القصيرة يتم التعامل معها عن طريق هدمها وإعادة بناء

---

[٣٢] * عدد المبانى التى تحتاج إلى ترميم بسيط فى مصر هو ٢ مليون مبنى ، وعدد المبانى التى تحتاج إلى ترميم متوسط وكبير هو ١.٣٠ مليون مبنى ، وعدد المبانى التى لا تقبل الترميم ومطلوب هدمها هو ٩٧.٦٠ ألف مبنى ..

مبان حديثة ذات ارتفاعات أعلى ... وهنا فمن السهل أن تحصل كل أسرة على مساحة سكنية أكبر مما كانت تعيش فيها ، وفى نفس الوقت تتوافر خدمات أفضل فى المنطقة بعد تحديثها ... ويمكن هنا الاستعانة بالقطاع الخاص ليتولى تنفيذ الهدم والبناء فى مقابل أن يحصل على منافع تحقق له مكاسب مادية ... **والشرط الأساس** فى هذه الحالات أن يتم شرح المشروع للسكان ومناقشتهم فيه وتوضيح المكاسب التى ستعود عليهم وعلى المجتمع وبالطبع لن يتم تنفيذ هذه الإ**صلاحات إلا بعد موافقة السكان** ...

٧٨٣ – بعض الأماكن العشوائية من الممكن أن يكون الحل فيها هو نزع ملكية بعض المبانى للمنفعة العامة من أجل توسيع الطرق والشوارع أو إضافة بعض الخدمات التى تحتاج إليها **المنطقة مثل مستشفى أو مدرسة** أو ناد رياضى اجتماعى ...

٧٨٤ – إذا كانت هناك حالات لابد فيها من نقل السكان ففى هذه الحالات يتم نقل الأسر والعائلات والجيران بنفس ترتيبهم فى حالة رغبتهم فى ذلك حتى لا يحدث خلل فى العلاقات بين الجيران وحتى يتم الحفاظ على التركيب الاجتماعى للمنطقة ...

٧٨٥ – إذا كانت المنطقة العشوائية التى سيتم هدمها وإعادة بنائها منطقة متميزة وسيحقق الهدم والبناء أرباحاً مالية (**بعد إعادة** تسكين السكان) فيجب أن يتم توزيع جزء من هذه الأرباح على الأهالى فهم شركاء فى تنفيذ **المشروع** ... وكل هذا يتم الاتفاق عليه قبل البدء فى تنفيذ الهدم والبناء ...

٧٨٦ – يجب عند نقل المناطق العشوائية ألا يتم نقل السكان فقط بل يجب أيضاً أن يتم نقل كل الأنشطة **التجارية** والخدمية ...

تحويل طريقة حيازة الأراضى من البيع إلى الإيجار

هو ضربة قاتلة للعشوائيات

الزراعة

٧٨٧ – كانت مصر دولة زراعية مصدرة ... وكان هذا سبباً من أسباب قوتها ... ولكن ذلك كان قبل أن تصبح للصناعة وللتقدم العلمى الدرجة الأولى فى تحديد مدى قوة الدول وتقدمها ... وعندما كانت احتياجات الإنسان الأساسية تتمثل فى الغذاء والملبس والدواء ولم يكن الإنسان يستعمل الكثير من الأجهزة والمعدات التى يحتاج ويتطلع إلى استعمالها الآن مثل السيارة – التليفون المحمول – التليفزيون – أجهزة استقبال القنوات – التكييف – الثلاجة – الغسالة – الكومبيوتر – البوتاجاز – الميكروويف – أجهزة الألعاب الإليكترونية – الراوتر – كاميرات التصوير ... الخ

٧٨٨ – أما الآن ومع التقدم التكنولوجى الكبير الذى حدث فى العالم فى خلال الـ ١٠٠ عام الأخيرة فإن الأولويات قد اختلفت ولم تعد الزراعة هى سبب قوة الدول لا هى المصدر الأكبر لثروة الأفراد [٣٣] ... والدليل على ذلك أن أقوى ٢٠ دولة فى العالم تعتمد بشكل أساسى فى قوتها وتقدمها على الصناعة وما تحققه من قيمة مضافة عالية ... بل إن ترتيب الدول العشرين الكبرى أيضاً يعتمد على مدى تقدمها وتمكنها فى الصناعة ، فالأرباح التى تحققها اليابان وألمانيا والولايات المتحدة أكبر من الأرباح التى تحققها الصين طبقاً لنوعية المنتجات على حين يزيد دخل الصين نظراً لغزارة الإنتاج ...

٧٨٩ – ليس المقصود من الفقرة السابقة أننا يجب أن نهتم بالصناعة على حساب الزراعة وإنما كان قصدى أن أرد على الرأى القائل بأن مصر دولة زراعية فى المقام الأول ... وأننا غير مؤهلين بالقدر الكافى لكى ننجح فى الصناعة ... وفى الحقيقة فإن اهتمامنا بالزراعة ضرورى جداً نظراً لأنها ضرورة لبقاء الإنسان ، وتوفير احتياجاته الغذائية ، ولاستقرار المجتمع ، ولاستقلال القرار الاقتصادى والسياسى للدولة ، ولاعتبارات الأمن القومى ؛ ولكن كل هذا يجب أن يتم فى إطار من الوعى بأنه ورغم كل الأهمية التى يجب أن نوليها للزراعة إلا أن ذلك لا يجب أن يطغى أو يدفعنا إلى تفضيل الزراعة على الصناعة ؛ فكلاهما مهم ولا غنى عنه ... ويجب أن نهتم بهما بالتوازى ... الزراعة مهمة لكل الأسباب التى سبق توضيحها والصناعة مهمة بحكم طبيعة العصر وقيمتها المضافة العالية ...

٧٩٠ – تحتاج الزراعة إلى أيد عاملة ووفرة بشرية وهو ما تتميز به مصر ... إلا أنه فى المقابل ومن أجل تحقيق طفرة زراعية فلابد من أن يكون العاملون فى الزراعة على درجة عالية من الكفاءة والإلمام بقواعد الزراعة الحديثة ، فلا يكفى أن يرغب الإنسان فى العمل بالزراعة لينجح أو أن يتوارث المهنة عن أبيه على

---

[٣٣] * ٢٥.٦٠% هى نسبة المشتغلين بالزراعة فى مصر عام ٢٠١٦ من إجمالى عدد المشتغلين ، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة ١١.٢٠ % من الناتج المحلى الإجمالى ..

حين أن أباه لم يكن مؤهلاً ؛ وبالتالى يظل الإبن يزرع بنفس الطريقة التى كان يزرع بها آباؤه وأجداده ... وإنما يجب أن يكون مؤهلاً وملماً بكل ما يحتاج إليه فى عمله وما يستجد فيه من علم مثل معرفته بخصائص التربة ، ونوعية البذور ، والتقاوى ، والفروق بينها ، والمحاصيل ، وكيفية رعاية الزرع ، وكيفية التعرف على الأمراض التى تصيب محصوله ، وكيفية مواجهة الآفات ، واستخدام وسائل الزراعة الحديثة ، وإتقان استعمالها ...

لذلك فلابد من أن توفر الدولة العلم لكل من يحتاج إليه وذلك عن طريق التدريب فى القرى ، وفى القابلات ، وفى الجمعيات الزراعية ، وعمل ندوات حقلية وتتم إذاعة ذلك فى التليفزيون فى القنوات المتخصصة ؛ كذلك يتم العمل على توفير المرشدين الزراعيين ...

٧٩١ – الدعوة إلى أهمية اتفاق المزارعين أصحاب المساحات الصغيرة من الأراضى بحيث يتفقون معاً على زراعة أراضيهم بمحصول واحد ... بحيث يستطيعون الاشتراك فيما بينهم فى تحمل تكاليف الزراعة فتنخفض تكلفة زراعة الفدان الواحد ... كما يستطيعون الحصول على سعر أفضل عند بيعهم المحصول ... وذلك من أجل محاولة التغلب على صغر مساحة الأراضى الزراعية والموجودة بصفة خاصة فى الدلتا ...

٧٩٢ – تقديم القروض الميسرة (ومن الأفضل أن تكون فائدتها صفراً) لكل من يقوم باستصلاح أراض جديدة ، أو يستخدم نظم رى حديثة ؛ وذلك بشرط أن يخضع لدورات تدريبية يدرس فيها بجانب التخصص الزراعى كيفية إدارة المشروع والطرق والوسائل التى تساعد على تحقيق الأرباح ...

٧٩٣ – قيام الدولة باستيراد ثم بتصنيع وسائل الرى المتطورة ، وتوفير أحدث الماكينات فى مجال الزراعة ، وتسهيل حصول المزارعين عليها ، واستيعابها ، والتدريب عليها ... فعن طريق توفير الميكنة الحديثة يمكننا زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفته ... ومن الأخطاء الموجودة فى الزراعة فى مصر أن هناك كثيراً جداً من الزراعات (وللأسف الشديد) مازالت تعتمد على نفس أدوات الزراعة التى كانت تستخدم فى عصر محمد علي ... بل إن بعضها لا يزال يزرع بنفس أسلوب الزراعة فى عهد الفراعنة وهذا بالطبع يؤدى إلى انخفاض إنتاجية الفدان ولذلك يصبح تحديث الآلات والمعدات الزراعية وتصنيعها فى مصر وتوفيرها للمزارعين قراراً لابد منه ...

٧٩٤ – العمل الدائم على تشجيع الأبحاث العلمية الخاصة بزيادة إنتاجية الفدان مثل السعى من أجل استنباط تقاوى جديدة ترفع من الإنتاجية ... فإذا ما حدثت زيادة ١٠% فى الإنتاجية مع افتراض ثبات مساحة

الأراضى المنزروعة وهى فى حدود ٩ ملايين فدان فإن ذلك يعنى أننا حصلنا على زيادة إنتاجية قدرها ٩٠٠ ألف فدان ...

٧٩٥ – العمل والحرص على الاستفادة من الأبحاث الموجودة فى مركز بحوث الصحراء ، ومركز البحوث الزراعية ، والعلماء ، والخبراء الموجودين فى ١٨ كلية زراعة مصرية ... والتنسيق فيما بينهم من أجل تطوير الزراعة فى مصر ... ولا بأس أيضاً من الاستعانة بخبرات الدول الأخرى خاصة التى يتشابه مناخها مع مناخ بلدنا ...

٧٩٦ – دراسة مدى إمكانية تنفيذ الأبحاث الخاصة بزراعة القمح صيفاً ...

٧٩٧ – دراسة تنفيذ مشروع زراعة النخيل على جوانب وضفاف كل الترع والمصارف فى مصر ...

٧٩٨ – السعى إلى الاستفادة من مياه الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى وسيناء وعلى البحر الأحمر ومحافظات الصعيد وتخزينها لاستعمالها فى الزراعة (وذلك بالطبع فى حدود الإمكانات المالية المتاحة) ...

٧٩٩ – السعى إلى عقد شراكات واتفاقيات مع الدول الإفريقية التى تتوفر بها مراعى طبيعية وإنتاج حيوانى ضخم من أجل بناء مذابح ومصانع للحوم بجوار المزارع الحيوانية وذلك من أجل توفير تكلفة النقل ووصول اللحوم إلى مصر بسعر منخفض ...

٨٠٠ – دعم الفلاح عن طريق تقديم الحلول العلمية للمشاكل التى يواجهها ... ودعمه مالياً عن طريق دعم أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات ...

٨٠١ – دراسة زراعة حدائق الأندية ، والمدارس ، والمستشفيات ، والجامعات ، والشوارع بأشجار مثمرة مثل الليمون – التفاح – المانجو – البرتقال – واستبدال الأشجار الموجودة حالياً مثل الفيكس بهذه الأنواع المثمرة ... فهذه الأشجار المثمرة لها رائحة جميلة وشكل جمالى بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعى بدلاً من استهلاك المياه لمجرد التشجير فقط ...

٨٠٢ – دراسة استعمال مياه الصرف الصحى فى زراعة غابات شجرية من أجل إنتاج الأخشاب وتقليل فاتورة استيرادها مما سيدعم صناعة الأثاث فى مصر ... وكذلك سيعمل على زيادة إنتاج الورق والفحم ...

٨٠٣ – بناء الدولة مصانع الصناعات الغذائية بجوار الأراضى الزراعية ثم إعادة بيعها لمن يرغب فى الشراء وإعطاء الأولوية فى الشراء لمن يرغب من الفلاحين ... فهذا يصب فى مصلحة المزارعين الذين

سيحصلون على ناتج زراعتهم وعلى جزء من الأرباح الصناعية الناتجة عن استعمال محاصيلهم ... كما سيكون سبباً فى توفير تكاليف النقل ...

٨٠٤ – طرح بدائل وطرق أفضل للتعبئة والتغليف ونشر ثقافة هذه البدائل وتوفيرها بأسعار معقولة وذلك من أجل تلافى الهدر والتلف الذى يحدث عند النقل ...

البحث العلمى

٨٠٥ - أقوى وأبسط ما يمكن أن نذكره للتدليل على أهمية البحث العلمى هو أن البحث العلمى هو المسئول ، وهو السبب فى ذلك التغيير الضخم الذى حدث فى حياة كل البشر فى القرون الماضية **وخاصة فى القرن الماضى** ... **وأن الفارق الأساسى** بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة هو أن الدول المتقدمة وعن طريق العلم **والتعاون** والبحث العلمى قد توصلت إلى حلول كثيرة لمشاكلها ، وإلى تطبيقات تستطيع بها أن توفر الكثير من الوقت والجهد ، وتحل بها الكثير من المشاكل والأزمات ... **وأن الدول المتأخرة** وبسبب عدم تقدمها فى العلم وفى البحث العلمى وتطبيقاته ؛ فإن منها ما **لا** يزال يعيش حياة تبعد كل البعد عن حياة القرن الحادى والعشرين ... ومنها ما يعيش على استعمال الأجيال القديمة من التكنولوجيا والاختراعات والتطبيقات التى تسمح بها دول العالم المتقدم ...

٨٠٦ - **البحث العلمى** ليس رفاهية تتمتع به الدول والمجتمعات بعد أن تنجح وتتقدم ؛ ولكنه الوسيلة والطريقة التى تستطيع بها الدول والمجتمعات أن تتغلب على مشاكلها لتنجح وتتقدم ... **فالبحث العلمى** حالياً لم يعد كما يتصور البعض عبارة عن اختراع أو ابتكار يقوم به أحد النوابغ **أو فكرة** ملهمة يتوصل إليها أحد الموهوبين والمتميزين ... بل أصبح البحث العلمى فى كثير من حالاته حالياً عبارة عن فرق بحثية تجتمع ، **وتدرس** ، وتجتهد ، **وتجرب** ، **وتخطط** ، **وتعمل من** أجل الوصول إلى جهاز ما ، **أو معادلة ما** ، **أو مادة ما** ، أو تطبيق **ما لتقدم للمجتمع وللعالم حلاً** لمشكلة يعانى منها ...

لذا فإن الاهتمام بالبحث العلمى قد أصبح فرضاً ولازماً على أى مجتمع يهدف إلى التقدم والنجاح والتغلب على أزماته والتوصل إلى حلول سهلة لمشاكل صعبة ...

ومن أجل أن ينجح البحث العلمى فى النهوض بأحوالنا أرى وجوب اتخاذ هذه الإجراءات بقدر الإمكان :-

٨٠٧ - زيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمى سنوياً بالتوازى مع كل تقدم اقتصادى يحققه المجتمع ...

٨٠٨ – دعم المراكز البحثية بكل الأجهزة ، والتقنيات الحديثة ، وتوفير المعلومات ، **والإحصائيات** للباحثين ، وتوفير قواعد البيانات فى كل المجالات ...

٨٠٩ - تشجيع العمل الجماعى فى الأبحاث العلمية ... **والبعد تماماً عن العمل الفردى** ... **وإجراء المسابقات** بين الفرق البحثية **ورصد الجوائز** لها ...

٨١٠ - دعم الباحثين مادياً ومعنوياً ... ورفع الأعباء عن كاهلهم حتى يتفرغوا للبحث والابتكار والإبداع ... وتخصيص مكافآت مجزية لكل من يتم تطبيق بحثه أو اختراعه فى الواقع العلمى ... فلا قيمة للبحث أو للاختراع إلا إذا أثمر تغييراً فى حياة الناس ...

٨١١ - مراجعة كل الأبحاث العلمية القديمة ، والمخزنة فى الجامعات ، وأدراج ، وأرفف وزارة البحث العلمى ... والعمل على تطبيق كل ما يصلح منها لتغيير المجتمع إلى الأفضل ...

٨١٢ – توجيه اهتمام خاص بالبحوث التطبيقية ...

٨١٣ - دعوة العلماء المصريين بالخارج إلى التعاون مع المراكز البحثية فى مصر، وتقديم الدعم الفنى والمشورة لهم ...

٨١٤ - دعوة العلماء والباحثين والمخترعين من دول العالم المختلفة لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات والقاءات فى مصر ... وزيادة المبالغ المخصصة لإيفاد البعثات العلمية والمنح الدراسية العلمية للخارج ... والانفتاح والتواصل مع كل دول العالم المتقدمة شرقاً وغرباً ...

٨١٥ - التوسع فى عقد المؤتمرات العلمية المختلفة فى مصر فى كل المجالات وزيادة أعداد المدعوين إليها من المتخصصين والدارسين ...

٨١٦ - دراسة فكرة تفرغ بعض الأساتذة الجامعيين للبحث العلمى مع توفير كل ما يحتاجون إليه من دعم ...

ومن الإجراءات التى سوف تفيد البحث العلمى فى مصر والتى تم ذكرها فى أبواب أخرى فى هذا الكتاب :-

٨١٧ - حل مشكلة الإسكان سوف يوفر الراحة النفسية والعصبية لكل الباحثين والعاملين فى مجال البحث العلمى مما يساعدهم على زيادة تركيزهم ... بالإضافة أيضاً إلى مشاكل المرور والتلوث البيئى ...

٨١٨ - من الخطوات الهامة على طريق دعم البحث العلمى الاهتمام بالتعليم ، وتطويره ، وإعداد إنسان جيد التعليم والتأهيل منذ الصغر ؛ بحيث يكون التعليم مشجعاً على السؤال ، والحوار ، والمناقشة ، والبحث من أجل الوصول إلى إجابات وحلول مختلفة بأكثر من طريق ...

٨١٩ - نشر الثقافة العلمية فى المجتمع من خلال البرامج التليفزيونية المختلفة ودعوة العلماء إلى إلقاء محاضرات يحضرها نجوم المجتمع وكبار المسئولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ...

٨٢٠ - زيادة الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية ... وكذلك زيادة الاهتمام بترجمة الكتب العلمية ...

٨٢١ – التطور المهنى الذى سيحدث فى كل المهن نتيجة للتغيير الذى تم ذكره فى باب النقابات ؛ **والذى** ستنتج عنه زيادة التخصص ؛ وبالتالى اهتمام كل نقابة بما تضمه من أعضاء متخصصين بالعمل على تطوير أدوات مهنتهم ...

٨٢٢ – **أتعهد** بأننى وفى الأسبوع الأول سوف **أجتمع مع مسئولى البحث العلمى فى مصر من أجل الاستماع إلى كل الشكاوى والمقترحات والعمل** على تذليلها وتوفير كل ما يحتاج إليه **البحث العلمى فى مصر** ...
وكذلك أتعهد بأن يكون هناك اجتماع شهرى لذلك يحضره مساعد رئيس الجمهورية لشئون البحث العلمى ... تتم فيه مناقشة **العقبات والمعوقات من أجل** تذليلها والتغلب عليها ...

إن أردنا تحقيق **النجاح** لكل المصريين فلابد من الاهتمام
الشديد بالبحث العلمى

٨٢٣ - رئيس الجمهورية هو أحد أفراد الشعب ... اختاره الشعب لكى يحقق له أهدافه ... فهو يعمل لديهم فى مهمة محددة ، فهو موظف لدى الشعب ؛ ولأن الوظيفة مهمة فإن الشعب والدستور يعطيانه سلطات تعينه وتساعده على تنفيذ المهمة المطلوبة منه ... فالسلطات الكبيرة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية هى سلطات من أجل تنفيذ المهمة وليست من أجل الشخص الذى يتولى منصب الرئاسة ...

٨٢٤ - هذه هى الحقيقة ... حتى وإن اختلطت المفاهيم ... هذه هى الحقيقة حتى ولو تناقضت مع الواقع ... ومن أجل تصحيح المفاهيم ومن أجل تطابق الحقيقة مع الواقع فسوف أصدر قراراً جمهورياً بإضافة لقب جديد إلى منصب رئيس الجمهورية وهو لقب خادم المصريين أو خادم الشعب ؛ فيصبح المسمى الجديد للوظيفة الأكبر فى مصر هو رئيس الجمهورية وخادم المصريين ... وعلى جميع الجهات والهيئات وعلى كل أفراد الشعب أن يخاطبوا شخص رئيس الجمهورية بهذا المسمى الوظيفى الجديد ... وبذلك أتذكر ويتذكر كل رئيس قادم أنه يعمل لدى الشعب وليس الشعب هو الذى يعمل لديه ... وأنه ليس أفضل من الشعب ؛ بل الشعب هو الذى أفضل منه وله السيادة وله كل الحقوق ...

٨٢٥ - وعلى كل فرد من أفراد الشعب أن يعى ذلك ... فلا يخاف من رئيس الجمهورية ولا من أى مسئول ... ولا يهابهم ولا يرهبهم ؛ وإنما يتعامل مع جميع المسئولين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية بكل أدب واحترام ... ولكن وفى نفس الوقت بكل قوة ، وشعور بالثقة ، وإحساس كامل بأنه صاحب هذا البلد ... وأن الكل يجب أن يعمل من أجل خدمته وراحته فى إطار الدستور والقانون ...

٨٢٦ - من أجل ضمان قيام رئيس الجمهورية بوظيفته على أفضل وجه سأعمل على إصدار قرار بألا يزيد سن المترشح للرئاسة على ٦٥ سنة يوم بداية حكمه وذلك حتى يكون متمتعاً بالصحة ، واللياقة البدنية ، والذهنية الكافية لأداء مهام منصبه على أكمل وجه ... وهذا الشرط ليس اعتداء على حقوق الراغبين فى الترشح أو تقييداً للترشح أو وضع عقبات للترشح ... وإنما هو تنظيم من أجل حسن الاختيار ؛ ففى أغلب الأحوال لن تكون صحة ولياقة من تجاوز الـ ٦٥ عاماً بنفس صحته ولياقته فى الأربعينيات والخمسينيات من عمره حتى وإن زادت خبرته وحكمته ... أما الدور الذى يجب أن يقوم به فى هذه المرحلة العمرية فهو أن يكون مستشاراً للحاكم يقدم النصيحة والمشورة عندما تطلب منه ... أما مهام رئيس الجمهورية والتى تتطلب صحة جسمانية ، وذهنية ، وعقلية فيجب أن تسند إلى من يستطيع القيام بها على أكمل وجه ...

وعن نفسى لو أصبحت رئيساً لجمهورية مصر العربية فإننى أتعهد بأننى سألتزم بالآتى وسأسعى إلى تنفيذه بقدر الإمكان :-

٨٢٧ – منذ اليوم الأول سأعمل على التأكيد (بالأفعال وليس بالكلام) على أننى خادم للمصريين جميعاً ، وأنه لا فرق بين مصرى ومصرى إلا بالقانون ، وليس لأحد مهما كان ميزة أو سلطة تفوق أحداً ... وأن العدل والمساواة هما ما سأحرص عليهما طوال فترة خدمتى للمصريين ...

٨٢٨ – سأجتمع مع رؤساء الجمهورية السابقين ... ومع المرشحين السابقين لمنصب رئيس الجمهورية الذين لم يفوزوا فى الانتخابات ومع رؤساء الوزراء السابقين ... وأطلب منهم أن يقدموا لى نصائحهم وأفكارهم من واقع خبراتهم وتجاربهم ... وسوف أنفذ كل الأفكار التى أراها صالحة وتتفق مع منهجى وفلسفتى التى انتخبنى الشعب على أساسها ... وسوف أستعين بهم كمستشارين ومساعدين ومبعوثين (بعد موافقتهم بالطبع) وإذا كانت ظروفهم الصحية تسمح بالعمل ...

كما سوف أطلب من الوزراء والمحافظين ورؤساء الأحياء والمدن وكبار المسئولين فى كل القطاعات بأن يجتمعوا مع من كان يشغل نفس منصبهم من قبل ... وأن يطلبوا منهم نصائحهم ... وذلك حتى يمكننا الاستفادة من كل تجاربنا السابقة بما فيها من نجاحات وإخفاقات ... فنضيف نجاحاً إلى ما حققناه من نجاح ... ولا نكرر فشلاً فى تجربة خضناها من قبل ، وثبت عدم جدواها ، أو عدم مناسبتها لنا ...

٨٢٩ - واسمحوا لى هنا أن أتعهد أمامكم بأننى لن أهدم ، أو أوقف تنفيذ أى مشروع ، أو فكرة كان قد تم البدء فيها قبل تحملى مسئولية رئاسة الجمهورية ... وسوف أستكمل كل المشروعات وبأقصى سرعة ... وعند افتتاح تلك المشروعات فلن نبخس حق كل من عمل فيها ، أو فكر فيها ، أو بدء فى تنفيذها ، بل سننسب الفضل لأهله ... ونذكر ونشكر كل من ساهم من قبل فى هذه المشروعات ... ولن يكون هذا الذكر وهذا الشكر شفاهة فقط بل سيتم كتابته وتوثيقه على كل مشروع سيتم افتتاحه ...

٨٣٠ - كما أتعهد بأننى لو أصبحت رئيساً لمصر أن أتقدم عند تركى منصبى ووظيفتى لمن سيحمل المسئولية من بعدى بتقرير شامل وكامل ... لكل ما أستطيع أن أنصح به رئيس مصر بعد القادم ، وأقدم له فى التقرير كل ما يعينه على النجاح فى مهمته وسيشمل هذا التقرير النصائح والتحذيرات فى الداخل والخارج ...

كما سأكون بالطبع فى خدمة بلادى ومنفذاً لكل ما يطلبه منى رئيس الجمهورية الذى سيأتى بعدى بالطريقة والأسلوب الذى سنتفق عليهما وبدون حصولى على أى مقابل مادى أو أى مزايا من أى نوع ...

٨٣١ – تنفيذاً وتأكيداً وتقنيناً لكل ما ورد فى الفقرة السابقة سوف أصدر قراراً جمهورياً يقضى بأن يظل أى مسئول كبير بعد أن يترك منصبه مثل الوزراء والمحافظين ورؤساء الأحياء فى معاونة ومساعدة من يأتى بعده لمدة تتراوح من شهر إلى شهرين ... ولكن بقاءهم هذا سيكون بدون أى سلطات لهم فلقد تركوا مناصبهم بالفعل ... وأصبح دورهم استشارياً فقط ...

٨٣٢ – سأصدر قراراً بتعيين وزير دولة للمراسم يقوم باستقبال وتوديع الرؤساء والملوك ضيوف مصر الكرام فى المطارات على أن تكون مراسم استقبال رئيس الجمهورية للضيف على سلم مقر رئاسة الجمهورية وليس فى المطار ... وذلك حرصاً على وقت رئيس الجمهورية واستغلاله فى متابعة مهام ومسئوليات منصبه ...

٨٣٣ – سوف أحاول دائماً أن يكون أغلب المسئولين الجدد من الشباب أو من متوسطى الأعمار ، وأن نستعين دائماً بكبار السن كمستشارين وخبراء وحكماء وذلك من أجل تجديد فكر الدولة والمجتمع فى كل المجالات ، ومواكبة العصر ، والبعد عن النمطية ، ومعالجة الفجوة الزمنية بيننا وبين العالم الأول ...

٨٣٤ – سوف ألقى خطاباً أسبوعياً أو نصف شهرى إلى الشعب ... لأجيب فيه على كل الأسئلة المطروحة وكل ما يشغل بال الشعب ولإعلام الشعب وإطلاعه على كل ما حدث فى خلال تلك الفترة ...

٨٣٥ – سوف أقوم فى كل يوم موجود فيه فى مصر بتكريم أحد النماذج المصرية الناجحة والمشرفة تكريماً أدبياً وليس مادياً ... وستكون الأسباب التى سيتم على أساسها التكريم هو التميز الأخلاقى ، أو العلمى ، أو المهنى ، أو عطاء الإنسان وتضحيته سواء كانت التضحية من أجل وطنه ، أو من أجل أسرته ، أو من أجل عمله ... ولن يقتصر التكريم على فئات معينة ؛ بل سيشمل كل طبقات وفئات المجتمع ... فقد يكون التكريم فى يوم ما لأحد كبار العلماء ... وفى اليوم التالى لأحد عمال النظافة ... وفى اليوم الثالث مثلاً لبطل رياضى ، وفى اليوم الرابع مثلاً لموظف صغير أمين ، وفى اليوم الخامس مثلاً لمسئول كبير سابق ... وهكذا بدون صيغة معينة أو شروط محددة ... والهدف من هذا هو التأكيد على أهمية كل المهن للمجتمع ، واهتمام الدولة بكل الناس خاصة المتميزين منهم ... وبذلك تتفتح مسام الانتماء عند كل المصريين من كل الطبقات والفصائل ، ويعملون ويجدون ويسعون من أجل حصولهم على تكريم من الدولة والمجتمع ... وما أجمله من تكريم ...

أما عن الطريقة التى سيتم بها اختيار من سيتم تكريمهم فسوف يكون من حق الجميع التقدم بالترشح لهذا التكريم سواء بترشيح أنفسهم أو ترشيح غيرهم ممن يرونهم مستحقين للتكريم ... وبالقطع سيكون لرئاسة الجمهورية وكل هيئات ووزرات الدولة اختيار بعض الناجحين المصريين لتكريمهم ... حتى ولو لم يتقدموا هم للترشح ...

٨٣٦ - سأستعمل كل ما هو منتج مصرى (بقدر الإمكان إلا إذا كان المنتج لا يوجد منه إنتاج مصرى) ولن ألبس إلا ملابس مصرية ... ولن آكل إلا من الغذاء المصرى ... كما سأستعمل أكثر سيارة يكون بها أعلى نسبة مكون مصرى ... كما سأتحرر فى أكثر المواقف من البروتوكول فى ارتداء الملابس الرسمية وسيكون البطلون والقميص هو أكثر ما ارتديه ؛ وذلك من أجل التأكيد على أن قيمة الإنسان وأهميته ليست بما يرتديه وإنما بما يؤديه وما ينفع به الآخرين من أعمال ... مع ملاحظة أن اللقاءات الرسمية مع الوفود الأجنبية والزيارات الخارجية لابد فيها من اتباع البروتوكول ...

٨٣٧ - سوف أعلن فى نهاية كل عام عن ميزانية رئاسة الجمهورية وما أنفقته وفى أى مجال أنفقته ... وسأعمل من اليوم الأول على منع الإسراف وعلى ضغط المصاريف فلن تتم أى تجديدات فى كل ما يخص رئاسة الجمهورية طوال الـ ٣ سنوات الأولى من فترة ولايتى (وقد تمتد إلى أكثر من ذلك إذا لم يحدث تحسن ملحوظ فى حالة الاقتصاد المصرى ويشعر كل مواطن بهذا التحسن) ... وسوف أقلل من حجم حراسات وقوة تأمين رئيس الجمهورية بقدر الإمكان ؛ كما سأعمل على ضغط كل المصروفات ففى دولة مدينة يعانى فيها الملايين من الفقر ، والأمية ، والمرض ، والبطالة يصبح من الأولى ومن الضرورى توجيه تلك الأموال لإطعام جائع ، أو تعليم جاهل ، أو علاج مريض ، أو توفير عمل لعاطل ... فإذا ما كنت سأطلب من المصريين زيادة ساعات عملهم والاستغناء عن بعض الرفاهيات التى يستطيعون الاستغناء عنها ... فإننى لابد وبالقطع أن أكون أول المبادرين بفعل ذلك ...

٨٣٨ - سأنقل ملكية بعض طائرات الرئاسة إلى شركة مصر للطيران ... على أن يتم توجيه ثمنها لبناء عدة مدارس فى الصعيد أو فى الأماكن الأخرى التى بها احتياج لذلك ...

٨٣٩ - سأقوم فى الأسبوع الأول لوجودى فى منصب رئيس جمهورية مصر العربية وخادم المصريين بالإعلان عن بيع جميع سيارات رئاسة الجمهورية فى مزاد علنى (حتى يمكن الحصول على سعر أعلى من السعر السوقى) وسيتم توجيه تلك الأموال لبناء مستشفيات فى المناطق المحتاجة لذلك ورغم أن أثمان هذه

السيارات بعد بيعها لن تكون بالمبلغ الكبير الذى يؤثر فى ميزانية دولة بحجم مصر أو فى ميزانية وزارة الصحة ... ولكن هذا البيع والاستغناء عن تلك السيارات ذات الماركات الغالية سيكون رسالة دلالية على توجه الدولة ورغبتها الأكيدة فى ضغط المصاريف والإنفاق ... وفى النهوض بالرعاية الصحية ... وسأستبدل بتلك السيارات الغالية سيارات مصرية متوسطة السعر منخفضة الرفاهية ... وسيتم تنفيذ هذه السياسة بعد ذلك فى كل الوزارات والهيئات الحكومية ....

٨٤٠ - سوف أعمل على أن تكون فترة وجودى فى وظيفة رئيس الجمهورية هى فترة تغيير ننتقل فيها من العمل الفردى ، وتقديس الحاكم ، والخوف منه إلى مرحلة العمل الجماعى وتوازن السلطات ... وأن رئيس الجمهورية رغم أنه أعلى المناصب وأهمها إلا أن من يشغل هذا المنصب ليس فوق مستوى البشر ... وليس معصوماً من الأخطاء ... ولا توجد له حصانة لذاته وإنما الحصانة لوظيفته ، ولذلك سوف أعمل على تدعيم العمل الجماعى فى كل المجالات ، وسوف أدعم كل من يعملون معى وأعمل على إظهارهم وإظهار مجهوداتهم لكل الشعب ... والثناء على كل من يجتهد ... وسأمنع وسائل الإعلام من الحديث عن رئيس الجمهورية وكأنه ليس إنساناً عادياً ... وسوف أعمل على التخفيف من الهالة والهيبة التى يراها البعض فى شخصية رئيس الجمهورية وذلك بإجراءات عديدة أرجو أن يلاحظها القارئ فى أغلب صفحات هذا البرنامج ...

وسوف أعلن وبكل شفافية عن كل ما يتم اتخاذه من إجراءات (وفق ما تسمح به مقتضيات الأمن القومى) ... ولن أخجل من أن أتراجع عن أى قرار أرى أن أغلبية الشعب لا توافق عليه ...

٨٤١ - فى كثير من الأحيان سوف أصلى صلاة الجمعة فى مسجد مختلف فى محافظة مختلفة بعيداً عن الإعلام وبدون أى تغطية صحفية إعلامية وذلك للاستماع إلى آراء الناس ومشاكلهم بدون حواجز ...

٨٤٢ - فى كثير من أيام شهر رمضان سوف أقوم بتناول الإفطار مع بعض سكان القرى أو العائلات من متوسطى الحال فى أغلب المحافظات ...

٨٤٣ - سوف أصدر قراراً جمهورياً بعدم التصفيق لرئيس الجمهورية أثناء إلقائه للخطابات إلا إذا كان التصفيق بمناسبة ذكر رئيس الجمهورية لأحد المصريين ... أما إذا كان حديث رئيس الجمهورية عما فعله أو ما ينوى فعله فيجب الامتناع عن المقاطعة والتصفيق ... على أن يكون التعبير عن التأييد أو الرفض بالتصفيق أو عدمه فى نهاية الخطاب ...

والهدف من ذلك هو العمل على التقليل من مجاملة ونفاق البعض لرئيس الجمهورية واستعمالهم التصفيق والمبالغة فيه فيما يفيد وفيما لا يفيد ...

٨٤٤ - إذاعة تقرير يومى فى الساعة الثانية ظهراً عن أنشطة رئيس الجمهورية الصباحية والمهام التى قام بها ... وكذلك إذاعة تقرير آخر مسائى فى العاشرة مساء عن أنشطة رئيس الجمهورية المسائية ...

والمعنى والهدف من هذا التقرير أنه وبما أن رئيس الجمهورية هو خادم الشعب والموظف الأول لدى الشعب لذا فالواجب على الموظف والخادم (رئيس الجمهورية) أن يقول لمن يعمل عندهم ماذا فعل .. ؟ ومن حق الشعب أن يعرف ماذا فعل الموظف الأول .. ؟ هذا بالقطع فيما عدا المهام واللقاءات والأعمال التى تخص الأمن القومى فسوف تتم الإشارة إليها فقط بدون تفاصيل ...

٨٤٥ - سأقوم وبمساعدة مستشارى الإعلام فى جهاز رئاسة الجمهورية بقراءة أكثر ٣ مقالات معارضة يومياً ...

٨٤٦ - فى بعض الأحيان سأذهب إلى المصانع ... وسأرتدى ملابس العمل ... وسأتشرف بأن أعمل بيدى لمساعدتهم ومعاونتهم ... فأنا من عشاق العمل اليدوى ... ولن يكون ذلك من أجل التصوير الصحفى أو التليفزيونى ... بل سأعمل مع العمال لمدة من الوقت حتى يعلم الجميع أن العمل اليدوى شرف ...

٨٤٧ - سوف أتوجه بالدعوة إلى كل المسئولين السابقين على اختلاف مناصبهم ومسئولياتهم إلى ضرورة كتابة مذكراتهم ؛ بحيث يذكرون فيها أفكارهم وخبراتهم وتجاربهم ... ويضمنونها إنجازاتهم وإخفاقاتهم ... والدروس التى تعلموها منها ... ونصائحهم إلى الأجيال الجديدة ...

٨٤٨ - كذلك سأتوجه إلى كل كبار السن حتى ولو لم يكونوا من المسئولين الحكوميين الكبار أو من مشاهير المجتمع بدعوتهم إلى كتابة مذكراتهم وأفكارهم ... فلكل إنسان تجربة حياتية تختلف عن الآخر ... ولكل تجربة مزاياها وعيوبها ودروسها وخبراتها ... ولكل إنسان أفكاره وفلسفته ووجهات نظره التى تختلف عن الآخر ... والواجب على كل إنسان أن ينقل للآخرين ما تعلمه فى حياته من دروس وما عاشه من تجارب ... وأن تكون هذه الدروس مشفوعة ببعض النصائح ...

٨٤٩ - سوف أصدر تعليمات بضرورة التزام كل الوزراء والمحافظين وأعضاء البرلمان وكبار المسئولين بالعلاج فى مصر وفى المستشفيات الحكومية (إلا إذا كانت الحالة المرضية نادرة ولا يوجد لها علاج فى

مصر) وبالقطع لن يكون مسموحاً لهؤلاء المسئولين بالسفر للعلاج فى الخارج ... كما سأقوم بعمل الفحوص الطبية والخاصة بى وبأسرتى فى مستشفيات حكومية مختلفة فى محافظات مختلفة ...

٨٥٠ - سألتقى بالمعارضين كل ثلاثة أشهر فى اجتماع مفتوح أستمع فيه إلى كل الآراء وأرحب بكل وجهات النظر وأرد عليها بما أراه ، إلا أننى سأطلب من المعارضين ألا يكتفوا بالمعارضة وأن يقترحوا (إذا رغبوا فى ذلك) ما يمكن فعله للمشاكل التى لم يتم حلها ...

وبهذا نعطى المثل والقدوة لأبنائنا وللمجتمع كله فى أهمية ووجوب احترام الآخر ، والحوار معه ، والتعاون من أجل الصالح العام ... وأنه لا يوجد من يحتكر الحقيقة أو المعرفة حتى ولو كان رئيس الجمهورية ...

كما أن هذه اللقاءات ستكون معلماً لكل المجتمع فى أهمية عدم ضيق الصدر بالنقد ... وأهمية أن يسعى الجميع للتواصل من أجل التجديد والتطوير ... وأن نتعلم جميعاً من بعضنا البعض ...

٨٥١ - سوف أجتمع مع الصحفيين والإعلاميين ورؤساء التحرير ومقدمى ومعدى البرامج التليفزيونية ... وأطلب منهم ... فضلاً وليس أمراً ... ألا يركزوا على السلبيات والحوادث الفردية الموجودة بالمجتمع ... وألا ينشروا أو يذيعوا من الأخبار أو الحوادث أو الأفلام ما يسئ إلى قيمنا وأخلاقنا ... فكل مجتمع فيه من السلبيات والانحرافات الفردية ما لو تم التركيز عليها لكان هذا سبباً فى انتشار السلبية ، وانخفاض الروح المعنوية لكل الشعب ؛ ولاعتقد الجميع أن الخير والايجابيات قد اختفيا من المجتمع ... كما سأطلب منهم أن يهتموا أكثر بالإيجابيات ، وينشروها ، ويذيعوها ، ويكتبوا عنها ، ويستضيفوا أصحابها ليكونوا قدوة ومثلاً يحتذى ...

كما سأطلب من الشعب كله عدم الحديث عن تلك السلبيات الفردية لأن عددها قليل ... وعلينا جميعاً أن نحاصر الشر ونقضى عليه ؛ وذلك بألا نتكلم عنه وألا ننقله ... وأن نتعود جميعاً أن نتكلم ونتناقش بإيجابية وبتفاؤل فى الموضوعات الجادة والهامة والمفيدة فقط ...

٨٥٢ - تسجيل محاضر المقابلات الرسمية الرئاسية والوزارية والاجتماعات والاحتفاظ بها للدراسة والاستفادة منها ...

وكذلك الإفراج عن الوثائق بعد فترة ... ولتكن مثلاً خمسين عاماً ... فمن حق الأجيال القادمة أن تتعلم من أخطاء من سبقوها ... ولها أن تبنى على ما بدأوه ... ومن الخطأ أن نتعامل فى تاريخنا وفى حياتنا بمنطق

الجزر المنعزلة ... لا يدرى كل منا عن الآخر شيئاً فيكرر الأبناء أخطاء الآباء ... ويكرر الأحفاد أخطاء الأجداد ...

٨٥٣ - سأعمل على زيارة المحافظات ومتابعة العمل فى كل المشروعات فى كل المجالات ، وسوف أقوم بزيارة بعض المحافظات أكثر من مرة خلال العام الواحد إلا أن الحد الأدنى الذى أتمنى ألا يمنعنى عنه مانع قوى هو زيارتى لكل محافظة مرة واحدة على الأقل فى عيدها القومى ...

٨٥٤ – لأن طبيعتى الشخصية تحب العلم والفكر ... ولأننى أحب محاورة العلماء ، والمفكرين ، ومناقشتهم ، والتفكير معهم ، والتعلم منهم ؛ لذلك فسوف أعمل على التقرب من العلماء والمفكرين ورفعهم إلى المكانة التى يستحقونها ...

٨٥٥ - سوف أدعو أحد رجال الدين أو العلماء أو الأدباء أو المفكرين من كل الأطياف إلى إلقاء محاضرة فى رئاسة الجمهورية ... وذلك كل ١٥ يوماً وسوف أحضرها كمستمع ويحضرها معى بعض الوزراء ونجوم المجتمع وبعض أفراد الشعب العاديين ، وسيذيع التليفزيون تلك المحاضرة على الهواء ؛ وذلك من أجل التأكيد على احترام الدولة للعلماء وأهمية متابعة كل الأفكار وكل الجديد فى جميع المجالات ؛ ومن أجل تصحيح مفهوم القدوة لدى أبنائنا فيصبح هؤلاء النماذج الناجحة هم قدوة المجتمع وهم الأولى بأن يهتدى بهم ويسير على نهجهم أبناؤنا وأطفالنا وشبابنا ...

٨٥٨ - سأجتمع مع الفنانين والكتاب والمؤلفين والمخرجين وكاتبى السيناريست والقصاصين والروائيين والشعراء وأطلب منهم المشاركة فى صناعة مجتمع جديد ؛ وذلك بالحرص على تقديم الفن الهادف والإيجابى والمحفز على البناء والتنمية والمحافظ على الأخلاق والقيم ... وتشجيعاً لذلك سوف أحضر العرض السينمائى لأفضل فيلم مصرى سنوياً ... وكذلك تشجيعاً للمسرح سوف أحضر العرض المسرحى الأفضل من تلك الأعمال ... كما سأشجع قيام المجتمع بحملات مقاطعة للأعمال الفنية الهابطة ... وسيتم إعلان تلك المقاطعة قبل ظهور الأعمال الفنية ... أى أن الحملة المجتمعية ستعلن أن المنضمين إليها سيقاطعون أى عمل سيظهر مستقبلاً لن يكون على المستوى اللائق أخلاقياً بمصر وشعبها ... وأخلاقنا وقيمنا ...

٨٥٩ - لن أسمح بإهانة أى مصرى سواء داخل مصر أو خارجها فى خلافه مع أى جنسية أخرى فكرامة كل مصرى من كرامة مصر كلها ...

٨٦٠ - لن أتكلم أثناء رئاستى للجمهورية مع كل الوفود الأجنبية والصحف ووكالات الأنباء إلا باللغة العربية ؛ وذلك احتراماً لها ، واعتزازاً بها ، وإيماناً كاملاً بأنه لن يتقدم شعب إلا إذا تمسك بلغته ، وبعقيدته ، وبهويته وأصوله ...

٨٦١ - سأعمل على إصدار قانون ينظم محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء البرلمان ...

٨٦٢ - فى خلال شهر رمضان المبارك سأقوم بالإفطار مع أغلب فئات الشعب إفطاراً عادياً بدون إسراف أو تبذير ... فيكون أحد الأيام للإفطار مع السادة المحامين ... ويوماً آخر مع المهندسين ... ويوماً للصحفيين والإعلاميين ... ويوماً لأساتذة الجامعات ... ويوماً لمعلمى التعليم قبل الجامعى ... ويوماً للفلاحين والزراعيين ... ويوماً للأطباء ... ويوماً للقضاة ... ويوماً لرجال الجيش ... ويوماً للطلبة ... ويوماً للمهنيين والحرفيين ... ويوماً للتجاريين ... ويوماً للشرطة المصرية ... ويوماً للرياضيين ... ويوماً لذوى الاحتياجات الخاصة ... وهكذا ... وبعض الأيام سأتناول إفطارى مع بعض الأسر الفقيرة فى منازلهم ... وبعيداً عن الإعلام فى زيارات غير محددة سلفاً ... أما فى الأعياد والإجازات فسوف أقوم بزيارة بعض المستشفيات ودور الأيتام وكبار السن وزيارة بعض السجون للاطمئنان على أحوال المسجونين وحسن معاملتهم ...

٨٦٣ - سوف أقوم باختيار عدد كبير من المساعدين المتخصصين لمساعدتى فى انجاز كل محاور التنمية بالتوازى ؛ بحيث يتولى كل مساعد منهم مسئولية ملف معين أو تخصص معين ... والهدف من ذلك هو أننى سأختار مساعدين على دراية كاملة بالتخصصات التى سأسند إليهم بحيث يتولى كل مساعد متابعة تنفيذ الخطط والأهداف الخاصة بتخصصه مع كل المسئولين فى كل الجهات ... أى أنه سيكون ممثلاً لرئاسة الجمهورية فينسق مع الجميع ويذلل العقبات أمام الجميع ... على أن يكون هناك اجتماع شهرى مع كل مساعد فى كل تخصص يحضره كل المسئولين الآخرين لمتابعة ما حدث ... وعلى ذلك يكون هناك مساعد لشئون العشوائيات ... ومساعد للمرور ... ومساعد لشئون أطفال الشوارع ... ومساعد للحملات المجتمعية ... ومساعد للثورة الثقافية ... ومساعد للزراعة ... ومساعد للبحث العلمى ... ومساعد لحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية ... ومساعدين للشئون الدينية أحدهما مسلم والآخر مسيحى ... ومساعد لشئون المصريين بالخارج ... ومساعد لشئون محو الأمية ... ومساعد لشئون سيناء ... ومساعد للشئون الاقتصادية ... ومساعد لشئون القابلات ... ومساعد لشئون المرأة ... ومساعد للتعليم ... ومساعد للصحة ... ومساعد للظافة ... ومساعد للرياضة ... ومساعد لشئون البيئة ... ومساعد للإصلاح الإدارى ولمحاربة الفساد ... ومساعد

لشئون القيم والأخلاق ... ومساعد لشئون الصعيد ... ومساعد لشئون النيل ... **ومساعد لشئون ذوى** الاحتياجات الخاصة ...

٨٦٤ - والهدف من هذه الوظائف والمناصب الجديدة هو زيادة الرقابة والمتابعة والتحفيز لكل الهيئات والوزارات كل فى تخصصه ... **وفى الوقت** نفسه التنسيق بين **كل** الوزارات والجهات فى المجالات التى لا توجد جهة مسئولة مسئولية مباشرة عنها مثل الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان ...

٨٦٥ - لن أتحيز لفئة أو حزب أو فصيل ... ولن أحمل ضغينة لأحد ولن أسمح باضطهاد لأى فئة أو فكر ... فعدل الدولة يجب أن يشمل الجميع ...

٨٦٦ - سأحاول دائما أن أكون نموذجاً للتواضع ، وسأتعامل مع كل طبقات وطوائف الشعب بكل احترام وتقدير ...

٨٦٧ - لن أنفصل عن الناس ... ولن أحيط نفسى بالفاسدين ... وسأحرص دائماً على التواصل بكل طوائف المجتمع حتى لا أفقد إحساسى بنبض الناس ومشاكلهم ...

٨٦٨ - سيكون مساعدى ومستشارى من أصحاب الهمم العالية ، والضمائر النظيفة ، والوطنية الصادقة ... وسأطالبهم بأن يكون حديثهم وعملهم دائما مبنياً على الأمانة والصدق ...

٨٦٩ - لن أنسى أبداً أننا جميعاً حكاماً ومحكومين مخلوقون من تراب وأننا كلنا إلى زوال ... وأننا سنقف جميعاً بين يدى الخالق – عز وجل – ليحاسبنا ... وأن حساب الحاكم أشد وأصعب كثيراً من حساب المحكوم ... ولن أسعد أبداً بأى كلام يحمل من المدح والنفاق أكثر مما يحمل من الحقيقة ... ودائماً لن أنسى قناعتى وهى أن كلمة شكر واحدة قيل لى بعد تركى منصبى أفضل من ١٠٠٠ كلمة قيل لى أثناء وجودى فى المنصب ... وأن رضا الله سبحانه وتعالى أهم وأنفع وأبقى ... ولن سطراً واحداً يكتب فى كتب التاريخ عن حاكم بعد رحيله أفضل من ١٠٠٠ مانشيت فى الصحف أثناء حكمه ...

٨٧٠ - رغم إدراكى كم المشاكل الكبيرة والضخمة التى تعانى منها بلادنا ، فإننى أعدكم بأننى لن أشكو من كثرتها ، ولن أبحث لنفسى عن مبررات ؛ فإما أن أنجح معكم فى علاج هذه المشاكل ... وإلا فسوف أتقدم باستقالتى ، فالاعتراف بعدم النجاح عندى أفضل كثيراً من الإنكار والخداع ... وعلى النقيض من ذلك فإننى لست واثقاً فقط من نجاحنا بل كلى إيمان بأن نجاحنا (الذى أكاد أراه وأتخيله مثلما ترون أنتم الآن سطور هذا الكتاب وكلماته) سوف يتحقق سريعاً بفضل تعاوننا ، وإيماننا ، وجهدنا ، وعملنا ، وإخلاصنا ...

الدعم

٨٧١ - الدعم لا يصل إلى مستحقيه ... يجب وصول الدعم إلى مستحقيه ... جملتان من أكثر الجمل التى قالها وسمعها المصريون خلال الخمسين عاماً الأخيرة ... **والجملتان صادقتان تماماً ... الأولى تعبر عن حالة فشل** واقعية والثانية تتمنى تصحيح هذه الحالة ...

وجود الدعم يفترض وجود **٣ أطراف فى المعادلة** :-

دولة تقدم الدعم للفقراء ، وفقراء يستحقون المساعدة والمساندة ، **ثم مبلغ الدعم أو مضمون الدعم** ...

أما عدم وصول الدعم لمستحقيه فذلك يعنى أن طريقة تقديم الدعم بها خلل أو بها **انحراف** ؛ وبالتالى يدخل فى المعادلة أطراف أو وسطاء يحصلون على جزء من الدعم ويستفيدون منه رغم أنهم غير مستحقين له وهؤلاء هم الطرف الرابع فى المعادلة ... **دعونا نناقش كل طرف على حدة** :-

٨٧٢ – **دولة تقدم الدعم للفقراء** : هذا ليس تفضلاً من حكومة ، **أو منة من حاكم ، أو تعطفاً من مسئول** ... فالفقراء مع الأغنياء **هم أصحاب الوطن ... للفقراء حقوق على الوطن** ... وعلى الأغنياء واجبات للوطن ... الفقر ليس مسئولية الفقراء بقدر ما هو مسئولية الدولة ... والفقر ليس عاراً على جبين الفقراء بقدر ما هو ذنب **فى رقاب** المسئولين ...

لم يرغب الفقراء أن تكون حالتهم هكذا ... ولم يتمنوا هذا ... ولم يسعوا إليه ... وهم أيضاً ليسوا راضين عن ذلك ...

السبب الأول لوجود الفقراء ، واستمرار فقرهم ، وزيادة أعدادهم هو السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة ...

لن أتكلم هنا عن كيف **تزايدت أعداد الفقراء** ، ولا كيف **ازدادت** حالتهم سوءاً ؛ **ولكن سأتكلم وأؤكد فقط أن** دعم الدولة للفقراء فرض عليها ، ويجب أن يستمر بالتوازى مع العمل على تنميتهم ، ومعاونتهم ، ومساعدتهم **للتغلب على الفقر** ... وعندما يخرج الفقراء من دائرة الفقر ... هنا فقط يمكن للدولة أن تتوقف عن تقديم الدعم لهم ...

٨٧٣ – الفقراء ... لهم حقوق وعليهم واجبات ... تتمثل حقوقهم فى أن تساعدهم الدولة ... وتتمثل واجباتهم فى ضرورة العمل على مساعدة أنفسهم من أجل تغلبهم على الفقر فكما أن الدولة عليها واجب أن تمد لهم يد المساعدة فإن الفقراء عليهم واجب أن يمدوا لها أياديهم من أجل العمل ، والتعلم ، والتدريب ، والتأهيل ...

٨٧٤ - مبلغ الدعم أو مضمون الدعم ... لا يجب أن يكون شيئاً ثابتاً ، أو منتجات محددة ؛ فالناس مختلفون فيما يحتاجون إليه وفيما يستعملون ... ولا يكفى هنا أن نحدد لهم مجموعة سلع ليختاروا منها ... بل من الأفضل أن نترك لهم حرية أكبر من ذلك ... فأول طريق تغلب الفقراء على فقرهم أن يديروا أزمتهم بأنفسهم ... ولا بأس فى البداية من أن يرتكبوا بعض الأخطاء ولا بأس من أن يتعثروا فى بعض الخطوات ...

٨٧٥ – الأطراف الذين يحصلون على الدعم أو يستفيدون منه ... وهم غير مستحقين لذلك بل إنهم فى بعض الأحيان لا يحصلون فقط على ما يحصل عليه الشخص الفقير المستحق للدعم بل يحصلون على منافع ومكاسب مادية أكبر قد تنقلهم إلى طبقة الأثرياء فى المجتمع ...

وهم ينقسمون إلى فئتين ... الفئة الأولى التى تحصل على الدعم بالحجم ، والقيمة ، والصورة التى يحصل عليها الفقراء مستحقون الدعم ... أى أنهم يظهرون فى صورة مستحقى الدعم ويحصلون عليه بغير حق ... أما الفئة الثانية وهى الأخطر فهم من يتاجرون ويفسدون فى عملية الدعم ، ومراحل إعداده ، ووصوله إلى الفقراء ... وخطورة الفئة الثانية أن ضررهم لا يتوقف عند حد الاستيلاء على جنيهات معدودة ؛ بل يتجاوز ذلك أحياناً إلى الآلاف والملايين ...

٨٧٦ - تقديم الدولة الدعم للفقراء ليس هدفاً فى حد ذاته ... وإنما هو وسيلة لمعالجة أمر استثنائى ضار بالمجتمع ؛ وهو وجود عدد من المواطنين الفقراء الذين ليست لديهم قدرة كافية على تدبير احتياجاتهم الأساسية ... لذا فإن الدعم لابد وأن ينظر إليه ويتم التعامل معه على أنه إجراء استثنائى وكنوع من المسكنات التى لابد من اللجوء إليها مؤقتاً حتى يتم قيام الطبيب بمهمته وهى معالجة المريض علاجاً صحيحاً يحقق الشفاء النهائى من المرض ... أى أن الدعم لابد وأن تلجأ إليه الدولة بالتوازى مع كل الإجراءات والسياسات التى نرى فيها علاجاً لمتلقى الدعم ؛ حتى يستطيع بها التغلب على فقره وظروفه الاقتصادية السيئة ؛ وبالتالى يتحول من فقير يتلقى الدعم إلى إنسان يعمل ، وينتج ، ويكفل نفسه ، وأسرته ثم إلى إنسان أكثر نجاحاً يعمل وينتج ويكفل أسرته ويسدد ضرائب ويكفل ما يستطيع أن يكفله من فقراء المجتمع الذين لم يتغلبوا على فقرهم وظروفهم الاقتصادية السيئة بعد ...

أما أن يستمر الفقراء فى ظروفهم السيئة واحتياجهم الدائم لمبالغ الدعم فهذا يعنى خللاً كبيراً فى المنظومة الاقتصادية يضر ميزانية الدولة ويؤثر بالسلب على كل الخدمات الأخرى والتى يجب تقديمها لكل المواطنين ...

لذا وبناء على ماسبق فإنه لا يصح أن يكون هناك حديث **عن الدعم إلا** ولابد أن يكون هذا الحديث مقروناً بالسياسات التى تكفل تغلب الفقراء على فقرهم ... **وإلا أصبحنا كمن أدمن تعاطى المسكنات بدون البحث عن** علاج حقيقى ... والخطورة الأكبر أن إدمان المسكنات لابد وأن يأتى يوماً ينهار فيه الجهاز العصبى وينهار معه الجسم ، **ولا يعود** لهذه المسكنات تأثيرها السابق فى عدم الإحساس بالألم ...

من أجل حل مشكلة الدعم السابق سيكون أسلوبى الذى اقترحه لمعالجتها هو ...

٨٧٧ - تحويل الدعم العينى الذى يتمثل حالياً فى السلع إلى دعم نقدى يتم صرفه مقدماً فى أول كل شهر **لمستحقى الدعم** ... عن طريق إضافة المبلغ المستحق إلى بطاقة بنكية يحصل عليها مجاناً مستحق الدعم ، ويقوم بصرف هذا المبلغ من أقرب بنك له أو أقرب ماكينة ... **وبذلك سنقلل** كثيراً من المصاريف الضخمة التى يتم إنفاقها على عملية وصول السلع إلى المواطنين ...

٨٧٨ - يتم إعلان شروط استحقاق حصول المواطنين على الدعم ... ويتم فتح الباب لإعادة قيد كل من يرغب من المواطنين ... مع توقيع كل من يتقدم **للحصول على الدعم النقدى على إقرار** يفيد بأنه فى حالة مخالفته **تلك** الشروط وحصوله على الدعم رغم عدم استحقاقه له ؛ فإنه يقر بإعادة الأموال التى حصل عليها بدون وجه حق وفى حالة عدم قيامه بذلك يتعرض للمساءلة القانونية لقيامه بارتكاب جريمة تزوير فى أوراق رسمية ، والاستيلاء على أموال عامة [٣٤] ...

٨٧٩ - تقوم الدولة بتحديد الفئات الغير مستحقة للدعم ومن أمثلة ذلك :

أ - مالكو السيارات الملاكى أياً كان نوعها وحالتها وسنة صنعها ...

ب - مالكو الشقق الحديثة البناء التى تزيد مساحتها على **١٠٠ متر وكذلك مالكو المنازل والعمارات ذات** الأدوار المتعددة أياً كانت مساحة **المنزل** ...

---

[٣٤] * عدد المستفيدين من بطاقات التموين حالياً هو ٦٨.٨٠ مليون مصرى ..

ج - العاملون بالخارج ... وكل من يسافر بالطائرة إلى الخارج سواء كان للعمل أو للسياحة أو للحج أوللعمرة ...

د - كل المضاربين بالبورصة ...

هـ - أصحاب السجلات التجارية والصناعية ...

و - أصحاب الودائع البنكية وأصحاب دفاتر التوفير ... وأصحاب الحسابات الجارية بالبنوك إذا زادت على مبلغ معين وليكن مثلاً ٥٠ ألف جنيه ...

ز - أولياء الأمور الذين يلحقون أولادهم بالجامعات والمدارس الخاصة ...

ح - نزلاء الفنادق المصيفية الموجودة مثلاً فى شرم الشيخ – الغردقة – الساحل الشمالى ...

٨٨٠ - والهدف من كل ذلك هو تنقية جداول المدعومين حتى لا يحصل على الدعم إلا من يستحقه بقدر الإمكان ... وبالطبع هناك إجراءات أخرى يمكن العمل بها ...

وتنقية تلك الأعداد وفرزها مهمة جداً خاصة عندما نعلم أن عدد المقيدين والحائزين على بطاقات تموينية قد تجاوز الـ ٧٠ مليون إنسان وهو بالقطع عدد لا يمكن بأى حال من الأحوال تخيل أن يكون كل هؤلاء فقراء وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ...

٨٨١ - بعد الانتهاء من إعلان شروط استحقاق الدعم ، وتحديد المستحقين ، وبداية صرف مبالغ الدعم النقدى لهم تتم دراسة حالاتهم بناء على الإقرارات التى قدموها والتى تبين حالاتهم وأسباب عدم قدرتهم على إعالة أنفسهم ؛ وبالتالى تبدأ الدولة فى مساعدتهم من أجل التغلب على ظروفهم السيئة وذلك بعدة طرق ووسائل ...

- إجبار المهنيين على القيد بالنقابة التى يرغبون فى امتهان مهنتها من أجل إعادة تدريبهم وتأهيلهم ثم إلحاقهم بعمل مناسب بدخل جيد ...

- بعض الفئات سوف يتم تقنين أعمالهم والتصريح لهم بها مثل الباعة الجائلين وسائقى التوك توك ... وسيساعدهم ذلك على العمل بحرية وبكرامة ودون ضغط أو خوف وبالتالى سيزيد دخلهم وسيقل الهدر فى وقتهم وصحتهم ومواردهم ...

٨٨٢ - ميزة التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى أنه سيمنع وجود سلعة تباع بأقل من تكلفتها ؛ وبالتالى فإن كل السلع المعروضة فى الأسواق لن يوجد فيها مطمع للمضاربة عليها والمتاجرة فيها ... وهذا بعكس

الدعم العينى الذى يتم فيه بيع أسعار بعض السلع بسعر أقل من قيمتها ؛ **وبالتالى عند حدوث عجز فى** كميات هذه السلعة المدعمة والموجودة فى الأسواق ولو كان عجزاً ضعيفاً فإنه سرعان ما يقوم البعض باستغلال **الأزمة والاتجار** بها للاستفادة منها ... وهذا المثال شاهدناه كثيراً قبل ذلك خاصة فى سلعة مثل أنبوبة البوتاجاز والتى كانت نادراً ما تباع بسعرها الأصلى ...

النظافة

٨٨٣ - مشكلة النظافة فى مصر هى تجسيد وتلخيص لكل مشاكلنا وكيفية تعاملنا معها وإدارتنا لها ... فالكل يرغب ويتمنى أن تكون شوارعنا نظيفة جميلة خالية من القمامة ... والكل يعرف الفوائد الكثيرة والضخمة التى سنحصل عليها فى حالة قضائنا على مشكلة القمامة ... ولكن وفى الوقت نفسه ؛ ولأننا نفتقد إلى العمل الجماعى ، والتعاون ، والتخطيط الجيد والتنفيذ الدقيق ، وإتقان العمل ، والإخلاص فيه ، والانتماء للوطن ، والإرادة الحقيقية للتحدى والنجاح ... وفى الوقت نفسه تسود فى المجتمع حالياً قيم الصراع ، والتنافس ، ومحاولات هدم الناجحين ، وعرقلة الساعين للإصلاح ، والأنانية ، والأنامالية ، والسلبية ، والكسل ، والإحساس بالعجز والفشل ... بسبب الصفات الإيجابية الكثيرة التى نفتقدها ، وبسبب الصفات السلبية الكثيرة التى تنتشر وتسود فى المجتمع ... بسبب هذه وبسبب تلك أصبحنا عاجزين عن حل مشكلة النظافة وأصبحت كل الأطراف المرتبطة بمشكلة النظافة تعانى ... المواطن ومنذ عدة سنوات أصبح يدفع رسوماً مقابل النظافة ومع ذلك عملية رفع القمامة من الشوارع غير جيدة والحالة العامة مؤذية ... والدولة والأجهزة المسئولة لا تستطيع رفع كل كميات القمامة فى ظل عدم وجود نظام دقيق للجمع ، وفى ظل عدم التزام بعض المواطنين ، وفى ظل قيام جامعى القمامة بنبش القمامة وبعثرتها على الأرض بحثاً عن المواد التى يجمعونها فقط وتركهم المواد الأخرى ... بالإضافة إلى أن جامعى القمامة يبذلون جهداً كبيراً من أجل جمع المواد التى يبيعونها لمن يعيد تدويرها ... رغم أنهم يتسببون فى بعثرة القمامة مما يصعب من عملية جمعها بعد ذلك إلا أنهم معذورون فى ذلك فهذه هى طبيعة عملهم ولابد أن ينجحوا فيه ...

* حتى لا نطيل فى الحديث عن مشكلة نحن جميعاً نعرفها ونعانى منها دعونا نناقش الخطوات والأفكار التى يمكن بها حل مشكلة النظافة :

٨٨٤ - وضع نظام جديد للتعامل مع القمامة بحيث يتم فصل القمامة من المنبع بواسطة كل مواطن فى منزله ، أو فى محل عمله ؛ بحيث تكون هناك عدة صناديق ذات ألوان مختلفة مثل الأزرق والأخضر والأصفر والأحمر ... ويتم تحديد أصناف محددة من المخلفات يتم وضعها فى كل لون ...

٨٨٥ - شرح نظام الفصل من المنبع بعدة طرق ووسائل من أجل أن يستوعبه المواطنون المواطنين على اختلاف درجاتهم وفئاتهم ؛ فيتم شرحه على شاشات التليفزيون ، ومن خلال الإذاعة ، وفى كل المدارس بكل درجاتها ، وفى الجامعات وفى الدوائر التليفزيونية المغلقة وبإعلانات فى الصحف والمجلات ، وعلى مواقع

اليوتيوب وإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعى على شبكة الإنترنت ، وعن طريق ملصقات يتم وضعها على صناديق القمامة ، وهكذا بحيث يصل هذا الفكر إلى كل المواطنين ...

٨٨٦ - إنشاء مصانع لتصنيع صناديق القمامة بألوان ثابتة وبمقاسات مختلفة وبأنواع مختلفة فتكون بعضها مما يتم وضعه تحت الأرض ولا يكون ظاهراً منه إلا الجزء المخصص لوضع القمامة فيه ... وصناديق أخرى توضع على الأرض وصناديق أخرى تكون مناسبة ليتم وضعها فى المصالح الحكومية ، والمدارس ، والجامعات ، والنوادى ، والحدائق ، والمحاكم ، والوزارات ، والهيئات المختلفة ، ومحطات السكك الحديدية ، ومترو الأنفاق ، ومواقف الأتوبيسات ، ومواقف الميكروباص .... الخ

٨٨٧ - دعوة كل محلات السوبر ماركت ، والملابس ، والمكتبات ، وبائعى الفاكهة ، والمخبوزات ، والشركات المختلفة إلى طباعة أحد وجهى الشنط البلاستيكية الخاصة بها بأحد ألوان صناديق القمامة التى تم تحديدها وهى الأزرق والأخضر والأصفر والأحمر ؛ وذلك بحيث يستعملها المواطنون فى منازلهم بوضع الأنواع المختلفة من القمامة فيها ... وبذلك نرفع عن المواطن عبء تكلفة شراء شنط بلاستيك خصيصاً لوضع القمامة ...

كذلك تتم دعوة كل مطابع الشنط البلاستيك ومصنعى شنط القمامة إلى ضرورة طباعة أحد وجهى الشنط البلاستيكية بأحد ألوان صناديق القمامة ...

٨٨٨ - يقوم المواطنون بوضع شنط القمامة فى الصناديق الخاصة بها طبقاً لكل لون على حدة ... وتقوم سيارات الأحياء ، والمدن ، وهيئة النظافة ، وشركات النظافة بتفريغ الصناديق ونقل القمامة إلى مقالب عامة يتم تحديدها فى كل حى ... وفى كل مطقة ...

٨٨٩ - يتم منع جامعى القمامة من التعامل مع صناديق القمامة فى الشوارع ، ويتم تجريم ذلك وفرض عقوبات وغرامات على أى فرد يتعامل مع قمامة الشارع بالجمع والنبش ... وعلى جامعى القمامة هؤلاء التعاقد مع الأحياء وشركات النظافة والمقالب من أجل شراء أنواع القمامة التى يريدونها ويتعاملون فيها ...

٨٩٠ - دعوة الصيدليات إلى طباعة أحد وجهى الشنط البلاستيكية الخاصة بها باللون الأسود ويتم تخصيص تلك الشنط للنفايات الطبية وغير الصحية ...

٨٩١ - يتم تخفيض رسوم النظافة التى يتم تحصيلها من الشركات والمحلات ، ويتم إلغاء رسوم النظافة التى يتم تحصيلها من الشقق والمنازل ...

٨٩٢ - تقوم الأحياء ببيع القمامة إلى جامعى القمامة والتجار ... وتقوم بإنفاق تلك الأموال على مصاريف نقل القمامة من الشوارع إلى المقالب ... وتقوم بتوجيه المبالغ المتبقية إلى تجميل الشوارع والميادين ...

٨٩٣ - يتم تحديد فترة من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً من صباح كل يوم جمعة لكى يقوم المواطنون بعرض أجهزتهم المستعملة للبيع تحت منازلهم أو أمام منازلهم ... ومن يرغب فى التنازل عنها مجاناً يتصل بجامعى الأجهزة المستعملة والمتهالكة (الروبابيكيا) ليأخذوها من أمام منزله ... وستكون أرقام تليفونات جامعى الأجهزة المستعملة متاحة عن طريق نقابتهم ...

٨٩٤ - التعاون بين الأحياء والمراكز فى حملات تنظيف الشوارع ، ورفع الأتربة ، ودهان الأرصفة ... بحيث يقوم كل ٣ أحياء متجاورة مكانياً بالاتفاق فيما بينهما على تحديد كل ١٠ أيام فى الشهر لنظافة أحد الأحياء ثم الـ ١٠ أيام الثانية للحى الثانى والـ ١٠ أيام الثالثة للحى الثالث بحيث تنتقل كل سيارات النظافة الموجودة فى الأحياء الثلاثة فى خلال كل ١٠ أيام للعمل فى حى واحد فقط من أجل التركيز على نظافة شوارع ذلك الحى ... والهدف من ذلك هو التغلب على مشكلة نقص الامكانات التى قد يعانى منها حى من الأحياء وفى الوقت نفسه إنجاز مهمة تنظيف الشوارع بدرجة عالية من الجودة والإتقان ؛ بحيث يلمس المواطن العادى ذلك الفرق فيتفاعل مع الحملة ويتعاون معها ويحافظ بعد ذلك على نظافة الشوارع ... ويتم تطبيق هذه الفكرة مرة واحدة كل ٤ شهور ... أما فى خلال المدة الأخرى فيقوم كل حى بمعداته وأدواته بنظافة الحى فقط ...

المصريون فى الخارج

٨٩٥ – تمثل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج مصدر دخل مهم لمصر من العملات الأجنبية خاصة من العاملين فى دول الخليج ... ولكن أرجو الانتباه إلى أنه لا تجب المراهنة عليها طويلاً ... فالمنافسة ستشتد بمرور الأيام بين العاملين المصريين والعاملين الوافدين من دول شرق آسيا ... كما أن الانخفاض الحادث فى أسعار البترول والذى أثر على ميزانيات الدول البترولية ودفعهما إلى تخفيض إنفاقهم سوف يكون له تأثير غير إيجابى على دخل المصريين العاملين هناك بالإضافة إلى السياسة التى تتجه إلى تنفيذها بعض الدول وهى تفضيل أبنائها على الأجانب فى تولى بعض الوظائف والمهن ... هذا بخلاف الحروب والاضطرابات السياسية والمجتمعية التى قد تحدث فى أحد البلاد والتى تؤثر سلبياً على وجود العاملين المصريين هناك مثلما حدث فى الكويت والعراق وليبيا ... ولذلك أرى ضرورة إجراء تغييرات هيكلية فى الاقتصاد المصرى بحيث تتراجع أهمية هذه التحويلات ...

٨٩٦ – العمل على رفع كفاءة كل المهنيين العاملين فى الخارج قبل سفرهم وضرورة التأكد من جدارتهم المهنية وكذلك ضرورة حضورهم دورات تدريبية يتعرفون فيها على ثقافة وعادات وقوانين الدول التى سيسافرون للعمل فيها ... وأهمية عدم خرق القوانين من أجل حسن تمثيل مصر ... وعدم حدوث أى أضرار لهم ... مع إطلاعهم على كيفية تواصلهم مع السفارات المصرية فى حالة حدوث أى مكروه لهم ...

٨٩٧ – تخصيص تليفونات للطوارئ فى كل سفارة مصرية بحيث يتم استقبال الشكاوى على مدار ٢٤ساعة يومياً ... ويتم العمل على حلها فى أسرع وقت ... فالمصرى داخل مصر يمكنه تحمل المصاعب لأنه يشعر بأنه بين أهله وداخل وطنه ، أما المصرى المغترب فيحتاج إلى مساندة أكبر من الدولة ودعم أكبر له نظراً لما يعانيه فى الغربة ... ولأنه فى الغربة ضعيف ...

٨٩٨ – ضرورة قيام كل سفارة مصرية فى الدول التى يوجد بها عاملون مصريون بتوعيتهم قانونياً بحقوقهم ، وكيفية الحفاظ عليها ، والدفاع عنها ... ومن أجل التغلب على مشكلة وجود المصريين فى أماكن تبعد كثيراً عن مقر السفارة يمكن وضع هذه التوعية على موقع السفارة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى إمكانية الاتصال التليفونى ...

كما يمكن أن تقوم السفارة بتوفير محامين للدفاع عن المصريين العاملين فى القضايا التى يحتاجون فيها إلى مساعدة قانونية على أن تكون هذه الخدمات مجانية لكل المصريين ...

٨٩٩ – دعوة المصريين الناجحين فى الدول المتقدمة مثل أوروبا وكندا والولايات المتحدة واليابان وغيرها إلى نقل معارفهم وعلومهم إلى مصر والمساعدة من أجل تطور وتقدم مصر فى المجال الذى يعملون فيه ... ودعوتهم إلى الاستثمار فى مصر ... والمشاركة فى شراء أسهم وأنصبة فى المصانع التى ستبنيها الدولة ثم تطرحها للبيع ...

٩٠٠ – السعى إلى إنشاء مدارس مصرية فى الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية غير العربية والتى توجد فيها أعداد كبيرة من المصريين وذلك لربط أولاد المصريين المغتربين بوطنهم ، أو يمكن الاتفاق مع حكومات هذه الدول على السماح لمصر بتوفير مدرسين مصريين فى المواد التى يحتاج إليها أولاد المصريين مثل اللغة العربية والدين والتاريخ ... فإذا لم يتم عقد هذه الاتفاقات قامت السفارة بعقد دورات لتعليم أبناء المصريين ...

٩٠١ – التمثيل الدبلوماسى المصرى فى الخارج لا يجب أن يقتصر دوره على إدارة العلاقات السياسية والدبلوماسية فقط ، ولا يجب أن يقتصر دوره على مجرد الوجاهة الدولية ؛ وإنما يجب أن يشمل وفى المقام الأول البعد الاقتصادى ... وبالتالى يجب أن يكون لكل سفارة مصرية فى الخارج هدف اقتصادى تسعى إلى تحقيقه بما يعود بالنفع على مصر والمصريين ... وهذا يتطلب أن يقوم السفير المصرى بهذا الدور أو أن يكون له مساعد أو معاون يتولى الشأن الاقتصادى ...

٩٠٢ – كذلك يجب على التمثيل الدبلوماسى المصرى أن يساهم فى نقل العلوم والمعارف والخبرات والتكنولوجيا إلى مصر ...

٩٠٣ – من أجل حسن متابعة الدولة لكل المصريين فى الخارج يتم تعيين شخص فى كل سفارة فى وظيفة مسئول شئون المصريين ... ومن أجل معرفة ومراقبة أداء هذا المسئول ومن أجل استطلاع آراء المصريين العاملين فى الخارج والحرص على راحتهم يتم طرح هذا المسئول فى استفتاء سنوى فإذا وافق المصريون فى الخارج على استمراره كان هذا دليلاً على رضاهم عن أداء السفارة ... وإذا لم يوافقوا على بقائه تقوم وزارة الخارجية بتعيين شخص آخر ويتم البحث عن أسباب عدم رضاء المصريين العاملين فى هذه الدولة والعمل على حل مشاكلهم ...

٩٠٤ – قيام الدولة بتحمل جميع المصاريف الخاصة بنقل جثمان أى مصرى يتوفى فى الخارج ...

٩٠٥ – أرجو أن تساعدنا الاقتراحات السابقة وما سيجد عليها من أفكار على تطبيق الفقرة الأولى من نص المادة ٨٨ من الدستور التى تنص على أن " تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج ،

وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم ، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم فى تنمية الوطن .. " ...

٩٠٦ - يعتبر لفظ الإرهاب من أكثر الكلمات المستخدمة على مستوى الخطاب السياسى فى العقود الأخيرة على الرغم من عدم تحديد معنى واضح للإرهاب واختلاف وجهات النظر حول الموضوع الواحد والفعل الواحد ؛ فالبعض قد يراه إرهاباً والبعض يراه مقاومة أو جهاداً أو دفاعاً عن حق ، أو انتقاماً عادلاً بسبب ظلم سابق ...

٩٠٧ - من أجل القضاء على الإرهاب تحركت جيوش وتكونت تحالفات ، وخرجت تصريحات وعقدت صفقات ، وقامت حروب ، ودمرت مدن وبلاد ، ومات الآلاف ، وأصيب وتشرد الملايين ... ومع ذلك لم يتم القضاء على الإرهاب ...

٩٠٨ - الإرهاب ليس ظاهرة محلية أو إقليمية وإنما هو ظاهرة عالمية ولا علاقة له بدين أو بوطن أو بقومية معينة أو بمذهب فكرى ما ...

٩٠٩ - لا يمكن لأحد مهما كان أن يدعى أنه يمكنه القضاء على الإرهاب تماماً وبنسبة ١٠٠% ولكن من الممكن أن تقل أعداد العمليات الإرهابية بدرجة كبيرة جداً ...

٩١٠ - من الممكن أن يكون محرك ومنفذ الإرهاب دول أجنبية أخرى تمول المنفذين وتمدهم بما يساعدهم فى تنفيذ عملياتهم الإرهابية وهنا فالمطلوب منا ألا نكتفى بالتلميح إلى هذه الدول أو الجهات التى تدعم الإرهاب ، ولكن علينا أن نقدم الأدلة واضحة على تورطها فى هذه العمليات للعالم كله وألا نكتفى بالشجب والإدانة فلا يوجد أغلى من أرواح ودماء المصريين ومن أجل حمايتهم علينا أن نفعل كل شئ وبدون خطوط حمراء وبدون انتظار طويل أو صبر غير مبرر ...

٩١١ - فى أحيان أخرى يكون القائم على تنفيذ العمليات الإرهابية مصريون وهنا فإن أمامنا طريق طويل أساسى علينا أن نسير فيه ، وطرق أخرى جانبية لابد أيضاً من المرور عليها ...

٩١٢ - الإرهاب هو وسيلة وسبب لهدم الإنسان وقتله ولكنه فى الوقت نفسه نتيجة لهدم الإنسان وعدم الاهتمام الكافى بتوفير احتياجاته ... بمعنى أن الإرهاب هو آخر حلقة فى مسلسل طويل تتكون حلقاته من انخفاض مستوى التعليم ، وتدنى الفنون ، وانهيار الثقافة ، والفجوات الاجتماعية الضخمة ، وغياب الوعى ، وانتشار الجرائم ، والرذائل ، والفساد ، والمحسوبية ، وعدم تطبيق القوانين ، وبطء العدالة ، وتزوير

الانتخابات ، وضعف الحياة السياسية ، وعدم التداول السلمى للسلطة ، وتكميم الأفواه ، ومصادرة الحريات ، وظرف الأفكار ، وشيوع ثقافة العنف ، واضطهاد بعض فئات المجتمع ...

٩١٣ - لن يتم القضاء على الإرهاب بتشديد العقوبات فى القوانين فمن يلجأ إلى الإرهاب هو أبعد ما يكون عن الخوف من العقوبة أو حتى الاهتمام بها ... ولن يتم القضاء على الإرهاب بالخطب ، ولا بالشعارات ، ولا عناوين الصحف ، ولا ببرامج الفضائيات ولكن سيتم القضاء على الإرهاب عندما نعالج المرض وليس العرض ... عندما نعالجه من الجذور وليس الفروع ...

٩١٤ - القضاء على الإرهاب يكون بتغيير الواقع والظروف التى أدت إلى نشوء الإرهاب ؛ وسيتم ذلك عن طريق سياسات وأفكار جديدة تساعد فى القضاء على الفقر والجهل والمرض وتنتج عنها ظروف معيشية وإنسانية أفضل مثل توفير فرص العمل ، وزيادة الدخل ، وتوفير تعليم حقيقى ، والارتقاء بالثقافة الدينية ، والسياسية ، والقانونية ، ودعم الفنون الراقية ، والقضاء على التلوث ، والعشوائيات ، وسرعة تطبيق العدالة ، وإطلاق الحريات ...

٩١٥ - من العوامل التى تساعد على التقليل من الإرهاب عودة الحياة الحزبية بقوة ، وحرية التعبير عن الرأى ، والتداول السلمى للسلطة ، ونشر ثقافة التسامح ، واحترام الاختلاف ، وإتاحة الفرص للشباب للتعبير عن أفكارهم ، ومناقشتهم فيها ، وتصحيح الأخطاء التى قد تشوبها ...

٩١٦ - العمل على نشر صحيح الدين فى وجوب الدعوة بالحسنى ، واحترام المخالفين فى الرأى ، أو الفكر ، أو العقيدة ... والعمل على استقلال المؤسسات الدينية التابعة للدولة حتى تستطيع نقد الأفعال الخاطئة من المسئولين بكل حرية وبدون خوف ؛ وبالتالى لا يستطيع أحد الادعاء عليهم بأنهم فقهاء السلطان ...

فعلى الرغم من أن الحكام المسئولين بشر وكل البشر يخطئون إلا أن البعض لا يوجه لهم أى نقد أو نصيحة مما يعطى الفرصة لكل من يبالغ فى نقد المسئولين أن يكون له مؤيدوه وتابعوه ...

٩١٧ - توفير رعاية ومعاملة جيدة للمسجونين كافة ، والفصل بين المتهمين فى قضايا غير جنائية والمتهمين فى قضايا جنائية ...

٩١٨ - التوقف عن تشويه صورة المتدينين الإسلاميين فى الأعمال الفنية والسخرية منهم فكل الفصائل والاتجاهات يوجد بها الجيد والسيئ ...

٩١٩ - دعوة وسائل الإعلام لأن تكون منبراً لكل الآراء والاتجاهات ، وأن تنفتح على كل وجهات النظر وتعرضها ... وأن يكون أسلوبها معتمداً على توحيد المجتمع لا على تقسيمه ... وأن تتوقف عن توجيه الاتهامات قبل أن يحكم القضاء ...

٩٢٠ – رغم وجود ما يقرب من ١٠٠ حزب حالياً فى مصر ... إلا أن الحياة الحزبية فى مصر لا يرضى عنها الكثيرون ... لا يرضى عنها من هو خارجها ... ولا يرضى عنها أيضاً من هو داخلها ...

٩٢١ – وفى الحقيقة فإن فاعلية الأحزاب السياسية فى الحياة المصرية محدودة وضعيفة ويرجع ذلك من وجهة نظرى إلى عدة أسباب :-

أ - ضعف ميزانية الأحزاب ؛ وبالتالى عدم قدرتها على تنفيذ ما ترغب فيه ، وعدم قدرتها على التحرك والتفاعل الجماهيرى ...

ب - اعتماد كثير من الأحزاب على شخصية أو شخصيات محددة فى الحزب ؛ وغالباً ما يكون هؤلاء الشخصيات هم المؤسسون ... وهذا يؤثر على استمرار قوة الحزب فى حالة غياب مؤسسيه ...

ج - المضايقات والاختراقات الأمنية لكثير من الأحزاب ...

د - عزوف كثير من الشعب عن التفاعل مع الأحزاب ...

هـ - عدم امتلاك الكثير من الأحزاب رؤية أو برامج مختلفة ...

و - ابتعاد بعض الأحزاب فى لغتها وتفكيرها عن احتياجات الشارع المصرى ، فكثير من الأحزاب محبوسة فى قوالب فكرية قديمة ومستهلكة ... مما يؤدى إلى تشابه ما تنتجه ...

– ماذا يمكننا أن نفعل لكى تعيش مصر حياة حزبية حقيقية :-

٩٢٢ – تعديل قانون الأحزاب بحيث ينص على ضرورة أن يزيد عدد أعضاء كل حزب سنوياً ... فالقانون الحالى ينص على أنه يشترط لتأسيس حزب أن يتوفر ٥٠٠٠ عضو ... ولكنه لا يشترط شيئاً بعد ذلك ... وما يحدث هو أن يقوم وكلاء المؤسسين والراغبين فى تأسيس الحزب بالسعى والتحرك من أجل جمع هذا العدد وما أن ينجحوا فى جمعه يتوقفون بعد ذلك عن الدعوة للحزب ... وفى كثير من الأحيان يكون عدد كبير من الأعضاء المؤسسين غير فاعلين ؛ وبالتالى تصبح الأعداد الحقيقية التى تشارك فى فاعليات الحزب قليلة جداً ... وبالتالى يصبح الحزب مقيداً فى السجلات وموجوداً على الورق فقط على حين لا يكون له دور مؤثر فى الواقع ...

ولحل تلك المشكلة أقترح أن ينص قانون الأحزاب على ضرورة زيادة عدد الأعضاء كل فترة ؛ فيصبح بعد سنتين ١٠ آلاف عضو ... وبعد ٤سنوات ٢٠ ألف عضو وبعد ٦سنوات ٣٥ ألف عضو وبعد ٨سنوات ٥٠

ألف عضو ؛ وسينتج عن هذا التعديل أن كل حزب يحرص على الوجود والبقاء سوف يسعى إلى ضرورة التواصل الجماهيرى والتفاعلى ونشر أفكاره وبرامجه من أجل زيادة عدد أعضائه ... وبقاء وجوده ...

أما الأحزاب التى لن تنجح فى زيادة عدد أعضائها فيمكنها أن تندمج أو تتوحد مع أحزاب أخرى تتشابه معها فى الفكر والتوجه والبرامج ...

وبمرور السنوات سوف يصبح لدينا عدد أحزاب أقل ولكنه أقوى ، وأكثر تأثيراً ؛ وستكون هناك منافسة حزبية قوية وحقيقية ...

كما أن زيادة أعضاء كل حزب بناء على هذا التعديل سوف تساعد على زيادة ميزانية الأحزاب الناتجة عن تسديد الأعضاء لاشتراكاتهم وبالتالى يصبح كل حزب أكثر قدرة مالياً بعكس الوضع الحالى الذى تعانى فيه الأحزاب من عدم توفر ميزانيات تسمح لها بالعمل ...

٩٢٣ – تقوم الدولة بتوفير مقرات مجانية كبيرة للأحزاب فى المدن الرئيسية ، وفى كل محافظة يكون للحزب فيها عدد كبير من الأعضاء وليكن ٢٠٠٠ مثلاً ، وتقوم بتوفير قاعات للاجتماعات فى المدن والمراكز يتم تأجيرها مجاناً لكل حزب ... ويمكن أن تكون هناك منطقة محددة ومخصصة لمقرات الأحزاب جميعها فى بعض المدن ...

٩٢٤ – إلغاء وتجريم النشاط السياسى فى الجامعات وفى النقابات ؛ ورغم أن الكثيرين قد يتخيلون للوهلة الأولى أن هذا القرار يعيق الحياة السياسية ويعتبر من القرارات المقيدة للحرية إلا أنه فى الحقيقة ليس كذلك ... ودعونى أشرح لكم وجهة نظرى فى السطور القادمة ...

٩٢٥ – يرجع ارتباط العمل السياسى فى مصر بالجامعات والنقابات إلى النصف الأول من القرن العشرين حيث كان الهدف القومى الذى يعمل من أجله أغلب السياسيين والمصريين هو التخلص من الاحتلال الإنجليزى ...

وظراً لطبيعة العصر وقتها فلم تكن هناك فرصة لتجمع أكبر عدد من الناس سوى تجمع الشباب فى المدارس الثانوية ، والجامعات ، والعمل فى المصانع ، والنقابات ؛ ولذلك كانت الدعوة إلى التظاهر والاعتراض تخرج من الجامعات والمصانع وتتجه إلى موقع الحدث ... وبمرور الوقت ورغم رحيل الاحتلال البريطانى إلا أننا ظللنا وللأسف على طريقة التفكير نفسها فنربط بين تقديرنا ونظرتنا لمدى الحريات السياسية التى يتمتع بها المجتمع وبين حرية العمل السياسى فى الجامعات والنقابات ... وفى الحقيقة فإن هذا خطأ كبير وقعنا فيه

واستمررنا فيه حتى وصلنا إلى أننا نتكلم فى السياسة فى الجامعات ، **وفى المصانع ، وفى النقابات ، وفى** البيوت ، وعلى المقاهى ، **وفى الشوارع** ... ولكننا لا نذهب **إلى الأحزاب** ...

وهكذا أصبحت حياتنا اهتمامات سياسية وتحيزات واتهامات بانتماءات وانقسامات وصراعات **فى النقابات على** حين ضعف اهتمامها بتطوير أعضائها مهنياً ... **وكذلك الحال فى الجامعات** ... وفى الحقيقة فإن ما نفعله هذا يتسبب فى الضرر للجميع ، ولا يحقق الفائدة **لأى عنصر من عناصر المجتمع فالجامعات والنقابات انصرفت** عن الاهتمام بما أنشئت من أجله على حين صار كثير من الأحزاب شبه خاو ...

٩٢٦ – أما فوائد هذا المنع والتجريم الذى أدعو إليه فسوف يصحح الخلل الذى نعانى منه فتصبح الجامعة داراً **للعلم ، والدراسة ، والبحث ، والمعرفة** ، ويصبح اهتمام الطلبة وإدارة الجامعة منصباً وموجهاً نحو العلم ، وتخصصاته ، وكيفية اكتسابه ، ونقله ، وتطبيقاته ، وتطويرها ... **وبالتالى** سيكون ذلك عاملاً مساعداً نحو نجاح الجامعة فى أداء دورها العلمى ؛ وبالتالى تفيد طلابها الدارسين بها وتفيد المجتمع كله ... **وكذلك الحال** بالنسبة للنقابات فسوف يصبح الاهتمام داخل النقابة منصباً على الاهتمام بالمهنة ، وتطويرها ، وحل مشاكلها ، ومشاكل أعضائها ...

وبمعنى آخر فى التعبير فإن من يرغب فى الدراسة عليه أن يذهب إلى الجامعة ومن يرغب فى تطوير نفسه مهنياً عليه الذهاب إلى النقابة ، ومن يرغب فى العمل بالسياسة عليه الذهاب إلى الحزب الذى يتوافق مع تفكيره وانتماءاته ...

٩٢٧ – دعوة الأحزاب إلى تعديل نظامها الداخلى بحيث تتم انتخابات داخل الحزب كل سنة أو كل سنتين لتولى المناصب الرئيسية والفرعية وتحديد مدة معينة لا يجب أن يتجاوزها أى **مسئول حزبى فى بقاءه فى** منصبه ... وذلك حتى يحدث انتقال وتغيير دورى للمسئولين الحزبيين ؛ وبالتالى سينتج عن هذا حراك فكرى وعملى وتجديد للحزب وقادته ؛ وسيصبح ذلك تطبيقاً عملياً للديمقراطية ولانتقال السلطة السلمى الذى يجب أن نحرص عليه جميعاً وأن تلتزم به فى البدء **كل الأحزاب** ... ويجب أن تكون الأحزاب السياسية على اختلاف هويتها هى المثل والقدوة فى هذا الشأن ...

٩٢٨ – تحديد مهلة ولتكن سنة ميلادية (على سبيل المثال) للراغبين فى تأسيس حزب وذلك من أجل جمع التوكيلات ... والهدف من ذلك هو منع البعض ممن يظلون لفترات طويلة يقولون إنهم مؤسسون لأحزاب تحت التأسيس ... **فإما** أن يستطيعوا جمع التوكيلات فى هذه المدة وأما أن ينضموا إلى أحد الأحزاب القائمة ...

٩٢٩ - وكذلك إعطاء مهلة لكل كيان سياسى أو ائتلاف سياسى من أجل إعادة ترتيب هيكله واختياره للشكل القانونى الذى يرغب فى العمل من خلاله بحيث لا تكون هناك أى كيانات فى المجتمع غير مرخصة وغير قانونية ... فإذا كان من حق كل فرد أن يعمل فيما يريده ويعبر عما يؤمن به فى حرية واحترام **فكذلك من حق المجتمع والدولة ألا** تكون فى المجتمع كيانات غير معروف للمجتمع تنظيمها وأعضائها وتمويلها ...

٩٣٠ – **مز**اشدة الأحزاب السياسية أن تغير من سياساتها القائمة فى أغلبها على المعارضة ... وأن تتجه بالتوازى مع ذلك إلى وضع وطرح برامج وأفكار وحلول لكل ما يعانيه المجتمع من مشاكل بدلاً من الشعارات النظرية الصماء التى دفعت الكثيرين إلى الابتعاد عن العمل الحزبى ...

٩٣١ - التعبير عن الرأى والتعبير عن الفكر والتعبير عن الاعتقاد حق أساسى من حقوق الإنسان ... وهذه الحقوق ليست من الحقوق التى يجب أن توفرها الديمقراطية ... ولكنها من الحقوق الإنسانية الأساسية التى لا يمكن التنازل عنها ... ولا يتصور الحديث عن مواطن نطالبه بالعمل ، والإخلاص ، والالتزام بالقوانين ، وسداد الضرائب ، والانتماء للوطن ... وفى نفس الوقت نمنعه من التعبير عما يرغب فى التعبير عنه ...

٩٣٢ - الحق فى التظاهر أحد حقوق الإنسان التى يجب على الدولة والمجتمع توفيرها لكل مواطن مثل الحق فى التعليم والحق فى الحياة والحق فى الأمن والحق فى العدل والحق فى السكن وفى العلاج ... وتقصير الدولة فى توفير البيئة المناسبة لكل مواطن فى أن يعبر عن رأيه يعتبر فشلاً من نظام الحكم والإدارة ... فالإنسان ليس آلة كل ما يحتاج إليه أن يعمل ويأكل ويتنفس ولكنه كائن كرمه الله وهو المخلوق الوحيد الذى أعطاه الله الحرية ... فكيف يأتى نظام حكم أو نظام سياسى أو نظام إدارى ويمنع عن الإنسان الحق فى التظاهر حتى ولو كان هذا المنع مستنداً أو مختبئاً وراء قانون ...

٩٣٣ - تظاهر المواطن وقيامه بالتعبير عن آرائه وعما يوافق عليه وما يرفضه ، وتعبيره عما يرغب فى تنفيذه أو يرغب فى إلغائه هو لمصلحة نظام الحكم ، وليس ضد مصالح نظام الحكم ... فمن الأفضل للفرد وللمجتمع أن يعبر كل مواطن عما يؤمن به من أفكار وما يعتقده من آراء ؛ فيقوم نظام الحكم باستطلاع الآراء ومعرفة اتجاهات الرأى العام وأعداد ونسب كل فريق وآرائه وأسبابه فى الموافقة أو الرفض ... فيقوم بمراجعة قراراته إذا رأى أن ذلك سوف يرضى الأغلبية ... أو يشرح للأقلية الأسباب التى دعته إلى تلك القرارات التى لا يوافقون عليها ...

وبالقطع لكى يقوم نظام حكم باعتناق تلك الفلسفة وبتطبيق تلك السياسات فإنه لابد وأن يكون متمتعاً بالشفافية فى سياساته وقراراته ... وأن يكون صاحب رؤية صادقة ، وأن يكون قادراً على تنفيذها بدرجة ترضى أغلبية الشعب ... أما إذا كان نظام الحكم لم يفهم احتياجات المواطنين ولم يستطع تحقيقها فإن الأمر هنا يزداد صعوبة ... إذا بدلاً من أن ينتقل نظام الحكم فى علاقته مع المجتمع من تعاون إلى تعاون ، ومن نجاح إلى نجاح ... فإنه سوف ينتقل من فشل إلى فشل ، ومن صراع إلى صدام ...

٩٣٤ - الحق فى التظاهر ليس فقط حقاً لكل مواطن وليس فقط واجباً على الدولة عليها أن تسمح به ... بل إن على الدولة واجب توفير الأمن والحماية لكل مواطن فى أثناء التعبير عن رأيه ... وعلى ذلك فعلى أجهزة الأمن أن تعمل على حماية المتظاهر أثناء تعبيره عن رأيه وأن تتخذ من التدابير ما يكفل له ذلك ...

٩٣٥ – تنص المادة ٥ من الدستور على أن الإضراب السلمى حق ينظمه القانون ... وتنص المادة ٧٣ من الدستور على أن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات ، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية غير حاملين سلاحاً من أى نوع بإخطار على النحو الذى ينظمه القانون " ...

٩٣٦ – نكره جميعاً المظاهرات غير السلمية والتى تتسبب فى التخريب ، أو الدمار ، أو الإيذاء وما ينتج عنها من تعطيل الحياة ، وإلحاق الضرر بالكثير من أوجه الحياة ... وأتمنى أن ندرك جميعاً أن أفضل وأقصر طريق لمنع وقوع المظاهرات غير السلمية هو السماح بالمظاهرات السلمية ...

٩٣٧ – إلغاء كل القيود التى تحد من حق كل مواطن فى التظاهر أو التعبير عن رأيه وأن يكون التظاهر بمجرد الإخطار لجهة الأمن ولا تشترط موافقتها ...

٩٣٨ – تحديد مدة زمنية معينة للتظاهر يومياً بحيث لا تزيد على ٣ساعات وتصل إلى ٥ ساعات فى أيام الإجازات ... بحيث لا يجوز التظاهر قبل هذه المدة ولا يجوز بعدها ...

٩٣٩ – إنشاء حدائق فى المدن الكبرى تكون مجهزة ومصممة للتعبير عن الرأى ؛ بحيث يكون فيها أماكن للخطباء ، وأماكن للمتظاهرين سواء واقفين ، أو جالسين ، وأماكن للصحفيين ووكالات الأنباء ، وأماكن لوضع سماعات الصوت وشاشات العرض ...

٩٤٠ – سأصدر أوامرى إلى كل المسئولين التنفيذيين مثل الوزراء والمحافظين ورؤساء الأحياء بضرورة عقد لقاءات شهرية مع المواطنين ليستمعوا إليهم ، ويتناقشوا معهم ، ويجيبوا عن أسئلتهم ، ويردوا على استفساراتهم ... كما ستقوم رئاسة الجمهورية بعقد لقاء مفتوح كل ٣ شهور يخصص فقط لمن يرغب فى استيضاح شئ أو توجيه النقد لسياسة ما ...

٩٤١ – أرجو ملاحظة أنه كلما زاد معدل النجاح والتنمية فى المجتمع قلت أعداد المظاهرات ... وكلما زاد معدل النجاح والتنمية فى المجتمع قلت المشاكل وقل الخروج على نظام الحكم ...

وكلما زاد معدل النجاح والتنمية فى المجتمع تشجع نظام الحكم وأعطى المزيد من الحريات للمواطنين ؛ فالتظاهر هى لحظة استثنائية ، وتصرف انفعالى غاضب لا يلجأ إليه إلا كل من يشعر بالفشل ، والهزيمة ، وانسداد الأفق ، وعدم وجود بديل عن التظاهر ...

٩٤٢ – أتعهد بأن أقوم بتعديل قانون التظاهر (قانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣) بحيث لا تصبح هناك قيود أو موانع أو مخاوف من حرية التعبير عن الرأى ... وبحيث يمكن الإفراج عن كل متظاهر لم يرتكب فعلاً جنائياً

مجرماً وذلك كخطوة على طريق المصالحة المجتمعية التى أدعو إليها والتى لابد منها إن أردنا لبلدنا الاستقرار والنمو والازدهار ...

السماح بالمظاهرات السلمية هو أقصر وأسهل طريقة لمنع حدوث المظاهرات غير السلمية

٩٤٣ – الديمقراطية لا تعنى فقط وجود عدة أحزاب فى المجتمع مختلفة فى التوجهات والانتماءات ، ولا تعنى كذلك مجرد وجود بعض صحف المعارضة أو حسابات على مواقع التواصل الاجتماعى تنقد وتعارض ... كما أن الهدف النهائى منها ليس فقط هو نزاهة الانتخابات ، أو تبادل السلطة ؛ وإنما تعنى الديمقراطية أيضاً ونهدف منها إلى أن تسود فى المجتمع قيم الحوار ، وقبول الآخر ، واحترام اختلافه ، واحترام حرياته ، والمحافظة عليها ...

٩٤٤ – ولذلك فإن الديمقراطية يجب ألا يكون مكانها فقط فى الأحزاب أو فى العمل السياسى ؛ وإنما يجب أن تكون فى المدرسة ، وفى الشارع ، وفى المنزل ، وفى كل حوار ، وفى كل علاقة ... ويجب أن تكون جزءاً من تفكيرنا دائماً ... فلا أحد يملك الحقيقة دائماً ... ولا يوجد أحد معصوم من الخطأ ... لذلك يجب دائماً أن نتقبل جميعاً اختلافنا عن بعضنا ...

٩٤٥ – وجود إناس لا يؤمنون بالديمقراطية ... أو عدم وجود تاريخ طويل لنا مع الديمقراطية لا يجب أن يدفعنا إلى الرضا بما نحن عليه أو السكوت عليه ... وأن علينا أن نتخيل مستقبلنا بناء على ما كان فى ماضينا تحت ستار أن هذه هى طبيعة مجتمعنا أو بحجة أن التغيير صعب ... أو بسبب أن هناك الكثيرين غير مؤهلين ، أو لم يتعودوا على ممارسة الديمقراطية ؛ بل بالعكس فإن كل ذلك يجب أن يدفعنا إلى أن نكون أكثر حرصاً على التمسك بالديمقراطية ، وأن نسعى لكى نكتسب كل يوم خطوات جادة وحقيقية وناجحة على طريق الديمقراطية ... فغياب الديمقراطية فى الماضى كان هو السبب فى كثير مما فشلنا فى تحقيقه ... وأعتقد وأتمنى وأؤمن بأن حرصنا على التمسك بالديمقراطية سوف يكون السبب فى إنجازنا كثيراً مما نحلم به ، ونخطط له ، ونسعى إلى تحقيقه ...

٩٤٦ – لا يستطيع الجائعون التفكير فى الديمقراطية ولذلك كان ترتيبى للأمور وكان حرصى على أهمية السعى نحو حل مشاكل الناس الاقتصادية أولاً حتى يستطيعوا الاستمتاع بالحريات والديمقراطية على أكمل وجه ممكن بعد ذلك ...

٩٤٧ – تنتشر الديمقراطية فى المجتمع ، ويعرف الناس قيمتها ، ويتمسكون بها ، ويحرصون عليها كلما زاد مستوى الوعى ، والمعرفة ، والثقافة ، وزاد عدد المتعلمين ، وكلما اختفت الأمية ، والجهل ... ولذلك فإن أكثر ما يساعد على تطبيق الديمقراطية هو الاهتمام بالعلم والمعرفة ...

٩٤٨ – إن منظومة القهر والديكتاتورية بما تشمله من فساد وتسلط وكبت للحريات لم تعد تصلح لإدارة مجتمع فى القرن الحادى والعشرين خاصة إذا كان هذ المجتمع جاداً فى رغبته فى أن يقفز على سنوات تخلفه ليلحق بركب المجتمعات المتقدمة ... فالحرية هى أغلى ما يملكه الإنسان وهى القاسم المشترك الأعلى فى كل المجتمعات المتقدمة ...

٩٤٩ – ليس المطلوب أن نتكلم عن حقوق الإنسان وعن الحريات فقد تكلمنا عنها كثيراً ، وكتبناها كثيراً ، وتغنينا بها كثيراً ... ولكن المطلوب منا فى المرحلة القادمة أن نطبقها على أرض الواقع ، وأن تكون جزءاً طبيعياً من حياتنا ... ولذلك فإننى سأعمل على إطلاق الحريات ...

٩٥٠ – عبر صفحات هذا الكتاب عرضت أفكاراً وقرارات تساعد على زيادة مساحة الحرية والديمقراطية ومنها ما جاء فى الفقرات الخاصة بالاستفتاء على بقاء المسئولين فى مناصبهم من عدمه ... وأعتقد أن هذه القرارات هى تطبيق للديمقراطية المباشرة التى سأكون حريصاً على أن يمارسها كل فرد من الشعب بدون حاجة إلى وسطاء أو ممثلين عنه ...

٩٥١ – أتمنى أن أكتب عن حقوق الإنسان المصرى والحريات التى يجب أن يتمتع بها الكثير والكثير ... ولكننى وحتى لا يقال إن هذه التمنيات هى من باب الوعود الانتخابية فإننى سأكتفى بأن أذكر بعض نصوص المواد التى وردت فى الدستور المصرى بخصوص الحريات والحقوق والتى أتمنى أن نعمل جميعاً على أن يتم تطبيقها فى أكمل صورة ممكنة :-

م٤٠ " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ويحميها ... وهو مصدر السلطات "

م٥١ " الكرامة حق لكل إنسان ، ولا يجوز المساس بها ، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها "

م٥٢ " التعذيب بجميع صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم "

م٥٣ " المواطنون لدى القانون سواء ... وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة ... لا تمييز بينهم بسبب الدين ، أو العقيدة ، أو الجنس ، أو الأصل ، أو العرق ، أو اللون ، أو اللغة ، أو الإعاقة ، أو

المستوى الاجتماعى ، أو الانتماء السياسى ، أو الجغرافى ، أو لأى سبب آخر ... التمييز والحض على الكراهية جريمة ، يعاقب عليها القانون ...

م٥٤ " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ... وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على أحد ، ولا تفتيشه ، أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيق ... "

م٥٥ " كل من يقبض عليه ، أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته ولا يجوز تعذيبه ولا ترهيبه ولا إكراهه ، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ولا يكون حجزه أو حبسه إلا فى أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانياً وصحياً ... "

م٥٧ " للحياة الخاصة حرمة .. وهى مصونة لا تمس

وللمراسلات البريدية والبرقية والإليكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة

ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفى الأحوال التى يبينها القانون ... "

م٥٨ " للمنازل حرمة ، وفيما عدا حالات الخطر أو الاستغاثة لا يجوز دخولها ، ولا تفتيشها ولا مراقبتها أو التصنت عليها إلا بأمر قضائى مسبب ... "

م٦٢ " حرية التنقل والإقامة والهجرة مكفولة ... ولا يجوز إبعاد أى مواطن عن إقليم الدولة ولا منعه من العودة إليه "

م٦٤ " حرية الاعتقاد مطلقة "

م٦٥ " حرية الفكر والرأى مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر "

م٦٧ " حرية الإبداع الفنى والأدبى مكفولة وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب "

م٧٣ " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات "

م٩٢ " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً

ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها "

أتعهد

بأن أبذل كل جهدى بحيث يستمتع كل المصريين بحريتهم ...

وأن أحافظ دائماً على حقوق وكرامة كل إنسان مهما كان ...

وأن أكون حريصاً على فعل كل ما من شأنه إعلاء قيمة

الإنسان المصرى ... سواء داخل مصر أو خارجها ...

٩٥٢ - مهمة الدولة هى رعاية المواطنين والعناية بهم ... وتنظيم المجتمع ومعاونة أفراده ... وتقديم كل العون لكل المواطنين لينجحوا ويسعدوا فى حياتهم ...

ولكن الدولة فى مهمتها هذه قد لا تصل خدماتها إلى كل الناس بنفس القدر ... كما أن الناس ولأنهم مختلفون فهم أيضاً لا يستقبلون الإشارات بنفس القدر ؛ لذا ينحرف عن المجتمع بعض الناس ... ويشذون فى تصرفاتهم ، ويخرجون عن القانون ، ويرتكبون الجرائم والمخالفات ولا يصبحون ضارين لأنفسهم فقط بل للمجتمع كله ...

هنا يأتى دور الدولة وضرورة التدخل بتطبيق القانون على الخارجين عنه حماية لباقى أفراد المجتمع ...

٩٥٣ - ولكن أرى وأعتقد وأومن أن التدخل هذا لا يجب فقط أن يهدف إلى عقاب الخارج عن القانون ؛ بل يجب أن يكون هدفه إعادة توجيه ، وتصويب أفكار ، وأخلاق ، وتصرفات ، وأعمال ، ونفسية الخارج عن القانون ... والعمل على إرجاعه إلى صفوف الأسوياء بإعطائه جرعة أكبر من الاهتمام والرعاية ، وليس بحرمانه منها لأنه لا يستحقها ولذلك فإننى سوف أعمل على تنفيذ الآتى :-

٩٥٤ - تعديل غرف الحبس الاحتياطى وغرف السجون بحيث تصبح أكثر آدمية فلا يقل نصيب كل مسجون أو محبوس عن ٥ أمتار مربعة على الأقل كما لابد من توفير سرير لكل مواطن (فى السجن أو الحبس) فور تحسن أحوال الاقتصاد المصرى ...

٩٥٥ - إنشاء مدارس خاصة للمسجونين وإجبارهم على الالتحاق بها على أن يتم التركيز فيها على إعادة التأهيل النفسى ، وتصحيح المفاهيم ، وزرع الأخلاق ، والوازع الدينى ، والموعظة ، والتعلم من الأخطاء ...

على أن يتم تخفيض عدد سنوات السجن لكل من يحصل على شهادة تعليمية أعلى أثناء فترة سجنه ، إلى جانب اشتراط حسن السير والسلوك بالطبع ...

٩٥٦ - كما يتم إنشاء دائرة تليفزيونية مغلقة خاصة بالمسجونين والمحبوسين احتياطياً يتم فيها بث أفلام اجتماعية هادفة ، وتوعوية ، وقانونية ، وبرامج دينية ، وبرامج تدريبية ، وتأهيلية فى شتى نواحى الحياة ، وتبث فيها أفلام وبرامج عن دور وزارة الداخلية ورجالها فى مكافحة الجريمة ، ومدى استعدادهم ويقظتهم ...

كما يتم عرض نماذج لأشخاص نجحوا فى حياتهم بعد ابتعادهم عن الجرائم التى كانوا يرتكبونها وتوبتهم عنها ...

٩٥٧ - يتم تخفيض عدد سنوات السجن لكل من يحفظ أجزاء من القرآن الكريم ... أثناء فترة سجنه ...

٩٥٨ - تغيير سيارات نقل المسجونين لتصبح أكثر راحة وأكثر آدمية ... وأتمنى من القارئ الكريم ألا يعتقد أننى أبالغ عندما أقول إننى سأعمل وسأستهدف أن تتحسن قدرة الدولة الاقتصادية فتصبح كل هذه السيارات مكيفة ...

٩٥٩ - إعطاء كل سجين الحق فى تحديد مكان السجن الذى يرغب فى قضاء مدة سجنه فيه ، وذلك تيسيراً على أهله الراغبين فى زيارته ، وتخفيفاً من مشقة إنتقالهم مسافات كبيرة لزيارة السجين خاصة أن أغلب من يقوم بزيارة السجناء هم من كبار السن ...

٩٦٠ - زيادة الميزانيات المخصصة لمصلحة السجون ، ودعوة المجتمع المدنى إلى التبرع والمساهمة فى النهوض بأحوال السجون والمواطنين المصريين المسجونين ؛ فكل جنيه يتم إنفاقه فى هذا الاتجاه إنما تعود فائدته على المجتمع كله وتحميه مستقبلاً من انتشار الجرائم ...

٩٦١ - توفير تدريب خاص لكل رجال الداخلية المتعاملين مع المسجونين من ضباط وأمناء وأفراد أمن بحيث يشمل التدريب توفير طرق متعددة للتعامل مع المسجونين مع الحفاظ على حقوقهم وآدميتهم ...

٩٦٢ – طرح فكرة نقل تبعية السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل على الرأى العام من أجل مناقشتها ودراسة كل آثارها وفوائدها وأضرارها ...

٩٦٣ – دراسة تغيير القوانين الخاصة بفترات المراقبة التى يقضيها بعض المساجين عقب الإفراج عنهم حيث إنها تمثل عائقاً كبيراً فى حياة المفرج عنهم وتمنعهم من الحياة الطبيعية كما ثبت فى حالات كثيرة أنها لم تمنع البعض من ارتكاب جرائم جديدة ... والبحث عن بدائل أخرى لفكرة المراقبة منها مثلاً ضرورة نقل المفرج عنه محل إقامته إلى مدينة بعيدة عن محل سكنه الأول والذى يعرف فيه جيرانه أنه كان سجيناً ..

٩٦٤ - أرفض وأكره أن يكون هناك عمر معين يجبر فيه الإنسان على التوقف عن العمل والتقاعد بحجة أن هذا الإنسان قد بلغ سن المعاش وأن عليه الآن أن يجلس فى منزله بدون عمل ، وبدون أن يضيف إلى المجتمع شيئاً ؛ فالحق فى العمل حق أصيل وأساسى من حقوق الإنسان يجب على الدولة أن تكفله وتتيحه لكل فرد من أبنائها طالما كان قادراً وراغباً فى العمل ... إما أن تجبر القوانين والسياسات إنساناً قادراً وراغباً فى العمل على الجلوس فى المنزل فهذه قوانين غير عادلة وسياسات ليست إنسانية ... وما أصعبه من شعور وما أقساه من إحساس ذلك اليوم الذى يتوقف فيه الإنسان عن العمل رغماً عن نفسه ويشعر فيه بأن المجتمع لم يعد بحاجة إليه ولا إلى عمله ...

٩٦٥ - إن استمرار الإنسان فى العمل هو أكبر وقاية ضد الأمراض العضوية والنفسية وهو زيادة فى دخل الفرد والمجتمع ... وهو استثمار لتجارب وخبرات لكبار السن جدير بالمجتمع أن يستفيد منها ومن حكمتهم بطرق ووسائل تضيف للفرد والمجتمع

٩٦٦ - من أجل كل ذلك فإننى سأعمل من أجل الآتى :-

أ - الاستفادة بمن يرغب ممن بلغوا سن المعاش فى العمل فى المجالات الأتية ...

ب - عضو فى هيئة الانضباط المنوط بها حفظ الأمن فى الشوارع والميادين وتنظيم المجتمع ... وكذلك فى الأماكن التى سيتم إنشاؤها فى الميادين لتقديم خدمات للجمهور ...

ج - عضو فى لجان التصالح فى أقسام الشرطة وهى المرحلة التى تسبق تحرير المحاضر ...

د - مدرس فى مراكز التدريب ..

هـ - مدرس فى مشروعات محو الأمية فى المساجد والكنائس ...

و - مدرب فى المهنة التى عمل بها ، واحترفها طيلة حياته فى النقابة التى تنظم عمل تلك المهنة ...

ز - إطلاق مشروع لتدريب موظفى الحكومة خاصة من بلغوا سن الـ ٥٠ عاماً من أجل إعادة تأهيلهم ونقلهم للعمل بالمصانع الجديدة التى ستنشئها الحكومة ثم تبيعها للمصريين مقابل أنهم فى هذه المصانع لن تتم إحالتهم إلى المعاش إلا بناء على رغبتهم ...

ح - دعوة النقابات إلى عقد منتديات توظيف خاصة لمن تمت أحالتهم إلى المعاش من قبل ...

ط - سوف أدرس مع وزارة التخطيط والوزارات المختلفة مشروعاً يتيح مد سن التقاعد إلى ٦٥ عاماً ...

٩٦٧ – إعفاء كل مصرى تجاوز عمره الـ ٧٥ عام من سداد ثمن المواصلات العامة وحصوله على تخفيضات عند تعامله مع الهيئات الحكومية ودعوة القطاع الخاص إلى التعامل بنفس المبدأ (إذا رغب) ...

٩٦٨ – وضع حد أدنى لقيمة المعاشات بحيث يكفى هذا الحد الأدنى لكى يحيا كل إنسان حياة كريمة ...

٩٦٩ - ليس الهدف من الرياضة هو أن يكون لدينا فريق ، أو أكثر فى لعبة ، أو أكثر يفوزون ببطولة هنا أو هناك ؛ فيفرح جمهور هذا الفريق أحياناً ويفرح جمهور الفريق الآخر أحياناً أخرى ؛ على حين أن أعداد من يمارسون الرياضات فى مصر كلها قليلة ... مع تشوه أجسامنا والسمنة التى قد تصيب الكثيرين منا ثم تليها إصابتنا بالكثير من الأمراض ... وذلك كله بسبب عدم ممارستنا الرياضة ...

٩٧٠ - ولكن للرياضة أهدافاً كثيرة يجب علينا السعى لتحقيقها ... ومن بين تلك الأهداف والمزايا :-

أ - الرياضة خير وقاية من كثير من الأمراض مثل السمنة وأمراض القلب والسكر والسرطان والشرايين والمفاصل والزهايمر ...

ب - الرياضة تنشيط للعقل ، والذكاء ، والذاكرة ، وقوة الملاحظة ، وسرعة البديهة ... وكما يقولون : العقل السليم فى الجسم السليم ...

ج - الرياضة تفريغ للضغط النفسى ، وطريقة ممتازة لتعلم الصبر ، والإصرار ، والتحمل ، والثقة ، والنشاط ، والتعاون ، والتخطيط ، والتعلم من الأخطاء ، واحترام القوانين ، والالتزام بها ...

د - الرياضة خير دعاية للدول وللحضارات ... خاصة عندما ينتج عنها تحقيق انتصارات عالمية ؛ فبطولة واحدة يفوز بها فريق إحدى الدول أو مسابقة ينتصر فيها أحد أبنائها تحقق لهذه الدولة من الدعاية ما قد لا تستطيع مئات الملايين من الجنيهات تحقيقه ...

هـ - الرياضة لم تعد فقط للترفيه بل أصبحت علماً ، ومهنة ، واقتصاداً يحقق الملايين والمليارات للدول والشعوب إذا تم التعامل معها بطريقة اقتصادية جيدة ...

و - الرياضة تحقق السعادة للفرد وللشعوب ... خاصة عندما ينجحون فى تحقيق انتصارات دولية تدعم ثقتهم فى أنفسهم وتزيد من إنتاجيتهم فى كل المجالات ...

٩٧١ - وباختصار شديد يمكننا القول أن الرياضة صحة ، ومتعة ، وسعادة ، وثقافة ، وصناعة ، واقتصاد ، ودعاية قومية ... لذلك فإن اهتمامنا بالرياضة يجب أن يكون بهدف تحقيق كل الأهداف السابقة وأكثر منها ... وسيتم ذلك عن طريق الآتى :

أ - إتاحة الأرض بالإيجار سوف تزيد من أعداد ومساحات الأندية خاصة وأن أسعار إيجار أراضى الأندية سوف تكون منخفضة ... وبالتالى سوف تزيد أعداد الأندية والملاعب ، تقل تكلفة الاشتراك فيها ويزداد عدد الممارسين للرياضة ...

ب - طرح الأراضى بالإيجار لبناء المدارس ذات المواصفات المتميزة وضرورة وجود ملاعب بها لعدد من الألعاب الجماعية والفردية سوف يزيد من ممارسة الطلبة للرياضة ...

ج - اشتراط إرسال المدارس (التى لا تتوفر بها ملاعب) طلابها إلى أحد الأندية أو مراكز الشباب لممارسة الرياضة سوف يزيد من أعداد ممارسى الرياضة ...

د - الملاعب الرياضية التى سيتم إنشاؤها بين المنازل والعمارات فى المدن الجديدة وكذلك الملاعب والساحات الرياضية التى سيتم إنشاؤها فى وسط المدن والأحياء القديمة على أراضى المبانى القديمة التى سوف تتم إزالتها ... هذه الملاعب وتلك سوف تشجع الكثيرين على ممارسة الرياضة ...

هـ - دورى المدارس الذى سوف يتم إطلاقه فى كل الألعاب الرياضية ؛ والتى سيكون على مستوى جميع المدارس ، والإدارات التعليمية ، والمحافظات ثم على مستوى الجمهورية سوف يكون طريقاً لاكتشاف مئات وآلاف الأبطال الواعدين فى كل الألعاب الرياضية ...

و - القنوات الرياضية المتخصصة فى بث وإذاعة كل ما يخص كل الألعاب الرياضية من مباريات ومسابقات وشرح لقوانين الألعاب ولقاءات مع اللاعبين والمدربين سوف يزيد من الثقافة الرياضية لدى كل أبناء الشعب ... وبذلك نشجع كل من لديه رغبة على ممارسة الرياضة ...

ز - الأرصفة والطرق التى سيقوم كل حى من الأحياء بتجهيزها وتحويلها إلى ممشى سوف تساعد الكثيرين على ممارسة رياضة المشى ، وهى الرياضة المناسبة لكل الأعمار ولا تحتاج إلى أى تجهيزات خاصة أو تكلفة مادية ما ... مع فوائدها الكثيرة ...

٩٧٢ - كل هذه الإجراءات التى تم ذكرها فى السطور السابقة تم ذكرها من قبل ذلك فى موضوعات مختلفة ؛ ولكننى أردت أن أعيد ذكرها هنا لكى تجتمع مع بعضها فى ذهن القارئ ويستطيع بسهولة تخيل الإجراءات التى يمكن بها تسهيل ممارسة الرياضة لكل الناس ...

وكل هذه الإجراءات سوف تساعد على تكوين قاعدة كبيرة ومتنوعة من ممارسى الرياضات المختلفة والتى بالتالى ستكون النواة الأولى لصناعة أبطال مصريين يرفعون رأس مصر وعلمها فى المحافل الدولية ...

٩٧٣ - هذا إلى جانب الإجراءات الجديدة الآتية والتى ستساعد على تحقيق بعض أهداف الرياضة التى ذكرناها من قبل :-

٩٧٤ - توجيه الدعوة إلى كل الفرق والأندية لعدم احتراف اللاعبين الأجانب فى مصر (خاصة فى أول سنوات برنامج الإصلاح) ؛ وذلك توفيراً للعملات الأجنبية وتشجيعاً للاعبين المصريين ...

٩٧٥ - كذلك منع استقدام الحكام الأجانب والمدربين الأجانب ... وعلى الجانب الآخر من هذا الإجراء يتم إنشاء معاهد رياضية لتأهيل الحكام ، والمدربين ، والمعلقين فى كل الألعاب الرياضية سواء من اللاعبين القدامى أو من غيرهم ... وذلك حتى يمكننا خلق قاعدة رياضية تساعد فى النهوض بكل الألعاب الرياضية ... كما يجب أن نعمل على تصدير اللاعبين ، والحكام ، والمدربين إلى كل بلاد العالم ... وذلك أفضل دعاية لمصر كما أن ذلك سيحقق عوائد اقتصادية كبيرة ؛ فاللاعب الواحد أو المدرب الواحد قد يحقق للمجتمع ، ولنفسه ، ولناديه عائداً اقتصادياً يفوق ما تحققه عدة مصانع أو شركات متوسطة الحجم أو يفوق الدخل الذى يحققه مئات العمال من عملهم بالخارج ...

٩٧٦ – السماح بإنشاء نواد رياضية على مساحات صغيرة من الأراضى تكون مخصصة لممارسة لعبة رياضية واحدة مثل تنس الطاولة أو الجمباز أو رفع الأثقال أو الكاراتيه أو الجودو أو البلياردو ... إلخ

وفى نفس الوقت عدم السماح للأندية ذات الميزانيات الصغيرة بممارسة عدد من الألعاب الرياضية يفوق ويزيد عما تستطيع إدارته بنجاح ...

والهدف من هاتين الفكرتين هو أن نطبق مبدأ التخصص فى مجال الرياضة حتى نستطيع اكتشاف وصناعة عدد أكبر من الأبطال ...

٩٧٧ - فتح ملاعب المدارس أمام الراغبين فى استئجارها بأسعار زهيدة عقب انتهاء ساعات اليوم الدراسى وفى أيام الإجازات ... فذلك سوف يوفر الفرصة أمام القاطنين بجوار المدارس فى ممارسة الرياضة بأقل تكلفة ممكنة ...

٩٧٨ – العمل على عودة الجماهير للمباريات بدون حد أقصى لأعداد الجماهير ... فى أقرب وقت ممكن ...

٩٧٩ -سوف أدعو الاتحادات الرياضية إلى دراسة فكرة منع بطل الدورى والكأس فى كل لعبة رياضية من أن يشترى أكثر من لاعب فى الموسم الذى يلى حصوله على البطولة ... وذلك من أجل دفع كل الأندية إلى الاهتمام بقطاع الناشئين فى كل الألعاب ؛ ومن أجل مزيد من المنافسة والندية بين كل الفرق الرياضية ... فليس من العدل أن يقوم النادى الشهير (أياً كان) بشراء اللاعبين المتميزين من الأندية الأخرى رغم أن هذا النادى المشترى قد كسب البطولة فى هذا العام ؛ فهذا يعمل على تفريغ الأندية الغير قوية من اللاعبين المتميزين بها ويحقق مزيداً من القوة للأندية الكبيرة والقوية بالأساس ؛ مما يقلل من المنافسة ويفسد كثيراً من البطولات والمسابقات عنصر التشويق والإثارة والندية نظراً للفارق الكبير الذى يحدث بين الأندية الكبيرة والأندية الصغيرة ...

٩٨٠ - دعوة الاتحادات الرياضية فى كل الألعاب إلى إقامة عدة مباريات فى نفس اليوم على أن يكون مسموحاً للجمهور بدخولها بتذكرة واحدة وذلك توفيراً لنفقات التأمين ولتشجيع الجمهور على الذهاب للملاعب لمشاهدة المباريات ...

٩٨١ - سيتم تنظيم المباريات ذات الجماهيرية الكبيرة فى أيام الإجازات وعدم تنظيمها إطلاقاً فى أيام العمل وذلك من أجل زيادة الإقبال الجماهيرى عليها ، ومنعاً لتعطيل سير العمل ، أو انشغال الجماهير بالمباراة ؛ وما قد يسببه ذلك من تاثير على مستوى العمل وأدائه وانتظامه ...

٩٨٢ - من أجل القضاء على ظاهرة التعصب أو من أجل التخفيف منها سوف أدعو الفرق الكبيرة فى كرة القدم مثل الأهلى والزمالك والإسماعيلى والمصرى إلى تكوين منتخب من بينهما لملاقاة الفرق الأجنبية ... وذلك حتى يتحول تشجيعاً من التعصب المتطرف إلى التشجيع المعتدل ...

٩٨٣ -سوف تقدم مصر ممثلة فى وزارة الشباب والرياضة إلى كل الاتحادات الدولية الرياضية بفكرة وجود قسم (يمين) رياضى يقوم كل لاعب وكل فرقة بأدائه قبل بداية المباريات الرياضية يتضمن التزامه بالمنافسة الشريفة لا بالعداء ... وباحترام المنافس ، والالتزام بالروح الرياضية ، والرضا بالنتيجة التى ستسفر عنها المباراة أياً ما كانت ... وبالطبع سيتم الالتزام بذلك القسم فى المباريات المحلية ...

٩٨٤ - سوف تقوم الدولة ببناء الملاعب والإستادات العالمية فى جميع أنحاء الجمهورية فى كل الألعاب تمهيداً لاستضافة مصر المزيد من البطولات الإقليمية ، والقارية ، والعالمية ... فهذه البطولات تمثل دعاية دولية ممتازة ... وإذا ما أحسن تنظيمها وتسويقها فإنها أيضاً تحقق أرباحاً مادية للدولة وتساعد على تنشيط الاقتصاد الوطنى ...

٩٨٥ - بعد تحسن أحوال البلاد الاقتصادية سوف تتم الدعوة إلى إنشاء شركة مصرية مساهمة تكون مهمتها شراء حق بث البطولات الرياضية المختلفة ؛ وذلك حتى تصبح متاحة لكل الجمهور المصرى بأقل التكلفة ...

٩٨٦ - سيتم تغيير قوانين الاشتراك فى الأندية بحيث يسمح لكل عضو عامل فى أى ناد بأن يتنازل عن عضويته لأى شخص توافق عليه إدارة النادى ؛ مقابل حصوله على قيمة عضويته أو استرداد قيمة العضوية من النادى نفسه ؛ وذلك سوف يعمل على تحسين إدارة مجالس إدارة الأندية لنواديها حتى لا تتفاجأ برحيل الأعضاء من النادى ...

٩٨٧ – تصوير وتسجيل أفلام قصيرة لمواقف رياضية مختلفة (صدرت من لاعبين وحكام ومدربين وجمهور) تتضمن أفعالاً إيجابية تحض على القيم والأخلاق واحترام المنافس والحرص عليه ... وإذاعة هذه الأفلام القصيرة وتكرار إذاعتها فى الفضائيات وعلى الشاشات الموجودة داخل الملاعب ...

٩٨٨ – دعوة الاتحادات الرياضية المختلفة إلى تنظيم بطولات على مستوى المناطق والمحافظات والدولة كلها لكبار السن فوق الخامسة والثلاثين وفوق الخمسين عام ... بحيث تكون هناك (على سبيل المثال) مسابقة الدورى المصرى لكرة القدم فوق ٣٥ سنة ومسابقة الدورى المصرى لكرة القدم فوق ٥٠ سنة ... وكذلك بطولات فى كل الألعاب الجماعية والفردية ... وبالطبع يمكننا تغيير بعض قواعد كل لعبة بما يتناسب مع أعمار كل بطولة ...

وبهذا الاقتراح نكون قد حققنا بالفعل شعار الرياضة للجميع ... وساعدنا ملايين المصريين على ممارسة الرياضة ، والحفاظ على صحتهم ، والاستمتاع بجو التنافس الشريف الذى يحقق التوازن النفسى ، ويخفف الضغوط الحياتية ...

وأتمنى أن ننجح فى تنفيذ هذا الاقتراح حتى يصبح مثالاً للنجاح تقلدنا فيه الدول والاتحادات الرياضية الأخرى ...

٩٨٩ – **السعى والدعوة إلى إقامة دورة لكرة القدم بلسم " كأس العرب "** تقام كل سنتين بحيث تشترك فيها منتخبات كل الدول العربية بدون تصفيات مؤهلة وكذلك إقامة دورة سنوية فى كرة القدم للأندية **أبطال بطولة** الدورى فى كل دولة عربية أو الفريق الذى يلى البطل فى الترتيب وذلك بدون تصفيات ...

أطفال الشوارع

٩٩٠ – أطفال الشوارع مشكلة تابعة وليست مشكلة أصلية ... بمعنى أنها لا تنشأ بمفردها أو من تلقاء نفسها أو بسبب ما محدد ومعين ... وإنما تنشأ نتيجة لمشاكل أخرى ... لذلك فإن الأسلوب الأمثل لمواجهتها والقضاء عليها يكون عبر محورين : **المحور الأول** : هو القضاء على أسباب هذه المشكلة بحيث لا تستمر فى الزيادة مثلما يحدث حالياً ...

والمحور الثانى : ويكون **بمعالجة** الحالات والأعداد الموجودة حالياً فى المجتمع المصرى ..

٩٩١ – أهم الأسباب التى أدت إلى نشوء ظاهرة أطفال الشوارع :-

أ - الظروف المعيشية الصعبة وما تعانيه أسرهم من فقر وضيق المسكن ...

ب- **الطلاق والتفكك الأسرى** ...

ج - المعاملة الصعبة أو القاسية للأطفال **داخل الأسرة** ...

د - العشوائيات ...

هـ - الإنجاب خارج إطار العلاقة الزوجية ...

و - جهل الوالدين أو أميتهم أو حصولهم على مستوى تعليمى ضعيف ...

ز - النظام التعليمى المتكدس بأعداد التلاميذ الكبيرة فى الفصل الواحد حيث لا يمكن إعطاء اهتمام أكبر للأطفال الذين لديهم مشاكل اجتماعية ، أو نفسية ، أو أسرية ؛ مما ينتج عنه تسرب الأطفال من التعليم ، **ثم** هروبهم من أسرهم ...

ح - المشاكل الأساسية التى تؤدى إلى ظاهرة أطفال الشوارع تمت معالجتها فى أبواب البرنامج المختلفة فعلى سبيل المثال تم اقتراح حلول للقضاء على الفقر وضيق المسكن والظروف المعيشية الصعبة وكذلك الطلاق والتفكك الأسرى والعشوائيات وجهل الوالدين أو أميتهم ...

٩٩٢ – بالإضافة إلى ما سبق أقترح عمل الآتى من أجل القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع :

أ - إعداد مادة علمية وتربوية يتم تدريسها فى المرحلة الابتدائية فى المناطق الفقيرة فقط ؛ بحيث تتم توعية الأطفال من سوء الحياة التى يعيشها أطفال الشوارع والمخاطر التى يواجهونها والتى تنتهى فى أغلب الأحوال نهايات سيئة ؛ ويمكن الاعتماد فى هذه المادة على مواد فيلمية يتم إعدادها بطريقة جيدة تبتعد عن التلقين بقدر الإمكان وعلى أن يشارك فى إعدادها أطباء نفسيون ، وعلماء اجتماع ، وعلم نفس ، وبعض نجوم الفن ، والرياضة ، والإعلام ...

ب - دراسة حالات الأطفال الذين يتغيبون أو يرسبون فى الدراسة الابتدائية خاصة فى المناطق الفقيرة على أن تقوم كل مدرسة بإبلاغ الشئون الاجتماعية لدراسة حالات هؤلاء الأطفال وأسرهم من أجل التدخل المبكر ومعالجة المشكلة فى بداية ظهورها ، وقبل أن تنتج عنها مشكلة أخرى ...

٩٩٣ – أما المحور الثانى وهو إنهاء الحالات الموجودة حالياً فى المجتمع فأقترح أن يتم ذلك عن طريق الخطوات التالية :-

أ - تحديد فترة خمس سنوات للقضاء تماما على ظاهرة أطفال الشوارع ...

ب- تشكيل لجان من الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين للنزول إلى أطفال الشوارع فى الشارع ، أو حيث يقيمون تحت الكبارى ، أو فى الأنفاق والحديث معهم حديثاً ودياً لمعرفة بياناتهم وأحوالهم ومشاكلهم واستطلاع رأيهم فى أفضل الحلول التى تناسبهم وماذا يحتاجون لكى يعيشوا حياة طبيعية ... وتقوم هذه اللجان بعمل ملف لكل حالة على حدة تبين فيها وتوضح كل ما تم وترفق بالملف كل المعلومات التى تم جمعها ومن أجل سهولة إنجاز هذه اللجان مهمتها يمكن تقديم بعض الهدايا البسيطة لأطفال الشوارع على أن يكون الحديث والتعامل معهم من منطلق أنهم مجنى عليهم وليسوا جناة ... ضحايا وليسوا مجرمين ...

٩٩٤ – تخصيص إدارة فى وزارة التضامن الاجتماعى تكون مهمتها الأساسية حل مشاكل أطفال الشوارع وإدارة كل ما يتعلق بهم وصولاً إلى إنهاء هذه الظاهرة فى خلال الخمس سنوات ... وستعمل هذه الإدارة بالتنسيق مع مساعد رئيس الجمهورية لشئون أطفال الشوارع ...

٩٩٥ – تحديد أرقام تليفونات مختصرة لكى يقوم المواطنون بالاتصال بها والإبلاغ عن أى حالة من حالات أطفال الشوارع والتى تحتاج إلى تدخل من الدولة ورعاية هؤلاء الأطفال ...

٩٩٦ – إصدار بطاقات هوية خاصة لأطفال الشوارع ...

٩٩٧ – العمل على إعادة أطفال الشوارع لأسرهم (فى حالة الاستدلال على أسرهم) أو لأحد أقاربهم ؛ مع العمل على حل مشاكل الوالدين إذا كانوا على قيد الحياة ، أو تقديم الدعم للأقارب الذين سيتولون رعاية الأطفال ؛ وذلك بمساعدتهم مادياً واجتماعياً ومهنياً وصحياً فيتم قيد من يرغب فى العمل فى إحدى القابلات المهنية ليتعلم مهنة يعمل بها ، أو يتم إعطاؤه قرضاً من بنك الفقراء ، أو يتم توفير مسكن ملائم له إذا لم يكن لديه مسكن ، أو يتم علاجه من الإدمان مثلاً إذا كان مدمناً أو علاجه من أى أمراض أخرى إذا كان فى حاجة لذلك ... كما يتم تخصيص مبلغ شهرى للطفل فى حالة التحاقه بالدراسة (ويتم تدبير هذه المبالغ من صندوق أطفال الشوارع) ...

٩٩٨ – إذا لم يكن للطفل أهل أو لم يتم التوصل إليهم فتتم دراسة حالته واختيار ما يناسبه ؛ فإذا كان لديه القدرة والرغبة على العودة للدراسة يتم إلحاقه بإحدى دور الأيتام التى توفر الرعاية والتعليم ؛ وإذا كانت سنه كبيرة وقادراً على العمل وراغباً فيه فيتم قيده فى إحدى النقابات لتعلم مهنتها ثم إلحاقه بالعمل بأحد المصانع التى توفر إقامة للعاملين ... وكذلك يمكن إلحاق طفل الشوارع بإحد النوادى الرياضية لممارسة لعبة ما إذا كانت لديه مهارة رياضية ... وفى كل الأحوال تستمر متابعة وزارة التضامن لكل حالة حتى يتم الاطمئنان تماماً على اندماجها فى المجتمع ونجاحها ...

٩٩٩ – وفى كل الأحوال وعند معالجة ظاهرة أطفال الشوارع يجب ألا نعتمد على أسلوب واحد أو طريقة واحدة فى حل هذه المشكلة ... وإنما يجب أن تكون هناك أكثر من طريقة بحيث يتم اختيار الوسيلة التى تتناسب مع كل حالة ... ولا بأس من أن يتم ترك اختيار الحل لطفل الشارع ذاته أو مشاركته فى اختيار الحل وذلك بعد طرح البدائل والمناقشة فيها ...

١٠٠٠ – إذا كان الطفل أو الحالة الموجودة بالشارع تعانى من مرض نفسى أو عصبى فيتم إلحاقها بإحد مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية ...

١٠٠١ – عمل حصر جغرافى بالجمعيات التى ترعى الأيتام وأطفال الشوارع والدعوة إلى إنشاء جمعيات فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك ... وتشديد الإشراف والرقابة على الجمعيات التى تتولى رعاية الأيتام ؛ بحيث يتم تقويم الجمعيات التى تستغل هذا النشاط لتحقيق مكاسب مالية ، ويتم تقديم الدعم المناسب للجمعيات التى تعمل بجد وإخلاص ...

١٠٠٢ – يمكن تدعيم ميزانية صندوق أطفال الشوارع بأكثر من طريقة ومنها على سبيل المثال ...

١٠٠٣ – إقامة دورة رياضية تضم الفرق ذات الجماهيرية مثل الأهلى والزمالك والإسماعيلى وغيرها على أن يخصص كل إيراد التذاكر والإعلانات لدعم ميزانية صندوق أطفال الشوارع ...

١٠٠٤ – يمكن إصدار شهادة تبرع قيمتها مثلاً ٥٠ جنيهاً ويتم عرضها على كل مواطن عند استخراجه شهادة ميلاد لمولود جديد رزقه الله به أو عند حصول ابنه على الشهادة الابتدائية والشهادة الإعدادية ... والتبرع هنا ليس إجبارياً بل اختياري ...

١٠٠٥ – كذلك سيستفيد صندوق أطفال الشوارع من الأفكار الواردة الخاصة بجمع الأموال من أجل دعم بعض المشروعات ...

١٠٠٦ – تعانى مصر حالياً من نقص فى احتياجاتها المائية حيث من المفترض أن تكون مواردنا المائية فى حدود ٩٣ مليار متراً مكعباً ٣طبقاً للمتوسط العالمى وهو ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً لكل إنسان تشمل كل احتياجاته إلا أن موارد مصر الحالية لا تتعدى الـ ٧٠ مليارم٣ وهذا الرقم يتضمن حصة مصر من نهر النيل وهى ٥٥.٥ مليار م٣ بالإضافة إلى مياه الأمطار التى تستغل فى الزراعة ، والمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر ، وتحلية مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والمياه الجوفية ...

١٠٠٧ – أى أننا لدينا عجز حالى يزيد على ٢٠ مليارم٣ سنويا ويااليت العجز يتوقف عند هذا الحد بل إنه يزيد مع كل زيادة للسكان وإذا كان متوسط الزيادة السكانية فى مصر فى اليوم الواحد هو ٥٧٠٠ نسمة فهذا يعنى أن العجز اليومى يزيد بمعدل ٥,٧ مليون م٣ ... وإذا ما نظرنا إلى عدد المصريين المتوقع أن نصل إليه فى عام ٢٠٣٠ وهو ما يزيد على ١٢٠ مليون نسمة وما يمكن أن نصل إليه فى ٢٠٥٠ وهو ما يقترب من ١٦٠ مليون نسمة لأدركنا صعوبة بل لستحالة الوقوف صامتين أمام هذا العجز المتزايد ... لذا فإننا يجب أن نولى قضية المياه كل الاهتمام اللازم لها فالماء سر الحياة ولا حياة بدون ماء ...

١٠٠٨ – فى سعينا للتغلب على النقص الحالى فى المياه والمتوقع أن يتزايد هناك عدةطرق ووسائل للانجاح فى ذلك : -

* ترشيد استهلاك المياه بكل السبل الممكنة ، والسعى إلى إيجاد وتوفير وسائل تساعد على ذلك مثل تغيير حنفيات المياه فى الأماكن العامة لتعمل بالأشعة ؛ وكذلك تغيير حنفيات المياه فى المساجد بمقاس أضعف فى معدل تدفق المياه حتى لا يتم الهدر فى مياه الوضوء وذلك يتفق مع الحديث النبوى الشريف الداعى لضرورة الحرص على المياه ...

وكذلك دعوة محلات العصير إلى استعمال أكواب من البلاستيك تستخدم لمرة واحدة ، والدعوة إلى لستخدام إناء من المياه فى غسيل السيارات بدلاً من لستخدام الخرطوم ... إلخ

١٠٠٩ - التوسع فى تحلية مياه البحر خاصة لتغطية الاستخدام السياحى والصناعى فى المناطق المجاورة للبحر الأحمر والبحر المتوسط مع ضرورة اعتماد عمليات التحلية على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ...

١٠١٠ - دعم جهود البحث العلمى المتعلقة بزيادة إنتاجية الفدان مع تثبيت استهلاك المياه أو مع تقليل هذا الاستهلاك ...

١٠١١ - دعم مشروعات الثروة السمكية حتى يصبح السمك وجبة أساسية لدى الكثيرين مما يخفف الضغط على المحاصيل الزراعية وبالتالى تقل احتياجاتنا من المياه فى مجال الزراعة ...

١٠١٢ - السعى إلى عقد اتفاقيات مع الدول التى بها وفرة فى المياه من أجل قيام مصر بالزراعة هناك على أن يتم ذلك فى إطار عادل يحقق الفائدة لمصر وللدول الأخرى ...

١٠١٣ - تغيير الخريطة الزراعية المصرية بحيث لا نصدر المحاصيل الزراعية التى تستهلك الكثير من المياه مثل الأرز وبحيث تكون المساحة المزروعة وكمية المحصول تكفيان السوق المحلى فقط ... فتصدير محصول مثل الأرز يعنى فى الحقيقة تصدير مياه للخارج ...

١٠١٠ السعى من أجل استفادة أفضل من مياه الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى وسيناء ...

١١١٤ – السعى إلى قيام المصانع التى تستهلك كميات كبيرة من المياه إلى عمل محطات وغرف لإعادة تكرير المياه داخل المصنع ... وتوفير الخبرة الفنية اللازمة لذلك مجاناً ...

١١١٥ – دراسة مدى إمكانية تحويل مياه النيل التى تصب فى البحر المتوسط من خلال فرعى رشيد ودمياط وتحويل مسارهما حتى يمكننا الاستفادة بها وعدم إهدارها فى البحر المتوسط ...

١١١٦ – كل الحلول والاقتراحات السابقة هى حلول جزئية ؛ والهدف منها ليس تحقيق وفرة مائية تساعدنا على تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية ؛ وإنما هى من باب حسن إدارة الموارد المتاحة ، والهدف منها هو محاولة تقليل العجز بقدر الإمكان ... أما إذا أردنا أن نتغلب على العجز المائى ونحوله إلى وفرة مائية فلابد لنا من العودة مرة أخرى لإحياء وتنفيذ مشروع ربط نهر الكونغو بحوض نهر النيل ... وعلى الرغم من التكلفة المالية الضخمة التى يحتاج إليها المشروع والتى يقدرها البعض بـ ٤٠ مليار دولار والبعض بـ ٣٠ مليار دولار والبعض يقدرها بأقل من ذلك ؛ وعلى الرغم من بعض الصعوبات الهندسية والفنية التى يقول بها البعض ؛ إلا أن المزايا والفوائد التى سيحققها هذا المشروع فى حالة تنفيذه تفوق بكثير التكلفة المالية الضخمة

ويهون معها أى جهد أو تعب ... فمشروع مثل هذا فى حالة تحققه من الممكن أن يوفر لمصر حوالى ١٠٠ مليار م٣ من المياه وهو ما يكفى لزراعة ملايين الأفدنة ؛ **بالإضافة** إلى ما سيقترن بهذه الأراضى المزروعة من حياة **متكاملة تشمل صناعة ، وتجارة ، وخدمات** ؛ وهو ما سيضيف إلى الاقتصاد المصرى قيمة مضافة تساوى مليارات ومليارات ...

١١١٧ – **وبدلاً من أن تظل مساحة الأراضى المزروعة فى مصر فى حدود** ٩ ملايين فدان سنستطيع وقتها **أن نصل إلى رقم** ٢٠ مليون فدان أو يزيد ...

وبدلاً من أن تظل النسبة المئوية التى نستعملها ونعمرها من الأراضى حوالى ٧% **سنستطيع** وقتها أن نصل **إلى نسبة تقترب من** ٢٠% وستكون أيضاً مؤهلة للزيادة ...

وهذا المشروع لن يعود بالفائدة على مصر وحدها وإنما ستستفيد به أيضاً السودان والكونغو فسيحقق للأولى **فائضاً** من المياه وسيحقق للكونغو فائضاً من الكهرباء ... ويحقق لنا جميعاً فوائد اقتصادية كبيرة ...

١١١٨ – وبسبب الفوائد الكثيرة التى سيحققها مشروع ربط نهر الكونغو بحوض نهر النيل يجب ألا نسأل هل **نستطيع** تنفيذ هذا المشروع أم لا .. ؟ وإنما يجب أن نفكر : كيف يمكننا أن ننفذ هذا المشروع .. ؟ كيف يمكننا أن نتغلب على المعوقات الجغرافية .. ؟ كيف يمكننا أن نتغلب على المشاكل المالية الخاصة بالتمويل .. ؟ ما هى أفضل دراسة فنية يمكننا بها تنفيذ المشروع .. ؟ ما هو الإطار الذى سيتم من خلاله تنفيذ هذا **المشروع بالتعاون مع الكونغو وجنوب السودان والسودان** .. ؟ ما هى المكاسب التى يجب أن تحصل عليها كل دولة من تنفيذ هذا **المشروع** ..؟

١١١٩ – وفى الحقيقة ولأننى لست عالماً متخصصاً فإننى لا أستطيع أن أضع إجابات للأسئلة السابقة كما لا يستطيع أن يجيب عنها **أى فرد بمفرده** ؛ فهذا عمل ضخم ستترتب على تنفيذه تغييرات كبيرة سيستفيد منها الملايين والملايين من البشر ؛ ليس فقط فى مصر **والدول المشتركة فى المشروع** ؛ وإنما أيضاً فى دول كثيرة **فى إفريقيا** تلك التى ستتمكن من الحصول على الكهرباء المنتجة من هذا المشروع ... **وبالتالى** فهذا المشروع التنموى العظيم يحتاج إلى تضافر الجهود **المخلصة من** دول كثيرة ... كما أنه لابد من الاستعانة فى تنفيذه **بخبرات وجهود ودعم المظمات** الدولية ...[٣٥]

---

[٣٥]

القضاء والعدل

١١٢٠ - أحزن كثيراً عندما أسمع البعض يتحدث عن المرتبات العالية والمزايا والبدلات التى يحصل عليها **رجال القضاء فى مصر** ... فهذا ليس أمراً سيئاً بل هو أمر محمود ، وجيد ، ولابد منه ... فليس من المنطق أو العقل أن يحصل رجال القضاء على مرتبات منخفضة أو قليلة لا تكفيهم للعيش الكريم مع أهمية الدور الذى يقومون به فى حفظ الحقوق ، وتطبيق العدالة فى **المجتمع** ... ولكنى أتفهم أن يكون اعتراض البعض ليس **على مرتبات القضاء المرتفعة** ؛ ولكن على الفجوة الكبيرة بين المرتبات وبعضها البعض ... وهنا فإن المطلوب ليس هو الحديث عن مرتبات القضاء المرتفعة وإنما الحديث يجب أن يكون عن مرتبات الطبقات الأخرى المنخفضة وهو ما يجب أن تعمل الدولة ونعمل جميعاً على زيادته حتى يعيش الجميع فى سعة من **الرزق** ، وحتى يستطيع الجميع العيش فى مستوى آمن يساعدهم على تلبية احتياجاتهم والاستمتاع بحياتهم ...

١١٢١ - أما ما يجب أن نتكلم عنه عند حديثنا عن القضاء فهو كيف يمكن لنا جميعاً أن **نساعد فى سرعة** تحقيق العدالة ... وهذا هو الهدف الأسمى والأساسى فى المجتمع ...

- لا يستطيع أحد أن ينكر أن العدالة فى مصر أصبحت بطيئة جداً وإجراءات التقاضى طويلة وتستغرق وقتاً طويلاً يتسبب فى عدة أضرار منها :-

أ - آثار سلبية وضارة تمس حريات المواطنين وحقوقهم ... فكثير من المتهمين تثبت براءتهم بعد فترة طويلة من الحبس الاحتياطى ...

ب - آثار سلبية تضر أصحاب الحقوق فهم يحصلون عليها بعد فترة من الزمن يكون حقهم قد تأثر وتضرر فيها ... وكما يقول القول المأثور " **الحق البطئ ظلم** " ...

---

* بعض المعلومات المتداولة عن نهر الكونغو :
١ – هو ثانى أكبر نهر فى العالم من حيث كمية المياه بعد نهر الأمازون ، وهو ثانى أطول نهر فى أفريقيا بعد نهر النيل ؛ ولكنه أكثر غزارة من نهر النيل بـ حوالى **٥ أضعاف** ...
٢ – طول نهر الكونغو ٤٧٠٠ كم ؛ وكمية المياه التى تفيض من نهر الكونغو والتى تصب فى المحيط تزيد على ١١٠٠ مليار م٣ ..
٣ ـ تعتبر الكونغو من أغنى بلاد العالم مائياً ، ويتميز نهر الكونغو بتدفق مياهه طوال العام ؛ وليست مرتبطة بموسم الفيضان ...
٤ – لم تبد الكونغو أى اعتراضات من جانبها على تنفيذ مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل ؛ كما لا توجد اتفاقية دولية بين الكونغو وجيرانها تتعلق بمياه نهر الكونغو أو تمنع مشروع الربط ...

ج - أضرار بالحياة الاقتصادية ، والتجارية ، والمالية تتسبب فى خسائر مادية للمتنازعين ، مما يؤثر على سمعة النشاط التجارى والاستثمارى فى مصر كلها ...

د - لجوء البعض إلى محاولة الحصول على حقوقهم عن طريق القوة ، وبدون اللجوء إلى القضاء خوفاً من بطء الإجراءات ... وهذا يفسر (بجانب أسباب أخرى) زيادة حالات المشاجرات ، والخطف ، والتهديد ، والقتل ؛ والتى غالباً ما يلجأ إليها البعض من المتنازعين رغبة فى حصولهم على حقوقهم بسرعة وبعيداً عن بطء العدالة الذى تشهده ساحات الحكم ...

هـ - زيادة حالات الصلح العرفى وما يسمى بجلسات أو قعدات العرب ... وما قد ينتج عن ذلك من تقليل هيبة الدولة فى نفوس البعض ...

١١٢٢ - وللأسف فإن كل السلبيات السابقة غالباً ما تساعد على زيادة عدم انتماء البعض إلى المجتمع والشعور بضعف الدولة ؛ مما يؤثر بالتالى على إخلاصه وانتمائه والتزامه تجاه المجتمع والقانون والدولة ...

ولذلك فإن الاهتمام بمنظومة القضاء والعدالة فى مصر يجب أن يكون على رأس أولويات الدولة بكل مسئوليها ، والمجتمع بكل طوائفه وفصائله ؛ فالقضاء هو الحصن الحامى لأى مجتمع ... وهو ما يعطى للفرد المبررات لأن يندمج فى المجتمع وينتمى إليه ويلتزم بقوانينه ؛ فهو يعرف أن هناك من سيرد له حقوقه وسيحافظ عليها فى حالة اعتداء البعض عليها ... أما إذا اختفى هذا الشعور ، أو تزلزلت عقيدة الفرد وإيمانه بالعدل فى المجتمع فإن هذا المجتمع سيتحول بعد فترة إلى ما يشبه الغابة يظلم الغنى فيها الفقير ... ويظلم القوى فيها الضعيف ... ويظلم صاحب السلطة فيها من لا سلطة له ...

<u>بعض الحلول المقترحة :-</u>

١١٢٣ - إنشاء لجان للصلح العرفى فى جميع أقسام الشرطة تتكون من رجال الدين ، وحكماء المطلقة ، أو الحى ، وكبار السن ، وبعض المحامين ... ومهمة هذه اللجان هى الاستماع إلى شكاوى المتخاصمين بحيث يتم التوفيق بينهما والوصول إلى حل يرضيهما معاً ويتفقان عليه ؛ وبالتالى يتم حل النزاع قبل أن يتم تحرير محاضر بذلك وقبل أن تصل المنازعة إلى النيابة والقضاء وهو ما يمكن أن يعرف باسم تسوية ما قبل الاختصام ... وبعد الاتفاق على حل يرضى عنه المتخاصمان يتم تحرير الاتفاق حتى يصبح حجة عليهما ولا يعودان إلى نزاع فيه ...

وبالنظر إلى أرض الواقع نستطيع أن نتوقع أن هذه اللجان سوف يكون لها دور كبير فى إنهاء كثير من المنازعات قبل أن تصل إلى القضاء حيث فى كثير من الخلافات يكون المتنازعون فى حاجة إلى من يفصل بينهم ويحكم لأحدهم وهو ما يفتقده الكثيرون فتحدث الخلافات بينهم ... وتزيد وتتعقد ...

١١٢٤ - إنشاء المحاكم الجديدة على أن تكون مبانى المحاكم ذات مساحات كبيرة وتصميمات معمارية أفضل بحيث تتسع قاعاتها لكل الدوائر وللأعداد الكبيرة التى تتردد على المحاكم وبحيث يتم العمل داخل المحاكم فى يسر وسهولة ... والمطلوب أن تكون هناك محكمة لكل ١٠٠ ألف مواطن حيث هذه هى النسبة المتوسطة فى البلاد المتقدمة على حين أن النسبة الحالية فى مصر أقل من محكمة حيث تبلغ ٠.٢٣ لكل ١٠٠ ألف مواطن ...

١١٢٥ - زيادة أعداد القضاة حتى يتم التخفيف عنهم بسبب كم القضايا الكبير المنظور أمامهم ... وذلك لضمان سرعة الفصل فى المنازعات ... حيث يوجد فى مصر ما يقرب من ٦ قضاة لكل ١٠٠ ألف مواطن على حين يبلغ المتوسط فى الدول المتقدمة ١١ قاضياً لكل ١٠٠ ألف مواطن ...

١١٢٦ - دراسة فكرة تخصص القضاة بحيث يصبح كل قاضياً متخصصاً فى أحد فروع القانون وبالتالى يكون مسئولاً عن نظر القضايا الواقعة فى هذا التخصص فقط مثل القانون المدنى – القانون الجنائى – قانون العمل – قانون الأحوال الشخصية – القانون التجارى ...

وبالطبع فإن التخصص سوف يزيد من إلمام القضاة بالمجال الذى يعملون فيه ؛ وبالتالى سيساعدهم تخصصهم على سرعة الفصل فى القضايا ...

١١٢٧ - إلغاء الأجازة القضائية أو تخفيض مدتها إلى أسبوعين فقط بدلاً من ٣ شهور وهى فترة الأجازة القضائية الحالية وبالطبع فإن حصول العملية القضائية على أجازة تقترب من ربع سنة فى كل سنة هو أمر لا يمكن تبريره ولا يمكن الاستمرار فيه إذا أردنا الوصول بمجتمعنا إلى مجتمع قضائى ناجز لا يتأخر فيه الفصل فى المنازعات ولا تتعطل فيه مصالح العباد ولا يظلم فيه أحد ...

١١٢٨ - ميكنة العمل بالمحاكم وتزويد المحاكم بكل الوسائل والأدوات والخدمات التكنولوجية التى تساعد القضاة وتعينهم على سرعة الفصل فى القضايا ...

١١٢٩ - مراجعة وتنقية كل القوانين والتشريعات بحيث يتم إصدار قانون موحد فى كل مجال من مجالات القانون ... ويتم بمقتضاه إلغاء كل القوانين والتعديلات السابقة ... فيصبح هذا القانون ولائحته المفسرة هو المرجع الوحيد للفصل فى أى خلاف ... وبهذا لا تحكم الموضوع الواحد عدة قوانين وعدة تعديلات ...

١١٣٠ - تحديد فترة زمنية كحد أقصى لصدور حكم نهائى فى كل القضايا ؛ فيكون الحد الأقصى للفصل فى القضايا المدنية والتجارية هو سنة واحدة ، ويكون الحد الأقصى للفصل فى القضايا الجنائية هو سنتان وذلك من وقت تحريك الدعوى القضائية ...

١١٣١ - إلغاء ندب القضاة للعمل فى جهات حكومية أخرى وذلك حتى لا يتأخر الفصل فى القضايا ...

١١٣٢ - التدقيق فى تعيين المحضرين ومراقبة أعمالهم وتقييم أدائهم شهرياً بناء على ما أنجزوه وما لم ينجزوه من إعلانات ... وتوقيع الجزاءات عليهم فى حالة تقصيرهم فى أعمالهم ...

١١٣٣ - تحديد ميعاد ثابت لبدء جلسات المحاكم فى جميع القضايا فى كل المحافظات وكذلك بدء النيابة العامة أعمالها وتحقيقاتها وليكن الساعة ١٠ مثلاً (وإن كنت أفضل أن يتم ترك تحديد الساعة لمجلس القضاء الأعلى) وذلك من أجل مزيد من الانضباط والتنظيم ... فالنظام والانضباط هما أساس النجاح فى كل مجتمع ، وفى كل دولة ، وفى كل عمل ...

١١٣٤ - دراسة فكرة تخصص المحامين فيصبح هناك محام مدنى ، ومحام جنائى ، ومحام تجارى ، ومحام شرعى ، وهكذا ... وهذا التخصص سوف يساعد كل محام على حدة على التمكن والإبداع فى تخصصه تماماً مثلماً يحدث مع الأطباء والمهندسين والمدرسين ... فالتخصص من حيث المبدأ هو الخطوة الأولى للنجاح والتفوق والإبداع ... وبالتالى سيعود هذا التخصص على السادة المحامين بمزيد من النجاح والأرباح ...

١١٣٥ - تقوية جهاز تنفيذ الأحكام وزيادة مرتباته ... وتشديد الرقابة عليه ... وخضوعه للمساءلة فى حالة تقصيره فى عمله ...

١١٣٦ - تولى مجلس القضاء الأعلى لجميع شئون القضاء مالياً وإدارياً ومهنياً ، وفصل ميزانية القضاء عن ميزانية وزارة العدل ...

١١٣٧ – إنشاء جهة قضائية **منفصلة** لكى تنظر الفصل فى المنازعات التى قد تحدث بين رجال القضاء وغيرهم وسواء كان أحد رجال القضاء شاكياً أم مشكواً فى حقه ...

فذلك سيكون أقرب إلى تطبيق المبدأ الثابت فى العدالة وهو عدم جواز أن يكون الخصم هو الحكم فى نفس **الوقت** أو أن تكون له علاقة به قد تؤثر على حيادية القاضى عند الحكم ...

١١٣٨ – *تنص* **المادة ٩٧ من الدستور على أن** " التقاضى حق مصون ومكفول للكافة ، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضى وتعمل على سرعة الفصل فى القضايا ، ويحظر تحصين أى عمل **أو قرار إدارى من رقابة** القضاء ، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعى ، والمحاكم الاستثنائية محظورة .. " ...

القضاء من المؤسسات التى يجب **دائماً** أن تعيد تصحيح

مسارها بنفسها وباستقلالية تامة

قرارات متنوعة

١١٣٩ – قيام كل حى أو مركز أو مدينة بإصدار جريدة ورقية ، وكذلك موقع إليكترونى ، وتطبيق على برامج الأندرويد ، وكذلك صفحة على الفيس بوك بحيث يتم فيها نشر كل المعلومات والبيانات التى يحتاج إليها المواطن وكذلك المشروعات التى ستقوم بها الدولة فى هذه المناطق وكذلك حوارات مع كل المسئولين للإجابة على أسئلة المواطنين وتلبية احتياجاتهم ... وكذلك نشر إعلانات الوظائف فى هذه المنطقة وإعلانات البحث عن عمل وكذلك الإعلانات التجارية والأنشطة المتنوعة والمختلفة التى تقدمها أجهزة الدولة أو القطاع الخاص ...

١١٤٠ - تخصيص إدارة فى وزارة التضامن الاجتماعى تتولى حصر سيارات تكريم الإنسان (دفن الموتى) الموجودة فى المساجد والجمعيات الخيرية ؛ بحيث لو كانت هناك وفرة فى بعض المناطق لتلك السيارات قامت الإدارة بتنبيه الجمعيات والمساجد الأخرى التى ترغب فى شراء سيارة ... وذلك حتى لا يكون هناك فائض فى السيارات لا يتم استعماله ... وبالتالى ستقوم الجمعيات والمساجد بتوجيه الأموال التى كانت مخصصة لشراء السيارة إلى وجه آخر من وجوه العمل الخيرى ...

١١٤١ - تجريم قيام أى مصرى برفع أى علم غير العلم المصرى ... فى أى مكان فى مصر وفى أى منتدى أو فى أى مناسبة (ماعدا المؤتمرات الرسمية التى تعقدها الدولة والهيئات الرسمية بالطبع) ...

١١٤٢ - إصدار بطاقة بيانات لكل طفل بدءاً من السنة العاشرة ، ويتم إلغاؤها عند بلوغه سن السادسة عشرة واستخراجه بطاقة الرقم القومى ... وذلك حتى يتعود أبناؤنا من صغرهم على إثبات شخصياتهم والاعتداد بها ...

١١٤٣ - إنشاء أماكن فى كل ميدان أو شارع رئيسى لتقديم خدمات للجمهور مثل البحث عن المفقودين أو تسليم أشياء مفقودة ... على أن يعمل فى هذه الجهات من يرغب ممن تعدوا سن التقاعد ... ويتم ربط هذه الأماكن بأقسام الشرطة والتنسيق بينهما فى المعلومات ...

١١٤٤ - من أجل زيادة انتماء المصريين وفخرهم بمصريتهم ؛ ومن أجل تشجيع وتحفيز كل المصريين على العمل ؛ ومن أجل تأكيد قيمة اعتزاز الدولة بمواطنيها الناجحين والمبدعين ستقوم الدولة بطباعة صور بعض الذين أضافوا لمصر والمصريين من كل المجالات على صفحات جواز السفر المصرى مثل جمال عبد

الناصر / أنور السادات / أحمد زويل / مجدى يعقوب /سعد زغلول / مصطفى كامل / أم كلثوم / محمد عبد الوهاب / عبد المنعم رياض / الشيخ الشعراوى /طلعت حرب / عباس العقاد / طه حسين / نجيب محفوظ ... الخ

١١٤٥ - السماح باستيراد وتجارة وبيع الألعاب النارية مثل البمب ، والصواريخ ، والشماريخ وغيرها ... مع تحصيل الضرائب والجمارك عليها ، أو السماح بتصنيعها فى مصر تحت رقابة من الدولة ... فالواقع يقول إن منعها لم يؤثر يوماً ما على وجودها وانتشارها ... وبالتالى فإن ما يحدث هو أنه يتم تهريبها وبيعها بعيداً عن رقابة الدولة وتضيع على الدولة حصيلة لا بأس بها ... على حين يدفع المهربون الأموال الطائلة لكل من يساعدهم على التهريب ثم تقوم الدولة بتحريك رجال الشرطة والمباحث من أجل محاولة مصادرة تلك الألعاب وبالفعل تنجح فى مصادرة الكثير منها ... ولكنها أيضاً تفشل فى مصادرة الكثير والكثير والكثير منها ... وهو ما نراه ونسمع أصواته فى الأعياد والأفراح والاحتفالات ؛ وبالتالى تضيع كل المجهودات والإجراءات التى تقوم بها الدولة ورجالها هباءاً أو بدون أى فائدة ... فلا الدولة وفرت مجهودات رجال الشرطة والتموين ولا هى حصلت على الضرائب والجمارك ... بل ساعدت على زيادة تكلفة وغلاء أسعار تلك الألعاب على المواطنين نتيجة للمبالغ التى يتم إنفاقها على التهريب والاتجار فيها سراً ...

والحل لكل ذلك هو السماح باستيرادها وتجارتها فتحصل الدولة الضرائب والجمارك على ذلك ... ويمنع تهريبها ... ونسد خانة من خانات الفساد ... وتقل أسعارها للمواطنين ... ولا يشعر من يتعامل فيها بشعور المجرمين الخارجين عن القانون ...

أما من ناحية أضرارها على الصحة وما يمكن أن تسببه من حوادث فيمكن للدولة أن تشترط كتابة تعليمات الاستعمال والتحذيرات على عبوات تلك الألعاب ... كما يمكن شرح كل ذلك فى وسائل الإعلام المختلفة ...

١١٤٦ - بالنسبة لعمال اليومية فى الأعمال المعمارية وعمال الفواعلية ... والذين يبحثون عن عمل ؛ وذلك بالجلوس فى الشوارع والميادين المعروفة بتجمعات هؤلاء العمال فسوف يتم تنظيم أعمالهم عن طريق تجهيز أماكن مجهزة لكى ينتظروا فيها من سيتفقون معه على أعمالهم ؛ بحيث تكون هذه الأماكن جيدة الشكل والتجهيزات ، بها مقاعد مريحة ، وبها دورات مياه وبها كافيتريات صغيرة ، وسيكون كل ذلك مقابل جنيه واحد من العامل يدفعه فى حالة خروجه للعمل وجنيه واحد من طالب الخدمة الذى سيتفق مع العامل ...

أما ما سيتم اشتراطه على العامل فهو وجوب التأمين الصحى على نفسه حتى يمكن للدولة الارتقاء بالمنظومة الصحية لجميع المواطنين ...

كما سيتم الاشتراط على هؤلاء العمال بوجوب اشتراكهم فى النقابة الخاصة بعمال اليومية وسيكون ذلك مجاناً ؛ وذلك حتى يمكن تدريبهم ، وتأهيلهم ، وتوعيتهم ، وإمدادهم بالأدوات المساعدة لهم فى أعمالهم حتى لا يتعرضون لإصابات خطيرة أثناء عملهم ...

١١٤٧ - السماح لأصحاب الأعمال ممن يرغبون فى أن تكون مهنتهم فى بطاقة الرقم القومى وفى جواز سفرهم هى رجل أعمال بأن تتم كتابة مهنتهم هذه فى البطاقة ؛ وذلك مقابل أن يكون صاحب العمل هذا لديه من العاملين المؤمن عليهم ما لا يقل عن ١٠٠ عامل لمدة تأمينية لا تقل عن ٣سنوات ...

وكذلك عمل مهنة أخرى إسمها رجل أعمال متميز ويستحقها من يكون لديه أكثر من ٥٠٠ عامل مؤمن عليهم لمدة تأمينية لا تقل عن ٣سنوات ...

١١٤٨ - إلغاء الجهات الحكومية المتشابهة أو دمجها مع بعضها البعض ؛ وذلك حتى نمنع الازدواجية ، وتتوحد الجهود ، وتزيد الفاعلية والتأثير ، وتقل الفجوات وتقل معها المشاكل التى تحدث بسبب تعدد الجهات واشتراكها فى عمل واحد أو اشتراكها فى مسئولية واحدة عن مهمة واحدة ...

١١٤٩ - سأصدر قراراً جمهورياً بتغيير قواعد استحقاق المعاش للسادة الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين ؛ بحيث لا يستحق معاشاً دائماً ومستمراً طيلة حياته إلا من أمضى فى منصب الوزير أو فى منصب المحافظ ٣سنوات فأكثر ... أما إذا قلت مدة بقائه فى المنصب عن ٣ سنوات فستكون قيمة المعاش بما يعادل ضعف المدة التى أمضاها فى الوزارة ... فليس من العدل أو المنطق أن يقضى وزير أو محافظ أو رئيس وزراء فترة ولتكن شهوراً أو سنة على سبيل المثال يكون فيها أداؤه سيئاً فيتم تغييره ؛ ومع ذلك يظل يحصل على معاش عشرات السنوات وأحياناً تستمر حراسته أيضاً بعد تركه الوظيفة أو المنصب ... والهدف من هذا القرار هو التوفير فى ميزانية الدولة ...

بالإضافة إلى توفير حافز لكل مسئول لأن يجتهد بقدر طاقته وينجح فى عمله ويطور من مؤسسته لكى يبقى فى منصبه أكبر فترة ممكنة ليستحق بعد ذلك معاشاً دائماً ...

١٠٥٠ - منع برامج المسابقات الوهمية والمنتشرة على شاشات التليفزيون والتى تتم عن طريق الاتصال بـ رقم تليفون أرضى أو تليفون محمول ... حيث إن الرقابة على هذه المسابقات غير فعالة ... وجزء منها غير صادق أو أمين ... ويتعرض المتصلون لحالة خداع ... ولا تكون هناك جوائز ولا يوجد فائزون فى هذه المسابقات ...

١٠٥١ – رغم إيمانى واقتناعى التام بأن التبرعات لا تكفى لحل مشكلة ما ... وأن الطريق الأفضل والأنسب لحل مشاكلنا هو زيادة الإنتاج فى كل المجالات المتاحة بكل الطرق الممكنة إلا أنه لا بأس بجوار ذلك من بعض الأساليب التى يمكن بها توفير وتدبير الأموال للمساعدة فى حل بعض المشكلات مثل بناء مدارس ، أو بناء مستشفيات فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك ، أو المساهمة فى حل مشكلة مثل أطفال الشوارع ، أو التبرع لبنك الفقراء ...

ومن بين هذه الطرق التى أقترحها : -

١٠٥٢ – إقامة مزاد علنى لبيع لوحات السيارات التى تحمل حروفاً وأرقاماً مميزة ...

١٠٥٣ – عرض سيارات فاخرة فى صالات السفر بالمطارات وفى المولات التجارية الكبرى للبيع بطريقة اليانصيب ؛ بحيث يتم عرض سيارة ثمنها مليون أو ٢ مليون جنيه مثلاً ... ويتم بيع كوبونات يانصيب تبلغ قيمتها الإجمالية ٥ ملايين جنيه مثلاً ويكون كل كوبون بمبلغ ١٠٠ جنيه مصرى أو ٥ دولارات ، وبعد اكتمال بيع كل الكوبونات يتم إجراء سحب لتحديد الفائز بالسيارة ويتم توجيه المبلغ الزائد على تكلفة السيارة إلى المشروع الذى سيتم تحديده والإعلان عنه بجوار السيارة ويمكن أيضاً عرض سيارة فاخرة فى كل محافظة من محافظات مصر وبيعها بنفس الطريقة على أن يتم توجيه المبالغ إلى مشروع بنفس المحافظة وبشرط أن يتم الإعلان عنه بجوار السيارة ...

١٠٥٤ – إقامة ملتقى للتصوير مع مشاهير المجتمع بحيث تتم دعوة بعض نجوم المجتمع من كل المجالات إلى أحد الأماكن ليلتقط معجبوهم معهم الصور التذكارية ؛ على أن يكون دخول هذه الأماكن مقابل تذكرة ؛ كذلك يمكن عقد ملتقى لمشاهير لاعبى الكرة بحيث يقومون بالتوقيع على بعض الكرات أو التيشيرتات ويكون هذا التوقيع مقابل مبلغ معين يذهب لأحد المشروعات ...

١٠٥٥ - كذلك يمكن مناشدة شركات التليفون المحمول لكى تتبرع ببعض أرقام التليفونات المميزة فيقام عليها مزاد علنى يذهب عائده إلى أحد **المشروعات** ...

١٠٥٦ - كذلك يمكن إقامة حفلات غنائية ، ومباريات كرة بحيث يذهب كل عائد التذاكر والإعلانات إلى **مشروع ما** أو تنمية مجال ما ...

١٠٥٧ – تمثل إيرادت السياحة بجانب إيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج المصدر الأكبر للعملات الأجنبية فى مصر ... وفى الحقيقة ورغم أهمية السياحة والتى أتمنى أن تتضاعف إيراداتنا منها ... وهذا بالفعل ما نستحقه إلا أننى أتمنى فى الوقت نفسه ألا تصبح لإيراداتنا من السياحة تلك الأهمية التى نعولها عليها ...

وبمعنى أكثر وضوحاً فإننى فى هذا البرنامج أهدف إلى العمل بالتوازى على محورين :-

المحور الأول : هو العمل من أجل زيادة إيرادات مصر السياحية ووضع السياحة المصرية فى مكانة أفضل على خريطة السياحة العالمية ...

المحور الثانى : وهو أن **نعمل ، وننتج ، ونتطور** ، ونتقدم اقتصادياً كما لو **كنا** لا نملك أى مقومات سياحية **ولا نحتاج ولا ننتظر أى** إيرادات من السياحة ؛ فإن انتعشت السياحة أو انخفض إيرادها كانت إيراداتنا من الصناعة والإنتاج تكفينا لكى نحقق تقدماً اقتصادياً ملحوظاً ... **والمعنى المقصود من** وراء هذا التوجه هو الحرص على أن تكون مصادر قوتنا الاقتصادية مصادر ذاتية ومستقرة إلى حد كبير ... **ولا تعتمد على** مصادر سريعة التغير والتأثر ... **وأن** نملك فيها قراراً مستقلاً ...

١٠٥٨ - هناك عوامل كثيرة جاء ذكرها فى عدة نقاط وسوف يترتب على تطبيقها توفر عوامل مساعدة على نجاحنا فى تقديم منتج سياحى أفضل ومن تلك العوامل حل مشاكل المرور ، **والنظافة** ، وكذلك محو الأمية ، والاهتمام بالتعليم ، وزيادة تعلم اللغات ، وكذلك نشر الوعى السياحى ...

١٠٥٩ – المنتج السياحى فى مصر متعدد من سياحة شاطئية إلى سياحة الآثار إلى سياحة المزارات الدينية إلى سياحة السفارى إلى السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات ... وكل هذه الأنواع من السياحة مازالت قابلة للتطور والزيادة ، وبالإضافة إلى كل أنواع السياحة السابقة مطلوب أيضاً العمل على زيادة تنويع المنتج السياحى بحيث تصبح هناك سياحة تعتمد على **الطابع المصرى والعادات والفولكلور المصرى** ... ويصبح هناك منتج سياحى عالمى ... وكذلك مطلوب دائماً العمل من أجل التجديد والإبداع فى المنتج السياحى ...

١٠٦٠ – يجب الاهتمام دائماً بتوفير التدريب لكل من يعمل فى مجال السياحة وبالتالى لابد للعمل فى السياحة من اجتياز دورات لكى يكتسب فيها المتدرب مهارات أفضل فى كيفية التعامل مع السائحين ... **وكذلك لابد**

من حصول كل سائق يعمل فى مجال السياحة على دورة تدريبية يعرف بها كل آثار ومعالم مصر ومتاحفها وأماكنها وكل بياناتها ... ويجب أن يكون حسن التعامل مع السياح أحد الدروس التى يدرسها الطلبة فى المدارس الإعدادية والثانوية ...

وفى كل الأحوال يجب أن تعمل الدولة بأجهزتها الإعلامية المتنوعة على تغيير فلسفة التعامل مع السائح من الحرص على كسب أكبر مبلغ منه إلى الحرص على توفير أكبر قدر من الرضا والسعادة للسائح ... **فالمكسب** الحقيقى من التعامل مع السائح هو أن يتكون لديه انطباع جيد عن مصر ، وأهلها ، وحسن معاملتهم ، **وحسن** ضيافتهم ، وصدقهم ، وأمانتهم ، وأن يمتلك ذكريات جميلة من الفترة التى قضاها فى مصر ؛ **وبالتالى سوف** يصبح هذا السائح دعاية متحركة لمصر ، وسيعمل على عودته مرة أخرى وسيرشح مصر كمزار سياحى لمن يعرفهم ... **كما** سيكتب انطباعاته على مواقع التواصل الاجتماعى ؛ وبالتالى سيكون مكسب مصر ومكسب العاملين فى السياحة أضعاف ما كان سيتحقق من السائح الواحد ...

١٠٦١ – زيادة أعداد رحلات الطيران غير المنتظم (**الشارتر**) ... وذلك من أجل تخفيض سعر رحلات الطيران وتغطية المناسبات السياحية الخاصة ...

١٠٦٢ – العمل على تنويع المصادر السياحية وعدم اقتصارها على السياحة العربية والروسية وبعض البلاد الأوروبية ... **والعمل على اكتساب** المزيد من السياحة الآسيوية والإفريقية ...

١٠٦٣ – زيادة رحلات الطيران الداخلى فى مصر بحيث يستطيع السائح **الأجنبى** زيارة أكثر من محافظة فى **الوقت** نفسه الذى سيقضيه فى مصر ...

الأمن القومى

١٠٦٤ - الأمن القومى هو كل ما يحمى الدولة وشعبها ووجودها وحدودها من التهديدات والأخطار الداخلية والخارجية ...

١٠٦٥ - ولذلك فإن مفهوم الأمن القومى لا يمكن أن يقتصر على قضية واحدة أو بعد واحد ؛ وإنما يشمل كل ما يمكن أن يهدد المجتمع والدولة ولذلك فإن الأمثلة الآتية كلها تعتبر فى نظرى أمناً قومياً ...

أ – توفير التنمية الاقتصادية لكل الشعب أمن قومى ...

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية أمن قومى ...

ج – كفالة الحريات لجميع المواطنين أمن قومى ...

د – قوة الدولة عسكرياً أمن قومى ...

هـ - وجود رؤية واضحة للدولة فى كل المجالات وخطة لتنفيذها أمن قومى ...

و – قوة انتماء الشعب وخاصة الشباب للوطن ومدى استعدادهم للتضحية من أجله أمن قومى ...

ز – إحساس المصريين بالتفاؤل والأمل أمن قومى ...

ح – التعليم أمن قومى ...

ط – صحة المواطنين أمن قومى ...

ى – تقدم البحث العلمى فى مصر أمن قومى ...

ك – راحة المصريين وسعادتهم أمن قومى ...

ل – ثقة المواطنين فى نظام الحكم أمن قومى ...

م – وحدة المجتمع وترابطه وتماسكه قضية أمن قومى ..

ن – نوعية غذاء المصريين وممارساتهم الرياضة ودرجة ثقافتهم هى قضايا أمن قومى ..

المرأة

١٠٦٦ - بداية اسمحوا لى أن أرفض وجهة النظر التى تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة والعمل من أجل تمكينها وإعطائها حقوقها ...

وجهة نظرى فى ذلك الرفض أن المرأة ليست أقل من الرجل فى الحقوق ... وأنه لا يجب أن ينظر مجتمع الرجال إلى مجتمع النساء نظرة استعلاء ... وأنهم من يملكون المنح ، ومن يملكون المنع ؛ وبالتالى فإن النساء أقل من الرجال فى الحقوق والصفات ... ولذلك يرى البعض ضرورة استمرار الفوارق بينهم وبين النساء ... على حين يتفضل البعض الآخر فيقولون إنهم سيعملون على تمكين المرأة وإعطائها حقوقها ...

١٠٦٧ - لست من أنصار هذا الرأى السابق ... وأرى أنه ليس من حق الرجال أن يقرروا حقوق المرأة فى المجتمع فبعضهم يعطونها حقوقاً وبعضهم ينكرونها ؛ وإنما أرى وأتمنى وسوف أعمل على أن نسعى جميعاً إلى وضع فلسفة واحدة ثابتة للمجتمع لا تتغير بتغير المسئول ... ولا تتأثر بنفسية الرجال ... هذه الفلسفة هى أن للمرأة عامة ولكل سيدة على وجه الخصوص الحق فى أن تحدد ماذا تريد ... وأن تقرر ماذا ستفعل ... وذلك كله فى إطار ما يوفره لها الدستور والقانون والشرع من حقوق ...

وعلى المجتمع ... وعلى الدولة ... وعلى نظام الحكم أن يوفر الفرص للجميع (رجالاً ونساء) ويزيل العقبات من أمام المجتمع (رجالاً ونساء) ويعمل على إنجاح الجميع (رجالاً ونساء) ...

١٠٦٨ - أتكلم هنا عن أغلب الحقوق التى يجب أن يحصل عليها كل إنسان مثل الحق فى التعليم ـ والحق فى محو الأمية ، والحق فى العمل ، والحق فى التعبير ، والحق فى الأمن ، والحق فى العلاج ، والحق فى اللجوء للقضاء ، والحق فى تحديد مستقبله ... إلخ .. فهذا من وجهة نظرى هو التقدير والتكريم والتمكين الحقيقى للمرأة ... أن نترك لها الحرية والحق فى اختيار ما تريد ...

١٠٦٩ - ولكن وبسبب طبيعة المرأة التى ميزها بها الله والمسئوليات التى تقوم بها فى الحياة من كونها ربة بيت ، أو زوجة ، أو أماً فإن هناك بعض الإجراءات التى يجب اتخاذها لكى تعينها على حسن القيام بهذه الأدوار فى حالة ما إذا كانت فى حاجة إليها :-

١٠٧٠ - توفير وسائل مواصلات خاصة للنساء مثل خطوط أوتوبيسات وسيارات أجرة (تاكسى) وذلك حفاظاً على كرامة المرأة وتعبيراً عن احترام المجتمع لها ...

١٠٧١ - التوعية فى كل القضايا الخاصة بالمرأة مثل زواج القاصرات ... وحرمان المرأة من الميراث فى بعض المناطق فى مصر ... وإطلاق حملات التوعية من أجل تغيير نظرة الدونية التى ينظرها البعض للمرأة والقضاء على فكرة التمييز ، أو إضعاف دور المرأة فى المجتمع ، أو التقليل من حقوقها ...

١٠٧٢ - إطلاق حملات التوعية بخصوص ضرورة حسن معاملة المرأة وأن نستوصى بها فى معاملاتنا ... وضرورة العمل على عودة قيم المروءة والشهامة ...

١٠٧٣ - توفير فرص عمل فى المنزل لربات البيوت مثل مشروعات زراعة الأسطح ، ودعم مشروعات تربية الدواجن والأرانب بالمنازل بتوفير مستلزماتها بأسعار مدعمة ... بالإضافة إلى دعوة المصانع إلى توفير أعمال التجميع وإسنادها إلى ربات البيوت ؛ فيصبح ذلك عاملاً مساعداً على زيادة دخل ربات البيوت والأسر التى تحتاج إلى ذلك ؛ بالإضافة إلى توفير التكلفة على المصانع ...

١٠٧٤ - إنشاء كلية جديدة يكون الهدف منها هو مساعدة الزوجات والأمهات وربات المنازل على حسن إدارة حياتهن وبيوتهن ... فالهدف من الدراسة فى هذه الكلية ليس الالتحاق بالعمل ... وإنما هو حسن إعداد المرأة للمهمة الأساسية التى خلقها الله من أجلها وهى كونها أماً وزوجة ... فنحن مجتمع شرقى الطباع ، ومازال الكثير من الرجال والسيدات يرون أن أهم وظيفة يمكن أن تقوم بها المرأة هى أن تكون زوجة وأماً وربة منزل ، وإذا كان التعليم على اختلاف مناهجه يحاول أن يساعد المرأة على أن تكون طبيبة أو مهندسة أو محامية أو مدرسة أو محاسبة ... إلخ فإنه يجب ألا يغفل التعليم أيضاً أن يوفر للمرأة دراسة تساعدها فى إدارة حياتها إذا لم تكن ترغب فى العمل خارج المنزل ...

ومن المواد التى أقترح أن يتم تدريسها فى هذه الكلية :-

أ - الإسعافات الأولية للأطفال والكبار ... والرعاية الصحية للمرأة أثناء الحمل والرضاعة ، والعناية بالطفل ومراحل نموه ومساعدته وتربيته لكى يكون مبدعاً ... وكذلك كيفية التعامل مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ... وكذلك كل ما يتعلق بالصحة النفسية ، والعلوم الأسرية التربوية ... وفن التعامل مع المراهقين وكبار السن ...

ب - مهارات الاستذكار مع الأولاد ... وكيفية التعامل مع طبائع الأطفال المختلفة ...

ج - فن اختيار شريك الحياة والتعامل معه ... ومع الحمو والحماة ... وغيرهما ... والذكاء الاجتماعى ، وفن الإتيكيت ، وتنظيم الاحتفالات ، وتقديم الهدايا ...

د - المهارات اليدوية مثل خياطة الملابس ، والتريكو ، والكروشيه ، والتطريز ؛ وكذلك التعرف على الأجهزة الكهربائية الحديثة ، واستخداماتها ، وكيفية الحفاظ عليها وأعمال الصيانة المنزلية الأساسية ... وأنواع الأخشاب والزجاج والعناية بهما ... ومواد وأدوات النظافة وأنواعها واستخداماتها ... وكيفية إعادة استخدام المخلفات بشكل مبسط ...

هـ - أساسيات إدارة المنزل مثل الطهى بكل أنواعه وكيفية تخزين الطعام ، والحفاظ عليه ، وأسس وقواعد التغذية السليمة ، وفوائد الطعام ، والاستشارات الغذائية ، والتغذية الوقائية ...

و – كيفية حسن إدارة الموارد المالية للأسرة والاستغلال الأمثل لدخل الأسرة ، وفن إدارة الأزمات داخل الأسرة ، وكيفية إدارة الطوارئ ...

ز - بعض الرياضات المنزلية الخفيفة التى تنشط الجسم والذاكرة وتساعد على زيادة اللياقة ... وكذلك فن الديكور وتنسيق الألوان والحدائق والزهور والأثاث وأحجامه واستخداماته وكيفية التعامل معه بالإضافة إلى علوم طاقة المكان وتأثير الألوان ...

ح - بعض الصناعات المنزلية التى يمكن أن تزيد من دخل الأسرة أو تقلل من نفقاتها مثل صناعة المربات / المخللات / الحلويات / الكيك / الغزل / الشمع / الصابون / تربية الطيور / الحيوانات الأليفة / الأسماك / المشغولات اليدوية / حفر الخشب / الرسم على الزجاج / صناعة العرائس / ... الخ

وبجانب الدراسة المنتظمة فى هذه الكلية تكون هناك دورات ودبلومات متخصصة تقدمها الكلية فى بعض المواد وبعض التخصصات ؛ وذلك للراغبات فى الحصول على هذه الدورات ...

١٠٧٥ – إن تعليم وتثقيف امرأة واحدة لا يعنى فقط تعليم إنسان واحد وإنما يعنى تعليم وتثقيف أجيال كثيرة قادمة ؛ فمن الصعب جداً أن تسمح امرأة متعلمة لأولادها أو لأحفادها بألا يكونوا متعلمين ... لذلك يجب الحرص على محو أمية المصريات اللاتى لم يلتحقن ... وكذلك يجب الحرص على إلحاق كل الفتيات فى سن الدراسة بالتعليم والاستمرار فيه ... ولا بأس فى ذلك من منح الدعم لمن يحتاج إليه لكى يستمر فى الدراسة والتعلم ... وبالتوازى مع ذلك يتم تشديد العقوبة على من لا يستمر أو لا يلتحق بالمدرسة ...

١٠٧٦ - توفير برامج تنمية ودعم للمرأة المعيلة [٣٦] **واعفائها** من بعض الالتزامات (هى ومن تعول) وإعطاء الأولوية لها فى مشروعات بنك الفقراء ...

[٣٦] * عدد السيدات الأرامل فى مصر ٣ ملايين أرملة وعدد السيدات المطلقات ٤٦١ **ألف مطلقة** ..

١٠٧٧ - الدين هو المرجعية الفكرية والأخلاقية والقيمية والوجدانية الأساسية للشعب المصرى ... وهو العنصر الأساسى فى تشكيل الشخصية المصرية ... فلا يمكننا أن نحيا بغير الدين ... ولا يمكننا أن نتخيل أن يتم تهميش دور الدين فى حياة المصريين ... ولا يمكننا أن نتخيل استمرار واستقرار المجتمع المصرى والدين ليس فى قلب وعقل ووجدان أبنائه ...

١٠٧٨ - على الدولة ومسئوليها ومؤسساتها أن تتخذ من الوسائل والآليات والنظم والإجراءات كل ما يساعد الناس ويمكنهم ويعينهم على فهم وتأدية شعائر دينهم بشكل صحيح ... وهذا من حقوق المواطن الأساسية على **الدولة** ، وهو أن توفر له الوسيلة والطريقة لعبادة الله ...

لكن على المستوى السياسى والكيانات السياسية والعمل السياسى ورغم أن الدين يعتبر مشكلاً أساسياً لعقل **ووجدان الإنسان المصرى** ، ويؤثر بالتالى على أفكاره السياسية ، والاقتصادية ، وعلى توجهاته ، وانحيازاته ؛ **إلا أن رفع** الشعارات والرايات الدينية فى العمل السياسى فى مجتمع يعانى من الأمية ، **والفقر ، والمرض ،** والجهل ، **والازدحام ، والغلاء** ، والضغوط الحياتية المتعددة ، **والظلم** ، والقهر ، **والفساد** ... هو أخطر ما يمكن أن يفعله مجتمع بنفسه لكى يتصارع ويتعصب ويتطرف ويدمر نفسه بنفسه ؛ وبالتالى يؤدى الحديث باسم الدين فى السياسة فى هذه الظروف إلى مزيد من انقسام المجتمع وتناحره ودخوله فى دوامة من الصراع **المدمر** ...

ووقتها لن يلتفت أحد إلى الاهتمام بقضية مثل التعليم ، **أو الصحة ، أو الاقتصاد ، أو الأخلاق ، أو الإنتاج** ؛ فالخلاف الدينى سيصبح هو الأهم وهو من له الأولوية على كل المشاكل ؛ لذلك وحتى تتغير ظروف المجتمع ، وحتى يتم حل مشاكل المجتمع فإنه يجب فصل الدين عن الدولة ولكن لا يتم فصله عن المجتمع ... يجب فصل الدين عن الأحزاب ... بمعنى أنه يجب فصل الدين عن السياسة وليس فصل الدين عن السياسيين ... **ولشرح ماسبق أقول** : إن من حق كل مواطن وكل سياسى أن يتعلم دينه وأن يفهمه ، ويفهم أوامره ، ونواهيه ، وأحكامه ، والحكمة منها ... ومن حقه أن يتفقه فى دينه ، ويتدبر ، ويستنبط من الدين كل ما يراه صالحاً لإصلاح دنياه وحياته وحياة المجتمع (**وعلى الدولة أن تساعده فى ذلك**) ؛ ومن حق السياسيين أيضاً أن يستخرجوا برامجهم ويكونوا أفكارهم بالطريقة التى يرونها وعلى حسب وجهات نظرهم المختلفة للأديان ... ولكن ما ليس من حقهم هو أن يدعوا أنهم يتكلمون باسم الدين ويعبرون عنه ويمثلونه ... وأن يدعوا الناس

لانتخابهم لأنهم يمثلون الدين ، وأن ما يصدر عنهم هو تعبير عن مقاصد الشريعة وأهدافها ... وأنهم الأقرب لتطبيق تعاليم الدين من غيرهم ... وأن أفكارهم هى الأقرب لتعاليم الدين من أفكار غيرهم ...

والهدف من ذلك هو أن يظل الدين وتعاليمه النبع الصافى والمستمر الذى يرتوى منه الجميع بدون أن يدعى أحد ملكيته له واحتكاره لفهمه ... فالدين ملك الجميع سواء أخذ منه البعض بالقليل أو أخذ منه البعض الكثير ... ولا يحق لأحد أن يحتكره أو يزايد على غيره بأنه أكثر علماً وفهماً وتطبيقاً ... والسماح بذلك مدعاة إلى الاختلاف والانقسام والمزايدة قد يستعملها البعض لاحتكار ما هو ملك الجميع ...

١٠٧٩ - والمقصود من ذلك هو أن الهدف من السياسة والعمل بها هو حل مشاكل الناس ، لذلك فإننا يجب علينا أن نركز وأن نستهدف حل مشاكل الناس المتعددة مثل الفقر ، والجهل ، والمرض ، والبطالة ، والفساد والظلم ... إلخ وأن يتنافس الجميع من أجل هذا الهدف ... من يرى أننا يجب أن نستخرج حلول هذه المشاكل من الدين فليستخرج الحلول ويقدمها ؛ ومن يرى أننا يجب أن نقلد الآخرين الناجحين حتى ولو خالفونا فى الدين فليستخرج الحلول ويقدمها ... وهكذا تصبح المنافسة بين السياسيين على نوعية الحلول والمقارنة بينها من أجل تغليب أفضلها ... وليس المنافسة على من يدعى أنه الأقرب للدين أو الأكثر تمثيلاً له أو الأكثر رفعاً لراياته وترديداً لشعاراته ...

وبهذا فإن المجتمع سيطالب كل السياسيين بتقديم الحلول بكل تفاصيلها لكل المشاكل التى يعانى منها ؛ أى أنه سيطالب من كان فى الماضى يرفع الشعارات الدينية أن يتجه إلى التعمق فى الدين وأن يبذل مزيداً من البحث والجهد والفكر والتدبر لكى يستخرج الحلول من الأحكام والأوامر والنواهى ...

١٠٨٠ - وبذلك فإننا سنحقق المراد من السياسة ، والمراد من الدين وهو إصلاح شئون الحياة وتسهيل حياة الناس ، وتذليل العقبات من أمامهم ، وتيسير كل شئونهم ...

١٠٨١ - تجديد الخطاب الدينى

- لا أوافق ولا أقبل ما يسمى بتجديد الخطاب الدينى ... فنحن لا نملك أن نغير فى الدين ولكننى سأدعو إلى نشر الوعى الدينى ولا يعنى ذلك فى فهمى أن نحذف من الدين شيئاً كما لا يعنى أن نضيف إليه شيئاً ... وإنما يعنى أن نفهمه ونفهم مقاصده ... وننشر ذلك الفهم والوعى بأسلوب ولغة يفهمها الجميع ... كما يعنى دعوة العلماء إلى مزيد من التفقه وفتح باب الاجتهاد ... فالمجتمع فى أشد الحاجة إلى فهم الأديان ورسائلها السامية بما تدعو إليه من تعليم وأخلاق وتنمية روحية وسلام نفسى يساعد الإنسان على أن يحيا فى أفضل وأسعد حال ...

١٠٨٢ - كيف ستزيد إيرادات الدولة

وكيف يمكننا الإسراع فى سداد ديون مصر .. ؟

أ - الأموال التى ستوفرها الدولة بعد توقفها عن بناء المساكن وتوصيل المرافق للأراضى ...

ب - الأموال التى ستحصلها الدولة نتيجة تأجيرها للأراضى وهى إيرادات مستمرة وتتزايد عاماً بعد عام ... وستتزايد تلك الإيرادات مع كل زيادة لأعداد المصريين وللتوسع العمرانى ...

ج - الأرباح التى ستحققها الدولة من بيع المصانع التى ستنشئها ...

د - الضرائب التى ستحصلها الدولة من شركات توصيل المرافق التى سيتم إليها إسناد عمليات ترفيق المناطق والمدن الجديدة ...

هـ - الضرائب التى ستحصلها الدولة من تشغيل المصانع التى سوف تبنيها وتبيعها ...

و - الاموال التى ستحصلها الدولة من الباعة الجائلين ... وترخيص التوك توك ... وترخيص المبانى التى لم تكن مرخصة ... وتسجيل كل العقارات ...

ز - الضرائب التى ستحصلها الدولة نتيجة إدماج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ...

ح - الأموال التى ستوفرها الدولة نتيجة التوفير فى استهلاك البنزين والسولار الناتج عن حل مشكلة المرور ...

ط - الضرائب والرسوم والتأمينات التى ستزيد نتيجة لزيادة المشروعات بعد طرح الأراضى بالإيجار ...

ى - الضرائب التى ستزيد نتيجة لزيادة النشاط التجارى والاقتصادى بعد المصالحات المجتمعية ...

ك - الضرائب التى سيتم تحصيلها مبكراً نتيجة لتغيير النظام المحاسبى الضريبى ...

ل - الأموال التى سيتم توفيرها نتيجة لتوقف تبوير الأراضى الزراعية ...

م - الأموال التى سيتم توفيرها من ميزانية الأمن بعد تحقيق المصالحة المجتمعية ...

ن - الأموال التى كانت تنفق على المساجين وتغذيتهم وحراستهم ومحاكمتهم وذلك بعد الإفراج عنهم ...

س - الأموال التى كانت تتجه للفساد وذلك بعد الإجراءات التى سيتم اتخاذها لمحاربة الفساد والقضاء على البيروقراطية والروتين ...

ع - **الأموال** التى سيتم توفيرها نتيجة لضغط الإنفاق الحكومى بدءاً من رئاسة الجمهورية ومروراً بكل الوزارات والمحافظات والهيئات الحكومية ...

ف - **الأموال التى ست**وفرها الدولة نتيجة للتوفير الذى سيحدث فى ميزانية الدعم بعد تحويله إلى دعم نقدى ...

ص – زيادة إنتاجية كل إنسان ... وذلك بعد الاهتمام بالتعليم وبالنقابات والحملات المجتمعية التى ستساعد على تغيير المجتمع إلى حال أفضل ...

محاربة الفساد

كيف ستتم محاربة الفساد .. ؟

١٠٨٣ - تبسيط الإجراءات فى كل المجالات ... والقضاء على الروتين والبيروقراطية والتخلى عن فلسفة الشك وعدم الثقة فى المواطن ... وإتباع فلسفة جديدة تنطلق وتبنى على الثقة فى المواطن ...

١٠٨٤ - العمل على تبسيط كل الإجراءات عن طريق تقليل الكثير من المستندات والأوراق والخطوات المطلوبة ... وعمل نموذج واحد يضم كل البيانات المطلوبة والإجراءات ... وتطبيق نظام الشباك الواحد (بقدر الإمكان) ؛ فكل المطلوب من المواطن أن يتقدم إلى شباك واحد ليتعامل مع موظف واحد فقط ... ثم تتولى جهة الإدارة بعد ذلك إنهاء جميع الإجراءات بدون إرهاق للمواطن وبدون أى تنقلات له من مكتب إلى مكتب ومن إدارة إلى إدارة ...

كما سيتم تحديد وقت زمنى لإنهاء الخدمة بحيث تلتزم فيه جهة الإدارة أو الجهة الحكومية بإنهاء الإجراءات فى خلال هذه المدة ...

١٠٨٥ - زيادة ساعات وأيام عمل الجهاز الإدارى للدولة سوف تضاعف من أعمال ومجهودات ونتائج أعمال كل الجهاز الإدارى للدولة مما سيساعد على سرعة إنجاز المهام ... وبالتالى سيتخلص المواطنون من الضغط الواقع عليهم من خوفهم من انتهاء ساعات العمل قبل إنجازهم مهامهم ... وسيساعد ذلك بالتأكيد على عدم احتياج المواطنين إلى التعاملات التى تتم خارج القانون أو تلك التى تتم بالمخالفة للقانون مقابل مبالغ مالية (الرشوة) ...

١٠٨٦ - إصدار قانون بإلزام كل جهة أو مصلحة حكومية بإصدار كتيب أو منشورات أو مطبوعات توضح وتشرح لكل مواطن الخدمات التى تقدمها تلك الجهة الحكومية وإجراءاتها وكيفية الحصول عليها ... والقوانين والإجراءات المنظمة لعمل هذه الجهات وهذه الخدمات ...

١٠٨٧ - توعية المواطنين بحقوقهم ... وكيفية حصولهم عليها ... وشرح الإجراءات المؤدية لذلك ... وسوف يتم ذلك فى كل وسائل الإعلام فتشرح واجبات الموظفين وحقوق المواطنين ... كما يتم شرح القوانين

والإجراءات وتفسيرها ... كما سيتم تعليق اللافتات والمنشورات فى كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتشرح للمواطن كل ما يحتاج إليه ...

١٠٨٨ -ستتم توعية المواطنين بالطريقة التى يمكنهم بها التقدم بشكوى ضد أى موظف سيقصر فى أداء مهام عمله ، أو يتعمد تعطيل مصالح المواطنين ، أو يسىء معاملتهم ، أو يطلب مقابلاً مادياً ، أو عينياً له مقابل أدائه مهام وظيفته ...

وسيكون ذلك عن طريق إلزام كل موظف عام بتعليق شارة فوق صدره يكتب فيها اسمه ووظيفته ورقمه الكودى والجهة التى يمكن للمواطن أن يشكوه لديها فى حالة حدوث مشكلة ما ... كما يتم توفير نماذج مطبوعة للشكاوى بحيث يسهل على المواطن استعمالها ...

كما يتم إلزام كل جهة إدارية بتعليق لافتة أو منشور فى كل حجرة يوضح أسماء كل العاملين فى هذه الجهة ومهام أعمالهم ومسئولياتهم ومواعيدهم واختصاصاتهم والموظف البديل للقيام بهذه المهمة فى حالة عدم وجود الموظف الأساسى ... مع بيان الجهة التى تتم شكوى الموظف لديها فى حالة وجود ما يستدعى الشكوى ...

وفى كل الأحوال يتم نشر ثقافة الشكوى فى وسائل الإعلام وتحفيز المواطنين على المطالبة بحقوقهم بدلاً من اضطرارهم لدفع رشاوى أو خلافه ...

١٠٨٩ - تعميم فكرة أو أسلوب الموظف البديل فى كل القطاعات والهيئات الحكومية فالمواطن ليس مسئولاً عن غياب موظف ، أو حصوله على أجازة ، أو قيامه بمأمورية ، أو وجوده فى اجتماع ، أو عدم وجوده فى مكان العمل لأى سبب ... ولا يصح أن تتعطل تعاملات أى مواطن مع الجهة الحكومية من أجل ذلك ...

وعلى جهة الإدارة دائماً أن يكون لديها موظف بديل لكل موظف متغيب بحيث ينجز أعمال المواطنين إنجازاً كاملاً غير منقوص ... ولا يتم تأجيلها بأى حال من الأحوال ...

١٠٩٠ - إلزام كل جهة حكومية بالإعلان عن ميزانيتها والمناقصات التى نفذتها وتعاقدت فيها مع جهات موردة وكذلك المزادات التى عقدتها أو الشراء بالأمر المباشر ... ويتم نشر هذه البيانات فى منشور وفى كتيبات بحيث يستطيع كل المواطنين المهتمين الاطلاع عليها ... والتقدم بشكاوى فى حالة حدوث انحرافات أو شبهة انحراف ...

١٠٩١ - تحسين ظروف الموظفين المادية ... ورفع الأعباء عنهم أو تخفيفها سوف يحفز الكثيرين منهم (من المتكاسلين أو ممن كانوا يستحلون الرشاوى) على الالتزام بالقانون ... ومن بين وسائل التحسين :-

أ - تغيير نظام إدارة الأرض من البيع إلى الإيجار بغرض العمران والاستعمال ، فسوف يخفف ذلك الظلم من الأعباء الواقعة على الموظف ، ويساعد على حل مشكلة الإسكان بالنسبة له إذا كان غير متزوج ، وبالنسبة لأولاده إذا كان كان لديه أولاد فلن يحمل هم شراء المسكن لا لنفسه ولا لأولاده ...

ب - يمكن لكل موظف لديه أى قدر من المدخرات أن يساهم فى ملكية المصانع الجديدة التى ستبنيها الدولة وتطرحها للبيع ... ومن ثم يصبح للموظف دخل إضافى آخر بجوار دخله من عمله ...

ج - زيادة أعداد المصانع وزيادة الإنتاج سوف يوفران أغلب السلع بأسعار معقولة ، ولن تزيد الأسعار بنفس الزيادات التى كانت تزيد بها فى الماضى ... فسوف يجد الموظفون وكل المواطنين الأغذية بأسعار منخفضة وكذلك الملابس والأدوية والأجهزة ... وباقى المنتجات ...

د - التغيير والتطوير الذى سيحدث فى منظومة التعليم سيجعل الكثير من الطلبة فى غير حاجة إلى الدروس الخصوصية وبالتالى ستقل الأعباء عن كاهل الآباء ومنهم بالطبع الموظفون ...

هـ - التوعية الأخلاقية والدينية التى ستتم عبر المساجد ، والكنائس ، والمدارس ، والجامعات ، ووسائل الإعلام المختلفة ، والحملات المجتمعية ...

١٠٩٢ - فتح باب تقديم بلاغات ضد الموظفين العموميين بدون حاجة إلى إثبات شخصية المبلغ ، أو الإعلان عن نفسه ، وبدون حاجة إلى وجود أدلة يقينية ... فيكفى لأى شخص أن يبلغ عن موظف عام حتى يتم التحقيق مع هذا الموظف وخضوعه للرقابة ومساءلته ... وعلى الرغم من أن الأصل فى الإنسان هو البراءة إلا أن الموظف العام ونظراً لدوره الهام فى خدمة الناس والمجتمع فإن عليه دائماً أن يثبت نقاء يده وحسن سلوكه ...

١٠٩٣ - طرح كبار المسئولين التنفيذيين فى استفتاء عام سنوى سوف يغير من طريقة أداء المسئولين ويجعلهم أكثر حرصاً على راحة المواطنين وتيسير أحوالهم وإنجاز مهام المواطنين فى أقل وقت كما سيجعلهم أكثر رقابة على تابعيهم من صغار الموظفين ...

١٠٩٤ - سرعة الفصل فى القضايا سوف تقلل من حالات الفساد والجريمة وسوف تزيد من أعداد اللاجئين إلى القضاء للحصول على حقوقهم ...

١٠٩٥ - تشديد العقاب على الفاسدين والمفسدين ...

١٠٩٦ - زيادة وعى المواطنين ومحو أميتهم ورفع ثقافتهم سوف تقلل من حجم الفساد فالمواطن المتعلم الواعى أكثر قدرة على إدارة حياته وأعماله بدون شعور بالضعف أو العجز ...

١٠٩٧ - تحويل جزء من الإجراءات ليتم إنجازها إليكترونياً سوف يقلل من ضغط العمل على الدواوين والجهات الحكومية ... مما يعطى الفرصة لتقليل الفساد على المحورين ... محور الإجراءات التى ستنفذ إليكترونياً ... ومحور الإجراءات اليدوية ...

١٠٩٨ - تعديل كثير من القوانين ؛ بحيث يتم إلغاء الاستثناءات ، وتعود القوانين لتصبح عامة مجردة تطبق على الجميع بدون إمكانية وجود باب خلفى أو ثغرة قانونية تسمح لأحد المسئولين بأن يستثنى البعض من تطبيق القانون ...

١٠٩٩ – تحديد وصف وظيفى لكل وظيفة فى الجهاز الإدارى للدولة وأن يتم تحديد الخبرات والشروط اللازم توافرها فى كل موظف ... ويتم تحديد مهام عمله بدقة والأهداف المطلوب منه تحقيقها ...

١١٠٠ – حضور كل موظفى الدولة دورات تدريبية دورية بحيث يتم إطلاعهم على التطوير الواجب تفعيله فى مهنتهم ... وتدريبهم على الوسائل التى تمكنهم من ذلك ... ولابد دائماً من التدريب المستمر والدورى للعاملين بالجهاز الإدارى ؛ فالتطوير الدائم أصبح هو سمة هذا العصر الذى لا يمكن التقدم بدونه ...

١١٠١ – اشتراط حصول أى قيادة إدارية سواء مدير عام ، أو مدير إدارة ، أو رئيس قطاع ، أو وكيل وزارة على دورة تدريبية تعادل MBA ...

١١٠٢ – تغيير فلسفة الدولة فى تعاملها مع المواطن من فلسفة الشك إلى فلسفة الثقة ...

١١٠٣ – السعى الدائم نحو تبسيط وتيسير كل الإجراءات الحكومية ... ويمكن فى ذلك دمج عدة أوراق فى ورقة واحدة ... ودمج عدة مبالغ يدفعها المواطن فى مبلغ واحد ثم تقوم جهة الإدارة بتوزيعها فيما بينها ... وكذلك اعتماد فكرة إنجاز جهة الإدارة لما يطلبه المواطن بمجرد إقراره بأنه سيستكمل الإجراءات والأوراق (طالما أن المواطن حسن السير والسلوك ولم يصدر ضده حكم مخل بالسمعة أو الشرف) ...

١١٠٤ – إجراء إصلاحات تشريعية بحيث تتناسب القوانين واللوائح والإجراءات مع فلسفة الحكم القائمة على التيسير ، والتبسيط ، وثقة الدولة فى المواطن ، وحرصها على أن توفر له كل السبل لكى يحيا حياة أفضل ليعمل أفضل وينتج أفضل ...

١١٠٥ – انتهاج فكر اللامركزية فى كل ما يمكن أن يفيد المصريين ويطور حياتهم ويسهل لهم النجاح ... وبالقدر الذى يظل محافظاً على تماسك الدولة وترابطها كوحدة واحدة ...

١١٠٦ – السعى لأن تكون المراسلات بين كل الوزارات والهيئات عن طريق البريد الإلكترونى (E-mail) إلا فيما كان يتعلق بالأمن القومى أو كان على درجة عالية من الأهمية ... وبالتالى يحتاج إلى قدر كبير من السرية ...

١١٠٧ – إلغاء الاستثناءات التى يحصل عليها أبناء العاملين عند التقدم لشغل الوظائف ... فالوظائف العامة لا يتم توريثها ... وأى استثناء أو أولوية فى التعيين يحصل عليه أبناء العاملين هى مخالفة صريحة للمادة ٩ من الدستور التى تنص على " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، دون تمييز " ...

١١٠٨ – معالجة تضخم الجهاز الإدارى للدولة عن طريق :-

أ – عدم زيادة أعداده ...

ب – رفع كفاءة وإنتاجية الموظف الحكومى ...

ج – زيادة عدد ساعات عمل الهيئات الحكومية ...

د – ميكنة أكبر قدر ممكن من التعاملات وتسهيل واعتماد التعاملات الإليكترونية ...

١١٠٩ – لست مقتنعاً بأننا إذا أردنا أن نساعد الفقير فيجب علينا أن نقدم له غذاءً مجاناً ، أو مدعماً ، أو نقدم له ملابس ، أو أن نعطيه مبلغاً من المال ... فهذا ليس علاجاً وإنما نوع من المسكنات لا تشفى من مرض ولا تعالج داء ... وإنما فى أغلب الأحوال تزيد من المشكلة ... لأن الفقير هنا يظل فقيراً ويظل دائماً فى حاجة إلى المساعدات ...

لذلك فإن فلسفة التعامل من أجل القضاء على الفقر من وجهة نظرى هى أن نسعى ونعمل من أجل تعليم الفقير ، وتدريبه ، وتقويته ، ومساعدته لكى يعمل وينتج ... أى ليس المطلوب أن نعطى الفقير ما عجز عن تدبيره لأنه فقير ؛ بل المطلوب أن نساعد الفقير ليتغلب على عجزه لينجح فى تدبير ما يريد من خلال عمله وإنتاجه (بعون الله وتوفيقه)

١١١٠ – فكرة بنك الفقراء أنه بنك يتم تأسيسه من أجل الأهداف الآتية :-

- لا يهدف إلى الربح وليس له أى نشاط آخر سوى مساعدة الفقراء من أجل التغلب على فقرهم فهو يعمل من أجل الفقراء وضد الفقر ...

١١١١ – يقدم البنك القروض للمشروعات والأعمال الإنتاجية فقط وليس لأى شئ آخر ... فالهدف هو تحويل الإنسان الذى يقترض لأنه فقير إلى إنسان يعمل وينتج ... لذلك فالبنك لن يقدم مساعدات إنسانية ، ولن يقدم معاشات ، أو إعانات ... وبصورة أكثر توضيحاً لن يقدم البنك قروضاً للزواج ، أو للعلاج ، أو للتعليم ، أو لشراء مسكن ...

١١١٢ – يقدم البنك قروضاً بدون فوائد ويتم سدادها على مدة تتناسب مع دراسة جدوى كل مشروع وتختلف المدة طبقاً لأرباح المشروع المتوقعة وحالة كل مقترض ...

١١١٣ – يقوم البنك بعمل دراسات جدوى لبعض المشروعات ... كما يقوم بدراسة أى مشروع يتم تقديمه إليه ويعطى عنه تقريراً للمتقدم يتضمن نصائح تفيد فى كيفية إدارته للمشروع والمخاطر التى قد يتعرض لها ... وفى كل الأحوال لا يوافق البنك على تقديم قرض إلا إذا كان المتقدم دارساً وملماً بالمشروع الذى سيقترض من أجله ... كما يقوم البنك بتعليم المتقدم المهارات التى يرى أن المقترض فى حاجة إلى تعلمها من أجل إنجاح المشروع ...

١١١٤ – الشريحة التى سيقدم البنك خدماته إليها هى كل عاطل عن العمل ، وراغب فيه ، وقادر عليه ومؤهل لإدارته والأولوية ستكون لمن يتزوج ويعول ... أو لمن كان مطلقاً وسيعود لزوجته وأولاده ... وكذلك الأولوية للأكبر سناً ... وللمرأة المعيلة ...

١١١٥ - الشروط الواجب توافرها فى المقترض :-

أ – كشف صحى يفيد بعدم إدمان المقترض وكذلك خلوه من الإصابة بالأمراض الخطيرة التى قد تعيق نجاح المشروع ... وليس المقصود من هذا الشرط تخلى الدولة عن مساعدة الفقراء المرضى ولكن المقصود الحرص على أن تذهب أموال بنك الفقراء إلى من يستطيع أن يستفيد منها ويفيد المجتمع ... ولا يعنى هذا الشرط أيضاً أن يتم حرمان كل المرضى من الاستفادة من قروض ومشروعات بنك الفقراء وإنما يعنى أن يكون كل مشروع يتم إقراضه ملائماً ومناسباً للمقترض وحالته الصحية ...

ب – ضرورة قيد المقترض فى النقابة التى تتولى تنظيم العمل فى التخصص الذى يعمل فيه ... وكذلك ضرورة أن يقدم شهادات تفيد درجة إجادته للمهنة ...

ج - حضوره واجتيازه دورة تدريبية ينظمها البنك تشمل كيفية إدارته المشروع ...

١١١٦ – لن يقوم البنك بإعطاء المقترض أموال القرض فى صورة أموال سائلة ... وإنما سيقوم بشراء المعدات والآلات أو العناصر اللازمة للمشروع ... فمثلاً يقوم البنك بشراء السيارة إذا كان المقترض يرغب فى العمل على سيارة أجرة ... أو يقوم البنك بشراء مركب الصيد وتجهيزه بما يحتاج إليه من أدوات صيد إذا كان المقترض يعمل صياداً ... وهكذا يوفر البنك الأدوات الإنتاجية لكل مهنة حتى يستطيع المقترض النجاح فى أداء مهنته بكل يسر وسهولة ...

١١١٧ – القاعدة الأساسية أن يكون المقترض متفرغاً لإدارة المشروع الذى سيقترض من أجله ولا يعمل بعمل آخر ... ولكن يمكن فى بعض الأحيان أن يوافق البنك على القرض مع وجود عمل آخر للمقترض إذا رأى البنك أن المقترض سيتمكن من إدارة المشروع والنجاح فيه ...

١١١٨ – أعتقد أن رأس المال الذى يجب أن يبدأ به البنك يجب أن يكون فى حدود ٢ مليار جنيه ... ويمكن تدبير جزء منها من الموازنة العامة للدولة ومن تبرعات الشركات الكبرى خاصة تلك الحريصة على الوفاء بمسئوليتها المجتمعية ومن صدقات الأفراد الراغبين فى التبرع للبنك ... وكذلك يمكن لبنك ناصر الاجتماعى أن يوفر جزءاً من رأس المال ... ومع مرور الوقت ومع بدء التجربة ونجاحها سيزيد رأس مال البنك ...

١١١٩ - القوات المسلحة لأى دولة هى العمود الفقرى اللازم والضرورى لوجود وبقاء الدولة والمجتمع ... هذه هى القاعدة العامة ، والأساسية ، والبديهية لكل الدول فى كل العصور والأزمان ؛ وإلا تكالب عليها الأعداء ، وطمع فيها الطامعون وتطاول عليها الصغار ، وتآمر عليها المتآمرون (ماعدا بعض الحالات الاستثنائية والتى لا يقاس عليها حيث توجد بعض الدول تحيا شعوبها فى سعادة وأمان بدون أن يكون لها جيش نظامى ومنها سويسرا على سبيل المثال) ...

وتزداد هذه القاعدة ضرورة وأهمية عندما تكون هذه الدولة محورية ومركزية مثل وطننا الحبيب مصر ... وتزداد هذه القاعدة ضرورة وأهمية عندما تكون المنطقة التى نعيش فيها هى منطقة الشرق الأوسط بما شهدته من قبل وبما تشهده حالياً من حروب وأزمات وصراعات وانقسامات وتحالفات ومؤامرات ...

١١٢٠ - إذا كانت أقدارنا أن نكون دولة مركزية محورية ... وأن تكون منطقتنا من أكثر مناطق العالم نزاعاً واشتعالاً بالأزمات فإن لهذه الأقدار أحكاماً يجب علينا جميعاً الالتزام بها والعمل بمقتضاها والسير تحت مظلتها ... والالتزام كذلك بما قد تفرضه علينا من استثناءات ... وما تمليه علينا من ضرورات ...

١١٢١ - علينا جميعاً أن نعى أهمية القوات المسلحة وطبيعتها الخاصة وعلينا أن نعى أهمية القوة لقواتنا المسلحة ... علينا جميعاً العمل بكل ما نستطيعه لكى تظل قواتنا المسلحة قوية وعزيزة فتية منيعة ... علينا جميعاً السعى لكى تصبح قواتنا المسلحة أقوى وأعز وأكثر رعباً لكل من تسول له نفسه الاقتراب من مصر ...

١١٢٢ - القوة والعزة التى يجب أن نسعى ونعمل من أجل توفيرها لقواتنا المسلحة ليست عنصراً واحداً وإنما هى عدة عناصر تشمل كل جوانب الدعم ، والتأييد ، وبكل أنواعها سواء كان دعماً مادياً ، أو دعماً معنوياً ... وسواء كان دعماً رسمياً ، أو دعماً شعبياً ... وسواء كان دعماً قانونياً ، أو دعماً واقعياً ... فدعم القوات المسلحة إنما هو دعم للوطن وللمجتمع ... ولبقائه وأمنه ...

١١٢٣ - يقول البعض إن القوات المسلحة المصرية هى دولة داخل الدولة ... وإن رجل القوات المسلحة يتمتعون بمزايا كبيرة جداً ... فهم يحصلون على شقق سكنية فى مناطق جيدة ، ولديهم مستشفيات متميزة ، ويعملون فور تخرجهم فلا يعانون من البطالة ، ولديهم نواد ومصايف رائعة ، ويحصلون على سيارات بالتقسيط ، ولديهم وحدات مرور خاصة ، كما يحصلون على مرتبات أعلى ومعاشات أفضل ...

ووجهة نظرى فى هذا الموضوع أن هذا ليس عيباً أو خطأ ... ليست المشكلة أن يحصل ضابط القوات المسلحة على كل المزايا التى تعينه وتساعده فى الحياة ... فيستطيع أن يحيا ويكون أسرة ويعول أبناءه ويعيش

فى سعة ... هذا ليس خطأ ؛ وإنما الخطأ والمشكلة هو ألا يكون لدى كل مواطن مصرى مستشفى جيد ... الخطأ والمشكلة أن يبحث مواطن مصرى عن فرصة عمل جيدة فلا يجدها ... الخطأ والمشكلة أن يحلم أى مواطن مصرى بشراء سيارة فلا يستطيع ... الخطأ والمشكلة ألا تكون الأندية والمصايف متاحة ومتوفرة لكل المصريين ... الخطأ والمشكلة هو أن يعانى أحد المصريين من مشكلة الإسكان أو مشكلة المرور أو مشكلة فى تدبير أى حاجة من احتياجات الحياة الأساسية ...

١١٢٤ - وللتأكيد على خطأ وجهة النظر التى تستكثر المزايا المادية والعينية التى يحصل عليها ضباط القوات المسلحة المصرية ... دعونا نتخيل عكس تلك الحالة ونفكر فيها والتغيرات التى ستترتب عليها ... وهل هى لمصلحة الوطن والمجتمع أم لا ..؟

لنتخيل أن مرتبات ضباط القوات المسلحة المصرية منخفضة وأن وزارة الدفاع لا تستطيع توفير شقق لأبنائها ... وبالتالى يتقدمون بطلبات لوزارة الإسكان للحصول على شقق ويزاحمون المواطنين المدنيين ... وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات والنوادى والسيارات والمصايف ... إلخ

والطبيعى أن هذا التخيل أو هذا الحال الذى سنتخيله ستنتج عنه تغييرات أخرى ... ستكون الصور القادمة هى بعض أمثلته :-

أ - لن يستطيع شباب ضباط القوات المسلحة الزواج مبكراً ... ولن يستطيعوا تكوين أسرة مما سيؤثر على حالتهم المعنوية والنفسية ... وبالتالى سيفكرون وسينشغلون وسيبحثون عن الطريقة التى بها يستطيعون الحصول على شقة ... وبالتالى تكوين أسرة ...

ب - انخفاض مرتباتهم سيدفعهم كذلك إلى البحث عن مورد رزق إضافى يستطيعون به استكمال النقص الذى يعانون منه فى مرتباتهم ...

ج - سيعانى كبار الضباط الذين يعولون أسرة وأبناء فى مراحل التعليم المختلفة من تكلفة المعيشة وزيادة الأعباء ... وبالتالى سيضطرون إلى حرمان أولادهم من بعض أساسيات الحياة ... وبالتالى ستؤثر تلك المعاناة الاقتصادية على تركيزهم المهنى والفكرى ...

واسمحوا لى هنا بأن أتوقف عن الاستمرار فى تخيل ما سيحدث فى هذه الحالة ... فأغلبنا يعرف ماذا تعنى المعاناة الاقتصادية ... وما هى نتائجها وأضرارها ..؟

وأعتقد أننا إذا اكتفينا أو استمررنا فى التخيل فإننا فى النهاية سنتفق جميعاً على أنه لا يوجد إنسان مصرى وطنى عاقل يرغب أو يتمنى أو يوافق على أن يكون المستوى المعيشى والاقتصادى لضباط جيشنا الوطنى

على اختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية منخفضاً وليس على المستوى اللائق بما يكفى لكى يقوم كل ضابط وجندى مصرى بمهامه على أكمل وجه وبأقصى درجات الإخلاص والانتماء ... وكذلك لا أعتقد أن هناك إنساناً مصرياً وطنياً عاقلاً يرغب فى أن يعانى ضباط الجيش المصرى اقتصادياً أو معيشياً ... وما قد ينتج عن ذلك من تشتت ذهن الضباط وشرودهم وبالتالى انخفاض الكفاءة وضعف المهارات ...

١١٢٥ - بعد استعراض الواقع الحالى وما يرفضه البعض ... وتخيل الصورة العكسية وما قد ينتج عنها أعتقد أننا يجب أن نتفق على أن ما يجب أن نهدف إليه ونسعى ونخطط ونعمل من أجله هو أن يحيا كل المصريين (سواء كانوا يعملون بالقوات المسلحة المصرية أم لا) فى مستوى اقتصادى متقدم ، ودخل عال ، وخدمات معيشية متميزة ، ومتوفرة ... فالنجاح ورغد العيش والسعادة والرفاهية يجب أن تكون لكل المصريين ... والدخل العالى والخدمات المتميزة يجب أن يحصل عليها الجميع ... إننا يجب أن نسعى ونعمل ونحرص على أن يحيا ضابط الجيش المصرى حياة كريمة بكل ما تحمله معنى الحياة الكريمة من تفاصيل ... وبنفس التوجه والفكر والفلسفة يجب أن نسعى ونعمل ونحرص على توفير الحياة الكريمة للمهندس ، وللطبيب ، وللمحاسب ، والتاجر ، ورجل القضاء ، وللمحامى ، ولرجل الأعمال ، وللمدرس ، وللعامل ، وللمهنى ، وللسائق ، وللمزارع ... إلخ

هذا ما أسعى إلى تحقيقه من خلال هذا البرنامج الذى أعتقد أنه سينقل مصر من دولة من دول العالم الثالث إلى دولة من دول العالم الأول ...

١١٢٦ - يقول البعض إن القوات المسلحة المصرية لديها الكثير من المصانع والشركات التى تسيطر بها على الاقتصاد المصرى ... ووجهة نظرى فى هذا الموضوع ومع التحفظ على كلمة السيطرة على الاقتصاد لأنها غير حقيقية ... وجهة نظرى أن وجود مصانع تملكها القوات المسلحة هو أفضل من عدم وجود المصانع من الأساس ...

وأن وجود مصانع تملكها القوات المسلحة أفضل من وجود مصانع يملكها المستثمرون الأجانب ... وأن المشكلة ليست فى وجود مصانع تملكها القوات المسلحة ؛ وإنما المشكلة فى عدم وجود مصانع كثيرة يملكها الشعب بالتوازى مع تلك المصانع التى تملكها القوات المسلحة ...

وبطريقة أخرى فى التعبير ... وبدلاً من أن ظل نتكلم عن أن القوات المسلحة تملك جزءاً كبيراً من الكعكة الاقتصادية دعونا نفكر بطريقة أكثر واقعية ، وأكثر إيجابية ، وأكثر فاعلية ، وأكثر تنموية ؛ ونقول إن الكعكة

الاقتصادية المصرية كلها كعكة صغيرة وذلك يشمل كل ما تملكه القوات المسلحة والقطاع العام والقطاع الخاص ... وإننا علينا أن نتوقف عن النظر أو التفكير فى هذه الكعكة الصغيرة أو إعادة توزيعها أو إعادة هيكلتها ... وعلينا أن نسعى جاهدين لزيادة حجم الكعكة الاقتصادية وتنويعها ... فتظل للقوات المسلحة المصرية مشروعاتها المنتجة الرابحة التى تعود بالنفع على جيشنا الوطنى وعلى أبنائه وعلى مصر كلها ... وتصبح لكل الشعب المصرى مشروعاته المنتجة الرابحة التى ستعود بالنفع على المصريين وعلى مصر كلها ...

١١٢٧ - وعلى منهج الرفض السابق نفسه يرفض البعض تدخل القوات المسلحة فى معالجة بعض المشاكل التى تظهر بين الحين والحين مثل نقص فى بعض المواد الغذائية أو صرف مياه أمطار أو توفير أوتوبيسات أو توفير ألبان الأطفال أو غيرها ...

وبنفس المنطق فى التحليل والتفكير أرد وأقول ليس العيب فيما قامت أو تقوم به القوات المسلحة ؛ وإنما العيب فى عجز الهيئات الأخرى عن القيام بواجباتها ... وأن التفكير والتركيز هنا لابد وأن يوجه إلى كيفية تقوية وإعادة تأهيل كل الهيئات المدنية لتقوم كل جهة بأعمالها وتنجز مسئولياتها على أكمل وجه فينهض المجتمع كله ... وبالتالى لا تحتاج أى وزارة أو هيئة إلى مساندة من القوات المسلحة ...

١١٢٨ - والجدير بالذكر أن تقوية كل الوزارات والهيئات المدنية ليست تقوية لها فحسب ؛ ولكنها تقوية فى الوقت نفسه للقوات المسلحة المصرية ، وتخفيف للأعباء الضخمة التى تقوم بها القوات المسلحة ؛ وذلك استعداداً وتحسباً وتخوفاً من أن يأتى يوم تدخل أو تنشغل فيه قواتنا المسلحة بحرب ما هنا أو هناك ... فيتشتت جهدها ما بين مهمتها الأساسية وبين ما تطوعت وتقدمت لتنفيذه وهو خارج من الأساس عن نشاطها الرئيسى ومسئولياتها الأساسية ... وكما يقول رجال الجيش المصرى إن العرق فى التدريب يوفر الدماء فى الحرب أقول أنا إن الاستعداد والتفرغ والتركيز فى الحرب يوفر ويمهد الطريق لتحقيق النصر ...

١١٢٩ - يطالب البعض بزيادة مرتبات المجندين وبتحسين الأدوات التى يتعاملون بها أثناء تأديتهم فترة الخدمة العسكرية ... وهى مطالب حق يجب علينا جميعاً أن نؤديها ونعمل على تحقيقها ... فلا يجب ولا يصح أن يحمل أى شاب مصرى هم أو عبء فترة تجنيده ... ولا يصح كذلك أن يبحث أى شاب أو مجند عن واسطة لينتقل من سلاح إلى سلاح ... ولا يصح كذلك أن يتذكر أى مصرى أدى الخدمة العسكرية فترة تجنيده على أنها كانت فترة صعبة ... ولا يصح أن يقوم أى مجند بحساب الأيام والساعات الباقية له فى الخدمة العسكرية ؛ وإنما ما يجب أن نحرص عليه ونسعى لتحقيقه هو أن تكون فترة الخدمة العسكرية لكل مجند هى فترة مضيئة

فى حياته ... ففيها تعلم الكثير والكثير من الخبرات العسكرية والحياتية ... وفيها زادت معارفه ومهاراته ... وتعلم الكثير من المعلومات الجديدة النافعة ... وفيها زادت لياقته البدنية وقدرته على التحمل عدة مرات ... كما أن كل ذلك لم يكن مجاناً ؛ بل كان يحصل أيضاً على دخل مادى معقول ... بالإضافة إلى سعادته ورضاه وفخره بخدمة الوطن ورفع راياته ...

ومن أجل أن يحدث ذلك لابد من إجراء بعض التعديلات والتغييرات مثل ضرورة أن يتم تجهيز كل وحدة عسكرية بصالة للألعاب الرياضية واللياقة البدنية وأن تكون مجهزة بالألعاب والمعدات الحديثة ... وأن يتم تدريب كل مجند على أحدث الأسلحة والمعدات ... وأن يكون غذاء المجندين على أعلى درجات الجودة ... الخ فلقد تغيرت الحياة فى السنوات والعقود الأخيرة تغيراً كبيراً ... وأى حرب قادمة لن تكون بالضرورة مثل الحروب السابقة ... والحرب التى قد تندلع فى القرن الحادى والعشرين لن تكون مثل الحروب التى كانت فى أربعينيات أو ستينيات أو سبعينيات القرن العشرين ... فالحروب لن يتم حسمها بعدد الجنود فقط ... وإنما سيتم حسمها بمدى إعداد وتعلم الجنود والتكنولوجيا التى يستعملونها ومدى استيعابهم لها ... وبالتالى فإن تأهيل الجنود وتدريبهم يجب أن يتغير ويتطور بنفس سرعة تطور الحياة ، والتكنولوجيا ، والمعدات ، والآلات العسكرية ... والجندى المصرى فى ذلك لا يجب أن يقل تأهيله وتدريبه عن المستوى الذى يتم به تدريب وتأهيل الجندى الأمريكى أو الجندى الصينى أو الجندى البريطانى ...

١١٣٠ - يرفع الكثير من المصريين شعار " يسقط حكم العسكر " ويرددونه ويطالبون بإبعاد الجيش عن العمل السياسى ... وفى هذا الموضوع وعلى هذا الرأى أرد وأوضح رأيى ورؤيتى فى النقاط الآتية :-

١١٣١ - أتفق وأوافق تماماً على ضرورة ألا يظل حاكم مصر دائماً رجلاً عسكرياً ... وأن يستمر خروج رئيس الجمهورية دائماً من المؤسسة العسكرية ... ومع كل الاحترام والتقدير للمؤسسة العسكرية المصرية ولرجالها ... ومع كل الحرص على المؤسسة العسكرية المصرية ورجالها ؛ إلا أن مصر يجب ألا تكون حكراً على فصيل دون فصيل ... وإنما يجب أن تكون مصر لجميع المصريين ... وأن يكون الوصول إلى كرسى رئاسة الجمهورية وهو قمة العمل السياسى حلماً متاحاً لكل المصريين سواء أكانوا عسكريين أم لم يكونوا عسكريين ، وأياً كانت مهنة الراغب فى ذلك فليكن طبيباً ، أو مهندساً ، أو رجل قانون ، أو محاسباً ، أو عاملاً ، أو تاجراً ، أو موظفاً ، أو صحفياً ، أو إعلامياً ، أو مزارعاً ...

وكما أن المؤسسة العسكرية المصرية مليئة بالرجال العظام المستحقين والمؤهلين لحكم مصر ؛ فإن كل المهن والمجالات الأخرى أيضاً مليئة بالرجال العظام المستحقين والمؤهلين لحكم مصر ...

والتبادل وتعاقب كل المهن على كرسى رئاسة الجمهورية وقيادة البلاد فوائد عديدة ، منها زيادة انتماء كل المصريين لبلدهم وحرصهم على تطوير أنفسهم وزيادة مهاراتهم من أجل الوصول يوماً ما إلى المنصب الأول فى الدولة ... وبالتالى ستشهد كل المجالات فى مصر تطوراً وازدهاراً وإنجازات تعود بالنفع على مصر وعلى كل المصريين ... وسيحاول كل العاملين والساعين إلى الوصول لكرسى رئاسة الجمهورية أن يحققوا إنجازات مهنية فى تخصصهم قبل أن يتقدموا إلى الترشح للمنصب الأول فى الدولة ... كما أن عدم تعاقب رجال المؤسسة العسكرية على حكم مصر سوف يخفض من النقد الذى يوجهه البعض إليهم من أنهم مسئولون عن تردى الأحوال التى وصلت إليها مصر نتيجة لأن كل من حكم مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن كانوا من رجال القوات المسلحة ...

١١٣٢ - رغم إيمانى التام بالديمقراطية ووجوب تطبيقها بشكل صحيح وإيمانى التام بأن الحكم المدنى أفضل كثيراً إلا أننى أرفض استخدام تعبير " يسقط يسقط حكم العسكر " ... فهذا الشعار يصب فى خانة الصراع بين الشعب والجيش ... ولا يؤدى إلا إلى مزيد من الانقسام ولا يستفيد منه إلا أعداء الشعب وأعداء الجيش ... وأنا لا أظن أن الشعب عدو للجيش ولا يجب أن ننطق أو نتفوه بأى كلمة قد تصب فى هذا المعنى ... ولا أظن أن الجيش عدو للشعب ... ولا يجب أن ننطق أو نتفوه بأى كلمة قد تصب فى هذا المعنى ؛ لذلك ومن أجل ألا يتكلم أى مصرى بأى كلمة قد تحمل معنى يقلل من ثقة رجال القوات المسلحة المصرية بأنفسهم فإننى لم أنطق ولن أنطق يوماً بكلمة " يسقط يسقط حكم العسكر " ... ولا أحب أن ينطقها أى إنسان مصرى ... وإنما دائماً ما أردد " يحيا يحيا الجيش المصرى " ... يحيا يحيا الجيش المصرى بعيداً عن السياسة والعمل السياسى ... يحيا يحيا الجيش المصرى فى تخصصه ، وفى مهمته المقدسة التى لا تساويها مهمة ... يحيا يحيا كل ضابط وكل جندى مصرى يعمل على حماية الشعب المصرى وأهله ... ويسهر من أجل أن يرتاحوا ... ودائماً ما يفتح عينيه من أجل أن يغمض المصريون أعينهم فى راحة واطمئنان لأنهم يعلمون ويدركون أن هناك من يحميهم ويسهر على راحتهم ...يحيا يحيا الجيش المصرى ويحيا معه الشعب المصرى يدعمه ، ويؤيده ، ويسانده ، ويشد من أزره ، ويرفع من روحه المعنوية ، وثقته بنفسه ...

يحيا الجيش المصرى بدعم من الشعب المصرى ... ويحيا الشعب المصرى بدعم من الجيش المصرى ... كلٌ يدعم الآخر ويساعده فى وقت الأزمة والحاجة ... فإذا انتهت الأزمة عاد كل منهما إلى موقعه ... وتفرغ لمهمته ... وعمل لها وأخلص من أجلها ...

يحيا الجيش المصرى ويحيا الشعب المصرى ... لا هذا يخشى ذاك ... ولا ذاك يخشى هذا ... العلاقة بينهما ليست تصارعاً **وإنما تعاون** ... فتعاونهما نجاح وصراعهما هلاك ... تعاونهما نصر لمصر ... وصراعهما **نصر لأعداء مصر** ...

١١٣٣ - يحيا الشعب المصرى ... ويحيا الجيش المصرى ... كل منهما يدعم الآخر ... ويحمى ظهر الآخر ... ويفتديه وقت الأزمة ... ويحتفل معه وقت النصر ...

- أرفض كلمات هذا الشعار (يسقط حكم العسكر) مثلما أرفض أى كلمة نقد أو إيذاء يتم توجيهها إلى أى فصيل مصرى ؛ **ونحن فى مرحلة** إعادة بناء دولتنا الحبيبة مصر ... وفى مرحلة التخطيط للتغلب على ما نعانيه ... وللتحرك نحو تنفيذ كل ما نرى فيه تقدمنا ... ونحن فى هذه المرحلة لا يجب أن نهدم أى فصيل مصرى أو نشكك فيه أو نقلل من ثقته ... فالدور المطلوب منا جميعاً هو أن نغفر لبعضنا البعض ، **ونسامح بعضنا البعض ، ونتكاتف مع بعضنا البعض ... نتحرك للأمام ونحن مدركون تماماً الماضى وأخطاءه ... ولكننا فى نفس الوقت عازمون** على تجاوز كل مراراته **بالعمل ، والإخلاص ، وعدم الاستسلام من أجل** الوصول إلى مرحلة تحقيق أهداف مصر وكل المصريين ...

١١٣٤ - الجيش المصرى الحالى وعلى عكس فترات كثيرة **سابقة** من التاريخ المصرى هو جيش مصرى خالص لا توجد به أى جنسيات أجنبية ، **لا على مستوى القادة ولا على مستوى الجنود** ؛ فهو لا يضم أى خبراء أجانب كما أن تشكيلات كل أفراده من المصريين ... لذلك فليس من العقل أو الحكمة أن نعادى أنفسنا ... أو نقلل من ثقة أبنائنا بأنفسهم ... **أو نتكلم ونفكر وكأننا لسنا أبناء وطن واحد** ... ولدينا مشاكل واحدة ... وهموم مشتركة ... وعلى الجميع أن يعى أن صراعنا **دمار لنا** ، واستمرار صراعنا هو حكم بالفناء علينا ، وأن أى مجتمع تدار شئونه عن طريق الصراع والصدام لن يحصد إلا الضعف والهوان ، وسيخسر الجميع ...

١١٣٥ - المصريون العاملون بالجيش المصرى **سواء كانوا قادة ، أو ضباطاً ، أو جنوداً** ، أو عاملين مدنيين لا ينتمون إلى عائلة واحدة ، أو فصيل مجتمعى واحد ، **أو فئة واحدة ، أو طبقة واحدة** ... وإنما هم يعبرون **عن جميع فصائل المجتمع** ... وأعتقد أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أنه نادراً ما توجد عائلة مصرية إلا ويكون هناك من أبنائها من يعمل بالقوات المسلحة المصرية ... ولا يوجد شارع مصرى واحد إلا وتجد من سكانه من يعمل بالقوات المسلحة المصرية ... ولا توجد قرية مصرية واحدة إلا وتجد من أبنائها من ينتمون ويعملون بالجيش المصرى ... لذا فإن القوام والهيكل البشرى الذى يتكون منه الجيش المصرى ما هو إلا

ألإراد من العائلة المصرية الكبيرة ... وليس المطلوب منا أن نشجع على انقسام العائلة المصرية ... وإنما المطلوب أن نعمل على لم شمل العائلة المصرية كلها ... بكل أفرادها وأبناءها ...

١١٣٦ - الكثيرون من المصريين يفسرون وجود رجال القوات المسلحة الآن فى مراكز الحكم وفى الكثير من المناصب السياسية على أنه تعبير عن مرحلة مؤقتة ضرورية فرضتها الظروف وذلك لحماية أركان المجتمع وللحفاظ على استقراره وأمنه ، وصوناً للدولة من حالة الانقسام التى عاشها المجتمع ، وحيث خشى البعض من انقسام الدولة فى حالة استمرار حالة الانقسام المجتمعى ... وفى رأيى أن استمرار هذه الحالة سوف يحولها من الضرورة إلى الضارة ... فالكثيرون أيضاً يرون ضرورة أن يصبح الحكم فى مصر مدنياً ... وعلى هذا ينص الدستور والقوانين ... ولا يوجد قانون يقول بأن حاكم مصر لابد أن يكون من رجال القوات المسلحة المصرية ... وحتى المسئولين المصريين أصحاب النشأة العسكرية لا يقولون ذلك ... ولا يدعون أنهم موجودون فى مناصبهم بحكم أنهم عسكريون ... وهنا فنحن لا نرى تناقضاً بين ما يقول به الدستور والقانون أو بين ما يقوله أنصار هذا الفريق أو ذاك ... وإنما التناقض بين ما يتم ذكره وبين ما يتم تنفيذه ... فما نؤمن به ونكتبه فى الدساتير والقوانين وننادى به ونذكره فى أحاديثنا ... نجد أنفسنا نعمل ونوافق ونرضى على غيره ... لذا فالمطلوب هنا ليس هو تغيير الدستور وإنما هو تفعيل وتطبيق الدستور فيصبح الواقع ملائماً للدستور ويصبح الدستور مفعلاً فى الواقع ...

وهنا يأتى دور كل فرد حريص على أمن واستقرار هذا البلد الذى هو أمانة فى أعناقنا جميعاً ... وسواء كان هذا الفرد عسكرياً ... أم غير عسكرى ... مؤيداً لأى فكر ... أو معارضاً لأى فكر ... وعلينا جميعاً أن ندرك طبيعة اختلاف الزمن الذى نحياه ... والتغييرات التى حدثت والتحديات التى نعيشها والأزمات التى يجب أن نعبرها ... والاحتقانات الداخلية التى يجب أن نتفاداها من أجل توحيد الصف المصرى بكل فئاته نحو تحقيق هدفنا جميعاً وهو تجديد شباب هذا البلد والسعى نحو صناعة مجد جديد له ...

١١٣٧ - ولكى نخطو خطوة جديدة على طريق الديمقراطية وتمهيد الطريق لكل المصريين لكى يحلموا بأن يتولوا يوماً ما أى منصب سياسى أو تنفيذى يرغبون فيه ... فإننا لابد وأن نوجه نداء إلى أكثر من فصيل مصرى ...

الفصيل الأول : وهو القوى السياسية والمدنية المتمثلة فى الأحزاب المصرية وكل العاملين بالسياسة ، والمجتمع المدنى سواء كانوا من أعضاء الأحزاب أم لا ... المطلوب من هذه القوى أن تصبح أكثر عملية ،

ومهنية ، واحترافية ... وأن تعمل وتجتهد وتسعى وتجهز لكى يقدم كل حزب برنامجاً إصلاحياً شاملاً لكل مشاكل مصر بناء على رؤيته وتوجهه ... وأن يقدم كل حزب كذلك مرشحاً لرئاسة الجمهورية أو أكثر ... وأن يكون لديه كوادر فى كل المجالات يستطيعون ومستعدون لتولى كل الوظائف التنفيذية والسياسية ... فالحالة التى عليها الواقع السياسى المصرى الآن هى انعكاس للحالة التى عليها الأحزاب السياسية الآن وهى حالة الضعف ، والانقسام ، وهى الحالة التى يجب أن تنتهى ... وعلى الأحزاب السياسية كلها أن تتخلص من حالة الصراعات الداخلية أو الضعف أو الاختزان التى تعانيها ... وأن تتعلم من أخطاء دروس الماضى وعبره ... وأن تستعين بكل ما تراه من أجل زيادة فاعليتها وتأكيد وجودها وتأثيرها فى الحياة السياسية ... وأن تتخلص كذلك من لغتها البعيدة عن لغة الشارع ، وأن تتخلى عن البرامج الصماء ، والأفكار النظرية ، والشعارات السياسية الجوفاء التى لم تعد مقنعة لرجل الشارع العادى خاصة فى ظل حالة الانفجار المعلوماتى التى يعيشها المجتمع المصرى ، والتى جعلت المواطن وبسهولة يستطيع التمييز بين صاحب الفكر وعدمه ... والناجح وغير الناجح ... ومن يعمل من أجل الصالح العام ومن لا يعمل ... كما أن سهولة وسائل الاتصال جعلت المواطن أكثر قدرة على التعبير عن ما يرضى عنه أو ما يغضب منه ...

١١٣٨ – على الجانب الآخر ... يجب توجيه نداء إلى كل من يرى أن مصر لا يصلح لحكمها إلا رئيس ذى نشأة عسكرية فهذه وجهة نظر لا تليق بعظمة الشعب المصرى ولا بمجده ... كما أنها تخالف القانون والدستور ... فمصر لجميع المصريين ... ولا يجب أن يكون حكم مصر للعسكريين فقط وكذلك لا يجب أن يكون لغير العسكريين فقط ... فمن حق كل مصرى أن يحلم بأن يصل إلى كرسى رئاسة الجمهورية ... فالعبرة والمعيار الأهم فى تولى المناصب هو الكفاءة والأهلية والنجاح ... وليست فى الخلفية أو النشأة أو الانتماء ... فمصر لكل المصريين بدون تحيز وبدون إقصاء وبدون أفضلية لأحد على أحد ...

ولذلك فإننى أقترح أن يصدر قانون ينظم عمل رجال القوات المسلحة فى الشأن السياسى وترشحهم وتوليهم للمناصب المدنية ؛ بحيث ينص على ضرورة مرور ٣ سنوات من تاريخ ترك الخدمة العسكرية قبل الترشح فى أى انتخابات أو تولى أحد المناصب المدنية ... وبذلك تكون هذه الفترة كافية لأن ينخرط من يرغب فى الترشح فى العمل بالمجتمع المدنى ... وبمرور هذه المدة يصبح الراغب فى الترشح قد اقترب أكثر من الحياة المدنية ومشاكلها وطبيعتها ... ولا يستطيع أحد أن يشير إلى أنه تقلد منصبه بناء على إنتمائه العسكرى ...

عندما تضطرب البلاد فإن تدخل القوات المسلحة فى الحكم ضرورة لابد منها لاستقرار البلاد ...

وعندما تهدأ الأحوال فإن انسحاب القوات المسلحة من العمل بالسياسة ضرورة لابد منها لتقدم البلاد ...

الدولة المدنية هى النموذج والهدف الذى نسعى إليه ... ولكن علينا أن نصل إليها فى ضوء حسابات واقعية ومنطقية ومن خلال خطوات عقلانية متدرجة ... تحافظ على الجميع ولا تستعدى أحداً ... تبنى ولا تهدم ... تضيف نجاحاً ولا تكرر فشلاً ...

الأمن

١١٣٩ – احتياج الإنسان إلى الشعور بالأمن احتياج فطرى وضرورى ؛ بل هو من أهم احتياجات الإنسان ... ويعتبر الأمن سبباً رئيسياً لاستقرار المجتمعات ونجاح الأوطان ، وراحة الأفراد ؛ فالمجتمعات لا تنمو ، والحياة لا تزدهر ، والدول لا تتقدم ، ولا يشعر الناس بالسعادة إلا فى ظل الأمن ؛ فإذا ما توفر الأمن اطمأن الناس وسعوا فى الأرض وزادت حركتهم وأنشطتهم ... وزاد نجاحهم ورزقهم وأدوا واجباتهم وحصلوا على حقوقهم ... ولكن هناك فرقاً كبيراً بين الأمن المبنى على الخوف ، والرهبة ، ويكون مصحوباً بالتوتر الدائم ، والقلق المستمر وبين الأمن المتوفر بالتوازى مع العلم ، والعدل ، والعمل ، والحرية ، والرخاء ...

١١٤٠ - وزارة الداخلية هى أكثر وزارة لديها رصيد من المشاعر السلبية والعدائية فى صدور الكثير من المصريين ... ولو حاولنا أن نحصى أو نعد الوقائع التى تجاوز فيها بعض أفراد الداخلية القانون لوجدناها بالآلاف ... ورغم أن أصابع الاتهام فى كثير من الوقائع التى تحدث بين أفراد الداخلية وأفراد الشعب تتوجه إلى أفراد الداخلية بصفتهم جناة إلا أننى أرى أيضاً وفى نفس الوقت أنهم مجنى عليهم ...

نعم وزارة الداخلية ورجالها جناة ومجنى عليهم ... ولأشرح وجهة نظرى دعونا نسأل أنفسنا ما هو دور ومهمة وزارة الداخلية فى الدولة والمجتمع .. ؟ أعتقد أن الإجابة وبسهولة هى الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ومكافحة الجريمة ومنع وقوعها ... وفرض احترام القانون ، ومطاردة المجرمين والخارجين عن القانون والقبض عليهم ؛ وذلك من أجل تقديمهم للمحاكمة ...

١١٤١ - إذن فدور وزارة الداخلية يأتى فقط عندما يحدث انحراف فى سلوك بعض أفراد المجتمع فيخرجون عن القانون ... أى أنه لو أن أفراد المجتمع لم يخرجوا عن القانون ولم يرتكبوا جرائم لما كان لوزارة الداخلية أى دور أو أهمية ... أو لانخفضت الحالات التى يتعاملون فيها مع المواطنين ...

فلو تخيلنا مثلاً أن مجتمعاً يتعلم كل أفراده تعليماً جيداً ويعملون بأعمال ومهن تدر عليهم دخلاً مرتفعاً ويتمتعون بصحة جيدة وأخلاق ووعى وثقافة وفهم ... يعيشون فى مناطق سكنية جيدة، ويتنفسون هواءً صحياً ، ويمارسون الرياضة بانتظام ، ويعبرون عن آرائهم بحرية ، ويحكم القضاء فى خلافاتهم بسرعة ... إلخ .. فما هى الأزمات التى يمكن أن تحدث وقتها بين أفراد المجتمع بعضهم البعض وبينهم وبين أفراد الداخلية ...

أعتقد أنها ستكون قليلة جداً ... وحتى فى حالة وقوعها فسوف تكون معالجتها أفضل ... فالشعب أغلبه متعلم واع مثقف يعرف حقوقه ويعرف كيف يدافع عنها ...

١١٤٢ - ما أقصده أن وزارة الداخلية وبسبب عصر الانهيار الذى نعيشه وبسبب فشل كل الوزارات الأخرى فى تأدية أعمالها بصورة جيدة تجد نفسها تدفع ثمناً هى ليست مسئولة عنه ... فالجهل منتشر فى المجتمع ، وكذلك البطالة ، وقلة الدخل والمستوى التعليمى والثقافى منخفض ؛ وعلى حين تنتشر الرشوة والفساد والغش ، والهواء ملوث ، والأغذية فاسدة ، والماء غير نقى ، والأمراض كثيرة ، والمستشفيات سيئة ، والنوادى والحدائق والمساحات الخضراء قليلة وسن الزواج مرتفع ، والأسعار دائماً فى ازدياد ، والازدحام والتكدس المرورى والعشوائية ، والزحام وأخلاقياته ، والحالة المعنوية والنفسية لأغلب الشعب منخفضة ، والكل يحمل هموم اليوم والخوف من الغد والقلق من المستقبل ؛ وبالتالى تنتشر المخدرات ، والانحرافات ، وتزداد الجرائم ، وتكثر الخلافات فى كل المستويات بين الأزواج ، وبين الجيران ، وفى داخل العائلة الواحدة ، وبين الشركاء ، وبين الأهل ، وبين راكبى السيارات ، وفى كل وسائل المواصلات ، وفى أغلب جوانب المجتمع وأغلب التعاملات ...

وبطريقة أخرى فى التعبير والتوضيح أقول إن دور وزارة الداخلية فى تعاملها مع المواطن يأتى بعد دور وزارة التربية والتعليم ... وبعد دور وزارة الصحة ... وبعد دور وزارة الثقافة ... ودور وسائل الإعلام ... ودور وزارة البيئة ... ودور وزارة التجارة ووزارة الصناعة ... ووزارة الاستثمار والقوى العاملة ... ووزارة النقل والمواصلات ... ووزارة الإسكان ... ووزارة الكهرباء ... ووزارة التموين ...

فإذا كانت أغلب هذه الوزارات أو الهيئات لم تنجح فى مهمتها وقدمت لنا منتجاً غير جيد ومجتمعاً منهاراً ، وأعداداً كبيرة من المواطنين الذين يعانون فى كل جوانب حياتهم ولا يعيشون الحياة التى يرضون عنها ... ويجهلون حقوقهم ، ولا يعرفون الطريق إلى الحصول إليها ، فماذا يكون توقعنا لطريقة تعامل وزارة الداخلية مع كل هذا الكم من المشاكل والجرائم والانحرافات والخروج عن القانون ... ؟

وكيف نتوقع أو نطالب من الأساس بأن يكون تعامل الداخلية مع المواطنين على مستوى عال من الرقى والتحضر وعلى عكس أداء كل الوزارات الأخرى ؛ رغم أن أفراد وزارة الداخلية هم أساساً جزء أصيل من هذا المجتمع المتأخر المنهار المتردى الملئ بالمشاكل ... فهم أيضاً يعانون من مشاكل التعليم ، والثقافة ، والمرور ، والتلوث ، والإسكان ، والغلاء ... إلخ

١١٤٣ – وباختصار فإن المظومة المجتمعية الغير ناجحة تساعد على توفير أعداد ضخمة جداً من الأشخاص المحتمل خروجهم عن القانون فى **كل أنواع المخالفات والجرائم** ؛

وبالتالى يصبح العبء الملقى على كاهل رجال وزارة الداخلية أكثر مما ينبغى ؛ وبالتالى ينخفض مستوى أدائهم ويسوء وينحرف فى بعض الأحيان ... ويصبح المواطن أسيراً مظلوماً مقهوراً بسبب تردى وانخفاض مستوى الحياة والخدمات فى كل القطاعات ...

وللتدليل على ذلك يمكننا مقارنة عدد وأنواع الجرائم والمخالفات التى تحدث فى منطقة عشوائية فقيرة مادياً ومكدسة سكانياً بعدد وأنواع الجرائم التى يمكن أن تحدث فى منطقة راقية ثقافياً ويتمتع سكانها بمستوى عال من الدخل ...

مهمة الحفاظ على الأمن فى مجتمع ناجح متقدم أسهل كثيراً

من مهمة الحفاظ على الأمن فى مجتمع يعانى من مشاكل ضخمة

١١٤٤ - إن التجاوزات التى تحدث من بعض ضباط الشرطة أو بعض أمناء الشرطة تتماثل وتتشابه مع باقى أخطاء كل أفراد المجتمع فهى تتشابه مع أخطاء بعض المدرسين فى عدم الشرح للطلبة فى المدارس ...

وتتشابه مع تعطيل بعض الموظفين الحكوميين أعمال الناس ومصالحهم وطلبهم الرشوة أحياناً ...

وتتشابه مع عدم إخلاص بعض الأطباء فى الكشف على المرضى والاهتمام بهم فى المستشفى الحكومى ...

وتتشابه مع فساد بعض موظفى الأحياء ومهندسيها وموافقتهم على المبانى المخالفة ...

وتتشابه مع عدم حرص بعض البرلمانيين على مصالح الشعب ...

ومع كذب وتضليل بعض الإعلاميين للشعب ...

ومع غش بعض التجار والصناع لمنتجاتهم ...

ومع استغلال بعض أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص للعمال وظلمهم لهم ...

ومع كذب بعض السياسيين والمسئولين على الشعب وتقديمهم لوعود غير حقيقية ...

ومع فساد بعض رجال الأعمال الكبار ...

١١٤٥ - أنا لا أبرئ رجال وزارة الداخلية من أخطائهم ، ولا أستطيع ، ولن يستطيع أى عادل منصف أن ينكر أخطاءهم ...

ولكنى أحاول أن أبحث عن الأسباب التى أدت إلى هذه العلاقة السيئة بين كثير من أبناء الشعب وكثير من رجال الداخلية ... حتى نستطيع أن نتوصل إلى طريقة واقعية عادلة وصالحة لتنظيم العلاقة وبالطريقة التى تحقق رضاء الطرفين راحتهما ...

وللتأكيد على وجهة نظرى يمكننا النظر إلى الدول المتقدمة فى العالم الأول مثل كندا والسويد واليابان والدنمارك وفنلندا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها ...

فالعلاقة الجيدة (إلى حد كبير) بين المواطنين وبين وزارات الداخلية هناك ترجع إلى تقدم المجتمع وبخاصة فى توفير الأساسيات والرفاهيات التى يحتاج إليها المواطن ... فتعامل وزارة الداخلية الجيد فى هذه الدول هو نتيجة للتقدم الذى يحياه المجتمع كله وجزء من منظومته الناجحة ، وليس سبباً فيه أو صانعاً له ...

وكذلك الحال لدينا فى بلادنا وفى أغلب بلدان العالم الثالث فالعلاقة السيئة والتجاوزات الكثيرة من رجال وزارة الداخلية هى نتيجة للتأخر الذى يعانى منه المجتمع كله ... وليست سبباً فيه ...

وللتأكيد على صحة المثال السابق نجد أن المعاملة فى أقسام الشرطة (على سبيل المثال) تختلف حتى فى داخل البلد الواحد وفى داخل المحافظة الواحدة ولنضرب مثالاً بأقسام شرطة القاهرة الكبرى ... فالتعاملات داخل قسم إمبابة غير التعاملات داخل قسم المعادى ... والتعاملات داخل قسم المطرية غير التعاملات داخل قسم القاهرة الجديدة ...

أى أنه وبجوار أخطاء بعض رجال وزارة الداخلية وتجاوزاتها فإن الخطأ موجود فى كل المجتمع ... الخطأ ليس فقط فى المتعاملين مع وزارة الداخلية بل الخطأ فى المنظومة كلها ...

١١٤٦ - أعلم أن وجهة نظرى هذه سوف تغضب الكثيرين والكثيرين ... فالبعض يعجبه ولا يرضيه إلا أن يسمع كلمات الذم ، والسب ، والعداء ، والهجاء لرجال الداخلية وأفعالهم ... والبعض الآخر يدافع باستماتة عن الأخطاء ويمدح ويعظم كل تصرفات الداخلية ويلقى كل اللوم على المواطنين ... وفى الحقيقة فإن هذا مخطئ وذاك مخطئ ... فهذا ينظر بعين واحدة والآخر ينظر بعين واحدة ... أما رئيس الجمهورية وبصفته المسئول الأول عن الجميع والحكم بين السلطات فلا ينبغى له ولا يحق له إلا أن يحكم بالحق والعدل ؛ فيكون متوازناً عادلاً بين هذا وذاك ... يتفهم وجهات نظر الجميع ، ويعرف دوافعها ، ويحلل أسبابها ... ويجد لها الحلول ، ثم يسهر على تنفيذها ، ويتلافى تكرار الأخطاء ؛ وهذا هو منهجى فى علاج كل المشاكل وليس فقط فى المشاكل أو فى تنظيم العلاقة بين وزارة الداخلية وبين المواطنين ...

١١٤٧ – فى الحقيقة وقبل أن نستعرض ما يمكننا به أن نحسن من العلاقة بين رجال الشرطة والشعب المصرى فإنه يجب أن نعترف أن الشرطة المصرية الحالية ورثت (رغماً عنها) فلسفة خاطئة فى التعامل مع الشعب وذلك من الإرث التاريخى الذى انتقل إلينا عبر تاريخنا الطويل منذ العصور الفرعونية مروراً بفترة الاحتلال الرومانى والحكم العثمانى والمملوكى وصولاً إلى فترة الاحتلال البريطانى لمصر ... وهى فلسفة لا تليق بشعبنا إن أردنا التقدم ، والازدهار ، والمشاركة فى صنع الحضارة الإنسانية ... كما أنها فلسفة تعامل لا تتناسب مع طبيعة العصر الحالى ومستجداته وانفتاحه ... فضلاً على أنها بالطبع فلسفة لا يستطيع أى نظام حكم عادل ان يفتخر بها أو يسعد بها أو يرضى عنها ...

١١٤٨ - ومن أجل تطوير أداء رجال الشرطة وطى صفحات العلاقة المتوترة مع بعض فئات الشعب ، ومن أجل سلامة رجل الشرطة فإننا يجب أن نعمل جميعاً على تحويل فلسفة عمل وزارة الداخلية من كونها جهازاً أمنياً يعمل لدى الظلم الحاكم من أجل بقائه واستمراره إلى جهاز أمنى يعمل من أجل أمن المجتمع وراحة وسعادة أفراده ...

ولذلك يجب أن يقف رجال الشرطة بعيداً عن أى خلاف سياسى ... ويجب أن تكون هذه الفلسفة بمثابة العقيدة لدى كل رجل أمن فى مصر فهو يحصل على راتبه ومميزاته من الدولة ، ومن المجتمع ، ومن الشعب ، وليس من الحاكم ، أو الرئيس ، أو الوزير ...

وهو يحصل على راتبه ويترقى فى المناصب لأنه يؤدى عمله بكفاءة ؛ وليس لأنه يحرص على رضاء المسئولين السياسيين ...

- هذا التعديل الذى يجب أن يتم والذى سأحرص عليه سيوفر الراحة لجهاز الشرطة ولكل العاملين فى الشأن العام ولكل المواطنين وفى مقدمتهم السياسيون ؛ كما أن هذا التعديل سيضع كل المسئولين الحكوميين والرسميين أمام مسئوليتهم ؛ فإما أن يحسنوا من أدائهم وخدماتهم المقدمة للشعب وإما أن يتقدموا باستقالتهم ...

١١٤٩ - وكذلك سوف نحرص جميعاً على التأكيد على أن الهدف من وجود وزارة الداخلية بكل هيئاتها هو العمل على توفير الراحة ، والأمن ، والأمان لكل مواطن شريف ؛ ولذلك فإن هيبة الدولة لا تتمثل فى رهبة المواطن من الشرطة أو رجالها ... بل هيبة الدولة وقوتها تتمثل فى أن يشعر كل مواطن ويتأكد أن ظلم الدولة وهيئاتها قادرة على حفظ حقوقه من أى اعتداء يقع عليه ، أو على ممتلكاته ، أو أسرته ... وبغض النظر عن كونه قوياً أو ضعيفاً ... غنياً أو فقيراً ... مسئولاً أو مواطناً عادياً ...

ومن أجل التوازن فى العلاقة بين الشرطة والشعب يجب ألا يشعر الشعب بامتعاض أو رهبة من الشرطة ... وكذلك يجب ألا يشعر رجال الشرطة باستعلاء على أحد من الشعب ... فنحن جميعاً أبناء وطن واحد وفى مركب واحد ... ورجل الشرطة هم قوة للمواطن وليسوا قوة على المواطن ...

١١٥٠ - لذا فإنه لإصلاح تلك العلاقة يلزم العمل على ٣ محاور بالتوازى وليس بالتوالى ، لأن كل نجاح فى أى محور من تلك المحاور سيساعد على النجاح فى المحورين الآخرين :-

- المحور الأول : هو تنمية الإنسان المصرى وبناؤه وتأهيله من حيث التعليم ، والعمل ، والثقافة ، والوعى ، والمعرفة ، والحقوق ، والحريات ، وتذليل المعوقات ، وإزالة العقبات من طريقه ، وتيسير وتسهيل الحياة وكل مقاليدها لكى ينجح المصريون ويعيشو حياة أفضل ...

- المحور الثانى : إعادة تنظيم العلاقة بين كل الجهات الحكومية وفى مقدمتها وزارة الداخلية وبين المواطنين المصريين ، والتأكيد على أن المواطن المصرى هو صاحب هذا البلد ... وأن كل موظف حكومى بدءاً من رئيس الجمهورية ، والوزراء ، والمحافظين ، والسفراء ، وكل المسئولين (كباراً كانوا أو صغاراً) يعملون من أجل راحة وسعادة كل مصرى ...

- المحور الثالث : توفير بيئة أفضل لرجال وزارة الداخلية ، وتدعيمهم بكل الوسائل التى تساعدهم على أداء أعمالهم بشكل أفضل ... مع رقابتهم من أجل ضمان حقوق المجتمع ...

١١٥١ – ومن أجل تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة والوصول بمجتمعنا إلى ما نتمناه من رقى وتقدم وأمن وأمان وطمأنينة وعدل فسوف أعمل على تنفيذ الآتى :

أ- فى حالة نجاحى فى انتخابات رئاسة الجمهورية سوف أتقدم باعتذار لكل فرد من أفراد شعبنا العظيم ممن تعرضوا لأى إساءة من رجال الشرطة فى الفترة الماضية خاصة الشباب الثورى ... وكذلك سأتقدم لرجال الشرطة باعتذار عما عانوه من متاعب وصعاب فى الفترة الماضية من أجل الحفاظ على استقرار أركان الدولة والمجتمع من المخاطر التى تعرضت لها فى الفترة السابقة ... وسنعمل جميعاً على طى صفحة الماضى وسرعة تجاوزنا خلافاتنا السابقة مع استيعابنا الدروس والعبر والأزمات ؛ ثم فتح صفحة جديدة أساسها الاحترام المتبادل والعمل والسعى من أجل صناعة واقع مختلف ومستقبل أفضل لكل المصريين ... مع التأكيد على عدم العودة إلى أخطاء الماضى أو السماح بتكرارها ... وعلى الجميع أن يدرك أن أغلب الشباب المصرى الثورى هم شباب أنقياء يحلمون ويعملون من أجل خير هذا البلد الطيب وهذا الشعب الأصيل ... وكذلك فإن أغلب رجال الشرطة حريصون كل الحرص على أمن الوطن واستقراره ... وأن اختلاف وجهات الظر فى الماضى وما نتج عنها من صدام ومآس لم يكن إلا بسبب غياب الديمقراطية والحوار وتراجع المستوى العام للحياة والخدمات فى كل مصر ... فى ظل غياب رؤية شاملة لمصر وللمصريين ... وهو ما سيتم العمل على تلافيه فى المستقبل بكل الطرق ...

ب – كماسأحرص دائماً على تأكيد أن وزارة الداخلية لا تحمى النظام الحاكم ؛ ولكن تحمى الوطن والمواطن فى المقام الأول ... فوزارة الداخلية ورجالها جزء ثابت من الدولة لا يتغير ولا يتبدل ... وليست جزءاً من الظلم الحاكم ... وأن الدور الأساسى لكل رجل من رجال الشرطة هو صناعة السلام وتوفير الأمن لكل الأفراد والكيانات فى كل أرجاء المجتمع حتى يحيا الأفراد وتعمل الكيانات فى طمأنينة واستقرار ؛ فوظيفة الشرطة هى العمل من أجل إتاحة الحرية للمواطنين وليس التضييق على حريات المواطنين ...

١١٥٢ – مرة أخرى اسمحوا لى أن أعيد التأكيد على مضمون الفقرة السابقة وهو أن فلسفة العلاقة الجديدة بين جهاز الشرطة والمواطنين يجب أن تكون واضحة للجميع فالشرطة جهاز أساسى من أركان المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه أو التهميش من دوره أو العمل على الإقلال من أهميته أو النيل من هيبته ... ووظيفته لا تتمثل فى كونه عصا فى يد الحاكم يوجهها متى يشاء للمواطنين ؛ ولكن وظيفته هى العمل من أجل توفير الحريات للمواطنين ، وضمان أمن كل مواطن شريف ، والعمل من أجل احترام الجميع لحقوق وحريات كل فرد على حدة ...

١١٥٣ – تغيير ألوان ملابس رجال الداخلية للتدليل والتأكيد على بدء صفحة جديدة فى التعامل بين وزارة الداخلية والمواطنين ، وكذلك تغيير ألوان سيارات الشرطة ، وكذلك تغيير واجهات أقسام الشرطة وتجهيزها لتصبح أكثر راحة للمواطنين ولرجال الداخلية ... كما يتم العمل على طلاء وتأهيل حجرات الحبس الاحتياطى وزيادة مساحتها ...

١١٥٤ – زيادة أعداد أقسام الشرطة خاصة فى المناطق المزدحمة بالسكان تلك التى يقوم فيها قسم الشرطة بخدمة مئات الآلاف ... والعمل على تصميم الأقسام الجديدة بحجم أكبر وأكثر تجهيزاً وأكثر راحة للجميع ...

١١٥٥ – التعامل مع المظاهرات دائماً لابد وأن يكون عن طريق الحلول السياسية وليست الأمنية ... وعلى الظلم الحاكم أن يوفر كل الوسائل والطرق للحوار لكل من يرغب فى التعبير عن نفسه وعلى الظلم الحاكم ألا يلجأ إلى الشرطة إلا إذا كان التظاهر قد تجاوز التعبير السلمى ؛ فالشرطة ليست وسيلة لقمع الشعب أو تخويف الراغبين فى الاعتراض ولكن الشرطة جهاز لتنظيم ممارسة كل الحقوق فى المجتمع ومن بين تلك الحقوق حق كل فرد فى التعبير عما يرغب فى التعبير عنه ...

١١٥٦ – تحديد مهلة ٣ شهور تتم فيها دعوة كل من يحمل سلاحاً غير مرخص لتسليمه إلى وزارة الداخلية على أن تقوم الوزارة بسداد ثمن تقديرى لحائز السلاح وإعطائه شهادة شكر وتقدير مع عدم سؤاله عن مصدر السلاح وعدم توجيه تهمة حيازة سلاح بدون ترخيص له ...

وبعد انتهاء مهلة الـ ٣ شهور يتم فتح باب تلقى البلاغات عن حائزى الأسلحة بحيث يحصل الشخص الذى قام بالإبلاغ على مبلغ مالى كمكافأة ... أما فى حالة قيام الشخص الحائز للسلاح بتسليمه فى هذه المدة فسوف يحصل فقط على شهادة الشكر والتقدير ولن يتم توجيه اتهام له ولكنه لن يحصل على المبلغ المالى ... أما بعد انتهاء مهلة الـ ٦ شهور فسيتم تشديد العقوبة ضد أى حائز لسلاح غير مرخص ... ومن أجل تفعيل ذلك يجب صدور القوانين المنظمة لهذه التعديلات والاستثناءات ...

كما يجب إنشاء فرق خاصة فى وزارة الداخلية على غرار فرق الصاعقة والكوماندوز بحيث تتولى التعامل مع حائزى الأسلحة على أن يتم تدعيمها بأحدث المعدات والإمكانات ... كما يتم تدعيمها مادياً وإعلامياً وأدبياً ...

١١٥٧ - بالنسبة للمناطق المزدحمة فى المدن الكبرى والتى تشهد معدلات كبيرة للخروج عن القانون يتم إنشاء جهاز جديد يسمى هيئة الانضباط يتكون من بعض شباب مصر الذى يتقدم للتجنيد بالإضافة إلى البعض من كبار السن ومن أحيلوا إلى المعاش وبعض الفتيات بحيث يلتحق كل هؤلاء فى دورة مكثفة لمدة شهر يتعلمون فيها الدور المطلوب منهم وهو الوجود فى الميادين والشوارع الرئيسية بحيث يرتدون زياً جديداً يختلف عن زى رجال الشرطة ويجوبون الشوارع ذهاباً وعودة فى مجموعات بحيث تتكون كل مجموعة من ٣ أفراد أو فردين ، ويحملون معهم عصا صغيرة وصافرة وجهازاً لاسلكياً ... أما الدور المطلوب من أفراد هيئة الانضباط فهو أن يشعر كل مواطن بوجود ممثلين للدولة وللأمن بجواره وبالقرب منه ... وهم سيقومون بمنع الناس من مخالفة القانون بأسلوب مهذب وحضارى مثل منع السب والقذف أو منع الانتظار المخالف للسيارات ومنع معاكسة الفتيات وكذلك يقومون برصد أى مخالفة قبل أن تكبر وتزيد فهم سيكونون موجودين بالقرب من المشاجرات ومن حوادث السيارات ومن حالات الشل والخطف ... إلخ

فهم سيعطون للشارع الاحساس بقرب وجود الدولة بجوارهم وهذا الإجراء فى حد ذاته سيمنع جرائم كثيرة من الوقوع ، أى أنهم بمثابة جهاز أمن وقائى يمنع الجريمة قبل أن تحدث ويتدخل فيها فور حدوثها ويساعد على سرعة ضبط مرتكبيها ...

١١٥٨ – أما فى حالة حدوث جريمة لا يمكن لأفراد هيئة الانضباط التعامل معها فسوف يقومون عن طريق استعمال الصافرة وجهاز اللاسلكى باستدعاء أفراد الشرطة الذين سيكونون موجودين فى أماكن خاصة فى الشوارع والميادين وبجوار الأقسام بحيث يسارعون فى التحرك للتعامل مع الخارجين عن القانون ومحاصرتهم بعد تحديد مواقعهم ... وبهذا التعديل سنوفر للشعب جهاز أمن وقائياً حديثاً مبنياً على احترام حقوق الإنسان والتعامل معه بالحسنى ، لا يبحث عن المجرم بعد وقوع الجريمة ؛ بل يعمل على منع الجرائم قبل حدوثها وندخر أفراد الداخلية لتطبيق القانون والتعامل مع معتادى الإجرام والتشكيلات العصابية ...

١١٥٩ – يوضع على صدر كل فرد من أفراد هيئة الانضباط ما يفيد اسمه ورقمه الكودى والجهة التى يمكن التقدم بشكوى إليها فى حالة تقصيره عن العمل أو إساءة معاملة المواطنين وسيتم نقل أفراد هيئة الانضباط من منطقة لأخرى كل فترة ...

١١٦٠ – كذلك يضع كل ضابط وكل أمين شرطة وكل عسكرى فى الداخلية شارة على صدره تفيد باسمه ورقمه الكودى والجهة التى يتبعها والتى يمكن شكواه فيها فى حالة إذا رأى أحد المواطنين أنه لم يحصل على ما يوفره له القانون من حقوق ...

١١٦١ – لجان التصالح التى سيتم تشكيلها فى كل قسم شرطة للنظر فى المنازعات قبل تحرير المحاضر الرسمية سوف تخفف كثيراً من الضغط الواقع على عاتق ضباط الشرطة وأمنائها وبالتالى سوف تكون فرصة لتجويد أعمالهم ...

١١٦٢ – كما أن الاهتمام بالتعليم والاقتصاد والثقافة وحل مشاكل الناس الحياتية سوف يغير تماماً من الحالة والثقافة العامة لكل التعاملات بين كل المصريين ومن بينها بالطبع التعاملات بين المواطنين وأفراد وزارة الداخلية ...

مصالحة مجتمعية

١١٦٣ - كنت أتمنى ألا أكتب فى هذا الباب إلا اسمه فقط بدون أن أكتب أى تفاصيل ... والسبب فى هذا يرجع إلى إيمانى الكامل بضرورة إجراء مصالحة مجتمعية نحن فى أشد الحاجة إليها ... وفى نفس الوقت فإننى لم أكن طرفاً يوماً فى أى انقسام مجتمعى ... ولن أستطيع بمفردى أن أرسم خريطة طريق للمصالحة المجتمعية ... فالمصالحة المجتمعية وكما يظهر من اسمها هى مصالحة يقوم بها المجتمع كله وليس فرداً ، أو فصيلاً واحداً ، أوطرفاً واحداً ؛ وإنما يجب أن يشترك فيها ويؤمن بها ويسعى إليها الجميع ... بعد أن يكونوا قد عاشوا مرحلة الخلاف وعانوا من ويلاتها وتكبدوا خسائرها وعانوا من استمرارها ... وأدركوا استحالة أو صعوبة العيش معها أو التقدم فى ظلها ...

ورغم أننى لن أقدم تصوراً محدداً لكيفية إجراء المصالحة إلا أننى أيضاً لابد وأن أقدم أفكارى حول المصالحة المجتمعية :-

١١٦٤ - المصالحة المجتمعية ضرورة نص عليها الدستور المصرى الحالى فى المادة رقم (٢٤١) والتى جاء نصها كالتالى :-

" يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة ، والمحاسبة ، واقتراح أطر المصالحة الوطنية ، وتعويض الضحايا ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية " .

وطبقا لهذه المادة من الدستور المصرى الحالى تصبح المصالحة المجتمعية ضرورة إلزامية على كل المجتمع وعلى كل مؤسساته وعلى كل أفراده ... وبذلك فليس من حق أحد أن يرفضها أو يتحفظ عليها ... فهى أمر دستورى بنص دستورى على كل المجتمع أن يلتزم به ... سواء رغب فيها أم لم يرغب ...

١١٦٥ - الأوطان ليست فصيلاً واحداً ... والمجتمعات ليست نوعية واحدة من البشر ... ومهما ظهرت صفات واحدة فى المجتمع ... ومهما انتشرت وتكررت عادات فى المجتمع ... فالطبيعة الأساسية التى تتكون منها المجتمعات هى الاختلاف ، هكذا خلقنا الله سبحانه وتعالى ، وهكذا أراد لنا أن نكون ، خلقنا مختلفين فى الشكل واللون والجسم ... خلقنا مختلفين فى المهن والأعمال والهوايات والميول ... خلقنا مختلفين فى الدين والفكر والعقيدة والفلسفة ... خلقنا مختلفين فى الذكاء والغباء ... وفى العلم وفى الجهل ... خلقنا مختلفين فى الغنى والفقر ... وفى الحب والكره ...

خلقنا مختلفين فى بصمات اليد ... وبصمات الصوت وبصمات العين ... خلقنا مختلفين لا لأن أحدنا أفضل من غيرنا ... لا ... بل خلقنا مختلفين لكى يختبرنا ويمتحننا ... وهل سيرحم القوى منا الضعيف .. ؟ وهل سيعلم العالم منا الجاهل .. ؟ وهل سيتواضع الكبير منا للصغير .. ؟ وهل سيتقبل المنتصر منا المهزوم .. ؟

خلقنا مختلفين ... والكثير منا لا يعرف الآخر ولا يفهمه ... ولذلك أمرنا بأن نتعارف ... وأن نتناقش بالحكمة والموعظة الحسنة ...

خلقنا مختلفين ... وأمرنا بأن نصبر على بعضنا البعض ...

خلقنا مختلفين ... لنكمل بعضنا البعض ... لأننا نحتاج إلى بعضنا البعض ... ولأننا لا نستطيع أن نستغنى عن بعضنا البعض ... خلقنا مختلفين وأمرنا أن نتعاون على ما فيه البر والتقوى والخير والمنفعة ... خلقنا مختلفين ونهانا عن أن نتنازع وإلا فإننا سنفشل وستضيع قوتنا وتتبدد ...

١١٦٦ - وبناء على كل ماسبق ... فإن الشعوب والمجتمعات التى فهمت الاختلاف وقبلت به وتعاملت معه واستثمرته نجحت وتقدمت ونهضت وسعدت ...

وعلى العكس من ذلك ... فإن الشعوب والمجتمعات التى رفضت الاختلاف ولم تفهمه ... وحاولت وعملت وسعت إلى إقصاء المخالفين أو القضاء عليهم أو تهميشهم ... هذه الشعوب انقسمت وتشتت وأهدرت قوتها ووقتها ومواردها وطاقاتها ... فضعفت وهانت ...

انهزمت مع نفسها ... فانهزمت أمام أعدائها ...

بددت قوتها مع بعضها البعض ... فلم تجد لها قوة تقف بها أمام أعدائها ... صارعت نفسها ... فلم تستطع أن تصمد أمام أعدائها ...

١١٦٧ - إن المصالحة المجتمعية لا تعنى التنازل عن الثوابت الفكرية السلمية ... ولا تعنى التنازل عن الانتماء أو الهوية ، والقبول بالاختلاف لا يعنى الذوبان فى الآخر ... أو حتى الإيمان بأفكاره واعتناقها ؛ وإنما تعنى المصالحة المجتمعية تقريب وجهات النظر المختلفة وبناء جسور جديدة من التواصل ... وفتح الأبواب المسدودة وإزالة الجلطات الموجودة فى شرايين المجتمع ، والتى تعيق الجميع عن العمل والحياة ...

١١٦٨ - جلوس أطراف أى خلاف على طاولة المفاوضات لا يعنى انكسارهم أو هزيمتهم فى معركتهم مع الطرف الآخر ... بقدر ما يعنى حكمتهم فى إدارة الخلاف ... وتفضيلهم العقل على الصراع ، وانحيازهم للمستقبل الذى يريدون صناعته على الماضى الذى لن يستطيعوا تغييره ... المصالحة المجتمعية تعنى أن يتنازل كل طرف قليلاً من أجل أن يكسب ويكسب الجميع كثيراً ...

١١٦٩ - المصالحة المجتمعية تعنى تفضيل إعمال العقل على استعمال العضلات ... وتغليب الحكمة على الغباء ... وتفضيل للعفو على الانتقام ... واختيار للتسامح بدلاً من الاستعداء وتوجيه الطاقات من أجل الإعمار وليس الدمار ...

المصالحة المجتمعية هى إقرار من الأغلبية والأقلية بحق كل منهما فى العيش ، وتعبير عن احترامهما لبعضهما البعض ... وأن الوطن لهم جميعاً ... ومع الاعتراف بحق كل منهما فى وطنه فإنه يقر بأن الوطن ليس ملكاً خالصاً له ولا لفصيله لوحده ؛ بل هو ملك الجميع ... وأن المصالحة سوف تحقق هذا الشعار وتنقله من مرحلة الشعار النظرى إلى مرحلة التطبيق الواقعى ...

١١٧٠ - المصالحة قبل الإصلاح فلن يتم أى إصلاح فى بلادنا ، ولن تتم أى تنمية ، ولن يحدث أى تقدم فى أحوال مجتمعنا إلا بعد أن تحدث المصالحة المجتمعية ... فالمجتمع مثل جسم الإنسان تحاربه ميكروبات وفيروسات كثيرة وتسبب له أمراضاً وآلاماً كثيرة ، وكلما كان الجسد قوياً محصناً استطاع هزيمة الميكروبات والفيروسات ... أما الانقسام المجتمعى فهو بمثابة السرطان الذى يهاجم الجسد وخطورة السرطان أن خلايا الجسد تهاجم بعضها ... فالمرض لا يأتى من الخارج بل من داخل الجسد ... والانقسام المجتمعى فى أى بلد هو أقرب ما يكون إلى السرطان ... واستمراره وعدم العلاج منه مبكراً سيسمح للمرض بأن ينتشر ويدمر خلايا المجتمع كله ...

وهكذا لا يمكن تخيل مجتمع صحى ناجح متماسك مترابط منتج متقدم فاعل بينما نسمح ونترك سرطان الانقسام يسرى فى جسده ، ويدمر أجهزته ، ويستنزف طاقاته ، وموارده ... وبالتالى فإن أى محاولات للإصلاح قبل إقرار المصالحة ستذهب سدى ، وسيكون مردودها هباء لا يسمن ولا يغنى من جوع ...

١١٧١ - من أهم أسباب مشاكلنا فى مصر انقسامنا على أنفسنا وبين أنفسنا ... وضد أنفسنا ... وأننا وبسبب غياب الهدف القومى الواحد الذى يجب علينا جميعاً أن نؤمن به ونتحد من أجله ... ونسعى من أجل تحقيقه ونجاهد من أجل تنفيذه ... بسبب غياب هذا الهدف القومى انغلقنا على أنفسنا وانشغلنا بأنفسنا ؛ فانقسمنا فتنازعنا ففشلنا ... وأصبح أكبر اهتماماتنا أن نشوه أنفسنا ... وأن نقلل من أنفسنا ... وأن نشكك فى أنفسنا ... وأن نخون أنفسنا ... وأن نتهم أنفسنا فأصبحنا نبحث بعيوننا عن أخطائنا ... ونتناقل أخبار أسوأ ما فينا ... ونعطيها كل اهتماماتنا ... ونزيد عليها ونزايد من وحى خيالنا ؛ وبمرور الوقت وباستمرار انقسامنا لم يعد هناك فصيل واحد فى المجتمع لا يخلو من الاتهامات والتشويه ... واندفع الكثيرون إلى تشويه الجميع ... فرجال الأعمال والتجار يتم اتهامهم بتهم معينة ... والموظفون بتهم أخرى ... ورجل المرور ... والمدرسون ... والقضاة ... وموظفو الأحياء ... وأصحاب المصانع ... ورجل الشرطة ... وسائقى التاكسى ... ورجل الجيش ... وملاك العقارات ... وأعضاء البرلمان ... والإعلاميون ... ورجال الدين ... وهكذا أصبحت الاتهامات تطول الجميع ، وأصبحت القاعدة لاستثناء ، وتحول الاستثناء إلى قاعدة ، وأصبح الأصل فى الإنسان أنه متهم وليس بريئاً ...

وبعد أن دخلنا جميعاً وبأنفسنا دائرة الاتهامات والتشكيك المغلقة والتى لم ينج منها أى فصيل ... والتى دفعت كل الفصائل ثمنها ... لم يعد أمامنا للخروج من هذا التردى والانهيار إلا إجراء مصالحة مجتمعية قائمة على الشفافية والصراحة واحترام الجميع للجميع ... مصالحة تبنى ولا تهدم ... تجمل ولا تشوه ... تثق ولا تخون ... من أجل مجتمع يليق بنا ... ونليق به ...

١١٧٢ - من يرفضون أو يستبعدون إجراء مصالحة مجتمعية فى مصر عليهم أن يتذكروا أننا نحن المصريين أول من أقام معاهدة سلام فى التاريخ ... وأننا أقمنا معاهدة سلام فى سبعينيات القرن الماضى مع إسرائيل ... بعد أن كانت بيننا وبينهما أربعة حروب وعشرات المعارك وآلاف الشهداء وآلاف المصابين ... فكل تجارب التاريخ عبر كل العصور تعلمنا وتؤكد لنا أنه لا يوجد انقسام أو خلاف يستمر إلى ما لا نهاية ... وأن كل صراع مجتمعى لابد وأن ينتهى بالمصالحة ... ولنا فى تجارب جنوب إفريقيا ... والجزائر ... ورواندا ... العظة والدرس ... ولنا فى نجاح الهند وماليزيا القدوة والمثل ...

* الانقسام المجتمعى ظلام ... والمصالحة المجتمعية نور ...
* الانقسام المجتمعى أشواك ... والمصالحة المجتمعية زهور ...
* الانقسام المجتمعى مرض ... والمصالحة المجتمعية علاج ...
* الانقسام المجتمعى ضعف ... والمصالحة المجتمعية قوة ...
* الانقسام المجتمعى هدم ... والمصالحة المجتمعية بناء ...

الهدف من المصالحة ليس القضاء على العدالة ... وإنما هو محاولة الوصول إلى أقصى درجة ممكنة للعدالة

لو بدأنا معركة بين الماضى والحاضر ... فسوف نجد أننا خسرنا المستقبل
" تشرشل [٣٧] " ..

[٣٧] رئيس وزراء بريطانيا السابق

إننا نخسر من انقسامنا وصراعاتنا أكثر مما نخسر

من أفعل ومؤامرات أعدائنا ...

إننا ندمر أنفسنا بأنفسنا

١١٧٣ - ليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا الباب رغم أهميته هو من أواخر فصول الكتاب ولكن هذا تأجيل مقصود ومتعمد منى لأنه يتعلق ويرتبط بترتيب الأولويات ، فعلى الرغم من أن من المهام الأساسية لرئيس الجمهورية صياغة ، وترتيب ، وتنسيق ، وإدارة العلاقات الدولية مع كل دول العالم ومنظماته بالشكل والأسلوب الذى يعود على بلده وشعبه بالخير والسلام ... ومع إيمانى واقتناعى التام بأهمية هذا الدور ، ونيتى وعزمى الكاملين على تنفيذ ذلك ... إلا أن الترتيب الصحيح من وجهة نظرى ليس هو البدء بالاهتمام بالخارج **من أجل إصلاح الداخل** ... وإنما البداية الصحيحة فى رأيى هى إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل وتقوية الإنسان والمجتمع المصرى بكل السبل والإمكانات والاهتمام بذلك من أجل حسن وقوة إدارة كل تعاملاتنا وعلاقاتنا مع كل دول العالم ... وبالتالى فإن التعاملات الخارجية الجيدة التى يجريها حكام ومسئولو مجتمع متماسك ، ومتجانس ، ومنتج ، وفعال ، ونظام حكم جيد سوف تكون أكثر نفعاً لهذا المجتمع ... فتضيف نجاحاً فوق نجاحه وتؤدى إلى مزيد من تقدمه ... أما العلاقات الدولية لأى مجتمع أو نظام حكم متأخر ضعيف فمهما كانت قوتها وتشعبها فإن فائدتها ستكون محدودة على الشعب وعلى الوطن ...

١١٧٤ - وبطريقة أخرى فى التعبير فإنه ما أسهل وأجمل أن نتعامل مع كل دول العالم ونحن فى حالة جيدة جداً من القوة الشاملة ... وما أصعب وأسوأ أن نتعامل مع العالم ونحن فى حالة فشل أو تردٍ أو انهيار ... ففى حالة النجاح والقوة يزداد الأصدقاء ، ويزداد الراغبون فى التقرب إليك ، وتزداد بالتالى مكاسبك ... وفى حالة الضعف والوهن يزداد الأعداء ، ويزداد تجرؤهم عليك ، وتزداد خسائرك ومشاكلك ...

ولنا فى تاريخنا وتاريخ الكثير من بلدان العالم الدروس والعظة ... فالعالم الدولى المعاصر ومع كل التطور والتغير الذى حدث فى منظومته ، ومنظماته ، وعلاقاته ، وشعاراته ... وسمو أهدافه ونبل مساعيه إلا أنه مازال يقف للأقوياء احتراماً ، وتقديراً ، وتوقيراً ... ويتوارى خجلاً من الضعفاء وحقوقهم ... فالظلم الدولى يساعد القوى على أن يتمتع بقوته ... ويترك الضعيف يتعذب بضعفه ... وأنا لا أسعى ولا أتمنى ولا أرضى ولا أقبل أن تكون بلادنا ضعيفة على خريطة العالم ... أو فى منظماته أو فى منتدياته ... لذلك فإننى أرى أن نهضتنا سنبنيها بسواعدنا ، وبجهدنا ، وبإخلاصنا ، وبعملنا ، وبتعاوننا مع بعضنا البعض ...

١١٧٥ - لن ندير ظهرنا للعالم ... بل بالعكس سنمد له أيدينا ... ولكننا سنمدها وهى قوية عاملة منتجة عزيزة ...

لن نبتعد أو نتخلى عن أى محور إقليمى أو دولى ... بل على العكس من ذلك ...سنتحرك شمالاً وجنوباً ... وسنتحرك شرقاً وغرباً ... سنعمل مع الجميع من أجل تحقيق النجاح للجميع ... لنا ولغيرنا ...

ليس من الصواب أن نستقوى بدولة على أخرى ... ولا بمحور ضد محور ... وإنما الصواب أن نستقوى بأنفسنا ولأنفسنا ... ليس من الذكاء أن نعتقد أن هناك طرفاً يمكن أن يحارب لنا حربنا ... أو أن يزرع لنا ويتعب ... لنحصد نحن ونستريح ... هذا ليس فقط عدم ذكاء ... بل فى الحقيقة هو قمة الغباء ...سنحمل همومنا بكل قوة ، ولن نشكو من كثرتها ...سنعمل على حل مشاكلنا ، ولن نتوقف عن التقدم أبداً ...

لن نطلب قروضاً أو مساعدات من أى دول العالم ... بل سنعمل معهم ونتعاون من أجل المصالح المشتركة والمنافع المشتركة ...

لن نطلب قروضاً أو مساعدات من منظمات دولية ... بل سنجتهد ونعمل ونسعى من أجل أن ننجح ونسدد ما علينا ثم نقدم نحن المساعدات والقروض ...

لن نطلب مساعدات من أحد ... فالموت للشعوب أهون من أن تستجدى غذاءها ... لن نكون الأيدى السفلى التى تنتظر وتتلقى المعونات ... بل سنكون بإذن الله الأيدى العليا التى تعطى وتقرض وتمنح وتساعد ...

١١٧٦ - لا يصح أن تكون بلادنا من أكبر دول العالم استقبالاً للمعونات ... لا يصح أن تكون بلادنا مصدرة للعمالة غير الماهرة والهجرة غير الشرعية ... لا يصح أن تكون بلادنا فى المكانة التى لا تليق بنا ...

لا يصح أن تتراجع قوتنا ومكانتنا يوماً بعد يوم ... ونحن نعيش على ما ورثناه من ماضينا ومن أجدادنا من علم ، وتاريخ ، وقوة ، ومجد ... لذلك فإننى سأعمل مع كل قوى المجتمع المصرى ومع كل أبنائه لوقف نزيف التأخر الذى نعانى منه جميعاً ... وإعادة بناء المجتمع المصرى وتجديد شبابه وحيويته والقضاء على سلبياته ... من أجل وضع مصر فى المكانة الإقليمية والدولية التى تليق بنا ... ولقد حاولت فى معالجتى لكل مشاكلنا أن يكون هذا هو منهجنا (وأتمنى أن أكون قد نجحت فى نقل أفكارى إليكم فى الصفحات السابقة)

١١٧٧ - إن قوة الدولة على الصعيد الدولى إنما تنبع من قوة اقتصادها ، وقوة جيشها ، وقوة تأثيرها ... تنبع من قوة أبنائها ... وأخلاقهم وقيمهم ... وعلمهم وعلومهم ... وعملهم وإنتاجهم ... ودخلهم وثرواتهم ... تنبع من قوة ثقافتها وفنونها وأدبائها ورياضييها ... إن قوة رئيس الدولة فى الخارج لا تنبع من ألفاظه وكلماته

وإنما تنبع من قوة المدرسين والمهندسين والأطباء والضباط والجنود وأصحاب الأعمال والعمال والصناع والفلاحين والمهنيين فى الداخل ...

إن أكبر عناصر نجاح مصر فى علاقاتها الدولية إنما ينبع من تماسك المجتمع المصرى وتعاونه وإنتاجه ... ينبع من إخلاص كل مصرى فى عمله ... وإتقانه لكل ما يقوم به ... وحرصه على المجتمع وما ينفعه ... وتنبع من حسن استثمار المجتمع لكل موارده ... والحفاظ عليها ... والعمل على تنميتها ...

إن قوة مصر دولياً لا تتوقف فقط على عدد الطائرات ، والصواريخ ، والدبابات ، والمدرعات ، والمركبات التى تملكها ... ولا على عدد جنود وضباط القوات المسلحة فقط ... ولا على مدى تدريبهم فقط ... فكل هذا من بديهيات وأساسيات وضروريات القوة المطلوبة ... ولكن قوة مصر تتوقف وتتحدد أيضاً بناء على عدد علمائها ومهندسيها ... وعلى عدد اختراعات المصريين وأنواعها ... وعلى كمية إنتاج المصريين وتنوعه ... وعلى الدخل القومى لمصر كلها ... وعلى حجم الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى ... وعلى المخزون الاستراتيجى من السلع الضرورية والغير ضرورية ... وعلى عدد الميداليات والبطولات التى يحصل عليها الرياضيون ... وعلى عدد الأفلام والروايات التى تصل للعالمية ... وعلى عدد المنتجات التى يحتاج إليها العالم من مصر ... وعلى عدد الكتب والجرائد التى تتم طباعتها ... وعلى عدد المؤتمرات والمنتديات والمكتبات ... وعلى عدد مشتركى الإنترنت وعلى عدد حائزى الأجهزة الحديثة ... وعلى عدد الأبحاث والنشرات العلمية ... وعلى رصيد المعلومات والمعرفة الموجودة فى المجتمع ...

وبمعنى آخر فإن قوة مصر ليست فقط فى قدرتها على الاكتفاء الذاتى واستغنائها عن العالم ... وإنما تتمثل فى مدى احتياج العالم لمصر ، وقيمة مصر ، ومنفعتها ، وفائدتها للعالم ...

١١٧٨ - أن كل إنسان مصرى هو جزء من مصر ... وقوة مصر هى مجموع أعمال المصريين ... وبناء على قوة مصر تتحدد مكانتها إقليمياً ودولياً ...

لذلك فإن كل إنسان مصرى فى عمله هو جندى مصرى ... وهو سفير لمصر ... ووزير لخارجيتها ... وهذا ما سأحرص على تأكيده وتوصيله لكل المصريين ...

ولذلك فإن كل أسرة مصرية وكل أم مصرية هى مركز تدريب لصناعة بطل مصرى متميز قادر على تقوية مصر والنهوض بها ... ورفع راياتها فى التخصص الذى سيعمل وسيبدع فيه ... وبناء على ذلك فإن قوة

مصر لا تبدأ من رئيس جمهوريتها أو من حكومتها أو من جيشها أو من اقتصادها فقط ... وإنما تنبع من كل بيت وأسرة ... ومن كل مدرسة وكل مصنع ... وكل مستشفى وكل ملعب ... وكل مسرح ... وكل مكتبة وكل ناد ... وتنبع من كل أب ... وكل أم ... وكل طفل ...

بل إنها تنبع من اليوم الأول الذى تعرف فيه الأم أنها حامل ... وأنها ستنجب إنساناً بعد عدة شهور ... بل إنها تنبع من تعليم هذه الأم وتثقيفها وتأهيلها قبل أن تتزوج أو تقدم على الزواج ...

١١٧٩ - السياسة الخارجية متغيرة دائماً ومتبدلة باستمرار ... وكما يقال دائماً فلا يوجد صديق دائم ... ولا يوجد عدو دائم ...

كما أنه لا يمكن أن يكون هناك تطابق دائم بين سياسة مصر والدول الأخرى فإنه لا يمكن أن يكون هناك أيضاً تنافر دائم بين سياسة مصر والدول الأخرى ...

فلابد دائماً أن تكون هناك مسافة من الاتفاق ومساحة من الاختلاف ... ولابد أن تكون هناك دوائر نلتقى فيها ... ودوائر نختلف عليها ... وما بين هذا وذاك تتحرك الدول وتحدد سياستها طبقاً لمصالحها ومصالح شعوبها ... وتحاول أن تحصل على أقصى ما يمكن لها الحصول عليه ... ومن أجل أن تحسن مصر القيام بذلك ... فلابد لنا أن نكون جاهزين ومستعدين لكل الاحتمالات ولكل التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة ... وعلينا دائماً أن يكون لدينا أكثر من سيناريو للتعامل مع أى متغير ... وعلينا أن نملك فى كل مشكلة أكثر من ورقة للحل ... وأكثر من أداة للتنفيذ ...

لا يمكن بأى حال من الأحوال أن نتخيل ثبات السياسة المصرية الخارجية على وتيرة واحدة دائماً ... فبعض السياسات والقرارات تكون رد فعل على سياسات ومواقف الدول الأخرى إلا إننا نستطيع التأكيد على بعض الثوابت فى علاقاتنا مع كل دول العالم ... وفى مقدمة هذه الثوابت مبادئ الاحترام المتبادل ، والمنافع المشتركة ، والتعاون من أجل مستقبل أفضل للشعوب ، تحقيق السلام للجميع ... وفى نفس الوقت ... فإن سياستنا لن تكون فقط رد فعل لسياسات الدول الأخرى ... وإنما سنكون سباقين فى تحديد مواقفنا ... مستقلين عما لا يناسبنا ... مستوعبين ماضينا ودروسه وعبره ... مخططين للمستقبل ومستعدين له ... قائدين لأنفسنا ... ومرشدين لغيرنا ...

١١٨٠ - **على الرغم من** أن السياسات الخارجية للدول لا تتم كتابتها مقدماً ، فهى ليست سياسة جامدة يجب الالتزام بها دائماً وأبداً ... وإنما هى متغيرة ومتبدلة تتأثر وتتغير بالظروف الإقليمية والدولية ... وما أكثرها وأسرعها فى عصرنا الحالى ... **وبالتالى فإن** كل السياسات قابلة للتغيير وكل التوجهات قابلة للتحول ... وهذا ما أثبتته دائماً أحداث التاريخ ، حيث تفرض الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية على كثير من الدول **أن** تخرج عن سياساتها ، **وأن تحول من** انحيازاتها ، وأن تبدل من مواقفها ...

رغم كل ذلك ... **ورغم أن** السياسات الدولية المستقبلية بتفاصيلها لا تكتب فى صفحات الكتب ولا تناقش على الهواء إلا أننى وخروجاً على هذا النهج سوف أذكر السياسات والتوجهات التى أنوى انتهاجها ...

من يرغب فى أن يمد يده إلينا بالسلام فسيجد يدنا ممدودة إليه قبل أن يمد يده .
ومن يرغب فى الاعتداء علينا ويطلق رصاصة واحدة فسيجد مائة رصاصة
موجهة إلى صدره قبل أن يطلق الرصاصة الثانية .
سنعانق من يعانقنا .. **ولكننا لن نرتمى فى أحضان أحد** .

السلام

١١٨١ - يمثل السلام فى وجدان الشعب المصرى شيئاً مختلفاً ومتميزاً ... فالسلام هو تحية المسلمين (وهم غالبية الشعب المصرى) لبعضهم البعض فى الدنيا ... وكذلك هو تحيتهم فى الجنة ... بل إن السلام هو اسم الجنة التى يحلم ويعمل ويسعى المسلمون من أجل دخولها ... بل إن السلام هو اسم من أسماء الله الحسنى (سبحانه وتعالى) ...

١١٨٢ - السلام والدعوة إليه هى آخر ما يقوله المسلم فى صلاته ... وبالدعوة إلى السلام يخرج المسلم من صلاته ويعود إلى ممارسة أفعاله الدنيوية ...

١١٨٣ - السلام والدعوة إليه هو مضمون الحوار الذى دار بين الله سبحانه وتعالى وبين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عند سدرة المنتهى عندما قال الله سبحانه وتعالى لنبيه : السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ... فرد رسول الله قائلاً : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ...

١١٨٤ - الشعب المصرى ليس فقط صاحب حضارة من أقدم حضارات الأرض ؛ بل هو أول من أقام معاهدة سلام فى تاريخ البشرية عندما عقد رمسيس الثانى معاهدته مع الحيثيين فى عام ١٢٧٤ ق .م عقب موقعة قادش ...

١١٨٥ - مصر هى الداعية إلى أشهر معاهدة سلام فى القرن العشرين وذلك عندما فاجأ الرئيس السادات العالم كله بالذهاب إلى إسرائيل فى شجاعة نادرة وثقة مبنية على القوة ليقيم معهم معاهدة سلام تنهى الحروب وتوقف نزيف الدماء وتغير خريطة الشرق الأوسط ...

١١٨٦ - إذا كان هذا هو تقدير الدين الإسلامى للسلام وحثه عليه ورغبته فيه ... وإذا كان هذا هو تاريخ مصر القديم والحديث فإن علينا واجباً نحو العالم كله ألا وهو عدم الاكتفاء بترديد كلمة السلام فقط ... بل علينا السعى بكل ما نملك من قوة لوضع السلام الحقيقى موضع التنفيذ ونشره بين كل البشر ...

١١٨٧ - ولذلك فإننى أحلم لمصر بأن تكون سياستها الدولية هى سياسة سلام لكل دول العالم عامة ودول المنطقة خاصة ... ولذلك سأعمل على تشكيل لجان سلام مصرية بالاشتراك مع كل الدول المهتمة تحت رعاية المنظمات الإقليمية والدولية وبالتعاون معها من أجل السعى إلى حل مشاكل المنطقة وإنهاء النزاعات والصراعات ... المسلحة منها وغير المسلحة ...

١١٨٨ - التقدم إلى الأمم المتحدة والجمعية العامة بمشروع يهدف إلى إعداد مادة تعليمية وتربوية تدعو للسلام بين كل البشر وتبين الحروب السابقة ونتائجها ... وتحذر من أى حروب جديدة ومن أضرارها ؛ بحيث يتم تدريسها فى كل دول العالم ولكل أطفال العالم فى مرحلة التعليم الابتدائى ... بحيث تنشأ الأجيال القادمة فى كل دول العالم وهى مقتنعة ومؤمنة بأهمية السلام للجنس البشرى كله ولكوكب الأرض وللإنسانية كلها ؛ بحيث تعمل وتحرص هذه الأجيال القادمة على أن تحل مشاكلها بالحوار ، والتفاهم ، **والتعاون ، والاتفاق** بعيداً عن الصدام ، **والصراع ، والحروب** ... فى ظل مبادئ تدعو إلى الصداقة بين كل الشعوب ، **والتواصل** فيما بينهما ...

فإذا كانت الحروب فى الماضى شيئاً بغيضاً ومدمراً ... فإنها حالياً وفى المستقبل ستصبح أكثر خطورة وتدميراً ؛ خاصة بعد التطور الهائل فى صناعة الأسلحة وما وصلت إليه من قوة تدميرية هائلة ...

١١٨٩ - سوف أسعى إلى أن تطلق مصر مبادرة عالمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة **باسم " نحن شركاء "** ...

وهدف هذه المبادرة هو التأكيد على أن كل الدول ، **وكل الشعوب** ، وكل الأجناس التى تعيش فوق الأرض هم شركاء فى هذا الكوكب ويجب عليهم جميعاً التعاون معاً ، ليس فقط من أجل المحافظة عليه من الحروب والدمار والفقر والجهل والأمراض بل من أجل مواجهة الأخطار التى تهدد الكوكب كله مثل النقص المحتمل فى الأغذية والموارد المائية والتصحر والتغير المناخى ... والفجوة بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث ...

كما تهدف هذه المبادرة إلى تغيير إحساس ومشاعر الشعوب نحو بعضها البعض ... **فعلى الرغم من أن** البعض يقول إن الأجناس التى تعيش حالياً على كوكب الأرض هى أجناس متعددة إلا أن الحقيقة أنه لا توجد عدة أجناس بين البشر بل يوجد جنس بشرى واحد ... **من أب واحد ومن أم واحدة** ...

١١٩٠ - مصر والعرب علاقة جسد واحد ... لا يمكن فصل جزء منه عن الآخر ... لا أقصد بهذا المعنى الفصل الجغرافى فقط (لأنه مستحيل بالطبيعة) ولكن أقصد أيضاً الفصل الوجدانى ، والفكرى ، والسياسى ، والاقتصادى ... فمصر تتأثر كثيراً إذا بعدت عن العرب ... ويتأثر العرب كثيراً إذا حال شيئ بينهم وبين مصر ...

وكما تقول الكلمة الشهيرة إذا أصيبت مصر بالبرد عطس العرب جميعاً ... لذلك يجب الحفاظ دائماً على مصر قوية وعزيزة ورائدة ، ليس فقط من أجل مصر بل من أجل العرب جميعاً ... فمصر هى أكثر من ربع عدد العرب ، وأى ضعف يصيب مصر والمصريين هو اختلال لميزان العرب وضعف لكل العرب ... وقوة مصر هى قوة العرب ...

١١٩١ - مصر من أكثر الدول العربية علماً وثقافة وحضارة ... حتى وإن تأثرت فى السنوات الأخيرة أو تراجعت لديها بعض المؤشرات ... ولكن يبقى المخزون الحضارى الكامن فى شخصية المصريين قادر على إنجاحهم ومساعدتهم فى سرعة استعادة تقدمهم واستعادة دورهم الريادى ... ليس المطلوب من مصر التنافس مع الدول العربية بغرض التسابق ؛ وإنما المطلوب التنافس من أجل التكامل ... وليس الغرض من التكامل تحقيق مصالح طرف واحد فقط ... وإنما الهدف تحقيق مصالح كل الأطراف ...

١١٩٢ - المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم اشتعالاً بالصراعات والحروب فى السنوات الأخيرة ... وهى من أكثر مناطق العالم أيضاً شراء للأسلحة ... ولذلك فإن دول المنطقة العربية كلها فى حاجة إلى مراجعة نفسها ومواقفها وسياساتها من أجل الخروج من هذا المربع الملئ بالحروب والأسلحة إلى مربع آخر ملئ بالتنمية الاقتصادية ، والثقافية ، والحضارية ، والديمقراطية بحيث تعمل وتسعى المنطقة العربية كلها إلى توفير حاضر ومستقبل أفضل لأبنائها يحميهم من الحروب ودمارها ويوفر لهم سبل التنمية والرفاهية ...

١١٩٣ - سأعمل على أن تكون مصر قائدة السلام والوفاق والتنمية فى المنطقة العربية كلها ... وسنسعى مع كل الأطراف الحريصة على السلام إلى التوصل إلى حلول نهائية لكثير من المشاكل العربية التى تعوق تطور العمل العربى وتهدر طاقاته بعيداً عن الاتجاه الصحيح الذى يجب أن توجه إليه وهو التنمية المحلية والتنمية العربية ...

ولكن هذا الدور القيادى الذى يجب أن تلعبه مصر وهى المستحقة له والمؤهلة له ... وهى من صنعته من قبل مرات ومرات عبر تاريخها الطويل ... هذا الدور الذى غابت عنه مصر فى السنوات الأخيرة ... **والذى فى** رجوعها إليه قوة لها وللعرب ... هذا الدور لابد له من معطيات ... فالقاطرة لا يمكن لها أن تتحرك وتقود **عربات القطار إلا إذا كانت قوة القاطرة أكبر من قوة العربات** ... وهذا الترتيب المنطقى هو ما يجب أن نستوعبه ثم نعمل من أجل تحقيقه ... فالقيادة لا يمكن أن يقوم بها الضعفاء ... ومصر الرائدة القائدة لابد لها أن تكون قوية وفتية ... **وعلى** هذين المحورين ومن أجل تحقيق هذين الهدفين ستعمل مصر بنفسها وستعمل **مع كل العرب** ... من أجل تقوية مصر وتقوية العرب ...

١١٩٤ - المؤامرات ليست شيئاً حديثاً فى العلاقات بين الدول بل هى قديمة قدم التاريخ ... والمؤامرات ليست ضدنا نحن فقط بل هى موجودة فى مناطق وبؤر كثيرة جداً فى العالم ... وقد يكون من الصحيح أن نذكر أنه نادراً ما تخلو منها منطقة ... ولكن المشكلة ليست فى المؤامرات ... **وإنما المشكلة تتلخص فى ماذا فعلنا وماذا سنفعل لدحر ودحض المؤامرات ... المشكلة فى قوتنا ووحدتنا ولستعدادنا** لمواجهة المؤامرات ، **والمشكلة فى أفعالنا قبل المؤامرات وردود أفعالنا بعد المؤامرات** ... وبقراءة التاريخ ودراسته ... والتأمل فيه **والتدبر** ... واستخلاص دروسه وعبره نجد أن التأثير الشديد والقوى للمؤامرات لا يظهر إلا عندما تكون الدولة المتآمر عليها قد وصلت إلى مرحلة من الضعف والهوان لا تستطيع فيه الدفاع عن نفسها **أو التصدى** لمؤامرات الأعداء عليها ... فالمؤامرات الدولية هى أشبه ما تكون بالميكروبات والفيروسات التى دائماً ما تهاجم جسم الإنسان ولكنها لا تنجح فى إصابة الجسد بالمرض إذا كان الجسد سليماً صحيحاً معافى مستعداً لها ... وهكذا تظل الميكروبات تهاجم الإنسان وتظل المؤامرات تحاول هدم الدول فلا تنجح الأولى إلا إذا ضعف الإنسان ولم يكن مستعداً لها ... ولا تنجح الثانية إلا إذا ضعفت الدولة أو انقسمت أو انشغلت بقضايا أخرى عن قضية الاستعداد لمواجهة المؤامرات والوقاية منها وطرق القضاء عليها ...

١١٩٥ - **وعلى الرغم من إقرارى واعترافى** بالمؤامرات ودورها ... إلا أننا يجب أن نتوقف عن الحديث عنها ... أو نقلل منه إلى حد كبير ... فكثرة حديثنا عن المؤامرات **تشحن عقولنا** بالضعف والسلبية والعجز ... **وتصورنا لأنفسنا وكأننا معدمو الإرادة وعاجزون عن الفعل** ... فنحن نقدم أنفسنا وكأننا ضحايا نستحق الشفقة ... ونخلق لأنفسنا شماعة للأخطاء نستطيع بها أن نخدع أنفسنا لنستريح ، **ونجعل من المؤامرات سبباً لعدم نجاحنا** ... وبذلك نمنع أنفسنا بأنفسنا من المواجهة مع النفس ، **ونقد الذات** ، وتحليل الأفعال ، **والأحداث** ، **والبحث عن الأخطاء** ، **ولستنباط الدروس والعبر** ... والتخطيط للمستقبل والعمل له بطريقة أفضل ... **وبذلك** نظل ندور فى حلقة مفرغة ما بين مسئولية المؤامرات عن فشلنا وفشلنا بسبب المؤامرات ... وما بين بكائنا **على الماضى وشكوانا من الحاضر وعدم لستعدادنا الكافى للمستقبل** ...

١١٩٦ - من ينتظر أن يتوقف أعداؤنا **عن التآمر** علينا حتى نستطيع أن نعمل وننجح فهو واهم ... ولن يحدث ذلك أبداً ...

فالنجاح فى رأيى هو التغلب على الصعوبات والعقبات التى ستكون **حجر عثرة** فى طريقنا ، **أو التى** سيحاول أعداؤنا وضعها فى طريقنا ... ولن يأتى نجاحنا أو يتحقق عن طريق مطالبة الآخرين بتمهيد الأرض لنا **وإزالة المعوقات من أمامنا** ... فهذا لم يحدث من قبل ، ولن يحدث فيما **بعد** ...

والحل من وجهة نظرى هو أننا علينا أن نعالج الأمور بحكمة وعقل ، وأن نتوقف عن الاهتمام الزائد والمبالغ فيه بما يدبره لنا أعداؤنا من مؤامرات ... فمن حقهم أن يفعلوا كل ما يرونه ضاراً لنا ... وليس لنا أن نلومهم ... بل يظل من حقنا أيضاً أن نستعد بما يحمينا منهم ... وأن نعد لهم ما يضرهم ويرد عليهم كيدهم ... فالعين بالعين ... **والسن بالسن** ... **والمؤامرة بالمؤامرة** ...

١١٩٧ - وفى كل الأحوال علينا أن نزيد من استعدادنا ، واهتمامنا بأنفسنا ، ومواجهة **أنفسنا بأخطائنا ، وبمشاكلنا ، وبنقط ضعفنا** ، وعيوبنا ... فأغلب مشاكلنا هى من صنع أيدينا نحن ... ولا تفعل المؤامرات شيئاً أكثر من أنها تستغل مشاكلنا وأخطائنا ، فتضغط عليها وتضاعفها ... **فلنحاسب أنفسنا أولاً** ... ولنعالج عيوبنا حتى لا يستغلها الآخرون ...

١١٩٨ - على الرغم من أنه يفضل دائماً فى كل البرامج الانتخابية لأغلب المرشحين عند حديثهم عن العلاقات المصرية - الإسرائيلية ألا يتطرقوا إلى أى موضوع فى العلاقات سوى حرصهم على تأكيد التمسك بعملية السلام والتزاماتها ...

وعلى الرغم من أن السلام فعلاً هو النهج والطريق الذى اختارته مصر ... وسعت إليه ونفذته والتزمت به ... **وعلى الرغم من أن الشعب المصرى من أكثر الشعوب المحبة للسلام** ... إلا أنه لو شئنا الحديث بكل صراحة والتفكير بكل عقلانية وتطبيق الفكر الأمريكى الخاص بضرورة البحث عن عدو محتمل والعمل دائماً **على** الاستعداد له من أجل استنفار الطاقات وعدم الركون إلى الراحة فإننا لابد وأن نضع إسرائيل كعدو أول **محتمل لمصر** ...

١١٩٩ - ومع الإقرار بأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تحقق لمصر ولإسرائيل **أماناً واستقراراً** تحتاجان إليه وتستفيدان منه ... إلا أنه أيضاً **وبالبحث عن** آخر حروب خاضتها مصر فى خلال المائة العام الأخيرة فإننا سنجد أغلبها مع إسرائيل ...

١٢٠٠ - لا يعنى حديثى فى السطور السابقة أى رغبة فى عدم الالتزام بمعاهدة السلام ... **ولا أى رغبة فى الدخول فى حرب** ... طويلة كانت أم قصيرة ... **فمنطقة الشرق الأوسط لا تحتمل** مزيداً **من العنف ، أو الصدام** ، أو الإرهاب ، **أو الحروب** ... ولا تحتاج إلى مزيد من الصراعات أو النزاعات التى تتبدد بها الجهود وتزداد معها معاناة الإنسان والمجتمعات ... وإنما تحتاج منطقتنا إلى مزيد من العمل ، والتعليم ، والتنمية ، **والعدل ، والثقافة ، والإنتاج** ، والحريات ، والديمقراطية ...

١٢٠١ - لا أعتقد أن هناك فرداً عاقلاً أو شعباً واعياً يسعى للحروب أو يتمناها ... أو لا يبغضها على ما فيها من أهوال ، وويلات ، **وشرور ، ودمار** ... ولكن وفى نفس الوقت فلابد أن يكون لكل إنسان أعداء ، **وكارهون ، وحاقدون** ... **وكذلك** لابد لكل دولة من أن يكون لها أعداء **(سواء أرادت ذلك أم لم ترد)** ... ومن هنا علينا جميعاً أن ندرك أن إيماننا بالسلام وحرصنا عليه وسعينا للحفاظ عليه لا يجب أن ينفصل عن إيماننا بقوتنا وحرصنا على الحفاظ عليها وسعينا للمزيد منها فالاستعداد للحرب هو ما ينفى **الحرب** ... **وقوتنا**

وتماسكنا هما ما يمنعان أعدائنا من التفكير فى الدخول فى صراع معنا ... لا ينطبق هذا على إسرائيل فقط وإنما على أى دولة أخرى نستطيع تحديدها حالياً أو لا نستطيع تحديدها ...

١٢٠٢ - علاقتنا مع إسرائيل تربطها معاهدة السلام ... **وكما التزمنا من قبل بمعاهدة** السلام وبنودها سنظل أيضاً ملتزمين بها حريصين عليها ... ولكن إسرائيل احتلت ومازالت **تحتل أرضاً** عربية ... **وعلاقتنا بالدول** العربية الشقيقة هى الأساس وحرصنا على حقوقها هو المبدأ وسعينا للحصول عليها هو الهدف ... وهذان **المبدآن** هما ما صنعت منه مصر سياساتها وهما ما سنحرص عليه وبشدة فى المستقبل ... **فلا رغبة فى الحرب** ... ولا تهاون فى الحقوق ... **وإنما سعى وعمل من أجل الوصول إلى الحوار وحسن الجوار** ... **ولكن** هذا لن يتم ولن نصل إليه إلا بعد إقرار كامل للسلام الشامل لكل العلاقات العربية الإسرائيلية ...

ملحوظة :

١٢٠٣ - **كل ما سبق ذكره فى** العلاقات الدولية هو ما يعبر عن رؤيتى للسياسة المصرية الخارجية ... **ولكن** هذه الرؤية تحتاج لتنفيذها لكثير من الآليات والأدوات والاستراتيجيات ... وقد تتعرض لمنعطفات فتضيف إليها أو تغير منها أو تبدلها ... وهذا كله لن يتم من قصر رئاسة الجمهورية فقط **أو من خلال عقل شخص** رئيس الجمهورية فقط بل سيتم فى أغلب تفاصيله من خلال مبنى وزارة الخارجية المصرية ورجالها وبالتنسيق مع كل أجهزة المعلومات ومسئولى الأمن القومى ...

الإعلام

١٢٠٤ - الإعلام هو أحد أهم العناصر التى تساعد فى تشكيل عقلية ، وتفكير ، ووجدان الناس ، وتحديد احتياجاتهم ... والعمل بالإعلام مسئولية كبيرة لا يدركها البعض من العاملين بالإعلام وقد لا يقدرونها حقها ... ورسالة الإعلام وما يقدمه للشعب هو مسئولية كل مسئول بدءاً من رئيس الجمهورية ووصولاً إلى أصغر عامل فى الإعلام ...

١٢٠٥ - بعض وسائل الإعلام شديدة التحيز ، وبعيدة كل البعد عن الوسطية والاعتدال ؛ فهى إما مؤيدة تماماً للنظام الحاكم وبالتالى تتكلم عنه وكأنه لا يخطئ أبداً ... وإما أن تكون معارضة تماماً وبالتالى تتكلم عنه وكأنه لا يصيب أبداً ؛ ولذلك نجد الكثير من وسائل الإعلام تعتبر وكأنها نسخ كربونية من بعضها البعض ولذلك قد ينصرف عنها بعض الناس ...

١٢٠٦ - للأسف ... الكثير من وسائل الإعلام لا تقول الحقيقة دائماً ... وإذا كان هذا الأسلوب ناجحاً ومناسباً فى توجيه فكر المواطن عندما كانت وسائل المعرفة محدودة ومعدودة ويمكن السيطرة عليها ؛ فإنه لا يصلح ولن ينجح فى أيامنا هذه فى ظل التطور التكنولوجى الكبير الذى عاشته البشرية والتنوع الرهيب فى مصادر المعرفة ... وعلى الإعلام أن يدرك ذلك جيداً إذا أراد أن يحافظ على ثقة المواطن وإقباله عليه ...

١٢٠٧ - وسائل الإعلام الحكومية ليست مملوكة للحكومة ؛ وإنما هى مملوكة للشعب ؛ ولذلك فإن الهدف منها لا يجب أن يكون هو خدمة الحاكم وتبرير تصرفاته وإخفاء سلبياته ... وإنما يجب أن يكون هو خدمة المجتمع وذلك بتثقيفه وتنويره وتطويره ...

١٢٠٨ - بناء على ذلك فإن الدور الذى يجب أن يقوم به الإعلام ليس فقط نقل الأخبار ، والصدق فيها ، ونقل آراء الناس المختلفة ، وبحرية كاملة ؛ ولكن الإعلام يجب أن يساعد الناس أيضاً فى حياتهم وكيف يعيشون وكيف يعملون وكيف يفكرون وكيف ينجحون ...

١٢٠٩ - المستوى والمحتوى الذى يقدمه الإعلام [٣٨] فى كل بلد هو انعكاس لمستوى التعليم والديمقراطية ، والاقتصاد ، والحريات ، وحقوق الإنسان ... ولذلك فإنه إذا ما حدثت نهضة اقتصادية تعليمية بالتوازى مع دعم الديمقراطية والحريات فإنه لابد وأن ينعكس ذلك على أداء الإعلام وجودة ما يقدمه وصدقه ... وهذا ما سوف أكون حريصاً على فعله لو أصبحت رئيساً لمصر ...

---

[٣٨] * مصر فى المركز الـ ١٥٩ من بين ١٨٠ دولة فى المؤشر العالمى لحرية الصحافة لعام ٢٠١٦ ..

١٢١٠ - للمواطنين **الحق الكامل فى معرفة الحقائق** ... وعلى الإعلام القيام بهذا الدور على أكمل وجه ... وعلى الجميع مساعدة الإعلام فى تأدية رسالته بتوفير المعلومات والشفافية فى عرضها وعدم حجبها ... فكلما زادت الشفافية كان هذا مساعداً على زيادة المصداقية وقتل الشائعات وعدم الحاجة إلى وجودها ...

١٢١١ - الدعوة والحرص على عدم تشويه الإعلام لأى شخصية مصرية ، وألا يتم توجيه أصابع الاتهام قبل صدور أحكام نهائية من القضاء ... وأن يتم دائماً نسب الجريمة أو الاتهام بها إلى مرتكبها ... **وعدم ذكر** أسماء الأقارب عند وقوع جريمة أو مخالفة ما ؛ **فكل** إنسان مسئول عن نفسه وأفعاله وليس **مسئولاً عن أفعال أولاده ، أو أباءه ، أو إ**خوته ، أو زوجته ، أو أجداده ... والهدف من ذلك واضح وهو تصحيح الفكر وتصويب المجتمع وحماية الإنسان من أن **يسأل ع**ما لم يفعله وهو ما يتنافى مع قواعد المنطق والقانون **والعدل** ...

١٢١٢ - **دعو**ة الإعلام إلى وقف خطاب الحث على الكراهية ورفض الآخر والتحريض والاقصاء ... **ودعوة** الإعلام إلى تبنى خطاب يدعو إلى وحدة المجتمع ، وتعاونه ، وتقدمه ، والتخلى عن خطاب الانقسام ، **والفرقة** ....

١٢١٣ - الدور الذى أتمنى أن يقوم به الإعلام تكلمت عن جزء منه فى باب الثورة الثقافية المصرية ... فأرجو أن يربط القارئ الكريم بين هذا الباب وبين الإعلام بدون أن أعيد تكرار ما تم ذكره ...

١٢١٤ - سوف أدعو كل المسئولين إلى الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعى كوسيلة إعلامية جديدة وما تقدمه من آراء للمواطنين يطرحونها ويتفاعلون معها ... وذلك من أجل معرفة الرأى العام وتحديد اتجاهاته والعمل على تنفيذ وتلبية احتياجاته ...

١٢١٥ - رصد جوائز للإعلاميين فى عدة مجالات إعلامية مختلفة مثل الصحافة والإذاعة والتليفزيون على أن يتم اختيار الفائزين عن طريق الشعب ..

الإعلام إما أن يكون

شريكاً فى صناعة التقدم والازدهار لبلادنا

أو

مسئولاً عن استمرار التأخر والانهيار

ذوي الاحتياجات الخاصة

١٢١٦ - كل المواطنين يحتاجون إلى رعاية ودعم من الدولة إلا أن المعاق يحتاج إلى رعاية وعناية خاصة .

١٢١٧ - العمل على دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى المجتمع حتى لا يتجهوا إلى الانطواء أو العزلة ... وحتى يصبحوا أداة انتاجية فى المجتمع ويشعروا بقيمة ذاتهم ولا يشعروا بالحزن أو الأسى ... أو يشعروا بأنهم عالة على ذويهم .

١٢١٨ - العمل على توفير كل الأجهزة التعويضية والأجهزة المساعدة بأسعار منخفضة وتقديمها مجاناً لمن لا يقدر على شرائها ... والسعى من أجل تصنيعها فى مصر ...

١٢١٩ - تعيين المصريين من ذوى الاعاقة الحركية فى الوظائف التى لا تتطلب حركة مثل وظائف قطع التذاكر والرد على الاستفسارات التليفونية ، وكذلك تعيين ذوى الاعاقة السمعية فى وظائف تتطلب جهداً بدنياً ولا تتطلب تواصلاً مع بشر مثل الزراعة مثلاً ، وكذلك تعيين المكفوفين فى الوظائف التى تتطلب مهارات صوتية وسمعية مثل الرد على الاستفسارات التليفونية أو تحفيظ القرآن الكريم أو الاشتراك فى الفرق الموسيقية ...

١٢٢٠ - إعطاء ذوى الاحتياجات الخاصة الأولوية فى الحصول على قروض من بنك الفقراء فى حالة رغبتهم فى عمل مشروع ما ... وكذلك إعفاؤهم من الضرائب لعدد معين من السنوات ...

١٢٢١ - تسليط الضوء إعلامياً على مشاكل ذوى الاحتياجات الخاصة وتوصيل شكاواهم إلى المسئولين من أجل العمل على سرعة حلها ... وتخصيص برامج تثقيفية للمجتمع في كيفية التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة ، وكذلك تسليط الضوء على كل إنجاز يحققه كل مصرى من ذوى الاحتياجات الخاصة ...

١٢٢٢ - إصدار قانون يجرم السخرية من ذوى الاحتياجات الخاصة سواء كانت هذه السخرية متمثلة فى كلمة ، أو فعل ، أو قرار ، أو إجراء ، أو عمل فنى ، والدعوة الى احترام كل ذى طبيعة خاصة أو احتياج خاص مثل الأقزام وعدم الاستعانة بهم فى الأعمال الكوميدية للسخرية منهم ... (على سبيل المثال)

١٢٢٣ - العمل على علاج العجز الموجود فى إعداد المدارس الخاصة للفئات ذات العقلية المتوسطة أو الضعيفة ...

١٢٢٤ - إعداد مدرسين متخصصين للتعامل مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ، والدعوة إلى إنشاء كلية متخصصة فى إعداد المؤهلين مع التعامل مع جميع حالات ذوى الاحتياجات الخاصة ...

١٢٢٥ - زيادة أعداد الأخصائيين النفسيين ، واخصائيى العلاج السلوكى ، والتخاطب ؛ وكذلك زيادة المراكز الفكرية الحكومية بحيث تغطى كل محافظات الجمهورية ولا تقتصر على المدن الكبرى فقط ...

١٢٢٦ - إذاعة دورات تعليم لغة الصم والبكم على شاشات التليفزيون بحيث يتعلمها كل من يرغب فى تعلمها بحيث لا يشعر ذوو الاعاقة السمعية بالعزلة عن المجتمع ...

١٢٢٧ - إعداد مواد فيلمية تحفيزية لكل ذوى الاحتياجات الخاصة وذلك لتحفيز إمكاناتهم ؛ فالاعاقة ليست نهاية للحياة بل قد تكون عنصراً دافعاً لتحقيق الذات فى مجال آخر ... ولنا فى الدكتور طه حسين وفى الموسيقار سيد مكاوى وفى الموسيقار عمار الشريعى وفى الشيخ عبد الحميد كشك المثل والقدوة ...

١٢٢٨ - توفير مترجمين لذوى الإعاقة السمعية وتحديد جهة معينة لكى يعمل بها هؤلاء المترجمون بحيث يتم استدعاؤهم عند الحاجة فى أقسام الشرطة ، أو المستشفيات ، أو المصالح الحكومية عند وجود مواطن مصرى من ذوى الإعاقة السمعية وفى حاجة إلى من يترجم له رغبته ...

١٢٢٩ - تعيين مساعد لرئيس الجمهورية لشئون ذوى الاحتياجات الخاصة تكون مهمته التنسيق بين كل الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل العمل على تحسين كل الخدمات المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة يوماً بعد يوم ...

١٢٣٠ - مراعاة تمهيد الطرق بحيث لا تعوق حركة ذوى الاحتياجات الخاصة عند تصميم الطرق الجديدة وعند إصلاح الطرق القديمة ... وكذلك مراعاة تسهيل حركتهم عند التعامل مع الهيئات الحكومية ومع وسائل النقل ...

١٢٣١ - الربط والتنسيق بين كل الجهات العاملة فى خدمة ذوى الاحتياجات الخاصة حتى لا يحدث تكدس فى منطقة وعجز فى منطقة أخرى ...

المشروع القومى لمصر

" بناء الإنسان [٣٩] "

١٢٣٢ - على مدار السنوات والعقود السابقة التى مرت على مصر والمصريين ... **ومع اختلاف أنظمة الحكم** ... واختلاف المشاكل والتحديات التى واجهت مصر الدولة والمجتمع ... اختلفت طريقة تعاملنا وتخطيطنا وتفكيرنا من مرحلة لمرحلة ... واختلفت معها أهدافنا وسياستنا وأفعالنا تبعاً لذلك ... **وفى كل مرحلة كان** المشروع القومى والهدف الأساسى للدولة يختلف طبقاً لطبيعة المرحلة ...

١٢٣٣ - ففى مرحلة من مراحل مصر كان المشروع القومى لمصر هو الاستقلال عن الاحتلال البريطانى ، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة بناء الدولة وتأكيد استقلالية قرارات مصر (تأميم قناة السويس وبناء السد العالى وتأميم الاقتصاد) ، ثم فى فترة لاحقة تحرير التراب الوطنى وإزالة آثار العدوان الإسرائيلى ، **ثم فى مرحلة** أخرى تحقيق السلام واسترداد باقى الأرض والانفتاح على العالم وتحقيق الرخاء ... **ثم فى مرحلة أخرى بناء** البنية الأساسية ، **ثم فى مرحلة لاحقة كانت ثورة ٢٥** يناير ومحاولة البحث عن طريق جديد يحقق المستقبل الذى نحلم به ... ثم فى مرحلة أخرى كان الهدف هو عودة الهدوء والأمن للمجتمع ... **وانظلم الدولة** واستقرار مؤسساتها خوفاً من انهيار الدولة ودخولها فى نفق الدول المنقسمة المتفككة المتحاربة المتصارعة ...

١٢٣٤ - ومع احترامى وتقديرى لكل مرحلة ولطبيعتها وأهدافها ... ولكل سياسة وضروريتها وظروفها ... ومع إيمانى الكامل بأن الزمن والتحديات تفرض علينا فى أحيان كثيرة نوعية محددة من السياسات **وردود** الأفعال لا يمكن تجاوزها ... ومع إحترامى لكل النوايا الطيبة والمجهودات الكبيرة لكل الحكام ، والمسئولين ، **وأنظمة الحكم السابقة ؛ إلا أننا وللأسف فى** كل تلك المراحل غفلنا وتناسينا أهم عنصر وأهم هدف فى مصر ... وهو الإنسان المصرى ... ذلك العنصر الأغلى والأهم فى كل ربوع مصر ...

---

[٣٩] * ترتيب مصر فى مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ **على المستوى العالمى ١٠٨ من إجمالى ١٨٨ دولة** .. وهو ترتيب ومؤشر لا يليق بالمصريين ..

١٢٣٥ - ما المقصود ببناء الإنسان .. ؟

الإنسان هو خليفة الله فى الأرض ... ولقد خلقه الله فى أحسن صورة ... وكرمه وفضله على كثير ممن خلق ... لذا فإن الاهتمام بالإنسان ورعايته والعناية به لا يمكن أن تقتصر على جانب واحد فقط ، فهو مخلوق متعدد القدرات والعناية به يجب أن تكون على محاور كثيرة وفى كل جوانب الحياة ومنها على سبيل المثال :-

١٢٣٦ - توفير تعليم جيد .. وحريات واسعة .. وثقافة متنوعة ...

١٢٣٧ - احترام آدمية الإنسان والارتقاء بها ... والاهتمام بالسلوكيات ، والأخلاقيات ، والقيم ، وإعلاء شأن الحرية ، والعزة ، والمساواة ، والكرامة ...

١٢٣٨ - إطلاق قدراته ، وتنمية خياله ، ومساعدته على الإبداع ، والتطوير ، واكتشاف مواهبه ، وتشجيعه على التفوق ، والتميز ...

١٢٣٩ - نجاح الإنسان فى إدارة مشاكله وأزماته ... وأن يجيد التخطيط للمستقبل ... والاستعداد للتغيرات ...

١٢٤٠ - حسن صناعة العقول أى يتم تأهيل العقل بحيث يكون متمكناً من أدوات التفكير .. وتنمية وتطوير قدراته وزيادة مهاراته ...

١٢٤١ - تقوية الجسد ... وتنقية الروح ...

١٢٤٢ - تعليم الإنسان ومحو أميته ... وزيادة ثقافته وتنمية عقله ... وتنويره وزيادة مهاراته وعلومه ... واكتشاف مواهبه ومساعدته لتنميتها ... ورفع كفاءته ... وإطلاق قدراته الإبداعية .. وتجديد قيمه وأخلاقه ... واحترام حريته واختياراته وآراءه ومعتقداته ... واحترام كل حقوقه والعمل على توفيرها له ... وتيسير استمتاعه بها والدفاع عنها ضد كل معتد عليها ...

١٢٤٣ - مساعدة الإنسان على التخلص من مشاعر الضعف والدونية ... وتحريره من الخوف والسلبيات ... وزرع صفات الثقة والفخر والاعتزاز بالنفس ... بالتوازى مع التواضع وعدم الكبر ...

١٢٤٤ - بناء الإنسان يعنى صناعة مواطن صالح وبناء شخصيته كى يستطيع التعامل مع كل ما يحيط به أو يواجهه ...

١٢٤٥ - توفير أجواء الحرية لكل مواطن فى ضوء التوازن بين حقوق كل مواطن وواجباته ... ويعنى أيضاً زيادة وعى المواطن بأهمية الحرية بالنسبة له وللمجتمع وكيف يحافظ عليها ولا يسمح بالاعتداء عليها ... ولا يقصر فى أداء واجباته نحو المجتمع ...

١٢٤٦ - التوازن عند بناء الإنسان بين بناء الجسد وتقويته ... وتأهيل العقل وتنميته ... مع صفاء الروح والنفس والإحساس بحيث يكون البناء متوازناً ...

١٢٤٧ - تنمية عقل الإنسان لا تعنى السعى لصناعة نموذج واحد من البشر أو السعى لوضع كل الناس فى قالب ثابت ... وإنما يعنى السعى إلى إثراء الإنسان والترحيب باختلافه وتشجيعه على ذلك وعدم الخوف من حدوث الاختلاف ...

١٢٤٨ - بناء الإنسان يعنى أن يعمل الإنسان بإخلاص .. وأن يتقن كل ما يقوم به ويؤمن بأهمية الإتقان ، ويحرص عليه أياً كانت الظروف التى يعمل فيها أو يوجد بها ... وأياً كان العائد من وراء عمله ... وسواء كان هناك رقيب عليه أم لم يكن هناك رقيب ... فبناء الإنسان يعنى أداء كل الأعمال بطريقة ممتازة ومتميزة ...

١٢٤٩ - بناء الإنسان لا يعنى فقط توفير التعليم الجيد للجميع ... وإنما يعنى العمل من أجل صناعة العلماء الذين يمتلكون ناصية العلم وأسراره فى كل المجالات ...

١٢٥٠ - السعى لبناء كل إنسان يعنى أيضاً السعى لامتلاك عقل مجتمعى متفتح ومختلف وسلوك مجتمعى متميز ...

١٢٥١ - بناء الإنسان يعنى إنساناً مؤمناً بربه ... متفهماً لعقيدته ... متسقاً مع نفسه ... محباً لمجتمعه ... مخلصاً فى عمله ... عاشقاً لوطنه ...

أهمية بناء الإنسان :-

١٢٥٢ - بناء الإنسان ليس نوعاً من الرفاهية أو الترف ؛ بل هو الأساس لأى مجتمع يرغب فى الاستقرار والنجاح ... وهو ضرورة لا يمكن تجاوزها ... وهو أول المهام فى ترتيب الأولويات ... فتنمية الإنسان والعناية به ورعايته هى الهدف من كل سياسة وتقدم ...

وهى كذلك الوسيلة لصناعة أى تقدم وكل تقدم ... فلا قيمة لأى تنمية ولا قيمة لأى مشروعات إذا كان الاهتمام منصباً فقط وموجهاً نحو بناء الحجر ، وليس من أجل بناء البشر ... **بل إن عدم بناء الإنسان وعدم** الاهتمام به سوف يكون هو السبب الأول لتأخر النجاح ... بل إنه سيكون السبب الأول لهدم أى تنمية وأى مجتمع وأى نظام حكم لا يضع الإنسان **على رأس** أولوياته ... **فالإنسان الواعى المتعلم العامل المثقف الناجح** يعى ويستطيع ويسعى لنجاح المجتمع واستقراره ... على عكس الإنسان المحبط اليائس الفاشل المتخبط الجاهل العاطل ؛ فهو عدو (وبدون أن يدرى) لنفسه ولمجتمعه وعدو لكل المشروعات ... وهو قنبلة يمكن **أن تنفجر فى أى لحظة ولأقل سبب وبدون مقدمات واضحة** أو أسباب منطقية ... فيضر بذلك نفسه ومجتمعه ووطنه ...

١٢٥٣ - أقوى وأفضل الدول ليست هى **التى** تملك أكبر عدد من الأسلحة أو أعلى رصيد من العملات أو أكبر احتياطى من الثروات ... بل أقوى الدول وأفضل الحضارات هى من تستثمر فى الإنسان وفى البشر ...

١٢٥٤ - **أسلوبنا** القديم وتغافلنا وإهمالنا بناء الإنسان وعدم الاهتمام به هو ما جعلنا نشعر بأن زيادة أعداد المصريين عبء على المجتمع والدولة ... وأن الزيادة السكانية هى السبب فى تأخرنا وعجزنا وعدم تقدمنا ... مع أن الحقيقة هى أن السبب فى مشاكلنا ليس هو زيادة أعداد المصريين وإنما السبب هو عدم إعداد المصريين ... **فالمشاكل فى مصر لم تحدث والأزمات لم تزد** لأن أعداد المصريين زادت كما يظن الكثيرون ... ولكن المشاكل حدثت نظراً لانخفاض مستوى الاهتمام بالإنسان فى أغلب جوانب الحياة ... **فانخفض** مستوى التعليم ... **وانخفض مستوى جودة السكن** ... **وانخفض مستوى جودة الغذاء** ... وانخفضت مستويات الوقاية والرعاية الصحية ... **وانخفض مستوى الفنون والثقافة** وبالتالى انخفضت إنتاجيته فى أغلب المجالات ... إلخ

وعلى العكس من ذلك ... لو أن أعداد المصريين كانت قد زادت ضعف ما زادت ولكننا لم نهمل الإنسان ، **بل** جعلنا تنميته والاهتمام به وحسن إعداده وبنائه هو الهدف والغاية التى نسعى ونعمل من أجلها ... لو حدث هذا لكنا اليوم نتمتع بدولة كبرى ومجتمع متقدم وشعب ناجح وسعيد ... وهذا هو الفارق بين الدول التى تبنى الإنسان وتهتم بالبشر فتحولهم إلى قوة ونهضة وثروة ومنجزات (الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٥ مليون واليابان ١٢٦ مليونا وألمانيا ٨١ مليونا) وبين الدول التى تعجز عن تنمية البشر فيصبحون **عالة وعبئاً وضعفاً ومشاكل وفشلاً** (بنجلاديش ١٥٦ مليونا والفلبين ١٠٠ مليونا ونيجيريا ١٨٠ مليونا) **إذن فالعبرة** ليست بالأعداد وإنما العبرة بالإعداد ... العبرة ليست بالكم ... وإنما بالكيف ...

١٢٥٥ - فالفارق بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة ليس فى كم الثروات الطبيعية التى تملكها هذه الدولة أو تلك ... أو موقع هذه الدولة أو تلك ... أو مناخ هذه الدولة أو تلك ... أو نظام الحكم السياسى فى هذه الدولة أو تلك ؛ وإنما الفارق يرجع إلى الإنسان وماذا تعلم وماذا يعمل وماذا ينتج .. ؟ وكيف يفكر وكيف يدير حياته .. ؟ وكيف يحل أزماته .. ؟ بل كيف يتجنبها قبل أن تحدث ..؟ وما هى القيمة التى يضيفها الإنسان فى حياته إلى البشرية .. ؟ ما هى مشاكل المجتمع وكيف يتم التخطيط لها والعمل على حلها ..؟

١٢٥٦ - وبإختصار نستطيع أن نقول إن من صنع الحضارة فى الدول المتقدمة هو بناء الإنسان ، وإن العجز عن التقدم فى الدول المتأخرة كان أيضاً بسبب عدم بناء الإنسان ... فالعلاقة طردية وثابتة بين بناء الإنسان وبناء الوطن ... الإنسان يصنع الحضارة ... والحضارة تصنع الإنسان ... وقوة الوطن هى مجموع قوى أبنائه ...

١٢٥٧ - سيقول البعض : إن بناء الإنسان مكلف جداً مادياً ... فهو يحتاج إلى بناء المدارس ، والجامعات ، والمكتبات ، والمسارح ، والنوادى ، والحدائق ... إلخ على حين أنه قد لا تتوافر الإمكانات المادية لذلك حالياً ...

وعلى هؤلاء سأرد وأقول : بل بالعكس ... إن عدم بناء الإنسان هو المكلف جداً مادياً ... لأن عدم الاهتمام بالإنسان يتسبب فى خسائر فادحة فى كل مجالات الحياة ... فالاهتمام بالإنسان استثمار ... وبناء الإنسان صناعة وإذا ما حاولنا إقامة استثمارات بالملايين بدون الاهتمام بالإنسان فإن خطأ فردياً واحداً (وغالباً غير مقصود) من إنسان لم يتم تأهيله جيداً كفيل بإحداث خسائر أيضاً بالملايين ... ولو حاولنا صناعة أى شئ بدون بناء إنسان فلن ننجح فى الصناعة ولن يسعد الإنسان ...

١٢٥٨ - العائد من الاستثمار فى الإنسان متضاعف ومتعدد الجوانب ولا يقتصر على جانب واحد من الحياة فهو يعنى إنتاجاً جيداً ... وأمراضاً أقل ... وجرائم أقل ... وتعاوناً أكثر ... وبالتالى مجتمعاً أفضل ... ويعنى متوسط دخل أعلى للفرد ... وبالتالى زيادة الناتج القومى للدولة ... يعنى نجاح للفرد وسعادته ... وبالتالى راحة لكل أجهزة الدولة وللمجتمع كله ...

<u>مشاكل مصر كانت ومازالت سببها عدم بناء الإنسان :</u>

١٢٥٩ - المصرى إنسان ناجح ... هذا ليس كلاماً إنشائياً إعلامياً هدفه المدح الذاتى ، والفخر الوطنى وليس حديثاً نظرياً لا يؤكده الواقع ؛ وإنما هو حقيقة واقعية تثبتها وتؤكدها تلك النماذج المصرية الناجحة فى أكثر

من مجال وفى أكثر من مكان ؛ ولكن ومع صدق كل العبارات السابقة إلا أنه يجب أن نضيف عليها تحفظاً يوضح القاعدة التى تكلمنا عنها والاستثناء الواقع عليها ... التحفظ والاستثناء هو أن أعداد المصريين الناجحين والمتفوقين والمتميزين خارج مصر أكثر بكثير من أعداد المصريين الناجحين والمتفوقين والمتميزين داخل مصر ... وإذا ما ربطنا بين القاعدة والاستثناء اتضح لنا الآتى : -

١٢٦٠ - المتوسط العام لذكاء الإنسان المصرى هو متوسط عال وليس منخفضاً ؛ ولكن الخطأ والعيب يكمن فى إدارة المجتمع لأفراده ، وطريقة تعامله معهم ، وتربيتهم ، وتنشئتهم ، وتعليمهم ، وتثقيفهم ، وفلسفة تعامل الدولة مع الفرد وبالتالى فلسفة تعامل الفرد مع الدولة ...

١٢٦١ - تعاملات الأفراد مع بعضهم البعض وتعامل المجتمع مع بعضه البعض لا تشجع على النجاح والتفوق بقدر ما تعيق الفرد ... وكذلك طريقة تعامل الدولة مع المواطنين فى أكثر الأحيان هى طريقة تعتمد على وضع العراقيل والمعوقات أمام المصريين ... وعلى من يرغب فى النجاح أن يتحدى تلك العقبات وأن يزيل العراقيل من أمامه قبل أن يبدأ رحلة العمل والنجاح ... أى أن الإنسان المصرى الراغب فى النجاح لا يبدأ حياته من الصفر بل يبدأ بأقل من الصفر ، فهو لا يعوم مع التيار فيساعده اتجاه التيار على العمل والنجاح سريعاً ... وهو كذلك لا يعوم فى مياه ليس بها تيار وبالتالى لا توجد لديه محفزات ولا معوقات ... وإنما الإنسان المصرى يعوم ضد التيار فهو يبذل مجهوداً مضاعفاً وأكثر مما يبذله أى إنسان أخر فى مجتمع متقدم لكى يستطيع أن يصل إلى نتائج أقل مما يصل إليها ذلك المواطن الآخر ...

١٢٦٢ - وبتطبيق ذلك على الواقع المصرى ... نجد أن الإنسان المصرى لا يجد تعليماً جيداً فى دراسته لذلك يلجأ إلى الدروس الخصوصية ، وإذا أراد استكمال تعليمه اضطر إلى السفر للخارج ... ونجد الإنسان المصرى لا يجد فرصة عمل بسهولة رغم أن العمل هو حق أساسى من حقوق الإنسان ... وأحياناً قد يلجأ إلى واسطة لكى يعمل ... وهكذا فى بقية تفاصيل حياته ... يعمل لسنوات طويلة لكى يدخر ما يكفى لشراء وحدة سكنية ... ولكى يستخرج ورقة حكومية يتردد على المصلحة أو الهيئة الحكومية أكثر من مرة ... ولكى يذهب إلى مكان ما يعانى من ازدحام المرور وينفق وقتاً طويلاً لا طائل منه ... وهكذا ... يعيش الإنسان المصرى فى معاناة شبه مستمرة ... ويخرج من أزمة ليواجه أزمة ... وهكذا يعيش أغلب المصريين ... ويمضى العمر بهم وهم لا ينجزون إلا القليل والقليل ... حتى أعتقد الكثيرين منهم أن النجاح فى الحصول على أساسيات الحياة هو إنجاز ...

١٢٦٣ - وللتأكيد على المعاناة التى يلاقيها الإنسان المصرى فى حياته والتى تتسبب فى ضياع وإهدار وقته وعمره ... يكفى أن نلقى نظرة على وجوه المواطنين الخارجين من إحدى المصالح الحكومية مثل السجل المدنى أو الشهر العقارى أو وحدات المرور أو الجوازات أو غيرها ... وبسهولة يمكننا أن نلاحظ كمية السعادة التى تظهر على وجه كل من أنجز مهمته وأنهى الإجراء الذى جاء إلى هذه المصلحة الحكومية من أجله ... وهكذا أدرنا حياتنا بطريقة خاطئة ووضعنا الكثير من العراقيل والتعقيدات أمام أنفسنا حتى أصبح لاستخراج البطاقة أو الحصول على رخصة قيادة أو تجديد رخصة سيارة وكأنه إنجاز لابد لمن أنهاه أن يفرح ويسعد ...

١٢٦٤ - إذا أردنا التدليل على أن عدم اهتمامنا ببناء الإنسان المصرى كان هو السبب فى أغلب المشاكل التى نعانى منها ... فلابد أننا سنذكر أغلب مشاكل المجتمع المصرى ... فالإنسان هو العامل المشترك فى كل مجالات الحياة ... ونتيجة لعدم تأهيل الفرد وتمكينه بالشكل الذى يستطيع فيه أن يدير حياته بأقصى قدر ممكن من الإيجابيات وأقل قدر ممكن من السلبيات ... نتيجة لعدم التأهيل هذا خسر الإنسان المصرى الكثير من قدراته وطاقاته ... وخسر معه المجتمع كله ...

حوادث المرور الكثيرة سببها إما يرجع إلى السائقين أو إلى سوء حالة الطريق أو عيب فى السيارة وكلها سببها عدم بناء الإنسان ... الحرائق فى المنازل والمصانع ... كثرة الإصابات بالأمراض المعدية والفيروسات ... تصدير المواد الخام للخارج لعدم تمكننا من تصنيعها فى مصر ... ارتفاع نسب المواليد الذين يولدون ببعض الأمراض ... حوادث الماكينات ... تلف الكثير من الأجهزة على يد من يفترض أن يقومون بإصلاحها ... تدهور الحالة المرضية لكثير من الإصابات البسيطة نظراً للتشخيص الخاطئ ... والعلاج الخطئ ...

حوادث الهجرة غير الشرعية سببها عدم بناء الإنسان وتأهيله ؛ وبالتالى شعوره بأنه لن ينجح إلا بالسفر والعمل فى مجتمع ناجح ... وكذلك سفر الكثير من العمالة غير المدربة وغير المؤهلة لدول الخليج وحصولهم على دخول قليلة أو ظهورها بمظهر لا يليق بمصر والمصريين ... وكذلك انخفاض الإنتاجية فى المصانع المصرية لعدم حصول العامل المصرى الفنى على تعليم جيد أو تأهيل مناسب ... وكذلك كل مشاكلنا مثل زيادة حالات الطلاق وانتشار العشوائيات وأطفال الشوارع والفنون الغير جيدة وتردى الأخلاق ... إلخ

مراحل بناء الإنسان المصرى :-

١٢٦٥ - رغم أن هذه الصفحات القادمة مخصصة للحديث عن كيفية بناء الإنسان المصرى ورؤيتى لذلك ... وأفكارى لتحقيق ذلك الهدف وكيفية تنفيذه إلا أن السطور والصفحات القادمة لن تحمل إلى القارئ أى وسائل أو أفكار أو آليات جديدة لتحقيق هذا البناء ... فأغلب الأفكار التى أراها لبناء الإنسان قد تم عرضها قبل ذلك فى الصفحات السابقة عبر أبواب البرنامج المختلفة ... ولكنى فى الصفحات القادمة سوف أعرض لملامح الخطة التى يتم انتهاجها لبناء الإنسان ورغم أنها جاءت متفرقة فى موضوعات كثيرة إلا أنها تحركت فى إطار منهج محدد ، والتزمت برؤية معينة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود ... والسطور القادمة ستتولى ذكر هذه المحاور والمراحل والتى من خلالها سعيت لتنفيذ المشروع القومى لمصر وهو بناء الإنسان المصرى ... وهى ثلاث مراحل أو ثلاثة محاور ...

المحور الأول : إزالة المعوقات من أمام الإنسان المصرى ...

المحور الثانى : تحرير الإنسان المصرى من الخوف ...

المحور الثالث : بناء الإنسان ...

وقبل أن نستعرض الصور التى سيتم بها تنفيذ تلك المحاور الثلاثة نؤكد أن هذه المحاور ستتم بالتوازى مع بعضها البعض وليس بالتوالى ... أى أن كل إنسان مصرى قد يعيش المراحل الثلاث فى يوم واحد ... وفى بعض الأحيان قد تتداخل مع بعضها البعض فى موقف واحد ... وهذه المحاور الثلاثة هى :-

<u>المحور الاول : إزالة المعوقات من أمام الإنسان المصرى :-</u>

١٢٦٦ - والمقصود به هو أن هناك حالياً عقبات ومعوقات كثيرة موجودة أمام الإنسان المصرى وهذه المعوقات تبدد جهده وطاقته ، وأحياناً تمنعه تماماً من الحركة ... إزالة هذه المعوقات ليست إنجازاً ولن تنتج عنها نتائج إيجابية مباشرة ؛ وإنما هى ضرورية ولابد منها لكى يستطيع الإنسان المصرى فى مرحلة لاحقة بعد ذلك أن يعمل وينتج ويحيا حياة سعيدة ...

من ضمن الإجراءات التى ستتم بها وعن طريقها إزالة المعوقات من أمام الإنسان المصرى :

١٢٦٧ - محو الأمية ... فالأمية إعاقة وعقبة تمنع الذى يعانى منها من التعامل والتعلم والعمل والإنتاج والتطور وكسب المال ...

١٢٦٨ - المرور ... فهو مهدر لعمر وجهد المصريين ومبدد لطاقاتهم ويمنعهم من إنجاز مهامهم ...

١٢٦٩ - الحرص على صحة الإنسان المصرى قبل أن يولد ... وذلك بتوفير الرعاية الصحية بالمجان وبالإجبار لكل سيدة أثناء فترة حملها ...

١٢٧٠ - توفير الرعاية الصحية المجانية والإجبارية لكل الأطفال حتى سن ٤ سنوات ...

١٢٧١ - القضاء على الروتين والبيروقراطية ... وهو كذلك مثل المرور مبدد للوقت والجهد والطاقة والمال ... وبالتالى يقلل من العمل ويعوق الإنتاج وهو عقبة محبطة للكثيرين ومعطلة للطموح ...

١٢٧٢ - تأجير الأرض ... بدلاً من بيعها وإتاحتها لكل راغب فى العمل ... وبذلك سنقضى على أكبر معوق للحياة فى مصر ... وبإزالة هذه العقبة سيبدأ المصريون فى الانطلاق نحو العمل والنجاح والتفوق ...

١٢٧٣ - الثقة بين المواطن والدولة ... وعدم وجود هذه الثقة يعتبر عقبة للحياة والاقتصاد ... فجزء كبير من المواطنين ينظرون بعين الشك والريبة لكل ما يصدر عن الدولة كما أن قرارات وقوانين كثيرة تصدر من الدولة وهى تضع المواطن فى موضع أقرب للاتهام وللشك ولعدم الثقة ... وبسبب تلك الفلسفة وتلك المشاعر يبذل المواطنون وتنفق الدولة أموالاً وجهداً كبيراً ... ولو تم تحويل عدم الثقة إلى الثقة ، والتكذيب إلى التصديق فسوف نوفر على أنفسنا سنوات ومجهودات كثيرة ضائعة ... ولعل من أبرز مظاهر عدم الثقة من كثير من المواطنين تجاه الدولة عزوف الكثيرين عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات ...

المحور الثانى * تحرير الإنسان المصرى من الخوف :-

١٢٧٤ - الإنسان لكى يعمل وينطلق بسهولة لابد من أن يكون طريقه ممهداً وبدون عقبات ... وهذا ما وضحته فى السطور السابقة ... ولكن يحدث أحياناً أن الإنسان لا ينجح رغم عدم وجود عقبات ... والسبب فى ذلك دائماً نفسى بسبب خوف الإنسان وعدم إحساسه بالأمان ، وافتقاده الثقة ، وخوفه ، وتوجسه من ظهور عقبات لا يعلمها ... وهنا لابد بعد إزالة العقبات أن ننزع الخوف والشك من نفسية وعقلية المواطنين حتى يستطيعوا التحرك والعمل والانطلاق بيسر وبثقة ... ومن مظاهر الخوف الذى يجب أن نحرر الإنسان المصرى منه ...

١٢٧٥ - الخوف من رجل الشرطة ... وهذا خطأ ليس له داع ... ولا يصح أن يشعر الإنسان بالخوف لرؤية رجل الشرطة ... فالمفترض أن يشعر الإنسان بالأمان عندما يرى رجل الشرطة وليس العكس ، وهذا ما تمت معالجته فى برنامجنا هذا ...

١٢٧٦ - الخوف من الامتحانات ... وسيتم ذلك كما ذكرنا عن طريق تقسيم الامتحانات حتى لا يصبح هناك عبء على الطالب ... وكذلك إمكانية إعادة الامتحان أو تأجيله لوقت يكون فيه الطالب أكثر استعداداً ... وحتى يصبح التعليم رحلة ممتعة بدون قلق أو عصبية ...

١٢٧٧ - الخوف من الضرائب ...

١٢٧٨ - الخوف من جهات الرقابة مثل التموين أو شرطة المرافق (البلدية) ...

١٢٧٩ - الخوف من التفتيش فى الجمارك ...

١٢٨٠ - الخوف من التعبير عن الرأى ومن الاشتراك فى المظاهرات ...

١٢٨١ - الخوف من رئيس الحى أو المحافظ أو الوزير ...

١٢٨٢ - تنظيم أعمال الباعة الجائلين وتقنين عملهم ...

المحور الثالث * مرحلة بناء الإنسان * :-

١٢٨٣ - ورغم أن المرحلتين السابقتين وهما مرحلة إزالة المعوقات ومرحلة إزالة الخوف يعتبران أيضاً خطوتين هامتين على طريق بناء الإنسان المصرى إلا أنهما يمثلان أكثر إلى كونهما أشبه بمرحلة وضع الأساس الذى عليه سيتم بناء الإنسان بعد ذلك ... فهما بذاتهما لا يمكن لهما أن تحققا نجاح الإنسان وسعادته وتفوقه وإبداعه ... ولكنهما أساسيتان وضروريتان ولازمتان للمرحلة التى سنتحدث عنها هنا وهى مرحلة بناء الإنسان ...

١٢٨٤ - المرحلتان السابقتان كانتا بمثابة إزالة شئ سلبى من أمام الإنسان ، أما المرحلة الثالثة فهى بمثابة إضافة شئ إيجابى للإنسان ... وبإضافة هذه الصفات الإيجابية تبدأ قيمة وأهمية بناء الإنسان فى الظهور ... وتظهر نتائج الاهتمام به وتعود بالنفع على الإنسان وعلى المجتمع وعلى الوطن ...

* من الإجراءات والخطوات التى سيتم بها العمل على بناء الإنسان التعديلات الآتية :-

١٢٨٥ - توفير التعليم المتميز الذى يكتشف الهوايات ، والميول ، وينمى المواهب ، ويطلق القدرات ، ويحفزها ... مع تدريب العقول على النقد الحر البناء والتفكير الإبداعى وتحريرها من النمطية والقولبة ... وتوفير التعليم المستمر خارج المدارس والجامعات لكل الأعمار والفئات والتخصصات ... والعمل على توفير المعارف ، والعلوم ، وإتاحتها للجميع من أجل تطوير الذات المستمر ...

١٢٨٦ - إطلاق الحملات المجتمعية التوعوية من أجل مساعدة الإنسان والمجتمع على اكتساب الصفات الإيجابية الحميدة ، والتخلى عن الصفات السلبية السيئة ... وبالتالى تعود للمجتمع قيمه ومبادئه ...

١٢٨٧ - مساعدة كل من لم يحصل على تعليم جيد أو تأهيل مهنى جيد بتوفير التعليم والتدريب والتأهيل من خلال القيد بالنقابة الراغب فى العمل بمهنتها ، وإجبار كل إنسان على قيد نفسه بالنقابة من أجل التطوير الدائم لمستواه المهنى ...

١٢٨٨ - مساعدة الإنسان على تعلم التكنولوجيا والتعامل معها والتمكن من أدواتها ...

١٢٨٩ - توفير الرعاية الصحية والوقائية لكل إنسان ... وكذلك توفير الملاعب والأندية وبناء الملاعب المفتوحة فى الشوارع من أجل الحفاظ على صحة الإنسان ؛ وكذلك الحفاظ على البيئة والعمل على حماية الإنسان من كل الأمراض التى قد تصيبه من خلال الهواء أو الغذاء أو الماء ...

١٢٩٠ - تسهيل حيازة الإنسان للأرض سوف تساعد على صناعة الثروة لكل راغب فى الحصول عليها ... وكذلك تسهيل الحصول على قروض لكل راغب فى العمل ...

١٢٩١ - إزالة الرهبة والموانع والجهل بالصناعة والإدارة ؛ وذلك بنظام بناء الدولة للمصانع ثم بيعها للمواطنين وتدريبهم عليها ...

١٢٩٢ - توفير الثقة الكاملة للإنسان المصرى وجعله المسئول الأول عن تقرير مستوى الخدمات وجودتها وذلك بإعطاء المواطن الحق فى تقرير بقاء المسئولين من عدمه وذلك من خلال الاستفتاء ... وكذلك عن طريق افتراض الصدق فى كل ما يقر به المواطن فى تعاملاته مع الدولة إلى أن يثبت العكس ...

<u>ما بعد بناء الإنسان :-</u>

١٢٩٣ - مع بدء تطبيق أفكار وقرارات وسياسات البرنامج الذى تشرفت بعرضه ، ومع مرور الأيام وشيئاً فشيئاً سوف تبدأ الحياة فى التغير والتحسن ... وستختفى صور كثيرة من المجتمع أو تقل ... وستظهر صور جديدة فى المجتمع وقد تنتشر ...

* بعض الصور والحالات التى ستقل أو قد تختفى من المجتمع فى مصر :-

١٢٩٤ - اشتغال المصريين بمهن بسيطة مثل مسح الأحذية ، أو عامل مصعد ، أو عامل أمن ، أو غطاس الصرف الصحى ، أو بيع المناديل الورقية أو البالونات فى إشارات المرور ، وكذلك ستقل أعداد العاملين فى مهنة منادى السيارات ، أو ماسحى السيارات فى الشوارع ... وكذلك مهنة سائق سيارة أجرة ... وعامل الظافة ...

١٢٩٥ - امرأة تحمل طفلاً رضيعاً وتتسول على الأرصفة وفى الطرقات ...

١٢٩٦ - استيراد واستعمال المصريين الملابس المستعملة من الخارج ...

١٢٩٧ - شقة سكنية لا تدخلها الشمس ... ومنزل آيل للسقوط ويضطر أهله إلى البقاء فيه ...

١٢٩٨ - ستختفى أو ستقل المنتجات الرديئة والمغشوشة من الأسواق ...

١٢٩٩ - مصرى يبحث عن عمل ... فلا يجد ...

١٣٠٠ - ستقل ظاهرة الفهلوة والتفكير غير العقلانى وإدعاء الفهم فى أغلب الموضوعات ... وسيصبح الناس أكثر موضوعية فى تفكيرهم ، وأحاديثهم ، وتصرفاتهم ...

١٣٠٠ - اقتراض مصر من الخارج ...

١٣٠١ - مصريون يخاطرون بحياتهم ويهاجرون هجرة غير شرعية ...

١٣٠٢ - أب يبحث عن حضانة لمولوده ناقص النمو ... فلا يجد ...

١٣٠٣ - وكذلك أيضاً ستقل كثيراً المنتجات المستوردة التى تملأ الأسواق المصرية حالياً ظراً لتوفر المنتجات المصرية البديلة لها ...

١٣٠٤ - وكذلك ستقل أعداد الجمعيات الخيرية العاملة فى مصر نظراً لاختفاء الحالات التى كانت فى حاجة إلى المساعدات التى تقدمها الجمعيات الخيرية ... كذلك فإن مظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان والعاملة فى نشر الحريات ، والديمقراطية ، والدفاع عن حقوق المهمشين أو الأقليات سوف تقل كثيراً ...

١٣٠٥ - كذلك ستقل أعداد المصريين العاملين بالخارج ، وستختلف نوعية الأعمال التى سيسافر المصريون للعمل بها فى الخارج ... فلن نجد عاملاً مصرياً عادياً يعمل فى الخارج وإنما سيكون العاملون المصريون بالخارج عبارة عن مديرين ومشرفين ومهنيين من الطراز الأول ...

١٣٠٦ - كذلك سيقل متوسط سن الزواج للشباب وللفتيات ، وستقل أعداد حالات الطلاق ... وستقل أعداد قضايا الاختلاف على حيازة الشقة وعلى المنقولات الزوجية ... وستقل أعداد حالات أطفال الشوارع ثم ستختفى بعد ذلك ...

١٣٠٧ - ستختفى ظاهرة تجريف الأراضى الزراعية والبناء عليها ...

١٣٠٨ - ستختفى أكوام القمامة من الشوارع ... وستقل أعداد عساكر المرور بعد ميكنة إشارات المرور ومراقبتها بالكاميرات ، بالإضافة إلى أن تأهيل وإعداد الإنسان سوف يؤدى إلى الاستفادة بعساكر المرور فى أعمال أكثر قيمة وأهمية ...

١٣٠٩ - ستختفى سيارات الكارو من شوارع المدن ... وستقل أعداد السيارات القديمة المتهالكة ثم ستختفى وكذلك ستقل كثيراً جداً أعداد السيارات الملوثة للبيئة ...

١٣١٠ - وكذلك ستختفى ظاهرة تحويل المصريين أموالهم إلى دولارات وعملات أجنبية نظراً لعدم غلائها بل إن سعرها سيتجه دائماً إلى الانخفاض ...

* المرحلة الثانية من نتائج بناء الإنسان هى ظهور العلامات المتميزة فى المجتمع ... ومن أمثلة ذلك :-

١٣١١ - وجود أعداد كبيرة من المصريين يجيدون أكثر من لغة أجنبية ...

١٣١٢ - زيادة كبيرة فى أعداد المصريين الذين يمتلكون الملايين ...

١٣١٣ - زيادة أعداد الميداليات التى يحصل عليها اللاعبون المصريون فى الألعاب الأولمبية ...

١٣١٤ - دخول الجامعات المصرية فى قائمة أفضل الجامعات العالمية ...

١٣١٥ - اختلاف شكل الريف المصرى والقرية المصرية ... وتطور الزراعة المصرية ... وزيادة إنتاجية الأرض ...

١٣١٦ - حصول مصريين على جوائز نوبل فى الطب والكيمياء والفيزياء والاقتصاد ...

١٣١٧ - الأندية المصرية تحصد البطولات القارية والإقليمية ، وتنافس بقوة فى البطولات العالمية ... واللاعبون المصريون المحترفون ينتشرون فى كل أندية العالم ... بالإضافة إلى عمل المدربين المصريين فى أندية عالمية ... وكذلك إسناد إدارة مباريات دولية كثيرة إلى الحكام المصريين ...

١٣١٨ - ترحيب دول العالم بزيارة المصريين وإعفائهم من التأشيرات المسبقة ... وسيصبح لجواز السفر المصرى قيمة وتقدير أكبر ، ومركز متقدم فى ترتيب قوة جوازات السفر ... وستسافر أعداد أكبر من المصريين للخارج للسياحة وقضاء الإجازات ...

١٣١٩ - زيادة متوسط عمر الإنسان المصرى بعد أن خفت الضغوط النفسية من على كاهله وتحسنت البيئة وزادت مستويات جودة الحياة بطريقة ملحوظة ..

١٣٢٠ - ستصبح مصر بلداً توفر السعادة لمواطنيها ... وستصبح حلماً لكثير من أبناء الدول الأخرى وسيسعى الكثيرون لزيارتها وسيسعى الكثيرون ويتمنون العمل فيها ...

رغم كل المجهود الذى بذلته فى هذا الكتاب من أجل محاولة تلافى أوجه القصور والنقص إلا أننى أقر وأعترف بأن هذا المشروع ما يزال يحتاج منى ومن كل مصرى وطنى إلى إضافات وتعديلات ... وهذا ليس بسبب تقصير منى أو عجز ولكن بسبب أن الأفكار لا تنتهى ... والتطوير لا ولن يتوقف أبداً ... وبالتالى فإن الباب مفتوح أمام كل الأفكار الجديدة

ولذلك

أتعهد بأن أعمل على تعديل وتطوير هذا المشروع ما دمت على قيد الحياة ... وأرحب بكل فكرة وبكل اقتراح ... وأتمنى وأدعو الله أن تكون الطبعة التالية أفضل وأكثر جودة ...

الباب الرابع

الفصل الأول

١٣٢١ - كلناشركاء

لو نجحنا ... سننجح جميعاً ... وسنسعد جميعاً ...

لو فشلنا ... سنفشل جميعاً ... وسنحزن جميعاً ...

١٣٢٢ - هذا الوطن ملك لجميع أبنائه ... والجميع شركاء فيه ... عليهم جميعاً إعادة بنائه وتجديد مجده ... ولهم حق التمتع بكل خيراته ونعيمه ... لا أسياد ولا عبيد ... لا فرق بين غنى وفقير ... لا فرق بين حاكم ومحكوم ... على الكل وعلى الجميع أن يعمل كل فى مكانه من أجل هذا الوطن ... ومن أجل شركاء الوطن ...

١٣٢٣ - نعم للانتماء ... لا للتعصب ...

نعم للاختلاف ... لا للخلاف ...

نعم للتفكير ... لا للتكفير ...

نعم للتعاون ... نعم للتكامل ...

لا للتصارع ... لا للتناحر ...

لا للتخوين ... فكلنا وطنيون ...

لا للإقصاء ... فمصر ملك للجميع ...

لا للتكفير ... فالله أعلم بما فى الصدور ...

لا للاتهامات بالعمالة ...

ولا للحكم على النوايا ...

١٣٢٤ - نعم للحوار ... والثقة ...

نعم للاختلاف ... والانفتاح ...

نعم للحرية ... والعدل ...

نعم للأمل ... نعم للعمل ... نعم للمستقبل ...

١٣٢٥ - مصر للمصريين ...

١٣٢٦ - تعاون جميع المصريين على اختلاف طوائفهم فى صناعة التقدم المنشود ...

١٣٢٧ - تحرير الإنسان المصرى من الخوف فى كل تعاملاته وعلى اختلاف مراحل حياته ...

١٣٢٨ - بناء المستقبل بدون البكاء كثيراً على الماضى ...

١٣٢٩ - ترتيب البيت المصرى بما يسمح بالاستفادة من كل إمكاناته ...

١٣٣٠ - عدم استثناء أى شريحة من رعاية الدولة ...

١٣٣١ - العمل على رفع مستوى كل المصريين وخاصة الراغبين فى تحسين مستوى حياتهم ...

١٣٣٢ - أداء الواجب مقدم على طلب الحق ...

١٣٣٣ - تمهيد الطريق لكل المصريين بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية ... والعمل على تحقيق شعار المساواة فعلاً لا قولاً فقط ..

١٣٣٤ - تقريب الفوارق بين الطبقات لا يكون عن طريق إفقار الأغنياء ... وإنما يكون عن طريق إثراء الفقراء ...

١٣٣٥ - أسباب نجاح وتقدم المجتمع تتلخص فى العدل ، والتعليم ، والإنتاج ، والأخلاق ، والصحة ، والمساواة ...

١٣٣٦ - تنمية مصر ونهضتها يجب أن تكون فى المقام الأول بالاعتماد على مواردها وعلى أبنائها وفكرهم ... وجهدهم وعملهم ... وليس على المساعدات الخارجية ...

١٣٣٧ - لا يوجد شيء اسمه مستحيل ... ولكن توجد فقط إرادة وخطة وعمل وتنفيذ وإصرار على النجاح ...

١٣٣٨ - تشغيل الأيادى أفضل من ملء البطون ...

١٣٣٩ - بناء الإنسان أفضل من تشييد المبانى ...

١٣٤٠ - الحرية للإنسان لا تقل عن أهمية الخبز والأمن له ...

١٣٤١ - لا تعارض بين الدين والوطنية ...

١٣٤٢ - حب الوطن ليس بالتمنى ولا بالأغانى ... ولكن بالاجتهاد والعمل والإخلاص ...

١٣٤٣ - الشباب هم الأمل ...

١٣٤٤ - دور الدولة هو زيادة الإنتاج وليس زيادة الأسعار ...

١٣٤٥ - تخفيف الأعباء عن الشعب أهم مهام المسئولين ...

١٣٤٦ - نشر تعاليم الدين عن طريق الأفعال وليس الأقوال ...

١٣٤٧ - قوة الدولة خارجياً وداخلياً تعتمد على قوتها اقتصادياً ، وعسكرياً ، وقوة مؤسساتها ، وتماسكها اجتماعياً ، وقوة أبنائها ، ونجاحهم ...

١٣٤٨ - لا فرق بين مصرى ومصرى ... إلا بالحق والقانون ...

١٣٤٩ - محاربة الفساد ليست فقط بتشديد العقاب ... وإنما بالقضاء على الظروف التى دفعت الناس للفساد ...

الباب الرابع

الفصل الثانى

- محمود محمد رمضان .. من مواليد ١٩٦٨/٩/٢٩ فى شارع أبو فايد .. حى المطرية – القاهرة

- كان ترتيبى بالنسبة لوالدى الابن السادس من ثمانية أبناء .. ولدان و ٦ بنات .

- كانت أسرتى ميسورة الحال وقت ولادتى .. وكان والدى يعمل بالتجارة والأعمال الحرة .. وكان يملك محل بقالة كمشروع دائم ولديه مشروعات أخرى ... وكانت والدتى ربة منزل ..

- عشت فترة مدللاً لأننى كنت أول الأبناء الذكور الذين أطال الله فى عمرهم ؛ فقد توفى لأبى ٤ أولاد قبل أن أولد ...

- توفيت والدتى وأنا فى عمر سبع سنوات ونصف ..

- تأثر أبى بعد وفاة أمى تأثراً نفسياً كبيراً وتأثرت تجارته ؛ فبدأ مستوانا المادى فى الهبوط وبعد الـ ٨ سنوات التى عشتها مدللاً عشت حوالى ٧ سنوات فى حالة مادية ليست جيدة ...

- كنت أساعد والدى فى تجارة البقالة والخردوات والهدايا منذ صغرى ، ومازلت أتذكر أول مرة أذهب فيها إلى الموسكى لأشترى بعض البضائع وكنت وقتها فى أجازة الصف الخامس الابتدائى ..

- عندما بلغت الرابعة عشرة من عمرى قام والدى بتحويل مجال عمله من التجارة إلى محاولة استصلاح أرض زراعية ؛ ولكنه خسر أغلب أمواله فى هذا المشروع ، وبدأت الأسرة تعيش مرحلة صعبة ...

- بدأت فى العمل لدى الغير فى الإجازات المدرسية الصيفية منذ الصف الثالث الإعدادى ، وعملت فى خلال ٧ إجازات صيفية (من أجازة الصف الثالث الاعدادى وحتى نهاية الدراسة الجامعية) فى أعمال كثيرة منها مصنع للكرتون بالزيتون ، ومصنع للأعمال المعدنية بمسطرد ، ومصنع للبويات بالنعام ، وشركة للخدمات البترولية بالمنصورة (حقل أبو ماضى) ، ونادى فيديو بحلمية الزيتون وشركة للاستيراد والتصدير بمدينة نصر .. ومازلت أتذكر أول مبلغ أحصل عليه مقابل عملى وكان ٣ جنيهات فى الأسبوع وذلك فى صيف عام ١٩٨٣ ...

- بدأت رحلة تعليمى فى كُتاب أبو فايد ... ثم حصلت على الابتدائية من مدرسة البشرى ، ثم الاعدادية من مدرسة حلمية الزيتون الاعدادية ، ثم الثانوية من مدرسة ابن خلدون العسكرية ، ثم التحقت بكلية الحقوق جامعة عين شمس وتخرجت فيها فى مايو ١٩٩٠ ...

- كانت لدى رغبة فى العمل السياسى أو الاجتماعى أو الصحفى بعد تخرجى ولكن حالت دون ذلك ظروفى المادية الصعبة ... وكذلك كانت لدى رغبة فى استكمال الدراسات العليا والدكتوراه ... فبدأت فيها فور تخرجى ...

- اقتربت من العمل السياسى فور تخرجى ، وعملت كمندوب لأحد المرشحين فى إحدى الحملات الانتخابية فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٠ ، وخرجت منها غير راضٍ عن الحياة السياسية والانتخابية ...

- حاولت العمل بالجهاز الحكومى وتقدمت للعمل بالجهاز المركزى للمحاسبات ؛ وذلك من أجل تدبير مصدر دخل يعيننى على استكمال دراستى ولكننى لم أوفق بسبب اختيار أبناء العاملين فشعرت بالظلم وحزنت .. حركت دعوى قضائية أطالب بإبطال تعيين أبناء العاملين ولكننى لم استكملها ...

- قررت أن أتوقف عن استكمال الدراسات العليا التى كنت قد التحقت بها ، وأن أعيد حساباتى ، وأن أعيد التخطيط لمستقبلى ، وأن أحلل موقفى وأتحرك فى ضوء إمكاناتى ...

- فى هذه الفترة تأكدت أننى يجب أن أتعب أكثر مما ينبغى لأحقق ما أتمنى أن أحققه .. وعلى الرغم من أن بلدنا مليئة بفرص النجاح إلا أن تحقيقها ليس بالشئ الهين ...

- فكرت فى السفر للخارج للعمل مثل الكثير من المصريين ، ولكننى رفضت الفكرة لإدراكى بأننى قد لا أتحمل آلام الغربة ولإيمانى بأن النجاح الحقيقى هو القدرة على التغلب على المصاعب وليس الهروب منها واللجوء للحلول الأسهل ... ولذلك قررت ألا أسافر خارج مصر ولكن أسافر داخل مصر ...

- فى ١٩٩١/٦/٧ بدأت العمل بالتجارة ولم يكن لدى وقتها من المال سوى ١٠٠ جنيه فقط ؛ ولكننى قررت وقتها أن أصبح رجل أعمال ... كان حلماً بعيد التخيل ويستصعبه الجميع ؛ ولكنه كان حاضراً فى ذهنى ولا استبعد حدوثه أبداً ، رغم عدم تشجيع الكثيرين لى ورغم نصيحة البعض لى بالتراجع ، ورغم السخرية المستترة التى كانت لدى البعض والتى رأيتها فى عيونهم وإن لم يعبروا عنها احتراماً لقرارى ...

عملت فى البداية تاجراً حراً أو تاجراً متجولاً فى مجال شرائط الكاسيت ... وعشت فترات من التقشف وضغط المصاريف وسنوات من العمل والسعى والاجتهاد ... ولسنوات طويلة لم أحصل على أجازة إلا لضرورة ... كانت الإمكانات ضعيفة ، والخبرات قليلة ، وخطوات النجاح بطيئة ولكن بالإيمان والإصرار تجاوزت الصعوبات ، ما كان منها متوقعاً وما لم يكن متوقعاً ...

- فى البدء كان معدل نجاحى ونمو أعمالى ضعيفاً ولكن وفى المقابل كان معدل نمو المجتمع أضعف كثيراً ... ورغم العثرات الكثيرة التى عشتها **إلا أننى كنت أخرج** منها أشد إصراراً على مواصلة الرحلة ...

- **تدرجت فى عملى** ، وما بين فترات يملؤها النجاح وفترات كلها بحث عن النجاح كبرت أعمالى ونما رأس مالى وتنوعت تجارتى فى منتجات مختلفة بين شرائط الكاسيت والفيديو الخام إلى ديسكات وأسطوانات الكومبيوتر إلى البطاريات الجافة إلى ساعات اليد إلى أفلام الكاميرا إلى مستلزمات الكومبيوتر بالإضافة إلى التجارة فى مجالات أخرى ولكنها لم تكن بحجم كبير ...

- على مدار رحلتى العملية تغيرت طريقة عملى من بائع متجول إلى البيع من خلال فاترينة إلى افتتاح محل صغير إلى شركة للتجارة ثم إلى شركة للاستيراد والتصدير ثم إلى عدة شركات متنوعة واستثمار فى مجال **الزراعة والعمل بالصناعة** ... وفى كل تجربة من هذه التجارب تعلمت الكثير والكثير ...

- **تزوجت ... ورزقنى الله بأربعة أبناء** ... ولدان هما مصطفى وأحمد وبنتان هما رحمة ونور ...

- بعد أن استقرت أحوالى المادية قررت أن أعود لاستكمال دراساتى العليا وبدأت فيها فى عام ٢٠١٠ **وحصلت على الماجستير** فى القانون عام ٢٠١٢ ...

- **حصلت على مدارسنوات عملى المختلفة على دورات وكورسات مختلفة فى مجال الإدارة** ، والبيع ، **والتفاوض** ، والتسويق ، والقيادة ، **وإدارة الأزمات** ، والتحفيز ، **واكتشاف الذات** ، **والعمل الجماعى** ...

- **لم** أنضم لأى حزب سياسى ... **ولم أنتم** لأى فصيل مع احترامى وتقديرى للجميع ... إنتمائى الوحيد هو **لمصر** ... وهدفى الوحيد هو تنمية حياة المصريين ...

- توقعت قيام ثورة ٢٥ يناير ، وسعدت بها ، وشاركت فيها ، ومازلت أراها من أعظم ما فعله المصريون ولكن ما ينقصها هو أن تنتج فكراً تحول به شعارها وأهدافها إلى أفعال ونتائج يتم تحقيقها فى الواقع الفعلى ... وتغير من حياة المصريين للأفضل ...

- بعد ثورة يناير وبعد متابعتى لمجريات الأحداث السياسية وقراءة ومعرفة برامج الأحزاب والمرشحين لم أجد **أفكاراً** جديدة أعتقد وأرى أنها يمكن أن تحقق أهداف الثورة ، **ووجدت فقط عرضاً** لشعارات وتمنيات وأحلام ...

- قبل قيام ثورة ٢٥ يناير وبعدها بعدة شهور كان تقييمى لنفسى أننى سياسى هاو ، وأن رؤيتى السياسية لإصلاح مصر لن ترقى للأفكار التى يملكها السياسيون المحترفون والمتفرغون للعمل بالسياسة ؛ ولكننى غيرت وجهة نظرى هذه بعد عدة شهور من قيام ثورة يناير وأيقنت بأن ما لدى من أفكار هو طرح مختلف وأننى لابد وأن أعمل من أجل أن تصل هذه الأفكار إلى المواطن العادى ، فإذا ما اقتنع بها ورأى فيها الصواب تبناها وطالب بتنفيذها ...

- حاولت تقديم أفكارى لبعض المرشحين ونجوم المجتمع الذين سعوا إلى العمل السياسى أو تواجدوا فيه ... وللأسف بعد ثورة ٢٥ يناير وجدت من بعضهم كبراً وتعالياً عن الاستماع إلى أفكار من شخص غير مشهور ، وكان لسان حالهم يقول : إنهم ليسوا فى حاجة إلى أفكار أو رؤى فشهرتهم وشعبيتهم تكفى ...

- تخوفت أن يظل المجتمع يتخبط ولا يعرف للنجاح أو للاستقرار طريقاً ... ولذلك قررت ألا أقف مكتوف اليدين ... وقررت أن أقدم أفكارى التى أرى وأعتقد وأومن بأنها تصلح لحل مشاكل المجتمع ... وأن أحاول الترشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٢ ...

- كتبت أفكارى بطريقة مختصرة جداً وصغتها فى كتاب صغير عدد صفحاته ٥٢ بعنوان الشعب يريد نظاماً جديداً ، ويحمل رقم إيداع بدار الكتب المصرية ٢٠١٢/٣٧٠٤ وقمت بإرسال الكتاب إلى كل من استطعت الوصول إليه ...

- كانت الفترة الزمنية التى حاولت فيها الترشح قليلة جداً وكانت الساحة السياسية مليئة بالمرشحين من كل الألوان والاتجاهات ... وكان الناس يستمعون للأكثر شهرة وللأكثر إنفاقاً فلم أنجح فى توصيل أفكارى لعدد كبير ...

- فى عام ٢٠١٤ وبعد إقرار الدستور الحالى فى ١٥ يناير ٢٠١٤ حاولت السعى للترشح وعرض أفكارى ؛ ولكن كانت مصر تمر بحالة انقسام مجتمعى شديد نتجت عنها حالة شديدة من الاستقطاب ... ومرة أخرى فشلت فى محاولتى للترشح بسبب أن الفترة الزمنية كانت قصيرة جداً وأن وسائل إعلام كثيرة تعمدت تجاهل عرض أفكارى لأسباب خاصة بهما ...

- صدر لى كتابان هما : كلها لمصر ، أين مصر ... ولى كتابان تحت الطبع هما مصر التجربة والصبر ، مصر .. نهاية وبداية ...

- بعد عدم نجاحى فى الترشح فى انتخابات ٢٠١٤ قررت أن أصيغ كل أفكارى التى أرى أنها تصلح لحل مشاكلنا فى كتاب ، والتى كنت أترشح من أجل أن يتم تنفيذها ... ثم قمت بطرح الصيغة الأولية للكتاب على حسابى الشخصى على الفيس بوك طلباً للمشورة وأرسلته إلى عدد كبير من الأصدقاء الأفاضل الذين قام بعضهم بقراءة مشروع الكتاب والتفاعل معه مع تقديمهم الاقتراحات والاستفسارات ولقد استفدت منها جميعاً ... ثم قمت باستكمال مشروع الكتاب لتخرج طبعته الأولى إلى النور ...

- فى عام ٢٠١٥ تقدمت لانتخابات مجلس النواب عن دائرة عين شمس ... ولكن بسبب مقاطعة أعداد كبيرة من الشعب للانتخابات ، وبسبب التصويت العصبى لم أستطع أن أنجح ...

- على مدى سنوات عمرى تكونت لدى وجهات نظر مختلفة وخبرات متعددة ... فلقد رأيت الحياة من زوايا مختلفة ... فقد عشت الفقر والغنى ... وكنت عاملاً وصاحب عمل ... وعشت الفشل والنجاح ... وعشت الأزمة والحل ... ومررت بمصاعب كثيرة ... وكان سلاحى فى كل حياتى هو الإيمان بالله ، والثقة بالنفس مع الرضا بالأقدار ، والسعى لتحقيق الأحلام الكبيرة ، والعمل بكل إخلاص ، ومهما كانت الإمكانات ...

الفصل الثالث

١٣٥١ - لابد لكل إنسان عند اختياره أو انتخابه لرئيس الجمهورية أن يعرف آراء وأفكار المرشح وأن يتعرف على وجهة نظره فى أغلب القضايا ... **ولقد حاولت أن أعرض كل القرارات التى أرى وجوب** إصدارها ... والتغييرات التى أتمنى حدوثها ... **ولكن** ومهما عرضت من أفكار وقرارات تظل هناك أحداث جديدة ووقائع مختلفة ستفرض نفسها وتستلزم إصدار قرارات وإجراء تغييرات جديدة ... فى هذه الحالة وحتى لا يفاجأ الناخب أو المواطن بما لم يكن يتوقعه ... **وحتى** يستطيع أن يقول إنه اختار رئيساً للجمهورية عن بينة **وبعد معرفة** ... **وإنه** كمواطن يستطيع التنبؤ بما سيفعله رئيس الجمهورية فى الأحداث الجديدة ... **من** أجل هذا كان هذا الباب ... ليس عرضاً لمشاكل أو **لحلولها** ... ولكن عرضاً للمبادئ الأساسية التى تحكم تفكيرى ؛ وبالتالى يمكن لهذه الأفكار أن تشرح طريقة تعاملى مع المشاكل الجديدة ويمكن أيضاً توقع ردود الأفعال على ما سيستجد من أحداث ...

١٣٥٢ - دور الدولة ودور رئيس الجمهورية ودور الوزراء ودور كل المسئولين هو تيسير الحياة وتسهيل كل الإجراءات وتبسيطها أمام كل المواطنين من أجل تشجيعهم على العمل والإنتاج وتحقيق الأحلام والاستمتاع بالحياة ...

ومن أجل ذلك يجب على كل المسئولين إزالة كل العقبات ، وتمهيد الطرق ، **وفتح الأبواب المغلقة ، وإتاحة الفرص** ... وعلى كل المواطنين التعاون مع الدولة من أجل تحقيق الخير للجميع ...

١٣٥٣ - المصريون ليسوا أذكى شعوب الأرض ... وكذلك ليسوا أغبى شعوب الأرض ... ليسوا أقوى شعوب الأرض وليسوا أضعف شعوب الأرض ... ليسوا أنجح شعوب الأرض وليسوا أفشل شعوب الأرض ...

هم بشر عاديون ... ولكنهم يمتلكون جينات مختلفة بعض الشيء بسبب حضاراتهم القديمة والمتعددة ... هذه **الحضارات الضاربة فى عمق الزمن** والتاريخ أكسبت المصريين صفات كثيرة ... بعضها جميل وبعضها ليس جميلاً ... فلو أعاد المصريون ترتيب أوراقهم ، وتنظيم صفوفهم ، **وعملوا فى ظلم واضح ، وقانون عادل** ، وفى بيئة من الشفافية والتعاون والانتماء والإخلاص فسوف يصبحون **بالفعل من أحسن ومن أنجح شعوب الأرض** ... ولو لم يحدث ذلك فسوف يستمر فشلهم ، وهزيمتهم ، وتخبطهم ...

١٣٥٤ - الدول والمجتمعات التى تعيش على ذكريات ماضيها الجميل ولا تفعل شيئاً سوى التغنى بأمجاد الأجداد ، وإنجازاتهم لن تستطيع أن تعيش فى مستقبل أفضل ؛ لأنها سوف تتأخر كثيراً مقارنة بالدول والمجتمعات الأخرى التى توجه كل وقتها وطاقاتها من أجل العمل والنجاح وتحقيق الإنجازات الجديدة ... وللأسف فإن ما نفعله نحن المصريين من النظر إلى الماضى وإطالة الحديث عنه لن يجعلنا قادرين على اقتحام المستقبل بل لن نستطيع التغلب على مشاكلنا الحالية ...

١٣٥٥ - تقدم الدول والشعوب ليس له علاقة باللغة التى تتحدثها ... ولا بالأديان التى تعتنقها ... ولا بموقعها على خريطة العالم ... ولا بنظام الحكم فيها ملكياً أم جمهورياً ... ولا بلون بشرة أبنائها ... وإنما التقدم يعتمد على مجموعة من الصفات والقيم إذا ما قمنا بتطبيقها فلابد أن يكون النجاح حليفنا وإذا لم نطبقها فلن ننجح أبداً ... ومن هذه الصفات :-

* الصدق ... الإخلاص فى العمل ... إجادة العمل وإتقانه ... التعاون والعمل الجماعى ... حب الخير للغير ... العلم والسعى من أجل المزيد منه ... القراءة والوعى والثقافة ... العدل وسيادة القانون ... المساواة فى الحقوق ...

١٣٥٦ - بناء الدول وصناعة تقدمها لا يتم بالأمنيات ولا بالنوايا الحسنة ولا يتم عشوائياً ولا يحدث مصادفة ؛ وإنما يتم ويتحقق بالخطط ، والعقول ، والأيادى ، وبالتعاون ، وبالعمل ، وبالإخلاص ، وبالوعى ، وبالبناء ... وقبل كل ذلك بالعلم وبالعدل ...

١٣٥٧ - السياسة فى نظرى ليست هى الخطب ، والمؤتمرات ، والشعارات ، والانتخابات والدعاية وكسب الأصوات ... وليست هى عقد الندوات وتشكيل اللجان وإطلاق التصريحات ... كما أنها ليست هى الاهتمام بالموضوعات البعيدة عن الواقع أو القضايا التى لا تهم المواطن ...

بل السياسة فى إيمانى ، وفكرى ، وعقيدتى هى كيفية إدارة وتنظيم المجتمع ، والاستفادة بكل العلوم ، وبكل الأفكار ، وبكل الإمكانات من أجل توفير كل احتياجات المواطن قبل أن يفكر فيها ... والسياسة الناجحة فى نظرى هى التى تجعل الإنسان أكثر سعادة ...

١٣٥٨ - كلما زادت الأفعال المعاقب عليها ، والتصرفات الممنوعة ، والإجراءات ، والتعقيدات ، والمحظورات فى مجتمع ما أو فى بلد ما كانت الحياة كئيبة وتعيسة وكلما عاش أبناء هذا البلد تحت ضغط

نفسى وتوتر وأصبحت حياتهم أكثر فشلاً وأقل نجاحاً ... وكلما كانت إنجازاتهم قليلة وإخفاقاتهم كثيرة ... وكان خروجهم عن القانون وارتكابهم الجرائم والمخالفات كثيراً ... وبالعكس من ذلك فإذا كانت مساحة الحريات فى بلد ما أو مجتمع ما كبيرة ... وكانت فلسفة الدولة والمجتمع لا تتوجه سريعاً إلى المنع والحظر وفرض العقوبات وتحديد الغرامات ، وإنما تتوجه إلى تنظيم حريات وأعمال الناس ، وعدم منعها ، وإلى تقنين أغلب التصرفات بحيث يستفيد الفرد ويستمتع بدون التسبب فى الضرر للغير ... وفى إطار من المنفعة المتبادلة بين الفرد والمجتمع ...

فى هذا المجتمع وفى هذا البلد يصبح الفرد والشعب أكثر هدوءاً ... وأقل قلقاً وتوتراً ... أكثر سعادة وأقل حزناً ... أكثر اتساقاً مع نفسه ومع المجتمع ... أكثر إنتاجاً وأقل كسلاً ... أكثر نجاحاً وأقل فشلاً ... أكثر إبداعاً وأقل نمطية ... أكثر ثقة وأقل خوفاً ...

فى النوعية الأولى من الدول يتصارع الأفراد والحكومات والمجتمع من أجل حصول الأفراد والشعوب على الحد الأدنى من الحقوق والحريات ... ويظلون فى هذا الصراع طويلاً ... يستنزفون جهدهم وطاقاتهم وأعمارهم ومواردهم ... ولا يحققون شيئاً يذكر فيظلون فى قاع الأمم ...

أما الدول من النوعية الثانية والتى توفر لأفرادها ولشعوبها الحقوق ، والحريات الأساسية ، وتنظم استعمالهم لها فإنها توفر لهم جهودهم وطاقاتهم وأعمالهم وأوقاتهم لا للصراع من أجل الحصول على الحد الأدنى من الحقوق بل للتنافس والإبداع على مزيد من العمل والنجاح والابتكار والاختراع والسعادة ... فتظل هذه الدول وهذه الشعوب فى أعلى الأمم تتنافس مع الدول الأخرى التى تنتهج الفلسفة نفسها على الوصول إلى القمة ...

١٣٥٩ – قال تعالى : ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ... صدق الله العظيم

أمر إلهى صريح ينهانا الله سبحانه وتعالى فيه عن التنازع لأنه يؤدى فوراً إلى الفشل ثم بعد الفشل تضيع القوة والمهابة والتأثير ...

أعتقد أن المخاطب بالنهى عن التنازع هو كل فريق وكل عائلة وكل شركاء وكل إخوة وكل مجتمع وكل مجموعة وكل اتحاد ...

كم أتمنى أن نضع جميعاً هذا الأمر الإلهى أمام أعيننا ونجعله مبدأ أساسياً من مبادئ تفكيرنا وتعاملاتنا ... ولو كنا فعلنا هذا فى كثير من مشاكلنا لكنا اليوم أكثر نجاحاً وأكثر قوة وأكثر سعادة ... ولكانت شركاتنا أكبر ... ومصانعنا أضخم ... وأحزابنا أقوى ... وعائلاتنا أسعد ... وجيشنا أقوى ... ووطننا أجمل وأفضل ...

١٣٦٠ - كل المعونات مسكنات ... كلمة أنا قائلها ... ودائماً ما أقولها لكل من يعتقد أن القروض والمساعدات والمعونات والمنح يمكن أن تنهض بدولة ما أو تعالج مشاكل ما ... الحالة الوحيدة التى يمكن أن تكون المعونات فيها نافعة هو عندما يتم استعمالها فى الإنتاج ... أما المعونات التى يحصل عليها مجتمع لكى يسد عجزاً استهلاكياً يعانى منه أو لكى يسدد قروضاً قديمة فهى لن تكون فقط مسكنات بل ستؤدى إلى مزيد من التأخر ، والتدهور ، والتراجع ، والانهيار ...

ولكى نستغنى عن المعونات وعن المسكنات فلابد من عدة إجراءات تتلخص وتدور كلها حول تقليل الإنفاق والمصروفات ثم الاستفادة بكل الموارد المتاحة وتعظيمها وزيادتها من أجل زيادة الإنتاج والإيرادات ...

١٣٦١ - الحياة مبنية على التنوع والتعدد والاختلاف ... وكذلك المجتمعات ... لابد فى كل مجتمع أن يكون هناك تنوع وتعدد واختلاف ... فهذا من الأمور الصحية المفيدة لأى مجتمع إذا ما تم التعامل معها بوعى وحكمة وذكاء ... ومجتمعنا المصرى الجميل متنوع وتنوعه جمال ... وبه بعض الاختلاف والاختلاف فيه نعمة ...

عدد كبير من مشاكلنا حدثت بسبب أننا لم نستطع التعامل مع الاختلاف بوعى وذكاء وعقل وحكمة ... عدد كبير من مشاكلنا حدث لأن كل فصيل لم يستطع فهم الفصيل الآخر المختلف عنه وفهم دوافعه وظروفه وآراءه واحتياجاته ... كثير منا اعتقد أن الاختلاف خلاف ... كثير منا اعتقد (وبخطأ) أنه فقط من على حق وأن المختلف عنه مخطئ ... وهذا ليس حقيقياً ... كثير منا تمنى أحياناً ألا يكون المختلف عنه موجوداً وهذا لن يحدث ... فجمال الدنيا أن يظل فيها التنوع وهذا يعطيها طعماً وثراء ... وجمال مصر أن تظل متنوعة ومتعددة وأن نقبل باختلافاتنا ونسعد بها ...

١٣٦٢ - النجاح فى كل الأحوال شئ جميل ومطلوب ومحبوب ... ولا يستطيع عاقل عادل أن ينكر النجاح أو يقلل من أهميته ... ولكن النجاح أيضا درجات ... وأفضل أنواع النجاح فى نظرى هو ما نستطيع فيه أن نصل إلى الهدف من أقصر الطرق ، وفى أقل وقت ، وبأقل تكلفة ، وبأقل إمكانات ... فهذا يعطى للنجاح

طعماً أحلى وقيمة أعلى ... فالنجاح الحقيقى ليس هو أن تنفق الكثير وتبذل الكثير لتحصل على القليل ؛ وإنما النجاح هو أن تنفق القليل وتبذل القليل لتحصل على الكثير ...

١٣٦٣ - كل علاقة فى الحياة لها طرفان ... علاقة الزواج لها طرفان زوج وزوجة ... وعلاقة العمل لها طرفان عامل وصاحب عمل ... وكذلك علاقة الأخوة وعلاقة الصداقة وعلاقة الجيران ... وعلاقة الأبوة والبنوة ... وعلاقة الأمومة ... وعلاقة البائع والمشترى .... إلخ

ومن أجل أن تستمر أى علاقة من كل هذه العلاقات السابقة وتزدهر ويكون طرفاها سعيدين بها ، راضين عنها ، حريصين على بقائها واستمرارها وزيادتها ؛ فإنه يجب أن يفكر كل طرف من أطراف العلاقة فى مصلحة ومنفعة الطرف الآخر ، وأن يؤدى واجباته نحوه قبل أن يطلبها الطرف الآخر ... فإذا ما كان الطرفان حريصين على ذلك استمرت العلاقة وسعد بها طرفاها ... لأن كل طرف من الطرفين سيحصل على مايتمناه من هذه العلاقة ... أما إذا كان أحد الأطراف لا يعمل ولا يفكر سوى فى حقوقه ومصلحته ومنفعته هو فقط فإن الطرف الثانى قد يتذمر أو يغضب أو يرد الظلم بالظلم أو التجاهل بالتجاهل ... وقد يسعى أيضاً إلى إنهاء العلاقة ... وفى هذه الحالة فإن طرفى العلاقة يخسران معاً فى أغلب الأحوال ...

وما ينطبق على كل العلاقات السابقة من تعاملات طرفيها مع بعضهما البعض ، ومن تفسيرات واحتمالات تنطبق كذلك على تعاملات الحاكم مع المحكوم ... أو تعاملات المواطن مع أجهزة الدولة فإذا ما شعر المواطن بأن الحاكم والمسئولين يعملون من أجله ومن أجل راحته ... وأن القوانين تصدر للتيسير عليه لا من أجل التضييق عليه ... وأن هناك محاولات حقيقية وجادة للإصلاح ، والعمل ، والإنتاج ، ومحاربة الفساد ... وأن الدولة حريصة على توفير التعليم الجيد والثقافة والفنون الراقية ... وتوفير الرعاية الصحية الجيدة ... وأن الأخطاء التى تحدث من البعض فى المجتمع سرعان ما يصلحها اللجوء إلى القضاء ... وأن مظلة العدل تضم الجميع بدون تفرقة ... وأن الدولة لا تسعى لتحصيل الضرائب من أجل رفاهية المسئولين وإنما من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ... إذا شعر المواطن بكل ذلك فإنه يقابل الإحسان بالإحسان ... ويصبح مواطناً ملتزماً بالقانون حريصاً على العمل وإتقانه ... مؤدياً ما عليه من واجبات تجاه المجتمع ... فيلتزم بسداد الضرائب وفى مواعيدها ... ويحافظ على المال العام ويدافع عنه ... يلتزم بإشارات المرور ولا يلقى المخلفات فى الشوارع ...

وعلى العكس من ذلك إذا شعر المواطن بأنه لا يلقى المعاملة والاهتمام من الدولة وأجهزتها ... وأنه مهان فى بلده ... مظلوم فى وطنه ... مستغل من الجميع ... لا يحصل على أبسط حقوقه ... وأن الظلم منتشر ... والعدل غائب ... والخدمات متدنية ... والمعاناة مستمرة ... وأنه لا محاربة للفساد بل تعايش معه وخوف منه ...

فى هذه الحالة ... فإن هذا المواطن يرى فى رد الصاع صاعين إلى المجتمع ونظام الحكم حقاً له ، فينفصل عن المجتمع ، ولا ينتمى إليه ، وينشغل بنفسه ويحرص على ذاته وأهدافه فقط ... فتجده لا يحرص على تأدية واجباته نحو المجتمع بل يحاول التهرب منها ... وتجده ليس حريصاً على الصالح العام بل أحياناً ما يعمل ضده ... فيلجأ إلى الوساطة والرشوة ليحصل على ما ليس من حقه ... وقد يتهرب من سداد الضرائب ... ويلقى المخلفات فى الشارع ... وقد يحاول سرقة التيار الكهربائى .... إلخ

١٣٦٤ - التاجر الحقيقى والبائع الناجح فى نظرى هو من يبيع لعملائه ما يرغبون فيه ويحتاجون إليه وما يناسبهم ويفيدهم ... وعلى العكس من ذلك فالتاجر أو البائع الذى يبيع لعملائه ما يملكه هو أو ما يرغب فى بيعه هو أو ما يحقق له ربحاً كبيراً على الرغم من أن هذا المنتج لن يفيد المشترى ولا يحتاج إليه ورغبته الحقيقية لا تتجه إلى شرائه ...

هذا التاجر أو هذا البائع ليس ناجحاً ... ولو نجح يوماً فلن يستمر نجاحه طويلاً ... ولو ربح يوماً فلن تستمر أرباحه كثيراً ...

وما ينطبق على التجارة والبيع ينطبق أيضاً على السياسة ... فالسياسى الغير ناجح هو من يقدم للمواطنين برنامجاً وأفكاراً لا تفيد الناس ، ولا تحسن من حياتهم ، ولا يحتاجون إليها ... من يخدعهم يوماً ويعتقد أن خداعه لهم سيستمر ... أما السياسى الناجح فهو من يعرف مشاكل الناس وأزماتهم واحتياجاتهم ومعاناتهم ويعمل على توفير الحلول لها ... ويسعى لتنفيذها ...

١٣٦٥ - عانت مصر عبر تاريخها من كثير من الحكام الديكتاتوريين منذ آلاف السنين ومنذ عصور الأسر الفرعونية ... حتى أصبح لفظ فرعون مصر وهو الاسم الذى كان يطلق على حاكم مصر مرادفاً ومعبراً عن الحاكم الديكتاتورى المستبد الظالم ...

ولأن الناس على دين ملوكهم ... فقد تسربت الديكتاتورية كطريقة للحكم والإدارة إلى نفوس الكثير ... وتشربت بها شخصيات كثيرة ...

والمؤسف أن الديكتاتورية لم تنتقل من حاكم البلاد إلى غيره من المسئولين الأقل فى الترتيب فقط بل المؤسف أن الكثيرين من المحكومين والمرءوسين ومن عامة الناس تعودوا واعتادوا أن يكون المدير أو المسئول ديكتاتوراً ... وإلا فإنه لن ينجح وسيقال عنه ضعيف الشخصية ...

ومن أجل تغيير ذلك الخطأ المترسب فى عقلية وشخصية بعض المصريين فإنه لابد من تكاتف جهود كثيرة جداً تبدأ من أكبر مسئول وهو رئيس الجمهورية ، وتنتقل إلى مستويات كثيرة أقل ، ويتم التركيز عليها فى التعليم وفى الإعلام وبكل ما نستطيعه حتى ننجح فى الوصول إلى طريقة للحكم والإدارة أكثر ديمقراطية ، وأكثر حرية ، وأكثر قدرة على التحاور ، والتواصل ، والمناقشة ، والمراجعة ... هذا الأسلوب وهذا التغيير مطلوب الوصول به إلى كل شركة وكل اجتماع وإلى كل أسرة وإلى كل تجمع بشرى ... فالديكتاتورية لا تبنى أوطانا ومجتمعات تنجح ويستمر نجاحها ويدوم ... وإنما تبنيها الديمقراطية والحوار وتبادل الآراء والمناقشات ...

١٣٦٦ - الفساد منتشر فى قطاعات وفى مستويات كثيرة فى المجتمع ... هذه حقيقة لا تقبل الجدال أو النفى أو التشكيك ... ورغم أن الفساد يعتبر مرضاً خطيراً فى المجتمع يدمر الاقتصاد ، والأخلاق ، ويهدم القيم ، والمبادئ ، ويقلل الانتماء ، ويزيد من الانحرافات والجرائم ؛ إلا أننى أرى أن الفساد فى الحقيقة عرض وليس مرضاً ... فالإنسان لا يولد فاسداً بل يولد على فطرته نقياً خيراً ... ولكن ظروف المجتمع الاقتصادية وشيوع حالات الانهيار القيمى والأخلاقى وعدم تطبيق القانون بحزم ، وسهولة الإفلات من العقاب ، كل ذلك وأسباب أخرى كثيرة تدفع الكثيرين إلى التعامل مع الفساد وعدم استهجانه وعدم رفضه بل قبوله وكأنه جزء من الحياة ...

فى هذه الحالة ... وعندما يكون الفساد منتشراً و مستساغاً بهذا الحجم فإنه تصبح من الغباء محاولة القضاء عليه عن طريق تشديد العقاب فقط فهذا لن يقضى على الفساد بل سيزيد من تكلفته وحجمه ... وذلك لأن ظروف الحياة الاقتصادية وصعوبتها وزيادة احتياجات الناس المادية أقوى من خوفهم من العقاب ...

لذلك فإن الأسلوب الأمثل لمكافحة الفساد هنا هى العمل بالتوازى على عدة محاور بجانب تشديد العقاب ... وفى مقدمة تلك المحاور العمل على القضاء على الظروف التى دفعت الناس لقبول الفساد والتعامل معه وبه

... أى أن الأسلوب الأفضل هو محاصرة الفساد عن طريق معاقبة رءوسه بالإضافة إلى تغيير البيئة التى كان ينمو ويترعرع فيها ...

١٣٦٧ – القوانين هى الأسلوب الأوضح لتنظيم المجتمع ولكنها ليست هى الأسلوب الأوحد أو الكافى بمفرده لإصلاح المجتمع ... فقبل تشريع القوانين ومع إصدارها لابد أن تكون الأجواء مهيأة لتنفيذها وتطبيقها ، وذلك بأن يشعر كل مواطن بالثقة فى الدولة والمجتمع وكل هيئاته ، وأن القوانين تصدر لمصلحته وتنفذ من أجل سعادته ... فهذه الفلسفة وهذا الإحساس وهذه الأجواء هى ما تساعد على حسن تطبيق القوانين والالتزام بها ...

١٣٦٨ - لا يوجد إنسان كامل بدون نقص ... ولا يوجد إنسان معصوم بدون أخطاء ... ولا يوجد إنسان يملك الحقيقة المطلقة ... ولقد خلقنا الله جميعاً فى حاجة إلى بعضنا البعض ... لذا فإن الحاكم العاقل الواعى الذى يعمل من أجل مصلحة وطنه وأهله ... والساعى إلى النجاح ... والحريص على عدم الخطأ بقدر الإمكان لابد وأن يكون حريصاً على التواصل والاستماع إلى المعارضة ...

فالمعارضة بالنسبة للحاكم مثل لافتات الطريق الارشادية وعدادات السيارة بالنسبة للسائق الذى يحرص ويعمل على أن يصل سالماً إلى هدفه بدون مشاكل أو مفاجآت ... وكلما كانت العدادات والمؤشرات فى السيارة كثيرة ومتنوعة ... وكانت لافتات الطريق صادقة وواضحة ... وكلما نظر إليها القائد بين الحين والآخر ... كان ذلك فى مصلحة القائد الذى يقود السيارة وفى مصلحة كل ركاب السيارة ...

أما السائق (رئيس الجمهورية أو الحاكم) الذى لا يرغب فى النظر إلى عدادات السيارة أو لافتات الطريق (المعارضة) فهو يعرض نفسه (والوطن) لاحتمالية كبيرة من الخطر ... فالمعارضة بالنسبة للحاكم الناجح قوة وليست ضعفاً ... إضافة له وليست خصماً منه ... يستفيد منها أكثر مما تستفيد هى منه ...

١٣٦٩ - مصر ككل الأوطان الكبيرة ... بلد يمتاز بالتنوع والاختلاف ... مصر ليست فصيلاً واحداً ... ولا لوناً واحداً ... ولا ديناً واحداً ... ولا فكراً واحداً ... ولا هوايات واحدة ... مصر بلد متنوع ... وتنوعه قوة ... وعلينا أن نحترم تنوعه لنحافظ على قوته ... وعلينا أن نقوى تنوعه لنزيد من قوته ...

مصر هى الصعيدى والفلاح ... هى النوبى والبدوى ... هى المركز والكفر ... هى الكومباوند وهى الحارة ... هى حفلات مارينا وعشش الدويقة ... هى اليخت وهى التوك توك ... هى فرقة الكونسرفتوار وهى أغانى

المهرجانات ... هى عمر خيرت وشعبان عبد الرحيم ... هى المسجد والكنيسة ... هى الشيخ الشعراوى والبابا شنودة ... هى الأهلى والزمالك ... هى البحر والصحراء ... هى النقاب وهى البكينى ... هى أهرامات عمرها آلاف السنين ومنازل تنهار بعد سنوات من بنائها ...

١٣٧٠ - دور رئيس الجمهورية فى الدول المستقرة الناجحة هو دور إشرافى أكثر منه إصلاحى ... ومتابعة للنجاح المتحقق بالفعل وتطويره أكثر من البحث والعمل على الإصلاح والتغيير ... أما فى الدول والمجتمعات التى تمر بمفترق طرق ... وتتعرض لأزمات كثيرة وتحاول البحث عن الطريق الذى تسلكه من أجل الخروج من مرحلة الفشل والتخبط ، والوصول إلى مرحلة النجاح والاستقرار فإن مهام رئيس الجمهورية هنا تصبح أكثر ... والأعباء الملقاة على كاهله تصبح أضخم ... فمطلوب منه أن يقود ويشارك فى إصلاح كل المجالات ... وأن يكون صاحب فلسفة ورؤية وخطة ... ولا يكفى هنا أن يكون مخلصاً لبلاده ... راغباً فى نجاحها وتقدمها ... فالإخلاص وحده لا يكفى ... والنوايا الطيبة بدون معرفة وإدراك بالتفاصيل لا تكفى لتحقيق النجاح ...

وبمعنى آخر .. وبمثال أكثر توضيحاً فإن رئيس الجمهورية فى الدول المتقدمة يمكن أن يصبح مجرد عازف فى فرقة موسيقية كبيرة ومدربة تدريباً جيداً تعرف اللحن الذى تعزفه والذى استطاعت إتقانه وتعودت على عزفه بمهارة من قبل ...

أما رئيس الجمهورية فى الدول المتأخرة والتى مازالت تبحث عن النجاح فالمطلوب منه ألا يكون مجرد عازف لآلة موسيقية فقط بل المطلوب منه أن يكون قائداً للفرقة ومايسترو لها فيحدد اللحن الذى سيعزفه المجتمع ... وبالتالى عليه أن يكون ملماً بتفاصيل مشاكل المجتمع وتطورها ... وأحوال الناس وصفاتهم ... وأن يكون مدركاً وواعياً بمهارات وقدرات كل فصيل فى المجتمع ... وكل عازف فى فرقته وإمكانات كل آلة موسيقية ودورها فى تنفيذ اللحن الجديد وعلاقتها بالآلات الأخرى ... وأن يقوم بجهد مضاعف من أجل أن يضع كل عازف فى المكان اللائق به والذى من خلاله سيساهم فى حسن أداء اللحن الجديد وذلك تحقيقاً للهدف الذى تصدى له وهو نجاح الفرقة الموسيقية كلها فى تقديم عمل جماعى متميز أى نجاح الدولة فى تنفيذ نظام جديد يحقق السعادة لكل فصائل وأفراد المجتمع ...

الباب الخامس

ختام

١٣٧١ - اجتهدت فى هذا الكتاب وفى هذا البرنامج لأطرح ثورة فكرية إصلاحية شاملة فى كل المجالات بدون لجوء إلى عنف ... وبدون إراقة دماء ... وبدون صدام مجتمعى ... وبدون تعطيل لقوى المجتمع ... وبدون استنزاف لمقدرات المجتمع وبدون أى محاولة لتأجيج أى صراع من أى نوع أو إثارة أى فتنة أو استغلال مشاعر فئة ضد فئة أو فصيل ضد فصيل ...

سعيت وعملت – بقدر الإمكان – من أجل أن يكون هذا البرنامج رؤية متكاملة تشمل كل جوانب الحياة ، وتلبى ما يحتاج إليه كل فرد من أفراد المجتمع ، وتحقق أحلام كل طبقات وفصائل المجتمع ... تطبيقاً لكلمة الفيلسوف الإغريقى أفلاطون ... الحكم الجيد هو حكم جيد للجميع ... وحاولت صياغة أفكاره بكلمات سهلة ومبسطة وبعيداً عن التعقيد حتى يسهل فهمه واستيعابه من أكبر قدر من أبناء الشعب المصرى ...

١٣٧٢ - هذا البرنامج هو محاولة لإنزال أو للنزول بالبرامج الانتخابية الرئاسية من مستوى الأهداف العامة والأحلام المطلقة والشعارات الصماء إلى مستوى الاهتمام بكل تفاصيل المواطن الحياتية والعمل على مناقشتها والسعى من أجل إيجاد حلول لها ... فلا معنى لأى هدف أو حلم لا نستطيع تصور أو تخيل الطريق إلى تحقيقه ... ولا قيمة لأى برنامج لا نستطيع أن نضع خطوات تنفيذه فى خطة وجدول ...

١٣٧٣ - ولذلك فإننى فى بعض الأحيان لم أكتف بتشخيص المرض ... ولا بوصف المرض ... وإنما أحياناً حاولت أن أشرح تركيبة الدواء وجرعاته وتأثيرها وآثاره الجانبية ...

ولسمحوا لى بأن أعتذر مقدماً عن أى مشكلة أو حالة ترون أننى كنت مقصراً فيها فلم أتناولها بالقدر الكافى ... وأعتذر أيضاً عن أى صياغة أو تعبير جاء مبهماً أو ملتبساً فلم يصل معناه إليكم ...

١٣٧٤ - هذا البرنامج الذى قدمته لكم فى الصفحات السابقة هو برنامج ثورى فى المقام الأول ... ولكنه لا يهدف إلى ثورة هدم ... ولكن يهدف إلى ثورة فى البناء ... لا يهدف إلى ثورة عنف ، ودماء ، وصدام تعقبها فوضى أو تخبط نتيجة لعدم معرفتنا ماذا يمكن أو ماذا يجب أن نفعله بعد الثورة ... ولكنه برنامج ثورى يهدف إلى القضاء على الفقر ، والجهل ، والفشل ، والزحام ، والفساد ، والمرض ، والبطالة ، والروتين ، والقبح ، والحزن ، والجريمة ... برنامج ثورى يهدف إلى زيادة العمل والإنتاج وطفرة فى دخل الفرد

وتخفيض الأسعار وسداد الدولة لديونها ... مع إطلاق الحريات وتعزيز الديمقراطية والحوار فى إطار الاحترام الكامل لكل إنسان والحرص على تمتعه بكل حقوقه مع أداء واجباته ...

١٣٧٥ - هذا البرنامج يهدف إلى حصاد كل الأحلام التى يتمناها كل ثائر ولكن بدون سداد ضريبة العرق والدم التى يمكن أن ندفعها فى الثورة ... فكفانا ما خسرته مصر نتيجة محاولتها البحث عن طريق جديد ... وأتمنى أن يكون هذا البرنامج هو الطريق الجديد الذى كنا نبحث عنه ...

١٣٧٦ - هذا برنامجى قد قدمته لكم بكل صدق وأمانة ... قد يرى البعض منكم بعض القسوة فى بعض إجراءاته ... ولكن هذا ما أراه وما أعتقد أن فيه طريق الحق والنجاح لنا جميعاً ... ولسمحوا لى بأن أقول لكم إنها قسوة المحب ... أو قسوة الطبيب المعالج من أجل سرعة الشفاء ... إنها قسوة فرضتها ظروف بلادنا علينا ... ولم نسع إليها مختارين ... إنها قسوة يجب أن نتحملها جميعاً ... وأنا معكم ... بل سأتحملها أنا قبلكم ... وسأتحملها أكثر منكم ...

لو كان قدرى أن أكون رئيساً لمصر وخادماً لشعبها فسوف أكون ...

أول من يتعب ... وآخر من يستريح ...

أول من يجوع ... وآخر من يشبع ...

أول من يعمل ... وآخر من يحصل على أجازة ...

١٣٧٧ - حاولت وسعيت واجتهدت لأن تكون الأفكار والحلول المقدمة فى هذا البرنامج مستوحاة ومستخرجة من واقع مجتمعنا المصرى ... ومناسبة لبيئتنا المتنوعة ، ومتوازنة ، ومعتدلة ، ووسطية ... تحافظ على قيمنا ومبادئنا وأخلاقنا بدون رجعية ، أو انغلاق ، أو تعنت ... وتدرك الاختلاف فى المجتمع وتحترمه ... وتحافظ عليه وتسعد به ... وتنفتح على العالم وتتعرف على ثقافته بثقة ، ووعى ، وبدون انهزام ، أو خوف ، أو كره ، أو استعداء ... وبدون الإحساس بمشاعر الدونية تجاه العالم المتقدم ... وبدون التعامل بالاستعلاء تجاه العالم المتأخر ...

١٣٧٨ - أعتذر عن عدم الكتابة وعن عدم ذكر بعض الموضوعات والتى تم ذكرها قبل ذلك على لسان الكثير من المسئولين والتى للأسف لم يحدث فيها تحسن ملموس ... حتى أصبحت تلك الكلمات والشعارات معانى

تثير الشك والريبة فى قائلها أكثر مما تدفع سامعيها إلى تصديق قائلها والثقة فيه ... الذنب بالقطع ليس ذنبى وليس ذنبكم ... **ولكننى لم أرغب فى** أن أذكركم أو أعيد على أسماعكم بعضاً مما أصاب البعض منكم باليأس أو الإحباط وأحياناً بالأمل الزائف ...

١٣٧٩ - حاولت وسعيت واجتهدت فى هذا البرنامج لكى أضع يدى على **أماكن الضعف والقوة فى المجتمع** ... فنحن لن نستطيع الاتفاق على الدواء والعلاج إذا كنا لم نتفق على المرض وتشخيصه ... ولن نستطيع أن **ننجح ونتفوق إذا لم نعرف** أولاً عوامل تميزنا ومصادر **قوتنا** ...

١٣٨٠ - لم أستطع أن أذكر ولن أستطيع أن أذكر مدى التحسن الذى من الممكن أن يحدث فى الاقتصاد **المصرى وبالتالى** كم وحجم التغيير الذى سيحدث فى المجتمع ومتى سيحدث .. ؟ ... لأن ذلك فى علم الغيب ولا يستطيع أى بشر أن يتوقعه ... فنجاح هذا البرنامج يتوقف أولاً على توفيق الله ثم على مدى اقتناع وتنفيذ وتفاعل الشعب المصرى معه ... فقد يأتى النجاح والتغيير أسرع مما نتخيل ... وقد يتأخر النجاح أو يأتى بطيئاً ...

١٣٨١ - **أتمنى أن تكون** هذه الرؤية وهذا البرنامج قد نجح فى تحويل كل ما نحلم به من أهداف نبيلة إلى سياسات وقرارات ... وأن يكون هذا البرنامج مشروعاً وطنياً يحقق لمصر وللمصريين المكانة التى نستحقها بين الأمم ...

١٣٨٢ - **أتمنى** أن يكون هذا البرنامج علاجاً للإحباط الذى أصاب الكثير من المصريين مما دفع البعض منهم **إلى التشاؤم ، وفقدان الثقة والأمل فى تقدم مصر** ، ونهضتها ... وأن يكون فى هذا البرنامج العلاج النافع لحالة التدهور والانهيار الشديد الذى نعانيه فى جوانب عديدة من الحياة ... وأن يكون فى هذا البرنامج ما يدفع **البعض إلى التفاؤل ثم العمل والسعى** ... والتوقف عن تحقير الذات وجلدها أو ترديد الكلمة المصرية الشهيرة والتى يجب أن تختفى من قاموس حياتنا ، وهى " مفيش فايدة " ...

١٣٨٣ - أتمنى أن يكون هذا البرنامج تعبيراً عن ثورات الشعب المصرى ومطالبها وأهدافها ... **وخطوة على** طريق تحقيق شرعية جديدة فى مصر وهى التعبير عن حبنا لبلادنا بأفكارنا واقتراحاتنا ...

أتمنى أن يكون هذا البرنامج نهاية لمرحلة صراع داخلى مدمر وغير مبرر ... وبداية لمرحلة عمل وتعاون وتكامل بين كل المصريين ... تخرج فيه مصر من مرحلة الضعف إلى القوة ... ومن الفرقة إلى الوحدة ... ومن الكسل إلى النشاط ... ومن الأسى والأسف إلى الفرح والفخر والاعتزاز ...

١٣٨٤ - إن الهدف من كل النظريات ، والسياسات ، والدساتير ، والقوانين ، والثورات ، والانتخابات ، والأنظمة ، والحكومات هو مساعدة الناس ، والارتقاء بحياتهم ، وتحقيق مصالحهم والوصول إلى مستوى معيشى أفضل ... ولذلك فلا معنى لأى سياسات لا تحقق ذلك الهدف ...

وأتمنى أن يكون هذا البرنامج بما فيه من أفكار محققاً الأهداف التى نحلم بها جميعاً ...

١٣٨٥ - هذا البرنامج هو دعوة لكل الشعب المصرى بكل طوائفه وفصائله وفئاته ... لا إلى الثورة ... ولا إلى الإضراب .. ولا إلى العنف ... ولا إلى العصيان ... وإنما دعوة إلى العمل والإنتاج ، والفكر ، والتعلم ، ومراجعة الذات ، وتطويرها ...

١٣٨٦ - هذا البرنامج ليس موجهاً ضد أحد ... وإنما موجه لمصلحة الجميع ... لا يحاول أن يضر أحداً ... وإنما يحاول أن يفيد الجميع ... لا يشكك فى أحد ولا يخون أحداً ... لا يعادى أحداً ... ولا يحابى أحداً ... بل يحسن الظن ويثق فى الجميع ... وهذا ما يجب أن يكون عليه موقفنا جميعاً من بعضنا البعض ... فكلنا فى مركب واحد ... لا إقصاء لأحد ... بل احتواء للجميع ... الغرق سيضرنا جميعاً ... والنجاة ستسعدنا جميعاً ...

وهذا هو ما سيكون عليه أسلوبى لو أصبحت رئيساً لمصر ... لم يكن لى أعداء من قبل ولن يكون لى أعداء من المصريين أبداً ... عشت ما مضى من عمرى أخاف الظلم ... وأدعو الله أن ينتهى عمرى بدون مظلمة لأحد لدى ...

١٣٨٧ - إن كل ما ذكرته فى هذا الكتاب وهذا البرنامج من أفكار وقرارات وخطط واستراتيجيات ما هو إلا الخطوات الأولى نحو علاج بلدنا من الأمراض الكثيرة التى نعانيها ... فهى بمثابة وقف النزيف والبدء فى إجراءات الجراحات الضرورية ثم استكمال العلاج ومتابعة الحالة من أجل الوصول إلى بداية مرحلة التعافى والشفاء ... أما مرحلة الصحة والقوة والعافية والتى نحلم بها ونحلم بأن نصل إليها سريعاً فى غضون سنوات قليلة فإن لها بالطبع برنامجاً آخر وأفكاراً أخرى قد لا يكون من المناسب ذكرها الآن وقد لا يتسع الوقت لها

... كما أن الخيال قد يكون قاصراً عن إدراك كل تفاصيلها ... لذلك فإنى اكتفيت فى هذا الكتاب بذكر ما يمكنه أن نتحول به من مرحلة الانحدار إلى مرحلة الثبات استعداداً لمرحلة الصعود والانطلاق ... ومن مرحلة الانهيار إلى مرحلة الاستقرار استعداداً لمرحلة الازدهار ...

سيدى المواطن المصرى ... سيدتى المواطنة المصرية :

١٣٨٨ - لقد اجتهدت بقدر إمكاناتى لكى أفعل لبلادنا كل ما أستطيعه ... وأن اقدم لكم ولأبنائى ولأبنائكم هذا البرنامج الذى بين أيديكم ...

أدعو الله وأتمنى أن تتقبلوه قبولاً حسناً ، وأن يفتح الله بينكم وبينه ... وأن يفتح الله بينى وبينكم ...

١٣٨٩ - لا أستطيع أن أجزم بصحة كل ما جاء فى هذا البرنامج فلا أحد يمتلك الحقيقة المطلقة ... لا أنا ... ولا غيرى ... ولكن علينا أن نسعى لذلك ... ولقد حاولت وسعيت ... وحتى هذه اللحظة فإننى أعتقد ؛ بل أومن بصحة وبصدق كل ما جاء فى هذا البرنامج ... وبناء على ذلك فإذا كان ما جاء فى هذا البرنامج فيه خير للناس فهو فضل من الله ونعمة أحمده وأشكره عليها ... وإذا ما كان فيه شئ من خطأ أو سهو فهو منى ومن نفسى ... أعتذر لكم عنه وأستغفر الله من أجله ... وأتمنى أن تنبهونى إليه ... وأن تقدموا إلى دائماً النصائح والاقتراحات المفيدة ...

١٣٩٠ - لا أدرى ما الذى سيسفر عنه هذا الكتاب ... وما هو مصيره .. ؟

هل ستتحول أفكاره إلى خطة عمل .. ؟

هل ستتحول أحلامه إلى واقع .. ؟

أم لن يزيد عن مجرد كتاب مطبوع من ضمن آلاف الكتب التى نطبعها وقد لا نقرأها .. ؟

هل سيكون هذا الكتاب سنة حميدة يقلدها آخرون فيدلى كل منهم بدلوه فيما يراه محققاً لمنفعة بلادنا .. ؟ فنبدأ فى التنافس فى البناء ونتوقف عن التنافس فى الهدم ...

هل سيكون خطوة جديدة على طريق التقدم .. ؟

أم سيكون خطوة قديمة على طريق البحث عن النجاح .. ؟

هل سيجد هذا البرنامج مؤيدين له .. مقتنعين بأفكاره .. مروجين لها .. مدافعين عنها .. ؟

هل سيخلق هذا البرنامج أعداء لى .. ؟ هل هناك من سيحاول أن يؤذينى .. ؟

هل ستدور ماكينة الشائعات ضدى .. ؟ هل سيسعى البعض إلى محاولة تشويه سمعتى .. ؟ وإذا كان هذا فمتى سيحدث .. ؟ وما هى الإشاعات التى يمكن توقعها .. ؟

لا أستطيع أن أقدم إجابات عن الأسئلة السابقة ؛ ولكنى أستطيع أن أقدم تعهدات بأن أظل محباً لبلادى ما حييت ... وفيا لها ... مخلصاً لأبنائها ... ساعياً لنجاحهم ... حالماً بسعادتهم ... عاملاً من أجل مجدهم ومجد بلادنا ...

١٣٩١ - أتعهد لكم بأن أسعى إلى تطوير رؤيتى هذه وإلى تصحيح ما قد أجده فيها من خطأ أو قصور ... وأتعهد بأن أسعى إلى نشرها ، ونشر أفكارها ، وشرحها لكل مصرى سواء حاكماً أو محكوماً ...

أتعهد لكم بأن أظل متعاوناً مع كل المصريين وبدون تفرقة بينهم ... من أجل خير كل المصريين وبدون تمييز بينهم ...

١٣٩٢ - قد لا أستطيع أن أوكد أن كل ما جاء بهذا البرنامج سيتم تنفيذه كاملاً ... فلا يعلم الغيب إلا الله سبحانه وتعالى ... ولا يوجد من بين كل البشر من يعلم بماذا سيأتى المستقبل وماذا يحمل لنا من أحداث ووقائع ..؟

ولكنى أستطيع أن أتعهد بأن أحاول أن أبذل كل ما فى جهدى لتنفيذ كل ما جاء فى هذا البرنامج وأضيف عليه ما أراه أفضل منه ...

١٣٩٣ - بعد أن انتهيت من عرض أفكارى وبرنامجى ... اسمح لى أيها المصرى الكريم بأن أنهى برنامجى ... وأن أضعك أمام مسئوليتك تجاه وطنك وأبناء وطنك ... وأن انتظر منك ردفعلك وتفاعلك مع برنامجى هذا ... لقد بدأ دورك الآن ...

الكرة الآن فى ملعبك أنت أيها القارئ العزيز ...

القرار الآن بين يدك أنت أيها المصرى الكريم ...

أنت من بيدك أن تحول تلك الأفكار إلى واقع ...

أنت من بيدك أن تشرحها لمن لم يسمع عنها ...

أنت من بيدك أن تتبنى ما تجد فيه خيراً لبلادنا ...

١٣٩٤ - من يرى منكم أن هذا الكتاب يجب أن تصل أفكاره إلى غيره من المصريين فليعمل على توصيله ... ومن يرى أن هذا الكتاب به أفكار ستستفيد منها مصر والمصريون ... فإننى أحمله أمانة العمل على نشر وتوصيل هذه الأفكار ...

لقد مددت يدى إليك ... وأنتظر منك أن تمد يدك لى ...

١٣٩٥ - التغيير يبدأ بفرد ؛ ولكنه لن يتم ، ولن ينتهى ، ولن يحقق مراده بفرد ... بل لابد للتغيير من قوم يؤمنون به ، ويغيرون من أنفسهم ، ويعملون من أجله ، ويسعون إليه ، ويصرون عليه ...

فالنجاح مثلما سيكون للجميع ... فلابد أن يشارك فيه الجميع ...

وأنت أيها المصرى الكريم ... قادر على صنع إنجاز جديد نفخر به جميعاً ... ونحكى لأولادنا وأحفادنا عنه ... كيف استطعنا أن نغير من بلادنا .. ؟ وكيف استطعنا أن ننهض بمصرنا العزيزة ...

١٣٩٦ - لا تقل من شأنك ولا تدع أحداً يقلل من شأنك وقوة تأثيرك وأهميتك فى المجتمع ... فهذا البرنامج تمت كتابته من أجل كل مصرى ... وسيتم تنفيذه بكل المصريين ... وأنا الآن فى أشد الحاجة إلى سماع رأيك ووجهة نظرك ...

١٣٩٧ - مهما كان موقعك أيها المصرى الكريم ... ومهما كانت مسئولياتك ... وأيا ما كنت رجلاً أم امرأة ... شاباً أم كهلاً ... غنياً أم فقيراً ... مسئولاً أو غير مسئول ... كل منا يستطيع أن يفعل الكثير والكثير لمصر ... فإذا لم تستطع فعل الكثير فأرجو منك ألا تبخل بالقليل الذى يمكن أن تقدمه ...

١٣٩٨ - فى الصفحات السابقة طرحت برنامجى لكم وذكرت لكم فيه كل ما أستطيع ذكره (فيما عدا بعض الأمور التى تتعلق بالأمن القومى فلم أذكرها) ...

وها أنا أضع برنامجى وأفكارى أمانة بين أيديكم أطلب منكم أن تدعموا ما تجدونه فيه خيراً لنا ولبلادنا ... ويسعدنى ويشرفنى أن أضع نفسى أنا المواطن محمود محمد رمضان رهن إشارتكم كمرشح محتمل لرئاسة جمهورية مصر العربية وكخادم للمصريين ...

وأستطيع أن أوكد لكم أن نجاحنا مضمون إذا أخذنا بالأسباب ... فقد تعهد الله سبحانه وتعالى لنا بذلك إنه سبحانه وتعالى لا يضيع أجر من يحسن عمله ...

نداء

السادة / أبناء شعب مصر العظيم :

سيدى المواطن المصرى ... سيدتى المواطنة المصرية :

١٣٩٩ - أعلم مدى الحزن الذى يعتصر قلوب الكثيرين منكم على سوء أحوالنا وتخبط خطواتنا ... وأتفهم الأسباب التى دفعت الكثيرين منكم لليأس والإحباط ... أتفهمها ولكنى لا أوافق عليها ... ولا أقبلها ...

لا أرتضى الفشل لى ... ولا أرتضى الفشل لكم ...

لا أرتضى اليأس منكم ... ولا أرتضى اليأس لكم ...

المحاولات التى بذلناها لتقدم بلادنا كثيرة ... والتضحيات التى قدمناها كبيرة وأغلبها لم يثمر ما كنا نأمله ولكننا يجب أن نستمر ... مازال هناك الكثير والكثير الذى يمكن أن نبذله ونقدمه لأنفسنا ولبلادنا ...

دعونا نتوقف عن النظر إلى الماضى ... دعونا نتوقف عن البكاء على اللبن المسكوب ... دعونا نتخلى عن صمتنا ... عن سلبيتنا ... عن خوفنا ... عن عجزنا ...

دعونا نقلع بمراكبنا بعيداً عن موانئ الندم ... دعونا نتوقف عن إدمان جلد أنفسنا ...

لنأخذ بأيدى بعضنا البعض ... لنعيد شحن بطارية الأمل ...

لنحول حزننا إلى عمل ... وأفكارنا إلى خطة ... ولنبدأ فى إعادة بناء أنفسنا ... ولنبدأ فى كتابة وصناعة تاريخ جديد لأنفسنا ولبلادنا ...

١٤٠٠ - كتاب التاريخ لم تنته صفحاته بعد ... والشمس لم تشرق من المغرب بعد ... فى وسط مقاعد الدول المتقدمة لا يزال هناك مقعد خال ... دعونا نذهب إليه بالأمل والعمل والإصرار ... فنحن جديرون به ... دعوا العالم يرانا ويتعجب ... كيف أننا لم نيأس بعد ...

دعونا نقدم للعالم تجربة جديدة ... ودرساً جديداً مبهراً ...

لقد كانت ثورتنا السلمية من قبل مثار إعجاب العالم ...

دعونا نقدم للعالم اليوم درساً جديداً فى كيفية الإصلاح السلمى ...

دعونا نعيد تقديم أنفسنا للعالم من جديد ... دعوا العالم يتحدث مع بعضه البعض ويقول : إن المصريين قادمون ...

١٤٠١ - لسنا عجزة عن النجاح ... ولكن أفعالنا هى العاجزة ... وإذا ما غيرنا أفعالنا تغيرت بالتالى حياتنا ... فشلت بعض محاولاتنا ... ولكن لم تنته محاولاتنا بعد ...

لا تعتقدوا أن الآخرين هم كل المشكلة ... فنحن أيضاً جزء من المشكلة ...

لا تنتظروا الحل من الآخرين ... فنحن الحل ...

بل لسمح لى أن أقول لك أيها المصرى العظيم ... أنت الحل ...

مشاكلنا كثيرة وكلنا نعرفها ... ولكننا سننجح عندما تتحرك أنت وتبحث عن الحل ... وتتبنى ما تقتنع به ... وتسعى لتنفيذه ...

مشاكلنا كثيرة وكلنا نعرفها ... ولكنها ستستمر وستزيد إذا تكاسلت أنت ... وإذا فضلت اليأس على الأمل ... والهروب عن المواجهة ... والكلام عن العمل ...

أسمح لى أيها المصرى الكريم وأياً كان موقعك :

أنت المشكلة ... وأنت الحل ...

أنت المشكلة ... وأنت الحل ...

أنت المشكلة ... وأنت الحل ...

أنتظر رأيك ، أنتظر سؤالك ، أو استفسارك ، أنتظر قرارك ، أنتظر دعمك وتأييدك ...

محمود رمضان

تعهد

أتعهد أنا / محمود محمد رمضان المرشح المحتمل لانتخابات رئاسة الجمهورية فى حالة نجاحى فى الانتخابات بأن أكون حاكماً لكل المصريين وأن أعمل على تحقيق عناصر الأمن والتنمية والتقدم والحرية والنجاح للجميع ... وأن أسعى لتحقيق العدل بينهم جميعاً ... **وإتاحة الفرصة** للجميع ... ولا أفرق بين أحد منهم ... لا فرق بين غنى وفقير ... **أو** بين قوى وضعيف ... أو بين قريب **وغريب** ... أو بين مؤيد **ومعارض** ... **أو** بين أغلبية وأقلية ...

كما أتعهد بأننى سأعمل على تقوية كل مؤسسات الدولة ودعم استقلالها مثل **الجامعات والأحزاب والقابات والصحف** ...

وأننى سأعمل بالتدريج وبالتعاون مع البرلمان على تغيير القوانين المقيدة للحريات ...

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
هذا الكتاب	١٠
الباب الأول مزايا مصر ومشاكلنا **الفصل الأول** : مزايا مصر	١٥
الفصل الثانى : مشاكلنا	١٦
الباب الثانى :كيف ومتى بدأت مشاكلنا ؟	٢١
الباب الثالث : لو أصبحت رئيساً لمصر	٦٨
قبل البداية	٦٨
الخروج من الضمان	٧٧
الأرض كلمة السر	٨١
الاستثمار الأجنبى	١٣١
نظرية اقتصادية جديدة	١٤٢
فوائد هذه النظرية	١٥٤
قرارات اقتصادية متنوعة	١٦٧
التعليم	١٨١
التعليم المستمر	٢٠٩
محو الأمية	٢١١

الثورة الثقافية المصرية	٢١٥
الحملات المجتمعية	٢٤١
القابلات	٢٥٤
المرور	٢٦٧
الباعة الجائلون	٢٩١
الضرائب	٢٩٩
وزارات جديدة	٣٠٦
البرلمان	٣١٤
اختيار المحافظين ورؤساء الأحياء	٣١٧
الوقاية والصحة	٣٢٩
أول ٣سنوات	٣٤٠
قرارات الأسبوع الأول	٣٤٦
بعد ٣سنوات	٣٤٧
العشوائيات	٣٥٣
الزراعة	٣٥٦
البحث العلمى	٣٦١
رئيس الجمهورية	٣٦٦
الدعم	٣٨٣

الظلمة	٣٨٩
المصريون **فى الخارج**	٣٩٣
الإرهاب	٣٩٧
الأحزاب .. والحياة السياسية	٤٠١
المظاهرات	٤٠٦
الديمقراطية	٤١٠
المواطنون المصريون المسجونون	٤١٥
المعاشات	٤١٧
الرياضة	٤٢١
أطفال الشوارع	٤٢٩
المياه	٤٣٥
القضاء والعدل	٤٤٠
قرارات متنوعة	٤٤٧
السياحة	٤٥٤
الأمن القومى	٤٥٧
المرأة	٤٥٩
الدين	٤٦٤
كيف ستزيد إيرادات الدولة	٤٦٧

كيف تتم محاربة الفساد ؟	٤٦٩
الإصلاح الإدارى	٤٧٥
بنك الفقراء	٤٧٨
القوات المسلحة المصرية	٤٨١
الأمن	٤٩٥
مصالحة مجتمعية	٥٠٩
العلاقات الدولية	٥١٧
السلام	٥٢٤
مصر والعرب	٥٢٧
المؤامرات الدولية	٥٢٩
مصر وإسرائيل	٥٣٢
الإعلام	٥٣٥
ذوو الاحتياجات الخاصة	٥٣٩
المشروع القومى لمصر : بناء الإنسان	٥٤٣
الباب الرابع : فصل أول : فلسفة البرنامج	٥٦٥
الفصل الثانى : السيرة الذاتية	٥٦٩
الفصل الثالث : مبادئ تحكم تفكيرى	٥٧٦
الباب الخامس : ختام	٥٨٩

نداء	٦٠١
أتعهد	٦٠٤
الفهرس	٦٠٥